

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى بمكة المكرمة



شرح المعالم في أصول الفقه المسمى بالاملاء على المعالم

لأستاذ محمد عبدالله بن محمد بن علي الفهري

المعروف بابن التلمساني

دراسة وتحقيق مقدمه لنيل درجة الدكتوراه

اعداد : الصائب : أحمد محمد صديق

اشرف الاستاذ الدكتور : محمد العروسي عبدالقادر

٨٠٣٤٠٤



١٤٠٦ - ١٤٠٧ هـ

البَابُ الثَّالِثُ
فِي
الْخَاصِّ وَالْعَامِ
وَفِيهِ مَسَائِلُ

- الباب الثالث -

في

* الخاص والعام *

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : في الفرق بين المطلق والعام .

الباب الثالث : في الخاص ^(١) والعام ^(٢) وفيه / مسائل : (١٤/ب)

اختلف الأصوليون في عدد ^(٣) الخصوص والعموم من أقسام الكلام ، فمنهم من عد هما منها ^(٤) ، ومنهم من منع ذلك .

قال الامام : (والحق أنهما عارضان للخبر والأمر والنهي وغير ذلك من أقسام ^(٥) الكلام لا أنهما قسمان بذاتهما) ^(٦) .

قوله : (المسألة الأولى : في ^(٧) الفرق بين المطلق ^(٨) والعام ^(٩)) إنما يؤب على الفرق بينهما ، لأن المنطقيين يسمون المطلق عاما . ويعنون بالعام كل

(١) الخصوص خلاف العموم ، والتخصيص ، والاختصاص ، والخصوصية ، والتخصيص لغة افراد بعض الشيء بما لا تشاركه فيه الجملة .

انظر القاموس المحيط : ج ٢ ص ٣١٢ ، وسواد الناظر وشقائق الروض الناضر : ج ٢ ص ٣٩١ .

(٢) والعام من العموم وهو شمول أمر واحد لمتعدد ، ومنه عنهم الخير اذا شملهم وأحاط بهم ، والعم الجماعة ، وسمى الشامل العمامة . انظر القاموس : ج ٤ ص ١٥٦ .

(٣) في (س) عد هم . (٤) في الاصل فيها .

(٥) عد الجويني أقسام الكلام في البرهان في الفقرة رقم ١١٥ ، ق ١ ، ص ١٩٩ ، وذكر منها الطلب وفحوى الأمر والنهي والدعاء والخبر ويتناول التعجب والقسم والاستخبار ويشمل على الاستفهام والعرض والتنبيه ، ويدخل تحته التلهف والتمنى والترجي والنداء . وذكر أيضا ان الطلب النفسي يسمى كلاما وان العرب تسميه كلاما ثم قال : " فاما العموم والخصوص فما أراهما كذلك في الوضوح .

البرهان ج ١ ، ص ٣١٨ .

(٦) لم اعثر على هذا النص في البرهان . (٧) كلمة (في) غير مذكورة في (س)

(٨) سيأتي تصريف المطلق في الاصطلاح

(٩) سيأتي تصريف العام في الاصطلاح .

اعلم أن كل شيء له ^(١) ماهية وحقيقة ، وكل أمر ^(٢) يكون المفهوم منه ليس عين المفهوم من تلك الماهية ، كان مغايراً لها سواء كان لازماً أو مفارقاً لها ^(٣) ، وسواء كان

حقيقة منطبقة ^(٤) على معدود باعتبار معنى واحد ، والخلاف راجع إلى الاصطلاح ، والغرض ها هنا بيان العموم الاستغراقي العارض ^(٥) للأشخاص كالمؤمنين والمسلمين .

وهذا العموم يعرض للقضايا ويستعمل في البراهين ^(٦) ، / كقولك : كل جسم ممكن ، (٣٧ / ب)
وكل ممكن محدث ، بخلاف عموم المطلق ، فإن معناه أن مفهوم اللفظ غير مانع من
الشركة .

وهذا العموم يعرض للمفردات ، ومنه ^(٧) النوع والجنس ، والفصل والخاصة ،
والعرض ^(٨) العام ، وهو المستعمل في الحدود ^(٩) والرسوم ^(١٠) .

(١) في الأصل (فله) وهو خطأ .

(٢) في (ق) أمور .

(٣) كلمة لها ليست موجودة في (ق) .

(٤) كلمة (منطبقة) ساقطة من الأصل .

(٥) كلمة (العارض) غير مذكورة في (س) .

(٦) البراهين جمع برهان وهو القياس المؤلف من اليقينيات سواء كانت ابتداءً وهي

الضروريات ، أو بواسطة وهي النظريات ، والحد الأوسط فيه لا بد أن يكون علّة

لنسبة الأكبر إلى الأصغر - ومثاله المذكور أعلاه ، والنتيجة أن كل جسم محدث ،

انظر التعريفات للجرجاني : ص ٣٥ .

(٧) في (س) منها .

(٨) في (س) وهو العرض ، بزيادة وهو .

(٩) الحد : قول دال على ماهية الشيء ، التعريفات للجرجاني : ص ٨٧ ، أو هو

قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز ، كالجنس والفصل القريبين .

(١٠) التعريف إما أن يكون تعريفاً بالحد أو بالرسم أو بالمرادف اللفظي ، فالرسم

التام ما يتركب من الجنس القريب ، والخاصة كتعريف الانسان بالحيوان الضاحك ،

والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها أو بها ، والجنس البعيد كتعريف

الانسان بالضاحك أو بالجسم الضاحك أو بعرضيات يختص بها حيلتها بحقيقة =

ايجاباً أو سلباً ، فان ^(١) الانسان من حيث أنه ^(٢) انسان ، ليس الا أنه انسان ،
فأما أنه واحد ، أولاً واحد ، فهما قيدان مغايران لكونه انساناً .

والعام المستغرق يلزم من صدقه صدق الخاص ولا ينعكس .

(والعام الثانى يلزم من صدق الخاص منه ، صدق العام ولا ينعكس) ^(٣) اذا تقرر
هذا ^(٤) فاعلم ^(٥) أن بين المطلق ^(٦) كانسان وفرس ، وبين العام ^(٧) كالمسلمين
والمشركين ، وبين أسماء الأعداد ^(٨) ، كمائة وألف اشتراكاً فى كثرة ما ، ويختص المطلق
بأن الكثرة عارضة عليه ، ويشترك العام واسم العدد فى دخول الكثرة فى ماهيتهما .
ويختص العدد بأن الكثرة فيه معينة محصورة ، وينفرد العام بأن الكثرة فيه

= واحدة كقولنا فى تعريف الانسان أنه ماش على قدميه ، عريض الأطراف ، بادرى
البشرة مستقيم القامة ضاحك بالطبع . المصدر نفسه : ص ٢٠٨ .

(١) فى الأصل فالانسان .

(٢) فى الأصل هو .

(٣) العبارة بين القوسين من (العام . . . الى ولا ينعكس) ساقطة من (س) .

(٤) المعنى أن العام المستغرق مدلوله كلية ، فانه اذا صدق العام صدق الخاص ،

فان صدق وصف المشركين فانه يتناول أهل الذمة وكل مشرك ، ولا يلزم من

صدق الخاص وهو أهل الذمة أن يصدق على كل مشرك ، وأما عموم المطلق فهو

كلى فانا قلنا ان كلمة انسان لفظ مطلق وانه حيوان ناطق ، فانا صدق

" انسان " الخاص صدق كونه حيواناً ، ولا يلزم من صدق حيوان العام أن يصدق

كونه انساناً لجواز أن يكون فرساً . وانظر الفوارق بين العمومين فى العقد المنظوم

فى الخصوص والعموم : ق ١٩ / ب - ٢٠ / أ .

(٥) فى (س) اعلم .

(٦) انظر تعريف المطلق فى المحصول : ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٢ ، وشرح الكوكب : ج ٣ ص ١٠٢ ،

شرح تنقيح الفصول : ص ٣٩ ، ونهاية السؤل : ج ٢ ص ٧١ .

(٧) سيأتى تعريف العام .

(٨) العدد هو اللفظ الدال على كثرة معينة لا يحتمل غيرها . الكاشف : ج ٢ ق ١٧٨ / ب ،

والعقد المنظوم ق ١٣ / ب .

وان كنا نعلم أن المفهوم من كونه انسانا ، لا ينفك عنهما معا .

اذا عرفت هذا ، فنقول : أما اللفظ الدال على الحقيقة - من حيث انها هي -

من غير أن تكون فيه دلالة / على شيء آخر^(١) من قيود تلك الحقيقة ، فهو المطلق . (٣٠ / ب)
وأما اللفظ الدال على تلك الحقيقة مع قيد الكثرة ، (فان كانت تلك الكثرة
كثرة^(٢) معينة بحيث يتناولها^(٣) اللفظ ولا يتناول / المزيد^(٤) عليها ، فهو اسم العدد . (٣٥ / أ)

غير معينة ولا محصورة^(٥) .

قوله : (اعلم^(٦) أن كل شيء له ماهية وحقيقة ، فكل أمر يكون المفهوم منه^(٧)
ليس عين المفهوم من تلك الماهية كان مغايرا له ، سواء كان^(٨) لازما أو مفارقا ، وسواء
كان اثباتا أو سلبا .) غرضه (من ذلك التوطئة للرد^(٩)) على من أخذ الوحدة في حد
المطلق ، وهي عارضة له ، فان المطلق يوصف بالقلّة والكثرة ، والوحدة ، وكل ما يوجد
مع المتقابلين^(١٠) ، فليس^(١١) له من ذاته أخذهما ، الا أن عبارته لا توفى بمقصوده ، فان
الذي انتجه ضابطه ، أنه مغاير للماهية ، وجزء الماهية مغاير لها ، وداخل فيها ،
وليس مقصوده مطلق المغايرة ، بل مغاير هو خارج ، فكان حقه أن يقول : " فكل أمر

(١) كلمة آخر غير موجودة في الأصل .

(٢) العبارة في الأصل هكذا : (فان تلك الكثرة ان كانت كثرة) .

(٣) في ق يتناول . (٤) في الأصل : (ما يزيد) .

(٥) ما بين القوسين ساقطة من (س) .

(٦) كلمة (اعلم) غير مذكورة في الأصل .

(٧) كلمة (منه) ساقطة من (س) .

(٨) الصواب سواء أكان باثبات همزة التسوية ، ولكن أكثر كتب الأصول لا تلتزم بذلك .

(٩) العبارة في الأصل (في ذكر الشرطية الرد) ، والصواب ما في (س) .

(١٠) المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة ، قيد بهذا

ليدخل المتضايفان في التعريف كالأبوة والبنوة إذ تجتمعان في " زيد " لا من جهة
واحدة بل من جهتين . التعريفات : ص ٢٠ ، والمتقابلات أربعة : الضدان ،
والنقيضان ، والمتضايفان ، والمتقابلان تقابل العدم والكلمة .

والمطلق يدل على الماهية والمرة ضرورية ، واما النكرة فالمعتبر فيها الوحدة ،
والمفرد ، وأما الماهية فضرورية لها . (١١) في (س) وليس .

وان لم يكن كذلك ^(١) فهو العام ، فلهذا السبب قلنا : العام ^(٢) : ما يتناول الشيئين فصاعداً من غير حصر .

يكون المفهوم منه ليس عين المفهوم من تلك الماهية ، ولا جزءها ^(٣) فهو عارض عليه) ،
لتم له المؤاخذه .

قوله : (اذا عرفت هذا فنقول : اللفظ الدال على الحقيقة من حيث انها
هى ، من غير أن يكون فيها دلالة على شئ آخر من قيود تلك الماهية فهو اللفظ
المطلق .) يعنى : أن المطلق هو الدال على الماهية فحسب .

قوله : (وأما الدال على تلك الحقيقة مع قيد الكثرة ، فان كانت تلك الكثرة
كثرة معينة بحيث يتناولها اللفظ ، ولا يتناول الزائد عليها ^(٤) ، فهو اسم العدد)
/ وهذا أيضا فيه مؤاخذه ، فانه أخذ المعدود فى ماهية العدد ^(٥) ، والعدد (٤٢ / أ)

(١) كلمة : (كذلك) غير موجودة فى (ق) .

(٢) كلمة : (العام) ساقطة من (ق) .

(٣) جزء الماهية كحيوان وناطق فى قولنا : " الانسان حيوان ناطق " ، وكل جزء
منهما مقابله للحقيقة ، ولكنه داخل فيها ، فالغفر الرازى لا يريد مطلق المغاير ،
بل المغاير الخارج عن الحقيقة كما ذكر ابن التلمسانى ، وكما أيدى كل من
الأصفهاني فى الكاشف : ج ٢ ق ١٧٨ / أ . والقرافى فى العقد المنظوم : ق ١٢ / ب .

(٤) كلمة : (عليها) ساقطة من (س) .

(٥) فانه لو قلنا عشرة ثياب ، أو عشرة دنانير ، فان العشرة هى العدد ، والثياب
والدنانير هى المعدود ، والدنانير والثياب هى الدالة على الماهية ، أما العشرة
فلا دلالة لها على الماهية ، فقوله والدال على الماهية مع قيد الكثرة المعينة
هو اسم العدد خطأ بين - والصواب تعريف العدد كما أسلفناه - عن
الأصفهاني فى الكاشف : ج ٢ ، ق ١٧٨ / ب ، أو كما عرفه القرافى بأنه اللفظ
الدال على رتبة معينة من الكثرة بحيث لا يحتمل أقل منها ولا أكثر . العقد
المنظوم : ق ١٣ / ب ،

هذا وقد أخذ على الرازى ادخاله المعدود فى تعريف العدد كل من الأسنوى
وابن السبكي كما فى الابهاج : ج ٢ ص ٥٦ .

.....

يستلزم المعدود ، لا أنه يشعر به ^(١) مطابقة ولا تضما ، ان ^(٢) العدد عبارة عن محض الكثرة المعينة .

قوله : (فلهذا السبب قلنا : ما يتناول الشيئين فصاعدا من غير حصر ، هو العام .) ^(٣)

قوله : (ما يتناول الشيئين) يخرج المطلق . وقوله : (من غير حصر) يخرج العدد .

وعدل عن قول الغزالي : (هو اللفظ المتناول للشيئين ^(٤) فصاعدا) ، لأن العموم كما يعرض للفظ ، قد يعرض لدلالة ^(٥) مقتضى اللفظ ، ولمفهومه ^(٦) كما سيأتي ان شاء الله تعالى .

(١) كلمة (به) ساقطة من الأصل .

(٢) في الأصل : (اذا) والصواب ان .

(٣) انظر تعريفه للعام في المحصول : ج١ ، ج٢ ، ص ٥١٣ .

(٤) في (س) لشيئين .

(٥) انظر قول الغزالي هذا في المستصفي : ج٢ ، ص ٣٢ .

(٦) كلمة : (دلالة) ساقطة من (س) والعبارة في (س) (لمقتضى اللفظ) .

(٧) اختلف الأصوليون هل العموم من عوارض الألفاظ أو من عوارض المعاني على مذاهب :

الأول : ان العموم حقيقة في اللفظ ، وحقيقة في المعنى أيضا ، وهو مذهب

ابن الحاجب العضد ، والقاضي أبي يعلى ، وأبى بكر الرازى الجصاص ، والكمال

ابن الهمام ، وابن نجيم الحنفى ، وابن عبد الشكور ، ورجحه الأصفهانى .

المذهب الثانى : ان العموم حقيقة في اللفظ مجاز في المعنى وهو مذهب

الآمدى وابن السبكى وأبى الحسين البصرى والقاضى عبد الجبار وأكثر الحنفية

وأكثر الأصوليين وحكاه شارح الكوكب المنير عن ابن قدامة .

والمذهب الثالث : ان العموم حقيقة في اللفظ وأنه لا يكون في المعاني لاحقيقة

ولامجازا حكاه ابن عبد الشكور ولا يعلم قائله .

وفى سواد الناظر ان العموم حقيقة في الأجسام دون الألفاظ والمعاني وفرق ==

.....

وقد أخذ^(١) عليه تقييده له بالشيئين^(٢)، فان العموم قد يعرض للمعدومات /، (فان قولنا : المعدومات)^(٣) والمستحيلات، عامة^(٤) وليست (٣٨ / أ)
أشياء، فالأولى أن يقال : (ما يتناول مسميين فصاعدا من غير حصر) .
وحده أبو الحسين البصري بأنه : (اللفظ المستغرق لكل ما يصلح لتناوله بحسب وضع واحد .)^(٥)
فقوله : (المستغرق) يحترز^(٦) به عن النكرات مفردة كانت أو مثناة، أو مجموعة .
وقوله : (بحسب وضع واحد) احتراز من تعميم المشترك في محامله، فانه لا يقول^(٧) (٨) به .

= القرافي فسمى العام في اللفظ عاما وسمى عموم المعاني أعما . انظر الكاشف :
ج ٢ ق ١٦٥ / أ ، تيسير التحرير : ج ١ ص ١٩٤ ، مختصر ابن الحاجب : ج ٢ ص ١٠١ ،
فواتح الرحموت : ج ١ ص ٢٥٨ ، وفتح الغفار : ج ١ ص ٨٤ ، والمسودة : ص ٩٧ ،
والأحكام للآمدي : ج ٢ ص ١٩٨ ، وأصول السرخسي : ج ١ ص ١٢٥ ، وسواد الناظر :
ج ٢ ص ٣٩٣ ، والعقد المنظوم : ص ٣ / ب ، والابهاج : ج ٢ ص ٥١ .
(١) انظر المآخذ على الغزالي في الابهاج : ج ٢ ص ٥٣ ، والعقد المنظوم : ص ١٠ / ب ،
والأحكام : ج ٢ ص ٢٨٧ .
(٢) الشيء لا يقال للمستحيل باتفاق واختلف في اطلاقه على المعدوم . انظر الكاشف :
ج ٢ ص ١٧٢ / ب .
(٣) العبارة (فان قولنا المعدومات) ساقطة من (س) .
(٤) في (س) عليه . (٥) انظر المعتمد : ج ١ ص ٢٠٣ .
(٦) في (س) حرز . (٧) في (س) يقال .
(٨) والأولى أن يقال العام هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد دفعة بلا حصر، فيزاد من غير حصر على تعريف أبي الحسين كما زادها الرازي ، وتزاد كلمة دفعة لتخرج العموم البدلي في النكرات كما زادها ابن الحاجب . انظر المعتمد : ج ١ ص ٢٠٣ ، والمحصل : ج ١ ق ٢ ، ص ٥١٣ ، ومختصر ==

(١) وبهذا البيان ظهر الخطأ في قول من يقول : المطلق هو اللفظ الدال على واحد لا يعينه ، لأن الوحدة وعدم التعيين قيدان زائدان على الماهية .

وقوله : (وبهذا البيان ظهر^(٢) الخطأ في قول من يقول : (المطلق : هو اللفظ الدال على واحد لا يعينه ، فان الوحدة وعدم التعيين قيدان) هذا حد الشريف^(٣) وغيره . وما ذكره وارد عليه على^(٤) ما سبق^(٥) .

= ابن الحاجب : ج ٢ ، ص ٩٩ ، ونشر البنود : ج ١ ص ٢٠٦ ، ومذكورة الشيخ الأمين : ص ٢٠٣ .
(١) في الأصل : (خطأ) .
(٢) في (س) ظهور .

(٣) المراد الشريف المرتضى على بن الحسين بن موسى بن ابراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، كنيته أبو القاسم كان من أئمة الشيعة وهو أخو الشريف الرضي له الدرر الفرر في النحو (والزخيرة) في الأصول والذريعة في أصول الفقه ، وله ديوان شعر وله كتاب النقض على ابن جنى ، توفي سنة ٤٣٦ هـ ، انظر وفيات الأعيان : ج ٣ ص ٣ ، شذرات الذهب : ج ٣ ص ٢٥٦ ، انباء الرواة : ج ٢ ص ٢٤٩ ، وتاريخ بغداد : ج ١١ ص ٤٠٢ .
(٤) كلمة (على) (ساقطة من (س) .

(٥) تقسيم الماهية الى مطلق واسم عدد ، وعام ، ونكره ، أخذه صاحب الحاصل وانتقد عليه هذا التقسيم ، فانظر الابهاج : ج ٢ ص ٥٥ ، والأسنوى : ج ٢ ص ٦٠ وغيرهم .

المسألة الثانية :

في بيان ^(١) أن لفظ (من) و (ما) في معرض الشرط والاستفهام ^(٢) للعموم .

المسألة الثانية : في بيان أن لفظة (من) و (ما) في معرض الشرط للعموم ، وقد تقدم البحث في بيان حقيقة العموم ، والبحث الآن في جهاته وصيغه .
فجهاته ثلاث ^(٣) : لفظية ، وعرفية ، وعقلية .
أما اللفظية ^(٤) : فكالسليمين والمؤمنين .
وأما العرفية ^(٥) ، فكقوله تعالى : (حرمت عليكم أمهاتكم) ^(٦) وليس المراد تحريم ذات الأم ، بل المراد ما يفهم منه عرفاً من تحريم وجوه الاستمتاع .
وأما العقلية ^(٧) ، فكترتيب الحكم على اسم سبق يفهم منه التعليل ، فيعم الحكم



- (١) كلمة (بيان) غير موجودة في الأصل .
- (٢) كلمة الاستفهام غير موجودة في (ق) ولا في الشرح .
- (٣) في (س) ثلاثة ، وهو خطأ .
- (٤) اللفظية أن تدل اللفظة على العموم ، أما بالوضع ، وأما بالقرائن ، وقد ذكر الأصفهاني ألفاظ العموم في الكاشف : ج ٢ ق ١٧٧ ب ، وأوصلها القرافي في العقد المنظوم في الخصوص والعموم إلى مائتي لفظة في الباب الثاني عشر ق ٥١ ب ، وما بعدها ، وانظر المحصول : ج ١ ق ٢ ، ص ٥١٦ .
- (٥) توسع فيه القرافي في العقد المنظوم : ق ٣٧ أ ، وذكر نقل العرف للمفردات كهاشم ، ومضر ، وربيع ، ونقل المركبات كالآية المذكورة أعلاه ، وقسم العمام بالعرف في شرح الكوكب : ج ٣ ص ١٥٤ إلى مَحْوِي الخطاب ، ولحن الخطاب وما نسب الحكم فيه لذات ، وانظر المحصول : ج ١ ق ٢ ، ص ٥١٩ .
- (٦) سورة النساء ، الآية رقم ٢٣ .

(٧) هناك قسمان لم يذكرهما ابن التلمساني هما أن يرجع الجواب إلى سؤال كمن أفطر هل عليه الكفارة ، والثاني مفهوم المخالفة كلاً زكاة في المعلوفة إذا ذكرت السائمة .

انظر شرح ابن الحاجب : ج ٢ ص ١١٩ ، والابهاج : ج ٢ ص ٦٢ .

.....

جميع أفراد ه وهو التعميم القياسى ، كقوله تعالى : (وأحل الله البيع)^(١) رتب الحل على مسمى البيع ، فيدل على حله أينما وجد مسماه ، الا أن يمنع منه مانع .
وأما صيغه^(٢) فعند المحققين ترجع الى قسمين :

أحدهما : ما يستقل بافاد العموم من غير ضمنية .

والثانى : ما يفتقر فى افادته الى ضمنية^(٣) .

فالأول نحو كل وجميع ، كقولك : (الله خالق كل شئ) ومريد لجميع الكائنات ، وأسماء الشرط ، وأسماء^(٤) الاستفهام ، والموصولات^(٥) كقوله تعالى : (ومن يفعل ذلك يلق أثاما)^(٦) (وقوله)^(٧) (من الذى يقرض الله قرضا حسنا)^(٨) (وقوله)^(٩) (ولله مافى السموات ومافى الأرض)^(١٠) (وقوله)^(١١) :

(١) سورة البقرة ، الآية رقم ٢٧٥ .

(٢) انظر الصيغ فى المحصول : ج ١ ق ٢ ، ص ٥٢٣ .

(٣) وهو يفيد العموم لغة ولكن ليس بالوضع اللغوى ، بل بواسطة القرائن وهى فى الاثبات (أل) المعرفة فى الجمع واسم الجنس المفرد كالزانى والزانية ، والاضافة نحو أولادكم ، وفى حالة النفى القرينة كالنكرة فى سياق النفى ومثله الشرط والاستفهام . انظر شرح الكوكب : ج ٣ ص ١٣٦ .

(٤) كلمة (أسماء) غير موجودة فى الأصل .

(٥) فى الموصولات خلاف ، انظر شرح الأسنوى على المنهاج ج ٢ ص ٦٥ ، وجمع الجوامع : ج ١ ص ٤٠٩ ، وأصول السرخسى : ج ١ ص ١٥٧ ، وفواتح

الرحموت : ج ١ ص ٢٦٠ .

(٦) سورة الفرقان ، الآية ٦٨ .

(٧) الزيادة للضرورة .

(٨) سورة البقرة ، الآية : ٢٤٥ .

(٩) للضرورة فزبدت (وقوله)

(١٠) سورة آل عمران : ١٠٩ ، ١٢٩ .

(١١) زيد فى الفصل بين الآيات .

.....

- (انكم وما تعبدون من دون الله)^(١) .
- والثاني : نحو^(٢) : صيغ الجموع المعرفة بلام الجنس أو الاضافة ، كقوله تعالى (ان المسلمين والمسلمات)^(٣) (وقوله) : (وان الأبرار / لفي نعيم)^(٤) ، (٤٢ / ب) وقوله تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم)^(٥) وما في معناها من أسماء الجموع ، كقوله عليه الصلاة والسلام : (أمرت أن أقاتل الناس)^(٦) .
- واسم الجنس المعروف بلام الجنس^(٧) كقوله عليه الصلاة والسلام : (لا تبيعوا الذهب بالذهب^(٨) الا سواء بسواء)^(٩) .
- والنكرة في سياق النفي ، كقوله تعالى : (لا بيع فيه ولا خلة)^(١٠) .
- ولم يختلف العلماء في افادة جملة هذه الصيغ للعموم مع القرائن ، وأما مع تجردها فقد اختلف العلماء في ذلك .

- (١) سورة الأنبياء ، الآية رقم ٩٨ .
- (٢) كلمة نحو غير مذكورة في (س) ، ومراده بالثاني ما يحتاج الى ضميمه في افادته للعموم .
- (٣) سورة الأحزاب ، الآية رقم ٣٥ .
- (٤) سورة الانفطار ، الآية رقم ١٣ .
- (٥) سورة النساء ، الآية رقم ١١ .
- (٦) لعدم تخريج الحديث في الورقة ٢٣ / أ .
- (٧) كلمة الجنس ساقطة من (س) .
- (٨) في (س) لا تبيعوا الذهب الا سواء .
- (٩) تقدم تخريج الحديث في الورقة ١٢ / أ ، في (س) ، هذا في عموم المفرد المنصرف بلام الجنس خلاف ومنعه الرازي ، وصححه البيضاوي وابن الحاجب وابن التلمساني والجبائي والمبرد ، وهو مذهب الشافعي . انظر الابيهـاج : ج ٢ ص ٦ ، والتبصرة : ص ١١٥ .
- (١٠) سورة البقرة ، الآية ٢٥٤ .

.....

- فذهب الفقهاء ، ومعظم المعتزلة الى أنها حقيقة في الاستفراق ^(١) .
- ونقل عن الثلجي ^(٢) وغيره ^(٣) أنها تحمل على الأقل ، لأنه المستيقين / ، فيحمل (٣٨ / ب)
س
- الجمع على أقله ، والأسماء المبهمة على الواحد .
- وتوقف الواقفية على المذهبيين ^(٤) في الوقف .
- ومعتمد الفقهاء في التعميم أربع حجج :
- الأولى : حسن مدح المعمم ، وذنم المقصر .
- الثانية : حسن الاستثناء .
- الثالثة : حسن التوكيد بالمستغرات .

(١) وهو مذهب الأئمة الأربعة وذكر ابن السبكي أن القاضي عبد الوهـاب نقله في الملخص عن الفقهاء كلهم ، الابهاج : ج ٢ ص ٦٤ ، وعزاه ابن الحاجب للمحققين . انظر المنتهى : ص ٧٥ ، وأبو اسحق الشيرازي في التبصرة : ص ١٠٥ ، وفي شرح الكوكب أنه قول الأئمة الأربعة والظاهرية : ج ٣ ص ١٠٨ ، وانظر الكاشف : ج ٢ ، ق ١٨١ / ب ، وشرح العضد : ج ٢ ص ١٠٢ ، والمعتمد : ج ١ ص ٢٠٩ .

(٢) صرح باسمه في التبصرة : ص ١٠٦ ، وانه محمد بن شجاع الثلجي وكذلك قال في العدة في أصول الفقه : ج ٢ ص ٤٨٩ ، وهو الصحيح ، وهو أبو عبد الله محمد بن شجاع الثلجي وقيل ابن الثلجي ، فقيه الحنفية في وقته تفقه على الحسن بن زياد اللؤلؤي وسمع من يحيى بن آدم رمى بالبدعة والوضع والكذب والوقف في القرآن ، مات ساجدا سنة ٢٦٦ هـ . انظر تاريخ بغداد : ج ٥ ص ٣٥٠ ، وشذرات الذهب : ج ٢ ص ١٥١ ، وتاج التراجم : ص ٥٥ .

(٣) نقله ابن فورك عن الشافعية كما في الكاشف ونقل عن ابن البندق من المالكية وهو قول المرجئة ، الكاشف : ج ٢ ص ١٨١ / أ .

(٤) الأكثرون منهم قالوا هي مشتركة بين العموم والخصوص ، والأقلون قالوا لا ندري ، انظر المحصول : ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٢٣ ، والكاشف : ج ٢ ص ١٨٢ / أ ، والابهاج : ج ٢ ص ٦٤ .

.....

الرابعة : النقض ^(١) كقول عثمان بن مظعون ^(٢) للبيد ^(٣) حين قال :
 وكل نعيم لا محالة زائل * * ^(٤) (كذبت ، فان نعيم ^(٥) الجنة لا يزول .) ^(٦) ،
 وقد جعلها صاحب الكتاب مسائل ، لا اختلاف اختياره فيها ، واختلاف
 مأخذه .

فذكر في المسألة الأولى (من أسماء الشرط " من " و " ما ") ^(٧) (من فطر
 قضى) ^(٨) فرضا وتعثيلا ، واحتجاه جار في جميع أسماء الشرط ^(٩) والاستفهام
 والأسماء الموصولات .

(١) وهو وجود الدليل أو العلة أو السبب بدون ما يقتضيه الكاشف : ج ٢ ، ق
 ١٨٨ / أ .

(٢) هو الصحابي الجليل عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب الجمحي القرشي
 أبو السائب ، مات بالمدينة سنة ٢ هـ وهو أول من دفن بالبقيع من الصحابة
 المهاجرين ، له ترجمة في الاستيعاب : ج ٣ ص ١٠٥٣ ، والاصابة ، القسم
 الرابع : ص ٤٦١ ، ط دار نهضة مصر .

(٣) لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه ، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم
 وأسلم وحسن اسلامه ، مات سنة ٤١ هـ ، وله من العمر مائة وأربعون سنة ،
 انظر ترجمته في الاستيعاب : ج ٣ ص ١٣٣٥ ، والاصابة القسم الخامس : ص ٣٥٥ .
 (٤) هذا عجز بيت وصدره الا كل شيء ما خلا الله باطل . ورد في ديوان
 الشاعر : ص ٢٥٦ ، وانظر الشعر والشعراء لابن قتيبة : ج ١ ص ٢٩٧ ،
 والأغاني : ج ٦ ص ٩٨ ، وخزانة الأدب : ج ١ ص ٣٣٤ .

(٥) في (س) نعيم أهل الجنة .

(٦) انظر سيرة ابن هشام : ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٣ ، وورد في الصحيحين أصدق
 كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل .

(٧) العبارة بين القوسين ساقطة من الأصل .

(٨) العبارة (من قطر قضى) في الأصل موجودة وربما كانت زائدة .

(٩) في (س) الشروط .

(١) فيدل عليه وجوه :

الأول : أنه لو قال : (من دخل دارى فأعطه درهما .) كان له أن يعطى جميع الداخلين ، وذلك يدل على العموم .

وهي تنقسم الى ثلاثة أقسام : منها ما هو شرط فيمن يعلم ،^(٢) وهي من . ومنها ما هو شرط فيما لا يعلم ، كمتى وآيات فى الزمان ، وأين وحيثما فى المكان . (وما فيها لا يعلم)^(٣) فى الأكثر ، وقد تأتى فيمن يعلم للتنويع ،^(٤) كقوله تعالى : (يسبح لله ما فى السموات وما فى الأرض)^(٥) ، وكقوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء)^(٦) .

ومنها ما هو صالح للقسمين كأى ، فانها بحسب ما تضاف اليه ، فان أضيفت الى من يعلم كانت شرطا فيه^(٧) ، وان أضيفت الى ما لا يعلم كانت شرطا فيه ، وان أضيفت الى الزمان أو المكان كانت^(٨) شرطا فيهما .

قوله : (ويدل عليه وجوه :

الأول : أنه لو قال^(٩) : (من دخل دارى فأعطه درهما) كان له أن يعطى جميع الداخلين .) يعنى : ويحسن مدحه على ذلك ، ويذم على الاقتصار .

(١) فى الأصل وجهان .

(٢) ولم يقل فيمن يعقل لأن من تستعمل فى البارى سبحانه ، ولا يقال له سبحانه عاقل ، بل يقال عالم ، انظر شرح المقرب لابن عصفور : ص ٥٧ ، وشرح

المنهاج : ج ٢ ص ٦٥ .

(٣) العبارة ساقطة من (س) .

(٤) فى (س) كالتنويع ، وقيل للتغليب .

(٥) سورة التغابن ، الآية رقم ١ ، وأيضا سورة الجمعة ، الآية رقم ١ .

(٦) سورة النساء ، الآية رقم ٣ .

(٧) كلمة : (فيه) ساقطة من الأصل .

(٨) فى الأصل : كان وهو خطأ .

(٩) فى (س) من قال .

الثاني : اذا قال : (من دخل دارى فأكرمه) ، حسن استثناء كل واحد من العقلاء منه .

والاستثناء يخرج من الكلام مالولاه لدخل من وجهين ^(١) :

الأول ^(٢) : أن المستثنى من الجنس لا بد / وأن يكون بحيث يمكن ^(٣) دخوله تحت (٣١ / ب) المستثنى منه .

فان لم يكن الدخول واجبا لم يبق فرق بين / الاستثناء عن الجمع المنكسر ، (٣٥ / ب) كقولك ^(٤) : (جاءنى فقهاء الا زيدا) وبين الاستثناء عن الجمع المعروف ،

لا يقال : العموم باعتبار القرائن ، فانا نفرضه مع الغيبة ^(٥) ، وعدم المناسبات ^(٦) ، كما لو ^(٧) كتب : (من قال لك ألف ، فقل له : باء)

ولقاتل أن يقول : اذا بولغ فى الفرض الى هذا الحد ، فللخصم منع العموم . قوله : (الثاني : انه لو قال : (من دخل دارى فأكرمه) حسن استثناء كل

داخل من العقلاء) يعنى : على البذل .

قوله : (الاستثناء يخرج ^(٨) من الكلام مالولاه لدخل من وجهين : الأول ^(٩) : ان

المستثنى من الجنس لا بد وأن يكون بحيث يمكن دخوله تحت المستثنى / منه) يعنى : (٣١ / ب) والا لم يكن فرق بين المتصل والمنقطع ^(١٠) .

(١) فى الأصل لوجهين .

(٢) فى الأصل أحدهما .

(٣) فى الأصل يصح .

(٤) فى الأصل كقوله .

(٥) كلمة الغيبة غير واضحة فى الأصل ، ولا فى (س) .

(٦) فى (س) المناسبة .

(٧) كلمة (لو) ساقطة من (س) .

(٨) فى (س) مخرج .

(٩) كلمة الأول مكانها فراغ فى الأصل ، وكلمة ان غير موجودة فى (س) .

(١٠) المنقطع كجاء القوم الا حصانا - ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه .

كقولك (١) : (جاءني الفقهاء الا زيدا) . ولما كان الفرق بينهما معلوما بالضرورة ،
ثبت أن الاستثناء (٢) من الجمع المعرف يقتضى اخراج مالولاه لدخل .
الثاني : وهو أنه نقل عن بعضهم أن الاستثناء اخراج مالولاه لدخل ، وعن آخرين
أنه اخراج مالولاه لصلح (٣) دخوله .

قوله : (وان لم يكن الدخول واجبا ، لم يبق فرق بين الاستثناء عن الجمع
المنكر ، كقولك : (جاءني فقهاء الا زيدا) وبين الاستثناء عن الجمع المعرف ،
كقولك : (جاءني الفقهاء الا زيدا) يعني : أن المنكر لا يستغرق ضرورة شيوعه (٤) .
وان لم يستغرق مع حسن استثناء كل فرد من الفقهاء منه ، يعني : فيكون الاستثناء
لا اخراج الصالح للدخول ، فلو كان في المعرف كذلك لم يكن فرق (٥) .
قوله : (الثاني : انه نقل عن بعضهم ، أن الاستثناء اخراج مالولاه لدخل ،
وعن آخرين انه (٦) اخراج مالولاه لصلح (٧) .

(١/٣٩)
س

- (١) في الأصل كقوله .
- (٢) في (ق) المستثنى .
- (٣) في الأصل لصلح .
- (٤) في (س) لشيوعه .
- (٥) قال في همع الهوامع : (ان النكرة لا يستثنى منها في الموجب مالم تفقد ،
فل يقال : جاء قوم الا رجلا ، ولا قام رجال الا زيدا ، لعدم الفائدة فان
آفاد جاز نحو : (فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما) ، وقام رجال
كانوا في دارك الا رجلا ، همع الهوامع : ج١ ص ٢٢٣ ، وقد منع الاستثناء
البيضاوي والأسنوي ، ولكن أجاز الاستثناء من المنكر كل من الرازي وابن
الحاج وابن عصفور ، وانظر نهاية السؤل : ج٢ ص ٦٦ ، والابهاج : ج٢ ص ٦٤
والكاشف : ج٢ ق ١٨٢ ب ، وقد توسع في ذلك شهاب الدين القرافي ، في
الاستغناء في أحكام الاستثناء : ص ٣٧٣-٣٨١ .
- (٦) كلمة (انه) غير موجودة في (س) .
- (٧) في (س) لصلح .

فنقول : وجب أن يكون الاستثناء حقيقة في أحدهما مجازا في الآخر ،
صوتا للنقل عن التكذيب ، فنقول : جعله حقيقة في الوجوب مجازا في الصحة أولى ،
لأن الصحة من لوازم الوجوب ، والملازمة شرط في جواز المجاز ، فإذا جعلناه
حقيقة في الوجوب ، أمكن جعله مجازا في الصحة ، لأن الوجوب يستلزم ^(١) الصحة ،
أما لو جعلناه حقيقة في الصحة ، لم يمكن جعله مجازا في الوجوب / ، (لأن (٢/٣٦))
الصحة لا تستلزم الوجوب (٣) .

ويدل على صحة ما قاله أن الاستثناء من النصوص لاخراج الداخل ، كقوله
تعالى : (فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما) ^(٤) ، ومن مثل قوله : (صل ^(٥)
ركعتين بالفاتحة والمعوذتين إلا في وقت كذا) لاخراج الصالح ^(٦) .
قوله : (فنقول : وجب أن يكون حقيقة في أحدهما ، مجازا ^(٧) في الآخر ،
صوتا للنقل عن التكذيب) وأيضا فإن الاشتراك على خلاف الأصل ^(٨) .
قوله : (فنقول : جعله حقيقة في الوجوب ، مجازا في الصحة أولى ، لأن
الصحة من لوازم الوجوب ، والملازمة شرط صحة ^(٩) المجاز) يعني : أن الأخص
يستلزم الأعم ، والدال على الأخص بالمطابقة ، دال على الأعم بالتضمن ، وألا التزام

-
- (١) في (ق) يلزم .
(٢) في الأصل لا يمكن .
(٣) في (ق) (لأن الوجوب لا يستلزم الصحة) ، وهو خطأ .
(٤) سورة العنكبوت ، الآية رقم ١٤ .
(٥) في (س) كل .
(٦) انظر الاستغناء ، ص ٣٧٩-٣٨٠ .
(٧) في الأصل مجاز بالرفع ، وهو خطأ .
(٨) المعنى لو كان الاستثناء حقيقة اخراج مالولاه لوجب دخوله وفي اخراج مالولاه
لصلح لكان مشتركا فيهما ، وهو خلاف الأصل ، بل المجاز أولى من الاشتراك .
(٩) كلمة (صحة) ليست موجودة في الأصل .

احتج / القائلون بأن الاستثناء (يقتضى تأثيره) (فى اخراج)^(١) مالولاه (٣١ / ب)
 لصلح ، لا فى اخراج مالولاه لوجب^(٢) بوجهه :
 الأول : أن جموع القلة لا تفيد الامادون العشرة ، مع أنه يصح الاستثناء عنها .
 الثانى : أن سيبويه نص على جمع^(٣) السلامة من جموع^(٤) القلة مع أنه يصح
 الاستثناء عنها .^(٥)

ولا ينعكس .^(٦)

قوله : (احتج القائلون بأن الاستثناء لا خراج الصالح للدخول بوجهه ،
 الأول : أن جموع القلة لا تفيد الامادون العشرة) صوابه أن يقول : (لا تفيد
 الا العشرة فما دونها)^(٧) .
 قوله : (مع أنه يصح الاستثناء منه) يعنى : أنه يصح استثناء ما زاد على
 العشرة بطريق البدل (و)^(٨) ماذاك الا لصحة الدخول .
 قوله : (الثانى : ان سيبويه^(٩) نص على أن جمع السلامة من جموع القلة ،
 مع أنه يصح الاستثناء عنها) ووجهه ماسبق .

- (١) (فى اخراج) زيدات للضرورة .
- (٢) العبارة فى الأصل (تأثيره فى اخراج مالولاه لوجب) وفيها سقط .
- (٣) فى الأصل جمعى .
- (٤) فى الأصل جمع .
- (٥) فى الأصل منها .
- (٦) اذا قلنا ان الانسان حيوان ناطق ، فالانسان هو الأخص ، والحيوان أعم ،
 والا انسان يستلزم الحيوانية ، والدال على الانسان مطابقة ، دال على
 الحيوان تضمناً أو التزاماً ولا ينعكس .
- (٧) انظر الابهاج : ج ٢ ص ٥٢-٥٣ .
- (٨) زيدات الواو للضرورة .
- (٩) قال سيبويه : (ألا يرى أنك تقول للأقل طيبات ، وتلوان ، وركوات ، ففعلات
 ها هنا بمنزلة أفعل فى المذكر ، وأفعال ونحوها ، وكذلك ما جمع بالواو والنون
 والياء والنون ، الكتاب : ج ٣ ص ٤٩١ ، وفهرس الكتاب : ج ٥ ص ٢٩٦ .

الثالث : أنه يصح أن يقال : (صل الا في الوقت الفلاني) مع أن الأمر لا يفيد التكرار .

الرابع : انه يصح أن يقال : (اصحب جمعا من الفقهاء الا فلانا) فيها هنا^(١) الاستثناء منه^(٢) منكر ولا يفيد الجمع مع أنه يصح الاستثناء منه .
والجواب : انه لما تعارضت الدلائل ، كان قولنا أولى ، لأنه أكثر فائدة .

ووجه التوفيق بين ما نقل عن سيبويه وما ذكره الفقهاء أن يحمل كلام سيبويه على المنكر، أو يقال : انه الأصل ، وغلب استعماله في الكثرة فصار للتعميم . ثابتا للعرف^(٣) ، اما لغة ، أو شرعا .^(٤)

قوله : (الثالث : انه يقال : اصحب جمعا من الفقهاء الى آخره .) يعني صحة الاستثناء من المنكر وقد تقدم .

قوله : (والجواب : أنه لما تعارضت الدلائل ، كان قولنا أولى ، لأنه أكثر فائدة) يعني ان الوجوب يستلزم الصحة ولا ينعكس ، فكان أكثر فائدة^(٥) ، لدلالته على الوجوب والصحة معا .

وما ذكره من الترجيح يعارضه أنه اذا كان حقيقة في الصحة لم يكن في حمله على الوجوب عند القرينة مخالفة أصل / بخلاف العكس^(٦) .

(٣٤ / ب)

-
- (١) في الأصل هذا .
(٢) كلمة منه غير موجودة في الأصل .
(٣) في (س) بالعرف .
(٤) راجع المحصول : ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٣٩ ، والكاشف : ج ٢ ، ق ١٨٢ / ب ، وحاشية البناني على جمع الجوامع : ج ١ ص ٤١٠ ، وشرح الكوكب : ج ٣ ص ١٣٠ ، والمستصفي : ج ٢ ص ٣٧ ، والبرهان : ج ١ ص ٣٣٤ ، والمنحول : ص ١٤٢ .
(٥) العبارة بين القوسين من (يعني ... الى فائدة) ساقطة من الأصل .
(٦) راجع المستصفي : ج ٢ ص ٤٠ ، والاستغناء : ص ٧٢٤ .

.....

والأولى أن يحمل الاستثناء على قدر مشترك بين الداخل والصالح للدخول ،
دفعاً للمجاز أيضاً ، فإنه على خلاف الأصل ، فيقال : الاستثناء اخراج الثانى
من حكم الأول بالا وأخواتها . (١)

وقد ذكر فى أول المسألة أن الدليل على العموم وجوه ولم يذكر سوى وجهين . (٢)
ومما احتج به للمخصصة : أن أظهر هذه الأسماء فى اقتضاء العموم
((مَن)) ، وقد سمع من العرب تشنيتها وجمعها فقالت : ((مَن)) ، ((مَنَان))
و ((مَنُون)) ، ((وَمَنَه)) و ((مَنَان)) و ((مَنَات)) . (٣)

(١) فى شرح المفصل : الاستثناء اخراج بعض من كل ، أى اخراجه من أن يتناوله
صدر الكلام ، شرح المفصل : ج ٢ ص ٧٦ ، هذا وقد عرف بعضهم المستثنى
بأنه المخرج بالا أو احدى أخواتها تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بشرط
الفائدة ، انظر تسهيل الفوائد بشرح المساعد : ج ١ ص ٥٤٨ ، وشرح الرضى
على كافية ابن الحاجب : ج ١ ص ٢٢٤ .
(٢) ذكر فى المحصول ثلاثة أوجه ، انظر : ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٣٧ ، وقد تقدم لابن
التمسانى ذكر أربعة أوجه للاستدلال : كما فى الورقة ٤٢ / ب من هذا الكتاب .
(٣) اذا قال قائل أكرمت رجلاً ، فانك تستفهم قائلاً مَنَّا ؟ فتتبع حركة المتكلم بما
يناسبها من الألف والواو والياء ، فى حالة الوقف دون الوصل ، ولما كانت
العرب لا تقف على متحرك فقد اشيعت الحركة وتولد عنها ما يناسبها من حروف
المد .

فمن قال جاءنى رجلان تستفهم فتقول منان اذا وقفت وكان كلامك متصلاً
بكلامه لئلا يظن انك لم تستفهم عن كلامه أو انك تعدل وتلتفت الى موضوع
آخر ، وانظر المزيد فى شرح المفصل : ج ٤ ص ١٦ ، والعقد المنظوم فى الخصوص
والعموم : ق ٥٩ / أ ، والتبصرة والتذكرة : ج ١ ص ٤٧٨ ، ومنون تستفهم بها عن
جمع من النكرات مرفوع ، ومنه فى حكاية الواحدة المؤنثة ، ومنان فى المشنى
المؤنث المرفوع ، ومنات فى جمع الاناث ، وفى العقد المنظوم منات ، وانظر
أيضاً المقرب لابن عصفور : ص ٦٥ ، والجصاص لابن جنى : ج ١ ص ١٢٩ ، وكتاب

.....

وقال الشاعر : (١)

أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ مَنْونَ أَنْتُمْ * * فقالوا الجِنَّ قُلْتُ عَمَاطِلًا (٢)

والمراد من التثنية والجمع التكثر ولا معنى لذلك لو كانت مفيدة للكثرة المستفرقة .

وأجيب بأن ذلك ليس تثنية حقيقة (٣) ولا جمعا حقيقيا (٤) وإنما هي زيادات الحقت في باب الحكاية للنكرات حرصا على البيان ، بدليل أنهم لم يستعملوها في الوصل ولا في غير الحكاية ، ولم / يحركوا (٥) نونه ، وإنما ذلك في حكايات النكرات مع الاستفهام خاصة .

وفي البيت شذوذ من وجوه : (٦) أحدها : استعماله في غير الحكاية . والثاني : استعماله في الوصل . (والثالث : تحريك النون) . (٧)

(١) اختلف في الشاعر فلم يعزه سيبويه ، وقال أبو زيد في نوادره انه سمير بن الحارث الضبي بضم السين المهملة وبصيغة التصغير ، ولا بن يعيش انه شعر بن الحارث الطائي بفتح الشين المعجمة ، وكسر الميم ، وعزه العيني في شرح الشواهد لتأبط شرا ، انظر المصادر نفسها ، وانظر نوادر أبي زيد : ص ١٢٣ ، وشرح شواهد الألفية للعيني : ج ٤ ص ٥٥٧ .

(٢) والشاهد في البيت منون حيث أثبت الزوائد في الوصل ، وقال القرافي وسيبويه وابن الصيرى وجمهور النحاة ان البيت شان لثبوت هذه الزوائد مع الوصل ولتحريك النون ، انظر المصادر نفسها والمصادر السابقة لها .

(٣) نقل التبريزي عن مازن النجوى أنه كان يقول في قول الشاعر قفا نبك . . . ، ان قفا تثنية الكلمة نفسها بأنها مكررة في الذكر كأنه يقول : قف ، قف ، وخـرج التبريزي منون انتم على هذا القول بأنها جمع الكلمة المكررة من أنت ، من أنت ، من أنت ، انظر تنقيح المحصول : ج ٢ ص ٢٤٢ . ونقل ابن يعيش عن يونس أنه كان يجيز اثبات الزوائد في الوصل وأنه سمع أعرابيا يقول (ضرب من منا) . شرح المفصل : ج ٤ ص ١٦ ، وما بعدها .

(٤) كلمة (حقيقيا) ساقطة من (س) . (٥) في (س) (لم يحكوا) وهو خطأ .

(٦) في (س) من وجهين .

(٧) جملة (والثالث تحريك النون) ساقطة من (س) .

المسألة الثالثة :

في أن الجمع المعروف يفيد العموم . ويدل عليه وجوه :

الأول : أن الأنصار لما طلبوا الامامة ، احتج / عليهم أبو بكر رضي الله عنه ^(١) (٣٦/ب) بقوله عليه الصلاة والسلام : (الأئمة من قريش) ، والأنصار سلموا صحة ذلك الدليل . ولولا أن الجمع المعروف بالألف واللام / يفيد الاستفراق ، والا لما (٣٢/أ) صح ذلك الدليل .

المسألة الثالثة : في أن الجمع المعروف - يعني بلام الجنس - يفيد العموم ،

ويدل عليه وجوه :

الأول : أن الأنصار رضي الله عنهم لما طلبوا الامامة احتج عليهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه بقوله عليه الصلاة والسلام : (الأئمة من قريش) ^(٤) ، والأنصار سلموا ذلك الدليل . فلولا أن الجمع المعروف بالألف واللام يفيد الاستفراق والا لما

(١) في (ق) عنهم . (٢) في الأصل لم يصح .

(٣) هذا مذهب عامة الفقهاء وكثير من المتكلمين وخالف في افادة الاستفراق من القائلين بالعموم أبو هاشم وكذلك امام الحرمين فانه قال بأنه يحتل أن يكون للمعهد ، انظر المعتمد : ج١ ص ٢٠٧ ، ٢٤٠ ، والبرهان : ج١ ص ٣٢٣ والمحصل ج١ ق ٢ ، ص ٥٨٤ ، وحاشية البناني على جمع الجوامع : ج١ ص ٤١ ، والكاشف عن المحصول : ج٢ ق ٢٠٢ / ب .

(٤) أخرجه بهذا اللفظ النسائي ، كتاب الامامة ، باب ذكر الامامة والجماعة وامامة أهل العلم والفضل : ج٢ ص ٥٨ .

وأخرجه الامام أحمد في مسنده : ج٣ ص ١٢٩ ، ١٨٣ ، وج٤ ص ٤٢١ . ورواه أبو نعيم في الحلية وقال عنه انه حديث مشهور ثابت من حديث أنس ، الحلية : ج٣ ص ١٧١ .

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ، حديث رقم ٩٢٦ ، ص ١٢٥ . وذكره العجلوني في كشف الخفاء : ج١ ص ٢٧١ ، وفي فيض القدير : ج٣ ص ١٩٠ ، أن معناه في الصحيحين . وانظر صحيح مسلم ، كتاب الامارة ، باب ==

وروى عن عمر^(١) رضى الله عنه أنه قال : لأبى بكر فى قتال^(٢) مانعى الزكاة :
أليس قال النبى صلى الله عليه وسلم : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله ؟) فاحتج^(٣) عليه بعموم النص^(٤) ولم ينكر عليه أحد ، بل عدل
أبو بكر رضى الله عنه الى الاستثناء ، فقال : (أليس أنه^(٥)) قال : " الا بحقها " ،
والزكاة من حقها) .

صح ذلك (يعنى : أنهم لما قالوا : (منا أمير، ومنكم أمير)^(٦) ، فلا يندفع هذا
القول الابتدح أن يكون معنى الحديث : (كل الأئمة من قريش) .
ويرد عليه : أن الامامة اثبات سلطنة وولاية عامة ، وثبوت السلطنة^(٧) العامة
للأشرف مناسب^(٨) ، فترتيب الحكم عليه يقتضى التعميم من جهة المعنى ، فلا تسلم
لهم أن العموم ها هنا من مجرد اللفظ ، والنزاع عند عدم القرائن .
قوله : (وقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى قتال مانعى^(٩) الزكاة :

= الناس تبع لقريش والخلافة فى قريش : ج ٣ ص ٤٥١ ، والبخارى مع الفتح :
ج ٧ ص ٣٠ . قول النبى صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذا خليلا .

(١) فى (ق) حسن ، وهو خطأ .

(٢) فى الأصل (لما هم بقتال) .

(٣) فى (ق) واحتج .

(٤) فى الأصل اللفظ .

(٥) كلمة " انه " غير موجودة فى (ق) .

(٦) الأثر أخرجه البخارى : ٦٢ كتاب فضائل الصحابة ، باب قول النبى

صلى الله عليه وسلم : " لو كنت متخذا خليلا ، حديث رقم ٣٦٦٨ من حديث

عائشة : ج ٧ ص ٣٠ ، من الفتح . وأخرجه النسائى ، كتاب الامامة ، باب ذكر

الامامة والجماعة ، وامامة أهل العلم والفضل : ج ٢ ص ٥٨ ، ورواه أحمد

فى مسنده : ج ١ ص ٢١ ، ٥٦ ، ٣٩٦ ، ٤٠٥ .

(٧) فى (س) السلطانية .

(٨) فى (س) مناسبة .

(٩) فى الأصل مانع .

الثاني : ان هذا الجمع ^(١) مما ^(٢) يؤكد بما ^(٣) يقتضى الاستغراق ، فوجب أن يكون في الأصل موضوعا للاستغراق .

أما الأول فلقوله تعالى : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) ^(٤) .

وأما الثاني : فلأن التأكيد هو اللفظ الدال على تقوية ما كان ثابتا في الأصل فلولا أن هذا الجمع في الأصل ^(٥) للاستغراق ، والا لم يكن تأكيده مقيدا للاستغراق .

الثالث : لو لم يحمل على الاستغراق ، لكان اما أن يحمل على بعض / معين ، وهو (٣٧ / أ) باطل لأن اللفظ قاصر عن ذلك التعيين ، أو على بعض مبهم ، وهو / يوجب (٣٢ / ب) ق

(أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ^(٧) الى آخره) ^(٨) يرد عليه : لا نسلم أنهم فهموا العموم من مجرد اللفظ ، بل وبما استقر واشتهر من ظهور دعوته للناس كافة الأحمر والأسود .

قوله : (الثاني : ان هذه الجموع تؤكد بما يقتضى الاستغراق فوجب أن يكون موضوعها في الأصل الاستغراق . . . الى آخره) اعترض عليه بأن فهم الاستغراق / (٤٤ / أ) كان لقريته المستغرق .

قوله : (التوكيد تقوية ما كان ثابتا في الأصل) يقال له : مسلم ، ولكن لا نسلم ثبوته بطريق الظهور لولا المؤكد .

قوله : (الثالث : لو لم يحمل على الاستغراق ، لكان اما أن يحمل على بعض معين ، وهو باطل ، لأن اللفظ قاصر عن ذلك المعين ، أو على بعض مبهم ^(٩) ،

(١) في (ق) الجموع . (٢) كلمة (مما) لا توجد في الأصل .

(٣) في (ق) مما .

(٤) سورة الحجر ، الآية ٣ ، أو سورة (ص) ، الآية ٧٣ ، وراجع التفسير الكبير : جده ص ٦٦٦ .

(٥) كلمة (الأصل) ساقطة من (ق) والعبرة في (ق) (في الاستغراق) .

(٦) في الأصل (وذلك) .

(٧) عبارة (لا اله الا الله) لا توجد في الأصل .

(٨) تقدم تخريج الحديث في الورقة ٢٣ / أ .

(٩) في الأصل (منهم) بالنون ، وهو خطأ .

تعطيل الكلام ، أو على الكل إلا ما خصه الدليل ، وهو المطلوب .
الرابع : أنه يصح استثناء (كل واحد ، وذلك يدل على أنه يفيد)^(١) المصنوع
على ما تقدم .

الخامس : الجمع المعروف في اقتضاء^(٢) الكثرة فوق المنكر ، لأنه يصح انتزاع المنكر
من المعروف ولا ينعكس ، فانه يجوز أن يقال : (جاءني رجال من الرجال .)
ولا يجوز أن يقال : (جاءني الرجال من رجال .) ومعلوم بالضرورة أن المنتزع
منه أكثر من المنتزع ،^(٣) وإذا ثبت هذا فنقول :^(٤) المفهوم من الجمع المعروف
أما الكل وأما دونه ، والثاني باطل ، لأن ما من عدد دون الكل إلا ويصح

وهو يوجب التعطيل ، أو على الكل إلا ما خصه الدليل وهو المطلوب .
والاعتراض على قوله : (أن اللفظ قاصر عن تلك التعيين) أن نقول يعني أنه
قاصر في الكيفية أو^(٥) الكمية ، الأول مسلم ، والثاني ممنوع ، فإن الأقل متيقن ،
فتعين الحمل عليه عليه .

قوله : (أن حمله على بعض مبهم تعطيل .) لا نسلم ، بل يفيد الجمع المطلق ،
كما نقوله^(٦) في قوله تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين . .) الآية .^(٧)

قوله (الرابع انه يصح استثناء كل واحد ، وذلك يدل على أنه يفيد العموم .)
قد مضت هذه الحجة والاعتراض عليها ، والا نفضال في المسألة التي قبلها .
قوله : (الخامس : الجمع المعروف في اقتضاء الكثرة فوق المنكر ، لأنه يصح انتزاع

-
- (١) في الأصل العبارة هكذا (أى واحد أريد ، وهو يفيد) .
(٢) في (ق) في الاقتضاء للكثرة . (٣) في الأصل إذا .
(٤) كلمة (فنقول) ساقطة من (ق) . (٥) في (س) والكمية .
(٦) في (س) نقول .
(٧) سورة التوبة ، الآية ٦ . وانظر المعتمد : ج ١ ص ٢٤٠ ، والمحصول :
ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٨٤ .
(٨) في (س) وقد .

انتزاعه من الجمع المعروف ، وثبت أن المنتزع منه أكثر ولما بطل هذا ^(١) ، ثبت أنه يفيد الكل .

واحتج المنكرون للعموم بوجوه :

الأول : أنه ^(٢) يصح أن يقال : (جاءني كل الناس) ، و (جاءني بعض الناس) فلو ^(٣)

كان قولنا (الناس) يفيد العموم / ، لكان الأول تكراراً ^(٤) ، والثاني نقضاً . (٣٧ ب)

الجمع المنكر (من المعروف) ^(٥) - يعني تعريف الجنس - ولا ينعكس ، فانه يجوز أن يقال :

(جاءني رجال من / الرجال) ولا يجوز أن يقال : ^(٦) (جاءني الرجال من رجال) ^(٧) (٤٠ أ / س) ومعلوم بالضرورة أن المنتزع ^(٨) منه أكثر .

إذا ثبت هذا ، فنقول : المفهوم من الجمع المعروف اما الكل أو ما دونه ، والثاني

باطل ، لأن ما من عدد دون الكل ، الا ويصح ^(٩) انتزاعه من الجمع المعروف ، فثبت أن المنتزع منه أكثر . ولا بأس بهذه الحجة ، وقوتها راجعة الى حجة الاستثناء .

قوله : (احتج المنكرون بوجوه : الأول : انه يصح أن يقال : (جاءني كل الناس)

و (جاءني بعض الناس .) فلو كان قولنا : (الناس) يفيد العموم ، لكان الأول تكراراً

والثاني نقضاً .) يعني : أن اللام الدالة على الاستغراق مقدرة بكل واحد ، فلو أدخل ^(١٠)

عليها كل لكان تكراراً ، وجوابه أنه تأكيد .

(١) كلمة " هذا " ساقطة من الأصل .

(٢) كلمة (أنه) ساقطة من الأصل ، وفي (ق) ان ، والصواب ما أثبتته كما في الشرح .

(٣) في الأصل ولو . (٤) في الأصل تكريراً .

(٥) عبارة (من المعروف) ساقطة من (س) .

(٦) في (س) نقول .

(٧) في النسختين (جاءني الرجال من الرجال) وهو خطأ ، لمخالفته المعنى ولمخالفته

ما في المتن والمحصل : ج ١ ق ٢ ، ص ٩١ ، والعقد المنظوم : ق ٨٥ ب ، والكاشف :

ج ٢ ق ٢٠٥ / أ . (٨) في (س) المنزوع .

(٩) في (س) وأما دونه . (١٠) في (س) وأصح ، وهو خطأ .

(١١) في (س) دخل . وانظر العقد المنظوم : ص ٨٤ / أ ، والمحصل : ج ١ ق ٢٠ ، ص ٩٤ ،

والكاشف : ج ٢ ق ٢٠٥ / أ للإجابة على هذا الاعتراض .

الثاني : انه ^(١) يصح أن يقال : (جاءني كل ^(٢) الناس الا / الفقهاء) ولو كان لفظ (٣٣ / أ)
الناس يفيد العموم ، لجري قولنا : (الناس) مجرى ما اذا ^(٣) صرح بذكر جميع
أنواع الناس ، فيصير : (جاءني الناس الا الفقهاء) جاريا مجرى قوله :
(جاءني فلان وفلان ^(٤) والفقهاء الا الفقهاء) ولما كان هذا باطلا ، ثبت
أن لفظ الناس لا يفيد العموم .

وقوله : (ولو أدخل عليها بعض لكان نقضا) جوابه : أنها - وان أفادت
العموم - لا تفيد نصا ، وانما ^(٥) تفيد مع احتمال ارادة الخصوص ، . وقوله :
(بعض) تعيين (لارادة الاحتمال) ^(٦) الخفى .
وقوله : (انه يصلح ^(٧) أن يقال : (جاءني كل الناس الا الفقهاء) ولو كان
لفظ (الناس) يفيد العموم ، لجري ^(٨) مجرى ما اذا صرح بذكر جميع أنواع ^(٩) الناس
فيصير (جاءني الناس الا الفقهاء) جاريا مجرى قوله : (جاءني فلان ، وفلان ،
والفقهاء الا الفقهاء) ، ولما كان هذا باطلا ، ^(١٠) ثبت أن لفظ الناس لا يفيد
العموم .

-
- (١) كلمة (انه) غير موجودة في الأصل .
(٢) كلمة (كل) ساقطة من الأصل .
(٣) غير واضحة في (ق) .
(٤) كلمة : (وفلان) ليست موجودة في الأصل .
(٥) في (س) وانه .
(٦) في (س) للاحتمال ، وقد سقطت منها كلمة ارادة ، وانظر المصادر نفسها
للايضاح . (٧) في (س) يصح .
(٨) في الأصل يجري . (٩) كلمة (أنواع) ساقطة من (س) .
(١٠) ادعى الامام الرازي والآمدي اجماع على فساد الاستثناء المستغرق ، انظر
المحصول : ج ١ ، ق ٣ ، ص ٥٣ ، والآحكام للآمدي : ج ٢ ، ص ٢٧٥ ، وانظر الاستغناء
في أحكام الاستثناء : ص ٢٧٥ حيث نقل القرافي ما يفسد ادعاء اجماع المذكور ،
ولكن الاتفاق على منع المستغرق حاصل ، العقد المنظوم : ص ٣٧٥ ، الورقة :
٨٤ / أ .

الثالث : ان العرف العام يشهد بأن الرجل قد يقول : (رأيت الناس ، وخالطت الناس ^(١) ، وجالست الناس) مع أنه ما رأى الكل ، (ولا خالط الكل) ^(٢) ، وانما رأى البعض ^(٣) ، وخالط البعض ، والمجاز والاشتراك خلاف الأصل ، فوجب أن تكون هذه اللفظة موضوعة لفادة الحكم (في الجمع الكثير من غير) ^(٤) أن يفيد الاستغراق .

والاعتراض أن قوله : (لجرى ^(٥) مجرى الأنواع /) لا يلزم (من جريانه مجراه ، (٤٤ / ب) أن يشاركه في جميع أحكامه ، وانما يبطل ^(٦) الاستثناء مع تعدد الأنواع ، لأنه يعود الى الأقرب ، وهو مستغرق ، فيبطل - على رأى ^(٧) .
ومنهم من يقدر المعطوف والمعطوف عليه كالمذكور جملة ، فيصح الاستثناء وان عدت ، كقوله : (أنت طالق ، طلقة وطلقة الا طلقة .) فان فيها وجهين ، وأما مع اندراج المخرج في الشمول فتتحقق حقيقة الاستثناء بالاتفاق ، وهو اخراج بعض من كل ^(٩) .

قوله : (الثالث : ان العرف العام يشهد أن الرجل قد يقول : (رأيت الناس .. الى آخره) الاعتراض عليه : أن التخصيص هاهنا معلوم بدليل العقل أو الحس . ^(١٠)

-
- (١) كلمة (الناس) غير موجودة في (ق) .
 - (٢) عبارة (ولا خالط الكل) ساقطة من الأصل .
 - (٣) كلمة (البعض) لا توجد في (ق) .
 - (٤) العبارة في (ق) هكذا (في جمع الكثرة مع) .
 - (٥) في الأصل (يجرى) .
 - (٦) العبارة بين القوسين (من جريانه ... وانما يبطل) ساقطة من الأصل .
 - (٧) يحتمل أن يكون مراده أن الاستثناء المستغرق غير مجمع على بطلانه كما تقدم ، ويحتمل أن يكون مراده الإشارة الى الخلاف في عود الاستثناء الى الأقرب ، وانظر المحصول : ج ١ ، ق ٣ ، ص ٦٣ .
 - (٨) قيل يلزمه اثنتان ، وقيل تلزمه طلقة واحدة ، وانظر الاستغناء : ص ٥٦٣ .
 - (٩) انظر المحصول : ج ١ ، ق ٣ ، ص ٣٨ . والاستغناء : ص ٩٦ .
 - (١٠) في (س) والحس .

الرابع : ان الحكم يكون هذه اللقطة موضوعة للعموم ، اما أن يعرف بالعقل - وهو باطل ، لأنه لا مجال للعقل في اللغات - أو بالنقل المتواتر - وهو باطل ، والا لا ارتفاع الخلاف فيه أو/بنقل^(١) الآحاد - وهو باطل ، لأن الحاجة^(٢) (٣٨/أ) الى معرفة كون^(٢) هذه الألفاظ عامة شديدة ، والحكم الذى تتوفر الدواعى على معرفته ، وجب أن يكون^(٣) متواترا .

قوله : (الرابع : ان الحكم يكون^(٤) هذه اللقطة موضوعة للعموم ، اما أن يعرف بالعقل وهو باطل ، ان لا مجال للعقل في اللغات) يعنى : أنها^(٥) متوقفية أو اصطلاحية .

قوله : (أو بالنقل المتواتر - وهو باطل ، - والا لا ارتفاع الخلاف) يعنى : أن التواتر يفيد العلم الضرورى ، ويستوى فى العلم به طبقات الباحثين عنه ، فيلزم رفع الخلاف .

قوله : (أو بنقل الآحاد - وهو باطل ، لأن الحاجة الى معرفة أن هذه الألفاظ عامة شديدة ، والحكم الذى تتوفر الدواعى على معرفته ، وجب أن يكون متواترا . هذه حجة الواقفية ، فان كان المستعمل لها الواقف / بناء على الاشتراك^(٦) (٤٠/ب) فهى منقلبة عليه ، ان يقال : الحكم يكون هذه الألفاظ موضوعة على وجه الاشتراك ، اما أن يعرف بالعقل ، أو النقل الى آخره .

وان تمسك بها القائلون لا ندرى ، فالاعتراض عليها من وجهين :

-
- (١) فى الأصل بالنقل .
 - (٢) كلمة (كون) ساقطة من الأصل .
 - (٣) فى الأصل يصير .
 - (٤) فى (س) (ان الحكم بهذه) .
 - (٥) كلمة (اما) غير مثبتة فى (س) .
 - (٦) كلمة (عنه) غير موجودة فى (س) .

الجواب / : أنه لما تعارضت الدلائل فالحمل على الاستغراق أولى الا ما خصه (٣٣ / ب)
 الدليل (١) ، لأننا لو لم نقل به ، لزمنا أن نقول : المراد به (٢) بعض مجهول ،
 أو نقول بالوقف في الخصوص والعموم ، وعلى التقديرين (٣) يصير الكلام معطلا (٤) .
 أما اذا قلنا انه يفيد العموم الا ما خصه الدليل ، بقيت هذه النصوص منتفعا
 بها (٥) ، فكان هذا أولى .

الأول : منع الحصر ، فمن الطرق (٦) الاستقراء التام ، والمركب من العقل والنقل
 ولم يطلها (٧) .

والثاني : دعوى الآحاد ، ولا نسلم شدة الحاجة الى معرفتها ، فان استعمالها
 عرية عن القرائن المقالية والحالية قليل .

قوله : (والجواب : لما تعدد الدلائل ، فالحمل على الاستغراق أولى ،
 لأننا لو لم نقل به ، للزمنا (٨) أن نقول : المراد به (٩) بعض مجهول ، أو بالوقف ، وعلى
 التقديرين يصير الكلام معطلا (١٠) .

الاعتراض عليه : لا نسلم أن في حمله على بعض مطلق تعطيلاً للكلام ، كما سبق (١١)
 والله أعلم .

-
- (١) في الأصل الدلائل .
 (٢) في الأصل المراد منه اما .
 (٣) في (ق) التقدير .
 (٤) في (ق) متعطلا .
 (٥) كلمة (بها) ساقطة من (ق) .
 (٦) في (س) الطريق ، وهو خطأ .
 (٧) في الأصل يطلها ، وهو خطأ .
 (٨) في الأصل ألزمنا .
 (٩) عبارة (المراد به) ساقطة من (س) .
 (١٠) في (س) تعطيلاً ، وفي الأظ في صلب الورقة كذلك ، وفي الهامش معطلا .
 (١١) وقد استدل بقوله تعالى : (انما الصدقات للفقراء والمساكين) على أنه
 لا تعطيل فيه بل يحمل على الجمع المطلق ، وانظر أول هذه المسألة ففى
 الورقة ٤٤ / أ .

المسألة الرابعة :

فى أن^(١) المفرد^(٢) المعرف بحرف التعريف لا يفيد الاستفراق بحسب اللغة .
(وقال أكثر الفقهاء انه يفيد هـ)^(٣)

المسألة الرابعة : فى الاسم المفرد المعرف بحرف التعريف لا يفيد^(٤) الاستفراق بحسب اللغة .

قوله : (بحسب اللغة) احتراز من مثل^(٥) قولهم : الرجل خير من المرأة ،
والد ينار خير من الدرهم ، فان العموم - وان فهم منه - فليس هو باعتبار اللفظ فقط ،
وانما هو مفهوم من قرينة الفضلية والتسعير^(٦) .^(٧)

قوله : / (وقال أكثر الفقهاء : يفيد هـ) وساعد هم الجبائى^(٨) والمبرد^(٩) . (٤٥ / أ)

(١) كلمة (ان) لا توجد فى الأصل .

(٢) فى الأصل الفرد .

(٣) العبارة فى الأصل هكذا (وقال الأكثرون من الفقهاء يفيد هـ) .

(٤) هذا قول الرازى (وكثير من شراح المحصول) وقول أبى الحسين البصرى وأبى هاشم
ابن الجبائى ، وقول طائفة من متأخري الحنفية وقول أبى زيد الدبوسى والبزوى ،
وقول أبى على الفسوى من أئمة اللغة ، انظر المعتمد : ج ١ ، ص ٢٤٤ ، وكشف
الأسرار : ج ٢ ص ١٣ ، والمحصل : ج ١ ، ق ٢ ، ص ٦٠ - ٦١ .

(٥) كلمة (مثل) غير موجودة فى (س) .

(٦) فى (س) أو .

(٧) انظر المستصفى : ج ٢ ص ٥٤ ، والمنخول : ص ١٤٥ .

(٨) انظر النقل عن الجبائى فى المعتمد : ج ١ ص ٢٤٤ ، وهذا مذهب الشافعى فى
الرسالة ، وحكاه فى العدة عن الامام أحمد ، وحكاه القاضى عبد الوهاب كما
نقله عنه الأصفهاني عن كافة الفقهاء ، وفى كشف الأسرار أنه قول عامة الحنفية
وجمهور الأصوليين وعامة أهل اللغة ، انظر الرسالة : ص ٦٧ ، والعدة فى الأصول
ج ٢ ص ٥١٩ ، والكاشف : ج ٢ ، ق ٢٠٧ / ب ، وكشف الأسرار : ج ٢ ص ١٤٥ .

(٩) المبرد (٢٨٦ - ٢١٠) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي ، أبو العباس ،
المعروف بالمبرد ، امام العربية ببغداد ، ولد بالبصرة وتوفى ببغداد سنة ٢٨٦ هـ
قال الزبيدي : المبرد بفتح الراء ، وبعضهم يكسرها ، انظر وفيات الأعيان : ج ٣ ص ٤٤١
وتاريخ بغداد : ج ٣ ص ٣٨٠ ، وبغية الوعاة : ص ١١٦ .

.....

واحتجوا بأن اللام يفيد التعريف ، وهو دائر بين العهدى والجنسى ، ولا يصح
ارادة العهد الا مع سبق ذكر أو قرينة ، والأصل عدم ذلك ، والخلاف عند تجرد
الصيغة عن القرائن فيتعين الحمل على الجنس ، ولأن العهد اذا لم يفهم
الا بقرينة كان مجازا ، وكل مجاز يستدعى حقيقة ، فيتعين أن يكون حقيقة فى
الجنس .

وتوقف الواقعية ، قالوا : لأن هذه الصيغة كما تستعمل لفادة الجنس ،
تستعمل لفادة الواحد المعين ، والأصل فى الاطلاق الحقيقة ، فتكون مشتركة ،
أولا ندري ما هو الحقيقة .

وفرق الامام بين ما يميز بين جنسه وواحد بهاء كالتمر والتمر ، والبر
والبر ، وبين ما يميز بهاء كالذهب والورق ، فقال : الأول يفيد العموم ،
لا انتفاء ارادة الواحد ^(١) المعين بدون البهاء . وتوقف فى الثانى لصلاحيته للأمريين
وساعده الغزالي فى المنحول ^(٢) على هذا التفصيل ، وزاد فقال : ^(٣) وما عرى عن
البهاء فلا يخلوا : اما ان يكثر ^(٤) لفظه بتكثر ^(٥) سماء أولا يتكثر ^(٦) ، فالأول كالرجل
والدرهم ، فانك اذا ضمت اليه غيره ، قلت رجلا أو رجال . والثانى كالذهب ،
فانك لو زدت اليه ^(٧) أمثاله ، فاسم الذهب باق عليه لم يتكرر ، قال : (فالأول لا يعم
والثانى يعم . ^(٨))

- (١) فى الأصل الواحدة .
(٢) المنحول كتاب فى الأصول للغزالي وهو بتحقيق وتعليق الشيخ حسن الهيتو ،
وهو مأخوذ من كتاب امام الحرمين ، البرهان تبع فيه الغزالي الجوينى ، وطبع
مع التحقيق المذكور بمطبعة دار الفكر بيروت - وانظر فيه ص ١٤٤ .
(٣) فى (س) فزاد فقال . (٤) فى الأصل يتكرر . (٥) فى (س) بكثرة .
(٦) فى الأصل يتكرر ، وفى (س) يكثر ، وما أثبتته لدلالة يتكرر الآتية عليه .
(٧) كلمة (اليه) غير موجودة فى الأصل .
(٨) العبارة بمعناها فى المنحول : ص ١٤٤ ، وفى المستصفى : ج ٢ ص ٥٣ - ٥٤ .

لنا وجوه : الأول : انه يقال : (جاءني الرجل ، والرجلان والرجال .) ولو

كان قولنا الرجل يفيد الاستغراق ، لامتنعت التثنية والجمع ، لأنه لم يبق بعد / (٣٨ / ب)
الكل شيء يضم اليه .

الثاني أجمعوا على أنه لو قال : (أنت الطلاق) (١) لم (٢) يقع (٣) الثلاث عليها ،
(فلو كان المفرد المعرف يفيد العموم) (٤) كان هذا تصريحاً بالثلاث وأكثر . (٥)

قوله : (لنا وجوه : الأول : انه يقال : (جاءني الرجل والرجلان والرجال)

فلو كان قولنا : (الرجل) يفيد الاستغراق ، لامتنعت التثنية / والجمع ، لأنه (٦) لم (٧) يقع (٨)
يقيم بعد الكل شيء ينضم اليه .) والاعتراض أن يقال : (٩) نحن لا ندعي افادة (١٠)
للاستغراق نصاً ، وإنما ندعيه ظاهراً مع احتمال ارادة الواحد (١١) المعين ، فحصول
التثنية والجمع قرينة دالة على ارادة هذا المجل ، أعني : الواحد المعين . (١٢)

قوله : (أجمعوا على أنه لو قال : (أنت الطلاق) لم تقع الثلاث عليها ، فلو كان
المفرد (١٣) المعرف يفيد العموم ، كان هذا تصريحاً بالثلاث) يعني : أنه اذا دل على
الاستغراق ، فيقع من الطلاق ما يملكه .

(١) في الأصل أنت طالق الطلاق . (٢) كلمة (لم) ساقطة من (ق) .

(٣) في (ق) يقع . (٤)

(٤) في الأصل (ولو كان كذلك) بدلا عن العبارة أعلاه .

(٥) كلمة (وأكثر) ليست في (ق) .

(٦) في (س) لأنه لو لم ، وكلمة (لو) زائدة .

(٧) في (س) نقول . (٨) في (س) افادة .

(٩) في الأصل الواحدة .

(١٠) وقد نقل الأصفياني أجوبة بعض العلماء عن هذا الاحتجاج واستحسن منها

قول بعضهم ان الألف واللام داخلة على هذه الأسماء بعد التثنية والجمع

لاقبلها ، فالرجلان والرجال لم تدخلهما الألف واللام الا بعد التثنية

أو الجمع ، وانظر الكاشف : ج ٢ ق ٢١٠ ب .

(١١) في الأصل الفرد .

الثالث : انه لا يجوز تأكيده بما يؤكد به العموم ، فلا يقال : (جاءني الرجل

كلهم أجمعون) . واذا ثبت هذا ، كان قوله : (كل الطعام / مجازاً ، ان لو كان (١/٣٤)
حقيقة لا طرد .

والاعتراض أن هذا ظاهر عارضه أصل ، وهو أن الأصل العصمة ^(١) ، ولا يزال اليقين
الا بمثله ^(٢) ، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : (فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد
ريحاً) ^(٣) ، وأمره عليه الصلاة والسلام لمن شك في عدد الركعات بالبناء على
اليقين ^(٤) ، ولا يلزم من ترك الظاهر لمعارض راجح ، أو مساو في صورة تركه مطلقاً .
قوله الثالث : انه لا يجوز تأكيده بما يؤكد به ^(٥) العموم فلا يقال : (جاءني الرجل
كلهم أجمعون) . والاعتراض أن من الصيغ ما يكون لفظه مفرداً ومعناه الجمع ، كصيغة

(١) انظر القواعد لابن رجب : ص ١٢٥ .

(٢) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي : ص ٥٦ ، والقواعد لابن رجب : ص ٣٧٣ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ، حديث ١٣٧

ج ١ ص ٣٧ . وأخرجه مسلم ، كتاب الحيف ، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة

ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته ، حديث رقم ٩٨ ، ج ١ ص ٢٧٦ .

وأخرجه أبو داود في كتاب الطهارة حديث رقم ١٧٦-١٧٧ باب اذا شك فسي

الحدث : ج ١ ص ٤٥ .

وأخرجه الترمذي في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء من الريح ، رقم ٧٤ ج ١ ،

ص ٢٤٧ ، وأخرجه النسائي ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء من الريح : ج ١ ص ٨٣ .

(٤) أخرجه الترمذي ، كتاب الصلاة ، باب فيمن يشك في الزيادة والنقصان ، رقم ٣٩٦ ،

ج ٢ ص ١٩٤ يلفظ اذا شك أحدكم في صلاته فليبلغ الشك وليبين على اليقين . . .

الحديث . وأخرجه النسائي ، كتاب السهو ، باب اتمام المصلي على ما ذكر اذا شك :

ج ٣ ص ٢٢ . وأخرجه ابن ماجه ، كتاب اقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء فيمن

شك في صلاته : ج ١ ص ٣٨٢ .

وأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب اذا شك في اثنتين أو ثلاث . . الخ ، رقم :

١٠٢٤ ، ج ١ ص ٢٦٩ . وأخرجه ابن حبان ، كتاب المواقيت ، باب سجود السهو ،

رقم ٥٣٧ ، موارد الظمان : ج ١ ص ١٤٢ .

وأخرجه ابن أبي شيبة ، كتاب الصلوات ، باب في الرجل يصلي فلا يدري زاد أو نقص :

ج ٢ ص ٢٥ . (٥) كلمة (به) غير موجودة في (س) .

الرابع : أنه ^(١) لا يجوز وصفه بما توصف به الجموع ، فلا يقال : (جاء نسي

الرجل العلماء والحكماء .)

من وكل ^(٢) ، وما كان كذلك ، فالعرب تارة تراعى فيه / اللفظ ، وتارة تراعى فيه المعنى ، (٤٥ / ب)

ومن ثم جاء قوله تعالى : (ومنهم من يستمع إليك) ^(٣) ، (وقوله) : (ومنهم من

يستمعون إليك) ^(٤) ، والاتباع من الأحكام اللفظية ، فغلب ^(٥) عليه جهة اللفظ ، وهذا

هو الجواب عن بقية حجج الاتبعات التي ذكرها .

قوله : (اذا ثبت هذا ، كان قوله تعالى : (كل الطعام) ^(٦) مجازاً) ^(٧) يعني :

أن كلا تفيد تأكيد الاستغراق - تقدمت أو تأخرت - والتأكيد لتقوية المعنى ، فتكون

للاستغراق واعتذاره بأنه مجاز لأنه لو كان حقيقة لا طرد ، رد ^(٨) عليه : أنا لا نسلم

وجوب ^(٩) اطراد الحقائق ، فقد سمت العرب (القارورة) قارورة ، لاستقرار الماء فيها ،

ولم تطرده الى غير ذلك .

سلمناه ، ولكن لا نسلم عدم الاطراد ، فانه يقال : (كل الماء) ، و (كل الذهب)

و (كل البر) ، وهو كثير . ^(١٠)

قوله : (الرابع : انه لا يجوز وصفه بما يوصف به الجمع ، فلا يقال : (جاء نسي الرجل

العلماء) وقد تقدم التنبيه على الاعتراض عليه بأن الوصف تابع فيراعى فيه اللفظ .

(١) كلمة (أنه) غير موجودة في الأصل . (٢) في (س) وكل واحد .

(٣) سورة الأنعام ، الآية ٥٢ . (٤) سورة يونس ، الآية ٤٢ .

(٥) راجع العقد المنظوم : ق ٨٦ / أ ، والأحكام للآمدي : ج ٢ ص ٣١٦ ، والمحصول :

ج ١ ق ٢ ، ص ٦٠٠ ، وفي (س) فغلبت .

(٦) سورة آل عمران ، الآية ٩٣ .

(٧) كلمة مجازاً ساقطة من (س) .

(٨) في (س) يرد عليه .

(٩) في (س) وجود .

(١٠) وانظر اجابة التبريزي بأن الألفاظ تختص بمؤكدات مخصوصة نحو : أكرم الرجل

أى رجل كان وهو تأكيد بالعام . تنقيح المحصول : ج ٢ ص ٢٤٧ .

وإذا ثبت هذا ، فقله^(١) تعالى : (والنخل باسقات) وقوله : (أو الطفل
الذين لم يظهروا على عورات النساء) مجاز^(٢) ، لعدم الاطراد .
الخامس : لا يجوز استثناء الجمع منه^(٣) ، فلا يقال : (جاءني الرجل^(٤)) الا العلماء
والحكماء) ، وإذا ثبت هذا ، كان قوله تعالى : (ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا)
مجازا^(٥) ، لعدم الاطراد .

قوله :^(٦) (اذا) ثبت هذا فقله تعالى : (والنخل باسقات) وقوله تعالى :
(أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء)^(٨) مجاز ، لعدم اطراده (يريد عليه
ما تقدم^(٩) .

وايراده (والنخل باسقات)^(١٠) نقضا على منع الصفة بما يوصف به الجمع ، لا يريد
به الصفة الصناعية ، فان باسقات حال ، بل يريد الصفة المعنوية .

قوله : (الخامس : لا يجوز استثناء الجمع منه ، فلا يقال : (جاءني الرجل
الا العلماء) وإذا ثبت هذا كان قوله تعالى : (ان الانسان لفي خسر)^(١١) ،
مجازا لعدم الاطراد / ير عليه لانسم عدم الاطراد^(١٢))

(٤١/ب)
س

(١) في الأصل كان قوله .

(٢) في الأصل مجازا .

(٣) كلمة (منه) ساقطة من (ق) .

(٤) في (ق) الرجال ، وهو خطأ .

(٥) في الأصل مجاز ، بالرفع وهو خطأ .

(٦) كلمة (قوله) ساقطة من الأصل .

(٧) سورة (ق) الآية ١٠ .

(٨) سورة النور ، الآية رقم ٣١ .

(٩) ويرد عليه ما ذكره الزجاجي من أن أبا محمد اليزيدي يرى أن الطفل مصدر في

الأصل فهو يقع على الواحد والاثنيين والجمع بلفظ واحد ، فنقول : هذا طفل ،

وهذا ان طفل ، كما قال الله تعالى : (أو الطفل الذين لم يظهروا) راجع أخبار

أبي القاسم الزجاجي : ص ٢ ، والأشبه والنظائر في النحو للسيوطي : ج ٣ ص ٢٤٧ ،
وعلى هذا فلامجاز .

(١٠) سورة (ق) الآية ١ . وأيضا فان جعل النخل مفردا ليس بجيد ، بل هو اسم جنس
واحدة نخلة ، مثل تمر وتمرّة . (١١) سورة العصر ، الآية ٢ .

(١٢) العبارة بين القوسين ساقطة من (س) .

السادس: اذا قال الرجل : شربت الماء ، ولبست الثوب لم يفهم منه / (١/٣٩)
الا الماهية ، والأصل (فى الكلام)^(١) الحقيقة ، فوجب أن لا يكون حقيقة فى غيره ،
لعدم الاشتراك .

السابع : (ان قولنا : أحل الله هذا البيع)^(٢) لا يفيد العموم ، (فلو كان
قولنا (البيع) يفيد العموم)^(٣) ، لكان خروجه عن افادة العموم انما كان لأجل
انضمام لفظ هذا اليه ، وذلك يوجب التعارض ، وأنه^(٤) خلاف الأصل .

بل ذلك كثير فى الاستعمال ، اذا أريد بها تعريف الجنس .
وقوله :^(٥) (السادس : اذا قال الرجل : لبست الثوب ، وشربت الماء ،
لم يفهم منه الا الماهية)^(٦) الاعتراض عليه : أن قرينة استحالة التعميم هاهنا
معينة ، لما علم من استحالة شربة جميع الماء ، ولبسه جميع الثياب .^(٧)
قوله : (السابع : ان قولنا : أحل الله هذا البيع ، لا يفيد عموماً ، فلو كان
قولنا : (البيع) يفيد العموم ، لكان خروجه عن افادة الأصل .

-
- (١) عبارة : (فى الكلام) ساقطة من (ق) .
(٢) العبارة فى الأصل هكذا : (ان قوله هذا البيع) .
(٣) العبارة بين القوسين : (فلو . . . العموم) ساقطة من (ق) .
(٤) فى الأصل وهو .
(٥) الواو لا توجد فى الأصل .
(٦) قال الأصفهاني ان فى هذا مصادرة للمطلوب . انظر الكاشف : ج ٢ ، ق ٢٠٩ / أ .
(٧) قرينة العقل والعرف صارفة لبتبادر العموم الى الذهن ، وضعف الأصفهاني
هذه الحجة بأنه لا يبتادى العموم الى الذهن حتى من الجمع المعرف نحو لبست
الثياب وأكلت اللحوم ، وقد أقر الرازي بافادته العموم . انظر المصدر
نفسه : ج ٢ ق ٢٠٨ / أ .

الثامن : أنه ^(١) يجوز أن يقال : رأيت الرجل الواحد ، ولا يجوز أن يقال :
 رأيت الرجل الثلاثة ^(٢) ، (كما يجوز أن يقال : رأيت الرجال الثلاثة) ^(٣) فعلمنا
 أن لفظ / الرجل لا يحتمل الجمع فضلاً عن العموم .
 التاسع : أنه ^(٤) يصح أن يقال : الإله واحد ولو كان قولنا : ^(٥) الإله يفيد
 العموم ، لكان قولنا : (الإله واحد) جارياً مجرى قولنا : ^(٦) الآلهة واحد ^(٧) ،
 ومعلوم أنه متناقض .

(٣٤/ب)
ق

لانضمام لفظة هذا ، وهذا يوجب التعارض .
 والاعتراض عليه أن غايته لزوم ارادة المجاز لقريئة ، ويتعين اذا دل عليه
 دليل . ^(٩)

قوله : الثامن : أنه يجوز ^(١٠) أن يقال : رأيت الرجل ^(١١) الواحد . . . السى
 آخره (هذا أيضاً من باب الاتباع ، وقد تقدم أن المغلب فيه مراعاة اللفظ .
 قوله : (التاسع : أنه يقال الإله واحد . . . الى آخره) الاعتراض عليه :
 أن هذا اخبار عنه / ، وهو كالوصف في مراعاة اللفظ .

(٦٤/أ)

- (١) (أنه) غير موجودة في (ق) .
- (٢) في الأصل الثلاث ، وهو خطأ .
- (٣) العبارة بين القوسين (كما . . . الثلاثة) ساقطة من (ق) .
- (٤) (أنه) غير موجودة في (ق) .
- (٥) في الأصل (قوله) .
- (٦) في الأصل يجرى .
- (٧) كلمة (قولنا) ساقطة من الأصل .
- (٨) في (ق) واحدة ، وهو خطأ .
- (٩) كلمة دليل ساقطة من (س) ، وانظر تفصيل هذا في العقد المنظوم :
- ق ٨٦/أ .
- (١٠) في (س) (يقول) وهو خطأ .
- (١١) كلمة (الرجل) ساقطة من (س) .

العاشر: انه ^(١) يصح أن يقال : الحيوان جنس ، ولا يصح أن يقال : كل

حيوان ^(٢) جنس ، فعلمنا أن / قولنا : (الحيوان) لا يفيد فائدة قولنا : (كل (٣٩ / ب) حيوان) .

إذا ثبت هذا فنقول : المفرد المعروف يجب حمله على المعهود السابق -
ان ^(٣) حصل هناك معهود سابق .

والا فان كان في جانب الثبوت كفى في العمل به تحصيله على ^(٤) صورة واحدة ،

قوله : (العاشر: ^(٥) انه يصح أن يقال : الحيوان جنس ، ولا يصح أن يقال :

كل حيوان جنس) يعنى : أن اللام المستغرقة : تقدر بكل واحد ، فقوله تعالى :

(ان الانسان لفي خسر) ^(٦) تقديره ^(٧) أن كل انسان لفي خسر الا الذين آمنوا

وعملوا الصالحات ، ولا يصح التقدير بها ^(٨) ها هنا ، فلا تكون للاستغراق لما ذكرر
من القرينة .

يقال له ^(٩) : فلم لا يدل عليه مع عدم القرينة .

قوله : (اذا ثبت هذا فنقول : المفرد المعروف يجب حمله على المعهود ^(١٠)

السابق ، ان حصل هناك معهود سابق) ^(١١) هذا لا نزاع فيه . ^(١٢)

قوله : (والا فان كان في جانب الثبوت ، كفى في العمل به تنزيله ^(١٣) على صورة

(١) كلمة انه غير موجودة في الأصل . (٢) في (ق) الحيوان ، وهو خطأ .

(٣) في (ق) اذا . (٤) في الأصل (في) .

(٥) في الأصل الثالث ، وهو خطأ .

(٦) سورة العصر ، الآية رقم ٢ .

(٧) في (س) تقدير .

(٨) كلمة (بها) ساقطة من الأصل .

(٩) كلمة (له) غير موجودة في (س) .

(١٠) في الأصل المعهود (ثم) فلكمة (ثم) زائدة .

(١١) كلمة سابق غير موجودة في (س) .

(١٢) في (س) لافساد .

(١٣) في (س) تحصيله .

لأنه يكفي في ^(١) تكوين الماهية تكوين فرد من أفرادها ، وإن كان في جانب السلب ،
وجب الامتناع منها ^(٢) مطلقا ، لأن الامتناع عن تكوين الماهية لا يحصل الا عند
الامتناع عن ^(٣) جميع أفرادها . ^(٤)

واحدة ، لأنه يكفي في تكوين الماهية ، تكوين فرد من أفرادها .
وإن كان في جانب السلب ، وجب الامتناع ^(٥) مطلقا ، لأن ^(٦) الامتناع ^(٧) من ^(٨)
تكوين الماهية لا يتحقق الا بالامتناع ^(٩) من جميع أفرادها ، حاصله أنه أجرى الاسم
مع التعريف بها مجراه مع التنكير ، فإن النكرة إنما تدل على ذات شائعة في الجنس ،
فيكتفى في الاثبات بفرد من أفرادها . وأما في النفي فالعموم فيها بالعرض لا بالذات ،
لما ذكره من اللزوم العقلي . ^(١٠) ولم يجعل لدخول لام التعريف فيها - على هذا
التقدير - أثرا ألبته وهو خلاف الاجماع ، ^(١١) لأنها لا بد وأن تفيد تعريفا وإذا امتنع
العهد كما فرض ، فيتعين الجنس .
لا يقال : فلتفد تعريف الماهية ، لأننا نقول : الماهية معرفة بالاسم ، فتعريفها
باللام تحصيل الحاصل .

-
- (١) كلمة (في) غير موجودة في (ق) .
 - (٢) كلمة (منها) ليست موجودة في الأصل .
 - (٣) كلمة (عن) ساقطة من (ق) .
 - (٤) في الأصل أفرادها ، وهو خطأ .
 - (٥) في الأصل الاتباع ، وهو خطأ من الناسخ .
 - (٦) في الأصل لا أن ، وهو خطأ من الناسخ .
 - (٧) في الأصل الاتباع ، وهو خطأ من الناسخ .
 - (٨) في (س) على ، وهو خطأ .
 - (٩) في الأصل بالاتباع .
 - (١٠) وهو لزوم الامتناع عن جميع أفراد الماهية للامتناع عن تكوينها .
 - (١١) انظر شرح الكوكب : ج ٣ ، ص ١٣٤ ، وفيه اجماع سكوتى لاستدلال العلماء
على عموم اللفظ المحلي باللام من غير تنكير .

.....

وها هنا ^(١) بحث لطيف وهو أن لفظ "إنسان" وضع للماهية ، ولا م التعريف
 إنما دخلت لتعريف كيفية المحل المحكوم عليه ، (وكيفية المحكوم عليه) ^(٢) تختلف ،
 فتارة تحكم على الإنسان مع قيد وحدة ، (أو كثرة) ^(٣) معينة ، فتكون اللام فيه للعهد ،
 كقوله تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) ^(٤) . وتارة تحكم
 عليه مع كثرة (مطلقا فتكون اللام فيه لتعريف الجنس) ^(٥) ، كقوله تعالى : (إن الإنسان
 لفي خسر) ^(٦) . وتارة تحكم فيه على مجرد ^(٧) الماهية ، كقولك / الإنسان نوع ، فتكون ^(٨) (٤٢ / أ)
 لتعريف الماهية ، أعني : (الماهية ^(٩) المحكوم عليها) ^(١٠) فقط لا تفيد ، وهو غير تعريف
 الاسم للماهية ، فكان اللام تجرى في استعمالها مجرى سور ^(١١) القضية ، نحو : كل
 وبعض المعينين لكمية ^(١٢) الحكم . وعلى هذا أمكن أن يقال : إنها تدخل لأصل التعريف ،
 وتعيين هذه الجهات بالقرائن ، دفعا للاشتراك والمجاز .

-
- (١) في (س) وهذا .
 (٢) العبارة (وكيفية المحكوم عليه) ساقطة من (س) .
 (٣) كلمة (أو كثرة) ساقطة من (س) .
 (٤) سورة المزمل ، الآية رقم ١٦ .
 (٥) العبارة (مطلقا فتكون اللام فيه لتعريف الجنس) ساقطة من الأصل ويوجد عبارة
 (غير معينة) بدلا عنها .
 (٦) سور فالعصر ، الآية رقم ٢ .
 (٧) في (س) مجرد .
 (٨) كلمة الماهية ساقطة من (س) .
 (٩) في الأصل الماهي ، وهو خطأ .
 (١٠) العبارة في (س) هكذا : (في أنها في المحكوم عليه) .
 (١١) السور هو اللفظ الحاصر المبين لكمية الموضوع ، مثل كل في قولنا : كل إنسان
 حيوان . انظر معيار العلم : ص ١١٧ .
 (١٢) كلمة (نحو) ساقطة من (س) .
 (١٣) في (س) لاكمية .

تتمة :-

(١) قد تقدم أن الصيغ الدالة على العموم عند المحققين ستة أنواع : الاسماء المبهمة والشرط^(٢) والاستفهام ، والموصولة ، وقد تقدم الاحتجاج عليها . والجمع المعروف بلام الجنس - وقد تقدم الاحتجاج / عليه ، ومثله الجمع المضاف الى معرفه كقولهم (٦٤/ب) تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم)^(٣) ، والدليل على عمومها^(٤) صحة تأكيده بالصيغ المستغرقة ، وصحة استثناء كل فرد منه .

والاسم المفرد المعروف باللام ، وقد اختار أنه لا يعم في الاثبات - وقد تقدم الكلام على حججه ، وذكر ما احتج به المعمون . ومنها النكرة في سياق النفي^(٥) ، وقد احتج على عمومها بأنه لا يتصور في الماهية الا بالامتناع عن جميع أفرادها .

والاعتراض عليه : أنا نسلم العموم مع من المستغرقة مثل : " ما في الدار من رجل " ، وفي النكرة البنية مع " لا " ، لتضمنها معنى (من) ، كقولك : لا رجل في الدار ، ولا نسلم عمومها^(٦) فيما عدا ذلك^(٧) ، لأن الاسم النكرة : هو الاسم الدال على ماهية مع وحدة غير معينة^(٨) ، فاذا قال القائل : ليس في الدار رجل ، فقد نفاه بصفة الوحدة ، فلا يلزم أن لا يكون فيها رجلان أو رجال . ثم ما ذكره ينتقض بقولهم : " ليس كل كذا ، كذا " ^(٩) ، فانها نكرة في سياق النفي ولا تعم ، والا لكانت القضية الجزئية كلية .

والجواب عن الاول : أنا - وان سلمنا أن المنفى الماهية بصفة الوحدة ، فنفسى الماهية بصفة الوحدة يقتضى العموم في كل موصوف بتلك الصفة . كما لو قال : " لا رجل عالم في الدار ، فانه يعم في كل موصوف بهذه الصفة .

- (١) الاسماء المبهمة نحو من ، وما وأى وغيرها .
- (٢) في (س) في الشرط (٣) سورة النساء الآية ١١ .
- (٤) انظر تفاصيل المسألة في المحصول ، ج١ ، ق ٢ ، ص ٥٩٤ - ٥٩٥ . والمستصفي ج٢ ، ص ٣٧ . والبرهان ج١ ، ص ٣٢٣ . وشرح الكوكب المنير ج٣ ، ص ١٣٠ وفواتح الرحموت ج١ ، ص ٢٦٠ .
- (٥) انظر الاستدلال على عمومها في المحصول ج١ ، ق ٢ ، ص ٥٦٣ - ٥٦٤ ، وشرح الكوكب ج٣ ، ص ١٣٦ . والبرهان ج٢ ، ص ٣٢٣ . والمستصفي ٩٠/٢ ، ومختصر ابن الحاجب ج٢ ، ص ١٠٢ . وتيسير التحرير ج١ ، ص ٢١٩ . وكشف الاسرار ج٢ ، ص ١٢ . وأصول السرخسي ج١ ، ص ١٦٠ . والعقد المنظوم ص ٢٨/١ . ونشر البنود شرح مراقى السعود ج١ ، ص ٢١٦ .
- (٦) كلمة " عمومها " ساقطة من (س) .
- (٧) فصل القرافي في العقد المنظوم النكرات التي تعم وحصرها في الاجناس العاليه نحو شئ ، وأحد ، وديار - فانظر العقد المنظوم ٢٨/١ . وانظر صلاح المنطق لابن السكيت ، ص ٢٩١ . وانظر تعريفات النكره في التعريفات للجرجاني ص ٢٢٠ .
- (٨) في (س) ليس كذلك .
- (٩) في (س) والا كانت

وأما نقضهم بأن ليس كل كذا كذا ، وأنها ^(١) نكرة في سياق النفي ، وما عت لانها جزئية ، فجوابه : أن صيغة النفي اقتضت العموم فيما دخلت عليه ، وهي داخلية على الكلية ، فتكون سالبة لكل كلية . فيلزم ^(٢) الجزئية من المادة .

ومنها كل وجميع ^(٣) ، وهي - بالحقيقة - الصريحة في التعميم . والدليل عليه : أنها نقيضة " بعض كذا " و " بعض كذا " جزئية فتعين أن يكون " كل كذا " مستغرقة ، لأن جزئيين لا يتناقضان ^(٤) قال السهروردي ^(٥) في التنقيحات ^(٦) : (ومن زعم أن كلا حقيقة في لا كل ^(٧) مجاز في كل ، فهو من غريب ما يذكر) ^(٨) .

(١) كلمة " وأنها " ساقطة من (س) .

(٢) في الأصل : " فليرم " .

(٣) انظر الاستدلال على عموم كل وجميع في اصول السرخسي ج ١ ص

١٥٧-١٥٨ المحصول ج ١ ق ٢ ص ٥١٧ ، ٥٥٥ ، وكشف الاسرار

ج ٢ ص ١٠٠ ، ٨ ، وشرح جمع الجوامع ج ١ ص ٤٠٩ ، تيسير التحرير

ج ١ ص ٢٢٤ . والمعتمد ج ١ ص ٢٠٦ - والاحكام ج ٢ ص ١٩٧ .

(٤) انظر شرح الشمسية ص ١٢٠ حيث قال : " فانهما لو كانتا كلمتين

او جزئيتين لم يتناقضا .

(٥) هو شهاب الدين ، يحيى بن حبش بن اميرك الفيلسوف المقتول .

اختلف المؤرخون في اسمه ونقل عن سيف الدين الامدى انه قال عنه

ان علمه اكثر من عقله ، كتب فيه اهل حلب الى السلطان صلاح الدين

وكان السهروردي قد روى بالانحراف في اعتقاده وكان ردى الهيئة ،

زرى الخلقة لا يغسل له ثوبا ولا جسا ، ولا يقص ظفرا ، ولا شعرا -

له كتاب عوارف المعارف ، والتلوينات ، وهياكل النور ، والمناحة ، ومقامات

الصوفية ومعاني مصطلحاتهم ، والتنقيحات في اصول الفقه توفي سنة ٥٨٧ هـ

انظروفيات الايمان ج ٢ ص ٢٦١ ، والنجوم الزاهرة ج ٦ ص ١١٤ ولسان

الميزان ج ٣ ص ١٥٦ ومفتاح السعادة ج ١ ص ٢٤٧ .

(٦) ذكره اسماعيل باشا في ايضاح المكنون ، عن أسامي الكتب والفنون ، المعروف

بالذيل على كشف الظنون ج ١ ص ٣٣٠ . فقال : " التنقيحات في اصول

الفقه لشهاب الدين يحيى بن حبش بن اميرك السهروردي المقتول بحلب

سنة ٥٨٧ هـ سبع وثمانين وخمسمائة . ولا توجد منه نسخة في مركز البحث

حتى يمكن ان يوثق منها مكان النص المذكور .

(٧) كلمة " كل " مكررة في الأصل .

(٨) والمراد ان كلمة " كل " كثر تخصيصها وكثر استعمالها في معناها الخاص ===

وسا ظن افادته في العموم ^(١) ، وليس كذلك أمور : أحدها : النكرة المتعلقة بالأمر أو المضافة ^(٢) إلى المصدر ، كقوله : " اعتق رقبة " وكقوله تعالى : (فتحرير رقبة) ^(٣) وقد زعم الغزالي أنها عامة ^(٤) ، وقد ناقض حـده للعام بأنه : اللفظ الدال على شيئين / فصاعداً ^(٥) . وهذه ما دلت الا على شئ واحد شائع في جنسه ، فهي مطلقة لا عامة . الثاني : المفهوم قال الغزالي : لا عموم له ^(٦) ، لأن العام هو اللفظ الدال على شيئين فصاعداً ، والمفهوم ليس بلفظ .

واترض عليه بأن المفهوم تابع للمنطوق في عمومه وخصومه ، فان لم يسمه عاماً فالنزاع لفظي ، ودلالة المفهوم - وان لم تكن لفظية - فهي تابعة للفظ . وقد عد هو من دلالات اللفظ دلالة الالتزام ^(٧) ، والمفهوم منها ^(٨) .

الثالث : المشهور أن مقتضى ^(٩) لا عموم له ، لأن دلالة ضرورية

====
حتى اصبحت حقيقة في المعنى الخاص ومجازاً في افادة العموم ،
فاصبحت حقيقة في " لا كل " ومجازاً في " كل " المقيدة للعموم .
(١) عبارة : " في العموم " ساقطة من الأصل .

- (٢) في (س) المضاف .
(٣) سورة المجادلة ، الآية رقم ٣ .
(٤) قال الغزالي (الثالث : أن يضاف اليه - أي الاسم المفرد - امر أو مصدر ، والفعل بعد غير واقع بل منتظر كقوله اعتق رقبة ، وقوله تعالى (فتحرير رقبة .. فنزل منزلة العموم) المستصفى ج٢ ص ٩٠ .
(٥) انظر حد العموم للغزالي في المستصفى ج٢ ص ٣٢ .
(٦) انظر تفصيل قول الغزالي في المستصفى ج٢ ص ٧٠ . وقد وافق الغزالي على القول بعدم عموم المفهوم لأبو العباس ابن تيمية وابن عقيل والمقدسي من الحنابلة كما وافقه ابن دقيق العيد من الشافعية . ولكن أكثر الأصوليين على انه يعم وانظر شرح الكوكب المنير ج٣ ص ٢١٠ - والمحصل ج١ ق ٢ ص ٦٥٤ ومختصر ابن الحاجب ج٢ ص ١٢٠ - والاحكام ج٢ ص ٢٥٧ وفواتح الرحموت ج١ ص ٢٩٧ والسودة ص ١٤٤ .
(٧) قال الغزالي في المستصفى ج١ ص ٣٠ ما نصه : (ان دلالة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة أوجه ، وهي المطابقة والتضمن والالتزام .
(٨) كلمة (منها) ساقطة من (س) .

(٩) المقتضى بفتح الضاد هو المضر الذي يتوقف عليه صحة الكلام او صدقه كما تقدم في تعريف دلالة الاقتضاء . فقال أكثر الحنابلة والمالكية المضر عام ، وقال الحنفية والشافعية لا عموم له ، انظر شرح الكوكب ج٣ ص ١٩٧ . وكشف الاسرار ج٢ ص ٢٣٧ . والمعدة ج٢ ص ٥١٣ . والمستصفى ج٢ ص ٦١ . وشرح جمع الجوامع ج١ ص ٤٠٢ وانظر نشر البنود ج١ ص ٢٢٦ .

تقدر بقدر الحاجة ، / والحاجة تندفع بتقدير حكم واحد ، فلا دلالة له ^(١) على $\frac{1}{4}y$ التعميم .

والحق أنه قد يعم ، فانه تابع لمقتضيه ، فاذا كان الموصوف عاما ، كقوله عليه الصلاة والسلام : (لا صلاة الا بطهور) ^(٢) ، كانت الصفة المقدرة عامة بحسبه لا محالة .

الرابع : العطف على العام لا يقتضي العموم ^(٣) ، خلافا لقوم . لنا : قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروا) ^(٤) . وقوله : (ويعولتهن أحق بربدهن في ذلك) ^(٥) والأول عام في كل بائنة ورجعية غير حامل ، والمعطوف خاص بالرجعية .

قالوا : ان العطف يقتضي التسوية بين المعطوف وبين المعطوف عليه . قلنا : لا نسلم ذلك مطلقا ، فان قولك : (رأيت زيدا وعمر) لا يقتضي الاستواء في الزمان ، والمكان ، والحال . ومنها الجمع المنكر ^(٦) : قال الجبائي ^(٧) يعم ، بدليل صحة الاستثناء ، قال الله تعالى : (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا) ^(٨) . (والاعراض عليه : لا نسلم أن (الا) ها هنا استثناء ، بل صفة ^(٩) ثم لو سلم الاستثناء فيه في غير هذا المثال) ^(١٠) ، فيتعين لاخراج الصالح ، لأن الجمع المنكر : هو الدال على جمع مطلق شائع ، والاستغراق ينافي الشيوع .

(١) كلمة (له) ساقطة من (س) .

(٢) تقدم تخريجه في الورقة ٢٧/ب .

(٣) راجع في هذه المسألة المحصول ج ١ ق ٢ ص ٦٣٣ والكاشف ج ٢ ق ٢٢١/ب والنفائس ج ٢ ق ١٦٦/ب وشرح الكوكب ج ٣ ص ٢٦٢ - والمستصفي ج ٢ ص ٧٠ - وفواتح الرحموت ج ١ ص ٢٩٨ - والمعتمد ج ١ ص ٣٠٨ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٢٨ .

(٥) سورة البقرة الآية ٢٢٨ .

(٦) راجع الجمع المنكر في نشر البنود ج ١ ص ٢٢٨ والمحصل ج ١ ق ٢ ص ٦١٤ والبرهان ج ١ ص ٣٣٦ والتوضيح على التنقيح ج ١ ص ١٦٨ والتبصرة ص ١١٨ .

(٧) راجع في ذلك المعتمد ج ١ ص ٢٤٦-٢٤٧ .

(٨) سورة الانبياء الآية ٢٢ .

(٩) راجع كون الا صفة في شرح المفصل ج ٢ ص ٨٩ وقال ابن عقيل في المساعد ج ١ ص ٥٤٩ : " واحترز من " الا " بمعنى " غير " الصفة نحو

لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا " وراجع الاستثناء ص ٣٣١ ، ٣٤٤ .

(١٠) ما بين القوسين (والاعراض ... المثال) ساقطة من الاصل .

واحتج الفخر طي نفى العموم فيه ^(١) بأنه يصح تقسيه الى أنواع الجموع ^(٢) ،
ومورد التقسيم مشترك ^(٣) .

وما ذكره يبطل بالجمع (المعرف ، فانه يصح تقسيه كذلك ، وهو
للاستغراق ^(٤) عنده .
وأما الضائر فعمومها بحسب ما تعود اليه ^(٥) .

فروع لهذه القاعدة :

الأول : صيغة (من) تتناول المذكر والمؤنث ، وكذلك الناس ^(٦) .
ولفظ الرجال والنساء لا يتناول أحدهما الآخر اتفاقا .

ومثل المسلمين والمؤمنين اختلفوا فيه : فقال قوم ^(٧) يتناولهما ، والصحيح
أنه لا يتناول الاناث الا عند ارادة التغليب ، لأن الجمع تكثير المفرد ، والمفرد ^(٨)
ما دل الا على المذكر ^(٩) فقط .

الثاني : قوله تعالى : (يا أيها النبي اتق الله) ^(١٠) وقوله تعالى
(يا أيها النبي اذا طلقتم النساء) ^(١١) زعم قوم ^(١٢) أنه عام ، وظاهر أنه

(١) كلمة (فيه) غير موجودة في (س) .

(٢) كلمة (الجموع) ساقطة من الاصل .

(٣) انظر احتجاج الفخر في المحصول ج١ ق ٢ ص ٦١٤ - ٦١٥ .

(٤) في الاصل وفي (س) الاستغراق ، والصواب ما أثبتته .

(٥) العبارة بين القوسين (المعرف ... اليه) ساقطة من (س) .

(٦) راجع في هذا البحث المسألة السادسة في المحصول ج١ ق ٢ ص ٦٢٢

ومابعدھا وشرح الكوكب ج٣ ص ٢٤٠ والبرهان ج١ ص ٣٦٠ . والعدة

ج٢ ص ٣٥١ . وشرح جمع الجوامع ج٢ ص ٤٢٨ . ونهاية السؤل ج٢ ص

٧٨ والاحكام ج٢ ص ٢٦٩ ، نشر البنود ج١ ص ٢٢٥ .

(٧) هذا ظاهر كلام الامام احمد واكثر الحنابلة والحنفية وهو الصحيح عند

المالكية انظر نشر البنود ج١ ص ٢٢٥ وشرح الكوكب ج٣ ص ٢٣٥

والبرهان ج١ ص ٣٥٨ والمستصفي ج٢ ص ٧٩ وتيسير التحرير ج١

ص ٢٣١ واكثر الاصوليين على انه تغليب ووافقهم القاضي والباجي وابن

الحاجب من المالكية .

(٨) في (س) للمفرد . (٩) في الاصل " المذكور " وهو خطأ .

(١٠) سورة الاحزاب الآية رقم ١ . (١١) سورة الطلاق الآية رقم ١ .

(١٢) منهم الامام احمد واكثر الحنابلة والحنفية وهو المشهور في مذهب مالك . وقيل

هو كلام الشافعي في البويطي + وقال الغزالي في تناوله للعموم (وهذا

قول فاسد) واكثر الشافعية والمعتزلة وابو الخطاب الكلوزاني والتميمي

.....

لا يعم باعتبار اللفظ ، وان عم فانما يعم بدليل خارج .

الثالث : المخاطب يندرج في العموم - طى الأصح ، قال الله تعالى
(وهو بكل شيء عليم) (١) ، وهو عظيم بذاته وصفاته .

احتج المانع بقوله تعالى (الله خالق كل شيء) (٢) ويقول القائل :
" من دخل دارى فأعطه درهما " ، فانه لا يتناوله .

واجيب بأن الأول مخصوص بدليل العقل (٣) ، والثاني بالعرف ، والمحكم
في ذلك كله القرائن (٤) .

الرابع : قوله تعالى : (يا أيها / الذين آمنوا) (٥) و (قوله) : (٦) ٤٣/أ
(يا أيها الناس) (٧) يتناول الموجودين حال نزول الخطاب . أما من يأتي
بعدهم (٨) فلا يتناولهم الا بدليل منفصل ، وهو الا جماع طى أن الناس في الشرع
سواء الا ما خصه الدليل .

وقوله تعالى : (لا نذكركم به ومن بلغ) (٩) . وقوله عليه الصلاة والسلام :

- === من الحنابلة يرون أنه لا يعم بلفظه وانظر نشر البنود ، ج١ ص ٢٢٣ .
والمستصفى ج٢ ص ٦٥ . والبرهان ج١ ص ٣٦٧ والمحصل ج١ ق ٢
ص ٦٢٠ والاحكام للامدى ج٢ ص ٢٦٠ . وشرح جمع الجوامع ج١ ،
ص ٤٢٧ وشرح مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ١٢١ .
(١) سورة الانعام الاية ١٠١ . وأيضاً سورة البقرة الاية ٢٩ .
(٢) سورة الزمر الاية ٦٢ .
(٣) كلمة (العقل) ساقطة من (س) .
(٤) راجع المستصفى ج٢ ص ٨٨ وفواتح الرحموت ج١ ص ٢٨٠ ، وشرح جمع
الجوامع ج١ ص ٣٨٤ والمحصل ج١ ق ٣ ص ١٩٩ وشرح الكوكب
ج٣ ص ٢٥٣ .
(٥) سورة الحجرات الاية رقم ١ والاية ٢ .
(٦) الزيادة للضرورة .
(٧) سورة الحجرات الاية رقم ١٣ .
(٨) انظر تفاصيل هذه المسألة في شرح الكوكب ج٣ ص ٢٥١ حيث ذكر ان
الحنابلة والحنفية يرون أن شمول العموم للغائب والمعدوم من جهة
اللفظ . وان الاكثرين يرون انه بدليل اخر . وانظر المحصول ج١
ق ٢ ص ٦٣٤ والمستصفى ج٢ ص ٨٣ ونشر البنود ج١ ص ٢١٢
ومختصر ابن الحاجب ج٢ ص ١٢٧ وتيسير التحرير ج١ ص ٢٥٥ .
(٩) سورة الانعام الاية ١٩ .

.....

(حكى على الواحد ، حكى على الجماعة) (١) وقال الامام أحمد بن حنبل :
يعم بنفسه (٢) وهو / بعيد .

٤٧/ب

الخامس : قول الراوى في مثل " نهى عليه الصلاة والسلام عن بيع
الفرر) (٣) يفيد (٤) العموم ، خلافاً للاكثرين (٥) ، لأن الراوى فاهم للغة ،
فلا ينقل بصيغة عامة الا عند القطع بالعموم أو ظهوره .

(١) قال الحافظ العراقي في تخريجه لاحاديث البيضاوى : ليس له اصل ،
وسئل عنه المزي والذهبي فأذكراه . وقال وللترمذى والنسائي من
حديث أميمة بنت رقيقة : (ما قولى لامرأة واحدة الا كقولى لمائة
امرأة) لفظ النسائي وقال الترمذى (انما قولى لمائة امرأة كقولى
لامرأة واحدة) تخريج احاديث مختصر المنهاج ، للحافظ العراقي
مجلة الجامعة ، المجلد الثاني ص ٢٩٣ - وذكر الحديث اعلاه ابن
الربيع الشيباني في تمييز الطيب من الخبيث ص ٧٢ كما ذكره العجلوني
في كشف الخفاء ومزيل الالباس ج ١ ص ٣٦٤ . وذكر ان هذا الحديث
يشهد له حديث أميمة بنت رقيقة ، وهو على شرط الشيخين عند
الدارقطني .

وانظر تخريج النسائي للشاهد في كتاب بيعة النساء ، باب بيعة
النساء ج ٧ ص ١٣٤ والترمذى ، كتاب السير باب ما جاء في بيعة
النساء ج ٥ ص ٢٢٠ . وسنن الدارقطني ج ٤ ص ١٤٦ .
وسند احمد ج ٦ ص ٣٥٦ .

- (٢) انظر شرح الكوكب ج ٣ ص ٢٥١ وارشاد الفحول ص ١٢٨ .
(٣) الحديث اخرجه مسلم ، كتاب البيوع ، باب بطلان بيع الحصة والبيع
الذى فيه غرر ج ٣ ص ١١٥٣ وابوداود ، كتاب البيوع ، باب
والنسائي ، البيوع باب بيع الحصة ج ٧ ص ٢٣٠ . والترمذى ، البيوع
باب ما جاء في كراهية باب الفرر ، رقم ١٢٤٨ ج ٤ ص ٤٢٥ .
وابن ماجه ، التجارات ، باب النهي عن بيع الحصة وعن بيع الفرر
ج ٢ ص ٧٣٩ والموطأ ، البيوع ، باب بيع الفرر ج ٢ ص ١٥٧ وابن
حبان موارد الظمان ، البيوع في بيع الفرر ص ٢٧٣ .
والدارمي ، البيوع باب النهي عن بيع الفرر ، ج ٢ ص ٢٥١ .
(٤) في (س) ويفيد .
(٥) انظر المحصول ج ١ ق ٢ ص ٤٧٦ والاحكام ج ٢ ص ٢٥٥ وشرح
الكوكب ج ٣ ص ٢٣١ .

.....

وطني صدق الراوي يغلب^(١) على الظن ، فيجب العمل به .

وقولهم : انه يحتمل أنه اعتقد ما ليس بعام عام ، قدح في عدالته

وعربيته .

لا يقال : هذا يشكل بأنه^(٢) لو قال : (نسخ هذا الحكم) فانه لا يقبل - على الاصح ، لأن الفرق أن الرواية لا تتوقف الا على فهم اللسان ، وهو من أهله . والنسخ يتوقف على أهلية الاجتهاد ، وقد اختلف الناس فيما ينسخ به ، وما كان كذلك لا يسمع الا مفصلا ، كالشهادة بالجرح ، والاخبار عن وقوع النجاسة^(٣) في الماء .

خاتمة :

قال الامام^(٤) : ان العموم انما يجرى في الاسماء ولا يجرى في الحروف ، ولا في الافعال .

وقوله : (ولا في الافعال) فيه نظر ، فان النفي اذا دخل على الفعل اقتضى العموم ، لنفيه لما دل عليه من ماهية المصدر المنكر بطريق التضمن^(٥) ، فعلى هذا : اذا حلف لا يأكل^(٦) ، فله أن يخصه^(٧) بما كُول ، خلافا لابي حنيفة^(٨) والفخر^(٩) فانهما قالا : لا يقبل ، كما لا يقبل في الزمان والمكان .

(وأجيب بالمنع ، وبالتزام صحة التخصيص والتعيين بالجميع)^(١٠)

- | | | | |
|--------|--|-------|--|
| (١) | في (س) بغلبة الظن . | (٢) | في (س) فانه . |
| (٣) | في (س) النجاسات . | (٤) | لم اقف على هذا القول في البرهان . |
| (٥) | الفعل يشمل المصدر (الحدث) والزمان فيتضمن المصدر الذي هو جزؤه . | (٦) | في (س) أكل . |
| (٦) | في (س) أكل . | (٧) | في (س) يخصه . |
| (٨) | انظر قول ابي حنيفة في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٤١ واصل السرخسي ، ج ١ ص ٢٥٠ والتوضيح على التنقيح ج ١ ص ١٣٧ هذا وبعض الاصوليين يذكرون هذا البحث تحت عنوان : الحقيقي لا عموم له . | (٩) | راجع قول الرازي في المحصول ج ١ ق ٢ ص ٦٢٧ وقد وصف الفخر مذهب الامام ابي حنيفة في هذه المسألة بأنه دقيق . وقد اجاب التبريزي في التنقيح عن كلام الامام ووضح الفرق بين تعيين المفعول به وتعيين المكان والزمان وأقره القراني في النفائس وأيده الاصفهاني في الكاشف عن المحصول . فانظر تنقيح المحصول ج ٢ ص ٢٥٤ والنفائس ج ٢ ق ١٦٥ / أ - ب والكاشف ج ٢ ق ٢٢٠ / أ - ب . |
| (١٠) | العبارة بين القوسين (واجيب بالجميع) ساقطة من الاصل . | | |

المسألة الخامسة :

أقل الجمع ثلاثة ، وقال قوم ^(١) اثنان .

المسألة الخامسة :

أقل الجمع ثلاثة ، وقال قوم اثنان .
(مذهب مالك ^(٢) والقاضي والاستاذ وجماعة من السلف ^(٣) - رضي الله عنهم -
أن أقل الجمع اثنان) ^(٤) .

ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وبعض الصحابة - رضي الله عنهم - أن أقل
الجمع ثلاثة ^(٥) ، وعزى هذا المذهب لابن مسعود ^(٦) - رضي الله عنه -
تخریجا من قوله : (إذا أم الرجل اثنان قاما عن يمينه وشماله ، وإذا كانوا
ثلاثة اصطفوا خلفه) ^(٧) . وهذا التخریج ضعيف ، فان مواضع

(١) في الاصل (بعضهم هو) .

(٢) اختلف النقل عن مالك كما جاء في تنقيح الفصول : (قال القاضي ابوبكر
مذهب مالك أن أقل الجمع اثنان ، ووافق القاضي على ذلك الاستاذ وأبو
الحسن ، وعبد الملك بن الماجشون من أصحابه وعند الشافعي وأبي
حنيفة ثلاثة وحكاها القاضي عبد الوهاب عن مالك شرح تنقيح الفصول ،
ص ٢٣٢ ، ونشر البنود ج ١ ص ٢٣٤ ضد قول الناظم :
أقل معنى الجمع في المشتهر * الاثنان في رأى الامام الحميرى
وهو منقول عن زيد بن ثابت وعن عثمان بن عفان رضي الله عن الجميع ،
انظر السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٢٢٢ .

(٣)

(٤) العبارة : (مذهب مالك ... الجمع اثنان) بين القوسين ساقطة من
(ص) .

(٥) قال امام الحرمين في البرهان ج ١ ص ٣٤٩ (وظاهر مذهب الشافعي
يشير الى هذا) وهو مذهب الحنفية وعامة الحنابلة وابن حزم وأبي
الحسين البصري وانظر اصول السرخسي ج ١ ص ١٥١ وفواتح الرحموت
ج ١ ص ٢٦٩ والمعمد ج ١ ص ٢٤٨ والعدة ج ٢ ص ٦٤٩ والاحكام
لابن حزم ج ٤ ص ٥٠٣ وشرح تنقيح الفصول ص ٢٣٣ .

(٦) هو الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب من السابقين
الى الاسلام كان رضي الله عنه خادما امينا لرسول الله صلى الله عليه وسلم
عالما بالقرآن وولى القضاء لعمر رضي الله عنه في الكوفة توفي سنة ٣٢ هـ
انظر اسد الغاية ج ٣ ص ٢٥٦ والاصابة ج ٢ ص ٣٦٨ ، الاستيعاب
ج ٢ ص ٣١٦ .

(٧) وفي نيل الاوطار حكاية عن الاسود بن يزيد وعنه طقمة انها صليبا
الظهر مع عبدالله بن مسعود فقاما خلفه فجعل ابن مسعود رضي الله
عنه احدهما عن يمينه والاخر عن يساره ثم قال " هكذا كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصنع اذا كانوا ثلاثة . رواه الامام احمد ج ٥ ص ٢٢١ .

المأمون مستندها احتكام الشرع ، لا موجب اللغة .

ونقل أنه مذهب ابن عباس أيضا من قوله لعثمان بن عفان ^(١) رضي الله عنهما ، وقد رد الأم إلى السدس باخوين ^(٢) : (ليس الأخوان أخوه) . ^(٣)

وقد احتج به من قال : ان أقل الجمع ثلاثة . وقرره بأنه احتج به على عثمان ، وسأعده على ذلك ، واعتذر بفعل الصحابة وقال له ^(٤) : (حجبها قومك يا غلام) ^(٥) .

==== وانظر نيل الاوطار ج ٣ ص ٢٠٢ . ومعناه في صحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع رقم ٢٦ ج ١ ص ٣٢٨ .

وذكر الترمذي القصة عن طقه عن ابن مسعود ، كتاب المواقيت باب ما جاء في الرجل يصلي مع الرجلين ، ج ٢ ص ٢٨ من تحفة الاحوذى . واخرجه ابن أبي شيبة ، كتاب الصلوات ، باب ما قالوا اذا كانوا ثلاثة يتقدم الامام ، ج ٢ ص ٨٧ بمعناه وفي نيل الاوطار أنه ذكر الشافعي وجماعة أن هذا منسوخ ج ٣ ص ٢٠٢ .

(١) الخليفة الراشد ذو النورين رضي الله عنه توفي سنة ٣٥ هـ واسمه عثمان ابن عفان بن أبي العاص أبو عبد الله ومناقبه كثيرة فانظر الاصابة ج ٢ ، ص ٤٦٢ والاستيعاب ج ٣ ص ٦٩ وشذرات الذهب ج ١ ص ٤٠ ، واتمام الوفاء ص ١٤٢ .

(٢) في (س) بالاخوين .

(٣) في (س) باخوه .

(٤) كلمة (له) غير موجودة في (س) .

(٥) والاثر اخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الفرائض باب فرض الام ج ٦ ص ٢٢٢ ، ورواه الحاكم في المستدرک في كتاب الفرائض باب ميراث الاخوة من الاب والام ج ٤ ص ٣٣٥ وصححه ووافقه الذهبي ولكن ابن حجر تعقب ذلك في التلخيص الحبير ج ٣ ص ٨٥ وقال ان فيه شعبة مولى ابن عباس وقد ضعفه النسائي وانظر تضعيف ابن كثير لهذا الحديث في تفسيره ج ١ ص ٤٥٩ وذكره ابن حزم في المحلى ج ٩ ، ص ٢٥٨ وانظر شرح الكوكب ج ٣ ص ١٤٦ والعدة ج ٢ ص ٦٥١ .

.....

وهذا لا يشعر صريحا بأنه مذهب لعثمان ، فان قوله : (حجبها قومك) يحتمل أنهم فهموا من الآية خلاف ما فهمت ، ويحتمل أنهم أجمعوا على الحكم قياسا على الاخوة بنظرنا (١) .

ومحل النزاع في مثل رجال ، ومسلمين ، وضائر الغيبة / والخطاب ، ٣٤٣/ب وليس من محل النزاع " فعلنا " ، ولا باب " فقد صغت قلوبكما " (٢) ولا (٣) أسماء من الأجناس ، وأسماء الجمع .

واختار الامام (٤) صحة استعماله في الاثنين مجازا ، ضد ظهور قرينة كما لو فرض أن واحدا يقاوم مثله ، ولا يقاوم من (٥) الجماعة ، فرأى رجلين قد أقبلا عليه ، فانه يحسن أن يقول : (أقبل الرجال) لاستوائهما في التأليب والجمع .

قال وقد يسوغ أيضا اطلاقه على الواحد مجازا ضد / ظهور (٦) القرينة ، كما لو رأى زوجه (٦) وقد تبرجت لرجل (٧) ، فانه يحسن أن يقول : (أتتبرجين للرجال ، يا لكاع) ولفظ الجمع أبلغ في مقصوده .

ويمكن أن يقال : ان صحة اطلاق الجمع في المحليين انما كان (٩) لظهور ما دل على الجمع ، لأن اقبال الاثنين دال على اقبال الجمع بصحة الجمع كذلك (١٠) وكذلك التبرج للواحد دليل على التبرج للجمع .

-
- (١) كلمة (ما) غير موجودة في الأصل .
 - (٢) سورة التحريم الآية رقم ٤ ولا يشمل النزاع ضمير المتكلمين ، ولا المثنى المخاطب .
 - (٣) كلمة (لا) ساقطة من (س) .
 - (٤) انظر رأي امام الحرمين في البرهان ج ١ ص ٣٤٩ ، ٣٥٤ .
 - (٥) كلمة (من) غير موجودة في (س) .
 - (٦) في (س) زوجته .
 - (٧) كلمة " لرجل " ساقطة من (س) .
 - (٨) في (س) يقال .
 - (٩) في النسختين هكذا ، ولعل الصواب كانت .
 - (١٠) في (س) لذلك .

لنا وجوه : الأول :

ان الفصل بين الجمع والتثنية منقول / بالتواتر .
 الثاني : ان صيغة الجمع تنعت بالثلاثة فما فوقها ^(١) ، يقال
 " جاءني رجال ثلاثة ، وثلاثة رجال " ولا تنعت بالاثنتين فلا يقال : (جاءني
 رجال اثنان ، واثنان رجال) .

الثالث : أن أهل اللغة فصلوا بين ضمير الاثنین / وبين ضمير الجمع و ^(٢) ٤٠ / أ

قوله : (لنا وجوه : الأول : أن الفصل بين التثنية والجمع منقول
 بالتواتر) يعنى : أن العرب قد أفردت كل واحد منهما بصيغة ، كما أفردت
 الواحد بصيغة ، فكما أن الجمع يباين ^(٣) الواحد ، فكذلك يباين ^(٤) التثنية .
 قوله : (الثاني : أن صيغة الجمع تنعت بالثلاثة ، ولا تنعت بالاثنتين)
 دليل واضح .

وقوله : (يقال : ثلاثة رجال ، ولا يقال : " اثنان رجال ") هذا ^(٥)
 ليس من باب النعت ، ولكن قد احتج به أيضا . ووجهه : أن الاثنین لو كان
 جمعا تميز ^(٦) بما تميز به الجمع ^(٧) .
 والجواب عنه : أن القياس أن يقال : اثنان ^(٨) رجال ، وواحد رجال ،
 (كما قالوا : ثنتا حنظل ، فميزوه بالاضافة الى اسم الجنس الحال محل الجمع) ^(٩)
 لكن استغنى (بدلالة ^(١٠) المعدود) على العدد والجنس معا . وهو رجل ^(١١)
 ورجلان بخلاف الجمع ، فان لفظة رجال لا تفيد ثلاثة ، ولفظة ثلاثة لا تفيد
 رجال ، فاحتج اليهما معا .

-
- (١) عبارة (فما فوقها) ساقطة من (ق) .
 - (٢) كلمة (بين) ليست موجودة في الاصل .
 - (٣) في الاصل (بيان) وهو خطأ .
 - (٤) في الاصل (بيان) .
 - (٥) في (س) وهذا .
 - (٦) في (س) لميز .
 - (٧) في (س) يميز .
 - (٨) في الاصل (اثنا) والصواب اثنان بثبوت النون .
 - (٩) العبارة بين القوسين (كما قالوا . . محل الجمع) ساقطة من الاصل .
 - (١٠) يوجد في (س) بدلا من هذه العبارة عبارة اخرى وهي (برجل
 لدلالته) .
 - (١١) في (س) (وهو رجل وكذا رجلا) فسقطت كلمة : (كذا) .

فقالوا في الاثنين : " فعلا " وفي الثلاثة : " فعلوا " ، وفي أمر الاثنين :
" افعلوا " وفي أمر الجمع ^(١) : " افعلوا "

قوله : (الثالث : ان اهل اللغة فصلوا بين ضمير الاثنين وضمير الجمع ،
فقالوا في الاثنين : " فعلا " وفي الثلاثة : " فعلوا " .

واعترض عليه بأنه قد استعملت هذه الضمائر في الاثنين ، وهي عدة
القاضي في مثل قوله تعالى في خطاب موسى وهارون ^(٢) : (انا معكم مستمعون) ^(٣) .
وعورض بشركة فرعون وملائه .
ويقوله تعالى ^(٤) حكاية عن يعقوب ^(٥) طيه السلام (عسى الله
أن يأتيني بهم جميعا) ^(٦) والمراد يوسف - طيه السلام - وأخوه الصغير
الذى أخذه .

وعورض بمشاركة الأخ الكبير القائل ^(٧) : (فلن أبرح الأرض حتى يأذن
لي أبي أو يحكم الله لي وهو خير الحاكمين) ^(٨) .
ويقوله تعالى في قصة سليمان وداود ^(٩) : (وكنا لحكمهم شاهدين) ^(١٠) .
وعورض بأن الضمير يحتمل عوده على القوم ان المراد به ^(١١) هما
مع الشركة المحكوم لهم وعليهم .

قال الفخر : (والمصدر يضاف الى الفاعل والمفعول) ^(١٢) وهذا فيه

نظر / ، فانه لا يضاف اليهما معا وانما يضاف اليهما على البـ د ل ، ^{٣٤/ب}

-
- (١) في (ق) الثلاثة .
 - (٢) في الاصل وفرعون وهو خطأ .
 - (٣) سورة الشعراء الآية ١٥ وانظر الكشاف ج ٢ ق ٢١٢ ب ان المعية هنا هل هي معيه نصر وتأيد أو معية الاستماع .
 - (٤) كلمة (تعالى) ليست موجودة في الاصل .
 - (٥) هو نبي الله يعقوب ابوسيدنا يوسف طى نبينا وعليهما افضل الصلاة والتسليم وهو اسرائيل ابوبني اسرائيل .
 - (٦) سورة يوسف الآية رقم ٨٣ .
 - (٧) في (س) الذى قال .
 - (٨) سورة يوسف الآية رقم ٨٠ .
 - (٩) في (س) في وصف .
 - (١٠) سورة الانبياء الآية ٧٨ .
 - (١١) في الاصل والمراد هما بسقوط كلمتي " ان " و " به " .
 - (١٢) انظر المحصول ، ج ١ ق ٢ ص ٦١٠ ولكن فيه : ان المصدر قد يضاف الى المفعول .

واحتج المخالف بقوله تعالى (ان تتوبا الى الله فقد صفت قلوبكما) ،
ويقوله عليه الصلاة والسلام: (الاثنان فما فوقهما جماعة) . وبأن^(١) معنى
الاجتماع حاصل في الاثنين .

لأنه اذا أضيف الى الفاعل كان موضع المجرور رفعاً ، واذا أضيف الى المفعول
كان نصباً ، فلو أضيف اليهما معا كان المجرور في موضع رفع ونصب معا^(٢) .
وأنه محال الا أن يحمل^(٣) قوله سب حانه : (وكنا لحكمهم شاهدين)^(٤)
على معنى وكنا لأمرهم شاهدين .

ويقوله تعالى : (وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب . اذ
دخلوا على داود ففزع منهم)^(٥) .

(وأجيب بأن الخصم)^(٦) يطلق على الواحد والاثنين والجماعة ،
فعاد الضمير عليه^(٧) باعتبار معناه ، ويجوز أن يكون صحيحهما جمع من الملائكة .

وقوله : احتج المخالف / بقوله تعالى : (ان تتوبا الى الله فقد صفت قلوبكما)^(٨) .

ويقوله عليه الصلاة والسلام : (الاثنان فما فوقهما جماعة)^(٩) .

-
- (١) في الاصل ولأن .
(٢) كلمة " معا " ساقطة من (س) .
(٣) في (س) يحكم .
(٤) سورة الانبياء الاية رقم ٧٨ .
(٥) سورة (ص) الاية رقم ٢١ .
(٦) العبارة (وأجيب بأن الخصم) ساقطة من (س) .
(٧) في (س) اليه .
(٨) سورة التحريم الاية رقم ٤ . ونقل في الكاشف عن المازرى ان تثنية مالميس
في الانسان منه الا عضو واحد يجوز بلفظ الجمع ضد النحاة لانها لا تفضي
الى الغلط واللبس ، الكاشف ج٢ ق ٢١٢ ب/ .
(٩) اخرج ابن ماجه في كتاب الصلاة باب الاثنان جماعة ج١ ص ٣١٢ .
وكذلك الحاكم في المستدرک في كتاب الفرائض باب الاثنان فما فوقهما
جماعة ج٤ ص ٣٣٤ . وفي الاسنادين الربيع بن بدر وهو ضعيف
وابوه مجهول - كما في التلخيص الحبير ج٣ ص ٨١ . واخرجه الدارقطني
في سنن الدارقطني ، كتاب الصلاة باب الاثنان جماعة ، ج١ ص ٢٨٠ ،
باسنادين فيهما ضعيف ومتروك . وذكر الهيثمي في مجمع الزوائد ج٢
ص ٤٥ أنه اخرج الطبراني في الاوسط ، وضعفه وذكر ابن حجر في
التلخيص ان امثله طريقه رواية احمد بلفظ (هذان جماعة) تلخيص
الحبير ج٣ ص ٨١ . ولكن الهيثمي يقول ان طريقه كلها ضعيفة .

والجواب عن الأول : أن اسم القلب قد يطلق ^(١) على الميل الحاصل في القلب ، فيقال في المنافق انه ذو قلبين ، ويقال للبعيد عن ^(٢) النفاق : (انه ذو) ^(٣) قلب واحد ، ولسان واحد .
 وإذا ^(٤) ثبت هذا ، وجب أن يحمل ^(٥) لفظ القلوب على الإرادة الحاصلة في القلوب .

وعن الثاني : أنه محمول على ادراك فضيلة الجماعة .
 وعن الثالث : أن البحث ما وقع عن ماهية الاجتماع / ، وإنما وقع : ٣٥/ب أن لفظ ^(٦) "الرجال " و "المسلمين " يفيد الاثنين أو الثلاثة ، فأين أحدهما من ^(٧) الآخر ؟

 وبأن معنى الاجتماع حاصل (في الاثنين) ^(٨) وتقرير الدلالة مما ذكره واضح .

قوله : (والجواب عن الأول : أن اسم القلب قد يطلق على الميل) .
 ما ذكره ليس هو المسوغ للاحاق الجمع ها هنا . وإنما سوغه كراهية اجتماع علامتي تثنية مع عدم اللبس ^(٩) . ولهذا أجازوا التعبير به بلفظ الافراد أيضا ، وإن كان قليلا . وقرأ الحسن ^(١٠) : (فبدت لهما سوتهما) ^(١١)

== وقد بوب له البخارى في صحيحه في كتاب الصلاة باب اثنان فما فوقهما جماعة ، ج ١ ص ١٢١ سدى . فقصارى الحديث ان يكون حسنا لغيره .

- (١) في الاصل : " انطلقوا " .
- (٢) في (ق) من .
- (٣) في الاصل " له " قلب واحد .
- (٤) في (ق) اذا بسقوط الواو .
- (٥) في الاصل " حمل " .
- (٦) في الاصل عن لفظه .
- (٧) في الاصل عن
- (٨) العبارة في (س) (معنى الاجتماع حاصل وتقرير الدلالة في الاثنين)
- (٩) انظر جواز الافراد والتثنية والجمع وان الجمع اولى شم الافراد ثم التثنية خزنة الادب ج ٧ ص ٥٣٢ . والتبصرة والتذكرة للصيرى ج ٢ ص ٦٨٤
- وشرح الكوكب ج ٣ ص ١٥٢ .
- (١٠) هو الحسن البصرى رضي الله عنه وتقدمت ترجمته في ق ٦/أ .
- (١١) سورة طه الاية ١٢١ وانظر هذه القراءة في البحر المحيط ج ٤ ص ٢٧٩ حيث قال قرأ مجاهد والحسن (من سوتهما) بالافراد وتسهيل الهمزة وابدالها واوا وادغام الواو فيها : تفسير البحر المحيط ، الاعراف الاية ٢٠ .

.....

وقال الشاعر : (١)

كانه وجه تركيين قد غضبا (٢) *

ثم لوصح له هذا التأويل في هذه الآية ، لم يطرد له في بقية الباب .
(وعن الخبر : أنه محمول على ادراك فضيلة الجماعة) هذا
الاحتمال هو السابق الى الفهم ، ويحتمل أنه لما نهى أن يسافر الرجل وحده ،
أخبر أن الكراهية منتفية في (٣) الاثنين (٤) .

قوله : (وعن الثالث : أن البحث ما وقع في ماهية الاجتماع ، وانما وقع
في مثل (٥) لفظة (٦) الرجال والمسلمين هل تغيد الاثنين أو الثلاثة ،
فأين أحدهما من الآخر ؟) ثم (٧) ما ذكره قياس في موضع الأسماء ، وهي
لا تثبت قياسا (٨) .

-
- (١) الشاعر هو الفرزدق .
(٢) هذا صديقه وعجزة * مستهدف لطعان غير منحجر * وهو يهجو
جربا ، وقبله بابيات :
ما تأمرون عباد الله - أسألكم * بشاعر حوله درجات مختمر
والشاهد في وجه حيث افرد الوجه والافصح الجمع ثم الافراد ثم مكروهة
انظر شرح المفصل ج٤ ص ١٥٧ . وانظر خزنة الادب ج٧ ص ٥٣٢ ،
ط . الحديثة والتبصرة والتذكرة ج٢ ص ٦٨٥ . ومعاني القرآن للفراء ج١
ص ٣٠ . وأما ابن الشجري ، ج١ ص ١٢ والمحكم لابن سيدة ج١
ص ٣٤٤ . وشواهد السيرافي ج٥ ص ١٥٦ .
(٣) في (س) عن .
(٤) هذا الاحتمال بعيد لأن نص الحديث خلافه ، ولعل المرازى وابن
التمساني رحمهما الله لم يقفا على الحديث الا وهو قوله صلى الله
عليه وسلم (الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة : ركب " .
(٥) كلمة (مثل) ساقطة من الاصل .
(٦) في (س) لفظ .
(٧) كلمة (ثم) ليست موجودة في الاصل .
(٨) انظر عدم ثبوت اللغة بالقياس في المراجع التالية : في شرح الكوكب
ج١ ص ٢٢٤ والاحكام ج١ ص ٥٧ وفواتح الرحموت ج١ ص ١٨٥ -
شرح العضد ج١ ص ١٨٣ . والمسودة ١٧٣ - واللمع ص ٦ ، والمحلى
على جمع الجوامع ج١ ص ٢٧١ .

.....

وشرة الخلاف في هذه المسألة : أن الجمع المنكرو جمع القلة يتنزلان على الأقل ضد قوم من المحصلين ^(١)، فيحتاج الى تعيين الأقل ما هو ؟ وكذلك في التخصيص ^(٢)، يجوز قصر اللفظ على بعض ما يتناولسه الى ثلاثة ، وهل يسوغ قصره على الاثنين ؟ ينبغي على هذا .

قال الامام : وليس من شرة الخلاف تنزيل لفظ الجمع في باب الاقرار والوصايا على اثنين ، فانهم ينزلونه على الثلاثة ^(٣) .

قال : ولا أراهم يسمحون بتنزيله على الاثنين ^(٤) . ونقله الفزالي في المنحول اجماعا ^(٥) .

ونقل صاحب الشامل ^(٦) فيه عن قوم ^(٧) من الفقهاء أنهم ينزلونه على الاثنين ^(٨) .

-
- (١) انظر شرح الكوكب ج٣ ص ١٤٣ والعدة ج٢ ص ٥٢٤ وجمع الجوامع ج١ ص ٤١٩ ونهاية السؤل ج٢ ص ٨٤ وتيسير التحرير ج١ ص ٢٥٦ .
- (٢) انظر تعريف التخصيص في المحصول ج١ ق ٣ ص ٧ . وانظر الكاشف ج٢ ق ٢٢٤/ب - والنفاذ ج٢ ق ١٧١/أ والابهاج ج٢ ص ٧٢ وشرح جمع الجوامع ج٢ ص ٢ . والمعتمد ج١ ص ٢٥١ .
- (٣) انظر البرهان ج١ ص ٣٥٥ الفقرة ٢٥٧ .
- (٤) المصدر نفسه ج١ ص ٣٥٥ الفقرة ٢٥٧ - حيث قال " وما أرى الفقهاء يسمحون بهذا " .
- (٥) قال الفزالي في المنحول (وقد اجمع الفقهاء على أن المقر بدراهم ، لا تفسر بأقل من ثلاثة ، وهذا مفروغ عنه) ص ١٥٠ .
- (٦) صاحب الشامل هو : ابونصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الصباغ الشافعي ، له الشامل ، والكامل في الفقه ، والعدة في اصول الفقه ، توفي سنة ٤٧٧ - طبقات ابن السبكي ج٥ ص ١٢٢ ، وشذرات الذهب ج٢ ص ٣٥٥ - وفيات الاعيان ج٢ ص ٣٨٥
- (٧) ولم أقف في المخطوطات الموجودة من الشامل في مركز البحث على هذا القول لانها أجزاء ناقصة من كتاب الشامل قال حاجي خليفة الشامل في فروع الشافعية ... لابن الصباغ قال ابن خلكان وهو من أجود كتب الشافعية واصحابها نقلا ... وانه شرحه الشاشي في عشرين مجلدا انظر كشف الظنون ج٢ ص ١٠٢٥ .
- (٨) وقد اختار الامدئ التوقف والمنقول عن الخليل وسيبويه ان الأقل الجمع اثنان وقال الاصفهاني ان صح النقل عنهم في المباحث اللغوية فلا تعدل عنهما والا فالتوقف ، لكن الأدلة من الطرفين متكافئة قوة وضعفا . الكاشف ج٢ ق ٢١٢/ب .

المسألة السادسة : يجوز التمسك / بالعام المخصوص ٤٠/ب

وكان الامام والفزالي انما أراد اجماع^(١) الاثمة المشهورين .

المسألة السادسة :

يجوز التمسك بالعام المخصوص :

اعلم ان العام يعرض له النسخ ، والاستثناء والتخصيص ، وبينهما^(٢)
اشتراك من حيث اشعارها^(٣) ، لمخالفة ما اشعر به اللفظ^(٤) الاول ،
ونحتاج الى التمييز بينهما^(٥) .

فالنسخ رفع مقتضاه أو بعضه - بعد استقراره - بخطاب متراج^(٦) .
وشرطه أن يكون (مثله في القوة ، وأقوى منه ، وسيأتي ذكره ان شاء الله تعالى)^(٧) .

والاستثناء^(٨) اخراج بعض ما يتناوله بالا وأخواتها بشرط^(٩) .
الاتصال العرفي^(١٠) ، لأنه جزء من الكلام ، فلا يقطعه / التنفس ، والتثاؤب ٤٤/ب
ونحو ذلك .

- | | | | |
|------|--|-----|---|
| (١) | في (س) الاجتماع . | (٢) | والصواب بينهما . |
| (٣) | في الاصل اشعاره . | (٥) | لعل الصواب بينهما . |
| (٤) | كلمة اللفظ غير موجودة في الاصل . | (٦) | انظر تعريف النسخ في شرح العنود لمختصر ابن الحاجب ج٢ ص ١٨٥ ، |
| (٦) | البرهطن ج٢ ص ١٢٩٣ . المستصفى ج١ ص ١٠٧ - اصول السرخسي | | |
| | ج٢ ص ٥٤ والمحصل ج١ ق ٣ ص ٤٢٣ . | | |
| (٧) | سيأتي ان الناسخ لا يشترط ان يكون في قوة المنسوخ في مبحث النسخ | | |
| | ان شاء الله تعالى . | | |
| (٨) | انظر تعريف الاستثناء في المحصول ج١ ق ٣ ص ٣٨ والمستصفى ج٢ ص | | |
| | ١٦٣ . الاحكام للامدي ج٢ ص ٤١٦ وشرح الكوكب ج٢ ص ٢٨٢ . | | |
| | والمعتمد ج١ ص ٢٦٠ وغيرها . | | |
| (٩) | العبارة بين القوسين (ان يكون مثله ... وأخواتها بشرط) ساقطة من | | |
| | (س) . | | |
| (١٠) | قال في المحصول : ويجب ان يكون الاستثناء متصلا بالمستثنى منه عادة ، | | |
| | واجترزنا بقولنا "عادة" عما اذا طال الكلام ، فان ذلك لا يمنع من | | |
| | اتصال الاستثناء وكذلك قطع الكلام بالنفس والسعال لا يمنع من اتصاله | | |
| | به " ج١ ق ٣ ص ٣٩ وانظر شرح الكوكب ج٢ ص ٢٩٧ ، والعدة ج٢ | | |
| | ص ٦٦٠ وتيسير التحرير ج١ ص ٢٩٧ وشرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢ . | | |

.....

وما^(١) نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما^(٢) في صحة تأخيرهِ ،محمول على ما اذا نوى عند الكلام واخر الذكر ،أو على الاستثناء المذكور للتبري من الحول والقوة ، كقوله : " أفعل ذلك غدا"^(٣) الا أن يشاء الله تعالى . فلو ترك ذلك الا لب / غفلة ، استحب له أن يأتي به عند الذكر ، كما لو نسي ٤٩/أ التسمية^(٤) أولاً ، ثم ذكرها .

وقيل سبب نزول هذه الآية أن اليهود سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن لبث أهل الكهف ، فقال : غدا اخبركم ، فتأخر الوحي عنه بضعة عشر يوماً ، ثم نزل قوله تعالى : (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله)^(٥) قيل فقال عليه الصلاة والسلام : (ان شاء الله)^(٦) فان صح ذلك ، فهو عين ما ذكره ابن عباس (رضي الله عنهما) .

-
- (١) في (س) ومن .
 (٢) في (س) عنه .
 (٣) العبارة في (س) : (افعل كذا الا أن يشاء الله) .
 (٤) اخرج أبو داود في كتاب الاطعمة ، باب التسمية على الطعام ، حديث رقم ٣٧٦٢ من حديث عائشة رضي الله عنها (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " اذا أكل احدكم فليذكر اسم الله تعالى فان نسي أن يذكر اسم الله تعالى في أوله فليقل : بسم الله اوله وآخره) ج٤ ص ١٤٠ ط . دار الحديث سورية . وكذلك أخرجه الترمذي في كتاب الاطعمة ، باب ما جاء في التسمية على الطعام حديث رقم ١٩٢٠ ج٥ ص ٥٩٥ ، تحفة الاحوذى . وقال حسن صحيح . وانظر نيل الاوطار ج٨ ص ١٨٠ وفيض القدير شرح الجامع الصغير ج١ ص ٢٩٦ .
 (٥) سورة الكهف الآية ٢٣ .
 (٦) انظر تفسير ابن جرير ج٥ ص ١٥١ طبعة بولاق ط ١ - وانظر الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي ج٥ ص ٣٧٢ . حيث ذكر كل ما جاء اعلاه وزيادة . وفيه رواية اخرى ان النبي صلى الله عليه وسلم حلف على يمين فمضى له اربعون ليلة ، فأنزل الله ولا تقولن لشيء ، واستثنى النبي صلى الله عليه وسلم بعد اربعين ليلة . وانظر سبب النزول في لباب النقول في اسباب النزول ، ص ١٤٤ ط . مصطفى البابي الحلبي . وانظر زاد المسير في علم التفسير ج٥ ص ١٢٧ .

.....

وأما التخصيص^(١) - وهو قصر العام على بعض مسمياته بدليل ، متصلاً كان أو منفصلاً ، عقلياً أو شرعياً اجماعاً أو نصاً ، أو ظاهراً ، أو قياساً أو مفهوماً ، أو حساً أو قرينة ، لأنَّ حاصله بيان ما أريد باللفظ ، وجميع ذلك صالح^(٢) لبيان ارادة المطلق - فصح بالجميع .

إذا تقرر هذا ، فإذا خص العام ، فهل تبقى دلالة على الباقي حقيقة أو مجازاً ؟ اختلفوا فيه .

فقال الفقهاء^(٣) : تبقى حقيقة . وقال الجبائي تبقى^(٤) مجازاً^(٥) . وقال أبو الحسين^(٦) : ان خص بدليل متصل ، كالشرط والصفة ، والغاية ، وبدل البعض ، والاستثناء ، فإنه يعد من المخصصات . ويحد^(٧) التخصيص بأنه اخراج بعض ما يتناوله العام ، فيدخل فيه الاستثناء . قال : فهو حقيقة ، وان خص بدليل منفصل ، كنص أو اجماع أو قياس فهو مجاز^(٨) .

(١) انظر تعريف التخصيص في المحصول ، ج١ ق ٣ ص ٧-٩ . وتنقيح المحصول للتبريزي ج٢ ص ٢٦٠ ، والكشاف عن المحصول ج٢ ق ٢٢٤/أ - ٢٢٥/ب . ونفائس الاصول ج٢ ق ١٧١/ب الى ق ١٧٢/ب . والاحكام للامدى ج٢ ص ٢٨٨ وشرح جمع الجوامع ج٢ ص ٢٠٢ والابهاج وشرح الاسنوى على المنهاج ج٢ ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) في (س) صالحاً ، وهو خطأ .

(٣) وهو الصحيح عند الحنفية وهو قول ابو بكر الجصاص واكثر الحنابلة والشافعية والصيمري وانظر مسائل الخلاف للصيمري ص ١٢٣ - وأصول السرخسي ، ج١ ص ١٤٤ وفواتح الرحموت ج١ ص ٣١١ وكشف الاسرار ج١ ص ٣٠٧ .

(٤) في (س) يكون .

(٥) وهو قول عيسى بن أبان وابي ثور وبعض المعتزلة واختاره الامدى والقرافي وابن الحاجب والبيضاوى وفي البرهان ج١ ص ٤١١ انه قول القاضي ابي بكر - وانظر المعتمد ج١ ص ٢٨٦ والتبصرة ص ١٢٢ . والمصادر نفسها .

(٦) في (س) ابو الحسن وهو خطأ .

(٧) انظر حد التخصيص عند ابي الحسين في المعتمد ج١ ص ٢٥١ .

(٨) انظر مذهب أبي الحسين هذا في المعتمد ج١ ص ٢٨٦ وحكاة الصيمري من الحنفية عن الكرخي كما في مسائل الخلاف للصيمري ص ١٢٣ . وفي التبصرة ص ١٢٢ وهو قول محمد بن شجاع الثلجي . وانظر اصول السرخسي ج١ ص ١٤٤ والعدة ج٢ ص ٥٣٩ .

ويدل عليه وجوه :

الأول : أن اللفظ العام عبارة عن اللفظ الذي يتناول الصور الكثيرة ، فتقول إما أن لا يتوقف كونه حجة في شيء من تلك الصور ، على كونه حجة في الأخرى ^(١) ، وإما أن يحصل هذا التوقف من الجانبين ^(٢) .
(أو من أحد الجانبين) ^(٣) دون الثاني . والأول هو المطلوب ، والثاني يوجب الدور .

وقال امام الحرمين : (هو حقيقة في تناول مجاز في الاقتصار) ^(٤)

يعني : أنه وضع للدلالة على كل واحد بصفة الاجتماع ، فإذا لم يرد الكل ، فقصره على البعض الباقي ^(٥) استعمال له في غير موضوعه الأول ، فيكون مجازاً .

إذا تقرر هذا ، فهل يصح الاحتجاج به ، أو لا ؟ اختلفوا فيه :

فقال المعتزلة يصير مجزلاً ^(٦) ، لأن حقيقته - وهي الدالة على الكل - قد زالت بالتخصيص ، فيبقى أن يراد به البعض ، وليس بعض بأولى ^(٧) من بعض ، فيتعارض فيه جهات المجاز ، فيصير مجزلاً .

وقال عيسى بن أبان ^(٨) : إن خص بدليل متصل جاز الاحتجاج به ، لأنه لم يتناول بأصل وضعه سوى المخصوص .
وان خص بدليل منفصل صار مجزلاً .

-
- (١) كلمة الأخرى غير واضحة في الأصل .
 - (٢) العبارة في الأصل هكذا (أو يتوقف من الجانبين ، أو من أحد الجانبين)
 - (٣) (أو من أحد الجانبين) ساقطة من (ق) .
 - (٤) قال امام الحرمين : (واللفظ حقيقة في تناول البقية مجاز في الاختصاص) البرهان ج ١ ص ٤١٢ .
 - (٥) في (س) الثاني .
 - (٦) انظر مذهبهم في المعتمد ج ١ ص ٢٨٨ . والبرهان ج ١ ص ٤١٠ .
 - (٧) في الأصل "أولى" .
 - (٨) هو عيسى بن أبان بن صدقة أبو موسى الحنفي كان محدثاً ثم غلب عليه الرأي وتفقه على محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، ولي القضاء لأبي جعفر المنصور العباسي له كتاب الحج وخبر الواحد واثبات القياس واجتهاد الرأي توفي بالبصرة سنة ٢٢١ هـ . انظر الفوائد البهية ص ١٥١ تاريخ بغداد ج ١١ ص ١٥٧ الجواهر المضيئة ج ١ ص ٤٠١ - الفهرست ص ٢٨٩ .

والثالث يوجب الرجحان من غير مرجح ، وهو محال

 وصار الفقهاء الى أنه ^(١) حجة مطلقا (اذا خص بمعلوم) ^(٢) ومعتمدتهم
 ما ذكره من الحجة الثانية والثالثة .

قوله : (ويدل عليه بوجوه ^(٣)) : الأول : أن اللفظ العام عبارة عن
 اللفظ الذي يتناول الصور الكثيرة) لا يريد أن هذا تمام حد العام ، فإنه
 يدخل فيه العدد ، بل يعني : أن العام من شأنه أن يكون كذلك .

قوله : (فنقول : اما أن لا يتوقف كونه حجة في شئ من تلك
 الصور على / كونه حجة في الأخرى ، واما أن يحصل هذا التوقف من الجانبين ، ٤٥ / أ
 واما ان يحصل من أحد الجانبين دون الثاني ، والأول هو المطلوب ، والثاني
 يوجب الدور ^(٤) ، والثالث / يوجب الرجحان بلا مرجح) .
 ٤٩ / ب

يعني : أنه اذا لم يتوقف كونه حجة في شئ من تلك الصور على
 كونه حجة في الأخرى ، فالفائت بالتخصيص ليس بشرط في دلالة ، وفوات ما
 ليس بشرط في الدلالة ، لا يقدح فيها .

قوله في الثالث : (ان التوقف من أحد الجانبين ترجيح من غير
 مرجح) يعني : لا استواء اللفظ بالنسبة الى سائر أفراد ، فليس ^(٥) جعل بعضها
 مشروطا ببعض بأولى من العكس .

والاعتراض عليه : اختيار التوقيف من الطرفين وقوله (انه دور) مسلم ،

(١) في (س) انها .

(٢) العبارة : (اذا خص بمعلوم) ساقطة من (س) .

(٣) في (س) وجوه .

(٤) الدور هو توقف الشئ على ما يتوقف عليه ويسمى الدور المصح كما
 يتوقف "أ" على "ب" وبالعكس ، التعريفات للجرجاني ص ١١٠ .

(٥) كلمة "فليس" ساقطة من (س) .

الثاني : أن المقتضى لثبوت الحكم في محل التخصيص هو الصيغة العامة ، وهي باقية . والمعارض الموجود - وهو زوال الحكم عن محل التخصيص - لا يقتضى زواله عن سائر الصور . (فثبت أن في سائر الصور)^(١) المقتضى قائم ، والمعارض مفقود ، فوجب بقاء الحكم .

ولكنه دور معنى^(٢) ، والدور^(٣) المعنى لا يقدح ، وإنما يقدح اذا وجب^(٤) تقدم كل واحد منهما على الآخر من جهة واحدة ، فيوجب تقدم الشيء على نفسه .

أما فرض شيئين لا يوجدان الا معا فليس بمحال في العقل كالجواهر والأعراض ضد المحققين ، ولو امتنع ذلك لامتنع وجود ماهية ذات أجزاء ، لتوقف تحققها على أجزائها ، ولكانت جميع الموجودات بسايط^(٥) .^(٦)

قوله : (الثاني : المقتضى لثبوت الحكم في محل التخصيص هو الصيغة العامة) يعني : أن العام وضع لكل فرد من أفرادها لأنه موضوع للكل^(٧)

-
- (١) العبارة (فثبت أن في سائر الصور) ساقطة من (ق) .
- (٢) الدور المعنى ككون ما يسمونه جرماً متصفاً بالعرض اذا لا يعقل جرم خال من جميع الأعراض كالحركة والسكون ، والاجتماع والافتراق واللون ونحو ذلك ، كما لا يعقل عندهم عرض قائم بنفسه دون جرم فمعرفة كل منهما تتوقف على معرفة الآخر الا أنه لا يشترط سبق أحدهما للآخر ، بل يعلمان معا في وقت واحد .
- وهذا هو الدور المعنى - آداب البحث والمناظرة ج ١ ص ٣٩ ، والمعنى ان الدور السابق ان يتوقف كل من الشيئين على الآخر ويكون كل منهما سابق على الآخر وهو محال . وأما الدور المعنى فكان تقول لا أخرج حتى تخرج معنى فهو ممكن بان يخرجاً سوياً .
- (٣) كلمة الدور غير موجودة في (س) .
- (٤) في (س) اوجب .
- (٥) في (س) تحقيقها .
- (٦) تقدم تعريف البسيط وأنه لا يقبل الانقسام والتركيب في الورقة ٢/ب .
- (٧) تقدم ان دلالة العام كلية على كل فرد ، وهل هي مطابقة او لا في دلالات الالفاظ فلنظر الورقة ٣/١ .

الثالث : أنه ^(١) لو خرج العام المخصوص عن أن يكون حجة لخرج القرآن عن كونه ^(٢) حجة ، لأن العلماء قالوا : عمومات القرآن مخصوصة /
/ الا قوله تعالى : (والله بكل شئ عليم) ^(٣) .

أ/٤١
ج
أ/٣٦
ق

المستلزم للأفراد ، فحينئذ يدل على المجموع بالمطابقة ، ويدل على كل فرد بطريق التضمن لا بطريق الالتزام .

قوله : (والمعارض مفقود ، فوجب بقاء الحكم) يعني : أن الدليل إذا دل بأصله على اثبات ^(٤) الحكم في الجميع ، والمنافاة إنما هي في صورة التخصيص - ولا يؤثر المانع إلا في محله ، فيجب استصحاب الدلالة فيما عداه ، عملاً بالأصل ، وجمعاً بين الأدلة بحسب الامكان .

وقول المعتزلة : انه إذا زالت الحقيقة فليس بعض بأولى من بعض لا يسلم .
بل حمله على البعض الخالي عن المعارض أولى .

قوله : (الثالث : لو خرج العام المخصوص عن ^(٦) أن يكون حجة ، لخرج القرآن عن كونه حجة . هذه الحجة أيضاً ما اعتمد عليه ^(٧) الفقهاء ، ويقولونها أجماعاً ، فيقولون ^(٨) : لم يزل الصحابة والتابعون ومن بعدهم إلى هلم جراً يحتجون بعمومات ^(٩) الكتاب العزيز مع أنها مخصوصة إلا ما ذكر من قوله تعالى : (وهو بكل شئ عليم) ^(١٠) . وحصرهم الاستثناء في هذه الآية غير مسلم ، فمن العمومات ^(١١) الباقية على عمومها قوله تعالى : ————— :

-
- (١) كلمة (أنه) غير موجودة في الأصل .
 - (٢) في الأصل (ان يكون) .
 - (٣) سورة التغابن الآية ١١ .
 - (٤) في (س) ثبوت .
 - (٥) انظر المعتمد ج ١ ص ٢٨٦ وما بعدها والبرهان ج ١ ص ٤١٠ والمنحول ص ١٥٣ .
 - (٦) في (من) على .
 - (٧) في الأصل (عليها) .
 - (٨) في (من) ويقولون .
 - (٩) في الأصل بعموميات .
 - (١٠) سورة البقرة الآية رقم ٢٩ .
 - (١١) في الأصل العموميات .

(وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها) (١) وقوله تعالى : (لله ما في السموات وما في الأرض) (٢) و (قوله) (٣) : (ما لكم من اله غيره) (٤) الى غير ذلك .
تتمة (٥) :

اختلفوا في جواز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص :

فقال ابن سريج : لا يصح الا بعد الاستقصاء في طلب المخصص وعدمه . (٦)
ومعنى الاستقصاء / أن يجد من نفسه سكوتا تاما (٧) في عدم المخصص كمن ٤٥/ب يطلب متاعا (٨) يعرف مظاهره (٩) ولا يجده ، لأنه - وان كان (١٠) س الأصل / عدم المخصص - الا أنه يجب على المجتهد - غاية الامكان - كما في البينات .

وقال أبو بكر الصيرفي (١١) : لا يجب ، بل يكفي بأن الأصل عدم المخصص بناء على الأصل ، كما يحمل اللفظ على حقيقته بدون بحث عن (١٢) عدم ارادة المجاز بناء على الأصل .

-
- (١) سورة هود الآية رقم ٦ .
 - (٢) سورة النجم الآية رقم ٣١ .
 - (٣) زيدت كلمة (وقوله) للضرورة .
 - (٤) سورة هود الآية رقم ٦١ .
 - (٥) كلمة (تتمه) ساقطة من (س) .
 - (٦) انظر التبصرة ص ١١٩ وتقدمت ترجمة ابن سريج في الورقة ٢٢/أ
 - (٧) في الأصل تاما لما في عدم ، وكلمة " لما " زائدة - وانظر تفسير الاستقصاء في المستقصى ج ٢ ص ١٥٩ .
 - (٨) في (س) مكانه .
 - (٩) عبارة (يعرف مظاهره) ساقطة من (س) .
 - (١٠) في (س) (ولو قال) بدلا من عبارة الأصل وان كان .
 - (١١) هو محمد بن عبدالله البغدادي ، الصيرفي الشافعي قال القفال : (كان اعلم الناس بالاصول بعد الشافعي) من كتبه شرح الرسالة للشافعي وكتاب (البيان في دلائل الاعلام على اصول الاحكام) في اصول الفقه ، وكتاب الاجماع وكتاب الشروط - توفي سنة ٣٣٠ هـ راجع وفيات الاعيان ج ٣ ص ٣٣٧ طبقات الشافعية للسبكي ج ٣ ص ١٨٦ ، شذرات الذهب ج ٢ ص ٣٢٥ .
 - (١٢) في (س) عند .

.....

و فرق بينهما بأن التخصيص - وان كان علي خلاف الأصل - الا أن أكثر
العمومات مخصصة فقد عارض هذا الأصل الغالب ، بخلاف المجاز ، فإنه
- وان كان علي خلاف الأصل - الا أن أكثر الألفاظ محمولة على حقائقها (١)
فقد وافق الاستعمال فيها الأصل والله أعلم .

(١) راجع المسألة في البرهان ج ١ ص ٤٠٦ ، والتبصرة ص ١١٩ والمستصفي
ج ٢ ص ١٥٧ والنفائس ج ٢ ق ١٧٩/أ - ١٨١/أ والكاشف عن
المحصول ج ٢ ق ١٣٥/أ - ٢٣٧/أ ، وأشار إلى اختلاف طرق
الاصوليين في الكلام على هذه المسألة . وراجع المحصول ج ١ ،
ق ٣ ص ٢٩ - ٣٣ .

المسألة السابعة :

المختار عندنا أن الاستثناء من النفي ليس باثبات ، ويدل عليه وجهان :

الأول : أن اللفاظ تعمل على الصور المرتسمة^(١) في الأذهان

المسألة السابعة :

المختار عندنا أن الاستثناء من النفي (ليس باثبات)^(٢) .

اتفقوا^(٣) على أن الاستثناء من الاثبات نفي ، واختلفوا في الاستثناء من النفي ، هل هو اثبات أم لا^(٤) ؟

فالجمهور^(٥) على أنه اثبات ، وقال أبو حنيفة ليس باثبات^(٦) ، بل مقتضاه خروج المستثنى من الحكم لا غير ، وساعده الفخر^(٧) ها هنا^(٨) .

-
- (١) في (ق) المترسمة .
- (٢) العبارة في (س) (هل هو اثبات أولا ؟) .
- (٣) نبه القرافي في كثير من كتبه على أن البابين عند الحنفية سواء وانهم لا يتفقون مع الجمهور على أن الاستثناء من الاثبات نفي . انظر النقائص ج٢ ق ١٨٨/أ والعقد المنظوم ق ١٤٥/ب والاستثناء في احكام الاستثناء ص ٥٤٩ ونص شمس الأئمة السرخسي الاتي يؤيد ما ذهب اليه القرافي .
- (٤) الصواب أولا ؟ لأن (أم) لا يستعمل مع هل .
- (٥) الأئمة الثلاثة واتباعهم وجماهير النحاة الا ما حكى عن الكسائي على أن الاستثناء من النفي اثبات . انظر الاستغناء ص ٥٥٠ .
- (٦) قال شمس الأئمة السرخسي (قال طماو : نا موجب الاستثناء أن الكلام به يصير عبارة عما وراء المستثنى ، وأنه ينعدم ثبوت الحكم في المستثنى ، لانعدام الدليل الموجب له في صورة التكلم به) . اصول السرخسي ج٢ ص ٣٦ وراجع كشف الاسرار ج٣ ص ١٢٦ وتيسير التحرير ج١ ص ٢٩٣ هذا وان اتفق الشافعية والحنفية في النتيجة الا أن الحنفية يرون أن الاستثناء دلالة على النتيجة اشارة نص ، ويراها الشافعية عبارة نص . راجع المصدر نفسه ج٣ ص ١٢٦ والمصدر السابق ج٢ ص ٤١ .
- (٧) ذهب الفخر الرازي في المحصول ج١ ، ق ٣ ص ٥٦ - أن الاستثناء من النفي اثبات ، وخالف في المعالم فقال انه ليس باثبات وكذلك فعل في التفسير الكبير ج٣ ص ٢٨٥ .
- (٨) في (س) " هنا " .

والأحوال الذهنية مطابقة للأُمور الخارجية .

قوله : (ويدل عليه وجهان : الأول : أن الالفاظ تدل على الصور المرتسمة في الأذهان) يعني : انها حقيقة بالوضع الأول فيها .
قوله : (والأحوال الذهنية مطابقة للأُمور الخارجية) يعنى :
وان استعملت فيها ، فهي بطريق المجاز .

وقد احتج على هذه القضية في المحصول (١) من وجهين :

أحدهما : ان الالفاظ تتغير عند تغير الصور الذهنية ، وان لم تتغير في (٢) الخارج ، كما لو رأى شخصا من بعيد فتوهمه فرسا ، فقال : " هذا فرس " ، فاذا تحقق أنه انسان ، قال (٣) : " هذا انسان " .

والثاني : أن الالفاظ لو كانت موضوعة للخارج ، لكان قول القائل : " قام زيد " لا يحتمل الكذب ، لأنه موضوع للنسبة الخارجة (٤) ، ولا يحتمل غيره . أما اذا كانت للنسبة الذهنية فقد يطابق الخارج ، وقد لا يطابق فيحتمل الصدق والكذب (٥) .

وجواب الأول : أن اختلاف الصور الذهنية انما كان لاختلاف الخارجي ، والغلط في الحس ، فهو انما أخبر أنه فرس ، لتوهم أنه أدركه محسوسا فرسا .
وعن الثاني : أن الكذب هو الخبر غير المطابق ، فتارة يكون في الخارج كالاخبار عن قيامه وليس بقائم ، لا سيما مع طمه بذلك . وتارة يكون لعدم (٦) مطابقتها ما في النفس - وان طابق ما في الخارج (٧) ، كقوله تعالى :
:

(١) بحث الفخر الرازي هذه القضية في احكام اللغات في النظر الرابع " في البحث عن المعنى الموضوع له اللفظ " وفي البحث الثالث منه في ج١ ق ١ ص ٢٦٩ - ٢٧١ وذكر ما نقله عنه ابن التلمساني هنا بكامله فانظره هناك . وانظر الابهاج ج١ ص ١٢٠ والكشاف ج١ ق ٦١/أ والنفائس ج١ ق ١٠٨/ب .

(٢) في (س) من .

(٣) في (س) فقال . وانظر المزهري في اللغة للسيوطي ج١ ص ٤٢ والعقد المنظوم ق ١٥٨/أ .

(٤) في (س) الخارجية .

(٥) في (س) أو .

(٦) كلمة (يكون) غير موجودة في (س) .

(٧) كلمة (ما) غير موجودة في (س) .

(إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك لرسول الله ، والله يعلم أنك لرسوله
والله يشهد أن المنافقين لكاذبون) (١) . كذبهم لاخبارهم على خلاف ما في
نفوسهم - وإن كان الامر من خارج / مطابقا .

٥٠/ب
ك
٤٦/أ
س

وقد تناقض قوله في هذه المقدمة ، فانه ادعى أن تسمية الحقيقة/ حقيقة
مجاز في رابع (٢) درجة قال : فان أصلها من (٣) حق الشيء اذا ثبت
في نفسه ، ثم استعمل في الثابت ذهنا ، لمطابقته (٤) الخارج ، ثم في
اللفظ ، لمطابقته (٥) الصور الذهنية المطابقة للخارج (٦) ثم في اللفظة المخصوصة
المسماة بالحقيقة المقابلة للمجاز .

وهو في هذا الموضع يدعى أن الالفاظ حقائق في الاعيان ، مجاز في
الصور (٧) الذهنية .

وفي مسألة الاستثناء ادعى (٨) عكسه ، فما أسرع ما نسي الناس (٩) .

(١) سورة المنافقون الآية رقم ١ .
(٢) في (س) "أربع" درجة . هذا وان كلمة الحقيقة حقيقة في الثابت
في نفسه وهو الموجود في الدرجة الاولى ثم في الدرجة الثانية استعملت
في الثابت في الذهن على سبيل المجاز ، وفي الدرجة الثالثة مسن
اللفظ المطابق لما في الذهن المطابق للموجود ، وفي الدرجة الرابعة استعملت
مجازا في الكلمة المخصوصة المسماة حقيقة والمقابلة للفظ " مجاز " وقد
نص الرازي في المحصول ج ١ ق ١ ص ٤٠٥ - ٤٠٦ على انها مجاز
من الدرجة الثالثة وكلامه ادق لانها في الدرجة الاولى حقيقة في
الثابت في نفسه وهو الموجود . وراجع النفائس ج ١ ق ١٩٣ / أ ،
والكشاف ج ١ ق ٣٣ / أ والمعتمد ج ١ ، ص ١٦ .

- (٣) في (س) في .
- (٤) في (س) لمطابقته .
- (٥) في (س) لمطابقته .
- (٦) في (س) الخارج .
- (٧) في (س) التصور .
- (٨) في (س) يدعى .
- (٩) في هذه العبارة اقتباس من كلام أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها حين
أمرت بجنائزة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ان يمر بها في المسجد
فانكر الناس فقالت : ما أسرع ما نسي الناس ما صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد .
انظر صحيح مسلم ١١ - كتاب الجنائز - باب الصلاة على الجنائز في
المسجد رقم ٩٧٣ ج ٢ ص ٦٦٨ . والموطأ : كتاب الجنائز باب
الصلاة على الجنائز في المسجد ، ج ٢ ص ٦٣ .

والاستثناء^(١) المذكور في اللفظ ان صرفناه الى الحكم ، أفاد زوال ذلك^(٢) الحكم . وان صرفناه الى ذلك العدم ، أفاد زوال ذلك^(٣) العدم .
فحينئذ يجب الثبوت

وما يبطل ما ذكره : أن أسماء الإشارة والاعلام موضوعة للمعين الخارجي ،
واما النكرات فهي الموضوعات لشيء في الخارج ولكل ما شابهه بخلاف علم
الجنس^(٤) ، فانه موضوع للماهية الذهنية كأسماء للأسد .

والذي يحقق أن اكثر الوضع باعتبار الخارج^(٥) أن الاسم اذا كان
شائعا يستعمله الخاص والعام ، فيمتنع حمله على معنى لا يدركه الا الخواص ،
والماهيات الذهنية لا يدركها الا الخواص . ولفظ الانسان والفرس
والبعير وما اشبهها^(٦) يستعمله الخاص والعام .

والحق أن^(٧) الوضع بحسب الحاجة ، وقد يحتاج الى الاخبار عن أحوال
الكلبي والجزئي معا^(٨) ، فدعوى اختصاص الوضع الأول باحدهما تحكم .

قوله : (والاستثناء المذكور في اللفظ ، ان صرفناه الى الحكم أفاد
زوال ذلك الحكم ، وان صرفناه الى العدم ، أفاد زوال ذلك العدم) يعني :
أن النفي والايجاب - في نفس الامر - لا^(٩) واسطة بينهما فرغ^(١٠)
كل واحد منهما يستلزم ثبوت^(١١) الآخر ، أمّا

(١) في (ق) واستثناء .

(٢) كلمة " ذلك " غير موجودة في الاصل .

(٣) كلمة " ذلك " غير موجودة في الاصل أيضا .

(٤) ما وضع للماهية بتقيد التشخيص الذهني انظر شرح تنقيح الفصول ص ٣٢

وشرح تنقيح المصصول ص ٣٣ والكاشف ٨١/١ وجمع الجوامع ج ١ ،

ص ٢٧٨ .

(٥) في الاصل موضوعة وهو خطأ . (٦) في (س) الخارجي .

(٧) في الاصل وما اشبههما ، وهو خطأ . (٨) كلمة " أن " ساقطة من (س) .

(٩) تقدم ان الكلبي لا يمنع بصوره من وقوع الشركة فيه واما الجزئي فهو ما يمنع

نفس تصويره من وقوع الشركة فيه بل هو شيء شخص يدرك بالحواس

الظاهرة أو الباطنة والكلبي مرتسم في العقل بينما الجزئي منطبع في

الالات . انظر حاشية الجرجاني على شرح العضد ج ١ ص ٦٩ .

(١٠) كلمة (لا) ساقطة من الاصل .

(١١) كلمة " فرغ " ساقطة من الاصل .

(١٢) كلمة " ثبوت " ساقطة من (س) .

الأن الأول أولى ، لأن تعلق ^(١) اللفظ بالحكم الذهني بغير واسطة ، وتعلقه بالأحوال الثابتة في الخارج بواسطة الأحكام الذهنية ، فكان الأول أولى .

الثاني : لو ^(٢) قلنا : ان ^(٣) الاستثناء من النفي اثبات فحيث لا يفيد الاثبات ، كما في قوله : (لا صلاة الا بطهور) و (لا نكاح الا بولي) يلزم ^(٤) منه ^(٥) مخالفة الدليل . أما اذا قلنا : انه ^(٦) لا يفيد الاثبات ،

عند الناظر ^(٧) - فبينهما واسطة وهي الوقف عن الحكم .

الا أن ما ذكره ينتقض بما سلمه من أن الاستثناء من الاثبات نفي .
قوله : (الا أن الأول أولى ، لأن تعلق اللفظ بالحكم الذهني ^(٨) بغير واسطة ، وتعلقه بالأحوال الثابتة في الخارج بواسطة الأحكام الذهنية فكان أولى) . هذا الترجيح مبني على ما قرره من أن الالفاظ حقيقة فسي الصور الذهنية ، وقد أبطلناه ، وبيننا أنه لا تصح دعواه مطلقا .

قوله : (الثاني : لو قلنا : ان الاستثناء من النفي اثبات ، فحيث لا يفيد الاثبات - كما في قوله عليه الصلاة والسلام : " لا صلاة الا بطهور " ^(٩) و (قوله عليه الصلاة والسلام) ^(١٠) : (لا نكاح الا بولي) ^(١١)

-
- (١) في (ق) تعليق .
(٢) في الأصل " أنا لو قلنا " .
(٣) كلمة " ان " غير موجودة في (ق) .
(٤) في (ق) فيلزم .
(٥) كلمة (منه) غير موجودة في الأصل .
(٦) كلمة (انه) غير موجودة في (ق) .
(٧) الناظر اسم فاعل من نظر المشتق من النظر وهو فكر يطلب به علم أو ظن شرح الكوكب ج ١ ص ٥٧ وانظر شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٩ وارشار الفحول ص ٥ . والمراد بالناظر هنا المجتهد .
(٨) العبارة في الأصل (لأن تعلق الحكم بالذهني) وعبارة (من) اعلاه موافقة لما في متن المعالم بنسخته كليهما ، فكانت أولى بأن تثبت .
(٩) تقدم تخريج هذا الحديث في الورقة ٢٧ ب .
(١٠) (وقوله صلى الله عليه وسلم) زیدت للضرورة .
(١١) الحديث أخرجه الترمذی من حديث أبي موسى الأشعري في كتاب النكاح ١٤ باب ما جاء لا نكاح الا بولي حديث رقم ١١٠٧ ج ٤ ص ٢٢٦ تحفة الأحوزی وقال الترمذی حديث أبي موسى هذا مختلف فيه . وأخرجه أبو داود في كتاب النكاح ، باب في الولي الحديث رقم (٢٠٨٣)
- ج ١ ص ٤٨١ .

فحيث يحصل ^(١) الاثبات ، لم تحصل مخالفة / الدليل ، بل يحصل حكم زائد ٤١/ب
لم يدل / اللفظ الاول عليه - لا بالثبوت ، ولا بالانتفاء - فكان بهذا ^(٢) الثاني ٣٦/ب
أولى .

فان قالوا : فعلى ^(٣) هذا التقدير ، وجب أن يكون قولنا : لا اله الا الله
لا ^(٤) يفيد الاقرار بثبوت الاله .

يلزم ^(٥) منه مخالفة الدليل) يعني : أنه لو انفاد للزم من وجود الطهارة
صحة الصلاة مطلقا ، ومن وجود الولي صحة النكاح مطلقا وليس كذلك ، فيلزم
مخالفة الدليل .

هذا هو الدليل الذي اعتمد عليه الحنفية ^(٦) .

قوله : (أما اذا قلنا لا يفيد الاثبات ، فحيث يحصل ^(٧) الاثبات ، لم
يحصل ^(٧) مخالفة دليل ، بل يحصل حكم زائد لم يدل عليه اللفظ - لا بالثبوت
ولا بالانتفاء) .

والاعتراض / طيه من وجهين : الأول : ان قوله عليه الصلاة والسلام :

==
وأخرجه ابن ماجه ١- كتاب النكاح ، ١٥٠ - باب لا نكاح الا بولي رقم ١٨٧٩
ج ١ ص ٦٠٥ . وأخرجه الدارمي كتاب النكاح باب للنكاح بغير ولي ،
ج ٢ ص ١٣٧ . وأخرجه مالك في الموطأ كتاب النكاح - باب ماجاء في
استئذان البكر والايام في أنفسهما من حديث عمر رضي الله عنه بلفظ
(لا تنكح المرأة الا باذن وليها) ج ٢ ص ٦٣ . وأخرجه من حديث
ابن موسى ابن حيان كما في موارد الزمان كتاب النكاح ، ٦ - باب ماجاء
في الولي والشهود ص ٣٠٤ .

- (١) في الاصل حصل .
- (٢) كلمة " بهذا " غير موجودة في الاصل .
- (٣) كلمة " فعلى " ساقطة من (ق) .
- (٤) كلمة " لا " ساقطة من (ق) .
- (٥) في (س) لا يلزم وهو خطأ .
- (٦) انظر كتب الحنفية في أول المسألة .
- (٧) في الاصل فحيث الاثبات وهو خطأ .
- (٨) في الاصل يحصل .

.....

: " لا صلاة / الا بطهور " لا يحسن نفي الصلاة لنفي الطهارة ، الا عند
تحقق سائر الأركان والشرائط وتخلف الطهارة فقط ، والا فالنفي ^(١) لا ينفي .
واذا كان كذلك ، يلزم من ثبوت الطهارة الصحة لا محالة ^(٢) .

الثاني : أنا انما ^(٣) ادعينا أن الاستثناء من النفي اثبات والاثبات
أعم من الاثبات العام . واذا قال : " لا صلاة الا بطهور " ، اقتضى نفي كل
صلاة عند عدم الطهارة مطلقا ، وقوله : " الا بطهور " يستلزم ^(٤) الثبوت -
ولو في صورة - فيصدق أن الاستثناء من النفي اثبات ^(٥) .

قوله : (فان قالوا : على هذا التقدير ، وجب ^(٦) أن يكون قولنا :
" لا اله الا الله " لا يفيد الاقرار بثبوت الاله) . يعني : أنه اذا لم
يقتضِ الاخروجه من النفي ، لم يكن منغيا ^(٧) ، ولا جازما بثبوت الالهيه
لله سبحانه وتعالى ، فلا يكون ايمانا . وهذا هو الدليل الذي اعتمدته الفقهاء ^(٨) ،

(١) في الاصل ، فالنفي .

(٢) أجيب بأن المقصود المبالغة في اشتراط الطهارة لانها أكد كأنه لا
شرط غيرها كما في الحديث الحج عرفة . كما اجيب بانه استثناء
من شرط ووجود الشرط لا يلزم منه وجود المشروط . انظر شرح العضد
على ابن الحاجب ج ٢ ص ١٤٣ . والتبصرة ص ٢٠٣ ، وفواتح الرحموت
ج ١ ص ٣٢٩ .

(٣) كلمة " انما " لا توجد في (ص) .

(٤) في الاصل (يستلزم من الثبوت) فلكمة من زائدة في الاصل .

(٥) المعنى ان المستثنى وهو " الا بطهور " مطلق وليس بعام حتى
يكون كل متطهر مصليا ، بل يكفي في صدق المطلق ، صدق صورة
واحدة بان يتوضأ وتحصل الصلاة - انظر شرح الكوكب ج ٢ ص ٣٣٢
والمحصول ج ١ ق ٣ ص ٥٨ .

(٦) في (ص) يوجب .

(٧) في (ص) منتفيا .

(٨) في الاصل اعتمد .

قلنا : الاقرار بثبوت الاله تعالى ^(١) موجود في بديهية العقل لكل أحد و
كما قال الله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله) ^(٢)
والمقصود من هذه الكلمة نفى الشريك ^(٣) والانداد .

فان تعريفهم في الفقه على ذلك في مسألة : (له عندى عشرة الا تسعة
الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا) ،
فانه تلزمه خمسة ^(٤) وكذلك غيرها .

قوله في الاعتراض على هذه الحجة : (قلنا : الاقرار بثبوت الاله
موجود في بديهية العقل لكل أحد ، كما قال تعالى : (ولئن سألتهم
من خلق السموات والأرض ليقولن الله) ^(٥) والمقصود من هذه الكلمة نفى
الشريك والانداد) الاعتراض : اننا ^(٦) نسلم أن هذه القضية بديهية في
العقل لكل أحد ، فان من الكفار الدهرية ^(٧) ، وقد قالوا : (وما يهلكنا
الا الدهر) ^(٨) .

-
- (١) كلمة (تعالى) غير موجودة في (ق) .
 - (٢) سورة لقمان الآية رقم ٢٥ . وسورة الزمر الآية رقم ٣٨ .
 - (٣) في الاصل الشركاء .
 - (٤) تتبنى هذه المسألة على كون الاستثناء من النفي اثبات ، ولك في الحساب ثلاث طرق : الاولى طريقة الاخراج ، وجبر الباقي بالاستثناء الثاني فنقول لما اخرج تسعة من العشرة بقي واحد وجبر بثمانية وهكذا ، فيصير الناتج خمسة والطريقة الثانية : ان تحط القليل من الكثير الى الاخر فتطرح واحد من اثنين وهكذا والطريقة الثالثة ان تجعل كل وتر من الاستثناءات خارجا وكل شفع مع الاصل داخلا في الحكم وانظر شرح الكوكب ج٣ ص ٣٣٥ والاستفتاء ص ٥٧٥ والمحصل ج١ ق ٣ ص ٦٠ والمساعد ج١ ص ٥٧٧ جمع الجوامع ج٢ ص ١٧٠ . وشرح تنقيح الفصول ص ٢٥٦ ونهاية السؤل ج٢ ص ١٢٤ والقواعد والفوائد الاصولية ص ٢٥٤
 - (٥) سورة لقمان الآية ٢٥ . وايضا في سورة الزمر الآية رقم ٣٨ .
 - (٦) في (س) نسلم وهو خطأ .
 - (٧) للدهرية بالضم نسبة الى الدهر الذي هو الامد المددود ، وهي فرقة كافرة خارجة عن الاسلام يقولون ببقاء الدهر وينكرون الخالق والبعث والاعادة ، ويقولون بالطبع المحيي والدهر المعني . انظر الملل والنحل ج١ ص ١٥٣ . ولسان العرب مادة دهر . اصول التفسير (دار الفکر) ص ٥٩٠ -
 - (٨) سورة الجاثية الآية رقم ٢٤ .

.....

ومن يقول (١) بالعلة (٢) أو الطبيعة (٣) ، ينفي الاله الذي نشته نحن . فقله (٤) تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) (٥) هذا في حق طائفة اعترفت بالاله وعبدت الأصنام أو الملائكة وقالوا (٦) (ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى) (٧) وكذلك قوله تعالى : (قالت رسلهم أفي الله شك فاطر السموات والارض) (٨) يعني : أنه لا شك فيه مع العلم بأنه فاطر السماوات والارض . وهذا علم حاصل بالنظر والاستدلال لا ببداهة العقول والله أعلم .

-
- (١) في (س) يقل .
- (٢) العلة صفة توجب لها حكمة .
- (٣) هي عبارة عن القوة السارية في الاجسام (بما فيها من القوى كماله العيني) .
- (٤) في (س) وقوله .
- (٥) سورة لقمان الاية ٢٥ وسورة الزمر الاية ٣٨ .
- (٦) في (س) وقولهم .
- (٧) في الاصل (انما نعبدهم ليقربونا) والصواب ما أثبت في الاية .
- (٨) سورة الزمر الاية رقم ٣ .
- (٩) سورة ابراهيم الاية رقم ١٠ .

المسألة الثامنة :

المختار عندنا أن الاستثناء المذكور عقيب الجمل ^(١) ، مختص بالجملة الأخيرة .

المسألة الثامنة :

المختار عندنا أن الاستثناء المذكور عقيب الجمل يختص بالجملة الأخيرة ^(٢) .

الاستثناء إذا تعقب جملاً معطوفة بالواو ^(٣) ، لم يختلف الأصوليون في جواز حود الاستثناء للجميع ^(٤) ، أو قصره على بعضها - مقدمة كانت الجملة أو متأخرة . - وقد جاء حوده ^(٥) إلى الجميع في قوله تعالى (والذين لا يدعون / مع الله الها آخر ، ولا يقتلون النفس التي حرم الله ^(٦)) / ب
الا بالحق ، ولا يزنون ، ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً الا من تاب ^(٦) .

(١) في الاصل جمل .

(٢) خالف الفخر الرازي هنا اختياره في المحصول فقد ذكر هناك تقسيماً واختاره عند التحقيق واختار التوقف في المناظرة . انظر المحصول ج١ ق ٣ ص ٦٧ وقال الاصفهاني شارحاً لا اختيار الرازي ومعللاً لتفرقه بين المناظرة والتحقيق : (لان الحكم قد يسبق إلى الذهن عند الاطلاق ، ولكنه لا يثبت عند المنع ، والمعارضة)
الكاشف ج٣ ق ٤/ب فاذا كانت الجملتان من نوع واحد امرا كان أو نهياً ، أو خبراً إلى اخر الانواع ، ولم تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى فالقوى فيها الاختصاص بالأخيرة ، وان تعلقت احدهما بالأخرى فالمختار حود الاستثناء إلى الجميع . هذا اختياره في المحصول واختياره هنا الاختصاص بالأخيرة .

(٣) ذهب امام الحرمين في (النهاية) والامدى في الاحكام وابن الحاجب والاسنوى إلى اشتراط العطف بالواو في هذه المسألة ، ووجه محقق المحصول فنسب ذلك إلى القرافي وقال في ج١ ق ٣ ص ٦٦ : (لا يدخلن طيك ما . . . ما دخل على القرافي من طن ان الخلاف فيما اذا كان العطف بالواو - ولكن القرافي صرح في الاستغناء ص ٦٦ بتخطئة الامدى في ذلك وبتخطئة الرازي في عدم التصريح بواو أو غيرها . وصرح ان الخلاف جار في العطف بثم والفاء ومثل له بقوله (اكرم بنى تميم فربيعة الا الطوال) وانظر الابهاج ج٢ ص ٩٧ .
(٤) في (من) أي الجميع . (٥) في الاصل حودها ، وهو خطأ .
(٦) سورة الفرقان الايات ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ .

.....

وجاء عوده الى الاخير باتفاق في قوله تعالى : (والذين
يرمون المحصنات ثم لم يأتوا / بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة)^(١) / ٤٧
هذه جلعة أمرية (ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا)^(٢) هذه جلعة
نهية (وأولئك هم الفاسقون)^(٣) هذه^(٤) جلعة خبرية ، ولم^(٥)
يعد الاستثناء الى الأولى بالاجماع ، لأن الجلد حق آدمي لا يسقط
بالتوبة ويعود الى الاخير بالاتفاق .

وقال الشافعي : ويعود الى الثانية ، فتقبل شهادته اذا تاب
التوبة المعتبرة^(٦) .
ومنع أبو حنيفة^(٧) عوده الى الثانية .

-
- (١) سورة النور الآية رقم ٤ .
(٢) سورة النور الآية رقم ٤ .
(٣) سورة النور الآية رقم ٤ .
(٤) كلمة " هذا " ساقطة من (س) والصواب هذه .
(٥) في (س) ولا .
(٦) لم يذكر الشافعي هذا القول في كتابه " الرسالة " ولكن هذا لازم
قوله في مسألة قبول شهادة القاذف فقد جاءه :
(اذا تاب القاذف انتفى عنه وصف الفسق ، وقبلت شهادته) الأم
ج ٧ ص ٨٩ وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال
لا يبي بكره رضي الله عنه بعد ان حد في قذفه للمغيرة بن شعبة
وقد كانت زوجته تشبه المرأة التي اتهم بها " تب الى الله
تقبل شهادتك " .
وبقول الشافعي ايضا قال احمد ومالك وانظر العدة في اصول
الفقه ج ٢ ص ٦٧٨ وشرح الكوكب ج ٣ ص ٣١٣ والمستصفي
ج ٢ ص ١٧٤ والمحصل ج ١ ق ٣ ص ٦٣ وشرح تنقيح الفصول
ص ٢٤٩ وشرح العضد ج ٢ ص ١٣٩ وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٧ .
والبرهان ج ١ ص ٣٨٨ .
(٧) انظر اصول السرخسي ج ١ ص ٢٧٥ وكشف الاسرار ج ٣ ص ١٢٣-١٢٤
والتوضيح شرح التنقيح ج ٢ ص ٣٠٣ واسباب الخلاف للصيرى ،
ص ١٥٩ .

.....

وقال القاضي ^(١) في قوله تعالى : (ولورده الى الرسول والى
أولى الامر منهم ، لعلمه الذين يستنبطونه منهم ، ولولا فضل الله عليكم
ورحمته لاتبعتم الشيطان الا قليلا) ^(٢) . انه لا يمكن عوده الى الجملة
الاخيرة ، لأن من لم يصبه فضل الله ، فلا بد ^(٣) أن يكون متبعا للشيطان ،
فيعود الى الأول ، فيكون تقديره : (لعلمه الذين يستنبطونه منهم الا
قليلا) . وما ذكره محتمل . ويمكن عوده الى الجملة الاخيرة طى معنى :
(ولولا فضل الله عليكم ورحمته ببعثة محمد ^(٤) صلى الله عليه وسلم
لاتبعتم الشيطان ، لعدم التوفيق الى الايمان الا قليلا كقس بن ساعدة ،
وأويس القرني ^(٥) وأمثالهما .

- ٩٥
- (١) انظر رأي القاضي ^{٩٥} في الاصل والبرهان ج ١ ص ٣٨٩ وهو
مذهب الغزالي الا انه قال : (وان لم يكن بد من رفع التوقف ،
فمذهب المعصمين اولى ، لأن الواو ظاهرة في العطف) .
المستصفى ج ٢ ص ١٧٢ - ١٨٠ . وهو ايضا مذهب الامدى طى
تفصيل فيه . انظر الاحكام ج ٢ ص ١٣٣ وشرح العضد ج ٢ ص
١٣٩ . وانظر تفسير أبي السرحود ج ١ ص ٤٦٦ .
- (٢) سورة النساء الآية رقم ٨٣ .
- (٣) في الاصل يمكن ، والصواب ما اثبتته من (س) .
- (٤) في (س) لا بد . (٥) في (س) ببعث .
- (٦) قس بن ساعدة بن حذافة بن زهير الياى ، اسقف نجران وحكيم
العرب ، عده ابن قتيبة من الذين كانوا طى دين قبل مبعث
الرسول صلى الله عليه وسلم وذكر ان الرسول صلى الله عليه وسلم
راه يخطب في عكاظ طى جمل احمر ويضرب به المثل في الفصاحة
والبلاغة والبيان فيقال : ابين من قس وابلغ من قس ، ومنه قول ابي
العلاء المعرى : وغير قسا بالفهاة باقل
وهو أول من خطب طى عسا وتوفى ٢٣ قبل الهجرة . انظر جمهرة
امثال العرب ج ١ ص ٢٤٩ ومجمع الامثال ج ١ ص ١١١ - المستقصى
ج ١ ص ٢٩ ، ٣٢ ، ١٠٢ .
- (٧) هو اويس بن عامر بن جزء بن مالك القرني المرادى اليماني ابو عمرو ،
سيد التابعين في زمانه ، القدوة الزاهد وقد طى عرب بن الخطاب
وروى قليلا عنه ومن طى وانكر مالك وجود اويس ، ولكن الحديث في
فضله وارد في صحيح مسلم ، كتاب فضائل الصحابة . حارب بصفين
واستشهد وهو يقاتل في صف طى بن ابي طالب . انظر سير
اطلام النبلاء ج ٤ ص ١٩ وطبقات ابن سعد ج ٦ ص ١٦١ وتاريخ
البخارى ج ٢ ص ٥٥ وحلية الاولياء ج ٢ ص ٢٩ وأسد الغابة ج ١
ص ١٥١ . ولسان الميزان ج ١ ص ٤٧١ .

.....

وانما اختلفوا في الظهور ضد عدم القرائن ، فقال الشافعي : انه
ظاهر في التعميم ، وقال أبو حنيفة ظاهر بالاختصاص^(١) بالاخيرة ، وهو
اختيار الفخر ، وقال المرتضى من الشيعة بالوقف بالاشتراك . وقال القاضي
والفغزالي بالوقف بلا أدري^(٢) . وقال أبو الحسين البصري^(٣) : ان
تبين استقلال الأولى عن الثانية باختلاف نوعها ، أوتباين جزئها^(٤)
فالى الاخيرة والا قالى الجميع .

احتج الشافعي بوجوه : الأول : ان احتمال عوده الى الجميع
جائز ، ولا أولوية ، فيعم كاللفظ العام بالنسبة الى مسمياته .

وردد بمنع سلب الأولوية ، بل عوده الى الاخيرة أولى لقربه .

الثاني : أن الواو العاطفة تصير المتعدد في حكم المتحد ، اذ لا
فرق بين قولهم : " رأيت زيدا وزيدا " و " رأيت الزيدتين " .

واعترض بأن هذا مسلم في عطفه المفرد ، والكلام في عطف الجمل .

الثالث : انه لو قال : له عندي خمسة وخمسة الا ستة عاد الى

الجميع .

وأجيب بأنه عطف في المفرد وبامتناع^(٥) عوده الى الاخيرة فقط .

واحتج المرتضى بأنه اذا استعمل تارة مع التعميم ، وتارة مع الاختصاص

- والاصل في الاطلاق / الحقيقة - لزم الاشتراك .
٢٥٢/ب

(١) في (س) في الاختصاص .

(٢) العبارة (بلا أدري) ساقطة من الاصل .

(٣) انظر المعتمد ج ١ ص ٢٦٥ حيث ذكر رأى القاضي عبد الجبار وفصل
رأيه هو .

(٤) انظر تفسير اختلاف النوع بان تكون احدى الجملتين امرا والاخرى
خبرا . ومراده باختلاف الجزء اختلاف الاسم المستعمل فـ
الجملتين كأكرم مضر ونعم القوم قريش - انظر الكاشف عن المحصول
ج ٣ ق ١/٦ .

(٥) في الاصل وباتباع .

والدليل عليه : أن المقتضى لثبوت الحكم في كل تلك الجمل (١)

قائم ، وما لا جله ترك العمل به في الجملة الواحدة مفقود في سائر الجمل ، فوجب أن يبقى الحكم في سائر الجمل على الأصل .

أما بيان الأول : فهو (٢) أنه اخبر عن ثبوت الحكم في كل تلك الجمل (٣)

واخبار الشرع حق / وصدق . ١/٤٢

وأما بيان (٤) الثاني فهو (٥) أن الاستثناء كلام غير مستقبل

بنفسه / ، فلا بد من تعلقه بجملة واحدة حتى لا يصير لغوا . ١/٣٧

ورد بأن الاشتراك على خلاف الأصل أيضا . واحتج أيضا بحسن

الاستفهام ، وهو دليل الاستبهام . واعترض بأنه لطلب تعيين الحقيقة ،

ولقطع الاحتمال (٦) . واحتج القاضي بأنه اذا تكافأت الأدلة ، / تعين ١/٤٧ ب

الوقف . ورد بمنع التكافؤ (٧) ، وبیان الترجيح .

واحتج ابو حنيفة بوجوه :

الأول : ما أشار اليه الفخر وهو قوله : (ان المقتضى لثبوت الحكم في

كل تلك الجمل قائم الى آخره) . يعنى : أن الجمل ظاهرة في العموم ،

والاستثناء اخراج وتخصيص (٨) ، وكلاهما على خلاف الأصل .

والاستثناء لا يستقل بنفسه ، ولا بد من ربطه بجملة وربطه بواحدة (٩)

يدفع الضرورة ، وما يثبت للضرورة يتقدر بحسبها (١٠) ، فيتعين عوده الى

(١) في (ق) الجملة وهو خطأ .

(٢) في الأصل هو .

(٣) في (ق) الصور .

(٤) في (ق) مثال وهو خطأ .

(٥) في الأصل هو .

(٦) قال القرافي في الاستفهام بعد ان ذكر احتجاج المرتضى (وهذه حجة

مدخولة لجواز ان يكون الاستفهام لعدم المعرفة بالمدلول الحقيقي

والمجازى أصلا . . أولا أنه حقيقة في البعض مجاز في البعض ،

والاستفهام لتحصيل اليقين ولدفع الاحتمال البعيد) . الاستفهام ص ٦٦٧ .

(٧) الصواب التكافؤ .

(٨) في الأصل تخصص . (٩) في (ص) بواحد .

(١٠) هذه قاعدة مشهورة ضد الفقهاء وهي ما أبهج للضرورة يقدر بقدرها

انظر الاشباه والنظائر للسيوطي ص ٩٣ .

فإذا (١) طقناه بجملته واحدة ، فقد حصل بهذا (٢) المقصود
فتعليقه (٣) بسائر الجمل يقتضى مخالفة الدليل من غير حاجة وأنه لا
يجوز .

واحدة ، ويختص بالاخيرة للقرب (٤) ، فيبقى فيما عداها على الأصل (٥) .
واترض بأننا لا نسلم ظهور العموم مع الاستثناء وحرف العطف ،
والكلام انما يعتبر (٦) بجملته ، ولا يقين (٧) مع احتمال العود .
ولا نسلم أن الاستثناء اخراج بعد الحكم ، بل هو اخراج قبل
الحكم والا كان قولنا : (لا اله الا الله) ايمانا بعد كفر . وقوله :
(له على عشرة الا درهما) رجوعا بعد الاقرار .

واحتج أيضا بأن الاستثناء لو عاد الى الجميع ، فاما أن يضر
حقب كل جملة - وهو خلاف الأصل - أو يكتفى بالآخر .
والعامل في المستثنى (٩) هو العامل في المستثنى منه بواسطة
الا ، فيلزم اجتماع العوامل الكثيرة على معمول (١٠) واحد ، وقد نص
سيبويه على منعه (١١) .

-
- (١) في (ق) ولو .
(٢) كلمة بهذا غير موجودة في الأصل .
(٣) في الأصل فتعليقه .
(٤) قال الاصفهاني : (وللقرب تأثير بالاجماع ، باجماع أئمة العربية)
الكاشف ج ٣ ق ١/٧ .
(٥) الاستثناء خلاف الأصل لأنه يزيل العموم الذي دل عليه وضع اللفظ
وهو خلاف الأصل . انظر المصدر نفسه والورقة نفسها .
(٦) في (س) يتعين .
(٧) في (س) ولا يعتبر .
(٨) في (س) وكقوله .
(٩) في (س) الاستثناء .
(١٠) في الأصل مفعول .
(١١) راجع نص سيبويه في الكتاب ج ١ ص ٧٣-٧٤ وظاهر كلام الأصوليين في
هذه المسألة بوجه أن سيبويه يمنع اجتماع أكثر من عامل على معمول
واحد والصحيح انه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في انه يجوز اعمال
كل واحد من العاطلين ١ والعوامل وانما اختلفوا في اى العوامل أولى
بالاعمال :
- ===

.....

واعترض بأننا لا نسلم أن العامل ما ذكره ، بل للنحاة فيه
مذاهب (١) .
ولو سلم ، فلا نسلم (٢) امتناع عاملين في معمول واحد ، فانها معرفات ،
لا مؤثرات .

=== فذهب البصريون - وسيبويه من رؤسائهم - الى افعال الثاني وهو
الاقرب للمعمول . وذهب الكوفيون - والكسائي على رأسهم - الى
أفعال الاول لتقدمه . راجع شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك
ج ٢ ص ١٦٠ .

(١) اختلف النحاة في العامل في نصب المستثنى بعد (الا) في
نحو قولهم : قام القوم الا زيدا فذكر القرافي اربعة مذاهب
وذكر السيوطي سبعة واشتركا في ثلاثة فاصبح المجموع ثمانية
مذاهب هي :

الاول : ان العامل هو الفعل السابق عدته " الا " وتكون
الا حينئذ بمثابة همزة التعدية في أول الفعل ، وهو مذهب
السيرافي ، ، ونسبه ابن عصفور الى سيبويه وقال ابو طي الشلوين
انه مذهب المحققين راجع حاشية الصبان على شرح الاشموني على
الافية ج ٢ ص ١٤٣ . والمساعد في تسهيل الفوائد ج ١ ص ٥٥٦ -
٥٥٧ .

والمذهب الثاني : ان العامل فعل مقدر يدل عليه الظاهر وهو
مذهب البصريين انظر الاتصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ٢٦١ .
والمذهب الثالث : ان الا هي الناصبة وهو مذهب ابي العباس
المبرد و أبي اسحق الزجاج والفراء . المصدر نفسه . وعزاء
في همع الهوامع ج ٣ ص ٢٥٢ الى سيبويه .

والمذهب الرابع : النصب بتمام الكلام ، وحكى عن سيبويه وهو
قول الصيمري في التبصرة والتذكرة ج ١ ص ٣٢٥ . والكتاب
لسيبويه ج ٢ ص ٣٣١ .

والخامس : ان العامل هو الفعل او العامل قبله الا بدون تعديتها
له .

والسادس : انه منصوب بأن مقدرة بعد الا وطي الكسائي .

والسابع : ان العامل هو الفعل " استثنى " مضرا .

والثامن : ان عامل النصب هو أن مخففة ركبت الا منها ومن لا
وطيه الفراء . وقال صاحب الهمع ج ٣ ص ٢٥٢ " ولم يترجح عندي
قول منها ... " .

(٢) كلمة تسلم ساقطة من (س) .

(٣) المعرفات لا يؤثر اجتماعها كاجتماع المخلوقات في الدلالة على الخالق
سبحانه وتعالى . انظر العقد المنظوم ق ١٦٣ / ١ .

فان قيل هذا القول الذي اخترتموه ، هو قول أبي حنيفة رضي الله عنه ^(١) وأنه سلم ^(٢) أن الاستثناء بحسب الله تعالى يعود الى كل الجمل .

والشرط المذكور عقيب ^(٣) الجمل ^(٤) ، يعود الى الكل ^(٥) .
ثم نقول : (هب انما ذكرتموه) ^(٦) من الدليل يقتضى تعلق الاستثناء
بجملة واحدة ، فما السبب في تعلقه بالجملة الأخيرة ؟

وقول سيبويه يعارضه قول الكسائي ^(٧) .

قوله : (فان قيل : هذا الذي اخترتموه هو قول أبي حنيفة ،
وأنه سلم ^(٨) أن الاستثناء بحسب الله تعالى يعود الى الجميع . والشرط
المذكور عقيب الجمل) مثال ذلك قول القائل : نساؤه طوالق ،
وصيده أحرار ، ودوره حبس ، إلا أن يشاء الله أو ^(٩) ان جاء زيد في
الأولين ^(١٠) . وقد سلم أبو حنيفة عوده ^(١١) الى الجميع .
ومنع الفخر عودهما في ^(١٢) الجميع ^(١٣) .

-
- (١) عبارة : (رضي الله عنه) غير موجودة في (ق) .
(٢) في الاصل : وهو يسلم .
(٣) في (ق) المعقب .
(٤) في (ق) للجمل .
(٥) في (ق) الكلام .
(٦) العبارة في الاصل : (انما ذكرتم) واثبت ما فسي (ق) لأنه أنسب
لمعنى السياق .
(٧) الكسائي : هو علي بن حمزة بن عبد الله الاسدي بالولا ، الكوفي ،
ابو الحسن امام في اللغة والنحو والقراءات ، وهو أحد القراء السبعة
كان يؤدب الامين ابن هارون الرشيد من مصنفاته " معاني القرآن "
ومقطوع القرآن وموصله " والقراءات و " النوادر " ومختصر في النحو
توفي سنة ١٨٩ هـ .
(٨) في (س) مسلم .
(٩) في (س) وان .
(١٠) في (س) الاوليتين .
(١١) في الاصل عوده .
(١٢) في (س) الى .
(١٣) انظر نقل السيوطي العود للجميع عن ابن مالك وان الخلاف مبني
على الخلاف في العامل في النصب ونقله اختيار أبي حيان لعودة
الاستثناء للاخيرة فقط في همع الهوامع ج ٣ ص ٢٦٣ وانظر زيادة تفصيل
المذاهب في الكاشف عن المصول ج ٣ ق ١/٦ - ب .

(١) والجواب عن الأول : أنا نمنع الحكم في (٢) الالتزامين
وأما السبب في تعلق الحكم (٣) بالجملة الأخيرة ، ففيه (٤) طريقان :

الأول : أنه لما ثبت تعلقه بالجملة الواحدة ، وجب / تعلقه بالجملة ٤٢/ب
الأخيرة ، لئلا يحصل قول ثالث خارق للاجماع (٤) .

ومن سلم فرق بان هذا شرط ، وقياس الاستثناء طيه قياس في اللغة وهو
منوع (٥) . ولو سلم فلا بد من جامع .

ثم الفارق أن الشرط يقدر (٦) تقدمه بخلاف الاستثناء وللخصم
أن يقرر الجمع بأن كل واحد منهما مخصص غير مستقل ، ولا فرق بين قوله
: " إلا من تاب " أو " ان لم يتب " .

والفرق ضعيف ، فإن الشرط انما يقتضى تقديمه (٧) فيما هو
شرط فيه ، ولا نسلم أنه شرط في الجميع (٨) .

قوله : (وأما السبب في تعلقه / بالجملة الأخيرة ففيه طريقان : ٥٢/ب
الأول : أنه لما (٩) ثبت تعلقه بالجملة الواحدة ، وجب تعلقه
بالجملة الأخيرة ، لئلا يحصل قول ثالث خارق للاجماع) هذا انما
يلزم الشافعي ، وأما المرتضى والقاضي فلم يسلموا الانحصار في القولين (١٠) / ٤٨/أ

-
- (١) الواو غير موجودة في الاصل .
 - (٢) في (ق) عن .
 - (٣) في الاصل الاستثناء .
 - (٤) في الاصل الاجماع .
 - (٥) اجاب بعضهم بان التعاليق اللغوية من قبيل الاسباب والقياس في الاسباب لا يمتنع - طي رأيهم - وانظر العقد المنضوم في الخصوص والعموم ق ١٦٥/أ .
 - (٦) في (س) يقدر ، بدون رأه وهو خطأ من النسخ .
 - (٧) في (س) تقدمه .
 - (٨) ذكر الصيرفي في مسائل الخلاف ص ١٦٢ بعض الفوارق بين الشرط والاستثناء منها ان تمام الكلام يتوقف على الشرط فجاز ان يتعلق الشرط بجميع الكلام . وانما الاستثناء فانه يثبت بعد الفراغ من الكلام فلا يتعلق بجميعه ومنها أن الاستثناء لا يثبت حكمه اذا تقدم ، والشرط يثبت حكمه ، تقدم أو تأخر .
 - (٩) كلمة (لما) ساقطة من (س) .
 - (١٠) القولان هما العود للكل ، او للأخيرة ، والمرتشى يقول بالاشتراك والقاضي بلا أدري فلا يلزمه الانحصار .

- (١) والثاني : أن القرب هذا يوجب (٢) الاختصاص ويدل عليه أربعة أمور (٣) :
- الأول : اتفاق البصريين على أنه إذا اجتمع على / المعمول ٣٧/ب الواحد عاملان (٤) ، (فاضافة العمل الى الاقرب أولى) (٥) .
- الثاني : انهم قالوا في " ضرب (٦) زيدا عمرا وضربت " ان هذا الضمير يجب عوده الى الاقرب ، لأن القرب يوجب هذه (٧) الأولوية (٨) .
- (٩) والثالث : أنهم قالوا في قولنا (١٠) : " ضربت سلمى سعدى " انه ليس في اعراب اللفظ ، ولا في معناه ، ما يجعل أحدهما بالفاطية أولى ، فاعتبر القرب . وقالوا : تعلق الفعل بالفاعل ، أشد من تعلقه بالمفعول ، فوجب أن يكون الاقرب هو الفاعل .

قوله : (الثاني : ان القرب يوجب الأولوية (١٢) يدل عليه أربعة وجوه (١٣) :

الأول : اتفاق البصريين على (بيان كونه) (١٤) أولوية اعمال الثاني لقربه .

الثاني : انهم قالوا في قولهم : " ضرب زيد عمرا وضربت " ان الضمير يعود الى الآخر (١٥) هذان الوجهان ظاهران في اعتبار القرب .

قوله : (الثالث : انهم قالوا في قولهم : " ضربت سلمى سعدى " :

-
- (١) في (ق) الثاني .
 - (٢) في (ق) للاختصاص ولا توجد كلمة يوجب .
 - (٣) في الاصل امور أربعة . (٤) في (ق) علامات وهو خطأ .
 - (٥) عبارة الاصل : (فاعمال الاقرب أولى)
 - (٦) في الاصل " ضربني " وهو خطأ . (٧) كلمة هذه غير موجودة في الاصل .
 - (٨) في الاصل الأولوية . (٩) " الواو " لا توجد في الاصل .
 - (١٠) كلمة قولنا غير موجودة في (ق) . (١١) في (ق) فاعتبروا .
 - (١٢) في (س) الأولوية . (١٣) في (س) اوجه .
 - (١٤) العبارة (بيان كونه) لا توجد في (س) والصواب انها زائدة وليست منتظمة مع سياق الكلام .
 - (١٥) اليها من ضربته تعود على عمرو المضروب لكونه اقرب للفعل (ضربته) .

الرابع : أنهم قالوا في قولهم : " أعطى زيد عمرا بكرا " أنه
لما احتل في كل واحد من عمرو^(٢) وبكر أن يكون مفعولا أولا ، وليس / ٤٣ / أ
في اللفظ ما يقتضى الترجيح ، وجب اعتبار الأقرب^(٣) .

: أنه ليس في اعراب اللفظ ، ولا في معناه ما يجعل^(٤) أحدهما بالفاطية
أولى ، فاعتبر القرب () .

ويرد عليه : أن تقديم المفعول من باب المجاز ، ولا يصح المجاز
الا مع القرينة ، ومتى عدست مقدمات شرطه ، فلا يصح .

وهو الجواب عن الرابع ، وهو حفظ المراتب في المفعولين اللذين
يصح الاقتصار على أحدهما ضد اللبس ، نحو : " أعطيت زيدا عمرا " .^(٥)
والله أعلم .

-
- (١) " عمرا " ساقطة من (ق)
(٢) في (ق) زيد لانه بنى " أعطى زيد بكرا " للمجهول .
(٣) في الاصل القرب .
(٤) في الاصل يحصل والا صوب ما اثبت من (س) .
(٥) في (س) (أعطيت زيدا درهما) وفي الكاشف (أعطى زيد عمرا
بكرا) وعمرا مفعول أول للقرب من الفعل . انظر الكاشف ج ٣
ق ٧ / أ وفي المحصول : " أعطى زيد عمرا بكرا " انظر المحصول
ج ١ ق ٣ ص ٧٣ .

المسألة التاسعة :

الاستثناءات اذا تعددت :

المسألة التاسعة :

(١) (الاستثناءات اذا تعددت) لا بد من تقديم مسألة توطئة لهذه المسألة ، وهي أن الاستثناء المستغرق لا يصح بالاجماع (٢) ، لأنه (٣) نقض (٤) واستثناء الأقل صحيح بالاجماع ، واستثناء المساوي (٥) صحيح عند الاكثرين ، خلافا لابن درستويه (٦) من النحاة ، وأحمد بن حنبل ،

(١) راجع هذه المسألة في المحصول ج ١ ق ٣ ص ٦٠-٦٣ والاستغناء في احكام الاستثناء ص ٥٦٩ وشرح تنقيح الفصول ص ٢٥٥ . وشرح الكوكب المنير ج ٣ ص ٣٣٤ . وشرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ج ٢ ص ١٦ وهذه المسألة لا يجيزها الا حناف . فانهم لا يجيزون الاستثناء من المستثنى لأن المستثنى عندهم مسكوت عنه ولا حكم فيه .

فلو قال له عشرة الا ثمانية الا سبعة الاستة ، فكأنه رجع عن الثمانية الى السبعة ثم الى الستة فيبقى من العشرة بعد استثناء الستة اربعة انظر مسلم الوصول ج ٢ ص ٤٢٩ .

(٢) حكى الرازي الاجماع في المحصول ج ١ ق ٣ ص ٥٣ وحكى الامدى الاتفاق في الاحكام ج ٢ ص ٤٣٣ وقد نقل القرافي في الاستثناء عن ابن طلحة ما يبطل هذا الاجماع ، وصرح بان الاجماع باطل فانظر الاستغناء ص ٥٣٧ و ٥٦٥ . وكذلك لا يبطل المستغرق عند الحنفية الا اذا كان بنفس لفظ الصدر أو مرادفه فمن قال اعتقت عبيد الا عبيد او الا ارقائي فاستثناؤه باطل . انظر مسلم الوصول ج ٢ ص ٤١٣ .

(٣) في (س) لا نقض .

(٤) في (س) نقض (من) فكلمة من زائدة في (س) ولا تناسب السياق .

(٥) جزم في شرح الكوكب بان الصحيح من مذهب احمد صحة استثناء

النصف دون الاكثر شرح الكوكب ج ٣ ص ٣٠٦ وقال أبو بكر وابن

قدامة لا يجوز استثناء النصف ، المفنى ج ٥ ص ١٤٧ .

والمراد بالمساوي النصف وليس المراد به المستغرق لتقدم الكلام عليه .

(٦) في (س) درسته . وابن درستويه هو عبدالله بن جعفر بن محمد بن درستويه - بضم الدال والراء وقيل بفتحهما ابن المرزبان ، الفسوى النحوى ، ابو محمد فارسي الأصل ولد ٢٥٨ هـ كان شديدا انتصارا لمدرسة البصريين وثقه ابن منده وضعفه الحافظ اللالكائي له الارشاد في النحو " وشرح الفصيح " و " غريب الحديث " و " معاني الشعر " وغيرها توفي سنة ٣٤٧ هـ . له ترجمة في وفيات الاعيان ، ج ٣ ص ٤٤ . انباء الرواة ج ٢ ص ١١٣ بغية الوعاة ج ٢ ص ٣٦ . طبقات المفسرين للداودى ج ١ ص ٢٢٣ البداية والنهاية ج ١ ص ٢٣٣ .

- وعبد الملك بن الماجشون (١) من الفقهاء ، () والقاضي من الأصوليين . (٢)
 واستثناء الأكثر (٣) باطل عند النحاة (٤) وصحيح عند
 جمهور (٥) الفقهاء (٦) .

- (١) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله أبي سلمة الماجشون القرشي التيمي مولاهم المدني أبو مروان الفقيه المالكي ، تفقه على الإمام مالك ، وعلى أبيه عبد العزيز دارت عليه الفتيا ، وأضرباخره ، وناظر الشافعي ، وكان بحر لا تكدركه الدلاء توفي سنة ٢١٢ هـ وقيل ٢١٤ هـ . انظر الديباج المذهب ص ١٥٣ والانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر ص ٥٧ ، وترتيب المدارك ج ١ ، ص ٣٦٠ والوفيات ج ٢ ص ٢٤٠ .
- (٢) حكى عنه ذلك إمام الحرمين في البرهان ج ١ ص ٣٩٦ الفقرة ٢٩٥ بقوله : " وذكر القاضي أن شرط صحة الاستثناء أن يكون مضمونه أقل من نصف المستثنى عنه " .
- وانظر الاستغناء ص ٥٣٦ والاحكام ج ٢ ص ٤٣٣ .
- (٣) المراد بالأكثر ما زاد على النصف وليس المراد ما كان أكثر من المستثنى منه ، وانظر المسألة في كشف الاسرار ج ٣ ص ١٢٢ وفواتح الرحموت ج ١ ص ٣٢٤ والبرهان ج ١ ص ٣٩٦ والمعتمد ج ١ ص ٢٦٣ - ٢٦٤ . التبصرة ص ١٦٨ والمحصل ج ١ ق ٣ ص ٥٣ - ٥٦ -
- الاحكام لابن حزم ج ٤ ص ٥١٧ - ٥٢٣ وشرح العضد على ابن الحاجب ج ٢ ص ١٣٨ والاحكام للامد ج ٢ ص ١٢٩ وشرح تنقيح الفصول ص ٢٤٤ والمستصفى ج ٢ ص ١٧١ والعدة فسي
- اصول الفقه ج ٢ ص ٦٦٦ - ٦٧٣ والتمهيد لأبي الخطاب ج ٢ ص ٥٣٢ ت مفيد .
- (٤) انظر النقل عن الزواج وابن جنى وجمهور النحاة في منع استثناء الأكثر في العدة ج ٢ ص ٦٦٧ وكشف الاسرار ج ٣ ص ١٢٢ ، والاستغناء للقرافي ص ٥٤٦ والتبصرة ص ١٦٨ ونقل القرافي عن البيهقي في شرحه للبرهان للجويني أن منع الأكثر والمساوي هو مذهب سيبويه والخليل والنضربن شميل وجمهور البصريين .
- ونقل عن الزيد في شرح الجزولية أن الكوفيين يجيزون استثناء النصف (المساوي) دون الأكثر . انظر الاستغناء ص ٥٤٥ ومنع المساوي أيضا ابن قدامة ، المغني ج ٥ ص ١٤٧ .
- (٥) ممن عزا ذلك إلى الجمهور معظم أصحاب المراجع السابقة .
- (٦) ما بين القوسين : () والقاضي الفقه () ساقط من (س) .

.....

ومن منع المساوى منع الاكثر بطريق الاولى .
 واحتج المانعون للمساوى وللاكثر بأنه لم يوجد في كلام العرب ،
 وما لا يوجد ^(١) في كلامهم ، لا يكون من لفتهم .
 قال القاضي : ولأن الاستثناء على خلاف الأصل ^(٢) . خالفناه في
 الأقل ، لأنه في مظنة النسيان بخاجة الاستدراك ^(٣) ، وهذا المعنى
 لا يتحقق في المساوى و فوجب البقاء على الأصل ^(٤) .
 احتج المجوزون بأنه لو قال : (له طي عشرة دراهم الا تسعة)
 لزمه درهم واحد باجماع علماء الامصار .
 ورد بأنه تفريغ على هذا المذهب ، واستبعد ^(٥) دعوى الاجماع
 مع خلاف أحمد وغيره .
 قوله ^(٦) : (لوضح تخصيص ^(٧) الاكثر ، فيصح استثناءه ، لأن
 معناهما واحد) ورد بأنه قياس في اللغة .
 قالوا : قد ^(٨) سمع من العرب قول الشاعر ^(٩) :

-
- (١) في (س) (وما لم يكن) .
 (٢) انظر قول القاضي في البرهان ج١ ص ٣٩٠ والابهاج ج٢ ص ٩٠ .
 (٣) في الاصل الاستهلاك .
 (٤) وانظر نقل القرا في لحج القاضي في الاستغناء ص ٥٤٠ .
 (٥) قال التبريزي لعله يعني علماء المذهبين الحنفي والشافعي انظر
 تنقيح المحصول ج٢ ص ٢٧٢ وعن ابن الماجشون يقول يلزمه
 عشرة كالمستغرق نقله القرافي هن المازري عنه- انظر الاستغناء
 ص ٥٤٦ وحكى الاجماع المذكور الرازي في المحصول ج١ ق ٣ ص ٥٣ .
 (٦) في (س) قالوا .
 (٧) في الاصل تخصص .
 (٨) في (س) وقد .
 (٩) بهذا اللفظ قيل البيت مصنوع وقيل عجز البيت : ثم ابعثوا حكما
 بالحق قواما . وروى حكاما وعلوان آخره قواما فالشاعر هو ابو
 مكتمت منقذ بن خنيس . انظر الامالي لابن الشجرى ج١ ص ٣٣٢ ،
 المغني لابن هشام ص ٧٦٢ وهمع الهوامع ج١ ص ١٣٥ .

٥٣/أ

أدوا التي نقصت تسعين من / مائة
ثم ابعثوا حكما بالحق قوالا^(١)

وهو في معنى الاستثناء .
ورد بأنه قياس ، وايضا فلا يثبت^(٢) هذه القاعدة بيت^(٣) شعر
غير صريح^(٤) .

احتجوا بقوله تعالى (فبعزتك لا غوينهم أجمعين الا عبادك منهم
المخلصين)^(٥) وقال تعالى : (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من
اتبعك من الفاوين)^(٦) .

(الفاوين)^(٧) مره والمخلصين مره ، وأيا ما كان اكثر لزم استثناء
الاكثر من الاقل . كيف والفاوون اكثر ، لقوله تعالى : (وما أكثر الناس
ولو حرصت بمو منين)^(٨) (وقوله)^(٩) (ولا تجد أكثرهم شاكرين)^(١٠) .

(١) بلفظ قوالا ورد في كثير من الكتب ولا يعلم له قائل وقيل انه مصنوع
ذكره ابو الخطاب والقاضي ابو يعلى عن ابن فضاله النحوى .
وقيل الصواب فيه ادوا التي نقصت سبعين من مائة كما ذكره ابن
عرفه النحوى المعروف بنفطويه . المتوفي سنة ٣٢٣ هـ وليس هو
ابن عرفة المالكي المشهور . واما البيت بلفظ " قواما " فهو لا يبي
مكعت المذكور وقيله :

ان الذين قتلتم أمس سيدهم

لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

انظر المصادر نفسها . وانظر ايضا العدة في اصول الفقه ج ٢ ص ٦٧١
وانظر التمهيد لابي الخطاب ج ٢ ص ٥٣٦ ومعنى البيت أدوا ما بقي
عليكم من دية .

(٢) في (س) تثبت .

(٣) في (س) ببيت .

(٤) في (س) صحيح .

(٥) سورة ص الآية رقم ٨٢ .

(٦) سورة الحجر الآية رقم ٤٢ .

(٧) كلمة (الفاوين) ساقطة من الاصل .

(٨) سورة يوسف الآية رقم ١٠٣ .

(٩) (وقوله) زيدت للضرورة .

(١٠) سورة الاعراف آية ١٧ ومثل ذلك قوله تعالى (وان تطع اكثر من في
الارض يضلوك عن سبيل الله) سورة الانعام آية ١١٦ فهو نص في
موضع النزاع .

ويرد عليه x: أن قوله تعالى (لا غوينهم أجمعين)^(١) المراد منه ذرية / آدم عليه السلام بدليل قوله (لا حتكن ذريته الا قليلا)^(٢) ب/٤٨ س وان المخلصين اما المعصومون وهم الانبياء ، واما الصالحون ، وأيا ما كان فهو استثناء اقل .

وأما قوله تعالى (ان عبادى ليس لك عليهم سلطان)^(٣) فظاهر أن اضافة العباد ها هنا اضافة تشريف ، وهم المخلصون ، وحينئذ يتعين أن يكون قوله (الا من اتبعك من الغاوين)^(٤) استثناء منقطعاً (كقولك : " ما أتى الا بنت ")^(٥) فان قيل : فقد منع قوم^(٦) وقوع الاستثناء المنقطع في القرآن والشعر ، وردوا جميع ذلك الى المتصل . قلنا : ذلك تعسف وتكلف ، ولا نزاع في انه ورد بعد " الا " ما لا يندرج فيما قبلها ، وانما الخلاف في أمور منها : انه هل يكون استثناء حقيقة أو مجازاً^(٧) ؟

-
- (١) سورة (ص) الآية رقم ٨٢ .
 - (٢) سورة الاسراء الآية رقم ٦٢ .
 - (٣) سورة الحجر الآية رقم ٤٢ .
 - (٤) سورة الحجر الآية رقم ٤٢ .
 - (٥) العبارة (كقولك : ما أتى الا بنت) (ساقطة من (س)) .
 - (٦) منهم امام الحرمين وابوبكر بن العربي وعامة الحنابلة كما في البرهان ، ج١ ص ٣٩٨ والعدة ج٢ ص ٦٧٣ وروضة الناظر ص ٢٥٣ وشرح الكوكب المنير ج٣ ص ٢٨٦ والمحصول لابن العربي ق ٣٣/ب والصاحبي ص ١٨٨ ومنعه الاحناف على تفصيل عندهم انظر فواتح الرحموت ج١ ص ٣٢٦ وتيسير التحرير ج١ ص ٣٠٧ واجازة الجمهور .
 - (٧) اكثر المجيزين على انه مجاز ومنهم امام الحرمين والشيرازي والغزالي والسرخسي والبزدوى وابن الحاجب وابن السبكي والبيضاوي وقال ابن الباقلاني انه حقيقة وانظر المستصفى ج٢ ص ٣٧ وص ١٦٦ والبرهان ج١ ص ٣٩٨ . والتبصرة ص ١٦٥ وجمع الجوامع ج٢ ص ١٢ والاستغناء ص ٤٤٨ .

والصحيح أنه مجاز، لأنه مشتق أما من التثنية، تقول "ثنيت من
 عنان الفرس" (٢) إذا رددته ومنعته عن (٣) صوبه. ولا يتحقق هذا
 المعنى إلا مع الاتصال. أو مشتق من التثنية وذلك لتثنية (٤) الخبر.
 ولا يتحقق ذلك أيضا إلا بتقدير دخوله في الخبر الأول بالاثبات (٥)
 مثلا (٦) وبالنفي في الثاني أو بالعكس.

(٧) ومنها أن حكمه النصب أو البديل فيما يتبع الجنس عند بني تميم،
 وهذا بحث نحوي (٨) ومنها: أنه إذا قال: (له على مائة دينار إلا
 ثوبا) فأبوحنيفة (٩) يلزمه المائة، وقوله: "إلا ثوبا" لا غ.
 والشافعي ينظر إلى قيمة الثوب، فإن كانت مساوية للمائة أو أكثر ألفاه،
 وإن كانت أقل استثنى القيمة من المائة (١٠).
 فوجه المجاز فيه أنه بتقدير (١١) حذف مضاف، كأنه

-
- (١) كلمة (من) غير موجودة في (س).
 (٢) انظر المعجم الوسيط مادة ثنى ج١ ص ١٠١ والبرهان ج١ ص ٣٨٠
 والتبصرة ص ١٦٥.
 (٣) في (س) من صوبه.
 (٤) في (س) تثنية.
 (٥) في (س) باثبات.
 (٦) في (س) ذلك.
 (٧) بنو تميم هم قبيلة عربية تنسب إلى تميم بن مرة بن طاعة بن عدنان وقيل
 من هذيل، نهاية الأرب ص ١٨٨ وسبائك الذهب ص ٢٤.
 (٨) وقال في البرهان (فمنع الحجازيون البديل وعينوا الاستثناء... وهذه
 لفظة القرآن، وبنو تميم جوزوا مذهب البديل) ج١ ص ٣٨٤ وقال
 القرافي (فالنصب لفظة أهل الحجاز والرفع لفظة بني تميم... الخ)
 وذكر حججهم الاستغناء ص ٤٤٨.
 (٩) ذكر هذه المسألة في البرهان ج١ ص ٣٩٧ ونسب إلى أبي حنيفة
 أنه يلزمه ألف درهم ويلغى استثناء الثوب. وهو على ما ذكرنا
 في كشف الأسرار ج٣ ص ١٣٦ حيث ذكر اتفاق أصحاب أبي حنيفة
 على ألفا قيمة الثوب في مسألة (له على ألف درهم إلا ثوبا).
 (١٠) انظر قول الشافعي في البرهان ج١ ص ٣٩٧.
 (١١) في (س) بتقدير، وهو خطأ.

فان كان البعض معطوفا على البعض بحرف العطف ، كان الكل عائدا الى المستثنى منه ، كقولك " لفلان علي عشرة الا خمسة والا^(١) أربعة " .

وان^(٢) لم يكن كذلك ، فان^(٣) الاستثناء الثاني ان كان أكثر^{أ/٣٨ ق} من الأول أو مساويا له^(٤) عاد أيضا^(٥) الى الأول ، كقولك

قال : " له علي مائة دينار الا قيمة ثوب " ، والمصير اليه أولى من التعطيل^(٦) .

وما ذكره أبو حنيفة قياس الاستثناء من غير الجنس ، وهو مقدر بـ " لكن " الا أنه ناقضه في استثناء الموزون من المكيل ، والمكيل من الموزون^(٧) .

عدنا الى المسألة ، قوله : (اذا تعددت ، فان كان الكل عائدا الى المستثنى منه) ظاهر^(٨) ، فان مقتضى العطف^(٩) جهل المتعدد كالواحد ، فيعودان معا الى الأول بشرط عدم الاستفراق .

قوله : (كقوله : " لفلان علي عشرة الا خمسة والا اربعة /)^{ب/٥٣ ق} يعني : فيلزم^(١٠) واحد ، وهذا تفريع على صحة استثناء الأكثر .

(١) في (ق) الا .

(٢) في (ق) فلان .

(٣) في الاصل فلا استثناء .

(٤) (له) غير موجودة في الاصل .

(٥) (أيضا) غير مذكورة في الاصل .

(٦) هذه قاعدة مسلمة وهي ان كلام المكلف او العاقل اذا دار بين

الالفاء والاعمال كان حمله على الاعمال والاعتبار أولى . انظر

الاستفنا ص ٥٦٩ . والعقد المنظوم ق ١٥٩/أ

(٧) ذكر هذا امام الحرمين في البرهان ج ١ ص ٣٩٧ وايضا نص عليه

البزدوى في كشف الاسرار وعبد العزيز البخارى ج ٣ ص ١٣٦ فقال :

(واما اذا استثنى المقدر من خلاف جنسه ، فقد قال ابو حنيفة وابو

يوسف - رحمهما الله - هو صحيح وقال محمد رحمه الله ليس يصح

وفسير الشارح ذلك المكيل والموزون وقال انه استحسان ممن اجاز

ومن منع تبع القياس .

(٨) في (س) ظاهرا .

(٩) قال القرافي لا يجتمع الواو مع الا مطلقا الا اذا عطفت استثناء

على استثناء ، العقد المنظوم ق ١٥٩/ب وفي (س) مقتضى اللفظ .

وانظر الاستفنا ص ٥٦٩ .

(١٠) في (س) فيلزمه .

لفلان على عشرة الا أربعة الا خمسة ، وان كان أقل من الأول ، كقولك :
(لفلان علي عشرة الا خمسة الا أربعة ، فلا استثناء^(١) الثاني : اما أن
يكون عائدا الى الاستثناء^(٢) الأول فقط ، أو عائدا^(٣) الى المستثنى
منه فقط أو اليهما معا^(٤) أو لا^(٥) الى واحد منهما ، والأول^(٦) هو الحق ،
والثاني باطل ، لما ذكرناه^(٧) أن القرب يوجب الرجحان .

ومن منع كان الجميع عنده لا غيا أو الثاني^(٨) .

قوله : (وان لم يكن كذلك ، فان الاستثناء الثاني ان كان أكثر من
الكل ، أو مساويا ، عاد أيضا الى الأول ، كقولك : (لفلان علي عشرة
الا أربعة ، الا خمسة) يعني : يتعذر استثناء الخمسة من^(٩) الأربعة .

قوله : (وان كان أقل منه ، كقولك : " علي عشرة الا خمسة الا أربعة"
فلا استثناء الثاني ، اما أن يكون عائدا الى الاستثناء الأول فقط الى آخره " .
يعني : أن الأصل اعتبار / القرب^(١٠) ، وإخراج الأربعة من الخمسة ممكن ،
فقد استثنى بخمسة أخر منها أربعة ، فيكون الاستثناء بواحد ، فيبقى
تسعة .

(١) في (ق) والاستثناء .

(٢) " الاستثناء " ساقطة من (ق) .

(٣) " عائدا " ساقطة من (ق) .

(٤) " معا " ساقطة من (ق) .

(٥) " لا " ساقطة من (ق) .

(٦) في الأصل الأول .

(٧) في (ق) ذكرنا .

(٨) أي من منع الا كثر ان منع المساوي للنصف أيضا كان الجميع عنده منوعا .

وان لم يمنع استثناء المساوي للنصف فسيلغى الاستثناء ، الثاني وهو

قوله " الا أربعة " ويستثنى الخمسة من العشرة فيلزمه خمسة .

(٩) في (س) الى .

(١٠) كون القرب موجبا للرجحان هو اختيار الرازي في المحصول والمعالم

وقد ذكر القرافي في العقد المنظوم الأدلة المرجحة لاستثناء الأخير

من الذي قبله فانظر في ق ١٦٠ / أ . وشرح الكوكب ج ٣ ص ٣٢٢

، ٣٣٥ . وقال في الاستغناء ص ٥٦٩ : " القاعدة الرابعة :

ان القرب في لسان العرب يوجب الرجحان ، وعد الحكم طيه ، دون ما

هو بعيد " وانظر ايضا ص ٦٦٣ من نفس المصدر .

والثالث / أيضا ^(١) باطل ، لأن المستثنى منه مع الاستثناء الأول ^{ب/٤٣} لا بد وأن يكون أحدهما نفيا ، والاخر اثباتا ، فلا استثناء ^(٢) الثاني لو عاد اليهما معا - وقد ثبت أن الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي - فيكون الاستثناء الثاني قد نفى عن أحد الأمرين السابقين عليه ^(٣) عين ما أثبتته ^(٤) الآخر ، فيجبر النقصان بالزيادة ويسقى ما كان حاصلا قبل الاستثناء ، فيصير الاستثناء الثاني لغوا .

واطم أن هذا الكلام جيد ولكن ^(٥) بشرط أن يثبت أن الاستثناء من النفي / اثبات . ^{ب/٣٨}

والرابع ^(٦) : وهو ^(٧) أن لا يرجع الاستثناء الثاني ^(٨) الى الاستثناء الأول ولا الى المستثنى منه وهو ^(٩) باطل بالاتفاق .

قوله : (ان عوده اليهما باطل) يعني بالوجهين المشار اليهما ، احدهما : أن الاستثناء من النفي اثبات ، ومن الاثبات نفي ، ولو عاد اليهما ، لزم أن يكون نفيا واثباتا معا . ورد عليه : بانه لا مانع من ذلك بالنسبة الى أمرين ^(١٠) .

والثاني أنه اذا نفى عن أحدهما عين ما أثبتته الآخر انجبر النقصان بالزيادة فصار الاستثناء لغوا .

(١) " أيضا " غير موجودة في (ق) .

(٢) في (ق) والاستثناء .

(٣) " عليه " غير موجودة في الاصل .

(٤) في الاصل " ما يثبتته " .

(٥) ولكن ساقطة من الاصل .

(٦) في (ق) الرابع .

(٧) (وهو) غير موجودة في (ق) .

(٨) " لا " ساقطة من (ق) و " الثاني " ساقطة من الاصل .

(٩) في الاصل فهو .

(١٠) اي لانفكاك الجهة وعدم اتحادها فان الاستثناء يكون نفيا بالنسبة

الى أمر ، واثباتا بالنسبة الى أمر آخر .

.....

وما يتصل بالتخصيص ، التخصيص^(١) بالشرط وقد اختلف
في حده .

قال الغزالي : هو ما يتوقف المشروط عليه ولا يلزم من وجوده
وجوده^(٢) .

واعترض عليه بأن أخذ المشروط في بيان الشرط دور . وبأنه^(٣)
ينتقض بجزء الماهية ، وجزء السبب .

وقال الفخر^(٤) : هو ما يتوقف تأثير الموه شرعية لا ذاته^(٥) .
واحترز بقوله : (لا ذاته)^(٦) من جزء الماهية . وما ذكره لا ينعكس ،
فان الحياة شرط في وجود العلم ، ولا تأثير^(٧) .

والأولى أن يقال : هو ما يلزم من انتفاء انتفاء الشيء ، وليس
بمقوم^(٨) .

-
- (١) لا يرى القرافي أن المخصصات المتصلة هي مخصصات بل يرى أنها
مقيدات ولكنه فرع على رأى الجمهور ، وعدها مخصصات انظر العقد
المنظوم ق ١٦٥ ب .
- (٢) انظر هذا الحد في المستصفى ج ٢ ص ١٨٠-١٨١ ، وللغزالي
تعريف آخر للشرط فراجع في شفاء الفليل ص ٥٥٠ .
- (٣) في (س) وأنه .
- (٤) انظر حد الفخر في المحصول ج ١ ق ٣ ص ٨٩ .
- (٥) الشرط اللغوي ليس في الحقيقة شرطا بل هو سبب لانه يلزم من
وجوده الوجود ولا كذلك الشرط ، ولهذا يرى القرافي ان حده
هما حد السبب كما فعل الرازي انظر العقد المنظوم ق ١٦٥ ب
أ/١٦٦ .
- (٦) في (س) لا بذاته .
- (٧) انظر المآخذ على تعريف الرازي والاجابة عن الايرادات على التعاريف
المختلفة في الكاشف ج ٣ ق ١١ ب والنفاث ج ٣ ق ١٠ ب/١١ - ١١ ب
والاحكام للامدى ج ٢ ص ١٣٩-١٤٠ حيث نقد التعاريف واختار
تعريفا خاصا . وانظر شرح جمع الجوامع ج ٢ ص ٢٠ .
- (٨) في (س) بمقدم .

وينقسم الى : عقلي كالحياة في العلم ، وشرعي كالطهارة فـ في الصلاة ، ولغوي : وهو ما وقف ^(١) عليه أمر ما بصيغة " ان " ^(٢) وما في معناها - وهو المقصود ها هنا ^(٣) .

وأكثر أحكامه أحكام ^(٤) الاستثناء من عدم الاستقلال ، ووجوب الاتصال ^(٥) . وجواز تعدده ، واتحاد المشروط ^(٦) وبالعكس - ويصح أن يكون وجودا وعدما .

-
- (١) في (س) يتوقف .
 (٢) انظر صيغ الشرط وأدواته واستعمال كل منها في مفني اللبيب ج١ ص ٢١ ، ٧٩٠ . وجواهر الآداب ص ٩٥ - ١٠١ . والأحكام للامدني ج٢ ص ٩٦ .
 (٣) لم يذكر الشرط العادي كنصب السلم لصعود السطح فانظر ذلك في العقد المنظوم ق ١٦٥/ب .
 (٤) في (س) كاحكام .
 (٥) راجع في هذه المسألة البرهان ج١ ص ٣٨٥ . والمستصفي ج٢ ص ١٦٥ وشرح العضد ج٢ ص ١٤٦ والمعتد ج١ ص ٢٦٠ ، والمحصل ج١ ق ٣ ص ٣٩ والعقد المنظوم في الخصوص والعموم ق ١٢٠/ب . حيث ذكر ان الشرط اللغوي سبب فهو مظنة الحكمه فتعجيلها متعين وكذلك الاهتمام بذكرها فذلك اتفقوا على وجوب الاتصال .
 (٦) راجع تعدد الشرط والجزاء واحد في المحصول ج١ ق ٣ ص ٩٤ . والعقد المنظوم ق ١٦٩/أ - والأحكام ج٢ ص ٣١٠ وشرح العضد ج٢ ص ١٤٦ والمستصفي ج٢ ص ٢٠٦ - والمعتد ج١ ص ٢٥٩ . وتيسير التحرير ج١ ص ٢٨٠ ، وفواتح الرحموت ج١ ص ٣٤٢ . وشرح الكوكب المنير ج٣ ص ٣٤٣ وزاد في العقد المنظوم مسألة نفيسة وذكر ضوابطها في ق ١٦٩ / ١ هي تعدد الشرط بدون حرف عطف " ان دخلت الدار ان كلمت زيدا فانت حرة " .
 وقد أوصل المسائل : كل من الامدني ، وابي الحسين والقرافي وصاحب الكوكب المنير الى تسع مسائل فانظرها في المصادر نفسها .

.....

 ويخالف الاستثناء في وجوب التقدم (١) ، وأوانه الأصل - على رأي - بخلاف الاستثناء . وإذا تعقب جملاً (٢) ، فقد اتفق الجمهور (٤) على عوده الى الجميع ، ومنع الفخر (٥) ذلك ، وتوقف الواقفية .

- (١) انظر هذه المسألة في المحصول ج ١ ق ٣ ص ٩٧ وقال في العقد المنظوم ق ١٧١/أ اتفقوا على جواز تعجيل النطق بالشرط ، وجواز تأخير . ولكن اختلفوا في الأولوية ، ومثل هذا في المحصول فالفرأ يرى أولوية تأخير النطق بالشرط قياساً على الحال والتمييز وغير المستقلات من الفضلات .
- وقال في همع الهوامع ج ٢ ص ٦٢ انه لا أولوية لتقديم ولا لتأخير وقال ان هذا مذهب سيبويه والكسائي وراجع أيضاً الانصاف في مسائل الخلاف ج ٢ ص ٦٢١ .
- (٢) اختاره الرازي في المحصول ج ١ ق ٣ ص ٩٧ .
- (٣) انظر هذه المسألة في المحصول ج ١ ق ٣ ص ٩٦ وشرح تنقيح الفصول ص ٢٦٤ والعقد المنظوم ١٧٠/أ وشرح جمع الجوامع ج ٢ ص ٢٢ - والمعتمد ج ١ ص ٢٦٤ وفواتح الرحموت ج ١ ص ٣٤٢ وتيسير التحرير ج ١ ص ٢٨١ .
- (٤) وطى هذا الاثمة الاربعة وغيرهم شرح الكوكب ج ٢ ص ٣٤٥ .
- (٥) حكى عن الفخر المنع كأنه يرى ان الشرط لا يعود الى كل الجمل والصحيح ان الرازي توقف فانه قال " والمختار التوقف " وانما حكى المنع عن بعض الادباء وانهم يقولون يعود الشرط الى الجملة التي تليه فان تأخر عاد للاخيرة وان تقدم عاد الى الأولى .
- وحكى المنع أيضاً عن الاشعرية انظر شرح الكوكب المنير ج ٣ ص ٣٤٥ والمحصل ج ١ ق ٣ ص ٩٦ .

المسألة العاشرة :

اتفقوا على أن حكاية الحال لا تفيد ^(١) العموم ، وهذا هو الحق ، لأن قول القائل : " فلان يعمل " ^(٢) كذا " يكفي في صدقه كون ذلك المخبر عنه آتيا بذلك / الفعل مرة واحدة ^(٣) ، فكيف ^{أ/٤٤} يثبت العموم ؟

المسألة العاشرة ^(٤) :

اتفقوا على أن حكاية الأحوال ^(٥) لا تفيد العموم ^(٦) ، وهذا هو الحق ، لأن قول القائل : (فلان يفعل كذا) ، يكفي في صدقه كون المخبر عنه آتيا بذلك الفعل مرة واحدة .
صواب التمثيل أن نقول : (كان يفعل كذا) / وهذا ليس ^{أ/٥٤} على إطلاقه ، فإن مثل ذلك (اذا استعمل) ^(٧) في معرض المدح أو الذم ^(٨) ، اقتضى العرف أن ذلك ما يكثر منه فعله ، كقوله تعالى في المدح : (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون) ^(٩) . وفي الذم : (كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه) ^(١٠) .

- (١) في الأصل يفيد .
- (٢) في الأصل : " ان فلانا فعل " .
- (٣) " واحدة " غير موجودة في (ق) . (٤) في (س) قوله المسألة .
- (٥) راجع هذه المسألة في المحصول ج١ ق ٢ ص ٦٤٢ . والكاشف ج٢ ق ٢٣٣/أ ، الى ق ٢٢٣/أ . والنفائس ج٢ ق ١٦٨/أ - ب . وشرح مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ١١٩ والمستصفي ج٢ ص ٦٦-٦٧ . وشرح تنقيح الفصول ص ١٨٨ . شرح جمع الجوامع ج٢ ص ٣٥-٣٦ . التلويح على التوضيح ج١ ص ٦٣ . وتنقيح المحصول للتبريزي ج٢ ص ٢٥٨ فواتح الرحموت ج١ ص ٢٩٤ وتيسير التحرير ج١ ص ٢٤٩ ، وسواد الناظر ج٢ ص ٤٢٩ وشرح الكوكب ج٣ ص ٢٣٠ . وارشاد الفحول ص ١٢٥ .
- (٦) خالف في هذه المسألة الاحناف ، والحنابلة وابن الحاجب والمعضد والامدى والتبريزي والبناني فقالوا انها تفيد العموم وجمهور الاصوليين على انها لا تفيد ، فكيف يدعى الاتفاق .
- (٧) (اذا استعمل) ساقطة من (س) .
- (٨) في (س) والذم .
- (٩) سورة الذاريات الاية ١٧ .
- (١٠) سورة المائدة الاية ٧٩ .

وهذا ^(١) الكلام كلام ^(٢) حق ، وفيه بحث ، وهو أن جمهور
الاصوليين أثبتوا اجماع ^(٣) الصحابة رضي الله عنهم . على العمل بخبر
الواحد وعلى العمل بالقياس ^(٤) ، لما نقل عنهم أنهم عطلوا بخبر من أخبار
الاحاد ، وبما أنهم قاسوا فنقول : هذه ^(٥) حكاية حال ، فيكفي في صدقه
ثبوته في صورة واحدة . وهذا ^(٦) يدل على أن نوعا ^(٧) من أنواع
خبر الواحد ^(٨) حجة ، وأن نوعا ^(٩) من أنواع القياس حجة .
ولا يدل على أن كل ما كان خبر واحد فهو حجة ^(١٠) ، وأن كل
ما كان قياسا فهو حجة .

وقوله ^(١١) : (وهذا كلام حق وفيه بحث ، وهو أن جمهور
الاصوليين أثبتوا اجماع الصحابة رضي الله عنهم على العمل بخبر الواحد
والقياس ، بما نقل عنهم أنهم عطلوا بذلك ، فنقول : هذه حكاية حال ،
ويكفي في صدقها مرة واحدة ، فيدل على أن نوعا من أنواع الخبر
حجة ، ولا يدل على أن كل ما هو خبر واحد حجة ، ولا أن كل قياس
حجة .

وعلى هذا التقدير ، فلا / نوع يشار اليه الا ولا يعلم ^(١٢) أنه
هل هو ذلك النوع الذي أجمعوا على صحته أولا وحينئذ خرج دليلهم
عن كونه حجة .

-
- (١) في الاصل فهذا .
 - (٢) (كلام) غير موجودة في الاصل .
 - (٣) في (ق) اجماع والصحابة .
 - (٤) في الاصل القياس .
 - (٥) (هذه) غير موجودة في الاصل .
 - (٦) في الاصل فهذا .
 - (٧) في (ق) انواعا .
 - (٨) في الاصل الخبر .
 - (٩) في (ق) انواعا .
 - (١٠) (فهو حجة) ساقطة من (ق) .
 - (١١) في (س) قوله .
 - (١٢) (ولا يعلم) مكررة في الاصل .

إذا ثبت هذا فنقول : ذلك النوع لم / نعلم أنه أي الانواع ، ٣٩/أ
 وعلى (١) هذا التقدير ، فلا نوع يشار إليه ، الا ولا نعلم أنه (٢) هل هو
 الذي أجمعوا على صحته أم لا ؟
 وحينئذ (٣) يخرج دليلهم (عن أن يكون حجة في اثبات) (٤) الخبر
 الواحد والقياس .

 والاعتراض عليه أن يقال (٥) : ان الجمهور لم يعتمدوا (٦) في
 تقرير الاجماع المذكور على مجرد كونهم كانوا يعملون بهما ، بل (٧) على أن
 كل مجتهد من الصحابة قد عمل بخبر الواحد والقياس في وقائع عديدة
 من غير تكبر ، مع تكرار ذلك منهم ، ودوامه الى انقراضهم عن (٩) جملتهم ،
 وهو قريب من مائة سنة (١٠) ، وذلك يمنع أن يكون السكوت من الباقيين
 الا عن موافقة ، ومثل ذلك اجماع قاطع على العمل بالقدر المشترك فسي
 الصور كلها وهو خبر العدل ، أو معقول النص والاجماع (١١) .

-
- (١) في الاصل فعلى .
 (٢) (أنه) لا توجد في (ق) .
 (٣) في الاصل فحينئذ .
 (٤) في (ق) العبارة هكذا (على حصول الحجة واثبات) .
 (٥) في (س) يقول .
 (٦) في (س) يعتمد .
 (٧) غير واضحة في (س) لفظة (بل) .
 (٨) في (س) فقد .
 (٩) في (س) من .
 (١٠) اخر الصحابة موتا هو أبو الطفيل عامر بن واثله الكناني وقد توفي
 سنة ١١٠ هـ . سير اعلام النبلاء ج ٤ ص ٤٦٧ .

(١١) استدل المانعون للعموم بأدلة منها ان العبرة بالمحكى لا بالحكاية
 وان الاحتمال يتطرق الى ظنه واعتقاده للعموم فقد يظن ما ليس
 بهما عاما . ومنها ان قوله (قضى بالشفعة للجار) ليس في
 قوة قولنا (قضى بالشفعة لكل جار) .
 واما المعممون فهم حججهم ان ترك اعتقاد العموم مخالف لظاهر
 عدالة الراوى وفهمه للغة .
 هذا وقد ذكر الباقلاني والشيخ ابواسحق والقاضي عبد الوهاب ،
 وابوبكر القفال انه اذا اقترن الفعل " بأن " يكون للعموم .

.....

خاتمة لهذا الباب (١) :

يذكر مسألة ، وهي : حمل المطلق (٢) على المقيد : وله أحوال :
أحدها : اتحاد الواقعة : فيحمل المطلق على المقيد ، كقوله
عليه الصلاة والسلام : (لا نكاح الا بولي وشهــود) . (٤)

==== وقال بعض المتأخرين ان النزاع لفظي من جهة ان المانع للعموم
ينفي عموم الصيغة المذكورة . والمثبت للعموم فيها يثبت به اعتبار
دليل خارجي انظر ارشاد الفحول ص ١٢٥ . والاحكام ج ٢ ص ٢٥٥
والصادر المذكورة في اول هذه المسألة .

(١) اكثر كتب الاصول تضيف مسألة حمل المطلق على المقيد الى باب
العموم وقد ذكر القرافي وغيره مناسبتها للباب فقال القرافي انه
اضافها لان : " المطلق قسم العام والتقيد قسم التخصيص ،
والتيسر عموم الصلاحية والبدل بعموم الشمول والتيسر التقييد
بالتخصيص فدعت الضرورة لبيان ذلك . . . لتمييز البابان ،
وبضدها تتميز الاشياء " (العقد المنظوم ق ١٩٨ / ب وراجع
الكاشف ج ٣ ق ٣٠ / أ .

(٢) عرفه الفخر الرازي في المحصول ج ١ ق ٣ ص ٥٢١ - ٥٢٢ بأنه
اللفظة الدالة على الحقيقة من حيث انها هي هي من غير ان يكون
فيها دلالة على شيء من قيود تلك الحقيقة ، سلبا كان ذلك
القيد او ايجابا . وراجع البرهان ج ١ ص ٣٥٦ وكشف الاسرار
ج ٢ ص ٢٨٦ وشرح جمع الجوامع ج ٢ ص ٤٤ . وسواد الناظر
ج ٢ ص ٤٩٤ .

(٣) المقيد هو المتناول لمعين او غير معين موصوف بأمر زائد على
الحقيقة الشاملة بجنسه . وراجع الامدى ج ٣ ص ٣ . والتعريفات
ص ١٥٣ وشرح العضد ج ٢ ص ١٥٥ وشرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦ .
وكشف الاسرار ج ٢ ص ٢٨٦ .

(٤) ذكره الترمذى في كتاب النكاح في آخري باب ما جاء لا نكاح الابيينه
وقال : (وفي الباب عن عمران بن حصين وأنس وابي هريرة ، والعمل
على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .
ومن بعدهم من التابعين وغيرهم ، قالوا : (لا نكاح الا بشهود) .
تحفة الاحوذى ج ٤ ص ٢٣٥ . واخرجه البيهقي في سننه بلفظ
(لا نكاح الا بولي وخاطب وشاهد) (دل) سنن البيهقي
كتاب النكاح ، باب لا نكاح الا بشاهدين عدلين ج ٧ ، ص ١٢٤ - ١٢٦
وانظر الدراية لتخريج احاديث الهداية : ج ٣ ص ٥٥ .

.....
 وقوله مرة : (الا بولى) (١) ، وشاهدى عدل (٢) فانه تقييد للشهادة بالعدالة .

وجمع الشهود في الاول ، لاشتراطه (٣) في الجنس (٤) .
 الحالة الثانية : اختلاف الموجب (واتحاد الموجب) (٥) ، كتقييد الرقبة في كفارة القتل بالايمان ، واطلاقها في الظهار ، فمذهب الشافعية حمل المطلق على المقيد ، واختلفوا فيه : فمنهم من شرط الجامع ، (٦)

-
- (١) (الا بولى) هذه العبارة غير موجودة في (س) .
 (٢) اخبره بهذا اللفظ البيهقي في سننه عن ابن عباس موقوفا ج٧ ، ص ١٢٥ . وفي نيل الاوطار ذكر انه اخبره الدارقطني في العلل من حديث الحسن وفي اسناده عبدالله بن محرز وهو متروك .
 ورواه الشافعي من وجه آخر مرسل عن الحسن وقال : هذا وان كان مقطعا فان اكثر اهل العلم يقولون به . نيل الاوطار ج٦ ، ص ١٤٣ . وانظر نصب الراية ج٣ ص ١٨٨ وتلخيص الحبير ج٣ ص ١٥٦ .
 (٣) في (س) للاشتراط . وسنن الدارقطني ج٣ ص ٢٢٥ .
 (٤) وقيل ان العدالة اشترطت في الشهود لضبط حقوق الناس ، وهو معنى عام في كل صور الشهادة ، هذا مع ان مالكا وابا حنيفة لم يشترطا عدالة الشهود في النكاح .
 وانظر العقد المنظوم ق ٢٠٠/ب . وانظر نيل الاوطار ج٦ ص ١٤٣ ، وتحفة الاحوذى ج٣ ص ٢٣٥ - هذا مع العلم ان الصورة الاولى وهي اتحاد السبب واتحاد الحكم يحمل فيها المطلق على المقيد عند الاثمة الاربعة كما حكاه الفتوحى في شرح الكوكب ج٣ ص ٣٩٦ .
 وانظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦ - وفواتح الرحموت ١/٣٦٢ - والاحكام ج٣ ص ٤ . هذا ويشترط الحنفية لحمل المطلق على المقيد الشروط التالية :
 (أ) - ان يكونا مثبتين - (ب) ان يكونا متحدى السبب - (ج) ان يردا معا فان كان المقيد متأخرا كان ناسخا ، فان لم تتوفر هذه الشروط الثلاثة لم يجز الحمل الا للضرورة . انظر في هذا كشف الاسرار ج٢ ص ٢٨٧ وتيسير التحرير ج٢ ص ٣٧ .
 (٥) عبارة (واتحاد الموجب) ساقطة من (س) . هذا والموجب الاولى بزنة اسم الفاعل هي السبب والموجب الثانية بزنة اسم المفعول هي الحكم .
 (٦) أى وجود العلة ويقضى بالمقيد على المطلق عن طريق القياس لا الحمل اللغوى .

.....

ومنهم من قال : لا يحتاج اليه .^(١)

وكانه يقول : اذا قيد الشارع^(٢) الرقبة أولا بصفة^(٣) من سلامة أو ايمان ، ثم ذكرها مرة أخرى ، فكأن المتقدم صار معهودا ، فيحمل عليه .
أو أن الاول قرر^(٤) عرفا للشرع ، وهذا^(٥) يقوى اذا تكرر المقيد أولا مرارا .
وقد قيد الرقبة بالايمان ثلاث مرات في آية القتل^(٦) . واختيار المحققين أنه لا بد من جامع^(٧) .

(١) فالمذاهب في المسألة ثلاثة : طرفان وواسطه الطرف الاول أوجب حمل المطلق على المقيد في هذه الحالة وهم جماعة من المالكية والشافعية . والطرف الثاني : منع حمل المطلق على المقيد ولم يجزئه بطريق ما ألبته وهم كافة الحنفية . والطرف الثالث : المذهب المتوسط الذين قالوا بقيد المطلق بالقياس على ذلك المقيد ان وجد الجامع والا فلا يوجبون هذا القياس وهم جماعة من الشافعية وقال ابن التلمساني : انهم هم المحققون . انظر العقد المنظوم ق ٢٠٠ / أ - ب .

(٢) في (س) الشرع .

(٣) في (س) بصيغة .

(٤) في (س) قدر .

(٥) في (س) وهنا .

(٦) وهي قوله تعالى : (وما كان لمؤمن من ان يقتل مؤمنا خطأ ، ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله ، الا أن يصدقوا فان كان من قوم عدولكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ، وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق ، فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، وكان الله عليما حكيما) سورة النساء الآية ٩٢ .

(٧) وقد نقل القرافي عن القاضي عبد الوهاب المالكي في كتاب الافادة وكتاب " الملخص " عن المذهب عدم الحمل الا القليل من اصحاب مالك انظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٧ . وكذلك الباجي في الاشارات ص ٤١ . وحمل المطلق على المقيد مذهب اكثر اصحاب الشافعي وأحمد والباقلاني ونسبه للمحققين والامدى وابن الحاجب والفخر الرازي انظر المحصول ج ١ ق ٣ ص ٢١٨ وشرح الكوكب ج ٣ ص ٤٠٢ - ٤٠٣ وفي رواية عن الحنابلة والامام أحمد عدم الحمل . المصدر نفسه ج ٣ ص ٤٠٣ .

الحالة الثالثة : اتحاد الموجب واختلاف الموجب ، كاشتراط الايمان في الرقبة ، واطلاق اطعام المسكين مع اتحاد السبب كالظهار^(١) مثلا .
فهل^(٢) يقيد المسكين بالايمان ؟

الخلاف فيها كالتي قبلها^(٣) ، وكذلك يقيد^(٤) الاطعام يقبل المسكين لتقيد الاعتدق به والصيام^(٥) .

وأبو حنيفة يزعم أن تقيد المطلق بزيادة^(٦) على نص / القرآن ، ٥٤/ب وأن بين المطلق والمقيد تنافيا ، فيكون نسخا ، والقرآن لا ينسخ بالقياس .

والحق أن اجزاء الرقبة الكافرة عند الاطلاق لم يكن من اشعار اللفظ ، وانما كان من عدم دليل ، نرفعه لا يكون نسخا^(٧) ، ثم لو سلم اشعاره باجزاء كل رقبة ، وأن تقيد به بالايمان يخرج بعض الرقاب عن الاجزاء ، فلا يميز اشعاره على اشعار العام بأفراده ، وقد جوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس^(٨) .
وقد ناقض أصله ، فإنه قيد الرقبة بالسلا^(٩) مة

(١) في (س) كالظهار .

(٢) في (س) فهو .

(٣) قبل الاكثرون على عدم حمل المطلق على المقيد وقيل يجري فيها الخلاف السابق وان الراجح منها الحمل قياسا اذا وجدت العلة الجامعة انظر شرح جمع الجوامع ج ٢ ص ٥٢ .

(٤) كلمة يقيد ساقطة من (س) .

(٥) في (س) أو الصيام .

(٦) في (س) زيادة . وراجع ادلته والرد عليه في مسائل الخلاف للصيمري ص ١٧٧ . والعقد المنظوم ق ٢٠١/أ - وفواتح الرحموت ج ١ ص ٣٦٥ كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٨٧ والتلويح على التوضيح ج ١ ص ٦٣ .

(٧) لأنه على البراءة الاصلية ورفع البراءة الاصلية ليس نسخا بل هو حكم مستأنف جديد كسائر الاوامر الشرعية .

(٨) ينبغي أن يلاحظ ان المخصص المنفصل اذا تأخر عن العام فإنه يعتبر نسخا ضد الاحناف ، فلا ينبغي ان يلزمهم بما يخالفون فيه .

(٩) وقد نازع الاحناف بان السلامة في الرقبة هي ما يقتضيه اللفظ وقال القرافي ان ذلك الغالب واحتج عليهم بان يكون لفظ انسان مجازا في ذوى العاهات وانظر المصادر نفسها .

وقيد (ولذى (١) القربى (٢) في آية الغنيمة بالفقر (٣) .
أ/٥٠ س
فرع :

إذا قيد في محلين بمقابلين (٤) ثم (٥) أطلق في موضع آخر، فلا يقيد بأحدهما إلا بترجيح (٦) .
كما (٧) قيد الشارع الصوم في الظهار بالتتابع ، وقيده في التمتع بالتفريق ، وأطلقه في كفارة اليمين ، فلا يحمل على أحدهما إلا بمرجح (٨) .
الحالة الرابعة (٩) : اختلاف الموجب والموجب فلا خلاف على (١٠) أن أحدهما لا يحمل على الآخر إلا بجامع (١١) والله أعلم .

-
- (١) (ولذى) ساقطة من (س) .
(٢) سورة الانفال الآية ٤١ وسورة الحشر الآية ٧ .
(٣) قال القرافي : (قال المازري في شرح البرهان ورد على الحنفية نقوض وثالثها انه يجزئ عندهم حلق الا قطع دون الآخرس ، ورابعها لو حلف لا يشتري رقبة ثم اشترى رقبة معيبة فلم تعتبر السلامة في الحنث) العقد المنظوم ق ٢٠١ ب .
(٤) في (س) متقابلين .
(٥) في (س) وأطلق .
(٦) راجع هذه المسألة في المحصول ج ١ ق ٣ ص ٢٢٣ . والايات البينات ج ٣ ص ٩٨ واصول السرخسي ج ١ ص ٢٦٧ . وشرح جمع الجوامع ج ٢ ص ٥٢ . والعدة في اصول الفقه ج ٢ ص ٦٣٧ . وشرح تنقيح الفصول ص ٢٦٩ . والعقد المنظوم ق ٢٠٢ أ .
(٧) في (س) فكما .
(٨) مثل له القرافي في المصدر نفسه ق ٢٠٢ أ . بحديث : اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليفسله سبعة (احداهن) بالتراب . المتقدم تخريجه في الورقة ٢٣/أ - فهذا مطلق في المرة التي فيها (الترتيب) وورد مقيدا بقيدتين ، متضادتين : أحدهما : " أولا هن بالتراب " والثاني : " أخراهن " بالتراب فسقط القيدان وبقي المطلق على إطلاقه - فراجعه فانه نقيض . وفيه تمييز بين حمل المطلق على المقيد والقضاء بالخاص على العام وتفصيلات لا يستغنى عنها طالب العلم .
(٩) راجع المسألة في سواد الناظر ج ٢ ص ٥٠١ والاحكام للامدى ج ٣ ص ٣-٤ .
(١٠) كلمه (على) غير موجودة في الاصل .
(١١) اذا ورد المطلق في سياق النهي والنهي فانه يكون عاما لان النكرة في سياقها تعم وعليه يكون كثيرا من الامثلة - كما نبه القرافي على ذلك - من باب القضاء بالخاص على العام وليس من باب حمل المطلق على المقيد .

البَابُ الرَّابِعُ
فِي
الْجُمْلِ وَالْمُبَيِّنِ
وَفِيهِ سَائِلٌ

الباب الرابع : في المجلد والمبين /

الباب الرابع : في المجلد (١) والمبين (٢) :

وما يعرض لافاظ الكتاب العزيز والسنة ، الا جمال والبيان ، وقد اختلف الاصوليون في حد البيان : فقال الصيرفي (٣) : " هو اخراج الشئ من حيز الاشكال الى حيز العقل والوضوح " (٤) .

واعترض عليه بأنه غير جامع ، فانه لا يتناول الا بيان ما سبق اشكاله (٥) .

- (١) المجلد لغة : المجموع ، قال في المصباح المنير ج ١ ، ص ١٣٤ : أجملت الشئ اجمالا : جمعته من غير تفصيل وانظر معجم مقاييس اللغة ، مادة جمل ج ١ ، ص ٤٨١ . وفي الاصطلاح : هو ما تردد بين محتملين فأكثر على السواء كما في شرح تنقيح الفصول ، ص ٢٧٤ . وغير عبارته في شرح الكوكب ، ج ٣ ، ص ٤١٤ وانظر تعريف المجلد في البرهان ج ١ ، ص ٤١٩ . والمستصفي ج ١ ، ص ٣٤٥ والمعتمد ج ١ ، ص ٣١٧ . والاحكام للامدى ج ٣ ، ص ٨ . والمحصول ج ١ ، ق ٣ ، ص ٢٣١ وشرح المحلى على جمع الجوامع ج ٢ ، ص ٨ . وكشف الاسرار ج ١ ، ص ٥٤ . واصل السرخسي ج ١ ، ص ١٦٨ والتلويح على التوضيح ، ج ١ ، ص ١٢٦ . وشرح العضد ج ٢ ، ص ١٥٨ .
- (٢) والمبين : من بان الشئ بيانا اذا اتضح فهو بين ، انظر الصحاح مادة بين ج ٥ ، ص ٢٠٨٣ . واسباب البلاغة ص ٥٨ . والقاموس المحيط ج ٤ ، ص ٢٠٤ . وفي الاصطلاح : ما نص على معنى معين من غير ابهام " شرح الكوكب ج ٣ ، ص ٤٣٧ . وراجع التعاريف في الاحكام للامدى ج ٣ ، ص ٣١-٣٤ . والبرهان ج ١ ، ص ١٦٠ . والمحصول ج ١ ، ق ٣ ، ص ٢٢٦ وشرح العضد ج ٢ ، ص ١٦٢ . شرح تنقيح الفصول ، ص ٢٧٤ . والايات البيئات ج ٣ ، ص ١١٨ . كشف الاسرار ج ٣ ، ص ١٠٤ . واصل السرخسي ج ٢ ، ص ٢٦ . وتيسير التحرير ج ٣ ، ص ١٧١ . والمستصفي ج ١ ، ص ٣٦٤ . والحدود للهاجي ، ص ٤١ .

(٣) تقدمت ترجمته في الورقة ١/٥ .

- (٤) راجع عزو هذا التعريف للصيرفي في الاحكام ج ٣ ، ص ٣٢ وقد ذكره كثير من الشافعية ولكنهم لم يسموا الصيرفي .
- (٥) وقال البناني : ولا يخفى انها مناقشات واهية ، لان البيان ابتداء من غير سبق اشكال لا يسمى بيانا اصطلاحا ، شرح جمع الجوامع ج ٢ ، ص ٦٧ .

.....
 ونوقش أيضا باستعمال الخروج والحيز في المعاني ، وهو مجاز ^(١) لا سيما مع اختلاف
 المتكلمين في حقيقة الحيز ^(٢) ، ما هو ؟ وبأنه اشتمل على زيادة ^(٣) مستغنى عنها وهي
 قوله : والوضوح ، وهو التجلي .
 وقيل في حده : انه العلم ^(٤) ، ورد بأنه ثمرة البيان ، لا نفسه .
 وقال ^(٥) القاضي : هو الدليل ^(٦) . ونوقش ^(٧) بأن الدليل في عرف العلماء
 يختص بما يفيد التصديق ، فيخرج منه بيان التصور .
 وحمل قوله على الدليل اللغوي وهو المرشد . قيل : والا أولى أن يقال : البيان
 هو الخطاب المستقل بإفادة المراد منه ، والا جمال مقابله ، مع استواء الاجمال . وهما
 بالحقيقة حد المبين والمجل ، لا البيان والاجمال .
 ومنهم من حد الاجمال بأنه اللفظ الذي لا يفهم منه شيء ^(٨) . ونقض بالمهمل ^(٩) .
 ثم الاجمال قد يكون بسبب الاشتراك كالقرء للطهر والحيف ^(١٠) . أو ^(١١) التصريف
 كالمختار للفاعل والمفعول ، أو التركيب ، كقوله تعالى ﴿ أو يعنفوا الذي بيده عقدة النكاح ﴾ ^(١٢)
 لتردده بين الولي الخاص ^(١٣) والزوج .
 والاضمار ، كقوله تعالى : ﴿ فأتوا بسورة من مثله ﴾ ^(١٤) الضمير متردد بين القرآن
 العزيز ^(١٥) / والنبي صلى الله عليه وسلم .

٥٥
 من ك

- (١) قال البناني : وان التجوز في الحد لا يمتنع مطلقا ، بل يجوز عند وضوح المعنى ، وفهم المراد ، كما تقرر في محله ، ولعل استحالة ثبوت الحيز للمعاني (كالاشكل والتجلي) قريبة على المقصود . المصدر نفسه ج٢ ص ٦٧ .
- (٢) قال الامدى : الحيز حقيقة في الجوهر دون غيره ، الاحكام ج٣ ص ٣٣ .
- (٣) واجيب بان زيادة لفظ آخر كالتفسير لما قبله الزيادة الوضوح في الحدود لا يعد تكرارا . المصدر السابق ، ج٢ ص ٦٧ . وراجع النقد في البرهان ج١ ص ١٥٩ .
- (٤) هذا قول ابي عبدالله البصرى المعتزلى ، راجع المعتمد ج١ ص ٣١٨ .
- (٥) في (س) وقول .
- (٦) قول القاضي هذا هو اختيار امام الحرمين والغزالي واكثر الشافعية واكثر المعتزلة ومنهم الجبائي وابوهاشم وابو الحسين البصرى وهو ايضا اختيار الامدى المعتمد ج١ ص ٣١٧ . والاحكام ج٣ ص ٣٢ والبرهان ج١ ص ١٥٩-١٦٠ . والمنحول ص ٦٣-٦٤ .
- (٧) في (س) وقد فسر .
- (٨) كلمة (شيء) ساقطة من (س) .
- (٩) ونقض أيضا بنحو " مستحيل " فانه لا معنى لها مجردة انظر الاحكام للامدى ج٣ ص ٩ .
- (١٠) حمله مالك والشافعي على الطهر وحمله ابو حنيفة على الحيف انظر نشر البنود ج١ ص ٢٧٦ .
- (١١) في (س) والتصريف . (١٢) سورة البقرة ، الاية ٢٣٧ .
- (١٣) حمله مالك على الولي والشافعي وغيره على الزوج وهو الراجح شرح المحلى على جمع الجوامع ج٢ ص ٦١ ، ونشر البنود ج١ ص ٢٧٦ .
- (١٤) سورة البقرة الاية ٢٣ .
- (١٥) قال ابن النباري : " الها " في مثله فيها وجهان ، احدهما : ان تكون عائدة ==

الخطاب المحتاج الى البيان ضربان : أحدهما ما ^(١) له ظاهر وقد أريد خلافه ، والثاني : ما لا يكون كذلك وهو الاسم ^(٢) المتواطىء ، اذا كان المراد بعض أنواعه وكلاسم المشترك اذا كان المراد أحد مفهوماته . والا ^(٣) أول أقسام : أحدها ^(٤) : تأخير بيان التخصيص . وثانيها ^(٥) : (تأخير بيان النسخ ، وثالثها) ^(٦) : تأخير بيان الأسماء الشرعية . قد نقلت عن ^(٧) موضوعتها اللغوية الى موضوعاتها الشرعية .

أو لا ستواء جهات المجاز عند تعذر ارادة ^(٨) الحقيقة . أو لغلبة استعمال المجاز بحيث ساوى الحقيقة ^(٩) كلفظ النكاح ، فانه حقيقة في الوطء ، ومجاز في العقد الذى هو سببه ، الا أنه كثر ولم يترجح على الحقيقة . ومن وجوه الاجمال : تخصيص ^(١٠) العام بصفة مجهولة (كقوله تعالى : * والمحصنات من النساء * ^(١١) والاستثناء بمجهول) ^(١٢) كقوله تعالى * أحلت لكم بهيمة ^(١٣) الانعام الا ما يتلى عليكم * ^(١٤) قبل البيان . قوله : (الخطاب المحتاج الى البيان ضربان ، أحدهما : ما له ظاهر وقد أريد خلافه . والثاني : ما لا يكون كذلك : وهو الاسم المتواطىء ، اذا كان المراد بعض أنواعه ، والاسم المشترك ، اذا كان المراد أحد مفهوماته .)

== على عبدنا ، وتكون (من) لا ابتداءً الغاية ، اى ابتدئوا في الاتيان بالسورة من مثل محمد . والثاني : ان تكون عائدة على " ما نزلنا " وهو القرآن فتكون (من) زائدة وهو قول ابي الحسن الا خفش ، وتقديره فاتوا بسورة مثله . البيان في غريب اعراب القرآن لابن الجبارى ص ٦٤٠ . ومثله في التبيان في اعراب القرآن للعكبرى ج ١ ، ص ٤٠ وزاد وجها ثالثا هو عودة " من " على " الانداد " .

(١) كلمة (ما) ساقطة من الاصل . (٢) في الاصل كلاس . (٣) في الاصل للأول . (٤) في الاصل أحدهما ، وهو خطأ . (٥) في الاصل وثانيهما ، وهو خطأ . (٦) العبارة (تأخير بيان النسخ ، وثالثها) ساقطة من (ق) . (٧) في الاصل من . (٨) كلمة " ارادة " ساقطة من (س) . (٩) في (س) ساوى النكاح الحقيقة كلفظ النكاح فالنكاح الاولى زائدة . (١٠) في (س) التخصيص ، وهو خطأ . (١١) سورة النساء الآية ٢٥ . (١٢) ما بين القوسين : (كقوله تعالى . . . بمجهول) اما ان تكون ساقطة من الاصل واما ان تكون زائدة في (س) ان لا داعي للتمثيل بمثال من افتراض العقل مع وجود المثال الحقيقي المطابق للواقع . (١٣) لفظة " بهيمة " ساقطة من (س) . (١٤) سورة المائدة الآية رقم ١ . هذا وقال الامدى في الاحكام ج ٣ ص ١٣ : مهما كان المستثنى مجعلا فالمستثنى منه كذلك (ونبه الى ان الاجمال قد يكون في الافعال كما اذا لم يجلس صلوات الله وسلامه عليه يحتمل ان يكون للسبب ولجواز الترك . هذا وقد أوصل السبكي وجوه الاجمال الى تسعة أوجه كما في الابهاج ج ٢ ص ١٣٣ .

ورابعها ^(١) : تأخير بيان النكرة اذا أريد بها شئ معين ، فذهبتنا : أنه يجوز تأخير

البيان في كل هذه الأقسام الى / وقت الحاجة . ^{ب/٣٩} من ق (٤)

وأما أبو الحسين ^(٢) البصري فانه منع من ^(٣) تأخير البيان فيما له ظاهر وقد

أريد به ^(٥) خلافة ، ثم زعم أن البيان الاجمالي كاف ، وهو أن يقول عند الخطاب / : ^{أ/٤٥} من د

أعلموا أن هذا العموم مخصوص ، وأن هذا الحكم سينسخ ^(٦) .

ما ذكره ^(٧) من مثال المشترك حق ، وما ذكره ^(٨) من مثال المتواطىء ليس من هذا

القسم ، بل من القسم الأول ، فانه من ^(٩) المطلق ، والمطلق / اذا أريد به مقيد ، كان ^{ب/٥٠} من س

تركا ^(١٠) لظاهرة ، ان مقتضاء الشيوع ^(١١) ، والتقييد قاطعه ^(١٢) .

قوله : (والا أول : أقسام : أحدها : تأخير بيان التخصيص) هذا لما ^(١٣) قرره

من ظهور صيغ العموم في الاستفراق ، فقصرها على بعض سمياتها ^(١٤) ترك للظاهر .

قوله : (وثانيها : تأخير بيان النسخ) ، لأن اللفظ المنسوخ مقتضى حكمه

الاستمرار ، والنسخ قاطعه .

قوله : (وثالثها : تأخير بيان الأسماء الشرعية ، وقد نقلت عن موضوعاتها اللغوية) ،

لأن استعمالها في الموضوع اللغوي حقيقة ، (وفي المنقول مجاز راجح) ^(١٥) على خلاف

الأصل . قوله : (ورابعها تأخير بيان النكرة اذا أريد بها شئ معين) والا ولي أن يقول :

وتقييد المطلق ^(١٦) ، ليدخل فيه وصف النكرة وتعيينها ^(١٧) .

قوله : (فذهبتنا : أنه يجوز تأخير البيان في كل هذه الأقسام الى وقت الحاجة) .

(١) في (ق) وثالثها ، وهو خطأ .

(٢) في النسختين أبو الحسن ، والصواب أبو الحسين .

(٣) كلمة (من) غير موجودة في الأصل .

(٤) في الأصل قد .

(٥) كلمة (به) ساقطة من (ق) .

(٦) في (ق) منسوخ .

(٧) في (س) ما ذكر .

(٨) في (س) ما ذكر أيضا .

(٩) كلمة (من) ساقطة من الأصل .

(١٠) كلمة (الشيوع) ساقطة من (س) .

(١١) جعل صاحب المحصول وتبعه كل من السبكي والمحلّي في شرح جميع الجوامع .

المتواطىء من المجمل الذي ليس له ظاهر ، وقد تعقب ذلك الاصفهاني في شرح

المحصول كما فعل ابن التلمساني هنا وقالوا إن المتواطىء له ظاهر وهو القدر

المشترك فاذا اريد به معين كان من القسم الاول . راجع الكاشف ج ٣ ص ٤٩ ب ،

وجمع الجوامع ج ٢ ص ٦٩ .

(١٢) في الأصل ما وهو خطأ .

(١٣) في (س) : (ونقلها مجازا راجحا) بدلا عن العبارة بين القوسين اطلاء .

(١٤) انظر تعريف المقيد في الاحكام للامدى ج ٣ ، ص ٣ وشرح الكوكب ج ٣ ص ٣٩٣ .

(١٥) في الأصل غير واضحة ، ولعلها نعتها ، والصواب تعيينها ، راجع المصادر نفسها .

وأما البيان التفصيلي فانه يجوز تأخيره .

وأما الذى لا يكون له ظاهر كالألفاظ المتواطئة والمشاركة فيتصور ^(١) فيه تأخير

البيان الى وقت الحاجة .

وأما أبو علي وأبو هاشم فقد منعوا منه لنا وجوه : الأول - وهو الدليل العام -

أنا بينا (في علم الكلام أن حسن الفعل وقبحه لا يجرى في) ^(٢) أفعال الله تعالى

ولا في أحكامه ^(٣) ، فوجب أن لا يقبح من الله تعالى شيء .

والثاني : قوله تعالى : (فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بيانه) ^(٤) وكلمة

ثم للتراخي .

لم يختلفوا في أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ^(٦) ، الا على تقدير التكليف بالمحال ،

والظاهر أنه غير واقع ^(٧) .

وأما التأخير عن مورد الخطاب الى وقت الحاجة ، فهو ^(٨) محل النزاع والمذاهب

فيه كما ذكره ^(١٠)

قوله : (لنا وجوه : الأول - وهو الدليل العام -) يعني : أنه شامل لجميع

المسائل المتنازع فيها .

(١) في الأصل فقد يجوز .

(٢) العبارة بين القوسين : (في علم ... لا يجرى في) ساقطة من الأصل .

(٣) في الأصل احكام الله تعالى وافعاله .

(٤) في الأصل الثاني .

(٥) سورة القيامة ، الايات ١٨ ، ١٩ .

(٦) اتفق عليه اكثر العلماء ، راجع البرهان ج١ ص ١٦٦ . والمعتمد ج١ ص ٣٤٢

والاحكام للامدى ج٣ ص ٤١ . والمحصل ج١ ص ٣ ق ٢٧٩ . والتمهيد

لابي الخطاب ج٢ ص ٧٧٥ . والعدة ج٢ ص ٦١٠ ، وسواد الناظر

ج٢ ص ٥١٥ ، والمسودة ص ١٨١ وشرح الكوكب ج٣ ص ٢٣١ .

(٧) قال ابن السبكي تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع وان جاز أى عند المجوزين

لتكليف ما لا يطاق . جمع الجوامع ج٢ ص ٦٩ .

(٨) في (س) فـ .

(٩) المذاهب فيه كثيرة منها : أ : مذهب جمهور الفقهاء ان ذلك جائز مطلقا .

ب : ويقابله المنع من تأخير البيان الى وقت الحاجة مطلقا وقال به جماعة من المعتزلة منهم

ابو علي وابنه والقاضي عبد الجبار ، وعزا المنع الشيرازى الى ابي اسحق المروزي والصيرفي

من الشافعية كما في اللع ص ٢٩ . ونزهة المشتاق ص ٢٩٥ . ومنع من الحنابلة ابو بكر

الخلال وابو الحسن التميمي ومنع الظاهرية وجماعة من الحنفية والمالكية الاحكام لابن

حزم ج١ ص ٧٥ مذهب السرخسي وجماعة من الحنفية أنه يجوز تأخير بيان المجل دون غيره ،

والصحيح ان الحنفية كالجمهور الا انهم يسمون المخصص المتأخر ناسخا .

د : يجوز تأخير بيان الامر دون الخبر ، حكاه في التبصرة ص ٢٠٨ وحكى عكسه عن قوم .

هـ : يجوز تأخير بيان ما ليس له ظاهر دون عكسه وهو مذهب ابي الحسين البصري وأما

ما له ظاهر فيجوز تأخير بيانه التفصيلي دون الاجمالي ، وهناك مذهب عكس هذا

حكاه الالبيرارى في شرح البرهان انظر نشر البنود ج١ ص ٢٨٣ .

و : واجاز الجميع تأخير بيان النسخ وراجع التفصيل في الاحكام ج٣ ص ٤٢ . والتمهيد

لابي الخطاب ج٢ ص ٧٧٦ . والمعتمد ج١ ص ٣٤٢ . (١٠) في (س) ذكر .

(١) والثالث : أن تقول : الدليل (٢) على أنه يجوز (٣) تأخير البيان فسي

النكرة أنه تعالى أمر / بني اسرائيل بذبح بقرة موصوفة معينة ثم انه تعالى ما بينها ٤٠/أ من ق حتى سألوا سو*الا بعد سو*ال .

وانما (٥) قلنا : ان المأمورية كان بقرة / معينة لوجهين (٦) : أحدهما (٧) : قوله ٤٥/ب من ق تعالى : (ادع لنا ربك يبين لنا ما هي) (٨) وقوله تعالى (انها بقرة لا فارض ولا بكر) (٩) وقوله تعالى (انها بقرة صفراء) (١٠) (وقوله تعالى) (١١) : (انها بقرة لا ذلول) (١٢) .

قوله : (لنا ما ثبت في علم الكلام أن حسن (١٣) الفعل (١٤) وقبحه ، لا يجري في أفعال الله تعالى ، ولا في أحكامه ، فوجب أن لا يقبح من الله تعالى شئ *) حاصله أن الخصم عول في منع ما له ظاهر على أنه تجهيل للمخاطب ، وهو قبيح من الحكيم ، وفيما ليس له ظاهر أنه خطاب بما (١٥) لا فائدة فيه ، وهو عيب . وكلا الدليلين مبنى على التحسين والتقبيح العقلي . فاذا أبطله ، بطل مأخذ الخصم ، وليس فيه ما يدل على صحة مذهبه ، وانما هو أمر جدلي في ابطال ما عول عليه الخصم .

وقوله : (الثاني - يعني من الدليل العام - قوله تعالى (فاذا قرأناه فاتبع قرآنه / ثم ان علينا بيانه) (١٦) وثم للتراخي .

٥٥/ب من ك

اعترض عليه بأنها قد ترد لا للتراخي ، كقوله تعالى : (ثم الله شهيد على ما يفعلون) (١٧) ، وقوله تعالى : (ثم كان من الذين آمنوا) (١٨) ،

-
- (١) في الأصل : الثالث .
 - (٢) كلمة (الدليل) ساقطة من (ق) .
 - (٣) العبارة : (على انه يجوز) مكررة في (ق) .
 - (٤) العبارة في الاصل (ثم لم يبينها لهم) .
 - (٥) في الاصل انما .
 - (٦) في الاصل من وجهين .
 - (٧) في الاصل : الاول .
 - (٨) سورة البقرة الاية ٦٨ .
 - (٩) سورة البقرة الاية ٦٨ .
 - (١٠) سورة البقرة الاية ٦٩ .
 - (١١) (وقوله تعالى) ليست في (ق) .
 - (١٢) سورة البقرة الاية ٧١ .
 - (١٣) في (س) تحسين .
 - (١٤) في (س) العقل .
 - (١٥) كلمة (بما) ساقطة من (س) .
 - (١٦) سورة القيامة ، الايات ١٨ ، ١٩ .
 - (١٧) سورة يونس الاية رقم ٤٦ . وقال الامدى ثم هنا بمعنى الواو ، لاستحالة كونه تعالى شاهدا بعد ان لم يكن شاهدا ، الاحكام ج ٣ ص ٤٥ .
 - (١٨) سورة البلد ، الاية رقم ١٧ .

يدل على أنه ^(١) متعلق الأمر الأول ، وهو قوله : (ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) ^(٢) ،
وهي البقرة الموصوفة بهذه الصفات المعينة ، لأن هذه الضائر عائدة اليها لا الى غيرها .

(٣)

ويقول الشاعر :

ولا يكشف الفناء الا ابن حرة يرى غمرات الموت ثم يزورها ^(٤)
وأجيب بأن استعمالها في ذلك مجاز ، ولا يلزم ترك الحقيقة من غير ضرورة .

قوله : (الثالث : أن يقول : الدليل على أنه يجوز تأخير البيان في النكرة)

يعني : اذا أريد بها المعين . انه تعالى أمر بني اسرائيل بذبح بقرة موصوفة معينة ^(٥) ،
ثم انه تعالى ما بينها حتى سألوا سوءاً الا بعد سوءاً ال . . . الى آخره) الحاصل : أن قوله
تعالى : (ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) ^(٦) يدل على طلب ^(٧) ذبح بقرة مطلقة
بظاهره ، ثم تبين بعد المراجعة أن المراد بها البقرة الموصوفة بالأوصاف المذكورة . / ٥١ / من س

لا يقال : كان الواجب أولاً ذبح مسمى البقرة ، والتقييد بالأوصاف ، انما
وجب عند المراجعة ، كما نقل عن ابن عباس رضي الله (عنهما) ^(٨) أنه قال :

(١) في الأصل أن .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٦٧ .

(٣) الشاعر هو جعفر بن عتبة الحارثي وهو جعفر بن عتبة بن عبد يفيث ويكنى أبا عارم
وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية وهو شاعر مقل غزل فارسي ، وهو
القائل :

هواي مع الركب اليماني مصعد جنيب وجثماني بمكة موثق

انظر ترجمته في معجم الشعراء ص ٢٩١ .

وشرح الحماسة للتبريزي ج ١ ص ٤٣ - ٤٤ والاعاني ج ٣ ص ٤٥ .

(٤) انظر البيت في ديوان الحماسة ج ١ ص ٦٤ وبعده :

نقاسمهم اسيافا شرقسمة قفينا غواشيها وفيهم صدورهم

هذا وذكر المرزوقي شارح ديوان الحماسة في ج ١ ص ٥٠ ان ثم تفيد التراخي
في عطف المفردات دون عطف الجمل واستدل بقوله تعالى (وما ادراك ما العقبة)
الى قوله تعالى (ثم كان من الذين امنوا) الايات من ١٢ الى ١٧ من سورة
البلد ، وقال : ولا يجوز تراخي الايمان عن شيء مما عدده وذكره .

(٥) قال الجمهور ان البقرة معينة واخر البيان الى وقت الحاجة وسوء المهم المتكرر وقال

العضد ويؤيده حديث ابن عباس الاتي ان المأمور به هو مطلق بقرة ولا يسلم

انها معينة وكذلك حكى الخلاف ابو السعود في تفسيره ، ج ١ ص ١٩٠ - ١٩٢

وشرح العضد ج ٢ ص ١٦٥ .

(٦) سورة البقرة الآية رقم ٦٧ .

(٧) كلمة (طلب) غير موجودة في (س) .

(٨) في الأصل عنه .

(١) والثاني : وهو أن الصفات المذكورة في الجواب عن السوء الـ الثاني ، أما أن يقال : انها صفات البقرة التي أمر بذبحها ، أو يقال أنها صفات بقرة وجبت (٣) عليهم عند ذلك السوء الـ ، وصار ما وجب عليهم قبل ذلك منسوخا بهذا الثاني ، والا أول هو المطلوب ، والثاني يوجب أن يقع (٤) الاكتفاء بالصفات المذكورة (آخرا وأن / لا يجب ٤٦/أ حصول الصفات المذكورة) (٥) قبل ذلك إلا أن هذا (٦) / باطل ، لأن المسلمين ٤٠/ب من ق أجمعوا على أن تحصيل كل (٧) تلك الصفات معتبر ، فعلمنا فساد هذا القسم .

(لو أنهم عمدوا الى أية بقرة كانت فذبحوها لكفتهم ، ولكن شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم) (٨) ، لا لنا نقول : هذا لا يصح لوجهين : أحدهما الزامي ، والآخر برهاني .

أما الالزامي : فانه يلزم منه النسخ قبل الامتثال (٩) ، وهم لا يقولون به .
وأما البرهاني : فلا نضائر عائدة الى (١٠) البقرة فيدل (١١) على أنها هي الواجبة .

فيجب أن يقال : (ان قوله (١٢) : انها عائدة الى البقرة والجواب راجع الى ما وقع عنه (١٣) السوء الـ) .

-
- (١) في الاصل ، الثاني .
(٢) في الاصل هو .
(٣) في (ق) وجب ، وهو خطأ .
(٤) كلمة (يقع) ساقطة من (ق) .
(٥) العبارة (آخرا ... المذكورة) بين القوسين ساقطة من (ق) .
(٦) في (ق) أنه .
(٧) كلمة كل ساقطة من (ق) .
(٨) أخرجه الطبري في تفسيره بلفظ مقارب راجع تفسير الطبري ، ج ٢ ص ١٨٦ طبعة دار المعارف بمصر ط ٢ . وذكر الشوكاني انه أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر ، وابن أبي حاتم والبيهقي في سننه عن عبيدة السلماني وذكر القصة بكاملها وانهم شروا البقرة بمل* جلدها ذهبا وضرب الميت بلحمها وأخبرانه قتله ابن أخيه فحرم من الميراث ، فتح القدير ج ١ ص ٩٩ . وقتل ابن كثير في تفسيره ج ١ ص ١١٠ على اثر ابن عباس (اسناده صحيح وقد رواه غير واحد عن ابن عباس) وذكره السيوطي في الدر المنثور ج ١ ص ٧٧ . وراجع تفسير القرطبي ج ١ ص ٤٤٨ .
(٩) ربما قيل ان تلك القيود في البقرة يمكن حمل البقرة في الأمر الأول عليها ويكون ذلك من قبيل حمل المطلق على المقيد ، ولم أر هذا القول لاحد من الاصوليين ولكن ربما كان كلام ابن التلمساني بانها في مجلس العقد فتكون قيودا مقارنسة مقارب له .
(١٠) في (س) على .
(١١) في الاصل سقط اللام في لفظ فيدل .
(١٢) في (س) قولنا .
(١٣) في (س) عليه .

الحجة الرابعة في المسألة أن نقول : اجمعنا على أنه يجوز أن يأمر الله تعالى المكلف بالفعل ~~بالموت~~ : (مع أنه يجوز أن يموت) (١) قبل حضور وقت (٢) ذلك الفعل ، وحينئذ يدل موته على أنه ما كان مراداً بذلك الخطاب ، وهذا تخصيص لم يتقدم بيانه .

وقوله في الثاني : (ان ذلك يوجب الاكتفاء بالصفات المذكورة أخيراً) غير صحيح ، لأن الضمير يعود الى الأقرب ، فقوله أولاً (ما هي) يعود الى البقرة ، وقوله ثانياً : (ما لونها) يعود الى البقرة الموصوفة بالوصفين المتقدمين فيتعين الاتيان بالجميع (٣) .

لكن لقائل أن يقول : لا حجة في الآية ، إذ جاز (٤) أن تكون المراجعة في مجلس الخطاب وتعقبه بالبيان . ومثل ذلك لا يعد تأخيراً في العرف .

ويحقق ذلك ، أنه لو كان تأخيراً ، لكان تأخيراً (٥) للبيان عن وقت الحاجة لحاجتهم (٦) لفصل الخصومة ، وهو باطل بالاتفاق (٧) .

قوله : (الحجة الرابعة في المسألة : اجمعنا على أنه يجوز أن يموت قبل حضور ذلك الوقت ، وحينئذ يدل موته على أنه ما كان مراداً بذلك الخطاب ، وهذا تخصيص لم يتقدم بيانه .

والاعتراض عليه أن يقال : " قوله اجمعنا " ان الخصم لا يسلم ذلك ، فان التكليف المعلق على شرط يعلم الأمر أن المكلف لا يبلغه ، يأباه المعتزلي (٨) بنسأ على أن الأمور به ، لا بد وأن يكون مراد (٩) الأمر .

(١) العبارة في الاصل : (مع أنه قد يموت ذلك المكلف) .

(٢) كلمة وقت ساقطة من (ق) .

(٣) ناقش الامد هذا الاستدلال وقال ان البيان لا يكون تشديداً وان موافقة ظاهر النص الدال على تنكير البقرة وموافقة ظاهر قول ابن عباس . اولى من موافقة ما ذكره من مطابقة الجواب للسوء ال ، وكذلك لا يلزم من تأخير البيان التفصيلي تأخير البيان الاجمالي كما هو مذهب ابي الحسين فانظر الاحكام ج٣ ص ٤٩ وانظر المعتمد ج١ ص ٣٤٨ .

(٤) في الاصل : (اذا جاء ان المراجعة) فسقطت كلمة تكون وايدل جاز بجاء .

(٥) في (س) تأخير البيان . (٦) في (س) حاجته .

(٧) وذكر التبريزي ان احكام الشرع وردت مجملة ، ثم تدرج الى تفصيلها على حسب الحاجة ووقوع الوقائع . تنقيح المحصول ج٢ ص ٣٠٣ وانظر المزيد من الأدلة في التمهيد لابي الخطاب ج٢ ص ٧٧٦ والاحكام ج٣ ص ٤٢ والتبصرة ص ٢٠٨ والبرهان ج١ ص ١٦٦ والمعتمد ج١ ص ٣٥٠-٣٥٨ .

(٨) تقدم بحث هذه المسألة في أواخر بحث الأمر قبل مسألة تكليف ما لا يطاق .

(٩) في (س) مراد الأمر .

واحتج المخالف بأنه لو جاز أن يذكر الشارع لفظاً ، ويريد به غير ظاهره ، فحينئذ لا يبقى لنا وثوق بالشرائع ^(١) ، فلعلة كان ^(٢) كلفنا بالصلاة والمراد غيرها ، وإذا قال : " صلوا غدا " فلفعل المراد بقوله غدا بعد غد ، وذلك يوجب الشك في جميع الشرائع .

والجواب : انكم وان ^(٣) / أوجبتم حصول المخصص ، مع حصول هذا اللفظ ^{ب/٤٦} من لا انه لا نزاع في ^(٤) أن المكلف قد يسمع العام مع أنه لا يصل اليه ذلك المخصص ، وحينئذ يلزمكم ما ألزمتوه / طينا . ^{أ/٤١} من ق

ثم لو سلم تحقيق ^(٥) التكليف بمثله ، فالفرق أن المكلف به معلوم ها هنا ، فصح اعتقاد وجوبه والعزم عليه والشروع فيه / ثم اذا طرأ العذر سقط ، بخلاف التكليف ^{أ/٥٦} من بخلاف الظاهر ، فانه تجهيل . وهذا البيان كبيان النسخ ، لأنه قاطع للاستمرار ومثله لا يمتنع عندهم ، أو يكتفى فيه بالبيان الاجمالي ^(٦) . وقد علم من قاعدة الشرع أن استمرار التكليف مشروط بالامكان وعدم ورود الناسخ ، فهو كالبيان الفارق لفظاً . قوله : (احتج المخالف بأنه لو جاز أن يذكر الشارع لفظاً ويريد به ^(٧) غير ظاهره ، فحينئذ لا يبقى وثوق بالشرائع الى آخره) ظاهر .

قوله : (والجواب انكم وان أوجبتم حصول المخصص مع حصول هذا اللفظ ، الا أنه لا نزاع ان المكلف قد يسمع العام مع أنه لا يصل اليه المخصص ، وحينئذ يلزمكم ما ألزمتونا) يرد عليه ان التقصير في هذا ^(٨) ينسب الى المكلف ، لا الى الشارع ، والأول تجهيل .

-
- (١) في الأصل (بشئ من الشرائع) .
 - (٢) في الأصل يقال .
 - (٣) كلمة (وان) ساقطة من (ق)
 - (٤) كلمة (في) غير موجودة في الأصل .
 - (٥) في (من) تكليف التحقيق .
 - (٦) في الأصل (ببيان الاجمال) وهنا يشير الى مذهب أبي الحسين في الاكتفاء به وذلك أنه يرى انه يجوز التجهيل البسيط في حق المكلف لان الجهل من طبائع البشر واما التجهيل المركب بان تجهل مراد الله ويجهل أنه يجهل ذلك فمنعه ابو الحسين . راجع المعتمد ج ١ ، ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ وانظر نشر البنود ج ١ ص ٢٨٢ .
 - (٧) كلمة به ساقطة من الأصل .
 - (٨) في (من) هذه .

وأیضا نقول : ان مجرد هذه اللفاظ تفيد ظنا غالبا بأن المراد ظاهرها ، فلا جرم يحصل لنا هذا ^(١) الظن الغالب . واما ^(٢) القطع ، فقد بينا ان اللفظ لا يفيد البتة الا اذا حصل معها قرائن تدل عليه ^(٣) .

وأما الخطاب الذى لا ظاهر له ، فهو الاسم المشترك كالقرء المشترك ^(٤) بين الطهر والحیض ^(٥) ، فنقول هذه اللفاظ لها ظاهر من وجه دون وجه .

أما الوجه الذى تكون هذه اللفاظ ظاهرة فيه فهو ^(٦) أنه يفيد أن المتكلم أراد اما الطهر واما ^(٧) الحیض .

و ^(٨) أما الوجه الذى تكون هذه اللفاظ غير ظاهرة فيه ^(٩) فهو أن لا ^(١٠) تدل على أن ^(١١) أى / الأمرين هو المراد .

فنقول الدليل على جواز ورود مثل هذا الخطاب عاريا عن البيان وجهان : الأول ^(١٢) : أن الاسم المشترك يفيد اما هذا ، واما ذاك - من غير تعيين ^(١٣) . وهذا القدر يصلح أن يراد تعريفه من غير بيان التفصيل .

قوله : (وأیضا ^(١٤)) نقول : ان مجرد هذه اللفاظ يفيد / ظنا غالبا بأن المراد ^(١٥) ظاهرها (هذا هو التحقيق ، فانا نعتقد عند ورود العام أن المراد ظاهره ، ان لم يرد مخصص ^(١٥) عند الحاجة ، فاذا لم يرد يقينا على هذا ^(١٦) الاصل ، وكذلك ففى المطلق وتقييده ^(١٧) ^(١٨) فى الاصل مثلة المذكورة .

قوله : (وأما الخطاب الذى لا ظاهر له ، وهو الاسم المشترك ، كالقرء المشترك بين الطهر والحیض ، فنقول : هذه اللفاظ لها ظاهر ^(١٩) . . الى آخره) الحاصل أن الاسم المشترك يفيد بيانا اجماليا ، وهو من مقاصد المخاطبين . ^(٢٠)

- (١) كلمه (هذا) مكررة فى (ق) .
- (٢) فى الاصل فاما .
- (٣) فى الاصل عليها .
- (٤) العبارة (كالقرء المشترك) ساقطة من (ق) .
- (٥) فى الاصل الحیض والطهر .
- (٦) فى (ق) هو .
- (٧) فى الاصل أو .
- (٨) فى (ق) اما .
- (٩) كلمة (فيه) غير موجودة فى الاصل . (١٠) فى (ق) فانه لا .
- (١١) كلمة (أن) ساقطة من (ق) . (١٢) فى الاصل أحدهما .
- (١٣) فى (ق) تعين .
- (١٤) كلمة وأیضا غير موجودة فى (س) . (١٥) فى (س) مخصصا ، وهو خطأ .
- (١٦) كلمة (هذا) غير موجودة فى الاصل .
- (١٧) فى الاصل وتقيده . وكلمة وتقيده مكررة فى النسخة (س) ويحتمل توجيهها على زيادتها بان تقيده الثانية بمعنى كتابته .
- (١٨) كلمة (فى) ساقطة من الاصل .
- (١٩) فى الاصل ظاهره ، وكلمة " لها " ساقطة من الاصل .
- (٢٠) المخاطبين بزنة اسم الفاعل ، وراجع فى هذا المعتمد ج ١ ص ٣٤٧ .

الثاني : انه ^(١) / بحسن من الملك أن يقول لبعض خدمه : قد ^(٢) وليتك البلد ^(٣) /
الفلائي فاخرج اليه من الغد ، وأنا اكتب اليك تذكرة في تفاصيل تلك الاعمال ،
واذا كان مثل هذا الكلام حسنا في العرف ثبت أنه عار عن جهات القبح .

احتج المخالف بأنه لو حسن الخطاب بالاسم المشترك من غير بيان في الحال ،
لجاز خطاب العربي بالزنجية من غير بيان ^(٤) في الحال .

والجواب : أن المعتبر في حسن الخطاب ان يقدر السامع على أن يعرف ماهو
المفهوم من الخطاب / . وهذا المعنى حاصل عند سماع اللفظ المشترك ، لأنه وضع ^(٥) ٤٨ /
لا فائدة أحد هذين المعنيين . والسامع ^(٦) فهم منه هذا القدر ، وهذا القدر
(ما تقتضى المصلحة تعريفه) وذلك بخلاف العربي اذا خوطب

وقوله : (انه يحسن من الملك أن يقول لبعض خدمه " قد وليتك ^(٧) البلد الفلائي ،
فاخرج اليه من الغد ^(٨) ، وأنا اكتب اليك ^(٩) تذكرة فيها تفاصيل تلك الاعمال " ،
واذا كان مثل هذا حسنا في العرف ، ثبت أنه عار من جهات القبح .

هذا الوجه الثاني راجع الى بعض صور الاول ، فانه بيان اجمالي ، الا أنه قصر
فيه ، وكان حقه أن يقول : " ويأمره بأوامر جمليه يحيل ^(١٠) تفصيلها على ورود التذكرة
ليطابق محل النزاع .

وقوله : (احتج المخالف بأنه : لو حسن الخطاب بالاسم المشترك من غير
بيان في الحال ، لجاز خطاب العربي بالزنجية من غير بيان في الحال .
وأجاب بالفرق ^(١١) بأن الخطاب يمثل ذلك لا يصح ، لأنه لا يفهم منه شيء ،
والخطاب بالمشترك يفهم منه أن المراد أحد الشيئين أو الأشياء .

-
- (١) في الاصل " أن " .
(٢) كلمة (قد) ساقطة من (ق) .
(٣) في الاصل في .
(٤) في (ق) البيان .
(٥) في الاصل فالسامع .
(٦) العبارة بين القوسين هنا ابدلت في (س) بالعبارة التالية (من المصلحة
يقتضى تعريفه) .
(٧) في (س) أوليتك (س)
(٨) العبارة : (من الغد) ساقطة من (س)
(٩) كلمة (اليك) غير موجودة في (س) .
(١٠) في (س) تحصيل .
(١١) في (س) في الفرق .

بالزنجية ، فانه لا يفهم من ذلك الخطاب ما هو موضوع بازائه ، فظهر الفرق . / ٤٢/أ

والحق في الجواب : أنا نجوز^(١) ذلك أيضا ، ولا فرق بين ذلك وبين خطاب عموم الخلق - الأحمر والأَسود - باللسان العربي ، بشرط التفسير عند الحاجة ، قال الله تعالى : (وما أرسلناك الا كافة للناس)^(٢) .

وما يلحق بهذا الباب :
أنه يجوز البيان بكل دليل^(٣) : عقلي ، أو سمعي ، أو حسي^(٤) أو عرفي^(٥)
أو قرينة حال أو فعل ، لكن يشترط في الفعل ما يشعر بكونه / بيانا من قرينه^(٥)
قولية أو حالية .

ومن المشهور بين الفقهاء أن بيان الواجب ، واجب^(٦) ، وبيان المندوب مندوب ، وهذا ليس على إطلاقه ، بل قد يكون بيان المندوب واجبا على الرسول تبليغا ، كما يجب عليه^(٧) بيان المباح^(٨) .

(١) نقل هذه الاجابة ابن السبكي في تكملة الابهاج ج٢ ص ١٤٣ عن القاضي فسي مختصر التقريب واستحسنها ، وأجاب بها الشيرازي في التبصرة ص ٢١١ . وذكرها امام الحرمين في البرهان ، وقال نحن لا نمنع ذلك اذا فهم المعجمي على الجملة ج١ ص ١٦٨ والفزالي في المستصفى ج١ ص ٣٧٤ ووافق عليها ايضا ابو الخطاب الحنبلي في التمهيد ج٢ ص ٧٨٨ بعد ذكر عدم فائدة مخاطبة العربي بالزنجية في ج٢ ص ٧٨٣ .

(٢) سورة سبأ الاية ٢٨ وانظر حجاج المخالفين في الاحكام ج٣ ص ٦٢-٦٥ ، والتمهيد لابي الخطاب ج٢ ص ٧٨٧-٧٩٢ والمستصفى ج١ ص ٣٧٤-٣٧٥ . هذا والتعبير بالتأخير الى وقت الحاجة من التأثير بعبارات المعتزلة كما هو المنقول عن الاستاذ ابي اسحق في الابهاج ج٢ ص ١٤٠ وشرح المحلى على جمع الجوامع ج٢ ص ٦٩ والاحسن " الى وقت وجوب الفعل " .

(٣) انظر ما يصلح ان يكون بيانا في التمهيد للكلوزاني ج٢ ص ٧٧٠ وشرح الكوكب ج٣ ص ٤٤١ وسواد الناظر ج٢ ص ٥١٢ واصول السرخسي ج٢ ص ٢٧ والايات البيئات ج٣ ص ١١٩ وشرح تنقيح الفصول ص ٢٧٨ والمعتمد ج١ ص ٣٢٧ والمحصل ج١ ق ٣ ص ٢٦١ .

(٤) في (س) أو حسي أو سمعي .

(٥) انظر كون الفعل بيانا في المصادر نفسها وفي الكشف عن المحصول ج٣ ق ٤٩/ب .

والاحكام للامدى ج٣ ص ٣٤-٣٦ .

(٦) كلمة (واجب) ساقطة من (س) .

(٧) كلمة (عليه) غير موجودة في (س) .

(٨) فصل الكلام في ذلك ابو الحسين في المعتمد ج١ ص ٣٤١ . فقال : ان ارادوا

أن بيان الواجب بيان لصفة شيء واجب ، فصحيح ، وان ارادوا انه يدل على الوجوب كما يدل عليه المبين فغير صحيح ، لأنه يتضمن صفة المبين . . .

ومن تمام الباب : التنبيه على أمور ظن قوم أنها مجملة وليست مجملة منها :
 قوله تعالى (حرمت عليكم امهاتكم) ^(١) . قال الكرخي ^(٢) : هي ^(٣) مجملة ، لأنه
 أضاف ^(٤) التحريم الى الذات ، وليست مرادة ، وانما يحرم الفعل ، والافعال كثيرة ، وليس
 أضمار بعض بأولى من بعض .

وجوابه : أن العرف يعينه ^(٥) ، فان التحريم اذا أضيف الى النساء فهم منه
 تحريم الاستمتاع عرفا ، واذا أضيف الى الطعام والشراب ، فهم منه تحريم تناول عرفا .
 ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : (لا عمل الا بنية) ^(٦) و (لا صيام
 لمن لم يبيت الصيام من الليل) ^(٨) .

====
 وان أرادوا انه واجب على النبي التبليغ في حالة الوجوب دون غيره فباطل أيضا ،
 لوجوب تبليغ الكل عليه ، عليه افضل الصلاة والسلام وتبع هذا التفصيل الرازي في
 المحصول ج ١ ، ق ٣ ص ٢٧٦ والامدى في الاحكام ج ٣ ص ٤٠-٤١ ، واما
 أبو الخطاب فقال عن كون بيان الواجب واجبا : (وهذا غلط) لان البيان
 لا يتضمن لفظا يفيد الوجوب وانما يتضمن صفة المبين ، والوجوب في التبيين ،
 ثبت بدليل آخر ، التمهيد ج ٢ ص ٧٧٣ .

(١) سورة النساء الآية رقم ٢٣ .

(٢) نسب اليه هذا الكمال بن الهمام انظر تيسير التحرير ج ١ ص ١٦٦ . وكذلك في
 مسلم الثبوت وشرحه الفواتح ج ٢ ص ٣٣ ونسب اليه غير ذلك في كشف الاسرار
 ج ٢ ص ١٠٦ .

(٣) في (س) انها .

(٤) في (س) لأنها اضافة .

(٥) قال التبريزي : (فان العرف يقتضي صرفه الى معهود - وهو الوطء - والعرف
 كالوضع في تعيين المراد) تنقيح المحصول ج ٢ ص ٢٩٩ ويمثل هذا قال الرازي
 في المحصول ، ج ١ ، ق ٣ ص ٢٤٥ .

(٦) راجع المصادر نفسها ، والمصادر السابقة لها وراجع اصول السرخسي ج ١ ص ١٩٥
 وشرح العضد ج ٢ ص ١٥٩ وشرح تنقيح الفصول ص ٢٧٦ .

(٧) هذا الحديث رواه الشيخان واصحاب السنن وغيرهم بلفظ انما الاعمال بالنيات ،
 ولفظ الاعمال بالنية ، ولفظ انما الاعمال بالنية وقال العجلوني في كشف الخفاء
 ج ١ ص ١٤٧-١٤٨ ، انه ورد بالفاظ بينها في اوائل " الفيض الجارى "

ومنها " لا عمل الا بنية " والحديث باللفظ المتقدم اخرجه البخارى (١) - كتاب بدء
 الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث رقم
 ١ ، ج ١ ص ٩ . واخرجه مسلم ، ٣٣ - كتاب الامارة ، ٤٥ باب قوله صلى الله
 عليه وسلم : انما الاعمال بالنية وان يدخل فيه الغزو وغيره من الاعمال ، حديث
 رقم ١٥٥ ، ج ٣ ص ١٥١٥ ورواه اصحاب السنن كلهم والحديث مجمع على صحته .
 هذا الحديث أخرجه ابو داود في كتاب الصيام ، باب النية في الصوم ، حديث رقم
 (٨) ٢٤٥٤ ج ٢ ص ٣٢٩ - ونقل ابن حجر عن ابي داود قوله " انه لا يصح رفعه "

زعم أبو عبد الله البصري (١) أنها مجتعة (٢)، لأن الذات المنفية ليست مرادة، وإنما المراد الحكم، وهو متردد / بين نفى الكمال ونفى الاجزاء .

١/٥٢
س

- === كما في التلخيص الحبير ، ج ٢ ص ١٨٨ . واخرجه النسائي في كتاب الصيام باب اذا لم يجمع من الليل ، هل يصوم ذلك اليوم من التطوع ، ج ٤ ص ١٦٦ . من طريق ابن عمر عن حفصة بلفظ " من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له " وصوب النسائي وقفه كما في التلخيص .
- واخرجه الترمذی ، كتاب الصيام ٣٣ - باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل رقم الحديث ٧٢٦ ، ج ٣ ص ٤٢٦ . وصوب وقفه ونقل عنه ابن حجر في المصدر نفسه ان البخاری قال عن رفعه (هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب ، والصواب عن ابن عمر موقوف) .
- واخرجه ابن ماجه في كتاب الصيام باب ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم حديث رقم ١٧٠٠ ج ١ ص ٥٤٢ بلفظ " لا صيام لمن لم يفرضه من الليل " .
- واخرجه الدارمي ، كتاب الصوم ، باب من لم يجمع الصيام من الليل ج ٢ ص ٧٠ . بمثل حديث الترمذی .
- واخرجه الامام مالك في الموطأ ، كتاب الصيام باب من اجمع الصيام قبل الفجر ج ٢ ص ١٥٦ - ١٥٧ عن ابن عمر وحفصة وعائشة رضي الله عنهم موقوفا .
- وخلاصة القول : ان العلماء اختلفوا في رفع الحديث : فذهب الى رفعه الحاكم والدارقطني وابن خزيمة وابن حزم وابن حبان .
- وذهب الى انه موقوف الائمة البخاری والترمذی والنسائي وابو داود وغيرهم ، هذا من ناحية الرواية اما من ناحية الدراية فان الحديث مرفوع حكما ، لانه ليس للرأى فيه مجال في ظني - وراجع كذلك نصب الراية ج ٢ ص ٤٣٣ .
- (١) هو الحسين بن علي ابي عبد الله البصري ، أحد مشايخ المعتزلة ، أخذ الاعتزال عن ابي علي بن خالد ، ثم عن ابي هاشم الجبائي ، ونبغ حتى صار استاذاً للقاضي عبد الجبار الذي نقل عنه كثيرا في شرح الاصول الخمسة . ولكنه كان حنفيا في الفروع لطول ملازمته لابي الحسن الكرخي ، درس وأملق كثيرا ومن مؤلفاته : " شرح مختصر ابي الحسن الكرخي " و " كتاب الاشربة " و " تحليل نبذ التمر " و " كتاب تحريم المتعة " و " جواز الصلاة بالفارسية " توفي سنة ٣٦٩ هـ له ترجمة في الفوائد البهية ص ٦٧ . وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ٣٢٥ واخبار ابي حنيفة واصحابه ص ١٦٥ وشذرات الذهب ج ٣ ص ٦٨ ، وتاريخ بغداد ج ٨ ص ٧٣ .
- (٢) راجع النقل عنه في المعتمد ج ١ ص ٣٣٥ .

والجواب من وجهين :

الاول : انه اذا كان للشارع ^(١) النفيين ، فلا مانع من اضافة النفي الى المسمى الشرعي ^(٢) - ان امكن - ثم لو سلم عوده الى الحكم ، فنفي الصحة أظهر ^(٣) لوجهين :

أحدهما : أن مثل هذا يستعمل في العرف لنفي الجدوى والفائدة ، كما يقال : " لا علم الا بعمل " " ولا بلد الا بسلطان " ، ونفي الصحة أظهر في بيان نفي الفائدة .

الثاني : أنه يشعر بالنفي العام ، ونفي الصحة أقرب الى العموم من نفي الكمال ، لأن الباطل لا اعتبار له بوجه ، فساوى العدم ^(٤) ، (والله عز وجل أعلم) ^(٥) .

-
- (١) في الأصل الشارع ، وهو خطأ .
 (٢) أي ان الصيام والصلاة قد نقلت عن معانيها اللغوية الى معان شرعية فاذا جاء لفظ الشارع فالأصل حمل كلامه على الحقائق الشرعية . وحينئذ فلا اجمال راجع المحصول ج١ : ق ٣ ص ٢٤٩ والتمهيد للكلوزاني ج٢ ص ٢٤٢
 (٣) قال الامدى ما معناه ان قوله " لا صيام ولا صلاة الا بكذا " يدل على نفي اصل الفعل بالمطابقة ، وعلى صفاته بالالتزام ، فاذا تعذر العمل بالمطابقة ، تعين العمل بدلالة الالتزام تعليلا لمخالفة الدليل . والفعل الذي انتفت على صفاته اقرب الى المعدوم واشد شبهة له . الاحكام ج٣ ص ٢٢ .
 (٤) راجع تنقيح المحصول للتبريزي ج٢ ص ٢٠٠ والمحصل ج١ : ق ٣ صفحة ٢٤٩ والاحكام ج٣ ص ٢٢ . وسواد الناظر ج٢ ص ٥٠٨ وتيسير التحرير ج١ ص ٢٤٣ وفواتح الرحموت ج٢ ص ٣٨ والتبصرة ص ٢٠٣ والمعتد ج١ ص ٣٣٥ ، وشرح الكوكب ج٣ ص ٤٢٩ وشرح جمع الجوامع ج٢ ص ٥٩ والايات البيئات ج٣ ص ١١٠ والمستصفى ج١ ص ٣٥١ وشرح المضد ج٢ ص ١٦٠ شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٦ .
 (٥) العبارة (والله عز وجل أعلم) غير موجودة في (س) .

البَابُ الْخَامِسُ

فِي

أَفْعَالِ الرُّسُوكِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

الباب الخامس

في الأفعال : وفيه فصلان :
(١)

الفصل الأول : في أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم حجة
والمختار عندنا : أن كل ما أتى به الرسول وجب علينا الاتيان به ، الا اذا دل
(٢) دليل منفصل على خلافه . وقال قوم : ليس كذلك .
(٣)
(٤)

الباب الخامس

في الأفعال : وفيه فصلان :

الأول : في أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم حجة ، والمختار : أن كل ما أتى
به عليه الصلاة والسلام وجب علينا الاتيان به ، الا اذا دل دليل منفصل على خلافه .
وقال قوم : ليس كذلك .

(٥)
(قصة الأنبياء)

جرت عادة الأصوليين بتقديم مسألة على هذه المسألة ، وهي

(١) كلمة (الفصل) ساقطة من الأصل .

(٢) كلمة (عندنا) ساقطة من (ق) .

(٣) كلمة (علينا) ساقطة من الأصل .

(٤) في الأصل بمثله .

(٥) العنوان زيد للايضاح .

(١) (٢) (٣)
تحقيق عصمة الرسل عليهم الصلاة والسلام ، لتوقف الاقتداء بهم على نفي المخالفة
منهم .

وبالجملة فالنظر في أربعة أطراف :

الأول : اتفق العلماء على امتناع صدور الكفر منهم الا

(١) العصمة في اللغة تجمع معاني كثيرة منها : المنع والامساك والحفظ والوقاية ،
والسلامة من الشيء . لسان العرب مادة عصم ، ج ١٢ ، ص ٤٠٤ . والصحيح ،
ج ١٩ ، ص ١٩٨٦ .

واختلف تعريف العصمة باختلاف الفرق والفقهاء في العصمة فعرفها اللقان
والدردير بأنها حفظ الله تعالى بواطن الأنبياء وظواهرهم من التلبس بهم
عنه ، ولونهى كراهة ، ولو في حال الطفولية . شرح الجوهرة ، ص ١١٤ .
وشرح الخريدة ، ص ١٠٤ .

ونقل الفتوح عن ابن التلمساني عن الأشعرية أن العصمة عندهم هي
تهيؤ العبد للموافقة مطلقا ، وذلك راجع الى خلق القدرة على كل طاعة ،
فهو توفيق عام ، شرح الكوكب ، ج ٢ ، ص ١٦٧ .

وأما العصمة عند الصحابة والتابعين والسلف الصالح فان الأنبياء قد يقع
منهم السهو عن غير قصد ، كما يقع منهم أيضا قصد الشيء يريدون به التقرب لوجه
الله فيقع خلاف مراد الله تعالى - الا أنه سبحانه ينبيههم على السهو ولا يقرهم
على الخطأ . انظر فتاوى ابن تيمية ، ج ٢٠ ، ص ٨٨ . وأفعال الرسول للدكتور
محمد العروسي ، ص ٢٢ .

وانظر تعريف العصمة عند المعتزلة في مشابه القرآن للقاضي عبد الجبار ،
ج ٢ ، ص ٧٣ . والمفنى له ، ج ١ ، ص ٣٠ . وانظر تعريف العصمة في
التعريفات للجرجاني ، ص ١٥٦ . وحاشية البنانى ، ج ٢ ، ص ٩ . وارشاد الفحول
ص ٣٤ . ونسيم الرياض للخفاجى ، ج ٤ ، ص ٤٩ . وتيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ٢٠ .
وشرح المواقف ، ج ٨ ، ص ٢٨١ .

(٢) في (س) الرسول .

(٣) هذه مسألة كلامية وكان محلها الجبائى العامة ، لتوقف كل الأدلة على عصمة الرسول
عليه الصلاة والسلام ، ولكن جرت عادة الأصوليين بإيرادها في مباحث السنة ،
لشدة التصاقها بها كما ذكر ذلك ابن الانصارى في فواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ٩٧ .
وانظر تيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ٢٠ . وحاشية السعد على العضد ، ج ٢ ، ص ٢٢ .
والمنحول ، ص ٢٢٣ . وارشاد الفحول ، ص ٣٤ .

(٤) قال القاضي عياض في الشفا ، ج ٢ ، ص ١ : (ومعصومون - أى الأنبياء - من الجهل
بالله وصفاته والتشكيك في شيء من ذلك ، وقد تعاضدت الآثار والاخبار عن الأنبياء
بتتزيههم عن هذه النقيصة منذ ولسدوا ، ونشأتهم على التوحيد والايمان .)
وقال الزمخشري في الكشاف ، ج ٤ ، ص ٦١٢ : (والأنبياء يجب أن يكونوا معصومين ==

.....

(١) (٢) (٣)

الفضيلية وهم فرقة من الخوارج ، فانهم جوزوا عليهم الذنب، وكل ذنب عند هم كفر وما نقل عن الروافض أنهم يجيزون اظهار الكفر تقية^(٥).

=====

قبل النبوة وبعد ها عن الكبائر والصغائر الشائنة ، فما بال الكفر والجهل بالصانع وقال شارح المواقف : (وأما الكفر فأجمعت الأمة على عصمتهم منه قبل النبوة وبعد ها ، ولا خلاف لأحد منهم في ذلك) شرح المواقف ، ج ٨ ، ص ٢٦٤ . وحكى الأصوليون عن ابن الباقلاني أنه أجاز عقلا وقوع الكفر منهم ، ولكن الكمال بن الهمام نقل عنه خلاف ذلك فقال في المسامرة ان ابن الباقلاني يقول : ان الأنبياء معصومون لأن الذي صح عند أهل الأخبار والتواريخ أنه لم يبعث من أشرك بالله طرفة عين ، وإنما يبعث من كان تقيا نقيا . . . الخ) انظر المسامرة بشرح المسامرة ، ص ٢٢٩-٢٣٠ .

(١) الفضيلية فرقة من الخوارج الصفرية اتباع زياد بن الأصغر ، وآراء الصفرية متعددة مختلفة الا أن الأشعري نقل عن الصفرية عامة وعن أكثر الخوارج أنهم يقولون : (ان كل ذنب مغلف كفر وكل كفر شرك وكل شرك عبادة للشيطان) مقالات الاسلاميين ج ١ ، ص ١٩٧ . وذكرهم ابن حزم بقوله : (وقالت الفضيلية من الصفرية : من قال لا اله الا الله محمد رسول الله بلسانه ولم يعتقد ذلك بقلبه بل اعتقد الكفر أو الدهرية أو اليهودية أو النصرانية فهو مسلم عند الله - مؤمن ولا يضره اذا قال الحق بلسانه ما اعتقد بقلبه .) الفصل في الملل والنحل ، ج ٤ ، ص ١٩ . وقال : محقق المحصول انهم ينسبون الى رجل يقال له فضل . المحصول ، ج ١ ، ص ٣ ، ص ٣٤٠ هامش ٣ . وانظر : الخوارج في العصر الأموي نشأتهم - عقائدهم - أدبهم ، للدكتور نايف محمود معروف ، ط ١ . بيروت ، هامش ١٤٤ ، ص ٢٣٨ . وانظر النقل عن الفضيلية في الأحكام للآمدي ، ج ١ ، ص ٢٤٣ . والفرق بين الفرق ، ص ٥٥ .

(٢) في (س) قوم .

(٣) الخوارج كل من خرج على الامام الحق الذي انقضت الجماعة عليه في أيام الصحابة أو من بعدهم وقد خرجوا على الامام علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومن أشعرس الخوارج الأشعث بن قيس ، ومسعود التميمي ، وزيد ابن حصين الطائي ، انظر الملل والنحل للشهرستاني ، ج ١ ، ص ١٥٥ .

(٤) الروافض فرقة من الشيعة وسما رافضة لأنهم طلبوا من زيد بن علي ابن الحسين بن علي ابي طالب في عهد هشام بن عبد الملك ان يتبرأ من أبي بكر وعمر فأبى فانفضوا من حوله فقال لهم زيد بن علي رفضتموني فسموا رافضة . ويدعون أيضا بالامامية لقولهم بالنهي على امامة علي . مقالات الاسلاميين ج ١ ، ص ٨٨ . والملل والنحل ج ١ ، ص ١٦٢ . والفرق بين الفرق ٢٩ . والسنة لابن أبي عاصم ج ٢ ، ص ٤٧٤ .

(٥) مع أن الروافض يقولون بعصمة الأنبياء من الكبائر والصغائر قبل البعثة و بعد ها الا أنهم قالوا بجواز اظهار الكفر والمعاصي تقية . التحفة الاثني عشرية ، ص ١٠ . وعصمة الأنبياء للرازي ، ص ٢٦ . وانظر الفرق بين الفرق ، ص ٢٢١ . وأصول الدين للبغدادى ، ص ١٦٨ . منهاج السنة لابن تيمية ، ج ١ ، ص ٢٢٦ . وقال بن الانصارى عنهم : =====

.....

الثاني : ما يبلغونه عن الله تعالى . وهم معصومون فيه عن الكذب / والتحريف ^١ / ٥٧

عدا ، فانه مدلول المعجزة ^(١) .

واختلف في جواز وقوعه سهوا ^(٢) ، ولا يقرون عليه اتفاقا ^(٣) .

الثالث : صدور الكبائر منهم ، قطع المعتزلة بامتناعه عقلا بنا ^(٤) على التحسين والتقييد ^(٥)

(١) ان هذا من غاية حماقتهم فانه لو جوز هذا الأمر العظيم عليهم لما بقي الأمان في أمر التبليغ . (فواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ٩٧ .

وقال الرازي : (ولما بقي الاعتماد على شيء من الشرائع ولما تميز لنا الفلسط والسهو من غيره ولا يختلط الحق بالباطل .) عصمة الأنبياء للرازي ، ص ٢ ، الشفاء للقاضي عياض ، ج ٢ ، ص ١٠٦ .

(١) وذلك أن المعجزة دلت على صدقهم فيما يبلغونه فلو جا ز كذبهم لبطلت دلالة المعجزة ، وهو مستنع ، انظر الشفاء للقاضي عياض ، ج ٣ ، ص ١١٧ ، وأصول الدين للبغدادى ص ١٦٨ ، وشرح الكوكب المنير ، ج ٢ ، ص ١٦٩ ، تيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ٢١ .

(٢) قال الأصفهانى فى شرحه على مختصر ابن الحاجب ، (واختلفوا فى جواز صدور الكذب منهم غلطا فجوزه القاضي وقال : دلالة المعجزة على صدقهم فيما صدر عنهم قصدا واعتقادا أما ما صدر عنهم غلطا فالمعجزة لا تدل على صدقهم فيه .) انظر بيان المختصر للأصفهانى ، ورقة ٩٧ / ١ ، وانظر الأحكام للآمدى ، ج ١ ، ص ٢٤١ . هذا ويرى القاضي جواز الكذب عقلا أما الشرع فقد ورد بعصمتهم عن ذلك اجماع الأمة . قال ابن تيمية : (وما أنبا به النبى عن الله لا يكون يطابق كذبا لا خطأ ولا عمدا .) النبوات لابن تيمية ، ط السلفية بالقاهرة ، ص ٢٣٥ . وشله فى المعتمد ، ج ١ ، ص ٣٧١ . ونسيم الرياض للشهاب الخفاجى ، ج ٤ ، ص ١١٧ وشرح المواقف ، ج ٨ ، ص ٢٦٣ ، وحاشية البنانى ، ج ٢ ، ص ٩٥ .

(٣) كلمة (اتفاقا) ساقطة من الأصل .

(٤) كلمة (بامتناعه) ساقطة من الأصل .

(٥) أكثر المعتزلة على منع الكبيرة قبل النبوة وبعدها لدلالاتها على التفسير ، وقال بعضهم بجواز صدور الكبيرة منهم قبل البعثة عقلا كما هو قول كثير من العلماء ، انظر المغنى فى أبواب العدل للقاضي عبد الجبار ، ج ١ ، ص ٣٠٤ . والأصول الخمسة ، ج ٣ ، ص ٣٧٥ ، والمعتمد ، ج ٢ ، ص ٥٤٦ .

.....

(١) العقلى ، لما فيه من التنفير عن المتابعة . وقطع القاضى وأصحابنا بذلك سمعا .

(٢) وقضت الحشوية بجوازها ووقعها .
(٣)

(٤) الرابع : الصغائر : وجههور المعترلة على جوازها عمدا وسهوا

(١) حكى الآمدى الاتفاق عن أهل الشرائع قاطبة على عصمة الأنبياء بعد النبوة عن تعدد كل ما يخل بصدقهم . انظر الأحكام ، ج ١ ، ص ٢٤٣ . وانظر الشفاء ، ج ٢ ، ص ١٥٧ . المنحول ، ص ٢٢٣ . وحاشية السعد على العضد ، ج ٢ ، ص ٢٢ . تيسير التحرير ، ج ٢ ، ص ٣٤٠ . أصول الدين للبغدادى ، ص ١٦٨ . الارشاد للجوينى ص ٣٥٨

(٢) الحشوية من الحشو وهو ما يملأ به الوسادة ويطلق على الكلمات الزائدة التى تقع فى وسط الكلام وعلى السفلة من الناس . وقيل من الحشى وهو الجانب . ومنه الاحشاء جوانب البطن . وهم قوم تمسكوا بالظواهر وذهبوا للتشبيه والتجسيم وقيل سموا حشوية لأنهم كانوا يجلسون أمام الحسن البصرى فى حلقة فوجد كلامهم رديفا فقال : ردوا هؤلاء الى حشا الحلقة أى جانبها . انظر حاشية البنائى ج ١ ، ص ٢٣٢ . وقال ابن تيمية : ان القرامطة والفلاسفة والمعتزلة سمووا الصفاتية حشوية ، وكذا من يثبت الصفات العقلية يسمى مثبتة الصفات الخبرية حشوية . . ثم ذكر أن المتكلمين أحق بالحشو وبكل وصف مذموم يذكرون به أهل السنة . انظر فتاوى ابن تيمية ، ج ٤ ، ص ٨٨ . ولسان العرب لابن منظور ، ج ٨ ، ص ٩٤ . ومنهاج السنة لابن تيمية ، ج ١ ، ص ٢٣٧ . التعريفات للجرجانى ، ص ٨٧ . تاج العروس ، ج ١٠ ، ص ٩٠ . كشاف اصطلاحات الفنون ، ج ٢ ، ص ١٦٤ . وانظر النقل عن الحشوية فى الأحكام للآمدى ، ج ١ ، ص ٢٤٤ .

(٣) وينبغى التنبيه على أن أهل السنة يمنعون جواز وقوع الكبائر بعد النبوة . انظر المصادر والمتقدمة .

(٤) جمهور المعتزلة على جوازها عمدا وسهوا اذا لم تكن من صفات الخسة المنفرة وأما الصفات غير المنفرة فانها جائزة عندهم على الأنبياء . قال القاضى عبد الجبار : (وأما الصفات التى لاحظ لها الا فى تقليل الثواب دون التنفير فانها مجوزة على الأنبياء ولا مانع يمنع منها لأن قلة الثواب لا تقدر فى صدق الرسل ولا فى القبول منهم .) شرح الأصول الخمسة ، ص ٣٧٥ . والمفنى ،

ج ١ ، ص ٣٠٤ .

وتأويلا . واختلف أصحابنا في ذلك ، والأظهر عدم الوقوع ، وتأويل ما يوهم ذلك
على وقوعه قبل النبوة ، أو ترك الأولى .
وذهبت الشيعة الى امتناع الذنب مطلقا ، عمدا أو سهوا أو تأويلا ، وهو اختيار
الفخر ، إلا ما كان سهوا من الصفائر ، وحجج ذلك مذكورة في الكتب الكلامية .^(١)

(١) الأكررون على امتناع وقوع الصغيرة عمدا وعلى جوازه سهوا ، غير أنهم لا يقرون عليه
وهذا مذهب السلف وجمهور علماء الاسلام . انظر الفتاوى ج٤ ، ص ٣١٩ . منهاج
السنة ج١ ، ص ١٧٤ . الشفاء ج٢ ، ص ٣٢٧ . شرح مسلم للنووي ، ج٣ ، ص
٥٣ . الفصل لابن حزم ، ج٤ ، ص ٢٩ . عصمة الأنبياء للرازي ، ص ١٥١ .
(٢) ورجح عدم وقوع الصغيرة ، ولو سهوا من الأنبياء كل من أبي حنيفة في الفقه
الأكبر ، ص ٥٤ . والقاضي عياض في الشفاء ، ج٢ ، ص ١٥٧ . وابن فورك وابن مجاهد
وابن حزم كما في الفصل ، ج٤ ، ص ٢ ، ص ٣١ . وابن السبكي وفاقا للاستاذ
أبي اسحاق الاسفرائيني والشهرستاني ، جمع الجوامع ، ج٢ ، ص ٩٥ .
ورجحه القسطلاني والزرقاني كما في شرح المواهب اللدنية ، ج٥ ، ص ٣١٤ .
(٣) في (س) وذهب .

(٤) انظر مذهب الشيعة في التسحفة الاثنى عشرية ، ص ١٠٥ . وأصول الدين
للبيضاوي ، ص ١٦٨ . والفرق بين الفرق ، ص ٢٢١ .
(٥) انظر اختيار الفخر في عصمة الأنبياء ، ص ٢ . والمعالم في اصول الدين ،
ص ١٠٢ . مطبعة الكليات الأزهرية بمصر . وقال الرازي في المحصول : (والذي
نقول به : أنه لم يقع منهم ذنب على سبيل القصد ، لا صغيرا ولا كبيرا اما السهو
فقد وقع منهم لكن بشرط أن يتذكروه في الحال وينبهوا غيرهم على أن ذلك
كان سهوا) المحصول ، ج١ ، ص ٣ ، ص ٣٤٤ .

(٦) تقدمت الإشارة الى كثير من الكتب الكلامية في أثناء مناقشة آراء الفرق المختلفة
في عصمة الأنبياء فارجع اليها .

عدنا الى المسألة : ولا بد من تنقيح محل النزاع ، فنقول : ما كان من أفعال
الجبلة كأصل القيام والقعود ، والأكل والشرب فالإتفاق على ^(٢) أنه مباح منا ومنهم ،

- (١) في الأصل (الجبلية) ، والجبلة هي الخلقة ، انظر الصحاح ، ج٤ ، ص ١٦٥ .
والأفعال الجبلية منها الاضطراري كحركات الجسد ، وهو اجس النفس والضحك ،
وهذا النوع لا أسوة فيه ، ولا حرج في فعله فهو مباح .
ومنها الاختياري كالأكل والمشرب ، والنوم والمشي وسائر العادات وتسمى
الهيئات فيها هديا وسمتا ودلا ، فهي مباحة للأنبياء وأممهم ، انظر أفعال
الرسول ، للاستاذ العروسي ، ص ١٥٠ . والمنحول ، ص ٢٢٥ . ونهاية السؤل
ج ٣ ، ص ١٨ . والابهاج ج ٢ ، ص ١٧١ . وارشاد الفحول ، ص ٣١ .
- (٢) قطع بالقول بالاباحة أكثر العلماء ، ونقل ابن الباقلاني والغزالي قولاً عن قوم يندب
الناسي به صلى الله عليه وسلم ونقله الاسفرائيني عن أكثر المحدثين ، ومال اليه
ابن تيمية ، اذ قال في المسودة : (دلالة أفعاله العادية على الاستحباب أصلاً
وصفة ، كالطعام والشراب واللباس) المسودة ، ص ١٩١ . وهو ما يدل عليه
فعل ابن عمر - رضي الله عنهما - من تتبعه لأثار النبي صلى الله عليه وسلم حتى
لقب بالأثرى وهو ظاهر فعل الشافعي والامام أحمد . جزم بالندب الزركشي
في البحر المحيط ، ج ٢ ، ق ٢٤٨ / ٢ ، وحاشية البناني ، ج ٢ ، ص ٩٧ . ومال اليه
ابن السبكي في الابهاج ، ج ٢ ، ص ١٧٢ . ويرى الغزالي أن هذا النوع لاحكم
له أصلاً ، وخطأ من قال : انه سنة . المنحول ، ص ٢٢٥ . ورجح الشوكاني
القول بالندب . وهناك مذهب آخر ، وهو القول بالمنع ، حكاه أبو اسحق عن
قوم . وانظر شرح الكوكب المنير ، ج ٢ ، ص ١٧٩ .
وذكر أبو شامة أن المازري حكى عن قوم القول بالوجوب ، المحقق في علم
الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول ، ورقة ٥ / أ . فتصير الأقوال في الفعل الجبلي
أربعة : الاباحة ، والندب ، والمنع ، والوجوب .
ويمكن أن يقال أن أصل الأفعال الجبلية على الاباحة ، ولكن الخلاف في الهيئات
والكيفيات التي تتصف بها الأفعال . وانظر نهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ١٨ . والأحكام
للإمدى ، ج ١ ، ص ٢٤٧ . وشرح العضد ، ج ٢ ، ص ٢٢ . والتلويح على التوضيح ،
ج ٢ ، ص ١٤ . والأم للشافعي ، ج ٥ ، ص ٥٨ . وتيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ١٢٠ .
وأصول السرخسي ، ج ٢ ، ص ٨٦ . وكشف الاسرار ، ج ٣ ، ص ٢٠٠ . وارشاد
الفحول ، ص ٣٥ . وغاية الوصول ، ص ٩٢ .

وما دل الدليل على اختصاصه به صلى الله عليه وسلم : كوجوب الوتر، ^(١) والتهجد ^(٢)
وغير ذلك فالاشتراك فيه ينافي الاختصاص. ^(٣)
^(٤) وما وقع منها بيانا اما بقول كقوله عليه السلام: (صلوا كما رأيتموني أصلي). ^(٥)

(۱) روى الامام أحمد بسنده عن ابن عباس رضى الله عنهما قوله : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (ثلاث هن على فرائض وهن لكم تطوع ، الوتر والنحر وصلاة الضحى .) مسند أحمد ، ج ۱ ، ص ۲۳ . وضعفه ابن كير فى تحفة الطالب الورقة ۲ / ۱ . الزركشى فى المعتبر ، ق ۷ / ۱ و ذكر أنه رواه البيهقى ، والحاكم فى المستدرک وفيه راو ضعيف . كما حكى ذلك محقق بيان المختصر للاصفهاني ، ص ۴۸۱ ، هامش رقم ۱ .

(۲) ويدل على وجوب التهجيد على النبي صلى الله عليه وسلم ، قول الله تعالى : (ومن الليل فتهجد به نافلة لك) سورة الاسراء ، الآية ۷۹

(۳) ما خص به الرسول صلى الله عليه وسلم من جواز نكاح ما زاد على الاربع نسوة وما أشبهه فلا يجوز لنا التأسي به فيه بالاتفاق ، وتوقف امام الحرمين فى خصوصياته صلى الله عليه وسلم التى لم يرد نهى عنها . انظر البرهان ، ج ۱ ، ص ۴۹۶ . وانظر المستصفى ، ج ۲ ، ص ۲۱۲ . وشرح تنقيح الفصول ، ص ۲۸۸ . وكشف الاسرار ، ج ۳ ، ص ۲۰۰ .

(٤) في (س) منه .
(٥) أخرجه البخاري ، كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة
الخ ، رقم ٦٣١ ، ج ٢ ، ص ١١١ . وأخرجه أيضا في كتاب أخبار الآحاد ، برقم
٧٢٤٦ . وفي كتاب الأذنب ، باب رحمة الناس والبهائم .
وأصل الحديث متفق عليه إلا أن مسلما لم يذكره (صلوا كما رأيتموني أصلي)
وقد أخرج مسلم الحديث في كتاب المساجد باب من أحق بالإمامة . وأخرجه
الترمذي في كتاب الصلاة باب ما جاء في الأذان في السفر ، والنساء في كتاب
الإمامة ، باب تقديم زوى السن وأخرجه الإمام أحمد في المسند ، ج ٥ ، ص ٥٣ .

أوبقرينة / حاله كما اذا أمر بقطع السارق، وقطعه من الكوع^(١)، فلا نزاع في الاقتداء^ب به .

وما علمت صفته من أفعاله عليه السلام من وجوب ، أو ندب ، أو اباحة ، فالجمهور على وجوب اتباعه فيه بحسبه ، ان وجوباً فوجوب وان اباحة فاباحة^(٢) .

(١) الحديث أخرجه الترمذى ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في التيمم رقم ١٤٥ ، ج ١ ، ص ٢٧٢ . بلغف فكانت السنة في القطع الكفين .
وأخرجه الدارقطنى في كتاب الحدود ، عند ذكره حد السارق حديث رقم ٣٦٣ ، ج ٣ ، ص ٢٠٤ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وفيه (ثم أمر بقطعه من المفصل) وأخرجه البيهقى ، كتاب الحدود ، باب السارق يسرق أولاً فتقطع يده اليمنى من مفصل الكف ، ج ٨ ، ص ٢٧١ .
وأخرجه ابن أبى شيبة ، كتاب الحدود ، باب ما قالوا من أين تقطع ؟ حديث رقم ٨٦٤٨ ، ج ١٠ ، ص ٣٠ من مرسل رجاء بن حيوة ولفظه ان النبى صلى الله عليه وسلم قطع رجلاً من المفصل .
وذكره الزيلعى فى نصب الراية ، ج ٣ ، ص ٣٧٠ . وذكر البخارى تعليقاً (وقطع عليّ من الكف) فى كتاب الحدود ، باب قول الله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وفى كم يقطع . ج ١٢ ، ص ٩٦ . وانظر قول الحافظ فى الفتح ج ١٢ ، ص ٩٨ .

وقال أحمد محمد شاكر : لم أجده فى كتب السنة التى بين يدي ، ومنها مسند أحمد عليه سعة .
وذكر الزيلعى فى نصب الراية أنه أخرجه ابن عدى فى الكامل وفيه عيب الرحمن بن سلمة وهو مجهول الحال ، نصب الراية ، ج ٣ ، ص ٣٧٠ .

(٢) فى (س) عمت ، وهو خطأ .
(٣) هذا مذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين والمعتزلة ، وقال الاسنوى : (ويعبر عن هذا المذهب بأن التأسى واجب) نهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ١٨٠ . وحكى عن قوم ان حكم الأمة لا يكون كحكم فعله صلى الله عليه وسلم ، بل يكون كحكم فعله مجهول الصفة وسيأتى ان شاء الله تعالى .
وانظر جمع الجوامع ، ج ٢ ، ص ٩٨ . وشرح الكوكب النير ، ج ٢ ، ص ١٨٤ . ونهاية الوصول ، ج ١ ، ص ٢٤٦ . والواضح لابن عقيل ، ج ١ ، ص ١٢٧ / ١ . وكشف الاسرار ، ج ٣ ، ص ٢٠١ .

.....

(١) وقال أبو علي بن خلاد المعتزلي بذلك في العبادات خاصة . وقال قوم : حكمه
(٢) حكم ما لم تعلم صفته وسنذكره ان شاء الله تعالى .
(٣)

(١) في (س) (قال) بدون واو .

(٢) هو أبو علي محمد بن خلاد البصري من الطبقة العاشرة من المعتزلة ، درس على أبي هاشم بالعسكر ثم ببغداد من كتبه (الأصول) توفي سنة ٣٢١ هـ . انظر ترجمته في الفهرست ، ص ٢٤٧ . وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، ص ٣٢٤ . وفتح وطبقات المعتزلة ، ص ١١١ . ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ، ج ٩ ، ص ٢٨٣ .

(٣) انظر النقل عن ابن خلاد في المعتد ، ج ١ ، ص ٣٨٣ . والمحصل ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٣٧٣ . وشرح العضد ، ج ٢ ، ص ٢٣ . وتيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ١٢١ . والتمهيد لأبي الخطاب ، ج ٢ ، ص ٣١٤ . وشرح تنقيح الفصول ، ص ٢٩٠ .

(٤) نقل ابن السبكي عن ابن الباقلاني أنه قال : (اذا علمنا الوجه الذي وقع عليه الفعل ، لم يكن لنا ايقاعه عليه الا أن نؤمر .) انظر رفع الحجاب ، ج ١ ، ق ٣٤ / ب وهناك مذهب رابع لم يذكره ابن التلمساني وهو القول بالوقف ، وأن فعل الرسول صلى الله عليه وسلم خاص به ، ولا يعم الأمة الا بدليل . وعزاء البزدوى الى الكرخي والجصاص . وعزاء عبدالعزيز البخاري الى جميع الاشعرية وأبى بكر الدقاق . انظر كشف الاسرار ، ج ٣ ، ص ٢٠١ . فواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ١٨٠ .

وأما ما لم يعلم فهو محل النزاع ، وقد اختلف فيه : فذهب^(١) مالك الى أنه على
الاباحة ، وهو سديد فيما لم يكن واقعا في محل القرية^(٢) .

(١) في الأصل (فذهب) .

(٢) في الأصل (القرينة) وهو خطأ . ولقد أحسن ابن التلمساني في وضعه لهذا
القيد ، وذلك لأن الفعل المجرد اما أن يظهر فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم
فعله بقصد القرية ، وأما أن لا يظهر . فما لم يظهر فيه قصد القرية - وهو
الذي سماه ابن التلمساني بما لم يكن في محل القرية - ففيه أربعة مذاهب:
الأول : أنه يحمل على الاباحة ، ونقل عن مالك وابن الحاجب والآمدي ورجحه
الجمهور . وعزاه امام الحرمين الى الشافعي في البرهان ، ج١ ، ص ٤٩٣ . وانظر
شرح الكوكب المنير ، ج٢ ، ص ١٩٨ . وشرح العضد ، ج٢ ، ص ٢٣ . وهو قول كثير
من الحنفية واختيار المجد ابن تيمية في المسودة ، ص ١٨٢ .

والمذهب الثاني : أنه يحمل على الوجوب وهو قول ابن سريج وابن خيران .
وابن أبي هريرة والاصطفي وأبي حنيفة واختيار الرازي في المعالم ورجحه
أبو شامة في المحقق ، في الورقة ٧ / ب .
والمذهب الثالث : أنه يحمل على الندب ، ونسب الى الشافعي وبعض المالكية ،
وحكى أيضا عن بعض الحنابلة ، وبه قال أكثر الحنفية . وانظر المستصفى ، ج٢ ، ص
٢١٤ . وشرح الكوكب المنير ، ج٢ ، ص ١٨٩ . ومختصر ابن الحاجب ، ج٢ ، ص ٢٤٠ .
وتيسير التحرير ، ج٣ ، ص ١٢٣ . وكشف الاسرار ، ج٣ ، ص ٢٠١ . وطرح التريب
لأبي زرة ، ج٣ ، ص ٥٥٠ . على

والمذهب الرابع : أنه يحمل /الوقف : وهو اختيار الرازي في المحصول ، ج١ ،
ق ٣ ، ص ٣٤٦ . واختاره الصيرفي والبيضاوي وأبو بكر الدقاق وأبو القاسم ابن كج .
واختاره ابن السبكي في الابهاج ، وحكى عن قوم الحظر ، وهو خامس المذاهب . وقال
حكاه الفزالي . وذكره أيضا عن الآمدي ، ولم يرتض توجيهه لهذا المذهب ، بل
وجهه ابن السبكي بأنه قول من يرى أن الأصل في الأحكام قبل ورود الشرع هو الحظر
وأن فعل الرسل لا يثبت الأحكام في حق الأمة ، فتبقى على الحظر ، انظر الابهاج ،
ج٢ ، ص ١٧٣ . وانظر المزيد من التفصيلات فيه وفي المصادر المتقدمة جميعها .

ومذهب الشافعى : أنه على النذب وهو سديد فيما كان فى محل القرينة .^(١)
^(٢)

(١) فى (س) فيما اذا كان .

(٢) فى الأصل القرينة ، وهو خطأ .

والفعل المجرد الذى ظهر فيه قصد القرينة الى الله من الرسول صلى الله عليه وسلم فى حكمه بالنسبة الى أمته فيه مذاهب أيضا :
المذهب الأول : أنه يجب على الأمة مثله ، وهو مذهب مالك . قال القرافي بعد أن ذكر نقل القول بالاباحة عن مالك : (قلنا : الذى نقله المالكية فى كتب الأصول والفروع عن مالك هو الوجوب . كذلك نقله القاضى عبد الوهاب فى الافادة ،
والباجى فى الاشارات ، وكتاب الفصول ، وابن القصار وغيرهم ، والفروع فى المذهب مبنية عليه) النفائس ، ج ٢ ، ق ٢٤٤ / ب . وذكر القرافي مثل ذلك أيضا فى شرح التنقيح ، ص ٢٨٨ . ونقل المازرى عن ابن خويز منداد ان مالكا يذهب الى القول بالوجوب . ونقل الغزالى فى المنحول ، ص ٢٢ . القول بالوجوب عن أبى حنيفة ، ونقل ابن الباقلانى عن الكرخى القول بالوجوب . ذكر ذلك أبو شامة فى المحقق ، ق ٦ / ب . وحكى القاضى أبويعلى عن أحمد قولين هما الوجوب والنذب فى عدة ، ج ٣ ، ص ٧٣ . وحكى عنه أبو الخطاب ثلاثة أقوال الوجوب ، والنذب ، والوقف . ورجح أبو الخطاب الوقف فى التمهيد ، ج ٢ ، ص ٨٠٣ تحقيق مفيد . وباختصار فقد نقل الوجوب والنذب والاباحة عن الأئمة الثلاثة . واختار القول بالوجوب الرازى فى المعالم وصححه ابن السبكي ، وقال ابن السمعاني ان الوجوب هو الصحيح وهو الأشبه بمذهب الشافعى ، قواطع الأدلة ق ٩٤ / ١ ونهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ١٩ .

واستظهر الوجوب أبو شامة فى المحقق ق ٧ / ب واستدل له الزركشى بالقول بابطال الجمعة بترك الجلوس بين الخطبتين المروى عن الشافعى كما فى البحر المحيط ، ج ٢ ، ق ٦٢ / ب . وذكر الاستاذ العروسى أن تخريج المذهب على قول واحد أو قولين للامام لا يكفى للدلالة على مذهبه ، أفعال الرسول ، ص ١٥٦ .
والمذهب الثانى : النذب . وقال به الشافعى فيما اختاره امام الحرمين ، وحكاه عنه الرازى والبيضاوى وهو قول أكثر الشافعية والحنفية ، بل هو قول الجمهور وأهل الظاهر كما فى المحلى لابن حزم ، ج ١ ، ص ٦ . والاحكام له ، ج ١ ، ص ٤٢٢ . وروى عن الأئمة الثلاثة ورجح القول بالنذب عبد الجبار المعتزلى فى المغنى ،

.....

(١)

ومذهب أبي حنيفة وابن سريج والاصطخري وابن خيران : أنه على الوجوب.
ومذهب الصيرفي والقاضي : الوقف، لأن الفعل لا صيغة له،^(٢) والخصوصيات والأدلة متعارضة .

== ج ١٧، ص ٥٦٠ . وفي السودة، ص ١٨٧ أنه الراجح عن أحمد، وانظر العدة
ج ٣، ص ٧٣٧ . وشرح الكوكب، ج ٢، ص ١٨٨ . وتيسير التحرير، ج ٣، ص ١٢٣ .
والمذهب الثالث : الوقف واليه ذهب المعتزلة والأشعرية ورجحه أبو الخطاب
والغزالي ونقله ابن عبد الشكور عن الكرخي وصححه ابن فورك كما في قواطع
الأدلة، ق ٩٥/١ . واختاره الرازي في المحصول، ج ١، ق ٣، ص ٣٤٦ . وبه
قال الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه، ج ١، ص ١٣١ . ورجحه الصيرفي
وحكاه الشيرازي عن أكثر أصحاب الشافعي والداق ورجحه وصححه الكرخي
والجصاص والسرخسي وكثير من الحنفية والجويني في التلخيص. وانظر اصول
السرخسي، ج ٢، ص ٨٧ . وجمع الجوامع، ج ٢، ص ٩٩ . واللمع، ص ٣٧ . والتبصرة ،
ص ٢٤٢ . والمستصفي، ج ٢، ص ٢١٤ . والتمهيد لأبي الخطاب، ج ٢، ص ٣١٨ .
(١) هو الحسين بن صالح بن خيران أبو علي البغدادي من أركان المذهب الشافعي
عرف بالزهد والورع، عرض عليه القضاء في زمن المقتدر بالله، فلم يقبله وسجن في
داره حتى أفرج عنه ابن الفرات. توفي سنة ٣٢٠ هـ على الأصح، وقيل ٣١٠ هـ .
وانظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي، ج ٣ ، ص ٢٧١ . وفيات الأعيان
ج ١، ص ٤٠ . وشذرات الذهب، ج ٢، ص ٣٨٧ . وطبقات الفقهاء للشيرازي،
ص ١١٠ . وتاريخ بغداد، ج ٨، ص ٥٣ .

(٢) المعنى أن الفعل الثابت لاعموم له باعتبار ذاته فقد يكون الفعل واجبا في زمن وغير واجب
في زمن آخر وشرط التعارض بقاء الحكم الأول في الزمن الذي يوجد فيه الحكم الثاني
باعتبار الظاهر، والفعل لا يقع الا على وجه معين ، فلا يجوز أن يحمل على
كل الوجوه ، فلا يفيد العموم .

وانظر المستصفي، ج ٢، ص ٦٣ . والبرهان، ج ١، ص ٤٩ . وأفعال الرسول
للعروسي، ص ٩٧ . وشرح تنقيح الفصول، ص ٢٩٤ . والمعتمد، ج ١، ص ٣٨٨
وارشاد الفحول، ص ٣٨ .

لنا وجوه:

الأول: قوله تعالى: (واتبعوه لعلكم تهتدون) ^(١) (وقد عرفت) ^(٢) أن ظاهر الأمر للوجوب، والمتابعة (عبارة عن) ^(٣) الاتيان بمثل ما أتى به المتبوع، لأجل كونه أتى ^(٤) به، وذلك يفيد المطلوب.

واحتج الفخر للوجوب بوجوه:

الأول: قوله تعالى: (واتبعوه لعلكم تهتدون) ^(٥) وظاهر الأمر الوجوب، والمتابعة عبارة عن الاتيان بمثل ما أتى به المتبوع، لأجل كونه أتى به، ^(٦) وهذا احتراز عن مثل ^(٧) نطق اليهود بكلمة التوحيد كطقنا، ولا يعد متابعة لنا. ^(٨)

واعترض عليه بأن المتابعة لا تتحقق الا اذا أتى به على الوجه الذي أتى به، من ^(٩) فرض أو نفل أو اباحة، وذلك في المعلوم وصفه، فنقول به، وليس هو / محل النزاع.

(١) في الأصل (لعلكم تغفون) وهو خطأ. والآية من سورة الاعراف، الآية ١٥٨.

(٢) العبارة: (وقد عرفت) ساقطة من الأصل.

(٣) العبارة (عبارة عن) ساقطة من الأصل.

(٤) في الأصل (أتيا).

(٥) سورة الاعراف، الآية ١٥٨.

(٦) كلمة (عبارة) مكررة في الأصل.

(٧) كلمة (ما) ساقطة من (س).

(٨) انظر تعريف المتابعة والتأسي وبيان المحترزات في المعتمد، ج١، ص ٣٧٢. والتسديد لأبي الخطاب، ج٢، ص ٣١٣. والمحصل، ج١، ص ٣، ص ٣٨١. والاحكام للآمدى، ج١، ص ٢٤.

(٩) في (س) من.

(١٠) لأنهم لم ينطقوا بالشهادة لأجل نطقنا بها، فلو صلى رجلان مثل صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، لأجل كونه صلى، لكان كلاهما متأسيا بالنبي صلى الله عليه وسلم، ولم يكن واحد منهما متأسيا بالآخر، لأنه لم يصل لأجل فعل الآخر للصلاة. وانظر الصادر نفسها.

(١١) ذكر الاصفهاني في بيان معاني المختصر أن المتابعة ان كانت في القول والفعل معا، أو في الفعل فقط، أو في القول فقط، لا تستلزم وجوب الفعل الذي لم تعلم صفته. فالمتابعة في الفعل، أو في القول والفعل معا، فلا بد من علم صفة الفعل في الحالين لتم المتابعة، وان كانت بمعنى المتابعة في القول فقط، فهي =

١ / ٤٨

فان قالوا ان قوله تعالى : (واتبعوه)^(١) أمر بتكوين هذه الماهية^(٢) فلا يفيد العموم / قلنا الأمر بتكوين الماهية ، يقتضى الأمر بتكوين فرد من أفرادها ، فان كان ذلك الفرد متعينا بدليل منفصل كفى فى العمل بذلك الأمر الاثيان^(٣) بذلك الفرد ، وان لم يكن متعينا لم يكن حمله على^(٤) البعض أولى من حمله على الباقي .

قوله : (فان قالوا : ان قوله تعالى : (واتبعوه)^(٥) أمر بتكوين هذه الماهية ، ولا يفيد العموم .)

قلنا : الأمر بتكوين الماهية يقتضى تكوين فرد من أفرادها ، فان كان ذلك الفرد متعينا بدليل منفصل كفى فى العمل بذلك الأمر الاثيان به ، وان لم يكن متعينا لم يكن حمله على بعض ، أولى من حمله على بعض ، فاما أن لا يحمل على شئ^(٦) فيقتضى^(٧)

== لا تستلزم الفعل غير معلوم الصفة أيضا ، وعلى هذا فالمتابعة تختص بمعلوم الصفة ، وهو خارج عن محل النزاع . بيان معانى المختصر ، ق ٣٤ / ب ، ومن المطبوع ص ٤٩١ .

(١) سورة الاعراف ، الآية ١٥٨ .

(٢) كلمة (هذه) ساقطة من (ق) .

(٣) كلمة الاثيان ساقطة من (ق) .

(٤) كلمة (على) ساقطة من الأصل .

(٥) سورة الاعراف الآية ١٥٨ .

(٦) ربما يخطر بالبال أن الماهية من حيث هي لا وجود لها الا فى الأذهان

فوضح الرازى ان الأمر بتكوين الماهية لا من حيث هي هي ، بل من حيث تحققها

فى الخارج فى فرد من أفرادها .

وانظر تعريفات المطلق فى جمع الجوامع ، ج ٢ ، ص ٤٤ . والتعريفات للجرجاني

ص ١١٥ .

(٧) فى (س) فيقتضى عليه ، وكلمة عليه زيدت خطأ من الناسخ .

فاما أن لا يحمل على شئ منها ، فيقتضى تعطيل النص أو يحمل على الكل الا ما خصه الدليل ، وهو المطلوب .

(١) تعطيل النص أو يحمل على الكل الا ما خصه الدليل ، وهو المطلوب .
(٢) والاعتراض عليه : أن المطلق انما يدل على فرد شائع .

وقوله : (انه يلزم من عدم التعميم : الترجيح بلا مرجح ، أو تعطيل اللفظ) غير لازم لعدم الحصر فيها ، لإمكان قسم ثالث وهو تحصيل المطلق ، بليقاع سماه ، كما فسئ سائر المطلقات ، كيف والمطلق يكفى العمل به فى صورة . وقد أجمعنا على وجوب المتابعة فى المعلوم وصفه ، وأصل الدين ! (٤)

(١) ذكر الأسنوى أن قوله تعالى (واتبعوه) مطلق ، والمطلق لا عموم له ، وأن المتابعة تكون فى معلوم الصفة وهو خارج عن محل النزاع . انظر نهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٦
(٢) فى المطلق ينظر الى الماهية من حيث تحققها فى فرد من أفرادها شائع ففى جنسه على وجه البدل وأما النكرة فينظر فيها الى الفرد ، لا الى الماهية . قال ابن السبكي والجلال : وعلى الفرق بين المطلق والنكرة اسلوب المنطقيين والاصوليين وكذا الفقهاء حيث اختلفوا فيمن قال لا مرأته : ان كان حملك ذكرا فانت طالق فكان ذكرين قيل : لا تطلق نظرا للتذكير المشعر بالتوحيد ، وقيل تطلق حملا على الجنس وانظر المزيد فى شرح جمع الجوامع ، ج ٢ ، ص ٤٧ . وحاشية البنانى عليه . والأحكام للآمدى ، ج ٣ ، ص ٣ . والمحصول ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٥٢١ . وتعريفات الجرجاني ، ص ١١٠ . وشرح العضد ، ج ٢ ، ص ١٥٥ . وشرح الكوكب ، ج ٣ ، ص ٣٩٢ . والبرهان ، ج ١ ، ص ٣٥٦ . وكشف الاسرار ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ .

(٣) المعنى أن هذا يريد ناقصا ويمكن أن يقال فى ابطاله : لا ينحصر مقتضى الأمر فى الاتيان بالفرد المعين ، أو الاتيان بالكل ، بل هناك قسم ثالث وهو الاتيان بأى فرد من أفراد الماهية شائع فى جنسه على وجه البدل من غير تعيين .
(٤) المعنى أنه تكفى المتابعة فى أصل الايمان وفيما علمت صفته من أفعاله صلى الله عليه وسلم ، وهذا مجمع على وجوبه .

(١) وأيضا الأمر الوارد عقيب الوصف المناسب يقتضى كونه معللا به ، ومتابعته فى الأفعال والتروك تقتضى صدور الأفعال الشرعية والتروك الشرعية عن المكلف ، وذلك مناسب للأمر به . وإذا كان كذلك ، كان المقتضى لهذا التكليف نفس متابعته ، فوجب أن يعم هذا الحكم .

قوله : (وأيضا الأمر الوارد عقيب الوصف المناسب يقتضى كونه معللا به ومتابعته فى الأفعال والتروك الى آخره) حاصله التعميم بطريق القياس^(٥) والمعنى ، والجامع أن وجوب متابعته فى صورة ما ، إنما كان توقيرا له وتعظيما ، وهذا موجود فى سائر الأفعال ، فوجب التعميم .

واعترض على أن^(٦) المناسبة بأننا لا نسلم أن مذهبنا متابعة العبد لسيد / فى^(٧) ١/٥٣ س جميع أفعاله^(٨) ، مثل : أن يجلس اذا جلس ، ويركب اذا ركب ، ويأكل اذا أكل يكون توقيرا وتعظيما .

(١) فى الأصل (معلولا) والصواب لغة : معللا .

(٢) فى الأصل هكذا : (يناسب الأمر) .

(٣) فى الأصل هكذا : (يقتضى هذا) .

(٤) فى الأصل (ومتابعة) .

(٥) هو قياس جميع صور أفعاله صلى الله عليه وسلم ، على صورة الفعل التى حكمنا بوجوب المتابعة فيها ، فى وجوب الاتباع ، بجامع تحقق التوقير والتعظيم فى كل .

(٦) فى (س) فى المناسبة ، وكلمة (أن) زائدة فى الأصل ومخلّة بالمعنى ، والصواب واعترض على المناسبة .

(٧) كلمة (مذهبنا) ساقطة من (س) .

(٨) ذكر امام الحرمين أن مدلول المعجزة هو طاعة الرسول فيما أمر ، ولا تدل المعجزة على فعل كل ما فعل ، كما ذكر أن توفير الملك مثلا يكون بطاعة أوامره ، لا بفعل كل ما يفعله الملك . انظر البرهان ، ج ١ ، ص ٤٩٠ .

الثانى : قوله تعالى : (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله .)^(١) دلت الآية^(٢)
على أن متابعة / الرسول من لوازم محبة الله تعالى . ثم ان محبة الله واجبة^(٣)
بالاجماع ، ولزم الواجب واجب ، فوجب أن تكون متابعة الرسول واجبة .^(٤)

قوله : (الثانى : قوله تعالى : (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله)^(٥)
الى آخره^(٦) يقال بموجبه^(٧) ، فان المتابعة هى الاتيان به على الصفة التى أتى بها ،
ان وجوباً فوجوب ، وان ندباً فندب ، وان اباحة فاباحة . وذلك^(٨) فى المعروف الصفة ،
ونحن نقول به ، والنزاع فى الفعل المجرد .

(١) سورة آل عمران ، الآية ٣١ .

(٢) فى الأصل (الدلائل) .

(٣) فى الأصل (ومحبة الله) .

(٤) العبارة فى (ق) ولزم الوجوب لازم .

(٥) سورة آل عمران ، الآية ٣١ .

(٦) ووجه الاستدلال بالآية أن محبة الله مستلزمة لاتباع الرسول صلى الله عليه وسلم
ومحبة الله واجبة بالاجماع ، فالمتابعة واجبة ، لأن لازم الواجب واجب . انظر
نهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٦ . والمحصول ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٣٤٩ . وشرح تنقيح
الفصول ، ص ٢٨٩ . والأحكام للامدى ، ج ١ ، ص ٢٥٢ . وشرح الكوكب المنير ،
ج ٢ ، ص ١٩٠ .

(٧) سيأتى الكلام عن القول بالموجب فى قواعد العلية فى بساب القياس ان شاء الله
تعالى .

(٨) فى (س) وكذلك .

الثالث: قوله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر.)^(١) وهذا يجرى مجرى الوعيد لمن ترك التأسى به.^(٢) ولا معنى للتأسى^(٣) به إلا أن يأتي الإنسان بشئ ما أتى به في الفعل والترك.

قوله: (الثالث: قوله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر.)^(٤) وهذا يجرى مجرى الوعيد لمن ترك التأسى، ولا معنى للتأسى إلا أن يأتي بشئ ما أتى به، في الفعل والترك.

هذه الحجة تمسك بها القائلون بالندب، لقوله تعالى: (لقد كان لكم^(٥) ولم يقل عليكم. وقوله: (في قوله تعالى: (لمن كان يرجو الله واليوم الآخر)^(٦) يجرى مجرى الوعيد^(٧)) يعني^(٨): أن المراد به^(٩) لمن كان يخاف الله، كقوله تعالى: (فمن كان يرجو لقاء ربه^(١٠))، فيقال له: هذا ترك للظاهر^(١١) فلا بد له من دليل.

- (١) سورة الأحزاب، الآية ٢١ .
(٢) في الأصل (وهذا الكلام) وكلمة الكلام زائدة من الناسخ، لعدم وجودها في نسختي الشرح .
(٣) كلمة (به) غير موجودة في الأصل .
(٤) سورة الأحزاب، الآية ٢١ .
(٥) في (س) فهذه .
(٦) سورة الأحزاب، جزء من الآية ٢١ .
(٧) سورة الأحزاب، جزء من الآية ٢١ .
(٨) في (س) فيجرى .
(٩) قال الأمدى: (وهذا زجر في طي أمر، وتقديره: من كان يؤمن بالله وباليوم الآخر، فله فيه أسوة حسنة، ومن لم يتأس به، فلا يكون مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر . وهو دليل الوجوب .) الأحكام للأمدى، ج١، ص ٢٥١-٢٥٢ . ونقل هذا النص بعينه ابن الساعاتي في نهاية الوصول، ج١، ص ٢٤٧ . وانظر المحصول ج١، ص ٣٤٨ . وبيان المختصر، ص ٤٩٢ . والتمهيد لأبي الخطاب، ج٢، ص ٣٢٣ .
(١٠) كلمة (يعني) مكررة في (س) .
(١١) كلمة (به) ساقطة من الأصل .
(١٢) سورة الكهف، الآية ١١٠ .
(١٣) المعنى أن ظاهر الآية هو الترغيب في التأسى برسول الله صلى الله عليه وسلم وأما حمل الآية على أنها تهديد وأنها جارية مجرى الوعيد، فذلك إنما يدرك من مفهوم المخالفة، بمعنى أن من كان لا يرجو الله واليوم الآخر، فهو الذي لا يتأسى برسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا ترك للظاهر فهو تأويل يحتاج إلى دليل .

فان قالوا : ان بتقدير أن يعتقد الرسول عليه الصلاة والسلام أن تلك الأفعال

غير واجبة على الأمة كان اعتقاد الأمة وجوبها عليهم مخالفة له ، وتركها لمتابعتيه ،

قلنا : الاعتقاد أمر خفي وهو متعارض ، لأن بتقدير أن يعتقد الرسول وجوب

متابعته في الأفعال على الأمة ، كان اعتقاد أنها غير واجبة تركها لمتابعتيه .

فثبت أننا اعتبرنا حال الاعتقاد حال التعارض / فوجب طرده ، والاقتصار على أفعاله

الظاهرة .

قوله : (فان قالوا) : ان بتقدير : أن يعتقد الرسول : أن تلك الأفعال غير واجبة

على الأمة ، كان اعتقاد الأمة وجوبها عليهم مخالفة قلنا : الاعتقاد أمر خفي ومتعارض

يعنى : أن احتمال الخطأ فيه لا يتصور الاحتراز عنه ، فانا لو اعتقدنا كونه ندبا

فيحتمل الوجوب أيضا كاحتمال العكس ، فيتعين الاعراض عنه .

وما ذكره انما يلزم من تعيين للفعل محلا ، من ندب ، أو اباحه . أما الواقعية فلا .

(١) في الاصل (عليه) .

(٢) في (ق) وتركها .

(٣) كلمة (وهو) سا قطة من (ق) .

(٤) في الأصل (اعتقادها) .

(٥) في الأصل (أنا ان اعتبرنا) فكلمة (ان) زائدة .

(٦) في الأصل (والاختصار) .

(٧) في الأصل (الأفعال) .

(٨) عبارة (فان قالوا) سا قطة من (س) .

(٩) في (س) فأما .

(١٠) في (س) يحتمل .

(١١) في (س) العبارة هكذا : (من تعيين الفعل محلا)

(١) والرابع : قوله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره)^(٢) وإذا حملنا لفظ الأمر على البيان المطلق^(٣) والطريق ، دخل فيه جميع أفعاله وأقواله ، ويجب حمله على هذا المعنى ، لأنه هو القدر المشترك بين الأمر بمعنى القول ، وبين الأمر بمعنى الفعل .

الخامس : قوله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)^(٤) فإذا فعل شيئا فقد أتى بذلك الفعل ، فوجب على الأمة أن يأخذوا به .

قوله (الرابع : قوله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره .)^(٦) إذا حملنا لفظ الأمر^(٧) على الشأن والطريق ، دخل فيه جميع أقواله وأفعاله ، ويجب حمله على هذا المعنى ، لأنه القدر^(٨) المشترك .
يرد عليه : أن السابق إلى الفهم من الأمر القول المخصوص ، وأيضا الإجماع^(٩) الذي نقله هو في مسألة الأمر على أنه حقيقة في القول^(١٠) فيتعين أن يكون مجازا فيما سواه دفعا للاشتراك .
قوله الخامس : قوله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)^(١١)

(١) في الأصل "الرابع" بدون واو .

(٢) سورة النور ، الآية ٦٣ .

(٣) كلمة "المطلق" ساقطة من "ق" .

(٤) سورة الحشر ، الآية ٧ .

(٥) في الأصل (أتنا) .

(٦) سورة النور الآية ٦٣ .

(٧) ووجه الاستدلال بالآية الأمر حقيقة في الفعل فالفعل للوجوب ، لتعود الشرع

على مخالفته . انظر المحصول ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٣٤٧ ، وشرح الكوكب ج ٢

ص ١٩٠ ، والتمهيد لأبي الخطاب ج ٢ ، ص ٣٢٣ .

(٨) في (س) الفرد .

(٩) كلمة الإجماع مكررة في الأصل .

(١٠) انظر قول الرازي بهذا في المحصول ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٣٤٩ ، ٣٦٣ . وراجع

ج ١ ، ق ٢ ، ص ٧ .

(١١) سورة الحشر ، الآية ٧ .

السادس : قوله تعالى : (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها)^(١) بين أنه تعالى انما زوجها^(٢) ، ليكون حكم الأمة^(٣) ساويا لحكمه في ذلك^(٤) . وهذا يدل على أن الاقتداء به واجب .

أورد عليه منع أنه أتى به لنا ، وانما أتى به لنفسه ، أو^(٥) انه محمول على الامر ، لمقابلته بالنهي^(٦) . هكذا ذكروا . والحق أن آتاكم - ممدود - من العطاء ، والآية في النفي^(٧) .

قوله : (السادس : قوله تعالى : (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها)^(٨) بين تعالى أنه انما زوجها منه ، للاقتداء به ليكون حكم الأمة ساويا لحكمه في ذلك)^(٩) يعني : لقوله تعالى : (لئن لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم اذا قضوا منهن وطرا)^(١٠) يقال عليه : ان ذلك قرينة في التأسى ،

= وجه الدلالة أن الأخذ بمعناه الامثال ، والفعل الصادر منه صلى الله عليه وسلم قد آتانا آياه ، فيكون امثاله واجبا . انظر نهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٦ التمهيد ، ج ٢ ، ص ٣٢٣ .

(١) سورة الاحزاب ، الآية ٣٧ .

(٢) في الاصل زوجه بها .

(٣) في الاصل أمته

(٤) في (ق) هذا .

(٥) في (س) وأنه

(٦) نقل امام الحرمين عن أبي الحسن الاشعري أنه يرى أن " آتاكم " بمعنى أمركم

لمقابلته لقوله تعالى " ومانهاكم " البرهان ، ج ١ ، ص ٤٩٠ . وانظر المحصول

ج ١ ، ق ٣ ، ص ٣٦٣ . ونهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٨ . والاحكام للامسدي

ج ١ ، ص ٢٥١ .

(٧) في (س) النفي . وفي الآية ثلاثة أقوال ذكرها ابن جرير في تفسيره ، ج ٢٨ ،

ص ٢٧ . طبعة دار المعرفة . والاقوال هي : ما أعطاكم من مال النفي ، وما

أعطاكم من الغنمية ، وأنها على العموم في جميع أوامره صلى الله عليه وسلم وانظر

تفسير القرطبي ج ١٨ ، ص ١٧ . طاحيا التراث العربي

(٨) سورة الاحزاب ، الآية ٣٧ .

(٩) كلمة (يعني) ساقطة من (س) . والآية في سورة الاحزاب رقم ٣٧ .

(١٠) سورة الاحزاب ، الآية ٣٧ نفسها .

السابع : أن الاقتداء به في بعض الاعمال / واجب ، فوجب أن يكون الاقتداء به (٤٩ / ب)

في الكل واجبا الا ما خصه الدليل .

بيان الأول : قوله عليه الصلاة والسلام (صلوا كما رأيتموني أصلي) وقوله (خذوا

عني مناسككم) (٢)

بيان الثاني : أن كل ما وجب عليه (٣) الاقتداء به في بعض أبواب (٤) التكليف ،

وجب عليه (٥) الاقتداء به (٦) في سائرهما الا ما خصه الدليل .

ونحن نقول به .

قوله : (السابع : ان الاقتداء به في البعض واجب ، فيجب الاقتداء به في

(٥٣ / ب)
س

الكل الا ما خصه الدليل .) /

= وانظر وجه الاستدلال بهذه الآية على حمل فعله صلى الله عليه وسلم المجرد على الوجوب . ومناقشة ذلك في الاحكام للامدى ، ج ١ ، ص ٢٥٢ . والمحصل ج ١ ، ق ٣ ، ص ٣٥٠ . وبيان المختصر ، ص ٤٨٨ . وشرح الكوكب المنير ج ٢ ، ص ١٩٠ .

هذا وزيد المذكور في الآية هو زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبى نسيا ، القرشى الهاشمى من مواليتهم ابواسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم أشهر مواليتيه وهبته خديجة رضى الله عنها للنبي صلى الله عليه وسلم قبل النبوة فاعتقه وتبناه حتى حرم التبنى ، خيره النبي صلى الله عليه وسلم بين ان يذهب مع ابيه حارثة وبين ان يبقى مع النبي صلى الله عليه وسلم فاختر البقاء مع النبي صلى الله عليه وسلم وأخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين جعفر بن ابى طالب . استشهد في غزوة مؤتة وكان اميرا لها سنة ٨ هـ . ومناقبه تفوق الحصر . انظر ترجمته فى الاستيعاب ، ج ١ ، ص ٥٤٤ . والاصابة ، ج ١ ، ص ٥٦٤ . واسد الغابة ، ج ٢ ص ٢٢٤ . وشذرات الذهب ، ج ١ ، ص ١٢ .

(١) تقدم تخريجه فى الورقة ٥٧ / أ .

(٢) سيأتى تخريجه فى الشرح فى الورقة ٥٨ / ب .

(٣) كلمة (عليه) لا توجد فى (ق) .

(٤) كلمة (أبواب) ساقطة من الاصل .

(٥) كلمة (عليه) لا توجد فى " ق " .

(٦) كلمة " به " لا توجد فى الاصل .

الثامن : أن ^(١) ترك متابعة الرسول مشاقة له ، (ومشاقة الرسول محرمة .
انما قلنا ان ترك متابعة الرسول مشاقة له ^(٢) لأن المشاقة عبارة عن كون أحدهما
في شق ، والآخر في شق آخر ^(٣) ، فإذا ^(٤) فعل الرسول/عليه الصلاة والسلام فعلا ،
وتركه غيره كان ذلك الغير في شق آخر عن ^(٥) الرسول ، فكان مشاقا له . وانما قلنا :
ان مشاقة الرسول محرمة لقوله تعالى : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له

ويرد عليه : أنه ^(٦) ينقلب ، ^(٧) فانا نقول : الاقتداء به في بعض الأحوال
ليس بواجب بالاجماع ^(٨) ، فوجب أن يكون الكل كذلك الا ما خصه الدليل ^(٩)
وجوابه الترجيح بالأغلب .
قوله : (الثامن : أن ترك متابعة الرسول مشاقة له ، ومشاقة الرسول عليه
الصلاة والسلام محرمة .

وانما قلنا : ان ترك متابعة الرسول مشاقة ، لأن المشاقة عبارة عن كـ
أحدهما في شق ، والآخر في شق ، فإذا فعل الرسول صلى الله عليه وسلم فعلا ،
وتركه غيره كان ذلك الغير في شق آخر ^(١١) . وأما أن ^(١٢) مشاقة الرسول محرمة
فلقوله تعالى : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى . . الآية) ^(١٣)

(١) في الأصل " من " .

(٢) العبارة : [ومشاقه الرسول . . مشاقة له] ساقطة من الاصل .

(٣) كلمة " آخر " لا توجد في " ق " .

(٤) في الاصل واذا . (٥) في الاصل " من " .

(٦) في (س) وهذا .

(٧) سيأتى الكلام عن القلب في قواعد العلية في باب القياس ان شاء الله تعالى

(٨) كعدم جواز التأسي به في خصائصه من الزيادة على الاربع زوجات وغيرها .

(٩) العبارة : [فانا نقول . . الدليل] ساقطة من الاصل

(١٠) كلمة " له " ساقطة من (س) .

(١١) كلمة " آخر " غير موجودة في الاصل .

(١٢) كلمة " أن " ساقطة من الاصل .

(١٣) سورة النساء ، الآية ١١٥ .

الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى (١)

والمراد من الهدى المعجز الدال على كونه رسولا ، لأننا بينا أن الفرد المعرف

(بالألف واللام) ينصرف الى / المعهود السابق والمعهود السابق هاهنا هو (٢) (٣) معجزاته .

يرد عليه أن حمل المشاقة على ما ذكر يلزم منه أن كل (٤) من ترك سنة أو مباحا فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يكون متواعدا بضمون الآية . وهو خلاف الاجماع ، فتعين (٥) حمل المشاقة على المشاقة العرفية وهي (٦) المحادة والمعاندة (٧) . أو يقال : الوعيد مقيد بتبيين الهدى والنزاع فى الفعل المجرى ، وهو مجهول الوصف .

قوله : (المراد من (٨) الهدى المعجزة) . قلنا : تقييد من غير دليل . وان حمل على المعجزة ، فالمراد من (٩) المشاقة مشاقة الكفار ، ونحن نقول به .

(١) سورة النساء ، الآية ١١٥ .

(٢) عبارة : " بالألف واللام " ساقطة من " ق " .

(٣) كلمة " هو " ساقطة من " ق " .

(٤) كلمة " كل " ساقطة من (س) .

(٥) فى (س) فيتعين .

(٦) كلمة " وهى " ساقطة من الأصل .

(٧) قال الشوكانى فى فتح القدير : " المشاقة المعاندة والمخالفة ، وتبين الهدى

ظهوره بأن يعلم صحة الرسالة بالبراهين الداله على ذلك ثم يفعل المشاقة "

فتح القدير ، ج ١ ، ص ٥١٥ .

(٨) فى (س) بالهدى .

(٩) فى (س) بالمشاقة .

التاسع : ان الصحابة رضى الله عنهم رجعوا فى معرفة تكاليفهم الى أفعالهم ،
لوجوه^(١) : أحدها^(٢) أنهم لما اختلفوا فى الغسل من التقاء الختانين رجعوا الى
عائشة رضى الله عنها ، فقالت : (فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا)^(٣)
والصحابه كلهم رجعوا الى قولها
وثانيها : أنهم " واصلوا لما واصل " ^(٤) ، وخلعوا نعالهم ^(٥) فى الصلاة لما خلع .

قوله : (التاسع ان الصحابه رضوان الله عليهم رجعوا فى معرفة تكاليفهم الى
أفعاله) .

- (١) كلمة " لوجوه " ساقطة من " ق " .
- (٢) فى (ق) فأحدها .
- (٣) سيأتى تخريجه فى الشرح ان شاء الله تعالى .
- (٤) أخرجه البخارى فى عدة مواضع فى أماكن مختلفة ، فأخرجه فى كتاب الصوم ، باب
التنكيل لمن أكثر الوصال ، رقم ١٩٦٥ ، ج ٤ ، ص ٢٠٥ . ولفظه عن ابى هريرة
رضى الله عنه قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فى الصوم
فقال له رجل من المسلمين : انك تواصل يا رسول الله . قال : وأيكم مثلى ؟
انى أبيت يطعننى ربي ويسقيني ، فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم
يوما ثم يوما ، ثم رأوا الهلال ، فقال : لو تأخر لزد تكم . كالتنكيل لهم حين
أبوا أن ينتهوا . " وفى البخارى ويسقين بدون يا المتكلم . وفى كتاب الاعتصام
باب ما يكره من التعمق والعلو فى الدين والبدع بلفظ ويسقيني باثبات المتكلم .
- (٥) أخرج ابوداود فى كتاب الصلاة ، باب الصلاة فى النعل ، رقم ٦٤٨ ، ج ١ ،
ص ١٥١ عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى
فخلع نعليه ، فخلع الناس نعالهم ، فلما انصرف ، قال : لم خلعتم ؟ قالوا :
رأيناك خلعت فخلعنا . فقال ان جبريل اتانى فأخبرنى : ان بهما خبثا ،
فإذا جاء احدكم المسجد ، فليقلب نعليه ولينظر فيهما فان رأى خبثا فليمسحه
بالارض ، ثم ليصل فيهما .
- وأخرجه الداريمى فى كتاب الصلاة ، باب الصلاة فى النعلين ، ج ١ ، ص ٢٦٠ .
- وأخرجه أحمد فى سند أبى سعيد ، ج ٣ ، ص ٢٠ . وأخرجه الحاكم فى
المستدرک كتاب الصلاة ، باب لا يضع نعليه عن يمينه ولا عن يساره ، ج ١ ، =

فلما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الفرق تركوا المتابعة ، ولولا أنه تقرر عندهم أن الأصل وجوب متابعته ، والا لما فعلوا ذلك .

وثالثهما : أن عمر رضى الله عنه ، كان يقبل الحجر الاسود ويقول : " انى لأعلم (١) أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ، لما (٢) قبلتك (٣) "

وبالجملة فتسك الصحابة بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم / يجرى مجرى التواتر (٥٠ ب) الظاهر .

هذا الدليل يقررونه (٤) أجماعاً بالوجوه التى ذكرها . وكلها محمولة على ما اقترن به الأمر بالتأسي ، من قوله صلى الله عليه وسلم : " صلوا / كما (٥٨ ب) رأيتموني أصلى " ، و [قوله (٥)] : " خذوا عني مناسككم " . (٦) (٧)

= ص ٢٦٠ . وقال انه صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه وأخرجه البيهقي فى

السنن الكبرى ، فى كتاب الصلاة ، باب من صلى وفى ثوبه أذى لم يعلم به

ثم علم ، ج ٢ ، ص ٤٠٢ .

وانظر تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر ، ج ١ ، ص ٢٧٨ .

(١) فى الأصل " أعلم " .

(٢) فى الأصل " قبلك فما " .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الحج ، باب الرمل فى الحج والعمرة ، رقم ١٦٠٥ ،

ج ٣ ، ص ٤٧١ .

وأخرجه مسلم فى كتاب الحج ، باب استحباب تقبيل الحجر الاسود فى

الطواف ، برقم ٢٤٨ ، ج ٢ ، ص ٩٢٥ .

(٤) فى الأصل " غير واضحة " .

(٥) تقدم تخريجه فى ق ٥٧ / أ .

(٦) كلمة [قوله] زيدت للفصل بين الحديثين .

(٧) أخرجه مسلم فى كتاب الحج ، باب استحباب رمى جمرة العقبة يوم النحر راكباً

وبيان قوله صلى الله عليه وسلم " لتأخذوا مناسككم " ، رقم ٣١٠ ، ج ٢ ، ص ٩٤٣

بسند ، الى جابر رضى الله عنه بلفظ " لتأخذوا مناسككم " .

وأخرجه النسائى ، فى كتاب الحج ، باب الركوب الى الجمار واستغلال المحرم =

والعاشر : الحديث المشهور ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : (عليكم بسنتي

وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى ، عضوا عليها بالنواجذ وإياكم

والفصل من التقاء الختانيين ^(١) من أسباب الصلاة .

قوله : (العاشر : الحديث المشهور وهو ^(٢) قوله عليه السلام : (عليكم

بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدكم عضوا عليها بالنواجذ وإياكم

= ج ٥ ، ص ٦٩ - ٧٠ بلفظ " خذوا عني مناسككم " .

وأخرجه أبوداود في المناسك ، باب رمى الجمار ، برقم ١٩٤٤ ، ج ٢ ، ص ٣٨٨

وقال النووي في شرحه على مسلم ج ٣ ، ص ٤٤ - ٤٥ : " فهذه اللام أى فى

لتأخذوا - لام الأمر ومعناه خذوا مناسككم .

وأخرجه ابن ماجه ، كتاب المناسك ، باب الوقوف بجمع ، رقم ٣٠٢٣ ، ج ٢ ،

ص ١٠٠٦ . بلفظ لتأخذ أمتى نسكها .

(١) الاستدلال بالحديث على حمل فعله صلى الله عليه وسلم على الوجوب انما يتسم

برواية الترمذى وابن ماجه عن عائشة فقد رواه الترمذى عن عائشة ، فى كتاب

الطهارة ، باب ماجاء اذا التقى الختانان وجب الفسل ج ١ ، ص ١٨٠ - ١٨١

عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : " اذا جاور الختانان فقد وجب

الفسل ، فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا " موقوفا ومرفوعا

وقال عنه الترمذى حديث حسن صحيح .

وأخرجه ابن ماجه بلفظ : " اذا التقى الختانان ، فعلته أنا ورسول الله صلى

صلى الله عليه وسلم " .

ابن ماجه كتاب الطهارة باب ماجاء فى وجوب الفسل ، ج ١ ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

وأما الحديث فى مسلم كتاب الحيض ، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الفسل

بالتقاء الختانيين ، رقم ٨٩ ، ج ١ ، ص ٢٧١ .

وأحمد فى مسنده ، ج ٦ ، ص ١٦١ . وأبوداود ، الطهارة باب فى الاكسال

ج ١ ، ص ٤٩ . وانظر تلخيص الحبير ج ١ ، ص ١٣٤ . وليس فيها " فعلته

انا ورسول الله " الا ما كان من رواية الترمذى وابن ماجه .

(٢) فى (س) من .

ومحدثات الامور ، فان كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة .)

والاستدلال بهذا الحديث ^(١) من ثلاثة أوجه :

الأول : أن السنة عبارة عن الطريقة ، وهي تتناول الفعل والقول ^(٢) والتسرك

وقوله : "عليكم" للوجوب ، وهذا يدل على وجوب ^(٣) متابعتة في أقواله وأفعاله وتركه .

والثاني : قوله عليه الصلاة والسلام : (عضوا عليها بالنواجذ) وهذا ^(٤) تأكيد

عظيم للأمر به . ^(٥)

والثالث : قوله عليه الصلاة والسلام (اياكم ومحدثات الامور) لا يريد به كل

ما حدث بعد ما لم يكن ، فان جميع الأفعال ^(٦) هكذا ، بل المراد منه ما يأتي به

الانسان مع أنه عليه الصلاة والسلام لم يأت بشئ . وذلك يتناول الفعل والتسرك ،

ومحدثات الامور ، فان كل محدثة ^(٧) بدعة ، وكل بدعة ضلالة . . . السى

آخره ^(٨) يقال فيه : انه محمول على ما عرف وصفه من قول أو فعل .

(١) فى الأصل الخير .

(٢) كلمة " القول " ساقطة من الاصل ، وكلمة " الترك " ساقطة من (ق) .

(٣) كلمة " وجوب " ساقطة من " ق " .

(٤) فى الاصل وذلك .

(٥) فى " ق " (للامة) وهو خطأ .

(٦) فى الاصل " الفعل " .

(٧) فى الأصل محدث ، وهو خطأ .

(٨) أخرجه أبوداود ، كتاب السنة ، باب لزوم السنة ، رقم ٤٦٠٧ ، ج ٤ ، ص ٢٠١

وأخرجه الترمذى كتاب العلم ، باب الاخذ بالسنة واجتناب البدعة ، رقم

٢٨١٥ ، ج ٧ ، ص ٤٣٨ .

وابن ماجه فى المقدمة ، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ، رقم

٤٢ ، ج ١ ، ص ١٦٠ .

وأخرجه الداريمى فى المقدمة ، باب اتباع السنة ج ١ ، ص ٤٤ - ٤٥ .

وأخرجه ابونعيم فى الحلية ، ج ١ ، ص ١١٥ . ج ٥ ، ص ٢٢٠ .

وقال عنه الترمذى انه حديث حسن صحيح ، ج ٧ ، ص ٤٣٨ .

٨/٥١
ج

فكل ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه ^(١) بدعة (وكل ما تركه الرسول صلى الله عليه وسلم ، كان فعله بدعة ^(٢) . فلما حكم على البدعة بأنها ضلالة ، علمنا أن متابعة الرسول في كل الأمور واجبة إلا ما خصه الدليل .

الحادى عشر : قوله عليه الصلاة والسلام (من ترك سنتى فليس منى) ، والسنة

الطريقة فكان ذلك متناولا للأقوال والأفعال والتروك

الثانى عشر : أنه قال عليه الصلاة والسلام (ان بنى اسرائيل تفرقت على

احدى وسبعين فرقة ^(٣) " وستفرق أمتى على ^(٤) اثنتين وسبعين ملة ، كلهم فى

النار الا ملة ^(٥) واحدة . قالوا : وما ^(٦) هى يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه

وهو الجواب عن الحادى عشر ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : " من ترك سنتى فليس منى " . ^(٧)

وعن الثانى عشر أيضا ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : " ما أنا عليه واصحابى ^(٨) "

(١) فى الاصل : (كان تركه) .

(٢) العبارة : [وكل ما تركه . . . بدعة] ساقطة من (ق) .

(٣) زدت عبارة : [على احدى وسبعين فرقة] لوجودها فى روايات الحديث .

(٤) العبارة : [وستفرق أمتى على] ساقطة من (ق) .

(٥) كلمة " ملة " لا توجد فى (ق) .

(٦) فى الاصل " ما " .

(٧) أخرجه البخارى ، كتاب النكاح ، باب الترغيب فى النكاح حديث رقم ٥٠٦٣ ،

ج ٩ ، ص ١٠٤ . بلفظ " فمن رغب عن سنتى فليس منى " الا ابن ماجه فلفظه

" فمن لم يعمل بسنتى فليس منى " .

وأخرجه مسلم كتاب النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه اليه ، ووجد

مؤونة الخ ، رقم ٥ ، ج ٢ ، ص ١٠٢٠ . وأخرجه النسائى ، النكاح ، باب النهى

عن التبتل ، ج ٦ ، ص ٥٠ . وأخرجه ابن ماجه ، النكاح ، باب ماجاء فى فضل

النكاح رقم ١٨٤٥ ، ج ١ ، ص ٥٩٢ . وأحمد فى مسنده ، ج ٣ ، ص ٢٤١ .

وأخرجه الداريمى ، النكاح ، باب النهى عن التبتل ، ج ٢ ، ص ١٣٣ .

(٨) لفظ ما أنا عليه واصحابى : شرحه الترمذى كتاب الايمان ، باب ماجاء فى =

وأصحابي (والاستدلال به ^(١)) أن قوله عليه الصلاة والسلام (ما عليه أنا وأصحابي) يتناول الأقوال ، والأفعال ، والتروك .

الثالث عشر : قوله عليه الصلاة والسلام : (لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به) ومن ترك فعلاً فعله الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن / هواه متبعاً ^(٢) (٥١/ب) لما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام ، فوجب أن يدخل تحت هذا الوعيد .

وعن الثالث عشر ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : " تبعاً لما جئت به " ^(٣)

= افتراق هذه الامة . رقم ٢٦٤٣ ، ج ٧ ، ص ٤٠٠ . وقال عنه حسن غريب وأما ابن ماجه وابوداود والدارمي وابن حبان فلم يذكروا لفظ : " وهى الجماعة " وقال الجماعة . وأخرج ابوداود فى كتاب السنه ، باب شرح السنه ، رقم ٤٥٩٧ ، ج ٤ ، ص ١٩٨ .

وابن ماجه ، كتاب الفتن ، باب افتراق الامم رقم ٣٩٩٢ ، ج ٢ ، ص ١٣٢٢ . والدارمي كتاب السير ، باب افتراق هذه الامة ، ج ٢ ، ص ٢٤١ . وأحمد فى المسند ، ج ٢ ، ص ٣٣٢ . من مسند ابى هريرة . وابن حبان كما فى مسوار الظمان كتاب الفتن ، باب فى افتراق الامم ، رقم ١٨٣٤ ، ج ١ ، ص ٤٥٤ .

(١) كلمة " به " ساقطة من الاصل .

(٢) فى الأصل " تبعاً " .

(٣) ذكره البغوى فى شرح السنه ، فى باب رد البدع والأهواء ، ج ١ ، ص ٢١٣ ، وقال محققوه : اسناده ضعيف لضعف نعيم بن حماد " وقد بسط ابن رجب الحنبلى الكلام عن هذا الحديث فى جامع العلوم والحكم ، ص ٣٦٤ وما بعدها وذكر قول النووى فيه بأنه حديث حسن صحيح رويناه فى كتاب الحجة على تاركى سلوك طريق المحجة ، باسناد صحيح من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص رضى الله عنهما .

وقال انه رواه أبونعيم فى الأربعين . المصدر نفسه .

الرابع عشر : قوله عليه الصلاة والسلام (انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر

فكبروا ، واذا ركع فاركعوا)

دل الحديث على أنه يجب على كل قوم أن يأتوا بمثل ما فعل امامهم . ولما

أجمعت الأمة على أنه عليه الصلاة والسلام امام الاثمة بأسرهم وجب عليهم أن يأتوا
بمثل أفعاله وتروكه الا ما خصه الدليل .

واحتج المخالف : بأننا أجمعنا على أنه عليه الصلاة والسلام كان مخصوصا ففى

تكاليفه وأفعاله بأمور لا يشاركه فيها غيره .

قوله : (الرابع عشر : قوله عليه الصلاة والسلام : (انما جعل الامام ليؤتم

به ، فلا تختلفوا عليه ^(١) ، فاذا ركع فاركعوا ^(٢) . دل الحديث على أنه

يجب على كل قوم أن يأتوا بمثل ^(٣) ما فعل امامهم ، ولما أجمعت الأمة على

أنه عليه الصلاة والسلام امام الاثمة بأسرهم ، وجب عليهم أن يأتوا بمثل

أفعاله الا ما خصه الدليل) ويرد عليه ما تقدم ^(٤) .

قوله : (احتج المخالف بأننا أجمعنا على أنه عليه [الصلاة] والسلام ، كان

مخصوصا بتكاليف وأفعال مأمور ^(٥) بها لا يشاركه فيها غيره .) هذه الحجة

لِلواقفية ^(٦) ، وتامها : أن الفعل / لاصيغة له ، والخصومات متعارضة ، (٥٤ / أ)

س

(١) فى الأصل " فيه " وهو خطأ ، وما فى (س) موافق للفظ مسلم .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب الصلاة فى السطوح والمنبر والخشب ،

رقم ٣٧٨ ، ج ١ ، ص ٤٨٧ .

وأخرجه مسلم ، كتاب الصلاة ، باب ائتمام المأموم بالامام ، رقم ٧٧ - ٨٦ ،

ج ١ ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ . وأخرجه أبوداود ، الصلاة ، باب الامام يصلى من

قعود ، رقم ٦٠١ ، ج ١ ، ص ١٦٤ . والترمذى ، كتاب الصلاة ، باب ماجاء

اذا صلى الامام قاعدا فصلوا قعودا ، رقم ٢٦٤ ، ج ٢ ، ص ٣٤٨ . والنسائى ،

كتاب الامامة ، باب الائتمام بالامام ، ج ٢ ، ص ٦٥ . وابن ماجه فى كتاب

الصلاة ، باب اذا قرأ الامام فانصتوا رقم ٨٤٦ ، ج ١ ، ص ٢٧٦ . والجماعة

مالك واحمد والدارمى .

(٣) فى (س) مثل .

(٤) ان هذا فى الفعل معلوم الصفة

(٥) الصواب " مأمورا " خبر ثانى لكان . خبر يبعد خبر . والله أعلم .

(٦) فى الاصل " الواقفية " وهو خطأ .

الجواب (١) : أن الدلائل التي ذكرناها (٢) ، (ان تركناها) (٣) ، لزنا صرف تلك الظواهر الى المجازات ، ولو أبقيناها (٤) على ظواهرها ، لزنا ادخال التخصيص فيها . (وقد قدمنا في باب المجاز أن) (٥) التخصيص خير من المجاز .

والأدلة متكافئة ، فيتمتعين الوقف الى البيان .
 قوله : (والجواب : أن الدلائل التي ذكرناها ، ان تركناها لزم صرف الظواهر الى المجازات ، يعنى أن تصرف (٦) الأمر لغير الوجوب وهو مجاز .
 قوله : (ولو أبقيناها على ظواهرها لزنا ادخال التخصيص عليها) يعنى : أن الأمر بالاتباع والتأسي وغيره ، مقتضاه التعميم ، وقد أجمعنا على تخصيصه قوله : (وقد بينا في باب المجازات أن التخصيص خير من المجاز) (٧) يعنى : فيكون الاعتماد على ما ذكرنا من أدلة الوجوب أولى .
 واحتج للندبية : بالآية المتقدمة (٨) وهى قوله تعالى : (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة .) (٩) ولم يقل عليكم وما ذكر فى تقرير الندبية ، يعارضه ما ذكر فى تقرير الوجوب (١٠) .

- (١) فى الاصل " فالجواب " .
- (٢) فى الاصل ذكرنا .
- (٣) عبارة : (ان تركناها) ساقطة من (ق) .
- (٤) فى النسختين " بقيناها " والصواب أبقيناها كما فى المتن المتضمن فى الشرح .
- (٥) العبارة : (فيها . وقد قدمنا فى باب المجاز أن) ساقطة من الاصل .
- (٦) فى (س) صرف .
- (٧) تقدم ذلك فى الورقة ٨٠ / ٢ ص ١٠٠ .
- (٨) فى الاصل المقدمة
- (٩) سورة الاحزاب ، الآية ٢١ .
- (١٠) العبارة : (لم يقل عليكم وما ذكر . الوجوب) ساقطة من الاصل . هذا وحسن التأسي يدل على رجحان الفعل على الترك ، والاصل عدم الوجوب فيندب الفعل .

انظر نهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٤ - ٢٥ . والاحكام للامدى ، ج ١ ، ص ٢٥٥ .

الفصل الثاني : في التنبيه على فوائد هذا الأصل^(١)
 الفائدة الأولى : أنا اذا شككتنا في شيء^(٢) من الأمور أنه هل فعله الرسول عليه
 الصلاة والسلام أم لا^(٣) قلنا : الى اثباته طرق :
 الأولى^(٤) : أنا اذا أردنا أن نقول : انه عليه الصلاة والسلام ، توضاً مع النية ،
 والترتيب (قلنا : لا شك أن الوضوء مع النية والترتيب أولى وأفضل^(٥)) والعلم الضروري

واحتجوا بأن ما فعله ، اما أن يكون راجح الفعل أو الترك ، أو مساوياً ،
 لا جائز^(٦) أن يكون راجح الترك ، لما يلزم فيه من المخالفة . ومنصيه عليه
 الصلاة والسلام يجمل عن ذلك ، ولا مساوياً ، لأنه عبث ، فيتعين أن يكون
 راجحاً . ولحق العقاب أو الذم مشكوك فيهما ، فيتعين الندب .
 والاعتراض عليه : لا نسلم أن فعل المساوى عبث ، بل اباحة . والظاهر حمل
 ما كان في محل القرينة على الندبية^(٧) ، لأنه راجح الفعل ، وهو المتيقن ، وما لم
 يكن في محل القرينة على الاباحة ، الا ما خصه الدليل .

قوله : (الفصل الثاني : في التنبيه على فوائد هذا الأصل :
 الفائدة الأولى : أنا اذا شككتنا في شيء من الأمور هل فعله صلى الله عليه
 وسلم) أولاً ، قلنا : في اثباته طرق : الأولى : أنا اذا أردنا أن نقول :
 انه صلى الله عليه وسلم ، توضاً مع النية والترتيب^(٨) قلنا : لا شك أن الوضوء
 مع النية والترتيب أفضل (يعني لمساعدة الخصم ، والاجماع) على أنه^(٩)

(١) في "ق" (الفصل) .

(٢) في الأصل (أمر) .

(٣) عبارة (أم لا) ساقطة من الأصل .

(٤) في الأصل : (الطريق الاول) .

(٥) العبارة : [قلنا : لا شك . . أولى وأفضل] ساقطة من (ق) .

(٦) في (س) لا جائزاً

(٧) هذا ترجيح ابن التلمساني وهو اختيار الآمدي وابن الحاجب وكثير من الفقهاء

وقد تقدم ذكر المذاهب في المسألة .

(٨) كلمة (والترتيب) ساقطة من الأصل .

(٩) كلمة (على) ساقطة من "س" .

حاصل بأن أفضل الخلق (يواظب على)^(١) أفضل^(٢) طول عمره^(٣) فثبت أنه أتى بالوضوء المرتب المنوى] ولم يثبت عندنا أنه أتى بالوضوء العارى عن النية والترتيب والشك لا يعارض اليقين ، فثبت أنه عليه الصلاة والسلام أتى بالوضوء المرتب المنوى^(٤) فوجب أن يجب علينا مثله للأصل^(٥) الذى قررناه .

راجع^(٥) الفعل .

قوله : (والعلم الضرورى حاصل بأن أفضل الخلق يواظب على الأفضل طول عمره فثبت أنه أتى بالوضوء المرتب المنوى ، ولم يثبت أنه أتى بالوضوء العارى عنهما ، والشك لا يعارض اليقين ، فوجب أن يجب علينا مثله^(٦) للأصل الذى قررناه) . يعنى من حمل أفعاله المطلقة على الوجوب .

والاعتراض على هذه الطريقة من وجهين :

أحدهما :^(٧) أن يتبين أنه فعل مقابل المدعى فعله بوجه ما - ان امكن - ثم نقل^(٨) الدليل .

الثانى : أن مقتضى ذلك رفع المندوب .

(١) عبارة الأصل (لم يواظب على ترك الأفضل) .

(٢) عبارة (طول عمره) ساقطة من (ق) .

(٣) العبارة] ولم يثبت عندنا . . . المرتب المنوى] ساقطة من (ق) .

(٤) فى الأصل " بالأصل " .

(٥) فى (س) راجح أى الفعل .

(٦) كلمة (مثله) ساقطة من "س" .

(٧) كلمة : " أحدهما " ساقطة من "س" .

(٨) وقلب الدليل كأن يثبت بطريق ما أنه توضاً من غير ترتيب ، ولانية ، وفعله

صلى الله عليه وسلم يجب علينا الاقتداء به ، فيجب علينا الوضوء غير المرتب

وغير المنوى . وهذا يحصل التناقض بأن يجب علينا الوضوء المرتب المنوى على

قوله ويجب علينا ضده على الاستدلال الاخير فيكون الوضوء المرتب المنوى

واجبا غير واجب فيثبت ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يدل على الوجوب .

الطريق الثاني : أن تقول لو أنه عليه الصلاة والسلام ترك النية والترتيب لوجب / (٥٢/ب)

علينا تركه بالدلائل الدالة^(١) على وجوب الاقتداء به ، ولما لم يجب علينا تركه
ثبت أنه ما تركه ، بل فعله فحينئذ يحصل المطلوب.

ويفتقر هاهنا الى بيان أن^(٢) لفظ المتابعة يدخل فيه الافعال والتروك ، فنقول:

قد ذكرنا في علم الكلام : أن الترك^(٣) ليس عبارة عن العدم المحض بل هو عبارة عن

جوابه : ما أشار اليه في الفائدة الأخيرة ، أنه الاصل^(٤) إلا أن يدل دليل
على خلافه فيصار اليه .

قوله : (الطريق الثانية : أن نقول : لو أنه عليه الصلاة والسلام ترك النية^(٦)
أو الترتيب ، لوجب علينا تركه فثبت أنه ما تركه بل فعله ، وحينئذ يحصل
المطلوب .) يعني على^(٧) ما قرره من حمل فعله المطلق على الوجوب.

قوله : (ويفتقر هنا/ الى بيان أن لفظ المتابعة يدخل فيها^(٨) الافعال
والتروك) فنقول : (قد ذكرنا في علم الكلام^(٩) أن الترك ليس عبارة عن

(١) في الاصل بالدليل الدال .

(٢) كلمة " أن " لا توجد في الاصل .

(٣) في الاصل التروك .

(٤) المعنى ان الأصل وجوب فعله المجرد وهذا ما صححه ابن السبكي وغيره ، ج ٢ ،

ص ٩٩ .

(٥) في (س) الطريقة الثانية .

(٦) في الاصل " لو ترك " والظاهر أن كلمة " لو " زائدة

(٧) كلمة (على) ساقطة من (س)

(٨) في نسختي الشرح (فيها) والصواب فيه ، كما في المتن .

(٩) كلمة (علم) مكررة في الاصل .

(١٠) قال الرازي في المعالم في اصول الدين : " اتفق المتكلمون على أن القادر ، كما

يقدر على الفعل يقدر على الترك ، لكنهم اختلفوا في تفسير الترك ، فقال

الاكثر : ترك الفعل عباره عن ان لا يفعل شيئاً ويبقى الامر على العدم

الاصلي ، وهذا فيه اشكال . . .

(١) فعل الضد .

واذا ثبت هذا كان الترك^(٢) فعلا محضا فيدخل فيه . وايضا فانه يصح ان يقال : فلان يتبع استاذة في فعل^(٣) الخير ، ولا يتبعه في ترك الشر وذلك مما يدل على ما قلناه .

العدم المحض ، بل هو عبارة عن فعل الضد .
 وإذا تبين هذا كان الترك فعلا محضا ، هذا بناء منه على أن العدم الطارئ^(٤) لا يكون أثرا للقدرة ، وقد نقل عن القاضي^(٥) في أحد قوليه صحة كونه متعلقا للقدرة ، فحينئذ لا يكون الترك فعل الضد قوله : وأيضا فانه يصح أن يقال : (فلان يتبع أستاذاه في فعل الخيـــــر ، ولا يتبعه في فعل ترك^(٦) الشر) يعنى وحسن السلب^(٧) مشعرا بامكان الوقوع . قوله : (وذلك يدل على ما قلناه) هذا التقرير^(٨) لا يفتقر فيـــــه

= وقال الباقر : (الترك عبارة عن فعل الضد ، فعلى هذا التقدير القادر لا يخلو عن فعل الشيء وعن فعل ضده) . معالم أصول الدين ، ص ٨٤ .

- (١) فى (ق) ضده .
 (٢) فى الاصل التروك .
 (٣) فى الاصل أفعال .
 (٤) وقال الرازى ايضا : " لأن القدرة صفة مؤثره والعدم عبارة عن نفي الاثر ،
 فالقول يكون العدم أثرا للقدرة جمع بين النقيضين وهو محال " . معالم أصول
 الدين ، ص ٨٤ .
 (٥) يرى الرازى أن الترك فعل الضد ، فمثلا اعدام الظلام فى غرفة ما ، هل هو
 بفعل الضد وايجاد النور الذى يلزم منه ترك الظلام على رأى الرازى أو هو
 باعدام الظلام بمعنى ايجاد عدم الظلام نفسه . ونقل ابن التلسانى قولا
 للقاضى بأن العدم الطارئ أثر للقدرة بمعنى أنه لا يحصل بفعل الضد بل
 يحصل بايجاد العدم ، فاعدام الظلام لا يحصل بايجاد النور ، بل يحصل
 باعدام الظلام نفسه فى المثال السابق ، وهكذا لا يكون الترك فعل الضد ، بل
 هو فعل الترك نفسه . أنظر المصدر نفسه .
 (٦) فى (س) فى ترك الشر .
 (٧) هو كونه لا يفعل ترك الشر .
 (٨) فى (س) التقدير .

الطريق الثالث : أن يروى خبر وهو^(١) أنه عليه الصلاة والسلام أتى بذلك الفعل.
الفائدة الثانية :

المختار عندنا أنه إذا نقل اليينا أخبار متعارضة في فعل واحد ، ولم^(٢) يصح
عندنا أن آخرها كيف كان ، فانه يكون المكلف مختارا في^(٣) الكل .

مثاله : إذا صح خبر في^(٤) أنه سجد للسهو قبل الصلاة وخبر آخر في أنه سجد
بعد السلام ، ولم يثبت بالنقل أن آخر^(٥) أفعاله كيف كان ، وجب القول بالتخيير ،
وان^(٦) اختلفت الروايات في أنه عليه الصلاة والسلام رفع يديه الى منكبيه أو الى أذنيه ،

الى أن^(٧) الترك^(٨) أمر وجودى .^(٩)

قوله : (الطريق الثالثة : أن يروى خبر أنه عليه الصلاة والسلام أتى بذلك
الفعل) انما ذكره لحصر الطرق ، والا فهو واضح .
قوله : الفائدة الثانية :

المختار (عندنا أنه إذا نقل اليينا أخبار متعارضة في فعل واحد ، ولم يصح
عندنا^(١٠) آخرها كيف كان ، فانه يكون المكلف مغيرا في الكل .
مثاله : إذا صح خبر أنه عليه الصلاة والسلام سجد للسهو قبل السلام^(١١) ،

(١) فى الأصل هو . (٢) فى الاصل لم .

(٣) فى الاصل "أتى" .

(٤) كلمة (فى) غير موجودة فى "ق" .

(٥) فى الاصل آخره كيف كان .

(٦) فى (ق) وإذا اختلف .

(٧) كلمة "أن" ساقطة من الاصل .

(٨) فى (س) التروك .

(٩) وقد اختلفوا فى العدم الطارى - وهو عدم الشئ بعد وجوده - هل هو أشر
ايجابى مفعول للقدرة ، أو أن القدرة أسكتت عن تعلّقها بايجاد الشئ فعدم .

(١٠) العبارة : [عندنا أنه . . . ولم يصح عندنا ساقطة من (س) .

(١١) روى كون السجود قبل السلام عن النبى صلى الله عليه وسلم فرواه البخارى ،
كتاب السهو ، باب طجاء فى السهو إذا قام من ركعتى الغريضة ، رقم ١٢٢٤ ، =

(فها هنا نرجح ما تأيد بالأصل ، فنقول وجب ترجيح المنكبين ^(١) ، لأن الأصل
تقليل الأفعال في الصلاة ، وهذا أقل .

وخبر أنه سجد بعد السلام ^(٢) ، ولم يثبت بالنقل آخر أفعاله ، وجب القول
بالتخير إلى آخره) وبالجملة إذا حصل التعارض ، ولم يتحقق شرط النسخ ^(٣) ، / (٥٩ ب)
وجب الرجوع إلى الترجيح .

ومن وجوه الترجيح ما ذكره من أن تقليل الأفعال في الصلاة مؤيد بالأصل ^(٤)
كرفع اليدين إلى المنكبين ^(٥) - في إحدى الروايات) وقيل إن الإمام الشافعي -

= ج ٣ ، ص ٩٢ . من حديث عبد الله بن بحينه وفيه * فلما قضى صلاته ونظرنا
تسليمه كبر قبل التسليم فسجد سجدة وسجدتين وهو جالس ثم سلم* .
وهو أيضا عند مسلم ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة
والسجود له ، رقم ٥٧٠ ، ج ١ ، ص ٣٩٩ ومثله في أبي داود ، كتاب الصلاة
باب سجدة السهو ، ١٠٣٩ ، ج ١ ، ص ٢٣١ . وفي الترمذي ، كتاب السهو
باب ما جاء في التشهد في سجدة السهو ، ٣٩٣ ، ج ٢ ، ص ٤١٣ . وعند
ابن ماجه كتاب الصلاة ، باب ما جاء في سجدة السهو قبل السلام ، رقم
١٢١٦ ، ج ١ ، ص ٣٨٤ .

(١) العبارة في (ق) هكذا . (فها هنا ما يؤيد الأصل ويرجح المنكبين / .
(٢) أما السجود بعد السلام فقد رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع
الصلاة ، باب السهو في الصلاة والسجود له ، رقم ٥٧٤ . وفيه (فصل في
الركعة التي كان ترك ثم سلم ثم سجد سجدة وسجدتين ثم سلم* ج ١ ، ص ٤٠٥ .
وهو عند أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب السهو في السجدة ، رقم ١٥١٨ ، ج ١
ص ٣٥٢ من مختصر السنن

وعند النسائي في كتاب السهو ، باب ما يفعل من صلى خمسا ، ج ٣ ، ص ٢٦ .
وعند ابن ماجه في كتاب أبواب إقامة الصلاة والسنن فيها ، باب ما جاء فيمن
سجد هما بعد السلام ، رقم ١٢١٨ ، ج ١ ، ص ٣٨٥ -

(٣) بأن لم يمكن الجمع ولا الترجيح ، وعلم المتأخر .

(٤) نقل الترجيح عن الشافعي بتقليل الأفعال في الصلاة أمام الحرمين في البرهان
ج ١ ، ص ٤٩٧ . والغزالي في المخول ، ص ٢٢٧ .

(٥) أخرجه البخاري ، في كتاب الأذان ، باب رفع اليدين في التكبير الأولى مع =

.....

- رحمه الله - لما قدم العراق اجتمع عنده العلماء ، فسئل عن أحاديث الرفع
 وانه روى أنه عليه الصلاة والسلام رفع حذو منكبيه ، وحذو أذنيه ^(١) وحذو
 شحمة ^(٢) أذنيه ^(٣)

= الافتتاح سواء ، رقم ٧٣٥ ، ج ٢ ، ص ٢١٨ . من حديث ابن عمر " ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة ، واذا
 كبر للركوع الى آخر الحديث .

وهو عند مسلم ، كتاب الصلاة ، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين ،
 ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ج ١ ، ص ٢٩٢ .

(١) أخرج مسلم ، في كتاب الصلاة ، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين
 الخ ، رقم ٢٥ ، ج ١ ، ص ٢٩٣ من حديث مالك بن الحويرث : " أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر ، رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه
 واذا ركع رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه الى آخره)

وهو عند أبي داود ، برقم ٧٢٤ وفي مختصر السنن برقم ٦٩٤ ، ج ١ ، ص ٣٥٣
 وعند ابن ماجه ، كتاب اقامة الصلاة ، باب رفع اليدين اذا ركع ، رقم ٨٥١ ،
 ج ١ ، ص ١٥٥ ت . الاعظمي .

(٢) كلفه شحمة ساقطة من (س) .

(٣) اخرج ابوداود في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب رفع اليدين في الصلاة
 رقم ٧٢٤ ، وهو في مختصر السنن ج ١ ، ص ٣٥٩ من حديث عبد الجبار بن
 وائل عن ابيه انه قال : " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع ابهاميه في
 الصلاة الى شحمة أذنيه " .

قال المنذرى في مختصر سنن أبي داود وأخرجه النسائي ، وقد ذكرنا أنه
 - أي عبد الجبار - لم يسمع من أبيه ، مختصر السنن ، ج ١ ، ص ٣٥٩ . وذكر
 محققو شرح السنه أن الحديث منقطع ولكنه يتقوى بما بعده من أحاديث
 وائل بن حجر في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم . انظر شرح السنه
 للبيهقي ، هامش (٣) ، ج ٣ ، ص ٢٦ .

والحديث أخرجه النسائي ، في كتاب الصلاة ، باب موضع اليمين من الشمال في

الصلاة ج ٢ ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

.....

فقال أرى أن يرفع بحيث يحاذى أطراف أصابعه^(١) أذنيه ، وإبهاميه^(٢)
شحمة أذنيه ، وكفاه حذو منكبيه ، فاستحسن ذلك منه في الجمع بيمن
الروايات^(٣)

ونظيره ما ذكره المصنف من الترجيح^(٤) بقلة الأفعال في الصلاة^(٥) ما روى
ابن عمر رضي الله عنهما في صلاة الخوف ، إذا^(٦) كان العدو في غير جهة
القبلة أنه عليه الصلاة والسلام صلى بالطائفة الأولى ركعة ، ثم مضى إلى
اتجاه العدو ، وأتت الطائفة الثانية : فصلى بهم ركعة ، ثم أتموا لأنفسهم ،
وانتظر الطائفة الأولى حتى أتت وصلت ما بقى عليها ، ثم سلم بهم.^(٧)

(١) في الأصل أصابع

(٢) في (س) إبهاميه

(٣) قال البغوي في شرح السنه وحكى عن أبي ثور أن الشافعي جمع بين الحديشين ،
وقال : كان يحاذى بظهر كفيه المنكبين ، وأطراف أنامله الأذنين ، شرح
السنة ، ج٣ ، ص ٢٦ .

وفي الأم يرفعهما حذو المنكبين ، ج١ ، ص ١٠٤ . وانظر المجموع ، ج٣ ،
ص ٣٣٦ . وتحفة المحتاج ، ج٢ ، ص ١٨ .
وعند المالكية يرفعهما حذو المنكبين ويطونهما إلى الأرض ، الخرشى ، ج١ ،
ص ٢٨٠ . وبلغه السالك ، ج١ ، ص ١١٨ . وحاشية العدوي ، ج١ ، ص ٢٢٧
وعند أحمد إلى المنكبين ، أو إلى فروع الأذنين . المغني ، ج١ ، ص ٤٦٩ .
حاشية الروض ، ج٢ ، ص ١٤ . والمقنع ، ج١ ، ص ١٤١ . وعند الأحناف
يحاذى بإبهاميه شحمتي أذنيه ، فتح القدير ، ج١ ، ص ١٩٧ .

(٤) عبارة من الترجيح ساقطة من (س) .

(٥) عبارة (في الصلاة) ساقطة من الأصل .

(٦) في الأصل " إذ " .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المغازي ، باب غزوة ذات الرقاع ، رقم
٤١٣٣ ، ج٧ ، ص ٤٢٢ عن ابن عمر بلفظ : " إن رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلى باحدى الطائفتين ، والطائفة الأخرى مواجهة العدو ، ثم
انصرفوا فقاموا في مقام أصحابهم ، فجاء أولئك فصلى بهم ركعة ثم سلم عليهم =

.....

وروى صالح بن خوات ^(١) : أن الطائفة الأولى أتمت ما بقى عليها ، ثم مضت ^(٢)
وأتمت الطائفة الثانية ^(٣) ، فهذه الرواية أقل تغيراً ^(٤) ، فرجحها الشافعى
بذلك ^(٥) ، وبأنها أكثر رواة ،

= ثم قام هؤلاء فقصوا ركعتهم ، وقام هؤلاء فقصوا ركعتهم* .

والحديث عند مسلم ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة الخوف ، رقم
٣٠٥ ، ج ١ ، ص ٥٢٤ . بلفظ مقارب لما فى صحيح البخارى وفى آخره " ثم
سلم ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة* .

وهاتان الروايتان تصلحان للاستشهاد على كثرة الحركة ، وهو مقصود الشارح
الا أن لفظه مفاير لما فى الصحيحين .

(١) فى (س) صالح بن خوات بن خيران* وهو خطأ والصواب صالح بن خوات
فقط . واسمه صالح بن خوات بن جبير بن النعمان ^{الاضاى المبرنى} ، ثقة من الطبقة الرابعة
وروى له أصحاب السنن ^{انظر تقريب التهذيب ص ٥٩}
(٢) العبارة : (ثم مضت) ساقطة من الاصل .

(٣) اخرج البخارى فى صحيحه ، كتاب المغازى باب غزوة ذات الرقاع ، رقم
٤١٢٩ ، ج ٧ ، ص ٤٢١ . وأيضاً أخرجه برقم (٤١٣١) ، ج ٧ ، ص ٤٢٢ - عن
صالح بن خوات مرة عن سهل بن أبى حشة ، ومرة عن شهد ذات الرقاع
وقال الحافظ لعل المبهمة هو أبوه خوات ونقل ذلك عن الرافعى فى شرح
الوجيز وفيه أنه صلى الله عليه وسلم : (صلى بالتي معه ركعة ثم ثبت قائماً ،
وأتوا لأنفسهم ، ثم انصرفوا فصفوا وجاء العدو ، وجاءت الطائفة
الآخرى فصلى بهم الركعة التى بقيت من صلاته ، ثم ثبت جالساً ، واتفقوا
لأنفسهم ، ثم سلم بهم* .

وأخرجه عن صالح بن خوات الامام مسلم فى صحيحه كتاب صلاة المسافرين
وقصرها ، باب صلاة الخوف رقم ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ج ١ ، ص ٥٢٥ .

(٤) فى (س) تغيير .

(٥) قال الشافعى فى الام : (حديث صالح بن خوات أوفق ما ثبت منها - أى

احاديث صلاة الخوف - لظاهر كتاب الله عز وجل ، فقلنا به) الام ، ج ١ ، ص ٢١١

هذا وهناك رأى آخر بان الاصل أن لا يسلم المأموم قبل الامام فتكون هذه

الرواية موافقة للاصول فى قلة الافعال ، وغير موافقة لها فى كون المأموم يسلم =

فان لم يوجد هذا الترجيح ، وجب ترجيح الاقرب الى شرائط العبودية ، فان

وأنها مقيدة بغزوة ذات الرقاع ، وهى من آخر الغزوات أى معنى : آخر الغزوات التى صليت بها صلاة الخوف ، ولا يرد عليه تبوك ^(١) ، أم يعنى أنها آخر الغزوات مطلقاً ^(٢) ، فيرد عليه ما ذكرناه ^(٣) ورواية ابن عمر رضى الله عنهم ^(٤) مطلقة

= قبل الامام . قال الحافظ فى فتح البارى فى كتاب الخوف ، باب صلاة الخوف :

(قال ابن عبد البر الأصول ان لا يسلم المأموم قبل الامام ، خلافاً لهـذـه

الرواية) فتح البارى ، ج ٢ ، ص ٤٣١ .

(١) غزوة تبوك ، وتسمى أيضاً غزوة العسرة والغاضحة بلغ المسلمين أن الروم ونصارى

العرب من لخم وحذام قد تجمعوا لقتال المسلمين وبلغ عدة الروم أربعين ألفاً

ووصل أرض البلقاء ، فندب النبى صلى الله عليه وسلم الناس لقتالهم فخرج فى

ثلاثين ألفاً من المسلمين ، فلما انتهوا الى تبوك لم يجدوا كيذا ، ولا قتالاً

وتفرق القوم وأتاه يوحنا بن ربيعة صاحب أبله وصالحه على الجزية ، ورجع

الرسول صلى الله عليه وسلم الى المدينة المنورة وكانت تبوك فى رجب من السنة

التاسعة للهجرة .

انظر طبقات ابن سعد ، ج ٣ ، ص ٢١٨ ، وما بعدها ، سيرة ابن هشام ، ج ٤ ،

ص ١٩٥ - ٢١٤ وفتح البارى ، ج ٨ ، ص ١١١ - ١١٢ .

(٢) انظر ذكر جملة غزواته صلى الله عليه وسلم من سيرة ابن هشام ج ٤ ص ٦٠٨

(٣) العبارة [أى معنى . . . ما ذكرناه] ساقطة من (س) .

(٤) انظر المذاهب فى كيفية صلاة الخوف ، وقول الحنفية والشافعية صلى الامام

ركعه ثم تفارقه الطائفة الاولى وتتم وتجيئ الاخرى فتتدى به وينتظروهم ثم

تسلم فيسلموا بعده .

وفرق المالكية بين الشائبة وغيرها فيصلون فى الشائبة ركعه وفى غيرها ركعتين .

وعن أحمد ان لها ست صفات كلها جائزة . انظر تحفة المحتاج ، ج ٣ ، ص ٧ -

٨ . والمجموع ، ج ٤ ، ص ٢٦٠ . فتح القدير ، ج ١ ، ص ٤٤٠ . والخرشى

ج ٢ ، ص ٩٣ . وبلغه السالك ج ١ ، ص ١٨٥ ، وحاشية العدوى على الرسالة

ج ١ ، ص ٣٣٩ . والمغنى لابن قدامه ، ج ٢ ، ص ٤٠١ . وحاشية الروض المربع

ج ٢ ، ص ٤١١ .

لم يوجد ذلك حكم فيه بالتخيير ميلاً للأخبار^(١) الواردة في أنه عليه الصلاة والسلام / (١/٤٧) في التشهد كيف كانت^(٢) أصابع يديه .

ومن الترجيح : ما ذكرناه^(٣) من كون أحد الفعلين أقرب إلى العبودية ،
يعنى فى ارسال اليدين فى الصلاة أو وضع أحدهما^(٤) على الأخرى ، فان
الثانى أقرب إلى صفة^(٥) العبودية .^(٦)

فان عدم الترجيح فالتخيير / أقرب من التعطيل كالأخبار الواردة فى وضع
اليـد اليمنى فى التشهد ، فروى أنه عليه السلام قبض أصابعه الثلاث^(٧) وأطلق
السبابة كلقابى ثلاثاً وخمسين^(٨) ، أو ثلاثاً وعشرين ، وروى أنه حلق

(١) فى الأصل مثل الاخبار .

(٢) فى (ق) كان .

(٣) فى (س) ما ذكره .

(٤) فى الأصل احدهما .

(٥) كلمة " صفة " غير موجودة فى (س) .

(٦) وحديث وضع اليمنى على اليسرى متفق عليه .

وأخرجه البخارى ، كتاب الأذان ، باب وضع اليمنى على اليسرى رقم ٢٤٠ ، ج ٢
ص ٢٢٤ . من حديث سهل بن سعد وفيه " كان الناس يؤمرون ان يضع
الرجل اليـد اليمنى على ذراع اليسرى فى الصلاة " .

وأخرجه مسلم فى كتاب الصلاة ، باب وضع يده اليمنى على اليسرى ، رقم ٤٠١ ،
ج ١ ، ص ٣٠١ . من وائل بن حجر وفيه " ثم وضع يده اليمنى على اليسرى " .

وأما الارسال فهو ما رواه ابن القاسم عن مالك وصار اليه كثير من أصحابه ، ولم
يذكره مالك فى الموطأ بل ذكر وضع اليمنى على اليسرى ورجحه ابن عبد البر
والزرقانى فى شرح الموطأ وهو الراجح الموافق للسنة وانظر المزيد فى فتح
البارى ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ . وشرح الزرقانى للموطأ ج ١ ، ص ٣٢١ .

(٧) فى (س) الثلاثة .

(٨) اخرج مسلم فى صحيحه ، فى كتاب المساجد ، باب صفة الجلوس فى الصلاة

رقم ١١٥ ، ج ١ ، ص ٤٠٨ . من حديث ابن عمر وفيه " وعقد ثلاثة وخمسين

وأشار بالسبابة . وذكره البغوى فى شرح السنة ، كتاب الصلاة ، باب كيفية =

.....

بالابهام والمسبحة^(١) وقول الراوى : (ثلاثا وخمسين فيه اشارة الى أن عقد
الثلاث عند هم كان كعقد التسعة في^(٢) زماننا .

= وضع اليدين في التشهدين ، ج٣ ، ص ١٧٥ .

ولم أقف على روايه فيها " أو ثلاثا وعشرين " ولعل الشك من ابن التلمسانى هل
العدد هو ثلاثه وخمسون أو ثلاثه وعشرون .

(١) المسبحة هي السبابة . انظر شرح السنة ، ج٣ ، ص ١٧٧ . ورد أنه يشير
بالسبابة وورد انه صلى الله عليه وسلم يحرك السبابة يدعوبها . وأما التحليق
فالوارد فيه أنه بين الابهام والوسطى ، كما ورد قبض كل أصابع اليمنى
الا السبابة في التشهد .

وأخرج أبوداود في سننه ، كما في كتاب الصلاة ، باب كيف الجلوس في التشهد
رقم ٩٥٧ ، ج١ ، ص ٤٤٧ من المختصر . من حديث وائل بن حجر في صفة
صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وفيه " وقبض ثنتين وحلق حلقة " .
وأخرجه أيضا النسائي في كتاب السهو ، باب قبض الثنتين من أصابع اليد وعقد
الوسطى والابهام منها ، ج٣ ، ص ٣٧ .

وأخرجه ابن ماجه في اقامة الصلاة ، باب الاشارة في التشهد ، رقم ٩١٢ ، ج١
ص ٦٥ . وقال الاعظمى وفي زوائد البوصيرى اسناده صحيح ورجاله ثقات .
وقال الخطابى في معالم السنن : " وكان بعض أهل المدينة لا يرى التحليق ،
وقال بقبض أصابعه الثلاث ويشير بالسبابة ، وكان بعضهم يرى ان يحلق ،
فيضع انطة الوسطى بين عقدى الابهام وانما السنه ان يحلق برؤوس الانامل من
الابهام والوسطى حتى يكون كالحلقة المستديرة لا يفصل من جوانبها شئ " .
معالم السنن ، ج١ ، ص ٤٤٧ .

(٢) قال النووى في شرح مسلم : (واعلم أن قوله عقد ثلاثا وخمسين شرطه عند
أهل الحساب ، أن يضع طرف الخنصر على البنصر ، وليس ذلك مراداً هاهنا ،
بل المراد أن يضع الخنصر على الراحة ، ويكون على الصورة التى يسميها أهل
الحساب تسعة وخمسين والله أعلم " .

وقد توفي النووى رحمه الله في رجب سنة ٦٧٦ هـ وتوفي ابن التلمسانى سنة ٦٤٤ هـ =

.....

وما ذكره من حديث سجود السهو فعلى التمثيل ، والا فللشافعى فى السألة
ثلاثة أقوال ، يفرق فى ^(١) الثالث بين الزيادة والنقص ^(٢) كمذهب مالك ^(٣) ،
ويحمل الأحاديث على حالتين .

= فإذا كان عقد الخمسين واحدا والثلاثة والخمسون مساوية للتسعة والخمسين
يكون عقد الثلاثة مساويا للتسعة .

وفى المجموع ان الخلاف فى الافضليه واختاران الاظهر أن يقبض الخنصر
والبنصر وكذا الوسطى من اليمنى . المجموع ، ج ٣ ، ص ٣٩٦ .

وعند المالكية يعقد ماعدا السبابة والابهام من اليمنى ، ويجعل رؤوس الاصابع
بلحمه الابهام مادا السبابة بجانب الابهام ويحرك السبابة يدعوبها يميناً
وشمالاً فى هيئة تسعة وعشرين . بلغة السالك ، ج ١ ، ص ١٢٠ . وحاشية
العدوى على الرسالة ، ج ١ ، ص ٢٤٧ .

وعند الحنابلة يقبض الخنصر والبنصر ويحلق الابهام مع الوسطى ويشيـر
بالسبابة المقنّع ، ج ١ ، ص ١٥٤ .

وعند الحنفية فى فتح القدير عن محمد وابى يوسف " يقبض الخنصر والتى تليها
ويحلق الوسطى والابهام . فتح القدير ج ١ ، ص ٢٢١ .

(١) كلمة " فى " ساقطة من الاصل .

(٢) فى (س) النقصان .

(٣) الاقوال الثلاثة هى : يسجد للزيادة والنقص قبل السلام كالحنابلة والثانى
الزيادة والنقص بعد السلام كالحنفية والثالث النقص المحض ، والنقص مع
الزيادة قبل السلام والزيادة المحضة بعد السلام كمذهب مالك .

ذكر فى الام عن الشافعى : (سجود السهو كله عندنا فى الزيادة والنقصان قبل
السلام ، وهو الناسخ والآخر من الامرين ، ولعل مالكا لم يعلم الناسخ
والمنسوخ من هذا " الام ج ١ ، ص ١٣٠ .

وأما التفصيل فقد حكاه صاحب المجموع بقوله : " ومن اصحابنا من قال . . . ان
كان السهو زيادة فمحله بعد السلام . " المجموع ، ج ٤ ، ص ٦١ .

ومذهب مالك النقص المحض ، والنقص المجتمع مع الزيادة يسجد لهما قبل
السلام ، أما الزيادة المحضة فيسجد لها بعد السلام . انظر بلغة السالك =

الفائدة الثالثة : مقتضى ما ذكرناه ^(١) من الأصل ^(٢) أن ^(٣) كل ما يفعله الرسول

عليه الصلاة والسلام / في الطهارات وانصلاة والصوم ، وجب أن يجب علينا مثله ، (٥٣/ب) فان دل ^(٤) دليل اما نص أو اجماع بين الأمة ^(٥) على أنه ليس بواجب ، قضينا بعدم وجوبه ، والا حكمنا بوجوبه ، فهذه أصول من وقف عليها سهلت ^(٦) عليه

قوله : (الفائدة الثالثة : أن مقتضى ما ذكرناه : أن كل ما ^(٧) فعله الرسول صلى الله عليه وسلم في الطهارة والصلاة والصوم ، وجب علينا مثله ، فان دل دليل : اما نص ، أو اجماع ، (أو قياس) ^(٨) على أنه ليس بواجب قضينا بعدم وجوبه ، وهذا لازم على ما اختاره . ^(٩)

وجوابه ما ذكر وهو واضح .

وما يتعلق بذلك : أنا قد ذكرنا : أن الاظهر وجوب التأسى فيما ^(١٠) ظهرت صفته من أفعاله عليه الصلاة والسلام على الوجه الذي أتى به من اباحة ، أو ندب ، أو وجوب ، ويحتاج / الى معرفة الطرق المعرفة لذلك ، فمما (١/٦٠)

= ج١ ، ص ١٣٦ . والخرشي ج١ ، ص ٣٠٨ . وحاشية العدوى على الرساله

ج١ ، ص ٢٧٨ .

وعند الحنابلة سجود السهو كله قبل السلام . وعند الحنفية السجود كله بعد

السلام . انظر حاشية الروي ج٢ ، ص ١٤٢ . والمغنى ج٢ ، ص ١٦ . فتح

القدير ج١ ، ص ٣٥٥ ، والبدايع ج١ ، ص ٤٦٠ .

(١) في الأصل ذكرنا .

(٢) عبارة (من الاصل) ساقطة من (ق) .

(٣) كلمة (أن) ساقطة من الاصل .

(٤) في (ق) ذلك . (٥) في (ق) الائمة .

(٦) في الاصل "سهل" .

(٧) كلمة "ما" ساقطة من (س) .

(٨) عبارة (أو قياس) ساقطة من (س) .

(٩) اى من وجوب الفعل المجرد .

(١٠) في (س) بما .

معرفة الشريعة .

يعرف به الاباحة بتنصيبه عليها ، أو لآية دلت على الاباحه ، أو فعل
ذلك ^(١) بيانا لها . ^(٢)
وفيما يعرف به الندبية ^(٣) : تنصيبه عليها ، أو فعله امثالاً لآية دلت على
الندب ، أو فعله بيانا لها ، أو كونه قضى ^(٤) المندوب ، أو التخيير بينه
وبين المندوب ^(٥) ، أو مواظبته عليه وتركه في حالة من غير عذر ولا نسخ ، أو كونه
معرض قرينة - مع أن الأصل رفع المؤاخذه . ^(٦)

(١) في (س) أو فعله بيانا .

(٢) هناك علامات لمعرفة كل نوع ، وهناك علامات مشتركة يعرف بها جميع
الانواع فالعلامات المشتركة اربع اولها التنصيب بأن ينص الشارع على حكم
الفعل من وجوب أو ندب أو اباحة وثانيها التسويه : بان يقول هذا مثل
الفعل الفلاني لفعل معلوم الجهة . وثالثها ان يفعل الرسول صلى الله
عليه وسلم فعلاً امثالاً لآية دلت على أحد الاحكام ورابعها ان يفعل بيانا
لآية مجمله دلت على أحد الاحكام .

انظر نهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٩ - ٣١ . والمحصل ج ١ ، ق ٣ ، ص ٣٨١
والاحكام للامدى ج ١ ، ص ١٧٣ . وغاية الوصول ، ص ٩٢ . وشرح الكوكب ،
ج ٢ ، ص ١٨٤ . ومختصر ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٢٢ . والمستقصى
ج ٢ ، ص ٢١٤ . وجمع الجوامع ، ج ٢ ، ص ٩٧ . وكشف الاسرار ، ج ٣ ، ص
٢٠٠ . وتيسير التحرير ج ٣ ، ص ١٢٠ ، واللمع ص ٣٧ . والاحكام لابن حزم
ج ١ ، ص ٤٢٢ . وشرح التنقيح ، ص ٢٨٨ .

واما الاباحة فتتفرد بعلامة خاصة بها وهي ان يكون فعله صلى الله عليه وسلم
المتجرد لم يقترب بما يدل على أنه فعله بقصد القرينة الى الله . فحينئذ
يدل على الاباحة لان الاصل عدم الوجوب والندب .

(٣) في (س) الندب .

(٤) في الاصل " قضا " .

(٥) في (س) مندوب .

(٦) ويخص الندب ثلاثه علامات الاولى ان يكون الفعل المجرد فعل يقصد القرينة

لان الاصل عدم الوجوب خلافا للرازي وابن السبكي . والثانية : ان يكون =

.....

وما يعرف به الوجوب الخمسة المتقدمة ، أو اقترانه بما يدل على وجوبه ، كالصلاة بأذان^(١) أو كزيادة الركوع في صلاة الخسوف ، لأنه لو لم يكن واجبا فيها ، - يعني وجوب شرائط الصحة كوجوب الطهارة في صلاة النافلة لبطلت الصلاة والله أعلم .

= الفعل قضاء لمندوب فحكمه حكم الاداء . والثالثة : ان يداوم على فعل ويتركه من غير نسخ . انظر المصادر المتقدمة .

(١) وينفرد الوجوب بعلامات أحداها : الأمارات الخاصة بالوجوب كالآذان والاقامة . والثانية : أن يكون الفعل موافقا لنذر . والثالثة ان يكون الفعل ممنوعا لو لم يكن واجبا عليه كالركوع الثاني في صلاة الخسوف والختان وهذه علامة أغلبية لا قطعية لتخلفها في سجود السهو والتلاوة ورفع اليدين في تكبير العيد . والرابعة : أن يكون الفعل قضاء لما علم وجوبه . وانظر المصادر المتقدمة .

البَابُ السَّادِسُ

فِي

النَّسْخِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

الباب السادس : النسخ وفيه مسائل :

الباب السادس : في النسخ .

النسخ يطلق لغة بمعنى الرفع والا زالة ^(١) ، يقال : " نسخت الشمس الظل " ^(٢) ،
و " نسخت الرياح " ^(٣) آثار القوم ^(٤) .

ويعنى النقل والتحويل ، كتناسخ المواريث ^(٥) ، ومنه : " نسخت ^(٦) الكتاب " .
فقل انه حقيقة فيهما ^(٧) ، لا استعماله فيهما ، وليس بينهما قدر مشترك فيكون
متواطئاً ^(٨) ، ولا علاقة فيكون أحدهما مجازاً .

وقيل : حقيقة في النقل ^(٩) ، لا استلزامه الا زالة .

وقيل : حقيقة في الرفع ، وهو الاظهر ^(١٠) ، لتبادره الى الفهم عند الاطلاق .

(١) يطلق النسخ بمعنى الا زالة ، سواء اقام شئ مقام الشئ المزال أم لم يقم ، راجع
القاموس المحيط للفيروز آبادي ج ١ ، ص ٢٦٩ . وتاج العروس للزبيدي ج ٣ ص ٢٨٢
والمصباح المنير ج ٢ ، ص ٢٧١ .

(٢) انظر لسان العرب ، مادة نسخ ، ج ٣ ص ٦١ . الصحاح ج ١ ص ٤٣٣ .

(٣) في (س) الريح .

(٤) وفي الصحاح واللسان ، " نسخت الريح آثار الديار " راجع المصادر نفسها .
ومثل هذا " نسخ الشيب الشباب " ازاله ، ومنه قوله تعالى " فينسخ الله ما يلقى
الشيطان " سورة الحج الآية ٥٢ .

(٥) سواء أكان النقل حسياً ، كقولهم " نسخ ما في الخلية " بمعنى حوله الى غيرها .
تاج العروس ج ٢ ص ٢٨٢ . ومثله " نسخ ما في الكتاب " اي نقل مثله وشبهه
ومنه قوله تعالى " انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون " سورة الجاثية الآية رقم ٢١
أم كان نقلاً معنوياً ، كتناسخ القرون ، والمواريث ، والدول ، والملك والنبوة .
راجع اللسان ج ٣ ص ٦١ .

(٦) في (س) نسخ الكتاب .

(٧) أي مشترك لفظي ، وهو قول القاضي ابي بكر ، والقاضي عبد الوهاب المالكي
والامام الغزالي ، ومال اليه الامدى . انظر الاحكام للامدى ج ٣ ص ١٤٧ .

(٨) ويرى الجوهرى صاحب الصحاح وابن المنيران هناك قدرا مشتركاً بين النسخ
والا زالة وهو الرفع أو التغيير . راجع الصحاح ج ١ ص ٤٣٣ .

(٩) وهو مذهب القفال الشافعي ، والزمخشري وابي جعفر النحاس لا استلزامه للازالة ،
ولان استعمال النسخ فيه اكثر ، فيحمل عليه دفعا للاشتراك . وراجع المحصول
ج ١ ، ق ٣ ص ٤١٩ .

(١٠) وهذا قول الجمهور ومنهم مكي بن ابي طالب والعسكري وهبه الله بن سلامة والحسن
البصري وابو الحسين البصري والامام الرازي والبيضاوي وابن الهمام وحكاه الصفي
الهندي عن أكثر اهل الاصول قالوا : لا ن الا زالة اعم من النقل وفي حمل اللفظ
على الاعم تكثير للفائدة راجع البحر المحيط للزركشي ج ٢ ص ٢٠٧ . وهناك قول خامس
وهو ان النسخ حقيقة اصطلاحية شرعية وانه مجاز في كل من النقل والا زالة ، نقل عن
اللفظة الى الشرع وقال به السرخسي راجع اصول السرخسي ج ٢ ص ٥٤ .

واختلف في معناه وحده شرعا :

فقال القاضي : هو الخطاب الدال على رفع حكم خطاب سابق ^(١) . وارتضاه
الغزالي ^(٢) .

واعترض عليه بوجوه :

الأول : أن ^(٣) الحكم عنده قديم ، والخطاب وتعلقه لنفسه / فكيف يتصور
رفعه .

الثاني : أنه غير جامع ، فإن الحكم قد يستند الى فعل الرسول صلى الله عليه
وسلم ، فيكون ناسخا ومنسوخا .

الثالث : ان ما ذكره حد الناسخ لا النسخ .

واجيب عن الأول : بأن المنسوخ يقرر الحكم في الأذهان والمعتقدات ^(٤) ، لا في
نفس الأمر ، فإنه قديم .

وعن الثاني بأن الفعل إنما يدل ، لاستناده الى قول اما عام ، كقوله
تعالى (فاتبعوه) ^(٥) . أو خاص كقوله عليه الصلاة والسلام : (صلوا كما رأيتموني أصلي) ^(٦) .

-
- (١) راجع النقل عن القاضي في التمهيد ص ١٦٠ . والمحصل ج ١ ، ق ٣ ص ٤٢٣
والاحكام للامدى ج ٣ ص ١٥١ .
- (٢) ارتضى الغزالي هذا التعريف كما في المستصفى ج ١ ص ١٠٧ والمنحول ص ٢٩٠
ويقاربه تعريف الامدى انظر الاحكام ج ٣ ص ١٥٥ .
- (٣) كلمة " أن " غير موجودة في (س) .
- (٤) المنسوخ هو تعلق الخطاب ، وتعلق الحكم بافعال المكلفين لا نفس الحكم فإنه قديم
واما التعلق الاستيعازى فهو حادث ونسخه جائز ، كما يجوز ان ينقطع التعلق
بسبب موت المكلف أو عجزه . انظر المستصفى ج ١ ص ١٠٩ .
- (٥) سورة الانعام الاية ١٥٣ . هذا وقد يدل الفعل بقرائن الأحوال ، والقرائن ليست
بخطاب ، فالحد غير جامع لأنه لم يشمل كون الناسخ أو المنسوخ ثابتا بفعل
النبي صلى الله عليه وسلم . وانظر المحصول ج ١ ، ق ٣ ص ٤٢٥ وأيضا ان الحد
غير مانع لأنه يشمل النسخ بالاجماع والاحكام خطاب ولكن لا يتسخ ولا ينسخ به .
- (٦) الحديث أخرجه البخارى في ١٠ - كتاب الأذان ١٨ - باب الأذان للمسافرين اذا
كانوا جماعة والاقامة وكذلك ليعرفه وجمع وقول المؤذن " الصلاة في الرحال "
حديث رقم ٦٣١ ج ٢ ص ١١١ من حديث مالك بن الحويرث . وأخرجه أيضا في
٩٥ - كتاب اخبار الاحاد ، الباب الاول باب ما جاء من اجازة خبر الواحد .
حديث رقم ٧٢٤٦ ج ٩ ص ١٠٧ . وأخرجه الدارمي في سنن الدارمي ، كتاب
الصلاة ، باب من احق بالامامة ج ١ ص ٢٢٩ . وأخرجه أحمد في مسنده ج ٥ ص ٥٣ .
مرقد تقدم شرحه في ٥٤٨ -

وأما الثالث فلازم (١).

والأُسَد فيه أن يقال : (النسخ رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه) (٢)
فالمعنى برفع الحكم ، أن الشارع إذا أمرنا باستقبال بيت المقدس في كل صلاة (لغير
عذر) (٣) وحكمنا بوجوب الاستقبال دائما ، واعتقدنا دوامه ، فإذا ورد بعد ذلك قوله

تعالى (فول وجهك شطر المسجد الحرام ... الآية) (٤) كان زوال حكمنا

واعتقادنا / لوجوب استقبال بيت المقدس ، وارتفاعه بسبب الخطاب الثاني ، فأضيف (٥) اليه ، كما أن مقتضى البيع دوام الملك فإذا ورد النسخ عليه أضيف زوال (٥) الملك اليه .

وتقييد الحكم المرفوع بالشرعي احتراز من رفع حكم البراءة الأصلية كإيجاب (٦)
الصلاة والزكاة وغير ذلك .

وتقييد الرافع بدليل شرعي واحتراز من سقوطه بالموت وطريان العجز مع شموله
لجميع (٧) الأدلة الشرعية القولية والفعلية .

وتقييده بالتأخير احتراز من تقييد الحكم بغاية ابتداء ، كقوله تعالى : (ثم أتوا
الصيام الى الليل) (٨) .

هذا مذهب القاضي وخالفه أبو اسحق الاسفراييني (٩) والامام (١٠) ورداه
الى بيان ظهور انتفاء شرط الاستمرار . وخالفه الفخر (١١) أيضا ،

(١) لأن النسخ ليس هو الخطاب بل الخطاب دليل على النسخ الذي هو فعل الشارع

(٢) فتعريفه بأنه خطاب تعريف له بدليله لا بحقيقته .

(٣) وهذا التعريف قريب من تعريف ابن الحاجب فانظره وانظر شرح التعريف وبيان

محترزاته في شرح المضد ج ٢ ص ١٨٥ وانظر التعريف بالرفع في شرح الكوكب

ج ٣ ص ٥٢٦ . وتعريف ابن الجوزي في نواسخ القرآن ، ق ٦٠ وراجع البحر المحيي

ج ٢ ق ٢٠٨ وتيسير التحرير ج ٣ ص ١٥٨ وابن عبد الشكور في مسلم الثبوت

وشرحه ج ٣ ص ٣٢٠ وارشاد الفحول ص ١٨٤ .

(٢) العبارة (لغير عذر) ساقطة من (س) .

(٣) سورة البقرة الآية ١٤٤ وايضا ١٤٩ و ١٥٠ .

(٤) في الاصل بزوال .

(٥) في (س) وايجاب .

(٦) في (س) لسائر .

(٧) سورة البقرة الآية ١٨٧ . وفي الاصل " أتوا الصلاة " وهو خطأ .

(٨) تقدمت ترجمته في ق ١/١٩ ص ٣٠٤ وهو يرى ان النسخ بيان وانه تخصيص وراجع

تعريفه في المحصول ج ١ ق ٣ ص ٤٣١ . البرهان ج ٢ ص ١٢٩٤ .

(٩) وراجع تعريف امام الحرمين بان النسخ في معنى البيان وانه اللفظ الدال على ظهور

انتفاء شرط دوام الحكم الاول في البرهان ج ٢ ص ١٢٩٧ وانظر مناقشته هناك لتعريف

القاضي .

(١٠) انظر تعريف الفخر في المحصول ج ١ ق ٣ ص ٤٢٨ .

المسألة الأولى : اتفق المسلمون على جواز النسخ واليهود خالفوا (١) : واعلم أن جمهور المسلمين احتجوا على وقوع النسخ بأن قالوا : ثبت القول بنبوته محمد عليه الصلاة والسلام ، وصحة نبوته موقوفه على حصول النسخ ، (فوجب أن يكون النسخ حقا) . (٢)

والمعتزلة (٣) ، وجمهور الفقهاء (٤) ، وردوه الى بيان أمد الحكم . ولكل منهم معتمد .
والرد عليهم يأتي في المسألة الثانية ان شاء الله تعالى ، حيث ذكره المصنف ، وكان حقه أن يذكره أولا (٥) ، لأن البحث في جواز النسخ (ووقوعه فرع تصوره) (٦)

(قوله : (المسألة الأولى :
اتفق المسلمون على جواز النسخ) (٧) : نقل عن طائفة من المسلمين منعه (٨) ،
وردوا جميع ما يدعى أنه نسخ الى التخصيص (٩) ، وجمهور اليهود (١٠) على امتناعه عقلا .

-
- (١) في الاصل خالفوهم .
(٢) العبارة : (فوجب ان يكون النسخ حقا) ساقطة من (ق) .
(٣) حده القاضي عبد الجبار بانه ما دل على ان ميل الحكم الثابت بالنص غير ثابت على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه ، ويقرب منه حد أبي الحسين فراجع المعتمد ج ١ ص ٣٩٦ - ٣٩٧ .
(٤) راجع النقل من الفقهاء في البرهان ج ٢ ص ١٢٩٤ والمنحول ص ٢٩٠ .
(٥) في المحصول ج ١ ص ٤١٩ قدم الحد ولعله اكتفى بما هنالك . والصواب ما قاله ابن التلمساني .
(٦) العبارة (ووقوعه فرع تصوره) ساقطة من الاصل .
(٧) العبارة بين القوسين (قوله : " المسألة ... النسخ) ساقطة من الاصل .
(٨) لم ينكر النسخ من المسلمين المتقدمين الا أبو مسلم الاصفهاني ، وهو محمد بن بحر الاصفهاني المعتزلي المفسر النحوي الملقب بالحافظ وستأتي ترجمته قريبا .
(٩) في (س) الخصوص .
(١٠) انقسم اليهود في جواز النسخ الى اربع طوائف وهي الشمعونية ، والعنانية ، والعيسوية والسامرة . انظر الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي ص ٩١ .
والطل والنحل ج ١ ص ١٣٥ .
اما الفرقة الاولى وهي فرقة الشمعونية - نسبة الى شمعون بن يعقوب الذي ليس له ترجمة كما في النسخ في القرآن لمصطفى زيد ج ١ ص ٢٧ - فقد نسب اليهم الشيرازي وابو الحسين البصري والفزالي والبزدوي والامدي انكار النسخ عقلا وسمعا . وعكس ابن الباقلاني في التمهيد ص ١٦٠ فنسب اليهم الانكار سمعا فقط .
والراجع قول الكثرة الكثيرة .
واما الفرقة الثانية فهي العنانية - نسبة الى عنان بن داود وهو راس الجالوت وفرقه تخالف اليهود في السبت والاعياد ويعتقدون ان عيسى عليه السلام متعبد بالتوراة وليس نبيا - والعنانية : يعتقدون ان النسخ جائز عقلا متنع شرعا خلافا لما حكاه عنهم ابن الباقلاني من ذهابهم الى منعه عقلا وسمعا . انظر الطلل والنحل ج ١ ص ١٩٦ .

(ولقائل أن يقول : لا نسلم أن صحة نبوة محمد عليه الصلاة والسلام أمر موقوف على حصول النسخ) ^(١) ، لأنه لا يمتنع أن يقال : (ان موسى / عليه السلام - ^(٢)) ١/٥٤

ونذهبت شرذمة منهم الى امتناع سمعا .

قوله : (واعلم أن جمهور المسلمين احتجوا على وقوع النسخ بأن قالوا : " ثبت القول بنبوة محمد صلى الله عليه (واله) وسلم ، (وصحة نبوته موقوفة على النسخ ، فوجب أن يكون النسخ حقا " هذا الكلام ليس على ظاهره ، فان نبوة محمد صلى الله عليه وسلم) ^(٣) لا تتوقف الا على اثبات المعجزة . وانما مراده : أن ثبوت نبوة محمد صلى الله عليه وسلم - مع كونها ناسخة لبعض الشرائع المتقدمة - موقوفة على صحة النسخ ، على هذا التقدير .

واعترض عليه ^(٤) بأن هذا لا يفيد مع اليهود مع تكذيبهم لنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، فلا تثبت نبوته ما لم يثبت النسخ ، ولا يثبت / النسخ ما لم تثبت ^(٥) ١/٥٦ س نبوته فيدور .

والوجه أن يحرقا إرادته ، فيقال : وقوع الخارج على وفق دعوى المتحدى ، مع العجز عن معارضته اما ان يدل على صدق المتحدى أولا ، فان لم يدل لزم أن لا تصدقوا موسى عليه السلام ، وان دل ، لزم تصديق محمد عليه الصلاة والسلام .

قوله : (ولقائل أن يقول : لا نسلم أن صحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم موقوفة على النسخ ، ان يمكن أن يقال : ان موسى عليه السلام نص على بقاء شرعه الى ظهور شرع محمد صلى الله عليه وسلم ، فكان انتها شرعه جاريا مجرى قوله تعالى : (ثم أتوا الصيام الى الليل) ^(٦) .

==== والفرقة الثالثة هي العيسوية نسبة الى ابي عيسى اسحق بن يعقوب الاصفهاني واسمه عوفيد الوهين "عابد الله" - وله طلاس سحرية وادعى النبوة وحاربه ابو جعفر المنصور وقتله كما في الملل والنحل ج ١ ، ص ١٩٦-١٩٧ والعيسوية يرون ان النسخ جائز وواقع ويعترفون برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ولكن يقصرونها على العرب خاصة تعصبا منهم ومكابرة .

والفرقة الرابعة هم السامرة ، ذكرهم عبد القاهر البغدادي كما حكاه عبدالعزيز البخاري في كشف الاسرار ج ٣ ص ١٥٧ وهم يجيزون النسخ ولكن لا يكون الا الى بدل ائقل على جهة العقوبة للمكلفين .

- (١) العبارة بين القوسين (ولقائل ... حصول النسخ) ساقطة من (ق) .
- (٢) في الاصل زيادة (وعيسى عليه السلام) والعبارة بعده بالتثنية . (نصا على أن شرعهما) والصواب ما في (ق) لموافقة لما في شرح ابن التلمساني .
- (٣) العبارة بين القوسين (وصحة نبوته ... وسلم) ساقطة من (س) .
- (٤) كلمة عليه غير موجودة في (س) .
- (٥) كلمة (تثبت) ساقطة من (س) .
- (٦) سورة البقرة الاية رقم ١٨٧ .

نص على أن شرعه ^(١) يبقى ^(٢) الى ظهور شرع محمد عليه الصلاة والسلام ، فكان ^(٣) انتهاء شرعه جاريا مجرى قوله تعالى : (ثم اتوا الصيام الى الليل ^(٤)) .

ومن الناس من احتج على النسخ بأن القرآن مشتمل على آيات كثيرة منسوخة ، وأعلم أنا بينا في التفسير الكبير أن أكثر ما يدعى فيه أنه نسخ ^(٥) ، فانه يصح حملـه على التخصيص .

هذا السؤال لا يمكن اليهود ايراده ، لأن في ضمنه تصديق / محمد صلى الله عليه وسلم ، فهم لا يصدقونه ، وانما هو شك على هذه الحجة ، وقد تمسك به من يتنقى النسخ من المسلمين .

والرد عليه ^(٦) بالحجج السمعية - كما سيأتي - ان شاء الله تعالى .

قوله : (ومن الناس من احتج على النسخ بأن القرآن مشتمل على آيات كثيرة منسوخة) كآية العدة ^(٧) ، وآية الصدقة بين يدي النجوى ^(٨) ، وغير ذلك ^(٩) ظاهر .

قوله : (أعلم أنا بينا في التفسير الكبير ^(١٠) أن أكثر ما يدعى أنه نسخ فانه يصح حمله على التخصيص .) يعني : فلا اعتماد ^(١١) على الآي الدالة على النسخ من حيث الجملة كقوله تعالى : (واذا بدلنا آية مكان آية ^(١٢)) وقوله تعالى : (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ^(١٣)) .

(١) في الاصل " نصا على أن شرعهما " .

(٢) كلمة " يبقى " ساقطة من (ق) .

(٣) في الاصل وكان .

(٤) كلمة " الليل " ليس في (ق) والاية في سورة البقرة الاية ١٨٧ .

(٥) في الاصل يدعى فيه النسخ .

(٦) في (س) عليهم وانظر الرد على ابي مسلم في التفسير الكبير للرازي ج ٣ ، ص ١١٦ ،

٢٢٩ والمحصل ج ١ ، ق ٣ ، ص ٤٦٠-٤٦٧ والاحكام للامدى ج ٣ ص ١٦٧ ومناهل

العرفان ج ٢ ص ١٠٤ .

(٧) المراد أن عدة المتوفى عنها زوجها كانت حولا كاملا كما في سورة البقرة الاية ٢٤٠

ثم نسخ الحكم واصبحت العدة اربعة اشهر وعشرة كما في آية البقرة رقم ٢٣٤ .

(٨) نسخ وجوب اخراج الصدقة قبل مناجاة النبي صلى الله عليه وسلم الذي تدل عليه آية

المجادلة رقم ١٢ فانه نسخ الى غير بدل كما في الاية ١٣ من سورة المجادلة .

(٩) لقد اوصل السيوطي الايات المنسوخة الى عشرين آية ونظمها شعرا فانظر ذلك في

الاتقان في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٠ .

(١٠) التفسير الكبير هو كتاب مطبوع من تأليف الفخر الرازي واسم الكتاب مفاتيح الغيب

يقع في اثنين وثلاثين جزءا وفي ستة عشر مجلدا طبع في مطبعة دار الكتب العلمية

طهران ، عن المطبعة البهية المصرية .

(١١) في الاصل فلا اعتماد وهو خطأ . (١٢) سورة النحل الاية رقم ١٠١ .

(١٣) سورة النساء الاية رقم ١٦٠ .

والمعتمد في جواز النسخ العقل والنقل ^(١) :
 أما العقل فهو ^(٢) أن الایجاد يحصل بالقدرة ، والایجاب بالكلام ، فكما لا ^(٣)
 یبعد حصول الایجاد بعد الاعدام ، والاعدام بعد الایجاد ، فكذلك ^(٤) لا یبعد
 حصول الایجاب بعد الحظر ، والحظر بعد الایجاب .

وقوله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسأها نأت بخیر منها) ^(٥) أولى من
 الاحتجاج بالآی الدالة على التفصیل ^(٦) .

قوله : (والمعتبر في جواز النسخ العقل والنقل ، أما العقل فهو أن الایجاد
 يحصل بالقدرة ^(٧) ، والایجاب بالكلام ، فكما لا یبعد حصول الصحة بعد السقم ، ولا
 یبعد حصول الایجاب بعد الحظر والحظر ^(٨) بعد الایجاب .. الى آخره)
 حاصل هذه الحجة : انه لو امتنع النسخ ، فاما أن یمتنع لذاته أولفیه . ولا امتناع
 لذاته بالاتفاق ولو امتنع لغيره ^(٩) ، لكان اما لما یلزم منه من البداء ^(١٠) كما تزعم
 اليهود ، أو للتناقض كما تزعم المعتزلة في النسخ قبل الامتثال ، من أن الشی الواحد
 یكون مراداً لا مراداً ^(١١) ، حسناً قبيحاً للاجماع على أن ما عدا ذلك ليس بمانع .

(١) في الأصل النقل والعقل .

(٢) في الأصل هو .

(٣) في الأصل لم .

(٤) في الأصل وكذلك .

(٥) سورة البقرة الاية ١٠٦ .

(٦) ومن الايات الدالة قوله تعالى (يحو الله ما يشاء ويثبت) سورة الرعد

الاية ٣٩ ومثلها قوله تعالى (سنقرئك فلا تنسى) الاية ، سورة الاعلى

الاية ٦ و ٧ . وكذلك قوله تعالى (قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء

نفسي) سورة يونس آية ١٥ .

(٧) في (س) القدرة .

(٨) "الحظر" ساقطة من الأصل .

(٩) راجع المنحول للفرزالي ص ٢٨٨ حيث قال : "انه لو امتنع لكان اما متنعاً لذاته

وصورته ، او لما يتولد عنه من مفسدة ، أو اداً الى محال .. الخ " . وراجع

كذلك المستصفي ، ج ١ ص ١٠٧ .

(١٠) البداء : يطلق لفظة على معنيين : فيطلق على الظهور بعد الخفاء كما

نقول : " بدالنا سور المدينة " ويطلق على نشأة رأی جديد لم يكن موجوداً

قال في تاج العروس : (وبداله من هذا الأمر بدوا ، وبداء كسحاب ، وبداء

كحصاة ... نشأ له فيه رأی ... وقال الفرأ : بدالي بداء : ظهر لي رأی

آخر ...) تاج العروس للزبيدي ، مادة بداء ، ج ١ ص ٣١-٣٢ والصاح

للجوهرى ج ٦ ص ٢٢٧٨ والكذب مستحيل على الله تعالى . وقال الامام احمد :

"من قال ان الله تعالى لم يكن عالماً حتى خلق لنفسه علماً يعلم به ، فهو

كافر" شرح الكوكب ج ٣ ص ٥٣٦ .

(١١) عبارة (لا مراداً) ساقطة من الأصل .

وأما النقل فقله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسأها ^(١)) نأت / بخير منها ٥٤/ب
أو ^(٢) مثلها ^(٣) .

واحتج اليهود - لعنهم الله - ^(٥) على ^(٦) انكار النسخ بوجهين :
الأول : ان موسى - عليه السلام - ^(٧) حين نص على شـرعه

ولو لم البدأ أو التناقض في الحكم ، للزم في الفعل من تبديل الحياة بالموت ،
والصحة بالسقم ^(٨) والسفنى بالفقر وعكس ذلك ، فكألا يمتنع منه التصرف بالفعل ، ولا
يلزم منه البدأ ، ولا التناقض ، فكذلك لا يمتنع بالقول : (ألا له الخلق والأمر تبارك
الله رب العالمين .) ^(٩)

وقوله : (وأما النقل فقله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسأها نأت الآية) ^(١٠)
لا يقال : المراد بالنسخ : النقل من اللوح المحفوظ الى صف الملائكة ، لأننا ^(١١)
نقول : يلزم أن يكون / القرآن كله منسوخا ، ولا يبقى لقوله : " نأت بخير منها أو ٥٦/ب
مثلها " ^(١٢) فائدة .

قوله : (واحتج اليهود ^(١٣) بوجهين)

- (١) في الاصل " ننسأها " وهي قراءة حفص . والقراءة المثبتة " ننسأها " هي الموافقة لما في الشرح .
- (٢) (أو مثلها) ليست في (ق) .
- (٣) سورة البقرة ، الآية ١٠٦ .
- (٤) في (ق) احتج .
- (٥) عبارة " لعنهم الله " غير موجودة في الاصل .
- (٦) في الاصل : " في " .
- (٧) عبارة : " عليه السلام " غير موجودة في الاصل .
- (٨) في الاصل (بالقسم) وهو خطأ .
- (٩) سورة الاعراف الآية ٥٤ .
- (١٠) سورة البقرة الآية ١٠٦ .
- (١١) في (س) " لا تقول " وهو خطأ .
- (١٢) سورة البقرة الآية ١٠٦ أيضا .
- (١٣) اما الشعمونية المنكرون للنسخ عقلا وتبعهم نصارى هذا العصر فلهم اربع شبه :
الشبهة الأولى : ان النسخ غير جائز ، لأنه اما ان يكون لحكمة ظهرت فيلزم منه
البدأ ، واما لغير حكمة فهو عبث .

والجواب عنها : ان هذا ترديد ناقص وتماه : واما لحكمه معلومه له سبحانه ولم
تكن خافية عليه سبحانه فيجوز النسخ انظر مناهل العرفان ج ٢ ص ٩٤ - ٩٥

فاما ان يقال : (انه عليه السلام) (١) نص على الدوام (أو على عدم الدوام) (٢)
أوسكت عن القيدین . فان كان (الأول كان) (٣) حصول أن (٤) لا دوام ، يوجب
كونه كاذبا (٥) ، فهو (٦) باطل بالاتفاق .

وان كان الثاني : وجب (٧) أن يكون نقل هذا القيد جاريا مجرى
نقل أصل تلك الشريعة / لأنه لما كان أن

====
والشبهة الثانية: ان الله سبحانه اما ان يعلم ان المنسوخ مؤقت فينتهي عند
انتهاء وقته فنسخه تحصيل للحاصل ، واما ان يعلمه مؤبدا فنسخه يلزم منه
انقلاب العلم جهلا ، ويترتب عليه المحاذير التالية :
أ- التناقض بان يكون المؤبد باقيا زائلا وهو محال .
ب- أن يتعذر على الله اخبارنا بالتأبید وهو باطل .
ج- نفى الوثوق بسدالات الالفاظ من وعد ووعد وتعود الى القول بنسخ
جملة الشريعة الاسلامية انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ١٥٩ .
والجواب عنها ان الله علم أن الحكم مؤقت ونهايته بورود النسخ وهو في
حق الله بيان محض ، وتبديل في حق الخلق ، كما ان الحصر في المؤقت
والمؤبد غير مسلم لجواز ان يكون الحكم مطلقا عن القيدین انظر فواتح
الرحموت ج ٢ ص ٥٧ .
وأیضا لا تسلم التناقض لان الخطاب الشرعي مقيد من أول الأمر بعدم ورود
الناسخ وتحقق اهلية المكلف وعدم جنونه وغفلته وموته .
ولا يتعذر الاخبار بالتأبید لان الاصل في الاحكام البقاء ولأن الاصل حمل
الخطاب على ظاهره واحتمال النسخ مرجوح فيفهم التأبید . كما أن نسخ
جملة الشريعة مجرد احتمال عقلي ولا يعتبر المجال شرعا ان يكون جائزا
عقلا . هذا الى جانب ان دوام الشريعة خبر فلا يدخله النسخ . المصدر نفسه .
والشبهة الثالثة : أن الرفع للحكم اما أن يكون معه اوقيله او بعده ، والكل محال
لاستحالة رفع المعدوم ولا استحالة اجتماع النفي والاثبات في الشيء الواحد ،
راجع كشف الاسرار ج ٣ ص ١٥٩ وجوابها الرفع يكون لتعلق الحكم لا لعينه
انظر المصدر نفسه .

والشبهة الرابعة : استلزام اجتماع الضدين من الحسن والقبح وجوابها ان
الحسن والقبح ليسا من الصفات الذاتية بل هما تابعا لأمور الشارع وتجدد
المصالح انظر الاحكام ج ٣ ص ١٧٥ والمستصفي ج ١ ص ١٠٨ .

(١) العبارة (انه عليه السلام) ساقطة من (ق) .

(٢) العبارة (أو على عدم الدوام) . ساقطة من الاصل .

(٣) العبارة (الأول كان) ساقطة من (ق) .

(٤) في الاصل حصول عدم الدوام .

(٥) كلمة (كاذبا) ساقطة من (ق) .

(٦) في الاصل وهو .

(٧) في (ق) يجب .

هذا القيد حكما ما ^(١) تتوفر الدواعي على نقله ، ثم انه بينه بيانا ظاهرا وجب ^(٢) أن ينقل نقلا متواترا ، إذ لو جاز في ^(٣) مثل هذا أن لا ينقل لجاز ^(٤) أيضا ^(٥) أن يقال : ان محمدا عليه الصلاة والسلام بين في الصلاة والصوم والحج ، أنها ستصير منسوخة بعد مائة سنة ، أو أقل ، أو أكثر لكنه لم ينقل ، وعلى هذا التقدير فإفراقه ^(٦) يخرج جميع الشرائع ^(٧) عن الوثوق به —

- (١) كلمة (ما) غير موجودة في (ق) .
- (٢) في (ق) ويجب .
- (٣) كلمة (في) غير موجودة في (ق) .
- (٤) في الاصل جاز .
- (٥) كلمة (أيضا) ساقطة من (ق) .
- (٦) كلمه فانه ساقطة من الاصل .

(٧) شبه العنانية : وقد منعوا جواز النسخ سمعا ومن شبهاتهم أولا : ان التوراة - حسب زعمهم - محفوظة ومنقولة بالتواتر وهيها : (هذه شريعة مو' يدة ما دامت السماوات والا رضى) وثانيا : في التوراة (التزموا السبت أبدا) ونسخ المو' بد معتن .

والاجابة على هذين الشبهتين : أولا ان هذا يدل على عدم نسخ التوراة ولا يدل على عدم نسخ غيرها . ثانيا : ان التوراة الصحيحة لا وجود لها وقد دخلها التحريف والتغيير وما يدل على ذلك أن نسخ التوراة ثلاث نسخ العبرانية - وهي المعتمدة عند اليهود والبروتستانت ، واليونانية - وكانت معتمدة عند المسيحيين الى القرن الخامس عشر ، وهي الان معتمدة عند كنائس المشرق والكنيسة اليونانية ، والنسخة الثالثة هي السامرية وهي المعتمدة عند السامريين ، وفي هذه النسخ اختلاف كثير فعمر العالم من آدم الى الطوفان في العبرانية ١٦٥٦ سنة وفي اليونانية ٢٢٦٢ سنة ، وفي السامرية ١٣٠٧ سنة . وقد ذكر الشيخ رحمه الله الهندي في اظهار الحق ج ١ ص ٢١٧ الكثير من الفوارق بين هذه النسخ .

ويدل على تحريف التوراة ما فيها من اخبار وقصص عن الله وملائكته ورسله تقشعر
لها الاُبدان ، وترفضها العقول ومنها : أن الله ندم على ارساله الطوفان فبُكِي
حتى رميت عيناه - تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا - راجع سفر التكوين اصحاح
٣٢ ايات ٢٢-٣٢ عن النسخ في القرآن لمصطفى زيد ج١ ص ٤٢ - ومنها
ان الله صارع يعقوب فصرعه يعقوب - كبرت كلمة تخرج من افواههم ان يقولون
الا كذبا - ومنها ان لوطا شرب حتى ثمل وزنى بابنتيه ، راجع سفر التكوين
الاصحاح ١٩ نقلا عن اظهار الحق ج١ ص ٣٣٨ . ومنها أن يعقوب زنى بامرأة
أوريا فحملت منه بالزنى فاهلك زوجها بالمكر واتخذها زوجة له - الباب ١١ من
سفر صموئيل عن المصدر نفسه . ومنها ان سليمان - عليه السلام - ارتد في آخر عمره
وعبد الاصنام وبنى لها المعابد - وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا . راجع
سفر الملوك الاول - الباب ١١ عن فتح المنان في نسخ القرآن ص ١٥٢ ===

وان كان الثالث وهو ^(١) أن يقال : ان موسى عليه السلام بين / شريعته وسكنت ^{١/٥٥} عن الدوام وعن عدم الدوام ^(٢) ، فهذا باطل أيضا ^(٣) ، لأن مثل هذا التكليف لا يوجب العمل الا مرة واحدة ، لأن الامر لا يفيد التكرار ، ولو كان الامر كذلك ، لما كانت شريعته باقية في تلك المدة الطويلة ، فثبت ^(٤) أنه لو صح النسخ لكانت تلك الشريعة واقعة على أحد هذه ^(٥) الشرائط ^(٦) الثلاثة ، وثبت ^(٧) أنها بأسرها باطلة ، وكان القول بحصول النسخ باطلا .

==== ومنها أن هارون - عليه السلام - بنى معبدا للعمل وعبدته ، وامر بني اسرائيل بعبادته راجع سفر الخروج باب ٣٢ نقلا عن اظهار الحق ج١ ص ٣٣٨ . وما يدل على وقوع التحريف في العهد القديم والجديد ما روى عنهم من انهم يستحلون الكذب لزيادة الصدق عملا بفتوى افلاطون وفيثاغورث كما نص عليه المؤرخ موشيم في بيان علماء القرن الثاني ، ج١ ص ٦٥ نقلا عن المصدر نفسه ج١ ص ٢٩٤ .

وا ما كون التوراة متواترة فهو اشد بطلانا من سابقه فقد ثبت باعتراف بني اسرائيل ان حملة التوراة وحفاظها من بني اسرائيل قد ارتدوا وعبدوا الاصنام وقتلوا انبياءهم فلم تبق التوراة محفوظة ولم تتواتر وقد شهد القرآن عليهم كما في سورة آل عمران الآية ٧٨ : (وان منهم لفريقا يلوون السنتهم بالكتاب الآتية) كما ان بختنصر قد احرق التوراة وقتل الاحبار . وأيضا التلميذ الذي وكل اليه عزيز تبليغ التوراه وحفظها قد زاد ونقص فيها راجع النسخ بين النفي والاثبات لمحمد فرغلي ج١ ص ١٠٩ .

وقد ثبت ان النص على ان شريعتهم دائمة ما دامت السماوات والأرض هو من وضع ابن الراوندى الذى ارتد عن الاسلام ، راجع المثل والنحل ج١ ص ٨١-٩٦ . هذا بالاضافة الي وقوع النسخ في التوراة من شريعة الى شريعة ، وفي داخل الشريعة الواحدة كما سيأتي ان شاء الله .

- (١) في الاصل : هو .
- (٢) في (ق) وأن لا دوام .
- (٣) في الاصل "أيضا باطل" .
- (٤) في الاصل فثبت .
- (٥) في الاصل على هذا .
- (٦) "الشرائط" ساقطة من (ق) .
- (٧) كلمة "وثبت" ساقطة من الاصل .

(١) والثاني : أن اليهود على كثرتهم / وتفرقهم في مشارق الأرض ومغاربها ق/٤٨ ينقلون عن (٢) موسى - عليه السلام - أنه (٣) كان يقول : إن شريعتي باقية غير منسوخة ونص في التوراة على قوله تمسكوا بالسبت ما دامت السماوات والأرض . فاما (٤) أن يكذب هذا النقل المتواتر - وهو باطل ، لأن القدح في الخبر المتواتر يوجب القدح في نبوة سيدنا (٥) محمد عليه الصلاة والسلام (٦) ، واما أن يعترف بأن موسى - عليه السلام - قال ذلك إلا أنه كذب - وهو باطل بدليل اجماع / المسلميين ق/٥٥ على أنه كان نبيا صادق القول .

(١) في (ق) الثاني .

(٢) في (ق) أن .

(٣) عبارة : (عليه السلام انه) ساقطة من (ق) .

(٤) في الأصل وأما .

(٥) كلمة "سيدنا" ساقطة من الأصل .

(٦) وقع النسخ في التوراة من شريعة لاخرى ، وفي داخل الشريعة الموسوية نفسها ، فمن أمثلة نسخ التوراة لغيرها من الشرائع أولا : ان الزواج بالاخوات كان مباحا في عهد آدم وابراهيم - على زعمهم - ان سارة كانت اختا علانية له وذلك لقوله عنها (انها اختي بالحقيقة ابنة ابي وليست ابنة امي) سفر التكوين باب ٢٠ الاية ١٢ - عن نظرية النسخ ص ٤٤ - ٤٥ وقد نسخ هذا الحكم وحرّم نكاح الأخت في شريعة موسى ، والناكح لها ملعون ويجب قتل الزوجين راجع سفر الاخبار الباب ١٨ الاية ٩ . عن المصدر نفسه ص ٤٥ .
وثانيا : ان كل الحيوانات كانت مباحة الاكل لنوح واولاده وحرّم ذلك في شرع موسى كالخنزير والمنخنة وغيرهما . راجع سفر التكوين باب ٩ الاية ٣ وسفر الاخبار باب ١١ عن المصدر نفسه ص ٤٥ واطهار الحق ج ١ ص ٣٤١ .
وثالثا : جمع يعقوب بين (" ليا " و " راحيل " ابنتي خاله وحرّم الجمع بين الاختين في التوراة . راجع سفر التكوين الباب ٢٩ الايات ٥ - ٣٠ عن النسخ في القرآن الكريم ج ١ ص ٤٠ وكذلك سفر الاخبار الباب ١٨ رقم ١٨ عن المصدر السابق ج ١ ص ٣٤١ الى غير ذلك من الامثلة .
ومن امثلة النسخ في داخل الشريعة الموسوية : أولا : أمر الله ابراهيم أن يذبح اسحق - على زعمهم - ثم نسخ قبل العمل . راجع سفر التكوين باب ٢٢ عن نظرية النسخ ص ٥٦ .
وثانيا : منصب الكهانة من بيت عالي واولاده نسخ واعطى الى عازار الابن الاكبر لهارون كما قال المفسر بترك ، راجع اظهر الحق ج ١ ص ٢٣٧ ===

واما أن يصدق بحصول هذا الخبر ، ويصدق موسى - عليه السلام - في هذا الخبر ،
وحينئذ يلزم منه امتناع طريان النسخ على شرعه .

والجواب عن الأول : أن نقول : لعله ^(١) عليه السلام بين أن شريعته
غير دائمة ، إلا أنه إنما ^(٢) بين ذلك بطريق لا يعرف إلا بالنظر
والتأمل ، فلا جرم لم ينقل على سبيل التواتر

.....

==== وثالثا : أمر الله لحزقيال أن يلطخ خبزه بقذى الانسان ثم نسخ قبل التمكن
وأمر أن يلطخ خبزه بذيل البقر ، كتاب حزقيال الباب الرابع عن المصدر
نفسه ج ١ ص ٣٥٤ .
ورابعا : أمر الرب لهم بذبح القرابين من الغنم أو الخراف في باب قبلة
الزمان وأن المخالف يقتل ثم نسخ الى جواز القربان حيث شاءوا . كما
في سفر الاخبار الباب ١٧ عن المصدر نفسه ج ١ ص ٣٥٥ .
واما السامرية القائلون باشتراط النسخ الى اثقل على جهة العقوبة فالجواب
عنهم بأن رحمة الله اوسع من ذنوب المخلوقات كما في الحديث القدسي :
" ان رحمتي سبقت غضبي " صحيح البخارى كتاب التوحيد ، باب ولقد سبقت
كلمتنا لعبادنا المرسلين ج ٤ ص ٢٨٩ سندی - فكما يكون النسخ الى الاثقل
عقوبة يكون الى الاخف تخفيفا ورحمة .
واما النصارى فورد النسخ في العهد القديم حجة عليهم لتصديقهم به ، وكذلك
ورد في اناجيلهم ان الحواريين أباحوا كل شئ إلا اربعة اشياء : ذبيحة
الصنم ، والدم ، والمخنوق ، والزنا (انجيل متى ، الباب ١٥ من اعمال
الحواريين الايات ٢٢-٢٩ عن النسخ في القرآن الكريم ، ج ١ ص ٤٥ وفي
هذا دلالة على اباحة الخنزير الذى نسخت حرمة الثانية في شرع موسى . وعلى
هذا يثبت نسخ الانجيل لما في التوراة ، ثم جاء يونس واباح لهم كل شئ
إلا الزنا . راجع اظهار الحق ج ١ ص ٥١٨ انظر النسخ في القرآن ج ١
ص ٤٥ . وهذا مثال لنسخ احكام الاناجيل بعضها لبعض وراجع المزيد
في نظرية النسخ ص ٦١ .

- (١) في الاصل لعل موسى .
(٢) كلمه (إنما) غير موجودة في (ق) .

وعن^(١) الثاني : / أن اليهود قل عددهم في زمان بختنصر^(٢) وبلغ^(٣) في ٤٩/أ
القلة الى حد^(٤) لا يحصل اليقين بقولهم .

وجوابهما واضح .

- (١) كلمة وعن ساقطة من (ق) .
(٢) بختنصر : هو احد ملوك الكلدانيين ، حكم بابل في الفترة ما بين (٦٠٤-٥٦١) قبل الميلاد ، وقام ببناء الحدائق المعلقة ، أو " الجنائن المعلقة " التي اعتبرت احدى عجائب الدنيا السبع ، ويقال لهذا الملك ايضا " نبوخذ نصر " . ولما فسق اليهود وارتدوا وقتلوا انبياءهم عاقبهم الله ببختنصر فغزاهم ودمر اورشليم عام ٥٨٦ ق م وقتل منهم واسر خلقا كثيرا ومثل بهم واحرق جميع كتبهم ثم لحق بارض بابل ، راجع دائرة المعارف ص ٣٢ ، ٤٦ ، ٥٦٢ .
وانظر العرب واليهود في التاريخ ، لا حمد سوسة ، ص ٩٣ ، ص ٥٠٠ .
(٣) في الاصل " وبلغوا " .
(٤) في الاصل " حيث " .

المسألة الثانية :

قال أكثر العلماء : النسخ عبارة عن انتهاء مدة الحكم ، وهو المختار .
وقال القاضي (١) : النسخ عبارة عن رفع الحكم بعد ثبوته .

المسألة الثانية :

قال أكثر العلماء (٢) : النسخ عبارة عن انتهاء مدة الحكم - وهو المختار (٣) .
صوابه أن يقال : عبارة عن بيان انتهاء مدة الحكم مع تراخيه ، والا لزم أن يكون
البيان بالتفويه بزمان متصل نسخا .

قوله : (وقال القاضي : النسخ رفع / الحكم بعد ثبوته) (٤) ١/ب

- (١) في الأصل القاضي أبو بكر بن الباقلاني .
(٢) في (سنن) الفقهاء .
(٣) عرفه الرازي في المحصول بأنه : " طريق شرعي يدل على أن مثل الحكم الذي كان ثابتا بطريق شرعي ، لا يوجد بعد ذلك مع تراخيه عنه ، على وجه لولاه لكان ثابتا . راجع المحصول ج١ ق ٣ ص ٤٢٨ . ولكنه في المسألة الثالثة رجع التعريف بالبيان لابطاله التعريف بالرفع . راجع المصدر نفسه ص ٤٣٠ .
وراجع تعريف الفقهاء للنسخ في المستصفى ج١ ص ١٠٨ وشرح المنهاج للاسنوي ج٢ ص ١٤٥ مع الابهاج وشرح مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ١٨٦ والاحكام لابن حزم ج٤ ص ٤٣٨ .
(٣) لم يذكر في نقله لهذا الحد البيان ولم يذكر التراخي ، فاصبح هذا الحد غير مانع لدخول المغيى بفاية متصلة فيه نحو قوله تعالى (ثم اتوا الصيام الي الليل) سورة البقرة الاية ١٨٧ . وايضا النسخ عنده هو عين الانتهاء لا مد الحكم . وعند الفقهاء ليس هو الانتهاء بل هو بيان الانتهاء وقد تقدم ان الفخر اختار البيان في المحصول وانظر نقد التعريف في تيسير التحرير ج٣ ص ١٧٨ - ٢٩٠ وشرح العضد ج٢ ص ١٨٧ - وشرح الاسنوي للمنهاج ج٢ ص ١٤٥ .
(٤) نقل هذه الصيغة عن القاضي امام الحرمين في البرهان ج٢ ص ١٢٩٤ وكذلك البيضاوي غير ان ابن السبكي ذكر ان القاضي قال في مختصر التقريب عن النسخ " هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه) .
وقال ابن السبكي ان هذا في معنى رفع الحكم ، لان التشا جريبين التعريفين انما هو في لفظ الرفع والبيان . وقد حكى كل من الرازي والامدي عن القاضي التعريف بالخطاب فراجع الابهاج ج٢ ص ١٤٥ . والاحكام ج٣ ص ١٥١ والمحصل ج١ ق ٣ ص ٤٢٣ .

(١) والدليل على صحة الأول ، أن طريان الطارىء مشروط بزوال الأول ، فلو
عللنا زوال الأول / بطريان هذا الطارىء لزم الدور.

١/٥٦

(٢) وأيضا فليس ارتفاع (المتقدم بطريان هذا الطارىء أولى من اندفاع) هذا
الطارىء لا جل بقاء المتقدم . وأيضا الخطاب الأول اما ان يقال انه كان يقتضى
ثبوت الحكم في زمان النسخ أولا يقتضيه ، والا أول باطل ، لا نه تعالى (٤) يقال (٥) مع

ولا بد من تقييده بخطاب متراخ (٦) ، احترازا (٧) من الرفع بالمعجز والموت .

قوله : (والدليل على صحة الأول : أن طريان الطارىء مشروط بزوال
الأول ... الى آخر المسألة) فنقول : قد خالف القاضي جماعة من الفقهاء ، وجملة
المعتزلة (٨) ، وأبو اسحق (٩) الاسفراييني والامام (١٠) والمصنف (١١) من الاصوليين ،
ولكل معتمد (١٢) .

(١٣) أما الفقهاء فقالوا : الحكم خطاب الله تعالى ، وخطابه كلامه وكلامه قديم
وتعلقه لنفسه ، فالرفع اما ان يرجع الى الكلام أو الى تعلقه ، وهما قديمان عنده ،
والقديم لا يقبل الرفع .

ورد عليهم بأن ما فررت منه ، يلزمكم فيما صرتم اليه ، حيث قلتم : انه بيان
أمد الحكم ، وكما أن القديم لا يقبل الرفع ، لا يقبل التقييد بالزمان ، ولا يغني بغاية . (١٤) (١٥)

- (١) في (ق) الدليل .
- (٢) في الأصل أيضا .
- (٣) العبارة بين القوسين (المتقدم .. اندفاع) ساقطة من (ق) .
- (٤) كلمة تعالى ساقطة من (ق) .
- (٥) كلمة " يقال " غير موجودة في الأصل وربما كانت زائدة .
- (٦) كما فعل ابن الحاجب في مختصره ج ٢ ص ١٨٥ . والمرداوى وتبعه الفتوحى في
شرح الكوكب ج ٣ ص ٥٢٦ .
- (٧) في الأصل احتراز وهو خطأ .
- (٨) راجع حد المعتزلة في المعتمد ج ١ ص ٣٩٧ وراجع الاجابة عليهم في شرح العضد
ج ٣ ص ١٨٢ .
- (٩) انظر حد الاسفراييني في البرهان ج ٢ ص ١٢٩٤ والمحصل ج ١ ، ق ٣ ص ٤٣١ .
- (١٠) انظر حد امام الحرمين في البرهان ج ٢ ص ١٢٩٧ و ١٢٩٤ .
- (١١) انظر حد الفخر الرازى في المحصول ج ١ ق ٣ ص ٤٣٠ .
- (١٢) في (س) معتمده .
- (١٣) انظر المحصول ج ١ ق ٣ ص ٤٣٥ وانظر الاجابة عن هذا في شرح ابن الحاجب
ج ٢ ص ١٨٦ وانظر تنقيح المحصول ج ٢ ص ٣٢٦ .
- (١٤) في الأصل يغيا .
- (١٥) هذا وقد وافق القاضي على القول بان النسخ رفع كل من ابي اسحاق الشيرازى
والآمدى والغزالي وابن الحاجب والتبريزى والكمال ابن الهمام والمرداوى والفتوحى

والآمدى والغزالي وابن الحاجب والتبريزى والكمال ابن الهمام والمرداوى والفتوحى
انظر الاسفرايينى

علمه بأنه^(١) لا يشرع ذلك الحكم في زمان النسخ فلو^(٢) قلنا : انه كان قد^(٣) شرع
بالخطاب المتقدم لزم ان يقال : انه شرعه ، وما شرعه^(٤) معا ، وهو محال .
وأما الثاني - وهو أن الخطاب^(٥) الاول ما كان يقتضي^(٦) ثبوت^(٧) الحكم
في زمان النسخ ، فحينئذ لا يكون^(٨) النسخ رفعاً له / .

وأما المعتزلة فقالوا : الشيء انما يؤمر به ، لحسنه واشتماله على مصلحة ، وانما
ينهى عنه لقبحه واشتماله على مفسدة ، ولو أمر بالحكم الواحد ثم نهى عنه ، لكان حسناً
قبيحاً ، مصلحة مفسدة مراداً ، لا مراداً ، وهو جمع بين النقيضين - أو يلزم منه^(٩) البداء ،
وهو محال . فقالوا بناءً على ذلك : النسخ رفع مثل الحكم بخطاب متراخ .

ورد عليهم بأن شرط النسخ التراخي ، ولا تناقض مع تعدد الزمان ، ولا مانع
من كون الشيء مصلحة في وقت مفسدة في وقت آخر ، كأمر الحكيم^(١٠) بشرب الدواء
في وقت ، ونهييه عنه في غيره .

وقولهم : " ان المرفوع مثل الحكم " ، يقال لهم : الخطاب الاول لا يخلو
اما ان يتناول الحكم وقت الخطاب الثاني أولاً ، فان تناوله فالمحذور الذي فررتم
منه لا زلتم^(١١) وان لم يتناوله فلا رفع .
وأما المصنف فقد اعتقد أن بين الأمر والنهي تضاداً^(١٢) ، وأن رفع أحدهما

- === ج ٢ ص ١٤٦ وتنقيح المحصول ج ٢ ص ٣٢٦ . والتمهيد للكلياذاني ج ٢ ص ٨٢٣ .
- (١) كلمة " بأنه " ساقطة من (ق) . (٢) في الأصل " لو " .
- (٣) في (ق) . قد كان . (٤) عبارة " وما شرعه " ساقطة من الأصل .
- (٥) في (ق) . خطاب . (٦) كلمة " يقتضي " ساقطة من (ق) .
- (٧) في (ق) . " ثبوتاً " ولا توجد فيها كلمة الحكم .
- (٨) في (ق) لا يمكن .
- (٩) كلمة " منه " غير موجودة في (س) .
- (١٠) انظر الرد على المعتزلة في المستصفى ج ١ ص ١٠٨ والمنحول ص ٢٩٠ .
- وشرح العنصر ج ٢ ص ١٨٧ .
- (١١) بأن يجتمع في وقت الرفع تناول الخطابين - السابق واللاحق - له
فيكون مأموراً به منهيًا عنه ، مصلحة مفسدة ، كما فررتم منه
- (١٢) في (س) تضاد ، وهو خطأ .

بالآخر يستلزم اعدام الضد بال ضد (١) ، فهو (٢) كقول المعتزلة له : ان البياض اذا قام بالمحل يصح بقاؤه ، وانعدامه بطريان ضد من سواد (٣) وغيره .

وقد رد القاضي عليهم دعوى الاعدام بال ضد بوجهين (٤) ، فاعتمد المصنف في الرد على القاضي ما اعتمد القاضي في الرد على المعتزلة من الوجهين .

والاول (٥) - قال (٦) : لو عدم الضد بال ضد ، للزم الدور ، لان شرط / اعدامه ١/٥٧ له ، قيامه بمحله ، وشرط قيامه بمحله عدم ضده (٧) ، فلا يعدم حتى يقوم به ، ولا يقوم به حتى يعدم الضد ، فيدور .

واعترض (٨) على القاضي بان ذلك ليس دورا تقديميا (٩) ، وانما دور معي (١٠) ،

(١) سوى الرازي بين مسألتين اعدام الضد بال ضد - التي خالف فيها القاضي ابن الباقلاني المعتزلة ، وبين كون النسخ رفعاً للحكم أو بياناً لا مده فيرى الرازي ان النسخ بيان لا مد الحكم وأن الحكم السابق ينتهي بنفسه ، ويخلفه الحكم اللاحق ، ولا يرى أن الحكم السابق مرفوع باللاحق . ويحتج على القاضي بما احتج به هو على المعتزلة في مسألة رفع الضد بال ضد . وأما القاضي فانه خالف المعتزلة في مسألة رفع العرض السابق للعرض اللاحق ويقول : ان العرض السابق يزول بنفسه ، ويخلفه العرض اللاحق والمعتزلة يرون اعدام السابق باللاحق . الا أن القاضي لا يسوي بين رفع الضد بال ضد وبين رفع الحكم السابق باللاحق ، بل يعتقد أن العلل الشرعية معرفات ، وعلامات ، وأمارات وليست بمؤثرات كالعلل العقلية ، راجع المحصول ج ١ ، ق ٣ ، ص ٤٣١ والكاشف ج ٣ ص ٩٢ / أ والنفاة ج ٢ ص ٢٦٣ / أ . والمحصل للرازي في مسألة الاعراض ص ٢٩ - ٨٠ .

(٢) في (س) وهو قول .

(٣) في (س) أو .

(٤) في (س) من وجهين .

(٥) في الاصل الا ولى .

(٦) في (س) قالوا .

(٧) كلمة (ضده) ساقطة من (س) .

(٨) في (س) " ورد على القاضي " .

(٩) في الاصل تقديميا .

(١٠) ككون ما يسمونه جرماً متصفاً بالعرض ، ان لا يعقل جرم حال من جميع الاعراض ، كالحركة والسكون ، والاجتماع والافتراق والكون ، ونحو ذلك . كما لا يعقل عندهم عرض قائم بنفسه دون جرم ، فمعرفة كل منهما تتوقف على معرفة الآخر ، الا أنه لا يشترط سبق أحدهما للآخر ، بل يعلمان معا في وقت واحد ، وهذا هو الدور المعنى راجع أداب للبحث والمناظرة للشنقيطي ج ١ ص ٣٩ .

ولا استحالة فيه ، فيقال : (زمان عدم زمان القيام) ^(١) . وهذا على أصله ألزم ،
فانه يقول : ان الجوهر اذا قبل العرض ، لم يخل عنه أو عن مثله ، أو ضده - ان كان له
ضد .

و يستحيل اجتماع المثليين والضدين ، فيتعين أن يكون زمان قيام المثل والضد
زمان ^(٢) عدم الآخر ، / ولا تنافي .

٢/١

الوجه الثاني - أن معقول التضاد من الجانبين ، معقول واحد ، فليس عدم
الحاصل بالطارى* بأولى من منع الحاصل لطريان ^(٣) الطارى* ^(٤) .

وأجيب بأن الطارى* يترجح طريانه بالفاعل المختار ، والضد يقتضي لنفسه
عدم الحاصل ، كما يقال : ان البارى سبحانه وتعالى يوجد العلم ، والعلم يقتضى
لنفسه كون محله عالما - (على رأى من يرى التعليل) ^(٥) - وكما أن الله تعالى يخلق
للعبد ^(٦) القدرة والارادة ، وسلامة البنية ، والعبد فاعل عند المعتزلة ، أو كاسب عند
الأشعرية ، ولا يكون فاعل السبب فاعلا للمسبب .

الا أن القاضي لا يمكنه الدفع بهذين الجوابين ، لاعتقاده صحة الوجهين ، وانما
يفرق بين انتفاء الامر بطريان الخطاب الدال على النهي ، وبين اعدام البياض بالسواد ،
بأن الأول راجع الى التعريف ، ولا استحالة فيه ، والثاني راجع الى التأثير ^(٧) .

(١) العبارة في " الاصل " هكذا (زمن عدم من القيام) .

(٢) في (س) " زمن " .

(٣) في (س) بطريان .

(٤) الخلاف في أن النسخ رفع أو بيان هو فرع عن اختلافهم في أن زوال الاعراض
بالذات أو بالضد ، فمن قال ببقاء الاعراض زمانين ، قال : انما ينعدم الضد
المقدم ، بطريان الضد الطارى* ، ولولاه لبقى .

ومن لم يقل ببقاء الاعراض زمانين ، قال ينعدم الضد الأول بنفسه ، ثم يحدث الضد
الطارى* ، وقال في الايات البيّنات ، ج ٣ ص ١٢٩ وما بعدها . ونظير هذا
الخلاف ، الخلاف في الحدث ، هل الوضوء ينتقض به أو ينتهي بنفسه ، وانظر
نشر البنود ج ١ ص ٣٨٦ .

(٥) عبارة (على رأى من يرى التعليل) ساقطة من (س) .

(٦) في الاصل للعبدة .

(٧) يجيب ابن التلمساني هنا : بأن القاضي لا يرى المشابهة والمساواة بين مسألتين
رفع الضد بالضد المستلزمة للتأثير ، يكون الضد اللاحق علة في زوال الضد
السابق ، ومسألة رفع الامر بالنهي ، ان النهي أمانة ، وعلامة على زوال مقتضى
الامر ، وليس مؤثر في زواله .

وأما أبو اسحق ، والامام فقد اعتمدا ما ذكره المصنف في الوجه الثالث ، وهو أن الله تعالى اما ان يكون عالما باستمرار الحكم أبدا ، فرفعه محال ، لاستلزام الجهل ، أو يعلمه مقيدا بغاية ، فلا رفع . فقالا بناء على هذا : النسخ هو الخطاب الدال على ظهور انتفاء شرط استمرار الحكم .

ورد عليهما بأنه لا مانع أن يعلم استمراره الى غاية ، وانتفاؤه ^(١) بالناسخ ، كما يعلم استمرار الملك وانتفاؤه ^(٢) بطريان ^(٣) النسخ .
واعلم أن الخلاف في هذه المسألة ، يرجع عند التحقيق الى اللفظ ، ^(٤) فان الحكم ^(٥) الاولي راجع الى كلام الله تعالى ، وتعلقه لنفسه ، فتارة يتعلق بصفة الدوام ، وتارة يتعلق لغاية معلومة لله تعالى ، غير معلومة لنا ^(٦) عند ورود الخطاب الاول ، ولا رفع بالنسبة اليه البتة ^(٧) . والخطاب الدال على الحكم انما يدل على ثبوته في الازمان ، ويتبعه الاعتقاد ^(٨) والحكم به ، والرفع ^(٩) راجع اليه لا الى رفع الحكم في نفس الامر .

-
- (١) في الاصل " وانتفاه " .
(٢) في الاصل ايضا " وانتفاه " .
(٣) وقد أجاب الفخر الرازي نفسه ، بأنه يمكن ان يقال : ان الله علم زوال الحكم الاول بورود الناسخ فانظر المحصول ج ١ ق ٣ ص ٤٣٠ .
(٤) يرى الجمهور ان الخلاف بين طائفتي الرفع والبيان لفظي ، لأن كلا منهما يعتقد أن الله يعلم وقت الناسخ ، فالحكم مؤقت ومنهم ابن الحاجب والبيضاوي والرازي وابن الانصاري في فواتح الرحموت .
ويرى ابن عبد الشكور في مسلم الثبوت كما يرى غيره أن الخلاف معنوي وثمرته هي أنه هل كان الخطاب في علمه تعالى متناولا لكل الا زمان فكان النسخ رفعا أو مخصصا ببعض فكان النسخ بيانا ؟ وهل كان الخطاب الاول في علم الله تعالى مقيدا بالدوام فكان نسخه رفعا ، او كان مؤقتا في علمه تعالى فكان النسخ بيانا ؟
وذكر البزدوى بيانا جيدا لذلك فقال ان النسخ بيان محض في حق الله تعالى وتبديل في حق الخلق . انظر البزدوى ج ٣ ص ١٥٦ وفواتح الرحموت ج ٢ ص ٥٢ .
(٥) كلمة " الحكم " ساقطة من الاصل .
(٦) كلمة " لنا " ساقطة من (س) .
(٧) انظر قول البزدوى ان النسخ بيان محض في حق صاحب الشرع وتبديل في حقنا المصدر السابق ج ٣ ص ١٥٦ وانظر اصول السرخسي ج ٢ ص ٥٤ وفتح الففار ج ٢ ص ١٣٠ .
(٨) كلمة (الاعتقاد) ساقطة من (س) .
(٩) وانظر معنى الرفع ، وكونه رفعا لزوال التعلق التنجيزي المظنون في شرح العضد ج ٢ ص ١٨٧ .

.....

وذلك لا يعلم الا بخطاب^(١) ، فاستلزم النسخ البيان لمدة دوام حكمنا ،
ودوام حكمنا^(٢) بالأول مشروط بعدم الثاني ، فصح الاشتراط ، كما ذكره الامام ،
والنسخ لا يتم الا بمجموع ذلك ، فكل لاحظ جهة ، وغفل عن غيرها^(٣) .

واذا رجعنا / الى التعبير عن هذا المعنى ، وقد سمى الشارع هذه الحقيقة ٥٧/ب
نسحا ، والنسخ في اللغة الرفع والازالة ، فجعل الاسم بازاء ما اشتمل عليه من رفع
الأول ، وجعل الوجهين الآخرين - أعنى : البيان ، وانتفاء شرط الاستمرار - لازمين
للمسمى ، أقرب الى الوضع اللغوي وأولى من جعله بالعكس ، فما ذكره القاضي أولى^(٤) .

-
- (١) في الاصل الخطاب ، هذا ولا سبيل الى معرفة ما في علم الله تعالى ، الا باطلاع
منه سبحانه وتعالى ، وجعل النزاع على هذا الوجه كما يقول ابن الانصارى ليس
صحيحا ، ولا تدعوا اليه الضرورة راجع فواتح الرحموت ج٢ ، ص ٥٤ .
- (٢) عبارة : " دوام حكمنا " ساقطة من (س) .
- (٣) فمن نظر الى ما في علم الله قال ان النسخ بيان ، ومن نظر الى ما في انذهان
المكلفين قال : النسخ رفع .
- (٤) وكذلك فان التعريف ببيان انتهاء أمد الحكم لا يشمل النسخ قبل التمكن من
الفعل ، فيكون غير جامع - وان شمله بعد دخول وقت العبادة ، فلا يشمل
النسخ قبل دخول وقت العبادة ، فالرفع أولى . راجع الايات البيّنات
ج٣ ص ١٢٩ والمستصفى ج١ ص ١٠٨ . وروضة الناظر ص ٦٩ ، ونشر
البنود ج١ ص ٢٨٧ .

المسألة الثالثة :

الزيادة على النص ليس بنسخ - عندنا ^(١) - خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله
فلنعمين ^(٢) صورة ليكون الكلام فيها أوضح .

المسألة الثالثة ^(٣) :

الزيادة على النص ليست بنسخ ، خلافاً لأبي حنيفة ^(٤) لا يعني بالزيادة في
البيان ، بل الزيادة على / مقتضى اللفظ وحكمه .

قوله : (فلنعمين صورة . ليكون الكلام فيها أوضح) إنما قال ذلك ، لأن
للمسألة صوراً أكثر النزاع ^(٥) فيها .

وإنما يغنى الغرض ها هنا عن ذكرها ، لو تساوت في حكمها ، لكن حكمها مختلف ،
فلنذكر صوراً منها :

الأولى : زيادة عبادة مستقلة لا ارتباط ^(٦) لها بالأولى ، كإيجاب الحج بعد
إيجاب الصلاة ، وهذا ليس نسخاً بالاجماع ^(٧) . ورفع البراءة الأصلية ، وأن العبادة
المقدمة كانت كل الواجب ، ليست أحكاماً شرعية ، لأنها لم تستفد من خطاب
الشرع ، بل من البراءة الأصلية ولوازمها ، فرفع ذلك لا يكون نسخاً ^(٨) اصطلاحاً .
وقول بعض المعتزلة ^(٩) : " أن زيادة صلاة سادسة تكون نسخاً ، لا اعتقادهم أن

(١) كلمة " عندنا " ساقطة من (ق) .

(٢) في الأصل ، ولنعمين .

(٣) في الأصل الثانية والصواب الثالثة .

(٤) راجع قول أبي حنيفة ومذهب الحنفية في ذلك في أصول السرخسي ج ٢ ص ٨٢

وكشف الاسرار ج ٣ ص ١٩١ . وتيسير التحرير ج ٣ ص ٢١٨ وشرح التوضيح على

التنقيح ج ٢ ص ٣٦ .

(٥) ذكر الرازي في المحصول ج ١ ق ٣ ص ٥٤٦ ثمانية صور منها وذكر الامدى منها

عشر صور فراجع الاحكام ج ٣ ص ٢٤٦ - ٢٥٣ .

(٦) في الأصل (لا ارتباط لها) بدون همزة الوصل وهو خطأ .

(٧) هذا في الزيادة المستقلة عن النص المزيد عليه ، والتي ليست من جنسه كما مثل لها

ابن التلمساني وراجع حكاية الاجماع في البحر المحيط ج ٢ ق ٢٣٧ / أ وتنقيح

المحصول للتبريزي ج ٢ ص ٣٤٦ وشرح الكوكب ج ٣ ص ٥٨٣ .

(٨) في (س) ناسخاً .

(٩) هذا في الزيادة المستقلة عن المزيد عليه ولكنها من جنسه كما في المثال اعلاه ،

وقال بعض المعتزلة وبعض العراقيين من الحنفية انها نسخ وقال الاثمة الاربعة

ليست بنسخ ، راجع كشف الاسرار ج ٣ ص ١٩١ . والمحصول ج ١ ق ٣ ص ٥٤١ .

وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣١٧ وشرح الكوكب ج ٣ ص ٥٨٣ والاحكام

للامدى ج ٣ ص ٢٤٣ .

ذلك يخرج الوسطى عن كونها وسطى "باطل" (١) ، ينفي (٢) كلية الواجب ، واخراج الأخيرة عن كونها أخيرة (٣) ، وكل ذلك تابع (٤) لرفع البراءة الأصلية ، فلا يكون نسخا .

الصورة الثانية :

زيادة جزء (٥) في العبادة الواجبة ، كما لو زيد في الصبح ركعتان ، قال الشافعي (٦) وجماعة : ليس بنسخ (٧) أيضا ، لوجوب الركعتين ، ولا أربعة ركعتان وزيادة .

وقال أبو حنيفة (٨) ، والفرزالي (٩) ، وأكثر الأصوليين (١٠) : انها نسخ ، لأجل رفعها لاستعقاب التشهد السلام (١١) ، وتحريم الزيادة ، وذلك حكم شرعي ، ومنعوا أن الأربعة ركعتان وزيادة ، لأنه لا يتعين هذا الاعتبار

(١) قال الشوكاني ان هذا قول باطل لا دليل عليه ولا شبهة دليل وان الوسطى ليس المراد بها المتوسطة في العدد بل المراد بها الفاضلة الخ . انظر ارشاد الفحول ص ١٩٥ - والزمهم القاضي عبد الجبار بان العبادة المستقلة من غير الجنس على حد قولهم تجعل الأخيرة غير الأخيرة ، وتغير عدد العبادات الواجبة فليقولوا انها نسخ وهو خلاف الاجماع . راجع البحر المحيط ج ٢ ق ٢٣٧ ب والمعتمد ج ١ ص ٤٣٨ .

(٢) في (س) فتنفى ، وابن التلمساني يستدل بقول القاضي عبد الجبار المذكور آنفا . (٣) في (س) آخرة .

(٤) قال القرافي والتابع للمعقلي عقلي راجع شرح تنقيح الفصول ص ٣١٨ .

(٥) هذا مثال للزيادة غير المستقلة وهي اما أن تكون زيادة جزء أو شرط ، أو صفة على العبادة ، ومثال زيادة الجزء كزيادة ركعة أو ركعتين على الصلاة ، ومثال زيادة الشرط كزيادة اشتراط الطهارة على الطواف ومثال زيادة الصفة كإيجاب الزكاة في المعلوفة بعد ثبوت إيجابها في السائمة ، وجعل بعضهم زيادة العدد في الجلد مثلا وزيادة التقريب على الحد تابعتان لزيادة الصفة - وهذه الزيادة غير المستقلة هي التي كثر فيها النزاع . فراجع تقرير الشربيني على شرح جمع الجوامع ج ٢ ص ٩١ لتقف على تحرير محل النزاع في المسألة .

(٦) اتفق العلماء على ان الزيادة المقارنة للمزيد عليه ليست نسخا كزيادة عدم قبول الشهادة على حد القذف وانما الخلاف في الزيادة المتأخرة الوجود . ومذهب الشافعية والحنابلة والمالكية وأبي علي الجبائي وأبي هاشم من المعتزلة انها ليست بنسخ ، وحكي المأوردى ان هذا مذهب أكثر الاشعرية والمعتزلة وحكاه ابن فورك عن الامام الشافعي في القضاء بالشاهد واليمين كما نص على ذلك الزركشي في البحر المحيط ج ٢ ق ٢٣٧ وراجع المعتمد ج ١ ص ٤٣٧ والمحصول ج ١ ق ٣ ص ٥٤٢ والاحكام ج ٣ ص ٢٤٤ .

(٧) في (س) ليس نسخا . (٨) راجع كشف الاسرار ج ٣ ص ١٩١ .

(٩) راجع المستصفى ج ١ ص ١١٧-١١٨ .

(١٠) كالأمدي وابن الحاجب والتبريزي وأبو عبد الله البصري والقاضي عبد الجبار ، راجع المعتمد ج ١ ص ٤٣٧ والاحكام ج ٣ ص ٢٤٨ وشرح المضد ج ٢ ص ٢٠٢ وتنقيح المحصول للتبريزي ج ٢ ص ٣٤٨ . (١١) كلمة (السلام) ساقطة من (س) .

فنقول : ايجاب الجلد لا ^(١) يدل على حال ^(٢) التفريب - لا نفيا ، ولا اثباتا - ويدل ^(٣) عليه وجوه :

الأول : أن ايجاب الجلد / قد يحصل معه ايجاب التفريب ، (وقد لا يحصل ٥٦/ب معه ذلك) ^(٤) . ومورد التقسيم الى الشيئين ^(٥) مشترك بينهما ، واللفظ الدال على المشترك بين الشيئين فقط لا اشعار له البتة بحصول ^(٦) ذلك الشيئين .

ويمكن تعلقها بدونه ، ولو جاز ذلك ، لجاز أن يقال : انها ثلاثة وزيادة ^(٧) ، والشئ الواحد لا يتقوم ^(٨) بمختلفين على البذل .

الصورة الثالثة :

زيادة شرط ، كما لو أوجب الصلاة أولا ، ولم يشترط فيها الطهارة ^(٩) ، ثم شرطها بعد ذلك ، فقليل ليس بنسخ واجزاؤه ، ها بدون الطهارة أولا ، مأخوذ من عدم دليل شرعي . وقيل نسخ ، لأن الفعل بدون الطهارة حينئذ خرج عن كونه مأثورا به .

الصورة الرابعة :

لو أوجب الحد أولا ثماني ، ثم زاد عليه عشـرين ^(١٠) :

- (١) غير واضحة في الأصل .
- (٢) في (ق) حالة .
- (٣) في (ق) والدليل .
- (٤) في الأصل : (وقد يحصل معه عدمه) .
- (٥) في الأصل الشياطين .
- (٦) في الأصل بخصوصية .
- (٧) نقل عن الخسروشاهي ان التشهد والسلام ينبغي ان يكونا عقيب الركعة الأخيرة ثانية كانت او ثالثة او رابعة ، وأن ذلك ليس بمرتفع بل المرتفع عدم وجوب الركعة الزائدة . انظر ذلك في الكاشف ج ٣ ق ١١٨ ب . والنفاذ ج ٢ ق ٢٨٢ أ . وانظر مناقشة الاصفهاني للتبريزي وترجيح الاصفهاني لكونها ليست نسخا في الكاشف عن المحصول ج ٣ ق ١١٩ أ .
- (٨) في (س) لا يقوم .
- (٩) ومثل ذلك اشتراط الطهارة لصحة الطواف بالبيت العتيق ، ان قال الجمهور لا يجزى الطواف بدون طهارة ولا يصح ، وقال الاحناف يصح بدون طهارة وعلى المحدث غير المتوضئ شاة ، وعلى الجنب بدنة ان لم يعد طواف الركن . راجع المبسوط ج ٤ ص ٣٨ والهداية ج ٢ ص ٢٤٣ والاحكام للامدى ج ٣ ص ٢٥٣ ، والمغنى لابن قدامة ج ٣ ص ٣٣٨ .
- (١٠) جعل الرازي وابن التلمساني زيادة العدد مثل زيادة الصفة وربما قيل انها أشبه بزيادة جزء على العبادة ، فتكون تابعة لا مثله الصورة الاولى كزيادة ركعة واما التمثيل بزيادة التفريب فيصح لو سلم بان الزيادة متأخرة ومثله زيادة ايجاب الزكاة في المعلوفة كما تقدم راجع المحصول ج ١ ق ٣ ص ٥٤٦ .

الثاني : أنه لو قال : الزاني يجلد ولا يفرب^(١) ، أو قال : الزاني يجلد ويفرب^(٢) ، لم يكن اللفظ^(٣) الأول نقضا ، ولا الثاني تكرارا .

الثالث : أن ايجاب الجلد ماهية ، وايجاب التفريب ماهية أخرى ، ولا تعلق لواحدة منهما بالأخرى - لا بالنفي ولا بالاثبات ، فكان^(٤) ايجاب الجلد خاليا عن اثبات التفريب ونفيه ، فثبت أن ايجاب الجلد لا دلالة^(٥) فيه البتة على حال / التفريب^(٦) . وإذا كان كذلك ، كان ايجاب التفريب لا يزيل شيئا مما^(٧) يدل^(٨) عليه ايجاب الجلد^(٩) ، فلم يكن ذلك نسخا .

قال الشافعي^(٩) : ليس بنسخ ، لبقاء وجوب الثمانين واجزائها عن نفسها .
وقال ابو حنيفة^(١٠) : يكون نسخا ، لرفعه تحريم الزيادة^(١١) .

وما ذكره صاحب الكتاب^(١٢) من هذا القسم . وقد احتج فقال : (ايجاب الجلد الا^(١٣) ول لا يدل على حال التفريب ، لا نفيا ، ولا اثباتا ، فاثبات^(١٤))

التفريب / لا يكون مزيلا لشيء ما دل عليه اللفظ الا^(١٥) ول ، فلا يكون نسخا شرعيا ، بسل^(١٦) ٥٨ /
رفعا لمقتضى البراءة الأصلية .

- (١) في (ق) ويفرب .
- (٢) في (ق) ولا يفرب .
- (٣) كلمة "اللفظ" ساقطة من الأصل .
- (٤) في الأصل وكان .
- (٥) في (ق) لا دلالة له فيه فكلمة "له" يبدو وانها زائدة في (ق) .
- (٦) في (ق) التفريب "البتة" تأخرت كلمة البتة .
- (٧) في (ق) دل .
- (٨) في الأصل الجلد عليه ، فكلمة عليه زائدة في الأصل لتكررها في الجملة .
- (٩) راجع الابهاج ج٢ ص ١٦٧ .
- (١٠) انظر اصول السرخسي ج٢ ص ٨٢ وكشف الاسرار ج٣ ص ١٩١ والتلويح على التوضيح ج٢ ص ٣١٨ وتيسير التحرير ج٣ ص ٢١٨ .
- (١١) في المسألة اقوال متعددة وتفصيلات كثيرة لتعدد صورها المختلفة فراجع المراجع نفسها وراجع ايضا البحر المحيط ج٢ ق ٢٣٧ والاحكام للامدى ج٣ ص ٢٤٤ وما بعدها وشرح العضد ج٢ ص ٢٠٢ والمستصفى ج١ ص ١١٧ وارشاد الفحول ص ١٩٤ وشرح الكوكب ج٣ ص ٥٨٣ .
- (١٢) كلام الفخر الرازي في المعالم يشعر بأنه يختار ان الزيادة على النص نسخ مطلقا ، ولكنه في المحصول ج١ ق ٣ ص ٥٤٤ يقول : ان الحق ان الزيادة ان غيرت حكما شرعيا كانت نسخا والا فلا ، وسيأتي انه ضابط القاضي عبد الجبار وأبي الحسين واختاره الامدى وغيره .
- (١٣) في (س) حلل .
- (١٤) كلمة "فاثبات" ساقطة من (س) .

حجة المخالف من وجوه : الأول : ان الشرع لما أوجب الجلد ولو بوجوب التفريب ، كان / عدم وجوب^(١) التفريب حاصلًا ، فلما^(٢) وجب التفريب ، فحينئذ ١/٥٧ يزول ذلك لعدم السابق ، وهذا نسخ^(٣) .

الثاني : وهو أن قيل وجوب التفريب كان كل الواجب هو الجلد ، فلما^(٤) وجب^(٥) التفريب ، لم يبق الجلد كل الواجب ، بل صار بعض الواجب ، فقد زال حكم من الأول أحكام وذلك نسخ .

قوله : (حجة المخالف من وجوه : الأول : أن الشارع لما أوجب الجلد ولم يوجب التفريب^(٦) ، كان عدم التفريب حاصلًا ، فلما أوجب التفريب ، زال ذلك لعدم) وما ذكره ، واضح أنه^(٧) ليس بحكم شرعي ، كما أجاب عنه .

قوله : (الثاني / : ان قيل وجوب التفريب ، كان الجلد كل الواجب ،) فلما^(٨) وجب التفريب لم يبق كل الواجب^(٩)) وهذا أيضا واضح أنه ليس رفعًا لحكم شرعي ، وإنما هو تابع لرفع البراءة الأصلية ، كما ذكر .

(١) في الأصل ، وجود ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل فقلو .

(٣) في الأصل النسخ وهو خطأ .

(٤) في الأصل فاذا .

(٥) في (ق) أوجبنا .

(٦) قال امام الحرمين : (وهذا من اظهر ما يتمسكون به ، وليس نصًا ، فانه لا يمتنع اشتغال الآية على بعض العقوبة ، واحالة تمامها الى بيان الرسول عليه الصلاة والسلام) البرهان ج ٢ ص ١٣١١ والمعنى أن الحد مجمل وقد بينه وفصله الرسول صلى الله عليه وسلم ، وليس ذلك من باب الزيادة على النص ، ويدل عليه حديث : "خذوا عني ، خذوا عني : قد جعل الله لهن سبيلا : البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الحدود ، باب حد الزنى حديث رقم ١٢ ج ٣ ص ١٣١٦ هذا والجميع يثبتون الرجم بالاجماع ، والاحاديث المتواترة معنى والقرآن منسوخ التلاوة ، وقد قال ابن حزم في طوق الحمامة ص ١٣٣ في الرجم أنه لا ينكره الا ملحد لا دين له فليثبتوا التفريب المبين في حديث مسلم المذكور .

(٧) كلمة (انه) ساقطة من (س) .

(٨) العبارة بين المقوسفتين : (فلما وجب . . . الواجب) ساقطة من الأصل .

(٩) كلمة (هو) ساقطة من (س) .

الثالث : أن الفاء في قوله تعالى (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) (١)

للجزاء ، (والجزاء اسم الكافي) (٢) ، وكونه كافيا يمنع وجوب غيره ، فلو وجب التفريغ فحينئذ يبطل المعنى المفهوم من هذا الجزء (٣) ، فكان نسخا .

والجواب عن الأول : أنا (٤) لا نسلم أن ذلك العدم الذي (٥) يزول نسخ (٦)

لأن (٧) ذلك / العدم انما ثبت بمقتضى البراءة الأصلية ، أما اللفظ ، فلا دلالة . ب/ب فيه عليه (٨) ألينة - والنسخ ليس عبارة عن زوال شيء من مدلولات اللفظ ، فالحاصل (٩)

أنه فرق بين عدم الدلالة على الشيء ، وبين الدلالة على عدم الشيء / ، فحق أنه ب/ب أن (١٠) عدم (١١) الجلد لا يدل على التفريغ ، وليس بحق أنه (١٢) يدل على عدم التفريغ (١٣) ، والشبهة انما دخلت على المخالف بسبب عدم التمييز بينهما .

وعن الثاني : انما ذكرتم يقتضى أن يقال : انه تعالى أمر بالصلاة أولا (١٤)

ثم بعده أمر بالصيام (١٥) ، وجب (١٦) أن يكون هذا التكليف (١٨) الثاني نسخا للأول ، لأن عند التكليف الأول ان (١٩) كان كل الواجب هو الصلاة الاولى . وعند (٢١) ورود التكليف الثاني ما بقي المفهوم من قولنا : " كل الواجب هو الصلاة " .

قوله : (الثالث : أن الفاء في قوله تعالى : " فاجلدوا " (٢٢) للجزاء (٢٣) ،

والجزاء اسم للكافي ، وكونه كافيا يمنع وجوب غيره .

-
- | | |
|---|--|
| (١) سورة النور الآية رقم ٢ وعبارة (مائة جلده) غير موجودة في الاصل . | (٢) في (ق) العبارة هكذا (واسم الجزء هو اسم الكافي) . |
| (٣) في الاصل الفاء . | (٤) كلمة (أنا) غير موجودة في الاصل . |
| (٥) كلمة (الذي) ساقطة من (ق) . | (٦) كلمة (نسخ) ساقطة من (ق) . |
| (٧) في (ق) الا أن ذلك . | (٨) في (ق) على وهو خطأ . |
| (٩) في (ق) والحاصل . | (١٠) في الاصل ان آية . |
| (١١) كلمة (عدم) ساقطة من الاصل . | (١٢) في الاصل أنها تدل . |
| (١٣) التفريغ ساقطة من (ق) . | (١٤) في الاصل الا بسقوط الواو . |
| (١٥) في الاصل امر بعده . | (١٦) في (ق) بالصلاة . |
| (١٧) كلمة " وجب " ساقطة من (ق) . | (١٨) كلمة " التكليف " ساقطة من (ق) . |
| (١٩) كلمة (ان) ساقطة من الاصل . | (٢٠) كلمة الاولى ، ساقطة من الاصل . |
| (٢١) في (ق) عند . | (٢٢) سورة النور الآية رقم ٢ . |
| (٢٣) في الاصل للخبر . | |

وعن الثالث : أنا إنما^(١) أوردنا المثال في هذه المسألة ، وهو^(٢) مسألة الجلد والتفريب ، بتقدير أن لا يحصل في الآية لفظ يدل على عدم وجوب التفريب ، فان لم يكن الأمر كذلك ، فلنطلب له مثالا آخر^(٣) / على أنا نقول : الفاء في اللغة للتعقيب ، فأما ان يقال : انها تدل^(٤) على الجزاء بمعنى أنه يدل على كونه كافيا ، فلم يقل به أحد من العلماء^(٥) ، علماء اللغة .

وجوابه عنه بأنه^(٦) إنما أوردناه مثالا^(٧) في هذه المسألة بتقدير أن لا يحصل في الآية لفظ^(٨) يدل على عدم وجوب^(٩) التفريب . فان لم يكن الأمر كذلك فليطلب له مثال آخر ، لا وجه : ليوقعه في عدم اشعار الجزاء بنفي التفريب من جهة اللفظ على ما منعه في الجواب الثاني ، فان لازم الشرط حصول الثاني عند وجوده ، أما انه لا يحصل سواء ، فليس من قضية الشرط^(١٠) . ثم^(١١) لو سلم اشعاره بالتفي فهو ظاهر ، وتركه لا يكون نسخا بل تأويلا^(١٢) .

والضابط الكلي^(١٣) في هذه الصور ان كل نص متأخر اقتضى زيادة مغيرة لحكم

-
- (١) في (ق) أنه .
 - (٢) كلمة (وهو) ساقطة من (ق) والصواب وهي .
 - (٣) في الاصل أخرى .
 - (٤) في الاصل : " انه يدل " .
 - (٥) كلمة " العلماء " ساقطة من الاصل .
 - (٦) كلمة " بأنه " ساقطة من (س) .
 - (٧) كلمة " مثالا " ساقطة من (س) .
 - (٨) في (س) " لفظا " وهو خطأ .
 - (٩) كلمة " وجوب " ساقطة من الاصل .
 - (١٠) في (س) الشرع .
 - (١١) كلمة " ثم " ساقطة من (س) .
 - (١٢) يريد ابن التلمساني ان الظاهر عدم اجزاء العبادة بدون شرطها ، وترك الظاهر لقريئة الزيادة وهذا هو عين التأويل ان التأويل : صرف اللفظ عن ظاهره لقريئة وقد تقدم كلام امام الحرمين بان هذا من قبيل البيان لمحمل الحد ، وهو الصواب ، وعلى سبيل الجدل فانه يمكن ان يقال ايضا ان دلالة الجلد على عدم التفريب دلالة مفهوم او دلالة التزام وتقديم دلالة المنطوق والمطابقة عليها يقتضي ثبوت التفريب وليس ذلك بنسخ .
 - (١٣) هذا الضابط منقول عن القاضي عبد الجبار وقد اختاره ابو الحسين البصري واللفظ الرازي وابن الحاجب والامدى والاصفهاني وكثير من الاصوليين فراجع المعتمد ج١ ص ٤٣٨ والمحصل ج١ ق ٣ ص ٥٤٣ والاحكام ج٣ ص ٢٤٦ وشرح العهد ج٢ ص ٢٠٢ والكاشف ج٣ ق ١٢٠ / ب

ثبت^(١) بالشرع، فهو نسخ^(٢)، اذ هو حقيقة، وما لا فلا، والبحث في جميع الصور راجع الى تحقيق مناط^(٣).

(نسخ جزء العبادة :)^(٤)

ومن تمام هذا الاصل أن نسخ^(٥) ما يتوقف عليه صحة العبادة، من جزء أو شرط^(٦)، هل يكون نسخا للفعل أولا ؟ اختلفوا فيه . مثال نسخ الجزء قوله : صل الظهر أربعاً، ثم يسقط ركعتين فقال الكرخي^(٧) والفخر^(٨) : ليس بنسخ للأصل، لبقاء وجوب الركعتين، واجزائهما عن أنفسهما، ولأن النص المتناول لا مرين لا يلزم من خروج أحدهما خروج الثاني كالتخصيص.

(١) في الأصل يثبت.

(٢) في (من) ناسخ وهو الأصح.

(٣) ناط الشيء ينوطه نوطاً أى علقه . الصحاح مادة نوط، ج ٣، ص ١١٦٥ . والمناط بفتح الميم اسم مكان قيل من ناط الثلاثي، وقيل من اناط الرباعي، وسميت به العلة لأنها مكان تعليق الحكم . وقال ابن دقيق العيد ان ذلك مجاز، وقال الزركشي انها أصبحت حقيقة عرفية اصطلاحية نقلت من مكان التعليق والربط الى العلة راجع البحر المحيط ج ٣ ق ١٧٧/١ .

وفي الاصطلاح : تحقيق المناط هو اثبات العلة في احدى صورها راجع شرح جمع الجوامع ج ٢ ص ٢٩٣ والاحكام ج ٣ ص ٤٣٥ ونهاية السؤل ج ٤ ص ١٤٣ ففي تحقيق المناط تكون العلة متفقا عليها وانما الخلاف في تحققها ووجودها في الفرع . فمن رأى الزيادة رافعة لحكم شرعي قال بالنسخ ومن لا فلا . وقد اختار الشيخ الامين ان الزيادة الرافعة لمفهوم الحصر ناسخة دون غيرها

وان قوله تعالى (قل لا اجد فيما اوحى الي محرماً على طاعم يطعمه) سورة الانعام الآية رقم ١٤٥ منسوخ بتحريم الحمر الاهلية في خيبر وبتحريم لحوم السباع وكل ذى مخلب من الطير انظر مذكرة الشيخ الامين ص ٧٥ واضواء البيان ج ٢ ص ٢٢٠ وهو تفصيل جيد في نظري .

(٤) العنوان للايضاح .

(٥) في (س) النسخ وهو خطأ .

(٦) راجع هذه المسألة في كتب الاصول تحت عنوان نسخ جزء العبادة او شرطها هل هو نسخ لها اولاً ؟ وانظر المحصول ج ١ ق ٣ ص ٥٥٧ المعتمد ج ١ ص ٤٤٧ تيسير التحرير ج ٣ ص ٢١٠ والاحكام ج ٣ ص ٢٥٤ - ٢٥٧ شرح العنود ج ٢ ص ٢٠٣ وجمع الجوامع ج ٢ ص ٩٣ والمستصفي ج ١ ص ١١٦ العدة ج ٣ ص ٨٣٧ وشرح الكوكب ج ٣ ص ٥٨٤ والمسودة ص ٢١٢ والتمهيد لابي الخطاب ج ٢ ص ٨٩٧ .

(٧) انظر النقل عن الكرخي في المعتمد ج ١ ص ٤٤٧ والمحصول ج ١ ق ٣ ص ٥٥٧ .

(٨) راجع المصدر نفسه وهو قول ابي الحسين ورجحه الامدى وابن الحاجب وقال الجلال في شرح جمع الجوامع ج ٢ ص ٩٣ انه قول جمهور الشافعية ، وفي البحر ===

وقال الفزالي ^(١) وجمهور الأصوليين ^(٢) يكون نسخاً للأول ، فان وجوب الركعتين كان تابعا لوجوب الرابع وقد سقط وجوب الرابع ، فسقط وجوب الركعتين المتضمنتين . وهاتان ركعتان مستقلتان ، وليس طلب الرابع طلباً ^(٣) لركعتين وركعتين ، والا ^(٤) لكان الاتي بالا ربع بعد النسخ معتثلاً ^(٥) .

وأما نسخ الشرط ، فكما لو امر بالصلاة بطهارة ، ثم نسخ وجوب الطهارة ^(٦) ، فقد وافق الفزالي ^(٧) على أنه ليس بنسخ للأصل ، قال : لأنها عبادتان متفاصلتان ، ورفع الوجوب لا يستلزم رفع الجواز ، فيصح مع الطهارة وبدونها ^(٨) .

نعم ^(٩) لو أوجبها بشرط الحدث كان نسخاً . ونوقش في الفرق وألزم التسوية

بمعين ما ذكر ، فان الصلاة الموصوفة بوجوب الطهارة ، مغايرة للصلاة الموصوفة بجواز

الطهارة / ، كما أن الركعتين المستقلتين ^(١٠) مغايرتان للركعتين من ٥٨ ب

==== المحيط ج ٢ ق ٢٤١ (وعن ابن برهان انه قال : " هو مذهب سائر علمائنا وعن ابن السمعاني قوله : اليه ذهب جمهور اصحاب الشافعي واختاره الرازي والامدي والاصفهاني . الخ) وهو قول جمهور المالكية والحنابلة راجع المنتهى لابن الحاجب ص ١٢١ ونشر البنود ح ١ ص ٣٠٢ . والتمهيد لابي الخطاب ج ٢ ص ٨٩٨ .

(١) انظر المستصفى ج ١ ص ١١٦ .

(٢) بهذا قال القاضي عبد الجبار وقال به التبريزي وهو مذهب سائر الحنفية هذا وقد

تبع فيه التبريزي مذهب الفزالي والحنفية وخطأ الامام الرازي في زعمه ان نسخ جزء العبادة ليس بنسخ ولكن اجاب عنه الاصفهاني وخطأ فيه التبريزي فراجع

تنقيح المحصول ج ٢ ص ٣٤٩ . وراجع الكاشف ج ٣ ص ١٢٠ ب . هذا وفي

نسبة هذا الرأي لجمهور الأصوليين كما فعل ابن التلمساني نظر ، ان حكى عن

الجمهور خلافه كما تقدم في اول المسألة وراجع المزيد من التفاصيل في البحر

المحيط ج ٢ ق ٢٤١ .

(٣) في (س) طلب الركعتين .

(٤) كلمة (الا) ساقطة من الاصل .

(٥) قد اجاب الامدي عن هذا بانه انما لم يكن معتثلاً لأنه ادخل في الصلاة ما ليس

منها راجع الاحكام ج ٣ ص ٢٥٦ .

(٦) وقد حكى مجد الدين ابن تيمية الجد الاجماع على ان نسخ الطهارة ليس بنسخ

للصلاة ، راجع المسودة ص ٢١٣ وشرح الكوكب ج ٣ ص ٥٨٥ والخلاف انما هو

في الشرط المتصل بالعبادة كاستقبال القبلة .

(٧) راجع المستصفى ج ١ ص ١١٦ .

(٨) كلمة (بدونها) غير واضحة في الاصل .

(٩) في الاصل (يعم) .

(١٠) في الاصل المستقلين .

.....

(١) المتضمنتين .

وقولهم ان رفع الوجوب لا يستلزم رفع الجواز ان عني به الجواز الخاص (٢) ،
فظاهر ، أنه ليس جزءا له ، بل قسمه . وان عني به الجواز العام (٣) ، فقد تقدم
فيه بحث /

٦٣/ب

-
- (١) هذا يدل على ان ابن التلمساني يرى التسوية بين نسخ الجزء ونسخ الشرط
في ان كلا منهما يؤدى نسخه الى نسخ اصل العبادة . وان تقدم الاجماع
على ان نسخ الطهارة ليس بنسخ للعبادة ، فيكون قوله كالجمهور ان نسخ
الجزء ليس بنسخ لكل العبادة .
- (٢) هكذا في النسختين ولعل المراد به الجواز الاصطلاحي المرادف للاباحة
فان الوجوب احد الاجكام الشرعية الخمسة ، فيكون قسيما للاباحة
والجواز ، ولا يستلزم رفع القسم رفع القسم الاخر .
- (٣) هكذا في النسختين ، والمراد ان الوجوب يستلزم الجواز وزيادة فيكون الجواز
جزءا للوجوب .
- هذا وقد انعقد الاجماع على ان الباقي من العبادة بعد نسخ الجزء لا يحتاج
في اثباته الى دليل جديد ، فالخلاف اعتبارى ولا يترتب عليه ثمة .
راجع تيسير التحرير ج ٣ ص ٢١٠ .

المسألة الرابعة (١) : اذا (٢) قال الله (٣) سبحانه وتعالى ، في الصباح :
 " صلوا / عند غروب الشمس ركعتين " ثم قال قبل حضور ذلك الوقت : " لا تصلوا " ٥٨/أ
 فهذا عندنا جائز (٤) خلافا للمعتزلة .

المسألة الرابعة :

قوله : (اذا قال الله تعالى : " صلوا عند غروب الشمس ركعتين " ثم قال قبل
 حضور ذلك الوقت : " لا تصلوا " فهذا عندنا جائز خلافا للمعتزلة الى آخرها) .
 اعلم أن هذه المسألة يعبر عنها بعبارتين :
 أحدهما : النسخ قبل دخول الوقت ، وهو فيما يكون مأوره مرتقبا وصورته ماظمة (٥)
 والعبارة الثانية : (لنسخ قبل الامكان (٦) ، وهو فيما اذا كان المأوره منجزا
 لكن فعله يتوقف على مقدمات ، وأسباب ، فيأخذ العبد في الاتيان بالمقدمات ، ثم
 ينسخ قبل الفعل ، كقصة ابراهيم - عليه السلام - ومأخذ الفرقتين (٧) في الصورتين (٨)
 واحد .

(١) في الاصل مسألة .

(٢) كلمة " اذا " ساقطة من (ق) .

(٣) اسم الجلالة غير مذكور في الاصل وكلمة سبحانه غير موجودة في الاصل وكلمة تعالى ليست في "ق" .

(٤) في (ق) جائزا وهو خطأ .

(٥) في الاصل ما مثله .

(٦) قال ابن السبكي في الابهاج ج٢ ص ١٥١ ولو عبر عنها بنسخ الشئ قبل مضي

مقدار ما يسعه من وقته لتناول جميع صور النزاع) وانظر تفصيل المسألة في

التبصرة ص ٢٦٠ والمحصل ج١ ق ٣ ص ٤٦٢ وكشف الاسرار ج٣ ص ١٦٩

واصول السرخسي ج٢ ص ٦٤ وتيسير التحرير ج٣ ص ١٨٢ وشرح جمع الجوامع

ج٢ ص ٧٧ وشرح العضد ج٢ ص ١٩٠ والاحكام ج٣ ص ١٧٩ والتمهيد لابي

الخطاب ج٢ ص ٨٤٥ .

(٧) فسي (س) الفريقين .

(٨) الاجماع معقود على جواز نسخ الطلب بعد وقوع العبادة وكذلك اجمعوا على ان من

شرط النسخ عليهم المكلفين به ، واتفقوا على نسخ الفعل بعد مضي وقت يسع

فعله ، فعل أولم يفعل خلافا للكرخي الذي اشترط وقوع الفعل حقيقة قبل ان

ينسخ والخلاف انما هو في نسخ الطلب قبل حضور وقت الفعل او بعد دخول

وقته وقبل مضي ما يسع ادائه وراجع تيسير التحرير ج٣ ص ١٨٢ والمستصفي

ج١ ص ١١٢ وشرح تنقيح الفصول ص ٣٠٧ .

فذهب المعتزلة^(١) ، والحنفية^(٢) ، والصيرفي^(٣) ، وبعض الفقهاء^(٤) الى منع ذلك .

وزهدت الاشعرية واكثر الفقهاء^(٥) الى جوازه ، واحتجوا بمسلكين : العقل ، والنقل .

أما العقل ، فقالوا : لو امتنع (فاما ان يمتنع)^(٦) لذاته ، أو لما يلزم منه من الجمع بين التقيضين ، وهو كون الشيء الواحد ، في الزمان^(٧) الواحد ، من الشخص الواحد حسنا قبيحا ، مرادا غير مراد .

أو^(٨) لئلا^(٩) المعلق على شرط يعلم الامر عدم بلوغه أو^(٩) لعدم تصور النسخ ، فإنه تخصيص في الزمنة ، ولا يعقل مع اتحاد الوقت والفعل .

وبيان اللزوم الاجماع على أنه لو قدر انتفا جميع ذلك ، لجاز . وواضح أنه لا يمتنع لذاته .

وأما اثبات^(١٠) التناقض فغير لازم ، لوجوب اشتراط التأخير في النسخ ، ولا يمتنع^(١١) كون الشيء حسنا قبيحا بالنسبة الى وقتين ، أو يمتنع حصر الحكمة في الأمور بـ

(١) راجع مذهبهم في المعتمد ج١ ص ٤٠٧ .

(٢) نقل عن اكثر الحنفية انهم يجيزون نسخ الطلب قبل التمكن من أدائه ومنعه بعضهم كابن زيد الديوسي والجصاص وابي منصور الماتريدي والكرخي وابن الانصاري ، وقد اجازه الفخر البزدوى والسرخسي وابن عبد الشكور وانظر كشف الاسرار ج٣ ص ١٦٩ واصل السرخسي ج٢ ص ٦٣ - ٦٥ وتيسير التحرير ج٣ ص ١٨٧ ومسلم الثبوت مع الفواتح ج٢ ص ٦١ .

(٣) انظر النقل عن الصيرفي في التبصرة ص ٢٦٠ والاحكام للامدى ج٣ ص ١٨٠ وشرح العضد ج٢ ص ١٩١ .

(٤) منهم ابو الحسن التميمي من الحنابلة كما في العدة ج٣ ص ٨٠٨ وذكر في المسودة انه نقل عنه القولان ، فراجع المسودة ص ٢٠٧ ونقل عن ابن برهان

من الشافعية انه يمنعه انظر شرح الكوكب ج٣ ص ٥٣٢ .

(٥) انظر النقل عن الجمهور في المصادر المذكورة في أول المسألة .

(٦) العبارة : (فاما ان يمتنع) ساقطة من (س) .

(٧) في (س) الزمن .

(٨) في (س) وللأمر .

(٩) في (س) ولعدم .

(١٠) كلمة " اثبات " غير موجودة في (س) .

(١١) في (س) يمنع .

لنا أن الله تعالى أمر إبراهيم - عليه السلام - ^(١) بذبح إسماعيل - عليه السلام - ^(٢) ثم نسخ ذلك قبل حضور وقت الذبح ، فان قالوا : لا نسلم أنه كان مأمورا بالذبح بـل أنه ^(٣) كان مأمورا بمقدمات الذبح ، (من الاضجاع ، وتحديد السكين مع الظن الغالب لكونه مأمورا بالذبح) ^(٤) .

فقد يكون في نفس الأمر للابتلاء ^(٥) ، كما ذكر في الجواب وأما توقف الأمر على الإرادة فقد أبطلناه بالاجماع ، فان الله تعالى أمر الكفار والفسقة مع عدم إرادتهم لوقوع الفعل منهم .

وأما الأمر المعلق على شرط يعلم الأمر عدم بلوغه فقد أقمنا الدليل فيما تقدم ^(٦) على جوازه ، وأن شرطه جهل المأمور ، لتحقيق الابتلاء ، لا جهل الأمر كما زعموا - وأما عدم تصور النسخ فقد بينا أن النسخ راجع إلى الرفع ، لا إلى التخصيص .
وأما النقل ^(٧) ، فقصة إبراهيم الخليل - عليه السلام ^(٨) ، فانه أمر بذبح ولده ^(٩) ونسخ عنه قبل الامتثال .

(١) " عليه السلام " ليست في (ق) .

(٢) عبارة " عليه السلام " ليست في (ق) .

(٣) كلمة " انه " ليست موجودة في الاصل .

(٤) العبارة بين القوسين (من الاضجاع ... بالذبح) ساقطة من (ق) .

(٥) والخلاف في المسألة ينبغي على الخلاف في كون التكليف هل هو للامتثال

فيجب التمكين من الفعل وهو قول من منع النسخ قبله او هو للامتثال وللابتلاء .

معا فيجوز النسخ قبل التمكين وهو قول الجمهور قال في مواقي السعود :

للامتثال كف الرقيب

فموجب تمكنا مصيب

او بينه والابتلاء ترددا

ج ١ ص ٧٥ والايات البينات ج ٣ ص ١٣٧ وانظر مذكرة الشيخ الامين ص ٧٤

وراجع الجواب في المحصول ج ١ ق ٣ ص ٤٧٦ بأن الامر قد يكون للابتلاء .

وقيل ان مبني الخلاف هو هل الامر لحكمة فيها مصلحة للعبد فلا يجوز النسخ

قبل التمكين اول حكمه هي لله بأن الله يحب من عباده اطاعة هذه الاوامر فيجوز

راجع بحث الامر بشرط يعلم الامر عدم بلوغه في ق ٣٦ ب .

(٦) الحجج النقلية كثيرة منها نسخ الصلاة من خمسين الى خمس الثابت بالتواتر ،

ونسخ ارجاع المومنات في صلح الحديبية ونسخ تكسير القدور في غزوة خيبر

وحديث اسق يا زبير الخ راجع الاحكام لابن حزم ج ٤ ص ٧٤ واصول السرخسي

ج ٢ ص ٦٤ والايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٣٧٤ والتجريد الصريح ج ٢ ص ٨٠

(٨) ضعف الامد الاحتجاج بقصة إبراهيم ، ولكنه أتى بأدلة اخرى على جواز النسخ

قبل التمكين فراجع الاحكام ج ٣ ص ١٨٤ .

(٩) والصحيح في الولد أنه إسماعيل عليه السلام رجح ذلك ابن القيم في الهدى

والدليل عليه ، قوله تعالى : (قد صدقت الروء يا) (١) .

قلنا : لو كان كذلك ، لوجب (٢) أن لا يحتاج الى الفداء ، لأنه لما أتى بتمام تلك المقدمات ، فقد (٣) أتى بتمام الأمور به (٤) ، فوجب أن يخرج عن العهدة ، فكان يمتنع (٥) احتياجه الى الفداء ، ولما احتاج اليه ، علمنا

وقد اعترضوا على التمسك بالاية بخمسة مقامات (٦) :

المقام الأول : لا نسلم أنه أمر ، فانه كان (٧) مناما وليس كل منام للأنبياء أ/٦٤
وحيا ، بل منه (٨) ما هو محتاج الى التفسير ، كروءيته عليه الصلاة والسلام كسر
سيف / قيصر بسيفه (٩) - والاستقاء من البئر (١٠) / أ/٥٩

النبوى كما نقله عنه ابن حجر في فتح البارى من تقويته لحديث : " أنا ابن
الذبيحين " يعني اسماعيل وعبدالله بن عبدالمطلب ورواه عبدالله بن أحمد
عن ابيه الامام احمد ورواه ابن ابي حاتم فراجع فتح البارى ج ١٢ ص ٣٢٨
وقد ذكر في نشر البنود ان لترجيح اسماعيل اكثر من عشرين وجها وقد رجحه
ابن السبكي ايضا والراى كما ذكره في متن المعالم . والمحصل ج ١ ق ٣
ص ٤٦٨ وانظر الابهاج ج ٢ ص ١٥٣ .

(١) سورة الصافات الاية ١٠٥ .

(٢) في الاصل وجب .

(٣) في (ق) كان قد .

(٤) في (ق) المطلوب .

(٥) في الاصل يمنع .

(٦) في (س) مقدمات .

(٧) في الاصل فكان .

(٨) في س (بل هو) .

(٩) كلمة (بسيفه) غير موجودة في (س) ولم اقف على هذه القصة ولكن يمكن ان

يقوم مقامها روءيته صلى الله عليه وسلم انه هز سيفه فانكسر وانه رأى بقرا تنحدر

والله خير ، ورأى انه هاجر الى بلد ذات نخل وسياج فاذا هي المدينة انظر

البخارى ، كتاب التعبير ، باب اذا رأى بقرا تنحدر ، حديث ٧٠٣٥ ، ج ١٢

ص ٤٢١ والبخارى كتاب التعبير باب اذا هز سيفه في المنام ، حديث ٧٠٤١

ج ١٢ ص ٤٢٦ وراجع صحيح مسلم ، كتاب الروء يا باب روءى النبي صلى الله

عليه وسلم حديث رقم ٢٢٧٢ ج ٤ ص ١٧٧٩ .

(١٠) اخرجه البخارى في صحيحه ، كتاب التعبير باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر

بضعف ، حديث رقم ٧٠٢٠ ، ٧٠٢١ ج ١٢ ص ٤١٤ .

واخرجه مسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة باب فضائل عمر رضي الله عنه ،

حديث رقم ٢٣٩٢ ، ٢٣٩٣ ج ٤ ص ١٨٦ - ١٨٦٢ .

أنه كان مأمورا بحقيقة الذبح . وأما قوله تعالى : (قد صدقت الروء يا)^(١) فلا / دلالة ٥١/ـ فيه على أنه أتى بكل ما أمر به ، بل فيه^(٢) دلالة على أنه اعتقد صدق^(٣) الروء يا وعزم على الاتيان بها . وأما أنه فعلها بتمامها فالآية لا تدل^(٤) عليه .
 واحتج / المخالف : بأن متعلق^(٥) الأمر والنهي في هذه الصورة شئ^(٦) واحد ، في وقت واحد ، لأن متعلق^(٧) الأمر - وهو^(٨) أن يصلى زيد ركعتين وقت الغروب^(٩) . ومتعلق النهي ، هو أن لا يفعل ذلك الشخص ، ذلك الفعل ، في ذلك الوقت .

وقول ولده : (افعل ما تؤمر)^(١٠) لا يدل على الأمر ، فانه لم يكن ان ذاك^(١١) نبيا ، فلا مانع من ظنه ما ليس بأمر أمرا . وقوله تعالى : (افعل ما تؤمر)^(١٢) صيغة تصلح للاستقبال .

وأجيب بتقرير ابراهيم عليه السلام للأمر ، وتقديره ما ليس بأمر أمرا يكون^(١٣) تلبيسا . والظن الكاذب ممتنع على الانبياء عليهم السلام ، ولو جاز اعتقادهم ما ليس بأمر أمرا ، لم يوثق بشئ مما يبخلونه .
 وقوله تعالى (فلما أسلما)^(١٤) يمنع من^(١٥) حمل الأمر على المستقبل .
 المقام الثاني : قالوا : سلمنا أنه كان أمرا ، لكنه أمر بالعزم على الذبح .
 وأجيب بأن وجوب العزم على ما ليس بواجب محال .
 المقام الثالث : قالوا : أمر بالمقدمات وامثل .
 وأجيب بأنه : لو كان كذلك لم يبق للفداء معنى^(١٦) .

(١) سورة الصافات الاية رقم ١٠٥ .

(٢) في (ق) هو .

(٣) في (ق) صدق .

(٤) في (ق) فلا يدل .

(٥) في الاصل احتج .

(٦) في (ق) معلق وهو خطأ .

(٧) في (ق) معلق وهو خطأ أيضا .

(٨) كلمة (وهو) ساقطة من (ق) .

(٩) في الاصل المغرب .

(١٠) سورة الصافات الاية رقم ١٠٢ .

(١١) كلمة " ذاك " غير موجودة في (س) ومكانها فراغ .

(١٢) سورة الصافات الاية رقم ١٠٢ .

(١٣) كلمة " يكون " ساقطة من (س) .

(١٤) سورة الصافات الاية ١٠٣ .

(١٥) كلمة (من) غير مذكورة في الاصل .

(١٦) راجع الاجابة في المحصول ج ١ ق ٣ ص ٤٦٧ .

إذا عرفت هذا ، فنقول : ذلك الفعل ، في ذلك الوقت إما أن يكون حسناً أو قبيحاً . وعلى التقديرين فالآمر والنهي إما أن يكون عالماً بحاله ، أو لا يكون ، فإن كان الأول لزم إما الأمر بالقبيح أو النهي عن الحسن وإن كان الثاني ، يلزم الجهل في حقه وهو على الله تعالى محال .

والجواب من وجهين :

الأول : وهو الذي يحسم المادة - أن هذا الكلام مبني على تحسين العقل (١) وتقبيحه ، وقد أبطلناه (٢) .

والثاني / : كما يحسن الأمر والنهي لحكمه تنشأ من الأمور به والمنهي عنه ، فقد يحسن الأمر والنهي أيضاً ، لحكمة تنشأ من نفس الأمر / - والنهي ، فإن السيد قد يقول لعبده : اذهب إلى القرية غداً رجلاً ، ويكون غرضه منه أن يظهر في الحال انقياد العبد لأمره وتوطئ نفسه على الالتزام بذلك (٣) الفعل الشاق .

المقام الرابع : أمر وتعذر الامتثال بانقلاب عنقه نحاساً (٤) .

وأجيب بأنه من أغرب ما ينقل في القضية (٥) ، فلو كان كذلك ، لتوفرت الدواعي على نقله ، ولتواتر ولا شملت الآية عليه .

وضعف بأنه لا مانع من اندراسه بعد التواتر ، لا سيما واقعة عبر عليها دهور ، وليس كل واقع منقولاً في القرآن .

والاسد في الجواب : أنه ممتنع على أصولهم ، فإنه من تكليف المحال .

وعلى أصولنا أنه (٦) لا يبقى للفداء معنى (٧) .

(١) في (ق) الفعل .

(٢) في الأصل أبطلنا .

(٣) في (ق) لذلك .

(٤) انظر الروايات في هذه القصة والاجابة عنها في فتح الباري ج ١٢ ص ٣٧٧ -

٣٧٨ والدر المنثور في التفسير بالماثور ج ٧ ص ١٠٣ - ١١٤ وانظر تفسير

الطبري ج ٢٣ ص ٧٨ . وتيسير التحرير ج ٣ ص ١٩١ . وتفسير

ابن كثير ج ٦ ص ٢٧ .

(٥) في (س) القصة .

(٦) كلمة انه ساقطه من (س) .

(٧) راجع حاشية السعد على شرح العضد ج ٢ ص ١٩١ والتلويح على التوضيح

ج ٢ ص ٣١٠ والتقدير والتحبير لابن امير الحاج ج ٣ ص ١٥٣ .

مع كون السيد عالما بأنه سيرفع عنه ذلك التكليف غدا^(١)، وعند هذا نقول :
انه حين أمره ، كان المأمور به منشأ للمصلحة^(٢) ، فلا جرم حسن الأمر به^(٣) .
أما في الوقت الثاني^(٤) ، فانه - وان بقى المأمور به منشأ للمصلحة^(٥) -
(الا أن الأمر به ما بقى منشأ للمصلحة)^(٦) ، فلا جرم حسن النهي عنه .

المقام الخامس : قالوا : أمر بالذبح وذبح والتأم وهو باطل بايجاب
الفداء .

واما ما ذكره المصنف من المعارضة بالزام التناقض فقد تقدم الجواب عنه في
المسلك العقلي والله أعلم .

وقد اقتصر في هذا الباب على أربع مسائل ، لأنها من أهم ما يذكر في
النسخ ، ولم يذكر سواه من لقرب المأخذ فيهن ، ولا غناء عن الإشارة إليها ، لاسيما
مع وقوع الخلاف في بعضها فنعنها :

(٧) (انكار أبي مسلم لنسخ القرآن)

انه يجوز نسخ القرآن ، خلافا لأبي مسلم^(٨) الخولاني الاصفهاني^(٩) الملقب
بالجاحظ^(١٠) .

والدليل على جوازه وقوعه^(١١) .

-
- (١) في الأصل ذلك التكليف عنه . (٢) في (ق) المصلحة .
(٣) كلمة به ساقطة من الأصل . (٤) في (ق) الفلاني .
(٥) في (ق) المصلحة .
(٦) العبارة بين القوسين : (الا أن الأمر . . المصلحة) ساقطة من الأصل .
(٧) زيد العنوان للإيضاح .
(٨) هو محمد بن بحر الاصفهاني ، أبو مسلم المعتزلي ، المفسر النحوي ، الملقب
بالحافظ له كتاب " جامع التأويل لمحكم التنزيل " في أربعة عشر مجلدا على
مذهب المعتزلة ، وكتاب الناسخ والمنسوخ وكتاب جامع رسائله وكان شاعرا
مجيدا وكاتبا بليغا ، ومتكلما جدلا ، محبا للعباسيين وكان عامل أصبهان
وفارس للخليفة المقتدر بالله العباسي ، ولد سنة ٢٥٤ هـ وتوفي سنة ٣٢٢ .
انظر ترجمته في ياقوت الحموي ، معجم الادباء ج ١ ص ١٨٥ . وفيغية الوعاة
ج ١ ص ٥٩ . ولسان الميزان ج ٥ ص ٨٩ . والفهرست لابن النديم ص ١٩٦ .
وطبقات المعتزلة ص ٢٩٩ وطبقات المفسرين للداودي ج ٢ ص ١٠٦ .
(٩) كلمة " الاصفهاني " غير موجودة في (س) .
(١٠) وقد وهم ابن التلمساني وتبعه الاسنوي وجماعة وحسبوه الجاحظ عمرو بن بحر
صاحب البيان والتبيين والبخلاء وغيرهما وهذا غير صحيح لسببين : الأول :
أن الجاحظ توفي سنة ٢٥٥ هـ . والثاني : لأن الجاحظ لم يل عملا
للعباسيين لا في أصبهان ولا في غيرها .
(١١) في (س) (جواز وقوعه) وفي الأصل (جوازه ووقوعه) ، والصواب ما أثبتته .

-
-
- (١) واحتج بقوله تعالى : (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه) (١) والنسخ ابطال .
- وجوابه : أنه لا يمتنع حمله على نفي التكذيب .
- ومنها : أنه يجوز نسخ الكتاب بالكتاب (٢) ، لقوله تعالى : (يتربصن بانفسهن أربعة أشهر وعشرا) (٣) ناسخ لقوله تعالى : (متاعا الى الحول غير (٤) اخراج) .
- والسنة بالسنة (٥) ، كقوله عليه الصلاة والسلام : (كت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها ، ولا تقولوا هجرا) (٦) .

-
- (١) سورة فصلت ، الآية رقم ٤٢ . هذا وقد اختلف العلماء في حقيقة مذهب أبي مسلم ، فقال الامدى وابن الحاجب والشوكاني وجماعة انه انكر النسخ شرعا ، راجع الاحكام ج٣ ص ١٦٥ . وشرح العضد ج٢ ص ١٨٨ . وارشاد الفحول ص ١٦٢ . وقال الجصاص والفخر الرازي : انه ينكر وقوع النسخ في الشريعة الواحدة ، وقال الجصاص انه غير متهم في دينه الا ان حصيلته من الفقه واصوله قليلة ، راجع احكام القرآن للجصاص ج٦ ص ٦٧ .
- والتفسير الكبير للرازي ج٢ ص ١١٦ . وقال اكثر العلماء ومنهم ابو جعفر النحاس ، وابن كثير وهبة الله بن سلامه وابن الانصاري انه ينكر وقوع النسخ في القرآن خاصة ، وهو الذي ارتضاه ابن التلمساني ، وهو الصواب الذي يدل عليه استدلاله راجع الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٢-٣ ، تفسير ابن كثير ج١ ص ٥٨١ ، الناسخ والمنسوخ لهبة الله ص ٩ ، فواتح الرحموت ، ج٢ ص ٥٥ .
- (٢) الاجماع منعقد على جواز نسخ القرآن بالقرآن قبل ابي مسلم وبعده وابن السبكي يرى ان ابا مسلم لا ينكر النسخ ولكنه يسميه تخصيصا . ولا عبرة بمخالفته وتحاشيه للفظ ورد في الكتاب والسنة ، ولا يمتنع النسخ لثبوت الكل بالتواتر ، ووجوب العمل بمقتضاه . راجع شرح جمع الجوامع ، ج٢ ، ص ٨٩ . والايضاح ص ٦٧ .
- (٣) سورة البقرة الآية رقم ٢٣٤ .
- (٤) سورة البقرة الآية رقم ٢٤٠ .
- (٥) اتفقوا على جواز نسخ السنة المتواترة بالمتواترة منها ، ونسخ الاحاد بالمتواتر ، ونسخ الاحاد بالاحاد . راجع الاحكام للامدى ج٣ ص ٢٠٨ .
- (٦) تقدم تخريجه في الورقة ١٧/أ في ص ١٧٠ .

ونسخ الكتاب بالسنة ^(١)، خلافا للشافعي ^(٢) .

واحتج على الجواز بأن قوله ^(٣) عليه الصلاة والسلام : (لا وصية لوارث) / ناسخ لقوله تعالى : (كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية) ^(٤) .
^(٥)

- (١) اجاز الجمهور نسخ الكتاب بالسنة المتواترة ، فراجع اصول السرخسي ج٢ ، ص ٦٧-٧٢ ، وكشف الاسرار ج٣ ص ١٧٧-١٨٥ والمعتمد ج١ ص ٤٢٤ ، والتبصرة ص ٢٦٤ والمستصفى ج٢ ص ١٢٤ . والبرهان ج٢ ص ١٣٠٧ . والمسودة ص ٢٠١ . والاحكام لابن حزم ج٥ ص ٦١٧ . والمنحول ص ٢٩٢ . والعدة ج٣ ص ٧٨٨ وروضة الناظر ص ٨٤ . والمحصول ج١ ق ٣ ص ٥١٩ ، والايضاح ص ٦٨ . والاعتبار ص ٢٦ وادب القاضي للماوردي ج١ ص ٣٤٦ .
- (٢) نص الشافعي في الرسالة هو : (وابن الله لهم انه انما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب وان السنة لا ناسخة للكتاب ، وانما هي تبعية للكتاب يمثل ما نزل نصا ، ومفسرة معنى ما أنزل الله منه مجعلا) الرسالة ص ١٠٦ . واختلف العلماء في مذهبه هل يمنع النسخ عقلا وذهب الى ذلك كثير من الشافعية كالصيرفي وابن سريج وهو مذهب الظاهريية والمحاسبى والقلائسى وابن سعيد ورواية عن الامام احمد راجع البحر المحيط ج٢ ص ٢٢٦ . وقيل ان الشافعي يمنع جواز نسخ الكتاب بالسنة شرعا ، وهو قول ابي حامد الاسفراييني والصلوكي ، وابي منصور البغدادي ورجحه الزركشي . وقيل انه لا يمنعه ولكنه يرى انه لم يرد في الشرع وهو مروي عن ابن سريج راجع التبصرة ص ٢٦٤ . وادب القاضي ج١ ص ٣٤٦ . ورجح عدم الوقوع الامام ابن تيمية . ويقول الامام الشافعي قال الامام احمد اى المنع منه عقلا وشرعا راجع التمهيد للكوذاني ، ج٢ ص ٨٥٨ ، وراجع العدة ج٣ ص ٧٨٨ . وهناك رواية عن احمد انه يجوز النسخ بالسنة المتواترة في التمهيد ، ويروى عنه ابن عقيل انه يجوز النسخ حتى بالسنة الاحادية راجع الواضح لابن عقيل ج٢ ق ٢٤٦ / ١ . واما الجمهور فعلى الجواز والوقوع وبه قال مالك وابو حنيفة وكثير من الشافعية والحنابلة . وقد قال الكيا الهراسي في الشافعي (هنوات الكبار على اقدارهم ، ومن عد خطوه عظم قدره) وقال القاضي عبد الجبار المعتزلي (هذا الرجل كبير ولكن الحق اكبر منه) فراجع البحر المحيط ج٢ ق ٢٢٨ . والفتاوى لابن تيمية ج٢ ص ٣٩٧ .
- (٣) في الاصل " بقوله " .
- (٤) اخرجه ابو داود في كتاب الوصايا ، باب ما جاء في الوصية للوارث ، حديث رقم ٢٨٧٠ ، ج٣ ص ١١٤ من حديث ابي امامة الباهلي بلفظ : (ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) .
- واخرجه النسائي ، كتاب الفرائض باب ابطال الوصية للوارث ج٦ ص ٢٠٧ من حديث عمرو بن خارجة بمثله .

.....

وبأن قوله عليه الصلاة والسلام (البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ،
والشيب بالشيب جلد مائة والرجم)^(١) / ناسخ لقوله تعالى : (فأسكوهن في البيوت)^(٢) . ٥٩ ب /
ولا حجة في الأول لجواز النسخ بقوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم الآية)^(٣)
ويكون الحديث مخبراً عن ذلك وهو ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام : (ان الله
قد أعطى كل ذي حق حقه ، ألا لا وصية لوارث)^(٤) .

ولا في الثاني ، لأن الحبس مقيد بغاية ، لقوله : (أو يجعل الله لهن
سبيلاً)^(٥) .

واحتج الشافعي بقوله تعالى : (ما ننسخ من آية ، أو ننسها ، نأت بخير
منها أو مثلها)^(٦) فأخبر أنه هو الآتي بالنسخ ، وقيد بالمثل أو الخير ، والسنة
ليست كذلك بالنسبة للقرآن .

ويقوله تعالى : (ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ، ان اتبع الا ما
يوحي الي)^(٧) .

وأجيب عن الأول بأن الكل من عند الله تعالى : (وما ينطق عن الهوى
ان هو الا وحي يوحى)^(٨) . ويحمل المثل أو الخير على مصلحة المكلف أو الثواب ،

====
واخرجه الترمذي ، كتاب الوصايا باب ما جاء لا وصية لوارث حديث رقم
٢٢٠٣ ، ج ٦ ص ٣٠٩ بمثل حديث أبي داود وقال عنه حسن صحيح .
واخرجه ابن ماجه ، كتاب الوصايا باب لا وصية لوارث رقم ٢٧١٣ ج ٢ ،
ص ٩٠٥ بمثله .

واخرجه الدارمي في سننه ، كتاب الوصايا باب الوصية للوارث ج ٢ ص ٣٠١ .
وترجم له البخاري في صحيحه كتاب الوصايا باب لا وصية لوارث ج ٥ ص ٣٧٢ .
(١) اخرجه مسلم ، كتاب الحدود باب حد الزنا حديث رقم ١٢ ، ١٣ ، ٢٥٠ ج ٣
ص ١٣١٦ من حديث عبادة بن الصامت .

واخرجه ابو داود ، كتاب الحدود باب في الرجم رقم ٤٤١٥ ج ٤ ص ١٤٤ .
واخرجه الترمذي ، ابواب الحدود باب ما جاء في الرجم على الشيب رقم
١٤٥٨ ج ٤ ص ٢٠٥ .

واخرجه ابن ماجه ، كتاب الحدود باب حد الزنا رقم ٢٥٥٠ ج ٢ ص ٨٥٢ .
واخرجه الدارمي في سننه ، كتاب الحدود باب في تفسير قول الله تعالى :
(أو يجعل الله لهن سبيلاً) ج ٣ ص ٤٨١ واخرجه البخاري بمعناه ، كتاب
الحدود باب الاعتراف بالزنا رقم ٦٨٢٧ ج ١٢ ص ١٣٦ من حديث أبي
هريرة وزيد بن حارثة .

(٢) سورة النساء الآية ١٥ . (٣) سورة النساء الآية ١١ .

(٤) تقدم تخريج الحديث في نفس هذه المسألة وقد قال الشافعي عنه في الرسالة
(فكان نقل عامه عن عامة) الرسالة ص ١٣٩ . وقال عنه ابن ملك انه تلقته

الامة بالقبول وقال البيهقي انه مشهور في معنى المتواتر . انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ١٢٧ .

(٥) سورة النساء الآية ١٥ . (٦) سورة البقرة الآية ١٠٦ .
(٨) سورة النجم الايات ٣ و ٤ .

.....

اذ لا يتحقق في نفس كلام الله تعالى ذلك (١) .

وعن قوله تعالى (قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي) (٢) بما تقدم .

(نسخ السنة بالكتاب) (٣) .

والسنة بالكتاب (٤) ، خلافا للشافعي (٥) في أحد قولي (٦) .

(٧) ونسخ استقبال بيت المقدس بقوله تعالى (فول وجهك شطر المسجد الحرام) (٨) . ونسخ تحريم المباشرة في الصوم بعد الاضطجاع في الليل ، بقوله تعالى (فلا تباشروهن) (٩) .

(١) الخيرية قد تكون في النفع ، أو في كثرة الثواب ، وليس في الآية ما يدل على ان الآية التي يأتي بها الله هي النسخة . راجع مسائل الخلاف للصيمري ص ٢٢٨ .

(٢) سورة يونس الآية ١٥ .

(٣) العنوان زيد للايضاح .

(٤) انظر الرسالة ص ١٠٨ - ١١٣ والمعتمد ج ١ ص ٢٢٣ والبرهان ج ٢ ، ص ١٣٠٧ ، والمستصفى ج ١ ص ١٢٤ . واصل السرخسي ج ٢ ص ٧٢-٧٧ وكشف الاسرار ج ٣ ص ١٨٣ ، والتعريض والتحبير ج ٣ ص ٦٧ . وتيسير التحرير ج ٣ ص ٢٠٢-٢٠٤ والاحكام لابن حزم ج ٥ ص ٦١٧ ، والاحكام للامد ج ٣ ص ٢١٢ . والبحر المحيط ج ٢ ق ٢٨٨/١ ، والمحصول ج ١ ق ٣ ص ٥٠٨ . وادب القاضي للماوردي ج ١ ص ٢٤٦ . والابهاج ج ٢ ص ١٥٩ . والايضاح لمكي بن ابي طالب ص ٦٧ . والمحصول لابن العربي ق ٦٣/ب . وشرح تنقيح الفصول ص ٣١٢ والعدة ج ٣ ، ص ٨٠٢ . والتمهيد لابي الخطاب ج ٢ ، ص ٨٧٤ . والمسودة ص ٢٠٥ .

(٥) نص الشافعي في الرسالة هو: (وهكذا سنة رسول الله لا ينسخها الا سنة لرسول الله) الرسالة ص ١٠٨ . وذهب الى المنع الاستاذ ابو اسحاق الاسفراييني والحارث المحاسبي وعبدالله بن سعيد ، والقلاسي وحكاه صاحب التقرير والتحبير ج ٣ ص ٦٧ عن الامام احمد . ونقله ابن العربي عن كثير من المالكية ، المحصول ق ٦٣/ب . وراجع البحر المحيط ج ٢ ق ٢٨٨/١ .

(٦) قال امام الحرمين ان الشافعي قطع بمنع نسخ الكتاب بالسنة وتردد في العكس انظر البرهان ج ٢ ص ١٣٠٧ . وحكي عنه القولين أيضا كل من الامد وابن الحاجب والاسنوي وحكاها الزركشي عن الناوردي ، راجع البحر المحيط ج ٢ ق ٢٨٨/ب والاحكام ج ٣ ص ٢١٢ . وشرح العضد ج ٢ ص ١٩٧ والابهاج ج ٢ ص ١٥٩ . وأول فيه ابن السبكي قول الشافعي .

(٧) احتج بالبناء للمجهول ، لان هذه حجج المجيزين .
(٨) سورة البقرة الآية ١٤٤ .
(٩) سورة البقرة الآية ١٨٧ .

(وما ضعف به من جواز نسخ الاستقبال بالسنة) ^(١) ثم أمره باستقبال القبلة ^(٢) بالقرآن ، ضعيف وبعيد ، فانه توهم لا مستند ^(٣) له ، وجواز تحريم المباشرة بقرآن نسخت تلاوته أبعد .

احتج الشافعي بأن السنة بيان للقرآن ^(٤) ، لقوله تعالى (لتبين للناس ما نزل اليهم) ^(٥) ، فلو بينت بالكتاب لصار المبين بيانا .

ورد بأنه لا يلزم من كونه بيانا في بعض ، أن لا يكون مبينا في بعض .

وعرض بقوله تعالى في وصف الكتاب ^(٦) : (تبيان لكل شيء) ^(٧) .

ويجوز نسخ التواتر بالتواتر ^(٨) ، كما يتي عدة الوفاة ، والا حاد بالآحاد كما تقدم ^(٩) ، والا حاد بالتواتر بطريق الأولى . ولا يجوز نسخ التواتر بالآحاد ^(١٠) ، خلافا لبعض الظاهرية ^(١١) ، لأن المظنون لا يقدم على المقطوع .

- (١) العبارة (وما ضعف به ... بالسنة) ساقطة من الأصل .
- (٢) كلمة القبلة ساقطة من (س) .
- (٣) كلمة مستند غير واضحة في (س) .
- (٤) في الأصل بيان القرآن .
- (٥) سورة النحل الآية ٤٤ .
- (٦) في (س) القرآن .
- (٧) سورت النحل الآية رقم ٨٩ .
- (٨) اتفقوا على انه جائز عقلا وشرعا ، ولكن لا يكاد يوجد لندرة الاحاديث المتواترة ولورودها في العقائد ، والشفاعة ، وصفات الله والحوض وغير ذلك مما لا يدخله النسخ ، راجع شرح الكوكب ج ٣ ص ٥٦٠ .
- (٩) يعني كنسخ تحريم زيارة القبور ثم ابحاثها بالحديث (كنت نهيتكم عن زيارة القبور) ومثله النهي عن ادخال لحوم الاضاحي ثم ابحاثها ونسخ الوضوء ما مسته النار . راجع الاعتبار للحازمي ص ٤٩ .
- (١٠) حكى الفتوحى ان الاجماع منعقد على الجواز العقلي ، ولكن الاسنوى يرى أن عبارات الامدى وابن الحاجب توهم بجريان الخلاف فيه ، وقد نقل ابن برهان في الوجيز ان البعض يحيلونه كما ذكره الاسنوى عنه . فعليه الراجع في المسألة ان الاكثرين على جوازه عقلا كما قاله الفزالي وراجع شرح الكوكب ج ٣ ص ٥٦١ - وشرح الاسنوى للمنهاج ج ٢ ص ١٦٢ - والمستصفي ج ١ ص ١٢٦ .
- (١١) في الجواز شرعا ثلاثة مذاهب : الأول : يمتنع شرعا وهو قول الجمهور وحكى ابن السمعاني وسليم في التقريب الاجماع على عدم الوقوع راجع ارشاد الفحول ص ١٩٠ ، والصواب ان الجمهور على امتناع وقوعه راجع المحصول ج ١ ق ٣ ص ٤٩٨ . واللمع لابي اسحاق ص ٣٣ . والتبصرة ص ٢٦٥ .

.....
 واحتجوا بأن أهل قباء^(١) تحولوا بخبر الواحد ، وبالقياص على التخصيص .
 واجيبوا بأنه قد تقترن به قرائن^(٢) تفيد العلم ، والفرق أن التخصيص^(٣)
 رفع متوهم الثبوت ، فيكفي فيه الظن ، والنسخ رفع ما تحقق ثبوته .

(النسخ الى غير بدل)

ويجوز النسخ لا الى بدل^(٤) عند الجمهور ، بدليل نسخ وجوب الصدقة
 بين يدى النجوى^(٥) ، والى بدل .

(نسخ الاثقل بالآخف)

ويجوز نسخ الاثقل الى الآخف ، بلا خلاف ، والآخف الى

- ====
- والمذهب الثاني انه جائز وواقع وهو مذهب داود الظاهري وابن حزم
 والظاهرية وتبعهم الشوكاني من المتأخرين والطوفي من الحنابلة وابن
 قدامة وهي رواية عن احمد راجع ارشاد الفحول ص ١٩٠ وشرح الكوكب
 ج ٣ ص ٥٦١ . والاحكام لابن حزم ج ٤ ص ٤٧٧ .
 والمذهب الثالث : التفصيل فأجازوا وقوعه في زمان النبي صلى الله عليه
 وسلم دون غيره . وهو مذهب الفزالي وابن برهان والقاضي في التقريب
 وابي الوليد الباجي والقرطبي والسرخسي ، انظر البحر المحيط ج ٢ ق ٢٥٤ / أ
 واصل السرخسي ج ٢ ص ٧٧ .
- (١) هذا الخبر ثابت في الصحيحين فراجع صحيح مسلم ، كتاب المساجد ومواقع
 الصلاة باب تحويل القبلة من القدس الى الكعبة ج ٥ ص ١٠ بشرح النووي
 والرجل الذي اخبرهم بتحويل القبلة هو الصحابي عباد بن بشر وقيل ان
 القصة حاصلة في مسجد القبلتين انظر تفسير القرطبي ج ٢ ص ٤٩٠ . وتيسير
 التحرير ج ٣ ص ٢٠١ وفواتح الرحموت ج ٢ ص ٧٦ والتقريب والتحبير
 ج ٣ ص ٦٢ والاشارات للباجي ص ٧٤ .
- (٢) من كونه صحابيا وكونه يخاف ان يكذبه الوحي وغيرهما .
- (٣) انظر الفوارق بين النسخ والتخصيص ، اصول السرخسي ج ٢ ص ٢٩ والاحكام
 للامد ج ٣ ص ١٦١ - روضة الناظر ص ١٢٥ تنقيح الفصول ص ٧٣ .
- والايضاح ص ٧٦ .
- (٤) مفهوم البديل عند الاصوليين هو تكليف جديد غير رجوع الامر الى
 الاباحة الاصلية او الى ما كان عليه الحكم قبل النسخ . وقد اجاز الجمهور
 النسخ الى غير بدل ومنعه المعتزلة والظاهرية ، وهو ظاهر نص الشافعي
 رحمه الله واما ابو الحسين فانه كالجمهور في هذه المسألة .
- راجع شرح مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ١٩٣ - وتيسير التحرير ج ٣ ص ١٩٧
 والعدة في اصول الفقه ج ٣ ص ٧٨٣ . والمستصفي ج ١ ص ١١٩ والمعتمد
 ج ١ ص ٤١٥ والرسالة للشافعي ص ١٠٩ والبحر المحيط ج ٢ ق ٢٣٧ / أ
 وتنقيح الفصول ص ٣٠٨ والبرهان ج ٢ ص ١٣١٣ والمحصل ج ١ ق ٣ ،
 ص ٤٧٩ .
- (٥) المراد ان الآية ١٢ من سورة المجادلة قد نسخت الى غير بدل بالآية ١٣
 من سورة المجادلة . وراجع الايضاح ص ٣٦٨ .

.....

الاشقل (١) عند الجمهور ، بدليل تعيين وجوب صوم (٢) رمضان بعد التخيير / أ/٦٠
بين الصوم والفدية (٣) .

ويجوز نسخ التلاوة والحكم / معا (٤) كما روى عن عائشة رضي الله عنها
انها قالت : (كان فيما يتلى عشر رضعات يحرم ، فنسخ بخمس رضعات) (٥) .
ك

(١) الجمهور على الجواز خلافا للظاهرية وبعض الشافعية راجع المحصول ج١ ،

ق ٣ ص ٤٨٠ والمستصفي ج١ ص ١٢٠ . والعدة ج٣ ص ٧٨٥ ،
والمعتمد ج١ ص ٤١٦ - ٤١٨ ، وكشف الاسرار ج٣ ص ١٨٧ . واصول السرخسي
ج٢ ص ٦٢ والاحكام لابن حزم ج٤ ص ٦٠٢ - ٦٠٩ . وشرح العضد
ج٢ ص ١٩٣ والمسودة ص ٢٠٠ وشرح تنقيح الفصول ص ٣٠٨ وتيسير
التحرير ج٣ ص ١٩٩ وشرح الكوكب ج٣ ص ٥٤٩ .

(٢) كلمة صوم ساقطة من الاصل .

(٣) نسخ التخيير الى وجوب الصيام خلافا لقراءة ابن عباس : (وعلى الذين

يطبقونه) بتشديد الياء الثانية وراجع القراء ان الباقية ايضا في الايضاح
ص ١٢٧ - ١٢٩ وانه على قراءة ابن عباس تجب الفدية على من صام ومن
لم يصم . وقد رجح مكى بن ابي طالب انها منسوخة بقوله تعالى
(فمن شهد منكم الشهر فليصمه) سورة البقرة ١٨٥ . واختار مالك
انها منسوخة في حق المطيق ونصت الفدية على من لا يطيق من
العجزة ، واولاد الاحمال ، والمرضعات ، راجع الايضاح ص ١٢٨ ، وشرح
البدخشي ج٢ ص ١٢٤ . والاحكام للامدى ج٣ ص ١٩٧ والمعتمد
ج١ ص ٤١٧ وفواتح الرحموت ج٢ ص ٧٢ وشرح العضد ج٢ ص ١٩٣ .
والاحكام لابن حزم ج٤ ص ٤٦٦ .

(٤) كلمة " معا " ساقطة من (س) وهذا الحكم متفق عليه .

(٥) اخرجه مسلم - كتاب الرضاع باب التحريم بخمس رضعات حديث رقم

٢٤ ، ٢٥ ج٢ ص ١٠٧٥ .

واخرجه ابو داود ، كتاب النكاح باب هل يحرم ما دون خمس رضعات رقم

٢٠٦٢ ج٢ ص ٢٢٤ .

واخرجه الترمذى ، كتاب الرضاع باب ما جاء لا تحرم المصة ولا المصتان

رقم الحديث ١١٦٠ ج٤ ص ٣٠٨ .

واخرجه النسائي ، كتاب النكاح باب القدر الذى يحرم من الرضاعة ،

ج٦ ص ٨٣ .

واخرجه ابن ماجه ، كتاب النكاح باب لا تحرم المصة ولا المصتان رقم ١٩٤٢

ج١ ص ٦٢٥ .

واخرجه الدارمي ، كتاب النكاح باب كم رضعة تحرم ج٢ ص ١٥٧ .

واخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الرضاع باب جامع ما جاء في الرضاع

ج٢ ص ١١٨ .

.....

والتلاوة دون الحكم ، خلافا للمعتزلة ^(١) ، لقول عمر رضي الله عنه : كان فيما كان ^(٢) يتلى : " الشيخ والشيخة اذا زنيا فأرجموهما ^(٣) البتة ^(٤) .

واحتج المعتزلة بأن بقاء لازم بدون ^(٥) المستلزم محال .

واجيب بأنه دليل ، ولا حاجة له في الدوام .

ويجوز نسخ الحكم دون ^(٦) التلاوة بالاتفاق ، كسرخ وجوب الصدقة بين يدي النجوى وغيره .

ويجوز نسخ القول بالفعل والفعل بالقول ^(٧) .

-
- (١) ومعهم جماعة من المعاصرين كالاستاذ مصطفى زيد وعلى حسنى العريض ، انظر التفاصيل في اصول السرخسي ج٢ ص ١٨١ والاحكام للامدى ج٣ ، ص ٢٠١ والمستصفى ج١ ص ١٢٣ . وفواتح الرحموت ج٢ ص ٧٤ ، ومناهل العرفان ج٢ ص ١١٥ وشرح ابن الحاجب ج٢ ص ١٩٤ . والمعتزلة ج١ ص ٤١٨ . وكشف الاسرار ج٣ ص ١٩١ وعود المعبود ج١٣ ص ٩٧ ، ورسالة الشافعي ص ١١٠ والتقرير والتحبير ج٣ ص ٦٧ . والايضاح ص ٤٦ .
- (٢) كلمة كان ساقطة من (س) .
- (٣) في الاصل (فأرجموها) .
- (٤) اخرجه البخارى ، كتاب الحدود باب رجم الحبل من الزنا اذا احصنت رقم ٦٨٣٠ ، ج٢ ص ١٤٤ .
- واخرجه مسلم ، كتاب الحدود باب رجم الشيب الزاني ج٣ ص ١٣١٧ .
- وابوداود ، كتاب الحدود باب في الرجم ج٢ ص ٤٥٦ .
- والترمذى ، كتاب الحدود باب ما جاء في تحقيق الرجم ج٤ ص ٣٨ .
- وابن ماجه ، كتاب الحدود باب الرجم ج٢ ص ٨٥٣ والدارمي ، الحدود ، باب في حد المحصنين بالزنا ج٢ ص ٩٩ .
- (٥) في (س) دون والجواب عن المعتزلة ان نسخ التلاوة فيه نسخ الثواب على التلاوة وصحة الصلاة بها وهي بعض الاحكام وبقي البعض .
- (٦) في (س) بدون .
- (٧) قال بعض العلماء المتقدم منهما منسوخ بالتأخر وهو ظاهر قول الامام احمد والقاضي أبي يعلى واختاره ابو الخطاب والشيرازى في اللمع ومثلوا له بنسخ الوضوء مما مست النار بأكله صلى الله عليه وسلم من الشاة ولم يتوضأ متفق عليه انظر صحيح مسلم ، كتاب الحيض ، باب نسخ الوضوء مما مست النار رقم ٣٥٤ ج١ ص ٢٧٣ . والبخارى ، كتاب الوضوء باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق رقم ٢٠٧ ج١ ص ٣١٠ مع فتح البارى .
- ومنع نسخ القول بالفعل والفعل بالقول ابو الحسن التميمي الحنبلي

.....

ويجوز نسخ النطق (١) والفحوى (٢) معا . والنطق تتبعه الفحوى (٣) ،
وفي نسخ الفحوى دون النطق خلاف (٤) .

ولا يجوز نسخ الاجماع ، لأنه لا يتحقق الا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا ينسخ به ، لأن ثبوته على خلاف النص اجماع على الخطأ (٥) ، الا أن يقال : انهم اجتمعوا على النسخ وحينئذ تكون تسميته ناسخا مجازا .
و يصح نسخ القياس (٦) بالنص والاجماع ، ونسخ قياس دليل أمارته أضعف ،

- ====
وابن عقيل الحنبلي واختاره المجد في المسودة لان دلالة دونـه
كما حكاه الفتوحى ولكنه في المسودة منسوب الى تقي الدين ابن تيميه .
راجع شرح الكوكب ج٣ ص ٥٦٦ . والعدة ج٣ ص ٨٣٨ والمسودة ص ٢٢٩
وحكاه الماوردى عن الشافعى وارشاد الفحول ص ١٩٢ .
(١) المراد المنطوق وقد تقدم تعريقه في الورقة ١/٣ .
(٢) المراد بالفحوى مفهوم الموافقة وقد تقدم الكلام عنه في الورقة ١/٣ .
هذا ونسخهما معا جائز باتفاق الاصوليين راجع الاحكام للامدى ج٣ ص ٢٣٥ .
وشرح مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٢٠٠ .
(٣) خالف في هذا ابن الحاجب وقال انه لا يلزم من نسخ المنطوق نسخ المفهوم
راجع شرح العضد ج٢ ص ٢٠٠ .
(٤) المذاهب فيه كالآتى : اكثر الاصوليين على ان المنطوق ومفهوم الموافقة
متلازمان ، فيرتفعان معا أو يبقيان معا . وقال بعض المتكلمين يجوز نسخ
كل منهما مع بقاء الآخر . واختار ابن الحاجب ان نسخ المفهوم يلزم
منه نسخ المنطوق دون العكس ، واختار الامدى ان نسخ المنطوق يلزم
منه نسخ المفهوم دون العكس ان قيل ان دلالة المفهوم قياسية . وان قيل
هي لفظية فيجوز نسخ كل منهما دون الآخر . راجع الاحكام ج٣ ص ٢٣٦
وشرح ابن الحاجب ج٢ ص ٢٠٠ والابهاج ج٢ ص ١٦٥ والبحر المحيط
ج٢ ق ٢٢٧ . وتيسير التحرير ج٣ ص ٢١٤ وفواتح الرحموت ج٢ ص ٨٨
والمعتمد ج١ ص ٤٣٧ .
اما مفهوم المخالفة فالجمهور على جواز نسخه دون أصله ولا يجوز نسخ
أصله دونه وقال جماعة بعكس قولهم ، وقال آخرون يجوز نسخ كل
منهما مع بقاء الآخر . راجع المصادر نفسها وشرح الكوكب ج٣ ص ٥٧٨ .
(٥) وهذا قول جمهور الاصوليين فراجع الاحكام ج٣ ص ٢٢٦ وشرح العضد
ج٢ ص ١٩٨ .
(٦) في هذا نظر ، لأن القياس اذا عارضه نص يكون قياسا فاسدا الاعتبار
والجمهور على ان القياس لا ينسخ ولا ينسخ به . واجاز بعض العلماء
النسخ بالقياس مطلقا منهم ابن سريج ، والقاضى ابن الباقلاني والحريرى .
واما ابو القاسم ابن الانماطى فانه يجيز النسخ بقياس العله دون قياس
الشبه راجع البحر المحيط ج٢ ق ٢٣٣ / ١ .

بقياس دليل أمارته أقوى (١) .

ويجوز نسخ الخبر إذا كان متعلقه قابلاً للتغيير كالأخبار (٢) عن تعلق الثواب والعقاب ببعض الأمور (٣) والمنهيات ، خلافاً للمعتزلة (٤) ، فإنهم قالوا : لا يجوز (نسخ الأمر والنهي) (٥) ، لأنه يوهم الخلف (٦) .

(١) قال الفيزالي (وقال بعض أصحاب الشافعي ، يجوز النسخ بالقياس الجلي ، ونحن نقول لفظ الجلي مبهم ، فإن أرادوا المقطوع به فنعم ، وأما المظنون فلا ، المستصفى ج١ ص ١٢٦ . وقال الاسنوي (القياس قد يكون ناسخاً وقد يكون منسوخاً لكنه لا ينسخ به إلا قياساً آخر أخفى منه ، كما لا ينسخه إلا قياس أجلى) شرح الاسنوي ، ج٢ ص ١٦٥ . والصحيح أن النسخ إما أن يكون بين النصوص المثبتة لحكمي الأصلين المتعارضين أو يكون القياس فاسد الاعتبار إذ لا قياس مع النص وراجع التفصيل في المراجع التالية جمع الجوامع ج٢ ص ٨٠ . والمعتمد ج١ ص ٤٣٣ والأحكام للامدني ج٣ ص ٢٣٨ وشرح العضد ج٢ ص ١٩٩ . والمحصل ج١ ق ٣ ص ٥٣٦ والتبصرة ص ٢٧٤ والأحكام لابن حزم ج٥ ص ٦٣٢ . أصول السرخسي ج٢ ص ٦١ . وكشف الأسرار ج٣ ص ١٧٤ . تيسير التحرير ج٣ ص ٢١٣ . والتلويع ج٣ ص ٣٠٠ ، وفواتح الرحموت ج٢ ص ٨٤ . وشرح الكوكب ج٣ ص ٥٧١ . والتمهيد لابي الخطّاب ج١ ق ٢ ص ٨٨١ والعدة ج٣ ص ٨٢٢ . والمسودة ص ٢١٦ .

(٢) في الأصل كالأخبار ، وهو خطأ .

(٣) في الأصل "أو" .

(٤) النسخ في الأخبار قسمان : قسم يتعلق بلفظ الخبر كنسخ تلاوته ونسخ

إيقاع الخبر ، كأن يأمرنا الشارع بأن نخبر بشيء ثم ينسخ ذلك والجمهور متفقون على جواز نسخ هذا النوع ، وخالف المعتزلة فنعوا النسخ بالأخبار

بتقيض الخبر ، راجع المعتمد ج١ ص ٤٢١ . وفواتح الرحموت ج٢ ص ٧٥ .

وابن الحاجب ج٢ ص ١٩٥ والقسم الثاني من نسخ الأخبار يتعلق

بمضمون الخبر وهو الذي يسميه الأقدمون نسخ مدلول الخبر . فأجاز

الجمهور نسخ ما دل على الأحكام من الأخبار ، نحو قوله تعالى

(والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) سورة البقرة الآية رقم ٢٢٨ .

ونحو قول الشارع (انتم مأمورون بكذا) وخالف الدقاق الجمهور فمنعه .

وأما نسخ مدلول الخبر المتعلق بما لا يتغير فلا يجوز راجع البحر

المحيط ج٢ ق ٢٢١/أ وأصول السرخسي ج٢ ص ٥٩ ، كشف الأسرار

ج٣ ص ١٦٤ وتيسير التحرير ج٣ ص ١٩٦ . والتقريب والتحبير ج٣ ص ٥٥٥ .

والعدة ج٣ ص ٨٢٥ وشرح الكوكب ج٣ ص ٥٤١ وجمع الجوامع ج٢ ص ٨٥ .

وشرح تنقيح الفصول ص ٣١٠ والايضاح ص ١٦٧ .

(٥) عبارة (نسخ الأمر والنهي) ساقطة من الأصل .

(٦) في (س) (البداء ولا يصح) .

(وأجيب بأنه لو امتنع لا يهائم الخلق ، لا تمتنع)^(١) نسخ الا^٢ —
بمعرفة الله تعالى ، لما فيه من التناقض^(٢) .

ولا ينسخ جملة الشريعة ، لأن الناسخ من جملة^(٣) الشريعة .

خاتمة :

ويعرف الناسخ^(٤) بصريح القول ، كقوله عليه الصلاة والسلام : (نسخ
كذا) أو " كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي فوق ثلاث ، فكلوا وادخروا "^(٥)
وكقوله تعالى (الآن خفف الله عنكم الآية)^(٦) .

وبالضمن كإضافة القول الى ما قبل الهجرة وبمعددها .
ولا يثبت بالتأخير^(٧) في التلاوة ، فان الآية الناسخة من آيتي العدة
متقدمة في التلاوة . ولا يتأخر صحبة الراوى واسلامه ، لاحتمال سماعه من غيره .
وقول الصحابي نسخ لا يكفي في النسخ عند الاكثر ، لاحتمال اعتقاد ما ليس بناسخ
ناسخا ، واختلاف^(٨) العلماء فيما ينسخ به والله اعلم^(٩) .

- (١) العبارة (واجيب ... لا تمتنع) ساقطة من (س) .
- (٢) في الاصل المتناقضة .
- (٣) كلمة (جملة) ساقطة من الاصل .
- (٤) راجع طرق معرفة النسخ في : المستصفى ج١ ص ١٢٨ والاحكام لابن حزم ج٤ ص ٨٨ . والاحكام للامدى ج٣ ص ٢٥٨ والبحر المحيط ج٢ ، ق ٢٤٢ / ب وشرح الكوكب ج٣ ص ٥٦٣ . والمحصول ج١ ق ٣ ص ٥٦٦ . والعدة ج٣ ص ٨٢٩ وارشاد الفحول ص ١٩٧ والاعتبار للحازمي ص ١٠ واللمع ص ٣٤ وشرح العضد ج٢ ص ١٩٦ وادب القاضي للماوردي ج١ ص ٣٦٤ .
- (٥) تقدم تخريجه في نهاية الورقة ١٧ / أ .
- (٦) سورة الانفال الآية ٦٦ .
- (٧) في (س) بالتأخر .
- (٨) في الاصل اخلاف وهو خطأ .
- (٩) عبارة (والله اعلم) غير مذكورة في (س) .

الباب السابع
في الإجماع
وفيه مسائل

الباب السابع فى الـاجماع

الباب السابع فى الـاجماع

- (١) الـاجماع يطلق فى اللغة على : العزم ، قال الله تعالى :
- (٢) " فأجمعوا أمركم وشركاءكم " ، وقال عليه الصلاة والسلام :
- (٣) " لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل . "
- (٤) ويطلق على الاتفاق ، ومن قال : ان أصله

- (١) انظر المصباح المنير ، مادة " جمع " ، ج ١ ، ص ١٧١ .
- ولسان العرب ، ج ٨ ، ص ٥٧ . والقاموس المحيط ، ج ٣ ، ص ١٥
- (٢) سورة يونس ، الآية ٧١
- (٣) تقدم تخريج هذا الحديث فى الورقة ٥٦ / ب بلفظ " لا صيام لمن لم يبيّت الصيام من الليل . " ولكن أخرجه أبو داود فى كتاب الصوم ، باب النية فى الصيام برقم ٢٤٥٤ ، ج ١ ، ص ٥٧١ بلفظ : " من لم يجمع الصيام قبل الفجر ، فلا صيام له . "
- (٤) قال الأسنوى عن الـاجماع بمعنى الاتفاق : " انه مأخوذ مما حكاه أبو على الفارسى فى الايضاح ، أنه يقال : أجمعوا بمعنى صاروا ذا جمع ، كقولهم : أبقل المكان وأثمر ، أى صار ذا بقل وأثمر " نهاية السؤل ج ٣ ، ص ٤٣٧ . ومثله فى شرح تنقيح الفصول ، ٣٢٣ . وفى المحصول ألبن وأثمر ، اذا صار ذا لبن وأثمر ، المحصول ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٠ . وانظر الابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣ . وقد استبعد ابن التلمسانى أن تكون الهمزة فى الـاجماع للصيرورة ، بمعنى صار ذا جمع ، والأمر فى نظرى كما قال .

.....

من " أجمع الرجل " اذا صار ذا جمع ، كقولهم : ألبن / الرجل " ^ك ٦٥/ب
اذا صار ذا لبن ، فتكلف لا ضروره اليه ، مع جريانه على الاشتقاق . (١)

وفى الاصطلاح عبارته عن : اتفاق المجتهدين من أمه / محمد ^س ٦٠/ب
عليه الصلاة والسلام فى عصر ما غير عصره عليه الصلاة والسلام
على أمر من الأمور . (٢)

(١) الاشتقاق : هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة
أصلية وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل ، بزيادة
مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضارب من ضرب ، وحذر
من حذر - الأولى اسم والثانية فعل - انظر المزهر ، ج ١ ، ص
٣٤٦

(٢) هذا التعريف للاجماع مقارب لما فى المحصول وتنقيحه للتبريزى
والأحكام ، ونهاية السؤل ، وشرح تنقيح الفصول غير أن التعريف
فى هذه المراجع اتفاق أهل الحل والعقد وهم المجتهدون
وانظر فى التعريف وشرحه وبيان محترزاته . المستصفى ، ج ١ ،
ص ١٧٣ والمحصل ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٠ وتنقيح المحصول
للتبريزى ، ج ٢ ، ص ٣٥٣ . والمعتمد ، ج ٢ ، ص ٤٥٧ .
والاحكام للآمدى ج ١ ، ص ٢٨٠ . كشف الأسرار ، ج ٣ ، ص
٢٢٧ . وتيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ٢٢٤ ، وشرح الكوكب ، ج ٢ ،
ص ٢١١ . وشرح تنقيح الفصول ، ص ٣٢٢ والتمهيد لآبى الخطاب ،
ج ٣ ، ص ٢٢٤ والتعريفات للجرجانى ، ص ٨ والابهاج ، ج ٢ ،
ص ٢٣٠ . وغاية الوصول ، ص ١٠٧ ، ونهاية السؤل ج ٣ ، ص
٢٣٧ . وجمع الجوامع ج ٢ ، ص ١٧٧ وشرح العضد ج ٢ ، ص ٢٩

.....

(١) وزاد الغزالي وبعض الفقهاء : " الدينيه " ، لا اعتقاد هم

(٢) عدم جريانه فى العقلیات واللغات ، والحروب .

وقد اشتمل الحد على تنبيهات على أمور اختلف فيها - منها :

(٣) أن قولنا : " اتفاق " (يشتمل على) صور الاجماع ، سواء كانت (٤)

(٥) عن دليل قاطع ، واجتهاد و ظن غالب ، فان الصحيح جواز انعقاد

الاجماع عن الرأى كامامة أبى بكر الصديق (٦) ق

(١) انظر تعريف الغزالي فى المستصفى ، ج ٢ ، ص ١٢٠ ومثله
تعريف ابن قدامة فى الروضة وانظر سواد الناظر ، ج ٢ ، ص ٥٥٤ .
وقد زادها الغزالي ليخرج الأمور العقلية واللغوية والدينية . وقد
ذكر امام الحرمين أن العقلیات تثبت بالقاطع ، لا بالا جماع ، انظر
البرهان ، ج ١ ، ص ٧١٧ .

(٢) المراد الأمور الدينية .

(٣) : فى (س) قوله .

(٤) فى "س" يشتمل صور " .

(٥) فى (س) على .

(٦) الأكثرون على جواز انعقاد الاجماع عن الرأى خلافا للظاهرية وابن
جرير والشيعة المانعين من ذلك . هذا والمراد بالرأى هنا القياس
والقياس مرده الى النصوص الشرعية لأن شرط حكم الأصل فيه أن يكون
ثابتا بالنص أو الاجماع المستند الى النص . وانظر المحصول ، ج ٢ ،
ق ١ ، ص ٢٦٩ والأحكام للآمدى ج ١ ، ص ٣٧٩ . والابيهاج ،
ج ٢ ، ص ٤٤٠ . والتبصره ، ص ٣٧٢ ، والمستصفى ج ١ ص ١٩٦ =

.....

رضى الله عنه^(١) ، وكتحريرهم شحم^م
الخنزير بالقياس على لحمه^٢ . وسواء علم اتفاقهم بقول الجميع ، أو بفعل
الجميع ، أو بقول بعض وفعل بعض ، أو بقول بعض وسكوت الباقيين^(٣)

= قال ابن حزم : " لا يمكن ألبيته أن يكون اجماع الأمة على غير نص من
قرآن أو سننه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . الأحكام ، ج ٤ ، ص ٤٩٥
وانظر حاشية التفتازاني على العضد ، ج ٢ ، ص ٣٩٠ .
وفواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ٢٣٩ . وشرح الكوكب المنير ، ج ٢ ، ص
٢٦١ .

(١) وذلك أن الصحابة رضى الله عنهم قالوا : رضي الله عنه لديننا أفلا
نرضاه لديننا ، اشاره الى تقديم الرسول صلى الله عليه وسلم
لأبي بكر أن يصلى بالناس . وهذا منهم قياس للإمامة الكبرى
على الإمامة في الصلاة وقد ثبت تقديم الرسول صلى الله عليه وسلم
لأبي بكر في الصحيحين ففي صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب
استخلاف الامام اذا عرض له عذر ، رقم ٩٥ / ٩٧ ، ج ١ ، ص ٣١٣ -
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " مروا أبا بكر فليصل
بالناس " . وفي البخاري ، كتاب المغازي ، باب مرض النبي -
صلى الله عليه وسلم ووفاته ، رقم ٤٤٤٨ . ج ٨ ، ص ١٤٣ وفيه
أنه صلى الله عليه وسلم خرج وأبو بكر يصلى بالناس : فأقره .
وفي مسند أحمد وسنن الدارقطني عن ابن مسعود قال : " لما
قبض النبي صلى الله عليه وسلم ، قالت الأنصار : منا أمير ومنكم
أمير . فأتاهم عمر فقال : أستم تعلمون أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أمر أبا بكر أن يصلى بالناس ، فأياكم تطيب نفسه أن يتقدم
أبا بكر ؟ فقالوا نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر . " وهذا حديث حسن
عن النزال بن سمره . وانظر تيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ٣٥٠
(٢) قال تعالى : " حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير الآية " سورة
المائدة الآية ٣ . فقيس الشحم على اللحم في حرمة الأكل .
(٣) في (س) سكوت بعض الباقيين .

.....

سكوتا يشعر بالوفاق ، أو بفعل بعض وسكوت الباقيين كذلك .

وقولنا : " المجتهدين " يخرج العوام ، فان الصحيح أنه
لا يشترط وفاقهم ^(١) ، لعدم الأهلية كالصبيان والمجانين خلافا للقاضي ^(٢) ،

(١) قال أكثر العلماء لا يشترط وفاق العوام ، وهو اختيار امام الحرمين
والشيرازي وابن عبد الشكور وغيرهم . وانظر البرهان ، ج ١ ،
ص ٦٨٧ . والتبصره ، ص ٣٧١ ، وفواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ٢١٧ .
وشرح الكوكب ج ٢ ، ص ٢٢٤ . وجمع الجوامع ، ج ٢ ، ص ١٧٧ ،
والمنحول ، ص ٣١٠ . والمستصفي ، ج ١ ، ص ١٨٢ . والاحكام ،
ج ١ ، ص ٢٨٢ ، وشرح ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٣٣ . وتنقيح
المحصول للتبريزي ، ج ٢ ، ص ٣٩٣ .

(٢) اعتبر القاضي دخول العوام في الاجماع مطلقا سواء أكانت مسائله
خفيه أو مشهوره وحكى هذا القول عن القاضي كل من الصفي الهندي
وابن السمعاني وابن الحاجب والآمدي . والذي حكاه الجويني عن
القاضي هو أنه اعتبر موافقة المقلد الأصولي دون الفروعى كما فى
البرهان ، ج ١ ، ص ٦٨٥ .
وحكى بعض الأصوليين عن بعض المتكلمين اعتبار موافقة العوام مطلقا .
وللغزالي تفصيل فى اعتبار العوام ، فاعتبر قولهم فى الاجماع العام
كوجوب الصلاة ، دون الخاص كدقائق الفقه .
وعزا ابن السبكي والجلال المحلى الى الآمدي اعتبار العوام فى الاجماع
على المسائل المشهورة لتفصيله بين المشهورة وغيرها الا أن الصحيح
أن الآمدي فى الاحكام قال بعد أن ذكر عدم اعتبار قولهم عن
الأكثرين : " واعتبره الأقلون واليه ميل القاضي وهو المختار) .
الأحكام ، ج ١ ، ص ٣٢٢ .

.....

ولأن العامى ، يجب عليه اتباع المجتهد ^(١) ، فكيف يحرم على المجتهد ^(٢) المخالفة بقوله .

وقولنا : " من أمة محمد عليه الصلاة والسلام " لأن الصحيح فى أن الاجماع حجة ، الاعتماد على النصوص ، وهى دالة على تعظيم هذه الأمة واشتات العصمة لهم ^(٣) شرعا ، ولم يقم ^(٤) دليل لنا على أن من سواهم ^(٥) كذلك .

== والجمهور على أنه لا عبرة بقول العوام وهو اختيار الرازى وابن السبكى وغيرهما ويمكن أن يقال ان الخلاف لفظى لا تفاق الكل على أن مخالفة العوام لا تقدر فى الاجماع ، ولكن ادراج العوام فى المجمعين ^{يصح} أن يطلق اسم اجماع الأمة على الاجماع دون اجماع المجتهدين فقط انظر المسألة فى المستصفى ، ج ١ ، ص ١٨١ . والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ وارشاد الفحول ، ص ٨٧ شرح الكوكب ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ . وشرح تنقيح الفصول ، ص ٣٤١ . وتيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ٢٢٤ . ومختصر ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٣٣ . وجمع الجوامع ، ج ٢ ، ص ١٧٧ . وكشف الأسرار ، ج ٣ ، ص ٢٣٧ . والمعتمد ، ج ٢ ، ص ٤٨٢ . والمحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٧٩ . واللمع ، ص ٥ . ونهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٣٧ . والمسودة ، ص ٣٣١ . المدخل الى مذهب أحمد ، ص ١٣٠ . وأصول السرخسى ، ج ١ ، ص ٣١١ .

(١) فى (س) المجتهدين .

(٢) فى (س) تحريم .

(٣) كلمة " لهم " ساقطة من (س) .

(٤) فى (س) ولم ينقل .

(٥) فى (س) ما .

.....

ومن أخذه من المسلك العادى ^(١) ^(٢) لزمه أن يقول : ان اجماع
سائر الأمم حجة . ^(٣)

^(٤)
وقولنا : " فى عصر ما " احتراز من قول أهل الظاهر :
ان الاجماع مختص بعصر الصحابه فان أدلتنا شامله لسائر الأعصار . ^(٥)
وينقسم الى قطعى وظنى ، " فالقطعى " ما علم اتفاقهم فيه ،

(١) فى الأصل " مسلك " .

(٢) وهو مسلك امام الحرمين ، فانه قال فى البرهان : " فأما من قال :
ان اجماع المنحطين عن مبلغ التواتر حجة فهو غير مرضى ، فان
مأخذ الاجماع يستند الى طرد العادة .. ثم قال : ومن لم
يحسن اسناد الاجماع اليه لم تستقر له قدم فيه " . البرهان ، ج ١ ،
ص ٦٩١ . والأكثرون على خلاف هذا المسلك . انظر المستقصى
ج ١ ، ص ١٨٨ . والاحكام للآمدى ، ج ١ ، ص ٢٨٢ وايضا ج ١ ،
ص ٤٠٦ . وأصول السرخسى ، ج ١ ، ص ٣١٢ . وتيسير التحرير ،
ج ٣ ، ص ٢٣٥ وارشاد الفحول ، ص ٨٩ .

(٣) قال الاسنوى : عن اجماع الأم السابقة : (فانه ليس باجماع
أيضا ، كما اقتضاه كلام الامام وصرح به الامدى هنا - يعنى فى شرح
التعريف - ونقله فى اللمع عن الأكثرين . وذهب ابو اسحاق
الاسفرائينى وجماعة الى أن اجماعهم قبل نسخ ملتهم حجه ،
وحكى الامدى هذا الخلاف فى آخر الاجماع واختار التوقف) نهاية
السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٣٧ . وانظر الأحكام للآمدى ، ج ١ ، ص ٤٠٧ .
وانظر اللمع ، ص ٥١ . وانظر جمع الجوامع ، ج ٢ ، ص ١٨٤ .
(٤) وهذا قول داود وأكثر أصحابه واختاره ابن حزم وأطال الكلام فى
نصرتة . انظر الاحكام لابن حزم ، ج ٤ ، ص ١٤٧ وما بعدها .
(٥) ولم يذكر الشارح عبارته أمر من الأمور وأن الأمور تشمل الأقوال =

.....

(١) (٢) (٣)
وكان المجمعون عدد التواتر ، ونقل اليها بالتواتر ، ومثل ذلك
عزيز ويصح التمسك به في الفقهيات ، وفي المطالب القطعية في كل
مالا يتوقف اثباته على المعجزة ، لأنه دليل سمعي ، ومستند جميع
الأدلة السمعية قول الرسول المستند الى صدقه ، وصدق الرسول
متوقف على المعجزة ، فلو أثبت ما يتوقف _____ ف

= والأفعال بمعنى الشئون لأن الأمر بمعنى القول فقط يجمع على
أوامر . وانظر تعريف الاصفهاني للاجماع بأنه اتفاق المجتهدين
من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على حكم من الأحكام في الكاشف ،
ج ٣ ، ق ١٢٢ / ب . وانظر النفائس ج ٣ ، ق ٢ / أ .
(١) في الأصل المجتهدون ، وفي (س) المجموعون . وهو خطأ ، ان
المراد " المجمعون " .

(٢) ولا يشترط لقطعية الاجماع أن يبلغ المجمعون عدد التواتر لصدق
مجتهدي الأمة عليهم بدون عدد التواتر ، وقيل يشترط نظرا
للعادة وانظر غاية الوصول ص ١٠٧ . والمحصل ، ج ٢ ، ق ١ ،
ص ٢٨٣ ، وشرح تنقيح الفصول ، ص ٣٤١ . وقال القرافي :
" قال القاضي عبد الوهاب : اختلف هل يشترط في الاجماع العدد
المفيد للعلم وهو عدد التواتر ، فان قصروا عن ذلك لم يكن حجه ،
قاله القاضي أبو بكر " . المصدر نفسه . وانظر ^{تنقيح}المحصل للتبريزي ،
ج ٢ ، ص ٣٩٣ . والمستصفي ، ج ١ ، ص ١٨٨ . وتيسير التحرير ،
ج ٣ ، ص ٢٣٥ .

(٣) ولا يشترط أن ينقله عدد التواتر : قال ابن السبكي والجلال :
" وان الاجماع المنقول بالاحاد حجه " جمع الجوامع ، ج ٢ ، ص
١٧٩ + وفي لب الأصول : " والأصح امكانه وأنه حجة وان نقل
احاداً " . لب الأصول ، ص ١٠٩ وقيل يشترط أن ينقله عدد =

.....

عليه ^(١) المعجزة بالاجماع لزوم الدور . ^(٢)

والظنى ما عداه وهو أن يظن اتفاقهم ، أو يكون عدد هم دون
عدد التواتر ، أو ينقل إلينا بالآحاد .
ويصح الاحتجاج به فى الفقهيات ، كما صح العمل بأخبار
الآحاد .

التواتر ، لأنه قطعى وخبر الواحد ظنى . المصدر نفسه .

(١) فى النسختين " عليه " والصواب " على " .

(٢) لتوقف كل منهما على الآخر لأن صدق الرسول يتوقف على المعجزة ،

والاجماع يتوقف على صدق الرسول فلو أثبتنا المعجزة ، أو صدق

الرسول بالاجماع لزوم الدور السبقى ، وهو باطل .

وفيه مسائل : المسألة الأولى :

اجماع الأمة حجة خلافا للنظام والخوارج .

(١)

٥٢/ب
ق

واحتج الفقهاء عليه بوجوه : / الأول : قوله سبحانه

وتعالى : " ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ويتبع

غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى " . (٢)

قوله : (وفيه مسائل : المسألة الأولى :

(٣)

اجماع الأمة حجة خلافا للنظام والخوارج .

واحتج الفقهاء عليه بوجوه : الأول : قوله سبحانه وتعالى :

(١) كلمة " عليه " ساقطة من " ق "

(٢) سورة النساء ، الآية ١١٥ .

(٣) هو ابراهيم بن سيار بن هانيء ابو اسحاق البصري المعروف

بالنظام ، لأنه كان ينظم الخرز بسوق البصرة ، كان يظهر
الاعتزال واليه تنسب الفرقة النظامية من المعتزلة . وكان زنديقا
وأنكر الاجماع والقياس . والخبر المتواتر وتنسب اليه أقوال منكرة
ذكرها البغدادى وانما أظهر الاعتزال خوفا من سيف الشرع .
وله مؤلفات عديدة منها كتاب النكت فى عدم حجية الاجماع ، وله
كتاب فضل فيه التثليث على التوحيد . وأنكر اعجاز القرآن فى
النظم وأنكر بعض معجزات النبى صلى الله عليه وسلم كانشقاق القمر

وتسبيح الحصى وتجراً على الصحابة وطعن فى فتاويهم ، وان
اهتمام الأصوليين بمخالفته لأمر عجيب ولعل ذلك لا شهرار زندقته
فكانهم يريدون بذكر خلافه أنه لم يخالفهم أحد الا فلانا وهـ
هم ، أو لعلهم يذكرونه للرد على آرائه . وقيل غير ذلك . توفي
سنة ٢٢١ هـ . انظر ترجمته فى النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

وتاريخ بغداد ج ٦ ص ٩٧ . والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ . فضل =

.....

(١)

(ومن يشاقق الرسول . . . الآية)

اعلم أن النزاع في الاجماع في ثلاثة أطراف : في تصوّره ،

وتصور العلم بوقوعه ، وكونه حجة :

وقد منع قوم تصوّره (٢) وقالوا : فرض الاتفاق على رأى واحد

من الأمة ، كفرض الاجتماع على كلمة / واحدة ، أو على أكل طعام

= الاعتزال وطبقات المعتزله ، ص ٧٠ . الفرق بين الفرق ص ١١٣

وفرق وطبقات المعتزله ص ٥٩ والعبر ، ج ١ ، ص ٣١٥ .

(١) سورة النساء ، الآية ١١٥ .

(٢) منع بعض أصحاب النظام وبعض الشيعة امكان تصور الاجماع وأما

النظام نفسه فانه لم يحل تصور الاجماع ولا امكان معرفته

والاطلاع عليه وانما أنكر كونه حجة . قال الشيرازى فى الوصول

- وهو شرح اللمع - : " أما الدليل على من سلم تصور انعقاد

وامكان معرفته ، وأنكر أن يكون حجه ، وهو النظام والرافضة الى

آخره . " الوصول ، ج ٢ ، ص ١٤٧ . وقال ابن السبكي :

" ونقل ابن الحاجب أن النظام يحيل الاجماع وهو خلاف نقل

(الجمهور عنه) الابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ . وصحح ابن السبكي

ما نقله الجمهور وفى سلم الوصول : " وأما رأى النظام نفسه

فهو متصور ولكن لا حجه فيه كذا نقله القاضى وأبو اسحاق الشيرازى

والامام الرازى (. سلم الوصول ج ٣ ، ص ٢٤٢ .

وأما ابن الحاجب وابن برهان فى الأوسط فانهما نقلتا عن النظام

القول با استحالة تصور الاجماع . انظر مختصر ابن الحاجب ،

ج ٢ ، ص ٢٩ وانظر نهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٤٨ .

ونقل الآمدى عن النظام أن الاجماع عنده " هو كل قول قامت حجته

حتى قول الواحد " وقال الآمدى عن النظام : (وقصد بذلك الجمع =

.....

واحد فى وقت واحد . والعادة تحيله (١) (٢)

وأجيب بأنه لا داعى / لهم الى الاجتماع على كلمة واحدة ، ١/٦١
س
ولا على التغذى بنوع واحد ، وللمجتهدين داع الى الاجتماع على
الحكم الواحد ، لوجود النص القاطع (٣) أو الظن الغالب الواجب

= بين انكاره كون اجماع أهل الحل والعقد حجة ، وبين موافقته لما
اشتهر بين العلماء من تحريم مخالفة الاجماع والنزاع معه فى
اطلاق اسم الاجماع على ذلك . الاحكام ، ج ١ ، ص ٢٨٠ -
فالحاصل ان النقل عنه مضطرب والصواب ما نقله الجمهور عنه .
وانظر المسألة أيضا فى المستصفى ، ج ١ ، ص ١٧٣ . والمعتمد ،
ج ٢ ، ص ٤٥٧ . والبرهان ، ج ١ ، ص ٦٢٠ . وشرح
تنقيح الفصول ، ص ٣٢٢ . والمنحول ، ص ٣٠٣ وتنقيح
المحصول للتبريزى ، ج ٢ ، ص ٣٥٣ . وفتاوى ابن تيمية ،
ج ١ ، ص ١٧٦ والمحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢١ . وفواتح
الرحموت ، ج ٢ ، ص ٢١٢ . وارشاد الفحول ، ص ٧٢ .

(١) فى الأصل " والعاد " بدون " تا " ، وهو خطأ .

(٢) قالوا : لأنه لابد للاجماع من مستند ، وهو اما قطعى أو ظنى ،
فالقطعى تتوفر الدواعى على نقله فيستغنى به عن الاجماع والظنى
تحيل العادة اتفاهم عليه ، لاختلاف قرائحهم ، ومقدرتهم
على استنباط الأحكام ، فلا يتصور اجماع . انظر نهاية السؤل
مع السلم ، ج ٣ ، ص ٢٤٢ . والوصول للشيرازى ، ج ٢ ، ص

١٤٦

(٣) فى الأصل " الواقع " .

.....

(١)
الاتباع بالقاطع .

ومنع قوم جواز العلم بوقوعه عادة مع اتساع الخطة ، وكثرة العلماء .^(٢)

والدليل على جوازه وقوعه ، فاننا نعلم

(١) وعدم الاتفاق في المأكل والملبوس والمشروب راجع لاختلاف
الأمزجة والطبائع والشهوات ، وأما الأحكام فانها تؤخذ من الأدلة ،
فان كان مستند الاجماع قطعيا فانه يتصور الاتفاق عليه ، ويتصور
عدم توفر الدواعى على نقله للاستغناء عن نقله بنقل الاجماع .
وان كان المستند ظنيا فقد يكون عن لفظ ظاهر في الدلالة على
الحكم ، فيتفق على القول به . انظر نهاية السؤل مع السلم ، ج ٣ ،
ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢) وقد منع قوم تصور العلم بالاجماع وامكان الاطلاع عليه ، لتعذر
نقله والوقوف عليه ، لأن ذلك يتطلب معرفة ثلاثة أشياء :
الأول : معرفة الأشخاص المجمعين بأعيانهم وهو ممتنع ، لاتساع
الخطة ولا مكان حبس أحدهم أو أسرهم ، أو انقطاعه للعبادة ، أو
كونه حامل الذكر فلا يعرف .
والثاني : معرفة ما غلب على ظنه وهو ممتنع ، لاحتمال أن يظهر
خلافه ، لخوف من حاكم أو ظالم أو غيره .
والثالث : معرفة وقوع الاتفاق على الحكم في وقت واحد ، وهو
ممتنع ، لجواز رجوع أحد عن رأيه قبل افتاء الباقيين ، انظر نهاية
السؤل مع السلم ، ج ٣ ، ص ٢٤٤ .

وروى عن الامام أحمد أنه قال : " من ادعى الاجماع فهو كاذب " .
أصول مذهب أحمد ، ص ٣١٩ وانظر المسألة في تيسير التحرير ،
ج ٣ ، ص ٢٢٧ . والمسودة ، ص ٣١٥ . وسواد الناظر ، ج ٢ ، ص
٥٥٥ . والمدخل الى مذهب أحمد ، ص ١٢٩ . وشرح الكوكب ج ٢ ، =

.....

(١)

بالقطع اتفاق علماء الصحابة على تقديم النص المقطوع
به من الطرفين على المظنون من الطرفين أو من
أحدهما (٢)، ونعلم اتفاق الأمة على أن الصبح ركعتان والمغرب ثلاث
ركعات (٣).

= ص ٢١٣ . والمحصل ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٣ . والوصول للشيرازي

ج ٢ ، ص ١٤٧ . وتنقيح المحصول للتبريزي ، ج ٢ ، ص ٣٥٤ .

والنفائس ، ج ٣ ، ق ٣/أ . والأحكام للأمدى ، ج ١ ، ص ٢٨٤ .

(١) في (س) بالقطعى " وهو خطأ .

(٢) والجمهور على أن الاجماع قد وقع وأمكن نقله في عهد الصحابة لقلة
عدد هم ، وقوة دينهم ، وسهولة معرفتهم ، ولأنهم لا يفتون بخلاف
ما يغلب على ظنهم لقوة دينهم وعدم خشيتهم لغير الله . وكما هو
معروف فان السالبة الكلية نقيضها موجب جزئية فالمانعون من امكان
الاطلاع على الاجماع قالوا : لا يمكن نقله في جميع الصور . ونقيضها
يجوز النقل في بعض الصور .

وقد جعل كل من الرازي والظاهرية وأحمد في رواية عنه الاجماع
قاصرا على عهد الصحابة دون غيرهم .

وانظر نهاية السؤل مع سلم الوصول ، ج ٣ ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

والوصول للشيرازي ، ج ٢ ، ص ١٤٧ . والأحكام للأمدى ، ج ١ ، ص

٢٨٤ . وتنقيح المحصول للتبريزي ، ج ٢ ، ص ٣٥٥ . والمحصل ،

ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٥ . والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣١ . وتيسير التحرير ،

ج ٣ ، ص ٢٢٦ . ومختصر ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٣٠ . والمعتمد

ج ٢ ، ص ٥٣١ .

وهناك مذهب آخر يقضى بامكان الاجماع في عصر القرون الثلاثة الأولى

دون غيرها وانظر فواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .

(٣) كلمة (ركعات) غير موجودة في الأصل .

.....

(١)

وأما كونه حجة ، فقد أنكره : النظام والخوارج والشيعة وان سلموا
فى الظاهر كونه حجة فهم منازعون فى الباطن ، لاعتقادهم أنه انما
كان حجة لاشتماله على قول الامام المعصوم ، (ونحن ندعى أنه حجة
مع نفى الامام المعصوم) (٢) فهم مخالفون لنا فى الحقيقة (٣)
وقد احتج أصحابنا عليه بالنص والعقل :

أما النص فأى وأخبار ، فمن الآى : -

(٤)

قوله تعالى : " ومن يشاقق الرسول (الآية

(١) تقدم تحرير رأى النظام فى مسألة امكان تصور الاجماع وانظر نقل

انكاره لحجية الاجماع فى المعتمد ، ج ٢ ، ص ٤٥٨ . والمستصفى

ج ١ ، ص ١٧٣ والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ . والوصول للشيرازى ،

ج ٢ ، ص ١٤٧ . والمحصل ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٤٦

(٢) العبارة : ونحن ندعى ... المعصوم ساقطة من (س) .

(٣) لأن قول الامام المعصوم بمفرده عندهم حجة والاجماع ليس حجة

الا لاشتماله على قول الامام المعصوم ونحن نقول ان الاجماع

حجة ولم يكن هناك امام معصوم كما هو الواقع . ولا يوجد امام

معصوم فضلا عن أن يوجد له قول وانظر المسألة فى نهاية السؤل ،

ج ٣ ، ص ٢٤٧ . وحاشية الأزميرى على المراء ، ج ٢ ، ص ٢٥٤

وأصول السرخسى ، ج ١ ، ص ٢٩٥ والسودة ، ص ٣١٥ .

وشرح تنقيح الفصول ، ص ٣٢٤ . وتنقيح المحصول ، ج ٢ ، ص ٣٥٦

الأحكام للآمدى ج ١ ص ٢٨٦ والتبصرة ص ٣٤٩ .

(٤) سورة النساء ، الآية ١١٥ .

وجه الاستدلال أنه تعالى حرم متابعة غير سبيل المؤمنين ، وترك متابعة سبيل / المؤمنين ، لأن متابعة الغير عبارة عن الاتيان بمثل فعل المتبوع ، ٥٩/ب
ولما دلت الآية على أن اتباع غير سبيل المؤمنين حرام ، وثبت بالعقل أن ترك متابعة المؤمنين ^(١) متابعة لغير سبيل المؤمنين ، وجب أن يحرم ترك متابعة سبيل المؤمنين . (وإذا حرماً ^(٢) ترك متابعتهم ، وجبت ^(٣) متابعتهم فيكون الاجماع حجة .

ولقائل أن يقول : ان ^(٥) هذا الدليل انما يتم أن لو ثبت أن متابعة الغير عبارة عن الاتيان بمثل فعل الغير ، وذلك باطل ، والا لزم أن يكون

وقد استدل بها الشافعى فى الرسالة ووجه الاحتجاج بها أن اتفاق علماء الأمة ^(٦)
سبيل المؤمنين فيجب اتباعه ، لأن تركه ^(٧) (اتباع سبيلهم حرام والدليل على أنه ان ترك اتباع سبيل المؤمنين ^(٨) اتباع لغير سبيل المؤمنين وأنه ^(٩) حرام ، لأن المتابعة عبارة عن الاتيان بمثل ^(١٠) فعل المتبوع والدليل على أن متابعة غير سبيل المؤمنين حرام ، أن الله تعالى جمعها مع الشاقصة للرسول عليه الصلاة والسلام ، المحرمة قطعاً فى الوعيد .

-
- (١) العبارة : (لأن متابعة الغير ... المؤمنين) ساقطة من الأصل .
(٢) فى الأصل " فوجب " .
(٣) فى الأصل " فاذا حرم " .
(٤) فى الأصل " وجب " .
(٥) كلمة " ان " ساقطة من الأصل .
(٦) فى (س) به .

(٧) لم أقف على استدلال الشافعى رضى الله عنه بالآية فى الرسالة بل ان =

.....

.....

= هذه الآية لم ترد في الرسالة على الإطلاق ولم يذكرها أحمد محمد شاكر

في فهرس الآيات في تحقيقه للرسالة . وقد احتج بها الشافعي في
أحكام القرآن ج ١ ، ص ٣٩ ولعل الشافعي احتج بها في الرسالة
القديمة ، لأن الأسنوي أيضا ذكر أنه استدل بها في الرسالة وانظر
نهاية السؤل ج ٣ ، ص ٢٤٨ . وقال الشيرازي : " أما الدليل على
من سلم تصور انعقاده فهو الآية التي استدل بها الشافعي
وروى أنه قرأ القرآن ثلاث مرات حتى وجد هذه الآية . " الوصول ، ج ٢
ص ١٤٧ .

(٨) في (س) ترك .

(٩) العبارة : (اتباع سبيلهم . . . المؤمنين) ساقطة من الأصل .
وعبارة الأصل تؤدي المعنى بدونها وربما كانت العبارة زائدة .

(١٠) في (س) فانه .

(١١) في (س) بما .

(١) (٢)
المسلمون اتباع اليهود في لا اله الا الله ، بل المتابعة عبارة عن
الاتيان بمثل فعل^(٣) الغير لأجل أنه (فعل الفعل)^(٤) فأما / لو
١/٥٣
ق

والمباح لا يجمع مع الحرام في الوعيد ، ان لا يحسن أن يقال :
" من زنى وأكل الحلوى - مع أنها مباحة - فعاقبه "^(٥)

وقد أورد ها هنا على هذه الحجة سؤالين ، وأكثر هو وغيره من
ايراد الأسئلة عليها ، وبعضها يخص هذه الحجة ، وبعضها لا
يخصها ،^(٦) بل يرجع الى معارضاة وقدح في أصل الاجماع ، فلننبه
على ما يخصها وذلك من وجوه : -

الأول : القول بموجبها وبيانها من أوجه : الأول : -
أن الآية تدل على تحريم اتباع غير سبيل المؤمنين عند المشاقه ونحسن
نقول به ، فأين دليل التحريم مطلقا^(٧) ؟
الثاني : أنه مشروط بتبيين الهدى^{لأنه} معطوف على تحريم مشاققة

- (١) في (ق) " المسلمين " وهو خطأ .
- (٢) في الأصل تابعا .
- (٣) في الأصل (ما فعله)
- (٤) في الأصل (فعله ذلك الغير)
- (٥) انظر وجه الاستدلال بهذه الآية في البرهان ، ج ١ ، ص ٦٧٧ .
المستصفي ، ج ١ ، ص ١٧٣ . والوصول للشيرازي ، ج ٢ ، ص ١٤٧ .
والاحكام للآمدی ، ج ١ ، ص ٢٨٦ . والمحصل ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٤٦ .
وتتقيح المحصول للتبريزي ، ج ٢ ، ص ٣٥٧ . والتبصرة ، ص ٣٤٩ .
وشرح الكوكب ، ج ٢ ، ص ٢١٥ . والتمهيد لأبي الخطاب ، ج ٣ ،
ص ٢٤٨ . وانظر تفسير القرطبي ، ج ٥ ، ص ٣٨٥ . وأحكام القرآن
للمشافعي ، ج ١ ، ص ٣٩ . والابهاج ج ٢ / ٢٣٣ ونهاية السؤل ج ٣ / ٢٤٨
- (٦) في (س) يخص .
- (٧) انظر تقرير هذا الاعتراض في المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٤٧ .
والوصول ، ج ٢ ، ص ١٤٨ . والتبصرة ، ص ٣٥٠ . وتتقيح المحصول ،
ج ٢ ، ص ٣٥٧ . والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

أتى بمثل فعل الغير لا لأجل أنه فعله ذلك الغير ، بل لأن الدليل
ساقه اليه ، لم يكن متبعاً للغير^(٤) اذا ثبت هذا فنقول : حصل بين

الرسول بعد تبين الهدى ، والعطف يقتضى الاشتراك ، وتبيين
الهدى فيما أجمعوا عليه يكون بالوقوف على مستندهم ، ونحن نقول
(٥)

به .
الثالث : ما ذكره المصنف ، أنّ لفظ " سبيل " مفرد مضاف الى محلى
بحرف التعريف ، فلا يفيد العموم ، بل يكفي فى العمل^(٦)

-
- (١) كلمة " لا " ساقطة من " ق "
 - (٢) فى " ق " فعل .
 - (٣) كلمة " بل " ساقطة من " ق " .
 - (٤) فى " الأصل " تبعاً لذلك الغير .
 - (٥) ومعنى هذا أن الهدى عام ، لاشتغاله على " أل " الاستغراقية ،
ومن جملة الهدى مستند الاجماع ، فان ظهر للمجتهد دليل
المجمعين ، فلا فائدة فى الاجماع ، لاغناء الدليل عنه
حينئذ ، وان لم يظهر له ، لم تحرم مخالفة الاجماع ، لانعدام
المشروط بانعدام شرطه ، فينعدم تحريم مخالفة الاجماع ،
لانعدام شرطه وهو تبين الهدى ، وانظر المصادر نفسها
وانظر كذلك نهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٤٩ . والأحكام
للأمدى ، ج ١ ، ص ٢٨٩ . والتمهيد للكلونانى ، ج ٣ ،
ص ٢٣١ .

- (٦) فى الأصل حرف يعرف التعريف فكلمة يعرف زائده
فى الأصل .

متابعة سبيل المؤمنين ، وبين متابعة غير سبيل المؤمنين واسطة ،
 وهو أن لا يتبع أحداً^(١) بل يتوقف الى وقت ظهور الدليل ، وإذا حصلت
 هذه الواسطة ، لم يلزم من تحريم^(٢) اتباع غير سبيل المؤمنين ، وجوب
 اتباع سبيل المؤمنين / وحينئذ يسقط الاستدلال^(٣) .

٦٠ / أ
 ج

السؤال الثاني : وهو أن لفظ السبيل لفظ مفرد ، غير محلى^(٤)
 بحرف التعريف ، فلا يفيد العموم ، بل يكفى العمل به تنزيهه على

به تنزيهه^(٥) على صورة / واحد فيحمل على السبيل الذي صاروا به ٦٦ / ب
 ك
 مؤمنين وهو الايمان^(٦) .

- (١) كلمة " أحدا " ساقطة من الأصل .
- (٢) كلمة " تحريم " ساقطة من " ق " .
- (٣) كلمة الاستدلال " ساقطة من " ق " .
- (٤) في " ق " تحلى وهو خطأ .
- (٥) في (س) بتنزيهه .
- (٦) قال الفزالي : " والذي نراه أن الآية ليست نصا في الغرض ،
 بل الظاهر أن المراد بها من يقاتل الرسول ويشاقه ويتبع غير سبيل
 المؤمنين في مشايعته ونصرته ودفع الأعداء عنه " المستقصى ، ج ١
 ص ١٢٥ .

ويعترض على هذا الاستدلال أيضا بأن لفظ غير وأمثاله كبعض
 وجزء ، ومثل ، إذا أضغن فإن الاضافة لا تغيد فيهن التعريف ،
 لأنهن موغلات في الإبهام كما يقول النحاة . قال الاسنوي :
 " وأعلم أن اضافة غير ليست للتعريف - على المشهور - وفي التعميم
 بمثلها نظر يحتاج الى تأمل . " نهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٥٠ -
 ٢٥١ . ويتقوى الاعتراض أيضا بأن الآية نزلت في طعمة بن أبيرق حين =

صورة واحدة ، فنحن نحمله على السبيل الذى به صاروا مؤمنين وهو
الايان ، فلم قلتم : ان متابعتهم فى سائر الأمور واجبه ؟

(١)
الرابع : وان سلم عموم " سبيل " الا أن مقتضاه / تناول
٦١/ب
س
ترك كل سبيل المؤمنين ، ونحن نقول به . (٢)

الخامس : أن المؤمنين كل من آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم ،
فاختصاصه ببعض الاعصار تحكم . وحينئذ لا " ينتفع به إلا فى الآخرة . (٣) (٤) (٥)

= سرق وزنى وارتد ولحق بالمشركين - والعيان بالله من كل ذلك -
فالمراد باتباع غير سبيل حينئذ هو اتباع غير الايمان . وانظر
الوصول ج ٢ ص ١٤٩ . والمحصل ج ٢ ، ق ١ ، ص ٥٣ . والتمهيد
لابى الخطاب ج ٣ ، ص ٢٣٥ . والأحكام للامدى ، ج ١ ، ص ٢٨٨ .
والابهاج ج ٢ ، ص ٢٣٤ . وسلم الوصول ج ٣ ، ص ٢٥٠ .
(١) فى (س) السبيل .

(٢) فيكون حمله على الاجماع خاصه مخالفه لما عليه الجمهور من أن
دلالة العام على فرد من أفراد ، على التعيين ليست بقطعية ،
لجواز تخصيص العام واخراج ذلك الفرد منه خلافا للحنفية
القائلين بأن دلالة العام على افراد ، قطعية . وانظر بيان
المختصر للأصفهاني ، ج ١ ، ق ٧٣/ب . وانظر المحصول ،
ج ٢ ، ص ٥٢ . وتنقيح المحصول ، ج ٢ ، ص ٣٥٩ .

(٣) كلمة " ينتفع " غير واضحة فى الأصل .

(٤) كلمة " الا " غير موجودة فى (س) .

(٥) انظر هذا الاعتراض فى المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٦٢ .
والاحكام للامدى ، ج ١ ، ص ٢٨٨ . وتنقيح المحصول للتبريزي ،
ج ٢ ، ص ٣٦٠ . ونهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٥٤ . والابهاج ،
ج ٢ ، ص ٢٣٦ .

.....

(١) السؤال الثاني : سلمنا العموم ، الا أنه عام دخله التخصيص،

والعام اذا خص صار مجعلا . أما أنه خص ، فلأن علماء العصر لو اتفقوا على فعل مباح ، لم يجب اتباعهم في فعله ، والا لكان المباح واجبا ، (٢) ولأنهم اذا خاضوا في المسألة ، فقد أجمعوا قبل اتفاقهم على جواز المخالفة فيها ، فاذا اتفقوا فقد أجمعوا على منع المخالفة ، والعمل بهذين الاجماعين يكون جمعا بين النقيضين ، فلا بد من ترك العمل بأحدهما .

وأما أن العام اذا خص صار مجعلا ، فتقريره ما مضى في باب العموم . (٤)

(٥) السؤال الثالث : أن سبيل المؤمنين حقيقة هو طريقهم (٦) (فحمله على طريقته) قولاً وفعلاً يكون مجازاً وتأويلاً فيفتقر في حمله عليه الى دليل .

الرابع : لا نسلم أنه يلزم من تحريم اتباع سبيل غير المؤمنين ، وجوب اتباع سبيل المؤمنين ، لأن بينهما واسطة وهو عدم (٧)

(١) السؤال الأول فيه خمسة أوجه ، وهذا هو السؤال الثاني . وفي (س) السؤال الثالث وهو خطأ .

(٢) انظر المصادر نفسها .

(٣) كلمة " يكون " ساقطة من (س) .

(٤) انظر باب العموم الورقة ٤٩/٤ ، ص ٧٩

(٥) في (س) وهو .

(٦) العبارة (فحمله على طريقته) ساقطة من (س)

(٧) في النسختين " وهو " ولعل الصواب وهي .

.....

(١) اتباعهم ، وتقريره ما ذكره المصنف في الكتاب ، ثمَّ لو سلمنا لزومسه ، فإنَّما يلزم من دليل الخطاب ، أعنى مفهوم المخالفة . وهو من أضعف الدلالات ، وقد منعه كثير من القائلين بصحة الاجماع فكيف يشبث به أصل عام قاطع - فى زعم مشبته - مقدم على الكتاب والسنة . (٣)

الخامس : - أنَّ الآية مشتركة الدلالة ، فانها لو دلَّت على عموم وجوب اتباع سبيل المؤمنين ، لدلَّت على وجوب اتباعهم فيما هو سبيلهم فى الحكم ، وهو الدليل التفصيلي فى المسألة ، لا الحكم بمجرد اتفاقهم .

السادس : المؤمنون حقيقة من اتَّصف بالإيمان ، وذلك يتناول الموجودين حال نزول الخطاب ، واتفاقهم فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بحجة ، وبعد موته لم يبق الجميع ، فاتفاق

-
- (١) فى الأصل " اتباعهما " وهو خطأ .
 (٢) كلمة " ثم " ساقطة من (س)
 (٣) انظر المصادر المتقدمة .
 (٤) فى (س) الاتباع .
 (٥) المعنى إنَّ وجب علينا اثبات الحكم بالاجماع لا بالدليل التفصيلي كان ذلك اتباعا لغير سبيلهم لأنهم أثبتوه بالدليل التفصيلي ثم بالاجماع واتباع غير سبيلهم لا يجوز ، وان وجب اثباته بالدليل لم يكن الاجماع دليلا مستقلا ، وهو خلاف المدعى ، وانتم لا تطالبون بالدليل اذا ثبت الحكم بالاجماع . وانظر المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٥٥ . ونهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٥٤ . والتصهيد ، ج ٣ ، ص ٢٣٣ . والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ .

.....

(١)

الموجودين بعده يكون اتفاق بعض المؤمنين .

السابع : سلمنا دلالة الآية على وجوب اتباع سبيل المؤمنين ،

لكن بمعرفة أنهم مؤمنون ، والايان من فعل القلب ، ولا اطلاع^(٣)
لنا عليه .^(٤)

الثامن : هذه الاحتمالات المذكورة - وإن لم يكن مقطوعا بها -

لكنها جائزة / الارادة فيكون ذلك مانعا من الجزم ، ودلالة الاجماع -

أ/٦٧
ك

على زعمكم - دلالة قاطعة يكفر جاحدا أو يبدع أو يفسق ، ومن منع

دلالة ظاهرة لا يكفر ولا يبدع ولا يفسق ، فكيف صارت^(٥) دلالة الاجماع

التي هي فرع دلالة الظاهر أقوى من أصلها ؟ .

وقد استعظم الفخر هذا السؤال ، ووافق لأجله^(٦)

(١) انظر الأحكام للآمدى ، ج ١ ، ص ٢٨٩ .

(٢) في (س) نعلم .

(٣) في (س) " لا " بدون واو .

(٤) انظر المنحول ، ص ٣٠٥ . والمحصل ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٦٣ .

والاحكام للآمدى ، ج ١ ، ص ٢٨٩ والتمهيد لأبى الخطاب ، ج ٣ ،

ص ٢٣٤ .

(٥) كلمة " صارت " ساقطة من (س) .

(٦) قال الرازى في المحصول : " والعجب من الفقهاء انهم أثبتوا

الاجماع بعمومات الآيات والأخبار وأجمعوا على أن المنكر لما تدل

عليه هذه العمومات لا يكفر ولا يفسق اذا كان ذلك الانكار لتأويل ،

ثم يقولون : الحكم الذى دل عليه الاجماع مقطوع به ، ومخالفه كافر

أو فاسق ، فكأنهم قد جعلوا الفرع أقوى من الأصل وذلك غفلة

عظيمة " المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٦٦ - ٦٧ .

.....

أبا الحسين^(١) في أن دلالة الاجماع ظنية./^(٢)
١/٦٢
س

والجواب : قولهم ان الآية لا تدل على تحريم^(٣) المخالفة
مطلقا ، بل (مع مشاقة الرسول .

قلنا :) مشاقة الرسول مستقلة بالتحريم ، فلو^(٥) لم يكن^(٤)

اتباع غير سبيل المؤمنين محرما ، لكان ذلك ضما^(٦) للمباح الى المحرم
في ترتيب الوعيد عليه ، وأنه غير جائز .^(٧)

(١) انظر قول ابي الحسين في المعتمد ، ج ١ ، ص ٤٧٢ وما بعدها .

(٢) قال الرازي : " عندنا ان هذه المسألة ظنية ولا نسلم انعقاد

الاجماع على أنها ليست ظنية " المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٨٦ .

وانظر تنقيح المحصول للتبريزي ، ج ٢ ، ص ٣٦٠ .

وقال الفزالي في المنحول : " وهذا ان لم نقطع به يشير الى

حمل الآية على الايمان - فهو محتمل والقطعيات لا تثبت بالمحتملات " .

المنحول ، ص ٣٠٥ . وانظر البرهان ، ج ١ ، ص ١٥٠ . وانظر

المستصفي ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

(٣) في الأصل " تحرم " وهو خطأ .

(٤) العبارة : (مع مشاقة الرسول قلنا) ساقطة من (س) .

(٥) في (س) ولو .

(٦) في (س) ضمنا .

(٧) وما جمع مع المشاقة من تحريم اتباع غير سبيل المؤمنين لو لم يفسد

العقاب وحده لكان عبثا ، لأن المشاقة وحدها توجب العقاب ،

والقرآن منزّه عن العبث . انظر المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٧٣ .

والوصول ، ج ٢ ، ص ١٤٨ والأحكام للآمدي ، ج ١ ، ص ٢٩٢ .

وتهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٤٩ . والتمهيد لأبى الخطاب ، ج ٣ ،

ص ٢٣٠ . والتبصرة ، ص ٣٥٠ وتنقيح المحصول ، ج ٢ ، ص ٣٦٢ .

والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

.....

سلمنا أنه مشروط بمشاقة الرسول ، لكن ترك سبيل المؤمنين
(١)
ومشاققتهم مشاقة لله ورسوله وقولهم : ان التحريم مشروط بتبيين
الهدى وهو الدليل الذى " حكموا " لأجله . ودليل الاشتراط
قضية العطف .

قلنا لا نسلم أن العطف يوجب الاشتراك فى جميع الوجوه ،
بدليل قوله تعالى : " كلوا من ثمره اذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده " ،
(٢)
وقوله تعالى : " فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع
والمعتر " (٣) والأكل مباح والايطاء والاطعام واجب (٤) سلمنا
اقتضاء العطف للاشتراك ، لكن المشروط (٥) (٦) فى تحريم مشاقة الرسول
صلى الله عليه وسلم تبين هدى مخصوص ، وهو الدلالة على صدقه ،
(٧)
فيتعين أن يكون هو الشرط فى تحريم المخالفة ، عملاً بقضية العطف
(٨)

-
- (١) فى (س) ومشاقة . وهو خطأ .
(٢) سورة الأنعام ، الآية ١٤١ .
(٣) سورة الحج ، الآية ٣٦
(٤) الأكل فى الآيتين مباح وعطف عليه فى الآية الأولى ايتاء الزكاة ،
وفى الآية الثانية اطعام المساكين من الهدى وكلاهما واجب .
(٥) فى (س) اشترط .
(٦) كلمة " فى " ساقطة من الأصل .
(٧) فى الأصل تبين .
(٨) فى (س) الضلالة .

.....

(١)

على ما ذكرتم .

قولهم : " المراد بالسبيل سبيل خاص ، هو السبيل الذى

(٢)

كانوا به مؤمنين " قلنا : الدليل على عموم الرجوع الى موارد

(٣)

الاستعمال ، فانه لو قال : " من دخل غير دارى فله درهم "

(٤)

عم الاستحقاق كل داخل لكل دار لغيره ، وهو الجواب عن

(١) المراد بتبين الهدى ، هو ثبوت المعجزة فيكون الشرط فى
تحريم المخالفة ، هو ثبوت المعجزة عملا بالعطف ، وأيضا ان
المشاركة فى العطف تكون فى الحكم والاعراب فقط ، ولا يقتضى
العطف المشاركة فى مستند الاجماع . وأجيب أيضا بأن تبين
الهدى هو دليل التوحيد والنبوة وليس هو أدلة الأحكام
الفرعية ، فيكون هذا الهدى هو الشرط فى حرمة اتباع غير
سبيل المؤمنين ونحن نسلّمه وليس هو مستند الاجماع كما زعمتم
وانظر الوصول للشيرازى ، ج ٢ ، ص ١٤٩ . والمحصول ، ج ٢ ،
ق ١ ، ص ٧٣ . والأحكام للامدى ، ج ١ ، ص ٢٩٧ . والتمهيد
للكوثرانى ، ج ٣ ، ص ٢٣١ . والتبصره ، ص ٣٥٠ . ونهاية
السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٥٠ . وتنقيح المحصول ، ج ٢ ، ص ٣٥٨ .
والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٢) فى (س) موارد .

(٣) فى (س) لأنه .

(٤) وأيضا لو كان سبيلهم هو الايمان واتباع غيره هو الكفر لكانت

المشاقة واتباع غير سبيلهم شيئا واحدا ، فيكون ذكره تكرارا لا

فائدة فيه لأن المشاقة هى ترك العمل بما جاء من الايمان

بالله . فيحمل السبيل على اجماعهم لأن التأسيس أولى من =

.....

قولهم : " المراد به التناول لكل ^(١) سبيل المؤمنين ، لأن استحقاق الدرهم يعم كل داخل بصيغة الانفراد والاجتماع ^(٢) .

قولهم : " المؤمنون هم الموجودون الى يوم الدين

= التأكيد .

ويدل على عموم سبيل المؤمنين من صحة الاستثناء منه كأن يقال في غير القرآن : " ويتبع غير سبيل المؤمنين الا سبيل كذا " نحو " الا سبيل كتاب الله " . والاستثناء معيار العموم فيشمل السبيل الاجماع .
وأما كون الآية نازلة في طعمة بن ابيرق فالجواب عنه أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .
وأما كون غير مוגلة في الابهام فقد جاء في التلويح ما معناه " ولو سلم عدم العموم فيكفي كون لفظ غير من قبيل المطلق ومع ذلك فسبيل عام بلاشك ، فغير وان كان مطلقا لكنه يعم كل ما غير كل سبيل للمؤمنين " . انظر التلويح على التوضيح ، ج ٢ ص ٤٧ . وسلم الوصول ، ج ٣ ، ص ٢٥١ . وانظر ما تقدم من الاجابات في نهاية السؤل مع سلم الوصول ، ج ٣ ، ص ٢٥٠ - ٢٥٢ . والوصول للشيرازي ، ج ٢ ، ص ١٤٩ - ١٥١ .
والمحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٧٥ ، ٧٧ . والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ . وتنقيح المحصول ، ج ٢ ، ص ٣٥٨ والاحكام للامدي ، ج ١ ، ص ٢٩٦ .

(١) في الأصل كل .

(٢) والجواب عنه ما تقدم من الرجوع الى موارد الاستعمال كما ذكر ابن التلمساني . وانظر المحصول ج ٢ ، ق ١ ، ص ٧٩ . وتنقيح المحصول ، ج ٢ ، ص ٣٥٩ .

.....

قلنا : " حمله على ذلك يسقط فائدته " ، فيتعين حمله على مؤمنين
يتصور اتباعهم في دار التكليف ، ولا يتصور ذلك الا باتباع^(٢) سبيل
الموجودين في عصرهم أو من تقدم اتفاقهم على عصرهم .^(٣)

قولهم : " ان هذا عام مخصوص ، والعام اذا خص صار
مجملا) . قلنا : قد أوضحنا في باب العموم أنه متى خص بمعلوم ،
كان دليلا فيما بقى^(٤) .

-
- (١) في (س) فائدة ، وهو خطأ .
(٢) في " الأصل " بالاتباع . وهو خطأ .
(٣) ان الله تعالى لما علق العقاب على مخالفتهم ورجب في الأخذ
بقولهم ، علمنا أن المقصود هو العمل ، فانتفى كون المراد منهم
جميع المؤمنين الى يوم القيامة ، لأنه لا عمل ولا تكليف في يوم
الحساب " . وانظر المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٨٣ - ٨٤ .
والأحكام للآمدى ج ١ ، ص ٢٩٥ . والوصول ، ج ٢ ، ص ١٥٢ .
ونهاية السؤل ج ٣ ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ . والابهاج ، ج ٢ ، ص
٢٣٦ . وتنقيح المحصول ، ج ٢ ، ص ٣٦٠ .
(٤) وكذلك أن اتباعهم في الباح واجب معناه أنه يجب اعتقاد
إباحته وفعله على أنه مباح لا على أنه مندوب أو واجب كما نقول
أنه يجب علينا اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما يفعله مع أن
ما يفعله عليه الصلاة والسلام قد يكون مباحا أو مندوبا فيجب علينا
فعله على الصفة التي فعله بها النبي صلى الله عليه وسلم .
وانظر باب العموم الورقة ٤٩ / ١ ، ص ٤٨٨ . وانظر نهاية
السؤل ، ج ٣ ، ص ٥٤ . والأحكام للآمدى ج ١ ، ص ٢٩٧ . وتنقيح
المحصول ، ص ٣٦٦ . والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ .

.....

قولهم : استعمال سبيل المؤمنين في طريقته قولا وفعلا ، يكون مجازا " قلنا : وان كان مجازا في الأصل ، الا أنه صار هو المتبادر الى الفهم عند الاطلاق ، كما في قوله تعالى : " قل هذه سبيلي أدعوا الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني " .^(١)
^(٢)

قولهم : " ان بين ترك اتباع غير / سبيل المؤمنين ، واتباع سبيل المؤمنين واسطة ، وهي عدم الاتباع لهما " . قلنا : قد بينا في باب الأوامر والنواهي أن الشيئين اذا كانا على طرفي النقيض كالحركة
^(٣)
^(٤)
قولهم : " ان بين ترك اتباع غير / سبيل المؤمنين ، واتباع سبيل المؤمنين واسطة ، وهي عدم الاتباع لهما " . قلنا : قد بينا في باب الأوامر والنواهي أن الشيئين اذا كانا على طرفي النقيض كالحركة
في (س) طريقته .
(١) سورة يوسف ، الآية ٨٠ . والسبيل يطلق أيضا على ما يختاره الانسان
لنفسه من قول أو فعل كما في قوله تعالى " قل هذه سبيلي " وعلى
هذا فحمله على الاجماع أولى ، لكثرة الفائدة ، لأن الاجماع يعمل
به المجتهد والمقلد . أما اذا حملناه على مستند الاجماع ، فلا يعمل
به الا المجتهد فقط .
وجواب آخر وهو ان السبيل حقيقة في الطريق وفيما يختاره الانسان
لنفسه وليس مجازا في الأخير وانظر الوصول ، ج ٢ ، ص ١٥١ .
والمحصل ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٧٧ ونهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٥١
والتمهيد لأبى الخطاب ، ج ٣ ، ص ٢٢٩ . وتنقيح المحصول ، ج ٢ ،
ص ٣٦٣ . والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ .

(٣) في الأصل وهو .

(٤) في الأصل لها .

.....

والسكون ، كان الأمر بأحدهما نهياً عن الآخر ، والنهي عن أحدهما
أمراً بالآخر ، ضرورة أنه يلزم من طلب / الشيء طلب ما هو من ٦٢/ب
ضروراته (١).

وبينا (٢) أن الترك ليس محض السلب ، بل فعل الضد (٣) ، لأن
السلب المقابل الذي هو عدم محض لا يكون مقدوراً ، فلا يكون مكسوباً ،
وبينا انحصار التكليف في المكسوب (٥) ، بناءً على امتناع تكليف ما لا يطاق ،
أو عدم وقوعه (٦).

قولهم : " اتباع سبيلهم ، الحكم في المسألة بالطريق التي (٨)
حكموا بها ، لا بمجرد اتفاقهم " قلنا : إذا حكمنا في الواقعة (٩) ،
لأجل أنهم حكموا بها ، تضمن ذلك الحكم بما حكموا لأجله ، وكما أن

-
- (١) انظر باب الأوامر والنواهي الورقة : ٢٨ / ٢ / ص ٢٨٩
(٢) في الأصل " بينا " .
(٣) انظر مبحث الأفعال ورقة : ١/٥٩ / مله والمعامل في أصول الدين ،
ص ٨٤ .
(٤) في (س) مسكوب ، وهو خطأ .
(٥) في (س) المسكوب ، وهو خطأ .
(٦) وترك العمل بهما معا لا يعتبر اتباعا لاحدهما فتركهما معا
واسطة فيمتنع عدم وجود الواسطة ، وانظر الوصول ، ج ٢ ،
ص ١٥٠ ونهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٥٢ .
(٧) في (س) قوله .
(٨) في (س) بالطرق .
(٩) في (س) حكموا

.....

سبيلهم قبل الاتفاق الحكم بالدليل التفصيلي ، فسبيلهم بعد الاتفاق
(١)
الحكم به ، لأجل الاتفاق .

قولهم : " المراد بالمؤمنين الموجودون " (٢) حال نزول الآية "

قلنا : المؤمنون يتناول كل من يوصف بالايان ، وهم كل من يوجد
(٣) في عصره ، ضرورة حمل الآية على مؤمنين يمكن اتباعهم ، والا لكان
(٤)
تعطيلا للآية .

وقولهم : " الايمان فعل القلب ، ولا اطلاع لنا عليه "

قلنا : الأحكام التي بين العباد المرتبه على الايمان ، مرتبه على
النطق بكلمتي الشهادة ، من حل المناكحة وأكل الذبيحة والميراث،
والصلاة وراهم ، وعليهم الى غير ذلك . بخلاف الأحكام المتعلقة
(٥)

(١) انظر هذه الاجابه في نهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٥٤ . وعدم
اتباعهم في اثبات الحكم بالدليل التفصيلي خارج عن الدليل
الموجب لاتباعهم وذلك لأنه مخصوص بكون الاجماع لا يبحث
عن سنده اتفاقا ، فيبقى ما عداه على الوجوب ، لعدم
المخصص وانظر المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٨١ والتمهيد
لأبي الخطاب ، ج ٣ ، ص ٢٣٣ . والابهاج ، ج ٢ ، ص

٢٣٦ .

(٢) في (س) الموجودين .

(٣) في (س) عصرهم .

(٤) في (س) المؤمنين .

(٥) المراد بالصلاة عليهم صلاة الجنازة عند موتهم .

.....

(١)

بالعبد ورثه ، فانه يعلم السر وأخفى .

(٢)

قولهم : " هذه الاحتمالات جائزه لإرادة ، وهى مانعة

من الجزم " قلنا : لا ينكر أن كل لفظ احتج به على صحة الاجتماع

(٣)

(٤)

- لو جرد النظر اليه من حيث هو هو ، لتطرق إليه وجوه من الاحتمالات ،

(٦)

(٥)

لكن موافقة كل لفظ احتج به لمجموع الألفاظ ، مع كثرتها وتضافرها ،

(٧)

وتتطابق ظواهرها على ذلك يدفع إرادة تلك الاحتمالات لغة ، فاذاً

كل نص فيها يصبح التمسك به ابتداءً ، لاشعاره بالمطلوب الظاهر .

(١٠)

(٩)

ودفع إرادة ما عداه ، بانضمامه إلى الجملة ، وبهذه الطريق نقطع

بكثير من الأحكام ، من وجوب الصلاة ، والزكاة ، والحج ، والجهاد ،

(١١)

وشرح أصل البيع ، والنكاح ، والاجارة وغير ذلك - وإن كان كل لفظ

(١) انظر المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٦٥ - ٨٥ والمنخول ص ٣٠٥ .

والوصول ، ج ٢ ، ص ١٥٢ . والتمهيد لأبى الخطاب ، ج ٣ ،

ص ٢٣٤ .

(٢) فى (س) الايراد .

(٣) فى الأصل . " ولو " .

(٤) كلمة " هو " لا توجد فى (س) .

(٥) فى (س) المجموع .

(٦) فى النسختين " تضافرها " وهو خطأ .

(٧) كلمة " لغة " ساقطة من الأصل .

(٨) فى (س) إرادته .

(٩) فى الأصل باضمامه .

(١٠) فى (س) وبهذا .

(١١) كلمة " كان " ساقطة من (س) .

.....

ورد فيها ، لو نظرنا اليه من حيث هو هو ، لكان للتأويل فيه مجال -
لكن بالنظر الى ما اقترن به من التكريرات ، والتأكيدات ، وقرائن
الأحوال ، لا يبقى للاحتمال فيه مجال والله أعلم .
(١)

(١) ان هذه الآية - وإن كانت ظنية الدلالة على حجية الاجماع -

قد احتفت بقرائن صيرتها قطعية الدلالة وهى ما سيأتى من
السنة الدالة على ذلك - ذكر ابن أمير الحاج ما معناه أن
الشافعى لم يدع القطع فى استدلاله بهذه الآية ، فان رأى
الظن لم يتم المطلوب ، وان رأى القطع أشكل بظنيه دلالة
العام ، الا أن يدفع بأن ظنيتهما انما تكون حيث لا توجد
قرينة تفيد القطع ، وها هنا قد احتفت بما يوجب القطع ، وقال
ان الدال حينئذ هو القرينة انظر التقرير والتحرير ، ج ٣ ،
ص ٨٥ . والصواب ان الدال هو الآية لا ما احتفت به من
القرائن كما فى المفسر مع التفسير وانظر حجية الاجماع لمحمد
فرغلى ، ص ١٤٦ .

وقد عول كثير من الأصوليين فى قطعية الاجماع على التواتر المعنوى .
وأما التبريزى فانه يرى أن الألفاظ اللغوية قد تفيد القطع واستدل
بأن عدم افادة اللغة للقطع يستلزم عجز الله تعالى عن تفهيم
العباد أحكامهم على القطع من طريق الوحي وهو محال . انظر
تقيق المحصول ، ج ٢ ، ص ٣٦٥ . والمصادر المتقدمة والمستصفي ،
ج ١ ، ص ١٧٥ . والموافقات ، ج ١ ، ص ١٤ . وروضة الناظر ، ص
١١٨ . والإحكام لابن حزم ، ج ١ ، ص ١٠٧ . ولا بن حزم مسلك
يتلخص فى اعتبار أن خبر الواحد قد يفيد القطع اذا احتفت به
القرائن فضلا عن التواتر المعنوى . فانظر ذلك فى الاحكام ، ج ١
ص ١٠٧

الحجة الثانية للفقهاء : الاستدلال بقوله تعالى :

" وكذ لك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيدا " (١) وجه الاستدلال / به أن الله تعالى وصف مجموع (٢) الأمة بكونه (٣) وسطا ، والوسط هو العدل فالموصوف بالعدالة : اما كل واحد من الأمة وهو باطل قطعاً ، أو مجموع الأمة ، وذلك يقتضى

٥٣/ب
ق

قوله : (الحجة الثانية : قوله تعالى : " وكذ لك جعلناكم

أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس / ويكون الرسول عليكم شهيدا) (٥)

٦٨/أ
ك

وجه الاستدلال : أنه وصف مجموع هذه الأمة بكونهم وسطا ،

والوسط العدل ، فالموصوف بالعدالة اما أن يكون كل واحد من الأمة ،

وهو باطل قطعاً (يعنى : لما علم أن الواقع خلافه ،) أو مجموع

الأمة وذلك يقتضى أن يكون مجموع هذه الأمة موصوفين بالعدالة (يعنى :

إذا بطل أن يكون الموصوف بالعدالة كل واحد ، تعين أن يكون

(٦)

الموصوف بها جميع الأمة) .

(٧)

وهذا - على زعمه / تقرير للمقدمة الأولى .

٦٣/أ
س

وأما تقرير الثانية ، وهى (٨) أن الوسط العدل ، فقوله تعالى :

(١) سورة البقرة ، آية ١٤٣ .

(٢) فى " ق " أنه تعالى .

(٣) فى " ق " بكونها .

(٤) فى " ق " الموصوف .

(٥) سورة البقرة ، الآية رقم ١٤٣ .

(٦) فى (س) فيها .

(٧) الضمير يعود الى المصنف ، وفى قول الشارح " زعمه " . اشارة الى ضعف هذا التقرير والله أعلم .

(٨) فى (س) وهو .

أن يكون مجموع الأمة موصوفا بالعدالة.

" قال أوسطهم ^(١) أى : أعد لهم ^(٢) .

^(٣) وقوله عليه الصلاة والسلام ، " خير الأمور أوسطها " .

(١) سورة القلم ، الآية ٢٨

(٢) انظر الصحاح مادة وسط ، ج ٣ ، ص ١١٦٧ .

(٣) فى (س) أوسطها .

والحديث أخرجه البيهقى فى السند الكبرى ج ٣ ، ص ٢٧٣ -
أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن الشهريتين وهو أن يلبس
الثياب الحسنة الملقطة للنظر أو الرثة الدنيئة الملقطة للنظر -
وفيه : قال عمرو - أى ابن الحارث - : (بلغنى أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : " أمرا بين أمرين ، وخير الأمور
أوسطها " .

قال البيهقى هذا منقطع .

وذكر الحافظ السخاوى فى المقاصد الحسنة ، رقم ٤٥٥ ص ٢٠٥ :
أن : " حديث خير الأمور أوسطها " .

ذكره ابن السمعانى فى ذيل تاريخ بغداد بسند مجهول عن على
مرفوعا به .

وذكره ابن جرير فى تفسيره من قول مطرف ابن عبد الله ويزيد بن
مرة الجعفى .

وذكره الديلمى بلاسند مرفوعا عن ابن عباس " خير الأعمال أوسطها " .

وذكره أبو يعلى بسند رجاله ثقات عن وهب بن منبه بمعناه .

وانظر كشف الخفاء ، ج ١ ، ص ٤٦٩ . والمقاصد الحسنة ، رقم ٤٥٥ ،

ص ٢٠٥ . وانظر تاريخ بغداد ، الحديث رقم ١٢٤٧ .

.....

وقول الشاعر :

- (١) هم وسط يرضى الأنام بحكمهم * اذا نزلت احدى الليالى بمعظم .
(٢) ويقال : " ميزان وسط " . أى لا ميل فيه .
قال : وكل من قال قولا ليس بحق يكون كاذباً . يعنى لأنه أخبر
بالشئ على خلاف ما هو به ، قال والكاذب يستحق الذم . يعنى بالاتفاق ، (٣) (٤)

- (١) استشهد بهذا البيت ابن جرير فى تفسيره معزوا لزهير بن ابى سلمى
كما فى ج ٢ ، ص ٥ . وكذلك عزاه الرازى فى التفسير الكبير لزهير ،
ج ٤ ، ص ١٠٩ . وكذلك القرطبى فى تفسيره ، ج ٢ ، ص ١٥٣ .
وقد اختلفت رواياتهم لعجز البيت : فبعضهم رواه بقوله اذا طرقت ،
وبعضهم اذا نزلت . وفى ديوان زهير بن ابى سلمى .
لحى حلال يعصم الناس أمرهم
إذا طرقت احدى الليالى بمعظم
انظر ديوانه بشرح ثعلب ، ص ٢٧ ط دار الكتب المصرية .
وليه فيه موضع الشاهد .
ونذكره الجاحظ فى البيان والتبيين بلفظ
هم وسط يرضى الاله بحكمهم
إذا طرقت احدى الليالى بمعظم
وعزاه المحقق عبد السلام هارون لابى المثلث الهذلى فانظر تحقيقه
للبيان والتبيين ، ج ٣ ، ص ٢٢٥ ط لجنة القاهرة .
والشاهد فيه هم وسط بمعنى عدل .
(٢) انظر مادة وسط فى لسان العرب ج ٧ ص ٤٤٦
(٣) كلمة الذم ساقطة من (س) .
(٤) والعبرة : (يعنى لأنه ... يستحق الذم) ساقطة من الأصل .

.....

(١)

أما عندنا فشرعا ، وأما عند الخصوم فعقلا وشرعا .

قال : " فوجب أن لا يكون عدلا . " يعنى : على هذا التقدير ،

(٢)

لأنه لو لم يكن ما قالوه حقا ، لكانوا كاذبين ، ولم يكونوا عدولا ، لكنهم

(٣)

عدول بأخبار الله تعالى فوجب أن لا يصدر عنهم ما يخل بالعدالة

(٦)

(٥)

(٤)

(وان كل ما يقولونه حق) وصدق ، فيجب اتباعهم .

(١) كلمة شرعا ساقطة من (س) . ومراده بالخصوم المعتزله ، لأنهم

حكموا العقل قبل الشرع . وانظر المعتد ، ج ١ ، ص ٨ - ٩ .

والبرهان ، ج ١ ، ص ٨٧ وحاشية البناني ، ج ١ ، ص ٥٦ .

(٢) فى (س) عدلا .

(٣) فى الأصل عدولا ، وهو خطأ .

(٤) العبارة فى الأصل هكذا : " وان كان ما يقول حق " .

(٥) فى (س) ويصدق .

(٦) وجه الاستدلال يمكن أن يكون من ثلاثة طرق :

الأول : ان الله عدل الأمة ووصفهم بالوسطية والوسط من كل شىء

أعدله ، فيلزم من جعلهم أمة عدلا عصمتهم عن الخطأ . لثلا يتصفوا

بعدم العدالة فيكون ما يجمعون عليه واجب الاتباع .

الثانى : الوسط هو الخيار ، والله الحكيم انما أخبر بخيرية أمة

محمد ليشهدوا لعلمه بأنهم لا يرتكبون الكبائر حال شهادتهم ولا

الصفائر عندئذ فيصح أن ما يجمعون عليه ويشهدون عليه حسن

الأحكام الدينية هو الحق الذى يجب اتباعه .

الثالث جعل الله شهادتهم حجة على الأمم ، كما جعل شهادة

الرسول حجة علينا فى الآخرة ، فيكون قولهم فى الأحكام فى الدنيا

حجة ، قياسا على قولهم فى الآخرة ومعنى الاجماع حجية أقوالهم =

.....

قوله : " ولقائل أن يقول إلى آخر الاسئلة " الحاصل انه اعترض

على هذه الحجة من ثلاثة أوجه ولم يجب عنها لقوتها - على زعمه -

ونحن نذكر ما يخص هذه الحجة من الاسئلة ونجيب عنها ان شاء الله
(١)
تعالى متضمنه (٢) لما ذكره على الوجه الجدلي ، بحيث لا يتضمن منعاً
(٣)

بعد تسليم .

الأول : قوله : (الموصوف بالوسط مجموع هذه الأمة) قلنا : لا نسلم .

(٤)
قوله : (اذا لم يكن الموصوف به كل واحد فالموصوف به المجموع)

= على غيرهم . وانظر الاجماع مصدر ثالث من مصادر التشريع

الاسلامى ، لعبد الفتاح حسيني الشيخ ، ص ٩٠ - ٩١ . ط .
دار الاتحاد العربى ، القاهرة .

وانظر وجه الاستدلال فى المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٨٩ .
نهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٥٩ . والاحكام للامدى ، ج ١ ،
ص ٣٠٢ . والتمهيد لأبى الخطاب ، ج ٣ ، ص ٢٢٥ . والوصول ،
ج ٢ ، ص ١٥٣ . وأصول السرخسى ، ج ١ ، ص ٢٩٧ . والتبصرة ،
ص ٣٥٤ . الابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ . وتفسير القرطبي ، ج ٢ ،
ص ١٥٣ . وتفسير الألوسى ، ج ٢ ، ص ٥

(١) فى (س) والجواب .

(٢) فى (س) متضمنا .

(٣) كلمة " منعاً " ساقطة من (س) .

(٤) كلمة " به " ساقطة من الأصل .

وكل من قال قولا ليس بحق كان كاذبا ، والكاذب يستحق
(١)
الذم ، ولا يكون عدلا ، فوجب أن يكون كل ما يقوله مجموع الأمة حقا .

قلنا : لا نسلم تعيينه مرادا ، لجواز ارادة البعض لتعذر ارادة ظاهره ،
(٢)
وهو كل واحد ، لكن ذلك البعض غير معين لنا فلا تقوم به الحجة ،

والامامية عينت ذلك البعض بالائمه المعصومين ، فلم قلتم : ان هذا غير
(٣)
مراد ؟ لا بد لهذا من دليل .

(٤)
قوله : (الوسط العدل) قلنا : لا نسلم ، وظاهر أنه غير

مراد من الآيه ، لأن العدالة تحصل بفعل الواجبات ، واجتناب
المنهيات ، وهى فعل العبد ، والوسط الموصوف به فى الآيه فعل الله
تعالى ، لأنه جعله ، بدليل قوله تعالى : " جعلناكم " وما كان فعلا
(٥)
لله تعالى ، لا يكون فعلا لغيره ، فالوسط فى الآيه غير العدالة .
(٦)

٦٨/ب
ك

قوله : (وكل من قال قولا ليس بحق يكون كاذبا ، / والكاذب
يستحق الذم) . قلنا : الكذب لا يخلو اما أن يكون عبارة عن الخبر غير

-
- (١) فى الأصل " فلا " .
 - (٢) انظر المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٩٢ .
 - (٣) ق (س) لنا .
 - (٤) كلمة العدل (ساقطة) من (س) .
 - (٥) سورة البقرة ، الآية ١٤٣ .
 - (٦) وأيضا فان المعدل بزنة اسم الفاعل لا يجعل من عدله عدلا ،
بل يخبر عن عدالتهم .

انظر المحصول ج ٢ ، ق ١ ، ص ٩٠ . والابهاج ، ٢ ، ص

.....

(١) المطابق على ما يقوله معظم النظار أو الخبر غير المطابق مع اعتقاد
(٢) على ما يقوله الجاحظ - فان غنيت به الأول ، فلا نسلم أن كل كساذب
يستحق الذم ، لجواز الاخبار به عن نسيان أو خطأ في اجتهاد ، بعد
بذل الوسع منه فلا يستحق الذم ، لقوله تعالى : " وليس عليكم جناح فيما
أخطأتم به " ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : " رفع عن أمتي الخطأ
والنسيان " . (٤)

(٥) وقوله : " اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر ، وان أصاب فله أجران " .

(١) في الأصل والخبر .

انظر المعتمد ، ج ٢ ، ص ٥٤٤ . وشرح تنقيح الفصول ص ٣٤٧ .

(٢) هو عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان المعروف بالجاحظ الكناسي
الليثي البصري ، صنف في كل الفنون وتنسب اليه الفرقة الجاحظية
من المعتزلة ، كان أدبيا متكلماً له البيان والتبيين ، والحيوان
والبخلاء وله كتب كثيرة . كان مشوه الخلقة . توفي بالبصرة سنة
٢٥٥ هـ . انظر فرق وطبقات المعتزلة ، ص ٧٣ . وفيات الأعيان ،
ج ٣ ، ص ١٤٠ . وشذرات الذهب ، ج ٢ ، ص ١٢١ .

(٣) سورة الأحزاب ، الآية رقم ٥ .

(٤) تقدم تخريجه في الورقة ٣ / أ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب أجر الحاكم

اذا اجتهد فأصاب أو أخطأ . رقم ٧٣٥٢ ، ج ١٣ ، ص ٣١٨ عن
عمرو بن العاص بلفظ " اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران
.. الحديث . وأخرجه مسلم في كتاب الأقضية ، باب

بيان أجر الحاكم اذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ، رقم ١٥ ، ج ٣ ،

ص ١٣٤٣ بمثل حديث البخاري .

.....

- (١)
وان عنيت به الثانى ، فلا نسلم أن كل من قال قولا ليس بحق
يكون / كاذبا ، لجواز أخباره " به " لا عن اعتقاد .
(٢)
(٣)
والحاصل أن هاتين المقدمتين لا يجتمعان على الصدق ،
(٤)
سلمنا أنه يكون كاذبا ، وأن الكاذب يستحق الذم ، لكن لم
قلتم : ان ذلك يحرم العدالة مطلقا ، وظاهر أنه لا يخرم ، لجواز
أن تكون المخالفة به صغيرة ، والصغيرة لا تخرم العدالة ، إلا مع
(٥)
الاصرار ، أو يكون ما يتضمن خسارة النفس ، ودناءة الهمة ، كتطفيف
(٦)
حبة ، أو اختزال كخبيزة ، وهذا معنى سؤاله .
(٧)
(٨)
الثالث : (قوله : " فوجب أن يكون عدلا) قلنا : لم قلت :
(٩)
انه يلزم من وصفهم بالعدالة ، أن يكونوا عدولا فى كل شىء ؟ وتقريره

- (١) كلمة (به) ساقطة من الأصل .
(٢) كلمة " به " لا توجد فى الأصل .
(٣) والمقدمتان هما الأولى : كل من قال قولا ليس بحق فهو كاذب ،
والمقدمة الثانية وكل كاذب يستحق الذم .
(٤) فى الأصل وسلمنا ، والصواب حذف الواو .
(٥) فى الأصل ما .
(٦) فى (س) كسرة .
(٧) انظر الوصول ، ج ٢ ، ص ١٥٣ . والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٩ .
(٨) فى (س) عدولا .
(٩) فى (س) قلتم .

ولقائل أن يقول : قوله تعالى : (وكذلك جعلناكم أمة
 وسطا)^(١) / خطاب مع الأقسام الحاضرين في ذلك الوقت بعينه^(٢)
 ٦٠/ب (٣)
 (ان هذا يدل على أن اجماعهم في ذلك الوقت) حجة لكنا لا نعرفهم
 بأعيانهم ، ولا نعرف أيضا ذلك الوقت نفسه ، وحينئذ لا يمكننا أن
 أن نعرف الا جماع الذي حصل في ذلك الوقت .

ما ذكره أن الوصف في جانب الاثبات يكفي في صدقه ثبوته في صورة ،
 فانا اذا قلنا : " زيد عالم " لا يلزم أن يكون عالما بكل شئ ، وهذا
 سؤاله الثاني .

سلمنا أنهم عدول في كل شئ ، لكن في كل زمان أو في زمان
 الأداء ؟ الأول ممنوع ، والثاني مسلم . ونحن نقول به ، فانهم
 عدول عند أداء الشهادة ، التي وصفهم الله تعالى بالوسط لأجلها ،
 وهي الشهادة على الناس يوم القيامة للأنبياء صلوات الله عليهم ،

فلم قلت : انهم عدول عند التحمل في دار الدنيا ؟ وأنه غير
 لازم ، فانه يصح تحمل الفاسق والكافر والعبد والصبي المميز .^(٥)

-
- (١) سورة البقرة ، آية رقم ١٤٣ .
 (٢) كلمة (بعينه) ساقطة من الأصل .
 (٣) العبارة : (ان هذا . . . ذلك الوقت) ساقطة من " ق ."
 (٤) في الأصل " لا يمكننا " .
 (٥) وأيضا اعترضوا على الاستدلال بأن العلة في تعد يلهم هي
 شهادتهم على الأمم في الآخرة ولا يلزم من ذلك ثبوت العدالة
 لهم في الدنيا ، لأن الحكم يدور مع علته وجودا وعدما . وانظر
 المحصول ج ٢ ، ق ١ ص ٩٢ والوصول ج ٢ ص ١٥٤ والاحكام
 للآمدى ج ١ ص ٣٠٣ ونهاية السؤل ج ٣ ص ٢٦٠ .

(١) وأما اجماع سائر الناس في سائر الأوقات ، فغير داخل تحت الآية ،
ولا يمكن أن يقال : انه لما ثبت أن ذلك الاجماع حجة ، (وجب
أن يكون سائر الاجماع حجة) (٣) ، (لانعقاده على

سلمنا أنهم عدول مطلقا في الدنيا والآخرة ، لكن مجموع الأمة الموصوفون ،
هم الموجودون عند نزولها ، لأن الخطاب خطاب المواجهة ، لكن
الموجودين عند نزولها غير معلومين لنا ، ولا يبقى الجميع بعد موته
عليه الصلاة والسلام ، فإنه قد استشهد في حياته عليه الصلاة و
السلام جماعة من المهاجرين والأنصار ، وهذا معنى سؤاله الأول ، إلا
أنه قال في تقريره : " لكن لا نعرفهم بأعيانهم ، ولا نعرف ذلك أيضا ،

- (١) في الأصل غير .
- (٢) كلمة " أن " ساقطة من " ق " .
- (٣) العبارة : (وجب أن يكون سائر الاجماع حجة) ساقطة من " ق " .
- (٤) في النسختين المواجهتين . ولعل الصواب مواجهته .
- (٥) في الأصل الموجودون .
- (٦) في الأصل بقى .
- (٧) في (س) اشتهر
- (٨) وأضيف الى هذا الاعتراض اعتراض آخر وهو أن الخطاب الشفاهي يتناول الموجودين حينئذ فيفيد أن اجماع الصحابة حجة دون اجماع غيرهم . وانظر المحصول ج ٢ ، ق ١ ، ص ٩٢ . والأحكام ، ج ١ ، ص ٣٠٤ .
- (٩) كلمة (ذلك) لا توجد في (س) ولعلها " كذلك " أو لعلها زيدت من الناسخ في الأصل .

(١) أن (لا قائل بالفرق ، ولأنا نقول : هذا اثبات لأصل الاجماع

بأضعف أنواع الجماعات / وهو في غاية الفساد . ١/٥٤
ق

ذلك الوقت بعينه ، وحينئذ لا يمكننا أن نعرف الاجماع الذي حصل
في ذلك الوقت . وفي ضمن هذا التقرير اعتراف بصحة صورة من الاجماع / ١/٦٩
ك

وما ذكرناه من التقرير أقرب الى الغرض ، فانه لا يرد عليه ما
ذكره ، من الدخول الذي ذكره ، وأجابه على زعمه ، وهو قوله " ^(٥)
لا يمكن أن يقال : إنه ^(٦) إذا ثبت أن ذلك الاجماع حجة وجب أن يكون
سائر الاجماع حجة ، لانعقاده على أن لا قائل بالفرق .

لأنا نقول : هذا اثبات لأصل الاجماع بأضعف أنواع الاجماع ، ^(٧)
وهو في غاية الفساد (. يعني : أنه استدلال باجماع تركيبى ^(٨)
^(٩)

(١) في الأصل : (لانعقاد الاجماع على أنه) .

(٢) في (س) التقدير .

(٣) كلمة " من " ساقطة من الأصل .

(٤) يريد قول الرازي في المتن : " لأنا نقول هذا اثبات لأصل

الاجماع بأضعف أنواع الجماعات ، وهو في غاية الفساد " .

(٥) في (س) التقريرات .

(٦) كلمة " انه " ساقطة من الأصل .

(٧) في (س) اجماع وهو خطأ .

(٨) في (س) باضعاف . والبعض

(٩) ويسميه البعض بالاجماع المركب . والاجماع الضمني وهو مركب من
قولين أو أكثر كما إذا أجمع أهل العصر على قولين أو أكثر فهل
يجوز لأحد أن يقول زائد ؟ فمن اعتبر اجماعهم على القولين اجماعا =

.....

.....

= منع من أحداث القول الزائد وهو مذهب الجمهور وجزم به الشافعي في الرسالة ونص عليه محمد بن الحسن وهو قول أحمد والطبري والقال وعامة الفقهاء، ومن لم يعتبره اجماعا أجاز أحداث القول الزائد مطلقا وهو رأى بعض الحنفية وبعض الظاهرية والشيعة .

وفصل بعض الحنفية وقالوا لا يجوز أحداث قول ثالث اذا كان المجمعون هم الصحابة ، اما ان كانوا غيرهم فيجوز . وفصل الرازي والآمدي وابن الحاجب وابن السبكي والطوفى والقرافي وابن اللحام والمتأخرون من الشافعية وقالوا ان أحداث القول جائز اذا لم يرفع ما اتفق عليه الأولون ، والا لم يجز ، كالقول بأن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها تنتهى بوضع الحمل ، والقول الآخر انها تنتهى بأبعد الأجلين ، فالقول بالاكتفاء بالأشهر قبل وضع الحمل يعتبر أحداث قول ثالث رافع للقولين ولم يقل به أحد .

وأشار صاحب سلم الوصول الى أن الخلاف بين الجمهور وأهل التفسير لفظي انظر : سلم الوصول ج ٣ ص ٢٧٠ وانظر تفاصيل المسألة وشرح الاجماع المركب فى شرح التوضيح للتفقيح لصدر الشريعة ج ٢ / ٤٢ ، ٤٣ ، ورفع الحاجب ج ٢ / ق ١٤٨ / أ وكشف الأسرار ج ٣ ص ٢٣٤ وتيسير التحرير ج ٣ ص ٢٥٠ وأصول السرخسى ج ١ ص ٣١٨ والرسالة للإمام الشافعي ص ٥٩٥ والمسودة ٣٢٦ شرح الكوكب ج ٢ ص ٢٦٤ والتبصرة ٣٨٢ والاحكام للآمدي ج ١ ص ٣٨٤ والمحصل ج ٢ ق ١ ، ١٨٠ والاحكام لابن حزم ج ٤ ص ١٥٦ .

وشرح تنقيح الفصول ص ٣٢٦ . ومراد ابن التلمساني والرازي من قولهم المذكور أعلاه انه استدلال باجماع مركب من قولين هما : كون اجماع الصحابة فى لحظة نزول قوله تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) الآية حجة باعتراف الجميع، وأن سائر الاجماع الأخرى حجة لعدم القائل بالفرق بينهم . فالقول بعدم حجية سائر الاجماع دون اجماع الصحابة عند نزول الآية خارق للاجماع التركيبى المشتمل على القولين السابقين بناء على عدم الفرق بينهما فى الحجية وقد جعل الأكثرون ومنهم الآمدي عدم الفصل بين مسألتين كمسألة أحداث قول ثالث وفرق القرافي وغيره بينهما بأن فى مسألة أحداث القول محل الحكم متحد وفى المسألتين متعدد وقد قال الرازي ان الاجماع التركيبى من أضعف أنواع الاجماع وانظر المحصول ج ٢ ق ١ ص ١٨٥ .

.....

على أصل الاجماع ، وهو مختلف فى صحته ، عند القائلين بأصل
الاجماع .

(١) سلمنا أن كل ما يقولونه حق (١) وصدق ، لكن لم قلت : ان
كل ما كان حقا فى نفسه يكون حجة ، يجب على المجتهد اتباعه ؟ وظاهر
أنه غير لازم ، فانه لا يسوغ لمجتهد اتباع قول مجتهد يخالف اجتهاده ،
وان قلنا : ان كل مجتهد مضىب ، / ولا يقضى القاضى بعلمه
- على رأى - (٤) ولو شهد عدد التواتر من النساء فى قصاص

١/٦٤
س

- (١) فى الأصل يقول .
- (٢) فى (س) ولكن .
- (٣) فى (س) للمجتهد .
- (٤) قال الربيع : الذى يذهب اليه الشافعى أنه - أى القاضى -
يحكم بعلمه ، لأن علمه أكبر من تأدية الشاهد بين الشهادة اليه .
وهذا فى الأموال فان له فى الحدود وجهين . ولكن الشافعى
نفسه لم يصرح بترجيح أحد القولين عند حكايته لهما فى الأم ،
ج ٧ ، ص ١١٣ .
وأما مالك وأحمد فى الرواية المشهورة عنه فانهما يريان أنه لا يجوز
للقاضى أن يقضى بعلمه فى شىء أصلا لا فيما علمه قبل الولاية
ولا بعدها لا فى مجلس الحكم ولا فى غيره لا فى حقوق الله ، ولا
فى حقوق الآدميين .
وأما ابن الماجشون من أصحاب مالك قال له ان يحكم بعلمه فى
الأموال خاصة فيما علمه فى مجلس حكمه .
وأبو حنيفة يرى أنه يحكم بعلمه فى حقوق الآدميين ولا يحكم به
فى الحدود ، ولا يحكم ^{بعلمه} قبل توليه القضاء مطلقا .
وفى رواية عن أحمد ان له أن يحكم بعلمه مطلقا فى الحدود
وغيرها - وقيل أن له رواية ثالثة بالجواز فى غير الحدود . =

.....

(١) أوحد ، لم يثبت بشهادتهن ، (٢)

والجواب: قوله : (يجوز حمل الآية على بعض الأمم ، فلم قلت : ان ذلك غير مراد ؟) قلنا يمنع من ارادته أن الآية سيقنت لبيان عظم شأن هذه الأمة ، وتفضيلها على سائر الأمم ، فلو كان المراد منها وصف بعض هذه الأمة (وبعض كل الأمم ^(٥) - كذلك) ، لم يكن لها مزية . (٦)

= وعند أهل الظاهر يحكم بعلمه في الجميع فيما علمه قبل الولاية أو بعد ها . وانظر الاشراف في مسائل الخلاف ، ج ٢ ، ص ٢٨٣ . والمجموع ، ج ١٩ ، ص ١٩٣ - ١٩٤ . والافصاح لابن هبيرة ، ج ٢ ، ص ٣٥٣ .

- (١) قال ابن هبيرة : " واتفقوا على أن النساء لا تقبل شهادة تهنهن في الحدود والقصاص " . الافصاح ، ج ٢ ، ص ٣٥٦ . وقال الشافعي رحمه الله : " لا تجوز شهادة النساء الا في موضعين ثم ذكر الأموال اذا كان معهن رجل ، ، وذكر ما لا يطلع عليه الرجل من عورات النساء " . الأم ، ج ٧ ، ص ٤٧ .
- (٢) في (س) بشاهدين .
- (٣) في الأصل " وتفضلها " .
- (٤) في (س) " وصرف " .
- (٥) العبارة : (وبعض كل الأمم كذلك) ساقطة من (س) . وفي الأصل الأمة وهو خطأ .
- (٦) فيجب حمل الآية حينئذ على مجموع الأمة وانظر المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٩٣ . والاحكام للآمدى ، ج ١ ، ص ٣٠٤ - ٣٠٧ .

.....

لا يقال وصف مجموع الأمة بالعدالة يستلزم وصف كل واحد ،
 لامتناع قيام الصفة الواحدة بالمحال المتعددة ، كما أن وصف مجموع
 الجواهر بالجواز والحدوث يستلزم وصف كل جوهر بذلك ، فيلزمكم
 ما فررت منه ، لأننا نقول : وصف الجوهر بالجواز لذاته ، ووصفه
 بالحدوث (لل لازم لذاته) وهو الامكان . وكل حكم يثبت لشيء
 لذاته ، أو لل لازم ذاته ، لا يفارقه في حالة ، بخلاف ما يعرض له لا لذلك .
 فانه قد يثبت للجملة ما لا يثبت لآحادها ، كعدد التواتر المفيد للعلم
 دون آحاده ، وكاستلزام المقدماتين للنتيجة دون احدهما . الى نظائر
 ذلك . فلم قلت من ثبوت العصمة لكل الأمة ثبوتها لكل واحد ؟
 واذا بطل أن تحمل الآية على كل واحد ، لما علم أن الواقع خلافه ،

- (١) في (س) والحدث .
- (٢) في (س) (يستلزم كل وصف) فكلمه كل زائدة .
- (٣) في الأصل الجواهر ، وهو خطأ .
- (٤) العبارة في (س) هكذا : (ال لازم ذاته) .
- (٥) أى لا لذاته ، ولا لل لازم ذاته .
- (٦) في (س) لنتيجته .
- (٧) في (س) آحادهما .
- (٨) كلمة " قلت " ساقطة من الأصل .
- (٩) في (س) الوقائع .

.....

ويطل أن تحمل على بعض ، لانتفاء الزية ، تعين أن تحمل على مجموع الأمة ، والا لزم التعطيل .

قوله : " لا نسلم : أن الوسط في الآلة العدل "

قلنا : قد دللنا على أنه يطلق لذلك بالكتاب ، والسنة ، والشعر ، والاستعمال ^(١) . والاشتراك والنقل والمجاز على خلاف الأصل .

قوله : " العدالة فعل الواجبات وهو فعل العبد والوسط "

الموصوف به في الآلة فعل الله تعالى ، فلا يكون الوسط العدالة () .

قلنا : لا نسلم أن العدالة / فعل الواجبات ، بل ذلك من آثارها وانما العدالة عبارة عن هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة . ^(٢)

سلمنا : أن العدالة فعل الطاعات لكن قد تقرر في علم الكلام ،

من مذهب أهل الحق ، ان كل واقع من الممكنات ، فانه ينسب الى الله تعالى خلقا واختراعا ، وأنه لا يمتنع مع ذلك نسبه بعضها الى العباد كسبا واتصافا .

ثم لو سلم جدلا أن ^(٤) العدالة ^(٥) فعلى

(١) يريد ما ذكره من قولهم " ميزان وسط " أى لا ميل فيه .

(٢) قال ابن الصلاح في تعريف العدل : (أن يكون مسلما بالغيا عاقلا سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظا غير مغفل) . وانظر التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، ص ١٣٦ . وتدريب الراوى في شرح تقريب النواوى ، ج ١ ، ص ٣٠٠ .

(٣) في (س) العبد .

(٤) في (س) لأن .

(٥) في (س) العدالات .

.....

الطاعات ، وأنها فعل العبد ، لكن لا يمنع ذلك من نسبة جعلها
(١)
لله تعالى ، بخلق أسبابها ، من سلامة النية والالهام لامثالها ،
(٢)
والقدرة والداعي والارادة ، وخلق بعض اللطاف .

قوله : (ان كل من قال قولا ليس بحق يكون كاذبا ، وان كل
كاذب يستحق الذم ، وانهما لا يجتمعان على الصدق) . قلنا : نحن
ندعى أن لا واسطة بين الصدق والكذب على ما عرف من أصل أهل الحق ،
(٣)
وان كل خبر ، فاما أن يكون مطابقا لمخبره ، أولا ، والأول : الصدق ،
(٤)
والثاني الكذب / .

٦٤/ب
س

(٥)
قوله : (لا نسلم أن كل كاذب بهذا التفسير يستحق الذم ،
(٦)
لجواز الاخبار به عن خطأ أو نسيان قلنا : لا يمنع استثناء الناسي
والمخطيء من هذه القضية ، لكن (٧) لا يمكن دعوى ذلك في مسألتنا ،
لأن الفرض : أن المخبر بذلك ، مجموع الأمة ، وهم عدد يزيد على عدد

-
- (١) في الأصل الله .
(٢) انظر هذه الاجابه في المحصول ، ج ٢ ، ص ٩٩ ونهاية السؤل ،
ج ٣ ، ص ٢٦٠ .
(٣) كلمة (أهل) ساقطة من (س) .
(٤) في (س) لمخبره .
(٥) في (س) كذب .
(٦) في (س) لا يمتنع .
(٧) كلمة " لكن " ساقطة من س .

.....

التواتر ، والعادة تحيل النسيان على مثلهم ، وكذلك الغلط والخطأ
 في الحكم الشرعى ، فانهم ان^(١) جزموا به وقطعوا ، فالعادة تحيل
 الجزم الا عن قاطع شرعى ، ولا قاطع شرعى سوى النقل المتواتر عن^(٢)
^(٣)
 الرسول صلى الله عليه وسلم ، اما بسماعهم منه ، فيستند القطع الى
 محسوس ضرورى ، أو بالنقل المستند الى المحسوس ، ولو جَوَّزَ^(٥) الغلط
 والخطأ فى مثله ، للزم جواز تطرق مثله الى النقل المتواتر ، (وكذلك
 يقدح فى اثبات النبوه ، فان احدى مقدمات صحتها بالنسبة اليها النقل
 المتواتر)^(٦) وعلى هذا التقدير ، قد يمنع^(٧) انعقاد الاجماع عن
 أمارة .^(٨)

- (١) فى (س) اذا .
- (٢) فى (س) قاطعا .
- (٣) فى النسختين شرعيا بالنصب على أنها صفة لقاطع ويحتمل أن
 تكون بالرفع على أنها خبر .
- (٤) فى (س) فيما عم . وهو خطأ .
- (٥) فى (س) جزم .
- (٦) العبارة : (وكذلك يقدح - النقل المتواتر)
 ساقطة من (س) .
- والمعنى اذا جاز الخطأ والنسيان فى النقل المتواتر جاز ذلك فى
 نقل المعجزة ، والنبوات تثبت بالمعجزة فيجوز فيها - على هذا
 الرأى - الخطأ والنسيان فلا تثبت النبوات وهو باطل .
- (٧) فى (س) منع .
- (٨) وجواز انعقاد الاجماع عن أمارة هو قول الجمهور خلافا لداود
 الظاهرى وأكثر أصحابه ، لمنعهم انعقاده عن قياس . وانظر الاحكام =

.....

(١)

ولو سلم ، فانما يتصور عن ظن غالب ، سالم عن المعارض ،

والعادة تحيل الخطأ في مثله أيضا مع كثرة عدد هم ، ولا يلزم عليه

اتفاق العدد الكثير على كفر ، أو بدعة ، فان ذلك انما يتفق من

مصادفة نظر للأقل ، وتقليد من الأكثر ، كأتباع كل مذهب .

أما اتفاق الجسم الغفير (على نظر) واستدلال في العقلية ،

مع تشعب طرقها وتعارض الشبهات فيها ، (وعسر الاحاطة بشرائط / ١/٧٠ ك

انتاج براهينها ، وشر مجارى العقول عن مواقعها ، وكل ذلك لا

يدركه الا الأفراد في كل عصر ،) فالعادة تحيل الاتفاق فيه ،

ولذلك قيل : ان العقلاء لم يتفقوا على مسألة عقلية نظرية ، سوى

أن القديم لا يعدم ، وعلى هذا الحرف منع الامام كون الاجماع

= ١ في أصول الاحكام لابن حزم ، ج ٤ ، ص ١٢٩ . وانظر قول

الجمهور في المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٦٩ والتبصرة ، ص

٣٧٢ . والمستصفي ، ج ١ ، ص ١٩٦ .

(١) في (س) المعارضة .

(٢) في الأصل ومثله وهو خطأ .

(٣) في (س) تقليد للأكثر .

(٤) عبارة (على نظر) ساقطة من (س)

(٥) في الأصل موافقها ، ولعلها مواقعها .

(٦) العبارة بين القوسين : (وعسر . . كل عصر) ساقطة من (س) .

(٧) كلمة مسألة ساقطة من الأصل .

(٨) في (س) التقديم وهو خطأ .

.....

حجه في العقلیات ، (١) وخالفه الغزالي في المنحول . (٢) وهذا من أغض ما يبحث فيه في باب الاجماع .

قوله : (لا نسلم أنه يلزم من المخالفة ، خرم العدالة مطلقا) ، لجواز أن تكون المخالفة صغيرة وأنها لا تقدر مطلقا . (٣)

قلنا : الجواب عنه من وجهين : الأول : انا انما فرقنا فسي (٤) خرم العدالة بين الكبيرة والصغيرة ، لأن العدالة وصف باطن غُيِّبَ عنا ، (٥)

(١) قال امام الحرمين : ولا اثر للوفاق في المعقولات، فان المتبع في العقلیات الأدلة القاطعة ، فاذا انتصبت لم يعارضها شقاق ، ولم يعضدها وفاق (البرهان ، ج ١ ، ص ٧١٧ .

(٢) قال الغزالي : " هذا ما اختاره الامام رحمه الله وللکلام فيه مجال ، ان لو تمسك فيه بقوله " لا تجتمع أمتي على الضلالة (الى آخر ما قاله مما معناه ان اجماع الأمة حجة حتى في العقلیات .)

المنحول ص ٣١٦ - ٣١٧ . وبمثل قول الغزالي قال الرازي في المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢١ . والامدى في الاحكام ، ج ١ ، ص ٢٨٢ . وقال الأسنوي " والمعروف الأول يعني كون الاجماع حجة في العقلیات " نهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٣٨ . وانظر النفائس ، ج ٣ ، ق ٢ / أ . والكاشف ، ج ٣ ، ق ١٢٢ / ب .

(٣) في (س) العدالة .

(٤) كلمة " انا " ساقطة من الأصل .

(٥) في (س) تفرقنا وهو خطأ .

(٦) في (س) علينا .

ثم نقول : سلمنا كون الأمة موصوفين بالعدالة ، فلم قلت : ان ذلك يقتضى كونهم عدولا فى كل شىء ؟^(١) وتقريره ما ذكرناه فى أن الوصف فى جانب الثبوت

لا اطلاع لنا عليها الا بمظنتها وآثارها ، ووقوع الصغيرة فلتة ، مع
(٢)
استعقابها بالاستغفار ، وعدم الاصرار لا يخرم الظن بمرأهه التقوى ،
واذا كان العزكى هو الله ، عالم السر والعلانية فلا يقع منهم ما يخل
(٣)
بعد التهم .

الثانى : أن المخالفة فى الفتوى - مع العلم - كذابه على الله تعالى ، والكذب على الله تعالى كبيرة .

قوله : " سلمنا أنهم عدول ، لكن لم قلت : انهم عدول فى كل شىء ؟ " . قلنا : اذا كانت العدالة راجعة الى هيئة راسخة فى النفس تحمل على ملازمة التقوى ، والمروءة ، لم يختلف الحال .
(٤)
قوله : " الحكم بالعدالة ، انما يحتاج اليه حال الأداء " وهو فى
(٥)
الآخرة ، لا حال التحمل فى الدنيا ، وهو محل نزاع) ، قلنا : لا قيد فى الآية فى وصفهم .

-
- (١) كلمة " فى " غير موجوده فى الأصل .
(٢) فى الأصل بعدعاة ، وهو خطأ .
(٣) وانظر كون تعديل الله لمجموع الأمة يقتضى عصمتها من أن تجمع على الكبائر أو الصفائر فى الوصول الى علم الأصول ، ج ٢ ، ص ١٥٣ . والمحصل ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٩٩ . والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ .
(٤) وكذلك تعديل الله لمجموعهم ينفى عنهم الخطأ مطلقا لأنه هو يعلم السر وأخفى . انظر الاحكام للامدى ، ج ١ ، ص ٣٠٥ .
والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٩ .
(٥) فى الأصل " وهى " .

يكفى فى العمل بمقتضاه ثبوته فى صورة واحدة .

١/٦٥
س

وقبول شهادتهم / فى الآخرة ، لا يمنع من وصفهم بها فى الدنيا . وقد وصفهم الله تعالى بذلك فى معرض المدح ، تفضيلاً لهم على سائر الأمم ، وذلك يدل على أن ذلك شيمة لهم ، فانه لا يحسن أن يقال : " فلان يغيث الملهوف ، ويكرم الضيف " لصدوره مرة .
(١)
(٢)
(٣)
(٤)
وقد قال الله تعالى : " جعلناكم " ولم يقل " سنجعلكم " .

قوله : (الآية تخص الموجودين عند نزولها ، لأن الخطاب للمواجهة) . قلنا : خطاب الله تعالى على لسان نبيه عليه الصلاة

- (١) فى الأصل " لا يدل " وهو خطأ .
(٢) ويمكن أن يقال إن العدالة لا تتحقق الا مع التكليف ومن المعلوم أنه لا تكليف فى دار الآخرة فتكون العدالة فى الدنيا . وأجاب بعضهم بأن حمل الآية على تعديلهم فى الآخرة يسقط تخصيص هذه الأمة المحمدية وتمييزها على سائر الأمم ، لأن الكل عدول فى يوم القيامة لاستحالة الخطأ منهم يومئذ .
وقال الأسنوى عن هذه الاجابة الأخيرة : " وفى الجواب نظر ، لأن الله تعالى قد أخبر عن بعض أهل الموقف بانكار المعاصى وانكار التبليغ اليهم ، ثم قال بل الجواب أن يقول العدالة لا تتحقق الا مع التكليف ولا تكليف فى دار الآخرة " .
نهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٦٠ . والاحكام ، ج ١ ، ص ٣٠٤ . والمحصول ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٠٠ . الوصول ، ج ٢ ، ص ١٥٤ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ١٤٣ .

(٤) فان قيل أن استعمال الماضى فى موضع الاستقبال ليدل على تحقق

الوقوع كقوله تعالى " أتى أمر الله " سورة النحل ، الآية رقم ١ فالجواب أن الأصل فى الكلام الحقيقة ، فلا يعدل عنه الا لدليل ، ولا دليل . . انظر الابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ . والمحصول ، ج ٢ ، =

.....

(١) والسلام ، لمن بلغ والا لم تكن مخاطبين بقوله تعالى : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (٢) (وقوله تعالى) : (وجاهدوا) (٤) (٣)

الى غير ذلك . ولم يختلف حملة الشريعة ، فى تناول هذا الخطاب لنا ، وانما اختلفوا أنه يتناولنا بمجرد اللفظ ، أو بضميمة . (٥) (٦)

= ق ١ ، ص ١٠٠ . ونهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٣٤٩ .

والاحكام ، ج ١ ، ص ٣٠٤

(١) فى النسختين " اقيموا " وهو خطأ ، لأنه لا توجد آية بدون حرف عطف قبل لفظ " اقيموا " .

(٢) هذه الآية تكررت كثيرا فى القرآن الكريم وعلى سبيل المثال فهى جزء من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٣) العبارة : وقوله تعالى زيدت لضرورة الفصل بين الآيتين ، لأنه لا توجد آية واحدة بلفظ : (اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وجاهدوا) .

(٤) هذا اللفظ تكرر فى كثير من آيات القرآن الكريم وعلى سبيل المثال فانه قد ورد فى سورة الحج ، الآية رقم ٧٨ .

(٥) فى (س) وبضميمة .

(٦) وأيضا فان الخطاب الشفاهى يتناول النبى صلى الله عليه وسلم ولا عبرة بالاجماع حينئذ لأن المجمعين أن وافقوا النبى عليه الصلاة والسلام فالعبرة بقوله وهو السنة . وان خالفوه ، فلا عبرة بقولهم .

وان قيل أن الحجة فى اجماع الصحابة رضوان الله عليهم دون غيرهم فالجواب ان اجماع غيرهم من الاعصار مثل اجماعهم للقرائن الدالة على عصمة الأمة . وكذلك الخطاب الشفاهى يحمل على عمومهم الا اذا دل دليل على الخصوصية ، كما أن فى حمله على كل عصر تحقيق وتكثير لفائدة كونهم شهداء على الناس . وانظر =

(١) فانا اذا قلنا فلان عالم فهذا يكفي العمل به ، كونه عالما بشئ واحد
فأما كونه عالما بكل الأشياء فغير واجب ثم نقول / هب (أنه عدل) (٢)
أ/٦١

(٣) قوله : (سلمنا أن كل ما تقولونه حق ، لكن لم قلتم : ان كل

حق يكون حجة ؟)

قلنا : (لأننا نقول) : لا يكون حقا الا لموافقته / الشرع (٥)
ب/٧٠ ك

والشرع واجب الاتباع .

(٦) قوله : (لا يجب على مجتهد موافقة مجتهد خالفه) . قلنا :

(٧) لأنه ظن ، وطن نفسه أقوى عنده وأرجح ، والراجح واجب الاتباع .

قوله : (لا يقضى القاضى بعلمه - على رأى -) .

= المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٨٤ . والاحكام ، ج ١ ، ص ٣٠٤ و
٣٠٦ و ٣٠٩ . وشرح تنقيح الفصول ، ص ١٤١ . وكشف الأسرار ،
ج ٣ ، ص ٢٥٦ . وفواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ٢١٧ .

(١) فى " ق " فلأنا .

(٢) فى الأصل : " انهم عدول " .

(٣) فى (س) قولنا .

(٤) فى (س) (قلنا : لأنه لا يكون .)

(٥) فى (س) لموافقته .

(٦) كلمة : (خالفه) غير موجودة فى (س) وهذه الألفاظ لا توجد

فى المتن لكنها ذكرت بناء على شرح ابن التلمسانى لاعتراض الرازى
فى المتن .

(٧) وستأتى هذه المسألة فى باب الاجتهاد أن شاء الله تعالى .

فى كل شىء ، لكن لم يجوز أن يقال : الخطأ اذا كان من باب
(١)
الصفائر ، فانه لا يقدح فى باب العدالة .

-
- (٢) (٣) قلنا : لمعارض التهمة كما لا يقضى لولده . (٤)
(٥) قوله : " لا تفيد " شهادة العدد (٦) الكثير من النساء
(٧) فى القصاص والحدود) قلنا : للشارع تعبدات فى باب الشهادة ،
(٨)
ومحل التعبد لا ينقض به ، ولا يقاس عليه . (٩)

-
- (١) كلمة " باب " لا توجد فى الأصل .
(٢) فى (س) لمعارضة .
(٣) ولذلك لم يقتل الرسول صلى الله عليه وسلم المنافقين مع علمه
بارتدادهم ، وسدا لذريعة جور القضاة وظلمهم بحجة أنهم
يحكمون بعلمهم . وانظر الاشراف فى مسائل الخلاف للقاضى
عبد الوهاب ، ج ٢ ، ص ٢٨٣ .
قال فى المجموع : " ولا يجوز أن يحكم لوحده وان سفل ،
وقال أبو ثور من أصحاب الشافعى يجوز " المجموع ، ج ١٩ ،
ص ١٢٦ .

- (٥) فى (س) لا تقبل .
(٦) كلمة العدد غير موجودة فى (س)
(٧) فى (س) للشرع .
(٨) فى (س) الشهادات .
(٩) لأنه غير معقول المعنى .

الحجة الثالثة : قوله تعالى : " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر " .^(١) وجه الاستدلال به أنهم لما^(٢) أمروا بكل معروف ونهوا عن كل منكر ، كانوا معصومين من الخطأ والزلل ، فكان قولهم حجة .

قوله : (الحجة الثالثة : قوله تعالى : " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر الآية)^(٣) - وجه الاستدلال بها : أنهم إذا أمروا بكل معروف ونهوا عن كل منكر^(٤) ، كانوا من المعصومين من الخطأ والزلل ، فكان قولهم حجة واعلم : أن تقريره هذه الحجة من هذا الوجه ضعيف ، فانه رتبته على عصمتهم على أنهم أمروا بكل معروف ونهوا عن كل منكر^(٥) مع أنا نعلم قطعاً ويقيناً ، أن كل علماء كل عصر ،

(١) سورة آل عمران ، الآية رقم ١١٠ .

(٢) كلمة " به " ساقطة من الأصل .

(٣) سورة آل عمران ، الآية رقم ١١٠ .

(٤) في (س) لما .

(٥) المراد أن الألف واللام في كلمتي المعروف والمنكر تفيد العموم لدخولها على اسم الجنس . وكذلك لفظ خير معناه أخير ، فقد وصفهم الله جل وعلا بأنهم أخير أمة ، وذلك يقتضى أن ما أجمعوا عليه حق ، والحق واجب الاتباع ، فاجماعهم واجب الاتباع ، وانظر المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٠٠ . والوصول ج ٢ ، ص ١٥٣ . الأحكام للآمدى ، ج ١ ، ص ٣٠٦ ، والتبصرة ، ص ٣٥٣ ، وشرح الكوكب ، ج ٢ ، ص ٢١٧ ، والتمهيد لأبى الخطاب ، ج ٣ ، ص ٢٢٧ ، وتنقيح المحصول ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٣٦٨ .
(٦) العبارة : (كانوا من المعصومين ... عن كل منكر) ساقطة من (س) .

واعلم أن هذا الاستدلال إنما يتم ، إذا قلنا : المفرد
المعروف بالألف واللام / يفيد العموم (وقد سبق الكلام فيه) وأيضاً^(١)
٥٤/ب
ق

لم يأمرؤا بكل معروف ، ولم ينهؤا عن كل منكر تفصيلاً ، فإن الوقائع
لا تتناهى تقديراً ، ولا يقع فى كل عصر إلا بعضها ، وإنما يأمرؤن
بما وقع ، واتصل بهم منها ، ولكن يمكن تقريرها من وجه آخر ،^(٢)
وهو أن كل ما أمر به علماء كل عصر فهو من المعروف ، وكل ما نهوا^(٣)
عنه فهو من المنكر ، لأنه تعالى وصفهم بذلك فى معرض المدح لهم^(٤)
والتعظيم لشأنهم ، والتفضيل لهم^(٥)
على من عداهم من الأمم السابقة ، وذلك يقتضى أصابتهم فى كل ما
أمرؤا به ، ونهؤا عنه ، والا لم يكن لهم مزيه ، فإن كل الأمم تصيب
فى بعض وتخطئ فى بعض .

قال : " واعلم أن هذا الاستدلال ، إنما يتم إذا قلنا : أن
المفرد المعروف بالألف واللام يفيد العموم ، وأيضاً فإنه خطاب مشافهة .^(٦) ^(٧)

(١) عبارة (وقد سبق الكلام فيه) ساقطة من ق .

(٢) كلمة " منها " غير موجودة فى (س)

(٣) كلمة " أن " ساقطة من الأصل .

(٤) كلمة (لهم) ساقطة من (س)

(٥) كلمة (لهم) ساقطة من (س)

(٦) فى الأصل الفرد .

(٧) فى الأصل المعروف .

فهذا خطاب مشافهة ، فهب أن أولئك الأقوام كانوا في ذلك الوقت
كذلك ، فلم قلتهم بقوا بعد ذلك الوقت ^(١) على تلك الصفة ؟ ، ولم
قلتهم ان من جاء من بعدهم كان موصوفا بتلك الصفة ؟ ^(٢)

فهب أن أولئك الأقوام كانوا كذلك في ذلك الوقت ، فلم قلتهم : انهم
ييقنون بعد ذلك الوقت على تلك الصفة ؟ ولم قلتهم : ان من جاء بعدهم
كانوا موصوفين بتلك الصفة ؟ ولم يجب عن هذه الأسئلة . والجواب عنها

واضح :
أما قوله : ان هذا الاستدلال انما يتم اذا قلنا : ان المفرد ^(٣)
المعروف بالألف واللام يفيد العموم (فالجواب عنه : ما ذكرنا أن الآية
سبقت للمدح ولا يتحقق المدح والتفضيل لهم الا اذا كانت تلك سجيتهم
(وعادتهم كما لا يحسن أن يقال : " بنو فلان يقرون الضيف " الا اذا
كانت تلك سجيتهم ، ^(٤)) وهذه قرينة معينة للعموم ^(٥) .
^(٦)

- (١) في " ق " يبقوا ، والصواب " ييقنون " كما في نسختي الشرح .
- (٢) كلمة " الوقت " غير موجودة في (س) .
- (٣) في الأصل الفرد .
- (٤) العبارة (كانت تلك) زيدات للضرورة .
- (٥) العبارة بين القوسين . (وعادتهم . . . سجيتهم) ساقطة من الأصل .

(٦) وما يدل على عموم المفرد المعروف كذلك صحة الاستثناء منه ،
والاستثناء معيار العموم ، والجمهور على أن اسم الجنس اذا دخلته
الألف واللام ولم تكن للمعهد فهو للعموم كما في قوله تعالى :
" ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا (سورة العصر ، الآيات
٢ و ٣ - وأيضا لا تستحق الأمة المدح اذا أمرت ببعض المصروف =

.....

(١)

قوله : " إنه خطاب متشابهة " قد تقدم الجواب عنه .

قوله : " هب أن أولئك الأقوام كانوا في ذلك الوقت كذلك ، فلم

قلتم ، إن من جاء بعدهم كذلك ؟ " قلنا : قال علماء التفسير :

(٢)

" معنى / قوله تعالى : " كنتم خير أمة أخرجت للناس أى فى اللوح
أ/٧١
ك

المحفوظ وهذا مدح لجميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وإذا كان

(٥)

(٤)

هذا وصفهم فى اللوح المحفوظ فى علم الله تعالى ، أو فى الكتب

السابقة ، فمجموع هذه الأمة موصوف بذلك فى كل وقت وفى كل عصر ،

(٦)

والا لم يكن لهم مزية ، وقال

= ونهت عن بعض المنكر ، فدل ذلك على عموم المعروف والمنكر .

وانظر المحصول ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٠٧ والاحكام للآمدى ج ١ ، ص

٣٠٨ .

(١) انظر الجواب عنه فى الورقة أ/٧٠

(٢) سورة آل عمران ، الآية ١١٠ .

(٣) فى الأصل وان .

(٤) فى (س) وفى .

(٥) قال أبو السعود فى تفسيره لهذه الآية : " وقيل كنتم كذلك فى علم

الله تعالى أو فى اللوح ، أو فيما بين الأمم السابقة ، وقيل معناه

أنتم خير أمة " تفسير أبو السعود ، ج ١ ، ص ٥٣٣ . وانظر التفسير

الكبير للرازي ، ج ٨ ، ص ١٧٨ ، وتفسير القرطبي ، ج ٤ ، ص ٧٠ ،

وتفسير الألوسى ج ٤ ، ص ٢٧ . وفتح القدير للشوكاني ، ج ١ ، ص

٣٧١

(٦) قال الشوكاني : (كان قيل هى التامة أى وحدتم وخلقتم خير أمة ...

وقال الأخفش يريد أهل أمة ، أى : خير أهل دين ... وفيه دليل

على أن هذه الأمة الاسلامية خير الأمم على الإطلاق وان هذه =

.....

- (١) الفراء في كتاب معاني القرآن : (٢) " كنتم خير أمة " (٣) أي أنتم
خير أمة ، ودخول كان ها هنا وخروجها سواء (٤) .

= الخيرية مشتركة ما بين أول هذه الأمة وآخرها بالنسبة الى غيرها
من الأمم . فتح القدير ، ج ١ ، ص ٣٧١ . وأيضا ان قيل ان
كنتم تدل على الماضي فجوابه ان قوله تعالى : " تأمرون
بالمعروف وتنهون عن المنكر " يدل منه الفعل المضارع على الحال
والاستقبال . انظر المحصول ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٠٨ . والاحكام ،
ج ١ ، ص ٣٠٩ .

(١) الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي
الكوفي المعروف بالفراء ، قيل : لقب بذلك لأنه كان يفرى الكلام ،
كان الفراء اماما في العربية ، واعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ،
أخذ عنه وعن يونس ، فجمع الى علم الكوفيين علم البصريين ، واتصل
بالمأمون واتخذ مرييا لأولاده . وكان يقال : الفراء أمير المؤمنين
في النحو . وله مؤلفات كثيرة أشهرها معاني القرآن ، واللغات ،
والجمع والتثنية في القرآن والنوادر وغيرها . توفي سنة ٢٠٧ هـ
في طريق مكة عن ٦٧ سنة . انظر وفيات الأعيان ج ٥ ، ص ٢٢٥ .
وبغية الوعاة ، ج ٢ ، ص ٣٣٣ . وطبقات المفسرين للداودي ، ج ٢ ،
ص ٣٦٦ .

(٢) معاني القرآن كتاب في تفسير القرآن للفراء في ثلاثة مجلدات طبع
مرتين الأولى سنة ١٩٧٢ والثانية ١٩٨٠ وطبع أيضا بتحقيق
عبد الفتاح اسماعيل شلبي . وتوزع احدى طبعاته مطبعة عالم الكتب
في بيروت .

- (٣) سورة آل عمران ، الآية ١١٠ .
(٤) ونص الفراء في تفسيره هو " وقوله كنتم خير أمة ... الآية (١١٠)
في التأويل : في اللوح المحفوظ ومعناه أنتم خير أمة ، كقوله
" واذكروا ان كنتم قليلا فكثركم " الاعراف الآية ٨٦
و " ان أنتم قليل مستضعفون في الأرض " الأنفال ، الآية ٢٦
فاضمار " كان " في مثل هذا واطهارها سواء
معاني القرآن ، ج ١ ، ص ٢٢٩ .

الحجة الرابعة : قوله عليه الصلاة والسلام " لا تجتمع أمتي
(١)
على ضلال " .

(٢)
قوله : " الحجة الرابعة : قوله عليه الصلاة والسلام : " لا تجتمع
(٣)
أمتي على الخطأ " ، هذه الحجة اختارها ، الغزالي ،^(٤) وادعى تقريرها
(٥)
بالضرورة تارة وبالنظر أخرى ،

(١) في الأصل الضلالة . وسيأتى تخريجه في الشرح قريباً .
(٢) في الأصل " المسألة " وهو خطأ
(٣) لم أقف على رواية بلفظ " الخطأ " وإنما الذى ورد في الأحاديث
لفظ " ضلاله " وسيأتى تخريجه قريباً عندما يذكره الشارح .
(٤) قال الغزالي فى المستصفى : " المسلك الثانى ، وهو الأقوى :
التمسك بقوله صلى الله عليه وسلم " لا تجتمع أمتي على الخطأ " وهذا
من حيث اللفظ أقوى وأدل على المقصود . . . فطريق تقرير الدليل
أن نقول : تظاهرت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بألفاظ مختلفة مع اتفاق المعنى فى عصمة هذه الأمة من الخطأ " .
المستصفى ، ج ١ ، ص ١٧٥ ، وانظر المنحول ، ص ٣٠٥ . وانظر
الفتاوى والمتفقه ج ١ ، ص ١٦٧ .

(٥) العلم قسماً : ضرورى ونظرى ، فالضرورى ما لا يحتاج ادراكه الى
تأمل ، والنظري ما يحتاج ادراكه الى التأمل . وكلا الضرورى والنظرى
اما علم تصور أو علم تصديق ، فمثال التصور الضرورى كتصور معنى
الواحد ومعنى الاثنين والتصديق الضرورى كادراك أن الواحد نصف
الاثنين وأن الكل أكبر من الجزء . وانظر حاشية الباجورى على السلم
عند قول الناظم

والنظرى ما احتاج للتأمل
وعكسه هو الضرورى الجلى
حاشية الباجورى ، ص ٢٩ ، وانظر شرح الشمسية ص ١٢ . وأداب البحث
والمناظرة للشيخ الأمين الشنقيطى ص ١٠ .

.....

أما طريق الضرورة ، فقال ، هو وغيره : (١) (٢) (٣) هذا
الحديث بألفاظ كثيرة مختلفة متضافرة على عصمة هذه الأمة عن الزلل
والخطأ الى حد يفيد العلم الضروري بذلك ، كالأخبار المنقولة فسي

(١) ومن ذلك احتاج الشافعي رحمه الله بالتواتر المعنوي على حجية

الاجماع ، كما في رساله ، ص ٤٧٣ - ٤٧٥ .

وقال ابن الحاجب : واستدل الغزالي رحمه الله بقوله :
" لا تجتمع أمتي " من وجهين : احدهما تواتر المعنى لكثرتها -
أى الروايات - كشجاعة على ، وجود حاتم ، وهو حسن الى آخره)
شرح المختصر ، ج ٢ ، ص ٣٢ . وانظر الاحكام للامدي ، ج ١ ،
ص ٣١٣ . والمحصل ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٠٩ . وتنقيح المحصول
للتبريزي ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ - والتقرير والتحبير ، ج ٣ ، ص ٨٥ .
والتبصره ، ص ٣٥٥ وكشف الأسرار ، ج ٣ ، ص ٢٥٨ .

(٢) في (س) " بتواتر "

(٣) التواتر قسمان لفظي ومعنوي . فاللفظي سيأتي الكلام عنه .

وأما المعنوي فهو أن تتغاير الألفاظ في الروايات مع اشتراكها
في معنى كلي ولو بطريق اللزوم . انظر شرح تنقيح الفصول ،
ص ٣٥٣ . والمحلى جمع الجوامع ، ج ٢ ، ص ١١٩ . وشرح
الكوكب ، ج ٢ ، ص ٣٣٢ . والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ .
وتيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ٣٦ .

.....

(١) (٢) (٣) شجاعة على وسخاء حاتم . ثم نقلوا أحاديث متضافرة الأول ما ذكره المصنف ، الثاني : " ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن " (٤) الثالث : قوله عليه الصلاة والسلام : " يد الله

(١) هو الامام على بن أبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشى الهاشمى ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه وصهره ورابع الخلفاء الراشدين من أول الناس اسلاما ، ولد قبل البعثة بعشر سنوات . وترى فى حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد جميع المشاهد الا تبوك واستخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال له أو ما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى . اشتهر بالشجاعة والقضاء والفروسية ، وكان أجمل علماء الصحابة وتزوج فاطمة الزهراء وأنجب^{منها} الحسن والحسين وأم كلثوم . ولى الخلافة سنة ٣٥ هـ . واستشهد فى رمضان سنة ٤٠ هـ ومناقبه لا تحصى . انظر : الاصابه ، ج ٢ ، ص ٥٠٧ - الاستيعاب ج ٣ ، ص ٢٦٠ . وتاريخ الخلفاء ، ص ١٦٦ . أسد الغابة ، ج ٤ ، ص ٩١ . (٢) فى (س) سخاوة .

(٣) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحنشر بن امرى القيس الطائى الجواد الفارس المشهور يضرب به المثل فى الجود والكرم ، يكنى أبو عبدى وأبوسفانته . أدرك ابنه عدى الاسلام فأسلم وكذا بنته سفانته . جسي بها فى أسرى طيى فمن عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأطلق سراحها فأسلمت . توفى حاتم فى السنة الثامنة من مولد النبى صلى الله عليه وسلم . انظر ترجمته فى خزنة الأدب ، ج ٣ ، ص ١٢٧ . والأغانى ، ج ١٧ ، ص ٧٨ .

(٤) أخرجه الامام أحمد فى مسنده ، ٣٦٠٠ ، ج ١ ، ص ٣٧٩ . ورواه موقوقا على ابن مسعود . وأخرجه الحاكم فى المستدرک ، كتاب فضائل الصحابة ج ٣ ، ص ٧٨-٧٩ . وقال صحيح الاسنان ولم يخرجاه ووافقه الذهبى على تصحيحه . وأخرجه أبوداد الطيالسى فى كتاب العلم باب ما جاء فى فضل العلم والعلماء رقم ٦٩ ص ٣٣ ط =

.....

على الجماعة " . (١) الرابع قوله عليه الصلاة والسلام : (٢)

= الهند .

ونكره البغوى فى شرح السنة ، باب رد البدع والاهواء ج ١ ، ص ٢١٥ .

ونكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ج ١ ، ص ١٢٨ . وقال رواه أحمد والبزار والطبرانى وأخرجه الخطيب البغدادى ، فى تاريخ بغداد ج ٤ ، ص ١٦٥ . ورجاله موثقون .

وأخرجه أبو نعيم فى الحلية ترجمة ابن مسعود ، ج ١ ، ص ٣٧٧ . ٣٧٨ .

ونكره السخاوى فى المقاصد الحسنة وقال : أخرجه البزار والطبرانى والطيالسى والبيهقى فى الاعتقاد وأبو نعيم . وقال السخاوى وهو موقوف حسن . المقاصد الحسنة ، ص ٣٦٧ .

وقال عنه العجلونى فى كشف الخفاء ، ج ٢ ، ص ١٨٨ رقم ٢٢١٤ . وهو موقوف حسن .

(١) أخرج الترمذى فى كتاب الفتن ، باب فى لزوم الجماعة رقم ٢٢٥٥ ، ج ٦ ، ص ٣٨٦ . من حديث ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان الله لا يجمع أمتى - أو قال : أمة محمد على ضلالة ، ويد الله على الجماعة ومن شذ شذ الى النار " . قال الترمذى هذا حديث غريب من هذا الوجه . وقال المباركورى " الحديث قد استدل به على حجية الاجماع وهو حديث ضعيف ولكن له شواهد .

وأخرجه الحاكم فى المستدرک ، فى كتاب العلم ج ١ ، ص ١١٥ . وقال الحافظ ابن كثير فى تحفة الطالب بتخريج أحاديث ابن الحاجب " وفى اسناده نظر . " وقال الحافظ ابن حجر : " هذا فى حديث مشهور له طرق كثيرة لا يخلو واحد منها من مقال " . تلخيص الحبير ، ج ٣ ، ص ١٤١ .

ونكره البغوى فى شرح السنة ، باب رد البدع والأهواء ج ١ ، ص ٢١٥ . وانظر المقاصد الحسنة ، ص ٤٦٠ ، ومسند أحمد ، ج ٦ ، ص ٣٩٦ ، ج ٥ ، ص ١٤٥ . وانظر فيض القدير ، ج ٢ ، ص ٢٧١ . وأخرجه النسائى ، كتاب تحريم الدم ، باب قتل من فارق الجماعة ، ج ٧ ، ص ٨٥ من حديث عرفجه ابن شريح الأشجعى فى حديث طويل وفيه " فان يد الله على الجماعة " .

(٢) فى (س) " الرابعه " وهو خطأ .

.....

" لا تجتمع أمتي على ضلالة " (١) الخامس: قوله عليه الصلاة والسلام:
" سألت الله ان لا تجتمع أمتي على الضلالة،

(١) هذا جزء من حديث الترمذی والحاكم المتقدم وأيضاً أخرجه ابن ماجه ، في كتاب الفتن ، باب السواد الأعظم ، رقم ٣٩٥٠ ، ج ٢ ، ص ١٣٠٣ ، من حديث أنس بن مالك أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ان أمتي لا تجتمع على ضلاله ، فاذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الأعظم الحق وأهله " .
وقال العراقي أخرجه البيهقي في المدخل من حديث ابن عباس ...
وروى من حديث أبي ذر وأبي مالك الأشعري وابن عمر وأبي نظرة ،
وقد امه بن عبد الله الكلابي وفي كلها نظر - " انظر تخريج أحاديث المنهاج للعراقي المنشور في العدد ٢ من مجلة الجامعة ، ص ٢٩٨ وقال عنه الأبوصيري : هذا اسناد ضعيف لضعف أبي خلف الأعجمي . المصدر نفسه .

وأخرجه أبو داود في كتاب الفتن والملاحم ، باب ذكر الفتن ودلائلها رقم ٤٢٥٣ ، ج ٤ ، ص ٩٨ من حديث أبي مالك الأشعري بلفظ :
" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان الله أجاركم من ثلاث أن لا يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعا ، وأن لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق ، وأن لا تجتمعوا على ضلالة " وسكت عنه أبو داود وما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج به .
وأخرجه الدارمي في سننه باب ما أحسن النبي صلى الله عليه وسلم من الفضل ج ١ ، ص ٢٩ ، وانظر فيض القدير ، ج ٢ ، ص ١٩٩ وما بعدها .
(٢) في (س) يجمع " +

.....

(١) فأعطانيها ."

السادس : قوله : " لم يكن الله ليجمع أمتي على ضلاله
(٢) وروى ولا خطأ " (٣) وهو من مراسيل الحسن البصري وكان يقول :
(٤)
" اذا حدثني أربعة من الصحابة تركتهم وقلت : " قال رسول الله

(١) رواه الامام أحمد في مسنده ، ج ٦ ، ص ٣٩٦ بلفظ " سألت
الله عز وجل أن لا يجمع أمتي على ضلاله فأعطانيها ... الحديث
ورواه الطبراني في الكبير ، برقم ٢١٧١ - عن ابن هاني الخولاني
قال ابن حجر ورجاله رجال الصحيح الا التابعي المبهم وله
شاهد مرسل رجاله رجال الصحيح أيضا . انظر التقرير والتحبير ،
ج ٣ ، ص ٨٥ . وذكره نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد ،
المجلد الرابع ، ج ٧ ، ص ٢٢١ .

(٢) في (س) ويروى .

(٣) انظر تخريج الحديثين السابقين . وذكره الخطيب البغدادي في
الفقيه والمتفقه ج ١ ، ص ١٦٧ بلفظ " اتقوا الله وعليكم بالجماعة
فان الله لم يكن ليجمع أمة محمد صلى الله عليه وسلم على ضلاله " .
وقال الحافظ ابن حجر اسناده صحيح ومثله لا يقال من قبل الرأي ،
تلخيص الحبير ج ٣ ، ص ١٤١ .

(٤) قال ابن عبد البر : (قال عباد بن منصور : سمعت الحسن يقول :
ما حدثني به رجلان ، قلت قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم " .
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، ج ١ ، ص ٥٧ .
وقد وردت هذه العبارة عن الحسن البصري في المحصول ، ج ٢ ،
ق ١ ، ص ١١١ . وفي تنقيح المحصول للتبريزي ، ج ٢ ، ص ٣٧٠ .
وقد نقل عبارات الحسن الحافظ العلائي في جامع التحصيل ، ص
٧٧ .

وفي كشف الأسرار : " قال الحسن : كنت اذا اجتمع لى أربعة
من الصحابة على حديث ارسلته ارسالا " . كشف الأسرار ، ج ٣ ،
ص ٤ .

وجاء في مقدمة المراسيل التي كتبها السيد محمد عيم الاحسان
المجدي الشهير بالمفتي : قال الامام أحمد : مراسلات سعيد =

.....

صلى الله عليه وسلم^(١) . السابع قوله عليه الصلاة والسلام : " يد الله على الجماعة ، ولا يبالى بشذوذ من شذ " .^(٢)

= ابن المسيب أصح المرسلات ومرسلات ابراهيم النخعي لا بأس بها ، وليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن ابي رباح ، فانهما كانا يأخذان عن كل أحد . وقال ابن المديني مرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صحاح ، ما أقل ما سقط منها . وقال أبو زرعه كل شيء قال الحسن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجدت له أصلاً ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث . وقال يحيى بن سعيد القطان : " ما قال الحسن في حديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الا وجدنا له أصلاً الا حديثاً أو حديثين مقدمة مراسيل ابي داود ، ص ٤ . وقيل انه كان يرسل لأنه لا يستطيع في أيام الحجاج ذكر على بن ابي طالب رضى الله عنه . وأما الحافظ العراقي فانه قال : " مراسيل الحسن عند هم شبه الريح " . المصدر نفسه .

(١) والمراد ان هذا من مراسيل الحسن فيكون مروياً عما لا يقل عن أربعة من الصحابة .

(٢) تقدم في حديث الترمذى بلفظ ومن شذ الى النار وأيضاً في حديث الحاكم وشرح السنه للبيهقى وفي الفقيه والمتفقه قال الخطيب البغدادي هو من حديث عبد الملك وفيه فانه من شذ في النار " الفقيه والمتفقه ، ج ١ ، ص ١٦١ .

قال المناوى يرمز له السيوطى لحسنه وليس بمسلم ولكن الألبانى صححه فى صحيح الجامع الصغير انظر فيض القدير ج ٦ ، ص ٤٦٠ وصحيح الجامع الصغير ، ج ٦ ، ص ٣٣٦ .

.....

(١) الثامن : " عليكم بالسواد الأعظم " .

(١) تقدم تخريجه في حديث ابن ماجه الذى فيه أن أمتى لا تجتمع على ضلاله . وقال الحاكم بعد أن ذكر الحديث بكامله وقد روى هذا الحديث عن المعتمر بن سليمان بأسانيد يصح بمثلها الحديث ، فلا بد من أن يكون له أصل بأحد هذه الأسانيد ، ثم وجدنا للحديث شواهد من غير حديث المعتمر لإدعى صحتها ولا أحكم بتوحيدها ، بل يلزمنى ذكرها ، لاجماع أهل السنة على هذه القاعدة ، المستدرك ج ١ ص ١١٦ ، وتلخيص الحبير ، ج ٣ ، ص ١٤١ . وانظر كلام الحافظ ابن كثير وغيره على هذا الحديث فى تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر بن الحاجب ص ٥٨ . وانظر تخريج أحاديث المنهاج وهامش المحقق صبحى السمرائى فى مجلة البحث العلمى والتراث الإسلامى بجامعة أم القرى العدد الثانى ، ص ٣٠٠ .

وقال المناوى : " ورواه عن ابن عمر أيضا الضياء فى المختارة بلفظ : " أن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة أبدا ، أن يد الله مع الجماعة ، فاتبعوا السواد الأعظم ، فإنه من شذ شذ فى النار . قال ابن حجر رحمه الله فى تخريج المختصر : حديث غريب أخرجه أبو نعيم فى الحليه ، واللالكائى فى السنة ورجاله رجال الصحيح لكنه معلول . . . ونقل عن الحاكم الخلاف فيه وأنه حديث مضطرب فيكون ضعيفا " .

انظر فيض القدير للمناوى ، ج ٢ ، ص ٢٧١ .

والحديث صححه الألبانى فى صحيح الجامع الصغير وزيادته " الفتح الكبير " . انظر المجلد الأول ، ج ٢ ، ص ١٣٦ واستثنى من التصحيح " من شذ شذ فى النار " لعدم توفر ما يجبر ضعفها " .

ورواه الدارقطنى فى الأفراد ، وابن أبى عاصم فى السنة وانظر فيض القدير ، ج ٢ ، ص ٤٣١ وتقريب التهذيب ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ .

.....

التاسع : قوله عليه الصلاة والسلام :

" من خرج من الجماعة قيد شبر ، فقد أخرج ربيعة ^(١) ^(٢) الاسلام من عنقه ^(٣) ."

العاشر : قوله عليه الصلاة والسلام :

" من خرج من الطاعة وفارق الجماعة مات ميتة"

(١) فى (س) اطرح .

(٢) الربيعة : جمعها ربق وارباق ، ورباق " والربق بالكسر حبل فيه عدة عرى تُشَدُّ بِمِ الْبُهْمُ ، والواحدة من العرى ربقه .

الصباح مادة ربق ، ج ٤ ، ص ١٤٨٠ . وهى العروة فى الحبل تجعل فى عنق الدابة أو يدها ، والمراد بها هنا ما يشد به المسلم نفسه من حدود الاسلام وأوامره وأركانه وأحكامه ، النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، ج ٢٠ ، ص ١٩٠ .

(٣) أخرجه أبوداود ، كتاب السنه ، باب فى قتل الخوارج ، رقم ٤٧٥٨ ، ج ٤ ، ص ٢٤١ . وأخرجه الترمذى فى كتاب الأنفال ، باب ما جاء مثل الصلاة والصيام والصدقة ، رقم ٣٠٢٣ ج ٨ ص ١٦٠ - ١٦٣ .

فى حديث طويل قال عنه الترمذى : انه حسن صحيح غريب وقال المباركفورى أخرجه ابن خزيمة وابن حبان فى صحيحهما ، والحاكم وقال صحيح على شرط البخارى ومسلم ، وأخرجه النسائى ببعضه - تحفة الأحوزى ، ج ٨ ، ص ١٦٤ وأخرجه الامام أحمد فى المسند ، ج ٥ ، ص ١٦٥ ، وص ١٨٥ وأخرجه الحاكم ، ج ١ ، ص ١١٧ .

ونذكره البغوى فى شرح السنه ، ج ١٠ ، ص ٥١ فى باب الصبر على ما يكره من الأمير ، ولزوم الجماعة وقال البغوى عنه هذا الحديث حسن غريب . ولكن للبغوى مصطلحه الخاص فى التحسين كما هو معلوم عند المحدثين وأخرجه ابن حبان وصححه برقم (١٥٥٠)

وأخرجه ابوداود الطيالسى برقم (١١٦١) .

.....

(١)
جاهلية".

الحادى عشر : قوله عليه الصلاة والسلام : " لا تزال طائفة من
أمتى يقاتلون على الحق ، لا يخفى خبرهم. (٢)

(١) أخرجه بهذا مسلم فى صحيحه ، كتاب الامارة ، باب وجوب ملازمة
جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفى كل حال ، رقم ٥٣ ، ج ٣ ،
ص ١٤٧٦ - ١٤٧٧ .

وأخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب الفتن ، باب قول النبى صلى
الله عليه وسلم : سترون بعدى أمورا تتكرونها ، رقم ٧٠٥٤ ،
ج ١٣ ، ص ٥ . وأيضاً برقم ٧٠٥٣ عن ابن عباس بلفظ : " من
رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه ، فانه من فارق الجماعة شبرا
فمات ، الا مات ميتة جاهلية - وهو بهذا اللفظ أيضاً عن مسلم
فى حديث آخر وأخرجه الدارمى فى سننه ، كتاب السير ، باب
فى لزوم الطاعة والجماعة ، ج ٢ ، ص ٢٤١ .
وأخرجه أحمد فى المسند ، ج ٢ ، ص ٩٣ وأخرجه النسائى فى كتاب
التحريم ، باب التخليل فيهم مائل تحت الآية المحمية ج ٧ ، ص ١١٢ .
(٢) لم أقف على هذا اللفظ الا أن المعنى متفق عليه ونص الحديث فى (س)
" لا تزال طائفة من أمتى يقاتلون على الحق حتى
يقاتلون الدجال " .

وقد أخرج البخارى فى ٩٦ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، ١٠ ،
باب قول النبى صلى الله عليه وسلم " لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين
على الحق وهم أهل العلم ، رقم ٧٣١١ ، ج ١٣ ، ص ١٩٣ من
حديث المغيرة بن شعبه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال :
" لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين حتى يأتىهم أمر الله وهم ظاهرون " .
وأخرجه مسلم فى كتاب الامارة ، باب قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال
طائفة من أمتى الى آخره ، رقم ١٧٠ ، ج ٣ ، ص ١٥٢٣ بلفظ : =

.....

الثاني عشر : قوله عليه الصلاة والسلام : " لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خالفهم " .^(١)

أ/٦٦
س

الثالث عشر : قام عمر بن الخطاب في الناس خطيبا فقال :^(٢)

ان النبي / صلى الله عليه وسلم ، قال : " لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى يأتي أمر الله تعالى " .

ب/٧١
ك

= " لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك " .
وأخرجه ابوداود كتاب الفتن باب ذكر الفتن ودلائلها . رقم ٤٢٥٢ ، ج ٤ ، ص ٩٨ بلفظ : " لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله " .
وأخرجه الترمذي في كتاب الفتن ، باب ما جاء في أهل الشام ، رقم ٢٢٨٧ ، ج ٦ ، ص ٤٣٣ بلفظ لا تزال طائفة من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة .
وأخرجه ابن ماجه في المقدمة ، باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رقم ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ بألفاظ متقاربة في ج ١ ، ص ٥ - ٦ .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) الحديث المروى عن خطبة عمر رضي الله عنه بالجابية ليس فيه عبارة : " لا تزال طائفة الى آخر ما ذكره ابن التلمساني " وسيأتي ذكره في تخريج الحديث الخامس عشر من أحاديث حجية الاجماع ان شاء الله تعالى . وأما الرواية المذكورة فقد تقدم تخريجها وهي عند مسلم بهذا اللفظ مع زيادة عبارة لا يضرهم من خذلهم " في كتاب الامارة ، باب ، قوله صلى الله عليه وسلم : " لا تزال طائفة من أمتي . . . " .
رقم ١٧٠ ، ج ٣ ، ص ١٥٢٣ - من حديث ثوبان . وعند البيهقي ، ج ١٠ ، ص ١١٨ - ١١٩ . والحاكم في المستدرک ج ٤ ، ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

.....

(١) الرابع عشر : قوله عليه الصلاة والسلام : " ثلاث لا يُغْلُ عليهن

قلب المؤمن : اخلاص العمل ، والنصح لأئمة المسلمين ، ولزوم الجماعة ،
فان دعوتهم تحيط مَنْ وراءهم " . (٢)

الخامس عشر : قوله عليه الصلاة والسلام :

(١) في الأصل " يعقل " .

(٢) الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه في المقدمة ، باب من بلغ

علماً رقم ٢٣٠ ، ج ١ ، ص ٨٤ ، ولم يذكر فيه عبارة " فان دعوتهم تحيط

مَنْ وراءهم " . وهي مذكورة في رواية الدارمي ، في المقدمة ، باب

ج ١ ، ص ٧٥ . وأخرجه

الامام أحمد ، ج ٤ ، ص ٨٠ - ٨٢ عن جبير بن مطعم وذكره الحافظ

المنذرى في الترغيب والترهيب في كتاب العلم ، باب الترغيب فى

سماع الحديث وتبليغه ، ج ١ ، ص ١٠٨ وقال عنه انه رواه ابن حبان

في صحيحه ، والبيهقى بتقديم وتأخير . . . والنسائى وابن ماجه " .

وذكر المنذرى أيضا أنه رواه أحمد وابن ماجه والطبرانى فى الكبير ،

المصدر نفسه ج ١ ، ص ١٠٩ . وأخرجه ابن عبد البر فى جامع بيان

العلم وفضله باب دعاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمستمع

العلم وحافظه ومبلغه ، ج ١ ، ص ٤٢ .

وأخرجه الخطيب البغدادى فى الفقيه والمتفقه ، ج ١ ، ص ١٦٦ .

وأما يُغْلُ فقل من أغلّ الرباعى ومعنى أغلّ الرجل خان ، وقيل بفتح

الياء من الغلّ وهو الحقد والشحاء . وقيل يُغْلُ بالتخفيف . من

الوغل وهو الدخول فى الشر .

وانظر تعليق مصطفى محمد عماره على الترغيب ، ج ١ ص ١٠٨ . وانظر

النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير ج ٣ ، ص ٣٨١ .

.....

" من سره أن يسكن بحبوة الجنة، فليلزم الجماعة ، فان الشيطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد " (٣) .

(١) بحبوة قال المباركفوري : هي بضم الموحدين . وفي الرسالة للشافعي بحبوه وضبطها أحمد محمد شاكر بفتح الموحدين والحبوة وسط الدار أو المكان ويقال بحبج اذا تمكن وتوسط المنزل والمقام . " النهاية لابن الاثير ، ج ١ ، ص ٩٨ .

(٢) في الأصل فيلزم .

(٣) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب الفتن باب لزوم الجماعة ، رقم ٢٢٥٤ ، ج ٦ ، ص ٢٨٣ وفيه أن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال " خطبنا عمر بالجابية فقال : " يا أيها الناس : انسى قمت فيكم كمقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فينا الحديث وكذلك رواه الشافعي في الرسالة بنحو حديث الترمذي ، في باب الاجماع رقم ١٣١٥ ، ص ٤٧٤ - والجابية بكسر الباء وتخفيفها قرية من أعمال دمشق ، معجم البلدان لياقوت الحموي ، ج ٢ ، ص ٩١ .

وقال عنه الترمذي حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه . وأخرجه الحاكم من حديث ابن عمر عن أبيه وصححه ووافقه الذهبي (١) ص ١١٤ . وأخرجه الامام احمد في المسند ، ج ١ ، ص ١٨ و ص ٢٦ . وقال أحمد محمد شاكر عنه " ولكنه حديث صحيح معروف عن عمر " .

هامش (٥) من رسالة الشافعي ، ص ٤٧٤ .

وورد من طرق أخرى في أحاديث صحاح أشار اليها العجلوني في كشف

الخفاء عن (خطبة) عمران بن حصين (وابن مسعود) وعائشة

برقم ١٢٦٥ . وذكره البغوي في شرح السنه ، باب كراهية السفر وحده ، ج ١١ ، ص ٢٢ . والاكتفاء في شرح اعتقاد اهل السنه (١) ص ١٦٦ . وأخرجه .

البيهقي في السنن الكبرى ، ج ٨ ، ص ١٥٦ .

.....

السادس عشر : قوله عليه الصلاة والسلام :

" لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خالفهم الى أن تقوم القيامة وفي رواية : لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله تعالى " (١)

الى غير ذلك من الأحاديث المختلفة الألفاظ ، المتفقة المعنى ، وكلها مروية بطرق (٢) مقبولة تفيد القطع بضرورة القدر المشترك وهو عصمة مجموع هذه الأمة .

(وأما طريقة النظر فقد قرروها من وجهين : الأول أن هذه (٤) الأحاديث لم تزل مشهورة في عصر الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم ، يتمسكون بها ولم يظهر من أحد نكير فيها ، مع أن الطبع

(١) تقدم تخريجه قريبا .

(٢) في (س) بطريق .

(٣) وجاء في تفسير ابن كثير قول الحافظ عماد الدين ابن كثير : " وقد وردت أحاديث صحيحة كثيرة في حجية الاجماع ، قد ذكرنا منها طرقا صالحا في كتاب أحاديث الأصول ، ومن العلماء من ادعى تواتر معناها " تفسير ابن كثير ، ج ١ ، ص ٥٥٥ . وقد ذكر أحمد محمد شاكر في تعليقه على عمدة التفسير لابن كثير ، ج ١ ، ص ٢٦٩ أن هذا الكتاب ليس هو تحفة الطالب في تخريج أحاديث ابن الحاجب وذكر أنه لم يقف على المرجع المذكور .

وقال الحاكم : " فقد ذكرنا تسعة أحاديث بأسانيد صحيحة يستدل بها على الحجة بالاجماع واستقصيت فيه تحريا لمذاهب الأئمة المتقدمين رض الله عنهم . " المستدرک ج ١ ، ص ١٢٠ . ووافقه الذهبي في المصدر نفسه . (٤) العبارة : (وأما طريقة النظر ... الأحاديث) ساقطة من الأصل .

.....

- (١) (٢) مجبولة على المخالفة ، وذاك دليل صحتها وكونها حجة .
- الثاني : أنهم أثبتوا بها أصلاً مقطوعاً به ، (٣) يحكم به على الكتاب والسنة ، ولا يمكن إلا عند مستند مقطوع به . (٤)
- واعترض على الطريقة الأولى (٥) بأوجه :
- الأول : أن مثل هذا العدد لو تطابق على نقل لفظ واحد لم (٦)

- (١) فى (س) وذلك .
- (٢) ولم ينكرها أحد كما هو شأن الناس فى انكار خبر الواحد . وانظر المستصفى ج ١ ، ص ١٧٦ . وروضة الناظر ، ص ٣٢ . وكشف الأسرار ج ٣ ، ص ٢٥٩ ، والمحصل ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٢٦ . والأحكام ، ج ١ ، ص ٣١٥ .
- (٣) كلمة (به) غير موجودة فى الأصل .
- (٤) ومثل هذا المستند تتوفر الدواعى على نقله فينقله الموافقون للاثبات ، والمعارضون للدفع وانظر المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٢٥ . والأحكام للامدى ، ج ١ ، ص ٣١٥ . وبيان المختصر للأصفهاني ، ج ١ ، ص ٥٣٤ . وكشف الأسرار ، ج ٣ ، ص ٢٥٨ .
- (٥) وهى طريقة اثبات الاجماع بالضرورة ، بأن يقال : انا نعلم اضطراراً من أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم عصمه الأمة فلا تجتمع على الخطأ . واجماعها هو الصواب الذى يجب اتباعه ولا تجوز مخالفته ، وهذا معنى كون الاجماع حجة . وان التواتر المعنوى هذا يفيد العلم الضرورى بعصمه الأمة .
- انظر المستصفى ، ج ١ ، ص ١٧٦ . والمحصل ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٠٩
- (٦) كلمة " نقل " ساقطة من (س) .

.....

تحليل العادة اتفاهم على الكذب ، فكيف تصح دعوى التواتر المعنوى
فى مثله ؟

الثانى : انكم ادعيتم العلم الضرورى ، ومن خاصيته أن لا يختلف
(١) بين العقلاء ، ونحن نخالفكم . (٢)

الثالث : انكم ادعيتم الضرورة ، ثم اشتغلتم ببيان وجه الدلالة ،
ولا يجتمعان . (٣)

واعترض على الطريق الثانى بأوجه :

الأول : قولكم : " لم يزل الصحابة والتابعون ، متمسكون
بهذه الأحاديث من غير تكبر ، ولا مخالفة " (٤) (٥)
بهمزة الأحاديث من غير تكبر ، ولا مخالفة (غير مسلم ، فلعـل
مخالفا خالف ومنكرا أنكر ولم ينقل إلينا . (٦)
(٧)

الثانى : أنكم اثبتتم الاجماع بالاجماع ، والشئ لا يصح أن
(٨)

(١) كلمة " بين " ساقطة من الأصل .

(٢) المعنى وخلافنا لكم يدل على أن هذا ليس بعلم ضرورى ، لأن
الضرورى لا يختلف فيه العقلاء . انظر تنقيح المحصول للتبريزى ،

ج ٢ ، ص ٣٧٤ .

(٣) فى الأصل فاعترض .

(٤) فى الأصل الأولى ، وهو خطأ .

(٥) فى (س) قلت .

(٦) فى (س) " نكر " .

(٧) انظر الاحكام للامدى ، ج ١ ، ص ٣١٦ .

(٨) عبارة " بالاجماع " ساقطة من (س)

ولقائل أن يقول : هذا خبر واحد ، ، فلا يفيد العلم ،
 والمسألة مسألة علمية ، فان قالوا الأخبار كثيرة ^(١) في هذا الباب / ،
 وهي بأسرها دالة على أن الإجماع حجة ، فصارت هذه الأخبار
 الكثيرة (جارية مجرى الأخبار) ^(٢) الواردة في شجاعة على رضى الله
 عنه ، ^(٣) وسخاوة حاتم ، فان كل واحد منهما - وان كان من باب الآحاد

(٤) يكون دليل نفسه ، ولا دليل دليل نفسه . (٥)

الثالث : التأويل : بحمل الضلالة على الكفر ، فهذا وجه تقرير
 هذه الحجة ، والاعتراض عليها . ^(٦)

وأما المصنف فقال : (ولقائل أن يقول : هذا خبر واحد ، فلا
 يفيد العلم ، والمسألة علمية ، فان قالوا : الأحاديث كثيرة في هذا الباب ،
 وهي بأسرها دالة على أن الإجماع حجة ، كالأخبار الواردة في شجاعة ^(٧)
 على وسخاء حاتم .

-
- (١) في الأصل " الكثيرة وردت " .
 - (٢) عبارة : (جارية مجرى الأخبار) ساقطة من الأصل .
 - (٣) في الأصل : كرم الله وجهه .
 - (٤) في (س) أن يكون " الا " فزيدت كلمة " الا " خطأ .
 - (٥) انظر الاحكام ، ج ١ ، ص ٣١٦ . وبيان المختصر ، ج ١ ، ص ٥٣٣ .
 - (٦) وانظر هذا التأويل في الاحكام للآمدى ، ج ١ ، ص ٣١٤ .
 - (٧) في (س) " وليس " وهو خطأ .

آلا أن مجموعها يفيد التواتر . فنقول : اما أن (نقول : ان) القدر المشترك
(١)
بين هذه الأخبار هو كون الاجماع حجة .
(٢)
أو (٣) القدر المشترك بينهما شيء يلزم من ثبوته أن الاجماع حجة .
(٤)
أو (لا هذا ولا ذاك) (٥) فان / كان الأول واجب أن يحصل التواتر
١/٥٥
ق
في كون الاجماع حجة ، وذلك باطل ، لأن المخالفين نازعوا فيه ،
والموافقين انما أثبتوا كونه حجة بالدليل ، فلو حصل النقل المتواتر
فيه لكان (جاريا مجرى العلم بشجاعة على وسخاوة حاتم ومعلوم أن) (٦)
ذلك باطل وبهذا الحرف يظهر الفرق بين هذه الأخبار وبين الأخبار
(٧)

فنقول : اما أن يكون القدر المشترك كون الاجماع حجة أو شيئا
يلزم منه كون الاجماع حجة ، أولا ذا ، ولا ذا .

(٨)
فان كان الأول / واجب أن يحصل التواتر في أن الاجماع حجة ،
٦٦/ب
س
وهذا باطل ، لأن / المخالفين نازعوا فيه ، والموافقين
١/٧٢
ك

-
- (١) في الأصل العلم .
 - (٢) في الأصل : " يقال بأن " .
 - (٣) في الأصل : " أن " .
 - (٤) في " ق " والقدر .
 - (٥) العبارة في الأصل هكذا : " أولا ذلك ولا هذا " .
 - (٦) العبارة بين القوسين : (جارية مجرى ... ومعلوم أن) ساقطة
من " ق " .
 - (٧) في " ق " لكان ذلك باطلا .
 - (٨) عبارة فاذا كان زائدة في (س)

الواردة في شجاعة على وسخاوة حاتم ، (لأن القدر المشترك بين هذه
الأخبار هو شجاعة على وسخاوة حاتم ، لأنه^(١)) لما كان الأمر كذلك ،
لا جرم صار هذا المعنى / معلوما متواترا ، فلو كان الأمر فسي
مسألتما كذلك ، لوجب حصول التواتر عن رسول الله صلى الله عليه
(٢)
وسلم في أن الإجماع حجة ومعلوم أن أحدا لم يقل بذلك .
وأما الوجه الثاني : وهو أن ادعاء هذا القدر المشترك بين^(٣)
هذه الأخبار هو^(٤) ثبوت شيء يلزم منه كون الإجماع حجة ، فلا بد من
الإشارة إليه ، ليعرف أنه حق أو باطل .

(٦)
انما أثبتوا كون الإجماع حجة بالدليل ، فلو حصل النقل المتواتر لكان
ذلك باطلا .

وبهذا الحرف يظهر الفرق^(٨) بين هذه الأخبار^(٩) وبين الأخبار

(١) العبارة بين القوسين (لأن القدر . . . حاتم لأنه) ساقطة من
(ق)

(٢) في "ق" التواتر .

(٣) كلمة "ان" لا توجد في الأصل .

(٤) في الأصل "أن"

(٥) كلمة "هو" ساقطة من "ق" .

(٦) في (س) انما "نازعوا" اثبتوا ، فكلمة نازعوا " زائدة في

(س) .

(٧) في (س) كان .

(٨) العبارة في (س) هكذا : (ظهر الحق) .

(٩) في (س) الألفاظ .

- (١) سلمنا صحة الخبر ، لكن الضلالة اسم للباطل الذي يعظم بطلانه ، فلا يلزم من نفي الباطل^(٤) المكيف بكيفية العظمة / نفي أصل الباطل . ٥٥/ب
ق

الواردة في شجاعة على وسخاء حاتم^(٥) . وان كان القدر المشترك شيئاً يلزم منه كون الاجماع حجة ، فلا بد من الاشارة اليه ، ليعرف أنه حق أو باطل .

(٦)
وأما الثالث فظاهر البطلان .

قال : (سلمنا صحة الخبر ، لكن الضلال ، الباطل الذي يعظم بطلانه ، فلا يلزم من نفي الضلال المكيف بكيفية العظم ، نفي أصل الباطل والله أعلم .^(٧)
والجواب عنه : (٨)

- (١) في الأصل حجية .
(٢) في الأصل " الباطل " .
(٣) في الأصل " ولا " .
(٤) في " ق " البطلان .
(٥) انظر هذا التفصيل في المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٢٦ . والاحكام للآمدى ، ج ١ ، ص ٣١٥ . وبيان المختصر ، ج ١ ، ص ٥٤١ .
(٦) مراده بالثالث هو ما عبر عنه الفخر بقوله (أولاً ولاناً) والمعنى أن القدر المشترك بين الأحاديث ليس هو كون الاجماع حجة ، وليس هو أيضاً شيئاً يلزم منه كون الاجماع حجة وهو ظاهر البطلان .
(٧) في الأصل الكيف .
(٨) كلمة (عنه) غير موجودة في (س) .

.....

قوله : " ان مثل هذا العدد لا تحيل العادة اجتماعهم على

الكذب ، فلا يكون عدد التواتر .)

قلنا : الحق ان عدد التواتر لا ينضبط بكمية معلومة لنا ، ولا ضابط

(١)

له سوى كونه بحال يفيد العلم بمخبره ، وللقرائن فيه مدخل عظيم ، فيختلف

(٢)

باختلاف المخبرين والمخبر عنه .

وعلى هذا فاتفق جماعة من أجلاء الصحابة كعمر وابن عمر وأبى

(٤)

(٣)

سعيد وابن مسعود ، وأبى هريرة وأنس

(١) فى الأصل مجال .

(٢) فى (س) عنهم .

(٣) أبو هريرة هو الصحابى الجليل : عبد الرحمن بن صخر الدوسى ،

وقيل عبد الله صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلم عام خير ،

وشهد لها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمى بأبى هريرة لأنه

كان يحمل هرة صغيرة فى مكة . توفى بالعقيق سنة ٥٧ هـ على

الأشهر وكان عمره ٧٨ سنة أنظر الاستيعاب ج ٤ ، ص ٢٠٢ مع

الاصابة ، ج ٤ ، ص ٢٠٢ . صفة الصفوة ج ١ ، ص ٦٨٥ . وشذرات

الذهب ، ج ١ ، ص ٦٣ .

(٤) هو الصحابى الجليل أنس بن مالك بن النضر الأنصارى الخزرجى

أبو حمزة خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، شهد بدرا وهو غلام ،

وشهد ثمان غزوات مع النبى صلى الله عليه وسلم وخدم النبى صلى الله

عليه وسلم عشر سنوات ودعا له النبى صلى الله عليه وسلم بالمال والولد

والجنة شهد الفتوحات الاسلامية وهو من المكثرين من رواية الحديث .

وكان آخر الصحابة وفاة بالبصرة توفى سنة ٩٣ هـ وقيل غير ذلك . =

.....

(١) وخديجة وغيرهم ، والحسن البصرى وأكابر التابعين
على رواية هذه الأحاديث والاحتجاج بها على أمر من أهم الأمور الدينية،
يسند اليه كثير (٢) من قواعد الأصول والفروع ، وينبنى عليه التكفير والتبديع
والتفسيق ، ويحكم به على الكتاب والسنة ، ويتلقاه غيرهم بالقبول ممن
الصحابة والتابعين ، تحيل العادة السكوت على مثله (٤) مع تكرره (٥) الا
مع الاعتراف بصحته . ومجموع ذلك يحصل اليقين والجزم (٦)

= وانظر الاستيعاب ، ج ١ ، ص ٧١ ، والاصابة ، ج ١ ، ص ٧١ .

وشذرات الذهب ، ج ١ ، ص ١٠٠ .

(١) هي أم المؤمنين خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى ابن
قصى الأسدية كانت تدعى فى الجاهلية الطاهرة تزوجها النبى
صلى الله عليه وسلم وعمرها أربعون سنة ، وأقامت معه أربعاً
وعشرين سنة وهى أول من آمن من النساء ، وولدت للنبى صلى الله
عليه وسلم جميع أولاده الا ابراهيم فانه من مارية القبطية ، توفيت
قبل الهجرة بثلاث سنوات . فى عام الحزن الذى توفى فيه أيضاً
أبو طالب . انظر السيرة النبوية للذهبي ، ص ١٥٢ . هذا ولعل
ابن التلمسانى يقصد أم المؤمنين عائشة لأن السيدة خديجة لم تزل
أحاديث بعد حياة النبى صلى الله عليه وسلم ان أنها توفيت قبل
الهجرة .

(٢) فى (س) كثيراً وهو خطأ .

(٣) فى الأصل بينى

(٤) فى (س) مسألة وهو خطأ .

(٥) فى الأصل تكريره .

(٦) فى الأصل تحصيل .

.....

(١) لا محالة .

(٢) قوله : (خاصية العلم الضروري أن لا يختلف فيه العقلاء)
(٣) قلنا : تلك خاصية العلم الضروري الذي لا يتوقف على سبب ، كالأوليات ،
التي هي نفس العقل ، أو لازم العقل .

- (١) انظر الاحكام للامدى ، ج ١ ، ص ٣١٥ . وانظر مسائل الخلاف
للصيمري ، ص ٣١٥ . وكشف الأسرار ، ج ٣ ، ص ٢٦٠ .
- (٢) كلمة " فيه " ساقطة من (س) .
- (٣) في الأصل " كأوليات " وتكبرها خطأ لأن صفتها معرفة .
والأوليات : هي القضايا التي يدركها العقل بمجرد تصور الطرفين ،
كقولك الواحد نصف الاثنين ، والكل أعظم من الجزء . وقد ضبط
بعض المحققين الأوليات بضم الهمزة ، وسكون الواو وفتح اللام وتخفيف
الياء على أنه جمع أولى ، لكن الذي جرى على الألسنة أوليات بفتح
الهمزة وتشديد الواو ، وكسر اللام وتشديد الياء ، وهو الصحيح
أيضا على أنها منسوبة الى الأول لحكم العقل بها من أول وهلة ،
اذ لا تتوقف على شيء بعد تصور الطرفين .
- قال الأخضرى :
- أجلها البرهان ما ألف من :
- مقدمات باليقين تقترن
- من أوليات مشاهدات مجربات
- متواترات وحدسيات ومحسوسات
- فتلك جملة اليقينيات .
- انظر الباجورى على السلم ، ص ٧٤ - ٧٥ .

.....

أما ما يتوقف على سبب كالحسيات ^(١) ، والتواتريات والتجريبات ^(٢) ،
والعاديات ، والحدسيات ^(٣) فيمكن وقوع الخلاف فيها ، بناء على عدم

(١) فى (س) الحسيات . والحسيات هى القضايا التى يدركها العقل بسببالمشاهدة بالحس الظاهر ، كقولك الشمس مشرقة ، والفرق بينها وبين المشاهدات - كما فى اصطلاح الأخرى وابن الحاجب دون غيرهم - ان المشاهدات يدركها العقل بواسطة الحس الباطنى ، كقولك : الجوع مؤلم . انظر الباجورى على السلم ، ص ٧٤ - ٧٥ .
(٢) وأما التواتريات فى القضايا التى يدركها العقل بواسطة السماع عن جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب كقولك : سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ظهرت المعجزة على يديه . وقد جعلها البعض من النظريات وجعلها آخرون واسطة بين الضروريات والنظريات .
المصدر نفسه ، ص ٧٤ - ٧٥ .

(٣) فى الأصل التجريبات . والتجريبات هى القضايا التى يدركها العقل بواسطة تكرار يفيد اليقين ، كقولك : السقمونيا مسهلة للمفراة . وقد جعلها بعضهم من النظريات ، لملاحظة قياس خفى ، كما جعلها البعض واسطة بين الضروريات والنظريات . ورجح الباجورى كونها من الظنيات . المصدر نفسه .

(٤) والحدسيات هى القضايا التى يدركها العقل بواسطة حدس بين يفيد العلم ، كقولك نور القمر مستفاد من نور الشمس . وجعلها الأخرى وابن التلمسانى من الضروريات وجعلها البعض من النظريات . وقال الباجورى والمتجه الذى عليه الجمهور أنها من الظنيات . حاشية =

.....

(١) المشاركة (فى السبب) والغفلة عن القرائن . (٢)

قوله : (ادعيتم الضرورة ثم اشتغلتم ببيان وجه الدلالة ، ولا يجتمعان)

قلنا : ما ذكره من الوجهين فى بيان وجه النظر - عند التحقيق - يرجع

الى تبين القرائن (والتنبية لتحقيق) سبب العلم الضرورى . (٣)

والمسامحة واقعة فى تسميته نظريا ، لافتقاره الى زيادة تعطى

لتحقيق القرائن (٤) لا أنه نظرى حاصل عن ترتيب مقدمات وأوساط العادات . (٥)

ولتوقف مثل هذا العلم الضرورى على تمييز القرائن / وتحقيق مقتضيات
العادات ، ظن قوم أن حصول العلم عن خبر التواتر نظرى ، كيف والائمة

= الباجورى على السلم ، ص ٧٤ - ٧٥ . وشرح الأخرى على السلم ،
ص ٣٨ .

(١) عبارة (فى السبب) ساقطة من الأصل .

(٢) قال التبريزى : " اذا أسند الضرورى الى القرائن جاز اختلاف
العقلاء فيه ، لا اختلافهم فى النقض لها ، والعلم بمجاميعها " .

تنقيح المحصول ج ٢ ، ص ٣٧٦ .

(٣) فى (س) (والنبيين لعدم يتحقق)

(٤) فى (س) أو وسائط

(٥) كلمة (العادات) لا توجد فى (س) .

ولعلمها زائدة . ويوجد فى الأصل بعد كلمة العادات عبارة

زائدة وهى : " ظن قوم أن حصول العلم " .

.....

قد تذكر مثل هذا على طريق التنزيل (١) سدا لباب العناد في منيع الضرورة؟ (٢) (٣)

قولهم : " لعل معترضاً اعترض ، ومنكراً أنكر ، ولم / ينقل " . ١/٦٧ س

قلنا : كيف يندرس مثل هذا الانكار لهذا الأصل العظيم ، والأمر الجليل ، ولا يندرس اختلافهم في دية الجنين (٥) ، ومسألة الحرام (٦)

(١) في (س) التنزيل .

(٢) كلمة " العناد " ساقطة من (س) .

(٣) قال التبريزي : " قلنا هو كذلك ، ولكن قد يبالغ في ايضاح الواضح تنبيهها على أن حجاج المصيرين بعده عناد ، فلولفق صاحب غرض يمارى الحق ويدافع الواضح فيما علم بالضرورة الى آخر كلامه ان أوضح أن القدر المشترك لا يستغنى عن نظر - وان لطف - " . تنقيح المحصول للتبريزي ، ج ٢ ، ص ٣٧ .

(٤) كلمة " قولهم " ساقطة من (س) .

(٥) واختلفوا في المرأة اذا ضرب بطنها فألقت جنينا ميتا : فقال أبو حنيفة ومالك لا ضمان لأجل الجنين وعلى من ضربها الدية كاملة . وقال الشافعي وأحمد في ذلك الدية كاملة وغره للجنين . الافصح لابن هبيرة ، ج ٢ ، ص ٢١٧ .

وانظر نيل الأوطار ج ٧ ، ص ٧٧ . وفيه الأحاديث الواردة في ذلك . والمغنى لابن قدامة ، ج ٨ ، ص ٤٠٤ .

(٦) ومسألة الحرام هي أن يقول الرجل لزوجته " أنت على حرام " سواء أكانت الزوجة أمة أو حرة .

فقال أبو حنيفة أن نوى الطلاق كان طلاقا ، وان نوى ثلاثا فهو ثلاث وان نوى واحدة أو اثنتين فهي واحدة بائنة . وان لم ينو =

.....

(١) وميراث الجد والاخوة ؟ .

(٢)

قولهم : (حاصله اثبات الاجماع بالاجماع) قلنا نحن استدللنا على

صحة الاجماع بالأخبار ، واستدللنا على صحة الأخبار بخلو الأعصار عن

المدافعة - مع أن العادة تقتضي الإنكار ، لو لم تكن مقطوعا بها -

(٣)(٤)

والعادة مدرك من مدارك العلم يستند اليها كثير من الأحكام ، منها

= الطلاق أولا نية له فهو يمين وهو مولٍ تقع تطليقه بآثته بعد أربعة أشهر
والسب آخره وهو على ما نوى منظهار أو يمين .

وقال مالك هو طلاق ثلاثة فيمن دخل بها وواحدة في غير المدخول

بها . وقال الشافعي أن نوى الطلاق أوظهار فهو على ما نوى .

وان نوى اليمين لم تكن يميناً وعليه كفارة اليمين . وان لم ينو فعلى

قولين . عليه الكفارة ، والآخر لا شيء عليه . وعن أحمد روايات :

أظهرها أنهظهار نواه أو لم ينوه . ورواية أخرى أنه يمين يكفرها .

ورواية أنه طلاق . انظر الافصاح لابن هبيرة ، ج ٢ ، ص ١٦٣-١٦٤ .

(١) والجد والأخوة قال الجمهور أن له الاخطوا أكثر من المقاسمة أو

الغرض . والحنفية جعلوه حاجبا للأخوة كالأب ويكل من القولين

قال جمع من الصحابة والتابعين انظر العذب الفائق ج ١ ، ص ١٠٥ .

واعلام الموقعين ج ١ ، ص ٣٧٤ . وحاشية ابن عابدين ج ٢ ، ص

٢٢١ . والرسالة للشافعي ، ص ٥٩١ . ونيل الأوطار ج ٦ ، ص ٦٧-

٧ . وانظر هذا الجواب في المستصفى ج ١ ، ص ١٧٦ وكشف

الأسرار ، ج ٣ ، ص ٢٥٨ . والاحكام للامدني ، ج ١ ، ص ٣١٦ .

والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٩ . والمحصل ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٢٧ .

(٢) كلمة (بالاجماع) ساقطة من (س) .

(٣) في الأصل مدرك .

(٤) في (س) العلوم .

.....

(١)

دلالة المعجزات على صدق الرسول عليه الصلاة والسلام .

قولهم : (تحمل الأحاديث على امتناع الكفر على جعلتهم) قلنا

قد بينا أن القدر المشترك بين هذه الأحاديث ، عصمتهم عن الزلل

(٢) (٣)

والخطأ فتقيده ببعض الخطأ تحكم من غير دليل .

(١) والعادة أصل يستفاد منه معارف وبها يعلم بطلان دعوى معارضة

القرآن ، وبطلان دعوى نص على امامة على أو نص على ايجاب صلاة

الضحى وصوم شوال فان ذلك لو كان لاستحال في العادة السكوت

عنه وقال العضد في الاجابة عن لزوم الدور في اثبات الاجماع بالاجماع :

" لانا نقول المدعى كون الاجماع حجة والذي ثبت به ذلك هو وجود

نص قاطع دل عليه وجود صورة من الاجماع يمتنع عادة وجوبها بمسندون

النص سواء قلنا ان الاجماع حجة أم لا ، وثبت هذه الصورة من

الاجماع ودالاتها العادية على وجود النص لا يتوقف على كون الاجماع حجة

، فما جعلنا وجوده دليلا على حجية الاجماع لا يتوقف على حجيته لا وجوده

ولا دلالة فاندفع الدور . شرح العضد ج ٢ ، ص ٣١ .

وانظر المستصفى ج ١ ، ص ١٧٧ ، والاحكام للآمدى ج ١ ، ص ٣١٧

وبيان المختصر ج ١ ، ص ٥٣٣ .

(٢) في (س) عن الزلل عن الخطأ .

(٣) والضللال في اللغة لا يناسب الكفر فقد جاءت ضل بمعنى غاب تقول ضل

الماء في اللبن اذا غاب فيه وقد وصف الله أنبياءه بالضللال أحيانا

وهم لا يكفرون بالاتفاق فقال تعالى : (ووجدك ضالا فهدى) سورة

الضحى الآية ٧ وقال على لسان موسى عليه السلام : (فعلتها اذن

وأنا من الضالين) الشعراء الآية ٢٠ . قال الزمخشري : ضالا معناه

الضللال عن علم الشرائع وما طريقه السمع كقوله تعالى : (ما كنت =

.....

وقول المصنف : (هذا خبر واحد) ، قلنا : قد بينا تواتر معناه
(١)

لاعتصامه . بموافقة الآي التي تقدم الاحتجاج بها وما لم نذكره من

الآيات مما احتج بها على صحته ، كقوله تعالى (وما اختلفتم فيه من شيء
فحكمه الى الله) . يفهم منه أن ما اتفقتم عليه فهو حق ، وكقوله تعالى :

(واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) وكقوله تعالى :

(ومن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون) (٤)

= تدرى ما الكتاب ولا الايمان (الشورى الآية ٥٢ وقيل ضل فسى
صباه في شعاب مكة فردّه أبو جهل الى عبد المطلب) . الكشف ج٤ ،
ص ٢٦٤ وباختصار فمعنى الضلال يدور حول ضد الهدى والرشاد
وانظر أساس البلاغة ص ٣٧٨ ولسان العرب ج ١١ ، ص ٣٩٢
والمصباح المنير ج ٢ ، ص ٤٢٩ . وأما الضلال في الشرع فهو فقدان
ما يوصل الى المطلوب . التعريفات للجرجاني ص ١٢١ ومن كل ذلك
يتضح أن نفي النبي صلى الله عليه وسلم للضلال عن الأمة في الأحاديث
الكثيرة هو نفي للخطأ عن اجماعها واظهار لعصمتها عن الخطأ فسى
الاجتهاد والسهو والكذب هذا بالاضافة الى أن بعض أفراد الأمة
قد خصّ بذلك كالعشرة المبشرين بالجنة . انظر المستصفى ج ١ ،
ص ١٧٧ والاحكام ج ١ ، ص ٣١٨ . كشف الأسرار ج ٣ ، ص ٢٥٩
وحجية الاجماع لمحمد فرغلي ص ١٧٠ .

(١) كلمة بها زيدت للضرورة ..

(٢) سورة الشورى ، الآية ١٠ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية ١٠٣ .

(٤) سورة الأعراف ، الآية ١٨١ .

(١)
ونحو ذلك .

قوله : (المشترك بين هذه الأحاديث كون الاجماع حجة أو
(٢) شيء يلزمه ، أو لا هذا ولا ذاك) . قلنا : شيء يلزمه وهو عصمتهم عن
(٣) الخطأ والزلل كما قررناه ، ويلزم منه وجوب الاتباع
(٤) قوله : (الحديث دل على امتناع الضلال المكيف بكيفية العظمية
(٥) فلا يعم) (قلنا : بعض) (٦) (٧) الأحاديث مشتملة على امتناع الخطأ ،

(١) قال الآمدى وجه الاحتجاج به - يعنى قوله تعالى واعتصموا بحبل الله -
هو أنه تعالى نهى عن التفرق ، ومخالفة الاجماع تفرق فكان منهياً
عنه ، ولا معنى لكون الاجماع حجة سوى النهى عن مخالفته . الاحكام
ج ١ ، ص ٣١ وانظر بيان معانى البديع للأصفهاني ج ٢ ، ص
٩٨٩ ، المستصفى ج ١ ، ص ١٧٤ ، والتفسير الكبير للرازي ج ٨ ، ص
١٧٤ .

(٢) فى الأصل شيئاً وهو خطأ .

(٣) انظر الاحكام للآمدى ج ١ ، ص ٣١٥ وبيان المختصر ج ١ ، ص ٥٤١ .

(٤) فى الأصل الكيف .

(٥) فى الأصل العظمية .

(٦) فى (س) فلا يعم الحديث . فكلما الحديث زائدة .

(٧) العبارة : (قلنا : بعض) ساقطة من (س) .

.....

وهو الأعم ، المتيقن ، والقدر المشترك ، فيعم والله أعلم . (١)

(١) وأما كون القدر المشترك هو لا هذا ولا ذاك فهو ظاهر البطلان
ومراده بقوله لا هذا ولا ذاك هو نفى كون القدر المشترك بـ
الأحاديث كون الاجماع حجة وأيضا نفى أن القدر المشترك بينها
هو شيء يلزم منه كون الاجماع حجة .

وأما الجواب عن حمل الضلالة على الخطأ العظيم دون غيره فهو
أن في هذا تخصيصا بلا مخصص لأن نص الحديث هو قوله
صلى الله عليه وسلم :

(لا تجتمع أمتي على ضلالة ولا على خطأ)

فالضلالة نكرة في سياق النفي فتفيد العموم والخطأ اسم جنس دخلت
عليه الألف واللام وهما للاستغراق وليس هناك عهد فيهم والأصل
اجراء الكلام على عمومهم حتى يدل الدليل على تخصيصه وانظر
المراجع نفسها .

الحجة الخامسة :

قول امام الحرمين رضى الله عنه ان اجماع الجمع العظيم على القول
 ا لواحد لا يعقل ^(٢) إلا بدليل ^(٣) قاهر جمعهم عليه ،

قوله : (الحجة الخامسة : قول امام الحرمين : (ان اجماع الجمع العظيم
 على القول الواحد ، لا يقع إلا بدليل قاهر يجمعهم عليه .) ^(٥) ^(٦) ^(٧) تقرير هذه الحجة
 ان هذا ^(٨) الاستدلال ذكره الامام فرضا فى صورة من صور الاجماع ، فان مأخذه
 هذا لا يعم سائر صور الاجماع . ^(٩)
 (١٠)

وبيانه : ان أهل الحل والعقد ، اذا كانوا عدد التواتر أو يزيدون ،
 وقطعوا بالحكم فى محل تتشعب فيه الآراء ، وتصدق فيه الظنون مع تباين قرائحهم
 فلا يتصور ذلك الا عن جامع قاهر ، فان فرض اجتماعهم / على ذلك ، وهم
 ا لعدد الكثير من غير جامع ، كفرض اجتماع الناس على التغذى بنوع واحد من
 الطعام ، ففى وقت واحد مع اختلاف الدواعى ، واذا تعين انهم لا يجتمعون
 الا عن جامع ، تعين أن يكون ذلك الجامع قاطعا شرعيا اذ لا مجال للعقل فى
 اثبات الأحكام الشرعية - عندنا - ولا يمكن أن يكون مستند الاجماع الاجماع ،
 فانه / اثبات الشيء ^(١٤) بنفسه ، ولا القياس ، لأنه انما وجب العمل به بالاجماع ٦٧ / ب
 س

-
- (١) فى الأصل اجتماع .
 - (٢) فى الاصل (يحصل) .
 - (٣) فى (ق) لدليل .
 - (٤) فى (س) لدليل .
 - (٥) فى (س) جمعهم .
 - (٦) انظر كلام امام الحرمين بمعناه فى البرهان ، ج ١ ، ص ٦٨٠ .
 - (٧) فى الأصل تقريره .
 - (٨) كلمة (هذا) غير موجودة فى (س) .
 - (٩) كلمة (سائر) ساقطة من (س) .
 - (١٠) فى الأصل (ويزيدون) .
 - (١١) فى الأصل (ووقت) .
 - (١٢) فى (س) أحكام .
 - (١٣) فى الاصل بالاجماع .
 - (١٤) كلمة (الشيء) ساقطة من الاصل .

وهو منقوض باطباق النصارى على القول بالتثليث وصلب عيسى عليه السلام ،

(١) فحيتعين أن يكون اجماعهم عن نص قاطع بلغهم ولم يتفق بلوغه اليـنا ،
 فيجب العمل به لاشتماله على النص فمن أثبت الحكم في مثل هذه الصـورة
 بالاجماع ، فقد أثبتته بالنص حقيقة ، واتفاقهم معرّف لنقله ، وتسميته (٢) الاجماع
 مثبتا مجاز ، وهذا القطع يستند (٤) الى محسوس ، اما مباشرة أو بواسطة
 محسوس ، فلو لم يجب العمل به لما (٥) (٦) وجب بخبر التواتر ، وتجوز الخطأ عليهم
 كتجويزه على خبر التواتر (٧) ولا يلزم على هذا التقدير ، ما اعترض به المصنف من
 اجماع النصارى على التثليث ، فانهم لم يستندوا في قطعهم الى محسوس .
 فإن ذلك وأمثاله إنما ينشأ عن شبهة (٩) اتفقت للأقل ، وتبعهم الأكثر عن تقليد .
 وأما اتفاقهم ، هم (١٠) واليهود على الصلب ، فإنه شبهة (١٢) لهم
 كما أخبر الله تعالى (١٣) وذلك خرق عادة ونحن انما (١٤) نتكلم على

- (١) في الاصل (باجماعهم) .
 (٢) في (س) وتسمية .
 (٣) أي من استعمال المعرّف بزنة اسم الفاعل وارادة المعرّف بزنة اسم المفعول ، أو مجاز من اطلاق المسبّب بزنة اسم الفاعل وارادة المسبّب بزنة اسم المفعول .
 (٤) في (س) مستند .
 (٥) كلمة (به) ساقطة من الاصل .
 (٦) كلمة (لما) ساقطة من (س) .
 (٧) في (س) الآحاد . وهو خطأ .
 (٨) في (س) اجتماع . وانظر الاحكام ج ١ ، ص ٣١٩ . وبيان المختصر ، ج ١ ، ص ٥٣٢ . والمختصر لابن الحاجب ج ٢ ، ص ٣٢ .
 (٩) في (س) الشبهة .
 (١٠) كلمة (هم) غير موجودة في (س) .
 (١١) في (س) الصليب .
 (١٢) في (س) يشبه .
 (١٣) يريد قوله تعالى : (وقولهم انا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وان الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ما لهم به من علم الا اتباع الظن وما قتلوه يقينا .) سورة النساء الاية ١٥٧ .
 وانظر هذه الاعتراضات في الاحكام للأمدى ج ١ ، ص ٢٨٣ ، ٣٢٠ .
 وبيان المختصر ج ١ ، ص ٥٣٢ .
 (١٤) كلمة (انما) ساقطة من (س)

.....

استقرار العادات، والا فيجوز أن يخبر العدد الكثير الذي لا يحصى^(١) عن محسوس ولا يفيد العلم عقلا، لكن الواقع^(٢) خلافه، وكذلك الجزم بجميـع العادات .

ثم يبقى وراء هذه الصور، صور من الاجماع: وهو أن يفرض اجتماعهم عن ظن غالب، أو قياس جلي خال عن المعارض، أو عن لازم نصين، أو بـأن أفـتى بعضهم عن ظاهر، وآخرون عن قياس، وآخرون عن خبر واحد، ثم وقع^(٤) الاتفاق على الحكم، فانا لا نشترط في اتفاقهم على الحكم اتفاقهم على المأخذ . ومن الصور أيضا : أن يصرحوا بالحكم بالقياس، عن بحث ومشاورة، ثم يستقر رأيهم على حكم فمثل هذه الصور، قال بعض الأصحاب: يجب العمل بها لاستنادها الى الاجماع القاطع المتضمن للنص، وهو اجماع التابعين على تحريم المخالفة، وعلى النكير على كل من خالف الاجماع، والاجماع (على ان الانكار) لا يكون الا عن نص قاطع، فانه لو كان عن اجتهاد، أو قياس^(٨) جلي يقتضى تحريم المخالفة لكان في مقابلة قياس جلي يقتضى حل المخالفة^(٩) .

- (١) في (س) يحصل وهو خطأ .
- (٢) في (س) الوقائع .
- (٣) في (س) الصورة .
- (٤) في (س) وقع الاتفاق على الاتفاق على الحكم .
- (٥) وخبر الاحاد والامارة كانا ظنيين قبل اتفاقهم أما بعده فقد صارا حقا موافقا للواقع قطعاً في حكم العادة . وانظر حجية الاجماع لمحمد فرغلي ص ١٧٤ . وانظر بيان المختصر، ج ١، ص ٥٤٣ . والمختصر لابن الحاجب، ج ٢، ص ٣٢ .
- (٦) في الاصل (هذا) وهو خطأ .
- (٧) عبارة: (على أن الانكار) ساقطة من (س) .
- (٨) كلمة (في) ساقطة من (س) .
- (٩) في (س) مقابلة .
- (١٠) في (س) حال .

فهذه الوجوه أقوى ما قيل في هذا الباب والله أعلم .

وهو أن المجتهد ، الآتى بعد عصرهم ، يقول : أنا مشارك لهم في خصال
الاجتهاد ، ولو كنت في عصرهم لما انعقد / اجماعهم دوني ، ولما حرمت ٧٣/ب
على المخالفة ، ولا فارق سوى الزمان ، وهو طرد محض ، بالنسبة الى مأخذ^(١)
الاحكام ، فهذا قياس جلي يقتضى حل المخالفة ، يعارض القياس المفروض
لتحريم المخالفة ، وعند تعارض الأقيسة الجلية لا يمكن العمل بموجب
أحدها الا بعد الترجيح ، ومساك الترجيح معاتشعب فيها الآراء ، وتصدق^(٢)
فيه الظنون ، والعادة تقتضى أن العدد الكثير لا يجمعون فيه الا عن نص
قاطع ، فيجب العمل باجماع / التابعين ، على تحريم المخالفة ، لتضمنه النص ، ٦٨/أ
ويجب العمل بكل اجماع في محل لا تتشعب فيه الآراء ، وكل اجماع ظني ،
لاستناده الى اجماع التابعين القاطع .
والحاصل أنه يجب العمل بكل اجماع ، لتضمنه النص ، أو استناده الى
الاجماع المتضمن للنص .

قوله : (فهذه الوجوه أقوى ما ذكر في هذا الباب) انما قال : أقوى ،
لاعتقاده أن هذه الحجج ظنية ، وأن المسألة ظنية ، وأشار الى أن الأصوليين^(٣)
ربما تمسكوا بحجج غير هذه نقلية ، وعقلية ، تركها خشية الاطالة .^(٤)

(١) في (س) مأخذ أحد الاحكام .

(٢) كلمة (فيه) ساقطة من الأصل .

(٣) كلمة (أن) ساقطة من (س) .

(٤) في (س) أو .

والمعتمد أن نتمسك بقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله
 وكونوا مع الصادقين)^(١) (أمرنا بالكون مع الصادقين)^(٢) والمراد من ذلك
 الصادق^(٣) اما من يكون صادقا في بعض الأمور ، أو من يكون صادقا في كل
 الأمور^(٤) ، والأول باطل ، والا لكان ذلك أمرا بموافقة الامرين ، لأن كل
 واحد منهما (صادق في بعض الأمور ، ولما بطل هذا ثبت أن المراد من
 كان^(٦) صادقا في كل الامور .

ثم نقول : اما أن يكون المراد وجوب متابعتة في بعض الامور ، وهو باطل .

قوله : (والمعتمد في المسألة أن نتمسك بقوله تعالى : (يا أيها
 الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين .)^(٧) (أمرنا بالكون مع الصادقين)^(٨) ،
 والمراد من ذلك الصادق^(٩) من يكون صادقا في بعض الأمور ، أو من يكون صادقا
 في كل الأمور ، والأول باطل ، والا لكان ذلك أمرا ، بموافقة الفريقين ، لان كل
 واحد منهما صادق في بعض الأمور ، ثم نقول ذلك الصادق ، الذي يجب
 متابعتة : اما أن تجب في بعض الأمور ، وهو باطل ، لأن ذلك البعض غير
 معين في هذه الآية ، وحينئذ يلزم^(١٠) الاجمال والتعطيل ، أو تجب متابعتة^(١١)

-
- (١) سورة التوبة ، الآية ١١٩ .
 - (٢) العبارة : (امرنا بالسكون مع الصادقين) ساقطة من (ق) .
 - (٣) كلمة (اما) ساقطة من (ق) .
 - (٤) في الأصل الاول بدون واو .
 - (٥) في الأصل بموافقة كلا الخصمين .
 - (٦) العبارة بين القوسين (صادق في بعض . . من كان) ساقطة من (ق)
 - (٧) سورة التوبة ، الآية ١١٩ .
 - (٨) عبارة : (امرنا بالكون مع الصادقين) ساقطة من (س) .
 - (٩) في (س) الصادقين . وهو خطأ .
 - (١٠) في (س) يجب .
 - (١١) في (س) وتجب .

(١) لأن ذلك البعض غير مبين في هذه الآية ، وحينئذ يلزم الاجمال أو التعطيل .
أو المراد وجوب متابعتة في كل الامور وهو المطلوب . (٢)

ثم نقول / ذلك الصادق الذي تجب متابعتة في كل الأمور ^{إما} مجموع
الامة أو بعضهم ، والقسم الثاني باطل ، لأنه تعالى لما أمر بالكون معهم ،
وجب أن تكون قادرين على الكون معهم ، وانما نقدر على الكون معهم اذا
عرفناهم بأعيانهم ، ولكننا نعلم بالضرورة أننا لا نعرف / واحداً ^(٤) نقطع فيه بأنه
من الصادقين ، واذا كان كذلك ، كانت القدرة على الكون معهم فائتة ،
وذلك يقتضى (أن يكون الأمر من هذه الأشياء لغير) ^(٥) هذا القسم ، واذا
بطل هذا وجب أن يكون الصادقون ^(٦) الذين (آمنوا بالله تعالى) ، بالكون ^(٧)

في كل الامور ، (وهو المطلوب - ثم نقول ذلك الصادق ، الذي يجب متابعتة
في كل الامور) ، اما مجموع الامة أو بعضهم . والقسم الثاني باطل ، لأننا
لما أمرنا بالكون معهم ، وجب أن نكون قادرين على الكون معهم ، (وانما نقدر
على الكون معهم) ^(٩) اذا عرفناهم بأعيانهم ^(١٠) لكننا نعلم بالضرورة ، أننا لا نعلم
واحداً ، نقطع فيه بأنه من الصادقين ، واذا كان كذلك ، كانت القدرة على
الكون معهم فائتة ، وذلك يقتضى : أن يكون الأمر من هذه ، غير هذا القسم ^(١١)
واذا بطل ذلك ، وجب أن يكون الصادقون الذين أمرنا بالكون معهم ، مجموع
الامة ، والا لبقيت الآية معطلة ، وذلك يدل على أن الاجماع حجة .

-
- (١) في الأصل : والتعطيل .
 - (٢) كلمة (وجوب) ساقطة من (ق) .
 - (٣) في الأصل (لكننا) بدون واو العطف .
 - (٤) في الأصل أحدا .
 - (٥) العبارة في الأصل هكذا : (أن المراد من هذه الآية غير) .
 - (٦) في (ق) الصادقين . وهو خطأ .
 - (٧) في الأصل : (الذين أمرنا) بالكون معهم .
 - (٨) العبارة بين القوسين : (وهو المطلوب . . . كل الامور) ساقطة من (س) .
 - (٩) العبارة (وانما نقدر على الكون معهم) ساقطة من (س) .
 - (١٠) كلمة (بأعيانهم) ساقطة من (س) .
 - (١١) في (س) (اذا) بدون واو .

معهم مجموع الأمة والا لبقيت الآية معطلة ، وذلك يدل على أن الاجماع حجة .

حاصل دعواه أن الآية تدل على وجوب الكون مع كل الصادقين من هذه الأمة في كل الأمور ، في كل ما صدقوا فيه ، عقلا ، وقولا ، وعملا .

وتتمة ذلك نحملها على الموجودين / من الصادقين في كل عصر ، ٧٤/أ
لامكان متابعتهم ، والكون معهم ، وقد اعتمد في لزوم العموم في الاحوال
الثلاثة على أن التخصيص ، والتقييد لشئ من هذه الثلاثة ، لا دليل عليه
(١)
في الآية ، فلولم يعم ، لزم اما التكليف بالمحال من الجمع بين النقيضين ،
(٢)
وغيره ، أو الترجيح بلا مرجح (أو الاجمال) (٣) ، أو التعطيل للآية عن الدلالة
وكل ذلك باطل ، فيجب العموم .

والاعتراض عليه : لانسلم أنه يلزم من انتفاء دلالة الآية بصريح اللفظ
(٤) (٥)
على التخصيص ، أو التقييد ، انتفاؤها مطلقا ، لجواز أن يدل عليه دليل
منفصل ، أو سياق خطاب ، أو لادلة حال .

وقد قال علماء التفسير ، الخطاب في / الآية لمن آمن من اليهود
(٦)
ومن تخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك أمرهم الله
٦٨ / ب
س

(١) كلمة (اما) ساقطة من (س) .

(٢) في (س) والترجيح .

(٣) عبارة (أو الاجمال) ساقطة من (س) .

(٤) في (س) صريح .

(٥) في (س) والتقييد .

(٦) في (س) انتفاؤها .

(٧) قيل الخطاب في الآية لمن تخلف عن غزوة تبوك من الطلقاء خاصة ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه خطاب لمن آمن من أهل الكتاب . وانظر تفسير أبي السعود ، ج ٢ ، ص ٦١٠ . وانظر تفسير ابن كثير ، ج ٢ ، ص ٣٩٦ وما بعدها .

.....

تعالى بالكون مع المهاجرين والانصار والصادقين فيما عاهدوا الله عليه^(١)
(٢)
من نصرته رسوله صلى الله عليه وسلم والكون معه والشبات ، كما وصفهم بذلك
(٣)
سبحانه وتعالى فقال : (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) .

ويحقق ذلك سياق الآية بتوبيخ من تخلف عنه ، ومدح من كان معه ،
(٥)
بقوله تعالى : (ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا
(٦)
عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه ، الآية) السى قوله ان
الله لا يضيع أجر المحسنين)^(٧) .

ثم لو سلم عدم الالتفات الى السبب ، فلا مانع من حمل الآية على
الأمر بالكون مع كل من علم صدقه ، أو ظن فيما يكتفى فيه بالظن ، وطريق
(٨) (٩)
معرفة ذلك ، بموافقته للحق ، كما يقال : (اعرف الحق تعرف أهله .)^(١٠)

(١) كلمة (والصادقين) ساقطة من الأصل .

(٢) فى (س) من نصر .

(٣) سورة الاحزاب ، الآية ٢٣ .

(٤) فى الاصل (عليه) وهو خطأ .

(٥) فى الأصل لقوله .

(٦) كلمة (الآية) غير موجودة فى الأصل .

(٧) سورة التوبة ، الآية ١٢٠ .

(٨) فى الاصل موافقته .

(٩) كلمة الحق ساقطة من (س) .

(١٠) كلام على بن أبى طالب ان الحق لا يعرف بالرجال ولكن اعرف الحق
تعرف أهله .

واحتج المخالف بوجوه :

(١) (٢)

الأول : أن العلم بأن هذا القول ، قول لكل الأمة (علم بصفة من صفات

كل الأمة) ^(٣) والعلم بصفة الشيء ^(٤) مشروط بالعلم بذاته ، فصح أن العلم بأن

هذا القول ، قول لكل الأمة ، مشروط بالعلم بجميع أشخاص الأمة ، ولما كان

العلم الضروري حاصلًا بأننا لا نعرف جميع / أشخاص الأمة ، استحال أن ٥٦/ب

ق

نعرف في القول المخصوص أنه قول لكل الأمة ^(٨) ، وإذا كان العلم بحصوله

ممتنعًا ، امتنع كونه حجة .

(٩)

قوله : (واحتج المخالف بوجوه :

الأول : أن العلم بأن هذا القول قول لكل الأمة علم بصفات كل الأمة ،

(١٠)

والعلم بصفات الشيء مشروط بالعلم بذاته ، فصح أن العلم بأن هذا القول

قول لكل الأمة مشروط بمعرفة جميع أشخاص الأمة ، ولما كان العلم الضروري حاصلًا

بأننا لا نعلم جميع أشخاص الأمة ، استحال أن القول المخصوص قول لكل الأمة

وإذا كان العلم بحصوله ممتنعًا ، امتنع كونه حجة ، واعلم أن للرايين للاجماع

(١١)

ثلاثة مقامات :

(١) كلمة (أن) ساقطة من (ق) .

(٢) في (ق) بهذا .

(٣) العبارة : (علم بصفة من صفات كل الأمة) ساقطة من (ق) .

(٤) في الأصل ينتج .

(٥) في (ق) بهذا .

(٦) كلمة بالعلم ساقطة من (ق) .

(٧) في (ق) المحصول .

(٨) في (ق) كل .

(٩) في الأصل المخالفة .

(١٠) في الأصل بأن .

(١١) في (س) ثلاث وهو خطأ .

.....

المقام الأول : النزاع في تصويره ، قالوا : لا يقع بالاجماع في مواقعـ
(١)
النصوص، فان فيها غنية عنه ، ومواقع النظر الدواعي فيها مختلفة ، وطبقات
(٢)
الناظرين فيها متفاوتة ، والطباع مجبولة على المخالفة ، ففرض اتفاقهم على
مسألة نظرية ، كفرض ، اتفاقهم على أكل نوع واحد من الطعام في وقت معين ،
(٣) (٤)
أو النطق بكلمة واحدة ، وأجيب بأن لهم داعيا الى الاجماع / على الحكم ، ٧٤/ب
(٥) (٦) (٧)
وهو النصوص الظاهرة أو الأقيسة الجلية ، الخالية عن المعارضة ، مع
(٨)
بيان اعتقاد وجوب العمل بالظن الغالب ولا يشترط في انعقاد الاجماع
اتفاقهم في وقت واحد ، بل الغالب في مثله ابتداءً الى الوقوف على
الماخذ ، واطهارها ، فيقف عليها من لم يبلغ طبقتهم ، ويتبع ذلك ، وتقع
(٩)
المطابقة على تدرج الى أن يحصل اتفاق الجميع ، كمطابقة شيعة كل مذهب امامهم ،
قالوا : ولا مانع من الاتفاق على كلمة عند الداعي اليها كالاتفاق
(١٠) (١١)
على التلبية بعرفة ، والتكبير يوم العيد .

-
- (١) في (س) غنيته .
 - (٢) كلمة (فيها) ساقطة من الأصل .
 - (٣) في (س) والنطق .
 - (٤) انظر هذا التفصيل في المنحول ، ص ٣٠٣ .
 - (٥) في الأصل وهي .
 - (٦) في (س) والأقيسة .
 - (٧) كلمة (الخالية) ساقطة من (س) .
 - (٨) كلمة (بيان) ساقطة من (س) .
 - (٩) في الأصل تدرج .
 - (١٠) قال القاضي عبد الوهاب : (يقطع الحاج التلبية اذا زالت الشمس يوم عرفة وعنه - أي الامام مالك - رواية اخرى أنه لا يقطعها الا اذا رمى جمرة العقبة ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي والأولى أظهر ووجهها أنه اجماع السلف وروى عن عمر وعثمان وعلى وابن عمر وعائشة وسعد وجابر وابن الزبير ، وذكر مالك أنه اجماع أهل المدينة .) الاشراف في مسائل الخلاف ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ . فكان ينبغي ان يقول ابن التلمساني كالاتفاق على التلبية بعرفة قبل الزوال .
 - (١١) في (س) الوعيد . وهو خطأ .

.....

المقام الثانى : وهو شبهة منع الوقوف عليها^(١) بعد تسليم تصويره .

قوله : (العلم بأن هذا قول لكل أمة ، موقوف / على العلم بصفات الامة ٦٩ / أ
س الى آخره .) هذا السؤال أخيل ما يورده مانعو الاجماع وقرروه بأن معرفة
اتفاقهم ليس أمرا ضروريا فى العقل ، ولا وجدانيا ، وانما طريقة الحس
أو^(٢) الخبر المسند الى الحس ، ومسع تفرق العلماء فى مشارق الأرض ومغاربها
وأقطارها كيف يعرف وجودهم ، وفتواهم حتى لا يبقى منهم واحد فى جزيرة ،
ولا أسير فى مطمورة ، ولا منقطع فى جبل ، بلغ رتبة الاجتهاد . ثم الاخبار^(٣)
عنه يتوقف على تصريحه ، وصدقه ، ونقل طائفة تفيد العلم عن مشاهدة ،
ثم العلم بأنه لم يرجع قبل اتفاق غيره (والعادة تحيل) العلم بجميع ذلك^(٤) .^(٥)

(١) فى (س) عليه .

(٢) فى (س) والخبر .

(٣) المطمورة هى حفرة تحت الأرض يخبأ فيها الطعام . . . وطمرت الشيء
سترته . انظر لسان العرب ، ج ٤ ، ص ٥٠٢ . والمصباح المنير ،
ج ٢ ، ص ٤٤٧ . والقاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ٧٨ .

(٤) عبارة : (والعادة تحيل) ساقطة من (س) .

(٥) وانظر هذا الكلام والاجابة عنه فى التبصرة ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

والتمهيد لأبى الخطاب ، ج ٣ ، ص ٢٤٨ .

(١) نعم لا نزاع أنه قد يحصل عند / الانسان عدم العلم بالمخالفة ، ٦٣/ب
فأما أن يحصل عنده العلم بعدم المخالفة فلا والمعتبر هو الثاني لا الأول (٢)
لأنه لا يلزم من عدم علمنا بشيء (٤) ، عدم ذلك الشيء .
(٥)
فان قالوا : انا نعرف أن جميع هذه الأمة مقررون بنبوته سيدنا محمد
(٦)
عليه الصلاة والسلام ، ومقررون بوجوب الصلوات الخمس ولكننا لا نعرف كل آحاد الأمة

قوله : (نعم لا نزاع انه قد يحصل عند الانسان عدم العلم بالمخالفة ،
اما ان يحصل عنده العلم بعدم المخالفة فلا ، والمعتبر هو الثاني لا الأول ،
فانه لا يلزم من عدم علمنا بشيء ، عدم ذلك الشيء)
يرد عليه : ان الامور الخطيرة ، التي تتوفر (٧) الدواعي على نقلها ، اذا
لم تنقل دلت العادة على عدمها ويستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم ،
كما نعلم أن القرآن لم يعارض بمثله ، وأنه لا خليفة بين رسول الله صلى
الله عليه وسلم وبين أبي بكر (٨) (رضى الله عنه)

قوله : (فان قالوا : انا نعرف بأن جميع هذه الأمة مقررون بنبوته سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم ، ومقررون بوجوب الخمس وان كنا لا نعرف كل آحاد الأمة .

-
- (١) في (ق) انما لا .
 - (٢) في (ق) البتة .
 - (٣) كلمة (هو) ساقطة من الأصل .
 - (٤) في الاصل بالشئ .
 - (٥) كلمة (انا) ساقطة من الاصل .
 - (٦) في الاصل (مقررون) بدون واو .
 - (٧) في (س) تتوقف .
 - (٨) كلمة بين ساقطة من الأصل .

(١)

قلنا : أمة محمد عليه الصلاة والسلام عبارة عن المقرين بنبوته ، فكان
قولنا : الأمة مقرون بنبوة محمد عليه الصلاة والسلام جاريا مجرى قولنا :
كل من أقر بنبوة محمد عليه الصلاة والسلام فهو مقر بنبوته .

وأما قولنا : الأمة مقرون بوجوب الصلوات الخمس، فنقول : هب : أنا لا
نعلم فيه مخالفا ، (فاما أن)^(٣) نعلم (انه لا مخالف)^(٤) فيه فهو بعيد ، وربما
كان بعضهم مقرا بنبوة محمد عليه الصلاة والسلام ، ومع ذلك فانه ينكر وجوب^(٦) / ٥٧ أ
الصلاة لشبهة ركيكة^(٧) وقعت في قلبه ، فكيف لا نقول ذلك ، وقد رأينا في^(٨) ق

قلنا : أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، عبارة عن المقرين بنبوته ، فكان قولنا :
(الأمة مقرون بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم جاريا مجرى قولنا : (كل من أقر^(٩)
بنبوة محمد عليه الصلاة والسلام ، (فهو مقر بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم .)^(١٠)
وأما قولنا : (الأمة مقرون بوجوب الصلوات الخمس ، فنقول : هب انا
لا نعلم فيه مخالفا ، (أما أن نعلم أن لا مخالف)^(١١) ، فهو بعيد ، وربما كان
بعضهم مقرا بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، ومع ذلك فانه يمنع وجوب الصلاة^(١٢)
لشبهة ركيكة وقعت (في قلبه) ، وكيف لا نقول ذلك ، / وقد رأينا في كتب^(١٣) ٥٧ أ
المقالات أن ابن مسعود رضى الله عنه ، أنكر كون الفاتحة من القرآن ، وعن
الخوارج أنهم قالوا : لا تجب الصلاة الا في طرفي النهار لقوله تعالى :

-
- (١) كلمة (فكان) ساقطة من (ق) .
 - (٢) في الأصل (الصلواة) وهو خطأ .
 - (٣) في (ق) فانا لا .
 - (٤) في (ق) انا لا نخالف .
 - (٥) كلمة (فيه) غير موجودة في الأصل .
 - (٦) في الأصل (أنكر) .
 - (٧) في (ق) غير واضحة .
 - (٨) في الأصل وكيف .
 - (٩) كلمة (كل) ساقطة من (س) .
 - (١٠) العبارة : (فهو مقر بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم) ساقطة من (س) .
 - (١١) العبارة : (أما ان نعلم أن لا مخالف) ساقطة من الأصل .
 - (١٢) عبارة (في قلبه) ساقطة من (س) .

كتب المقالات أن ابن مسعود رضى الله عنه أنكر كون الفاتحة من القرآن ، وعن الخوارج أنهم قالوا : / لا تجب الصلاة الا فى طرفى النهار بدليل قوله (١) ٦٤/أ تعالى (أقم الصلاة طرفى النهار) (٢) .

(٣) (٤)
(أقم الصلاة طرفى النهار) .

يرد عليه أن قوله : أمة محمد هم المقرون بنبوة محمد ، فيكون الاخبار تكريرا للموضوع لا اسنادا غير صحيح ، لأن الأمة فى اللغة الجماعة (٥) قال الله تعالى : (وقطعناهم فى الأرض أمة) (٦) والاضافة (لاتفيد) (٧) تخصيصا الا فى الوجه الذى وقعت فيه الضافة ، فأمة محمد عبارة (عن جماعة) (٨) محمد ، وكون أمة محمد لا يفارقهم الاقرار بنبوته ، لا يمنع حمله عليهم ، كما أن الثلاثة (٩) لا تفارقها الفردية ، ويصح حملها عليها فنقول : (الثلاثة فرد) وهى قضية صحيحة وكلام يحسن السكوت عليه ، ولهذا أن الله / تعالى أخبر عنهم (١١) (١٢) ٦٩/ب س أنهم يؤمنون بالله ، فقال : (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله .) (١٣) والضمير فى كنتم اشارة الى أمة محمد صلى

(١) فى الأصل لقوله تعالى .

(٢) سورة هود ، الآية ١١٤ .

(٣) سورة هود ، الآية ١١٤ .

(٤) والعبارة : (لقوله تعالى : أقم الصلاة طرفى النهار) ساقطة من (س) .

(٥) قال الجوهري : والامة الجماعة ، الصحاح ، مادة امم ، ج ه ، ص ١٨٦٤ .

(٦) سورة الاعراف ، الآية ١٦٨ .

(٧) فى (س) لا تقبل .

(٨) عبارة : (عن جماعة) ساقطة من (س) .

(٩) كلمة (أمة) ساقطة من (س) .

(١٠) فى (س) ثلاثة .

(١١) هكذا فى النسختين ولعلها (فان)

(١٢) كلمة (عنهم) ساقطة من (س)

(١٣) سورة آل عمران ، الآية ١١٠ .

.....

الله عليه وسلم ، فلو كان الايمان داخلا في مساهم^(١) ، لما حسن الحديث به عنهم ، وهذا نقض واضح على قوله : (ان معرفة أن هذا القول قول كل الأمة ، يتوقف على معرفة اشخاصهم) ، فانا قد عرفنا ، أن كل واحد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، مصدق بالله ورسوله ، وان لم نعدد^(٢) أشخاصهم وقوله : (ربما أنكر بعضهم وجوب الصلاة ، هذا لا يمنع القطع ، لانه احتمال لا عن مثار ، وكل احتمال لا عن مثار وهم محض ، ولو كان قادحا لم يبق لنا علم بشئ من العاديات .

قوله : (ان ابن مسعود رضى الله عنه أنكر كون الفاتحة من القرآن) . قيل : انه لم يصح عنه الانكار^(٤) ، وانما نقل عنه انه لم يثبتها في مصحفه ،

(١) في الأصل مسمى منهم .

(٢) في (س) صدق .

(٣) في (س) تعرف .

(٤) هذا قول طائفة من العلماء منهم ابن حزم فقد قال في المحلى : (وكل ما روى عن ابن مسعود من أن المعوذتين وأم القرآن لم تكن في مصحفه فكذب موضوع لا يصح ، وانما صحت عنه قراءة عاصم عن زر بن حبیش عن ابن مسعود ، ومعها أم القرآن والمعوذتان .) المحلى ج ١ ، ص ١٣٠ . وقال الامام النووي : (أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة وسائر السور المكتوبة في المصحف قرآن ، وأن من جحد شيئا منها كفر ، وما نقل عن ابن مسعود في الفاتحة والمعوذتين باطل ، ليس بصحيح عنه .) المجموع ، ج ٣ ، ص ٣٩٦ . وقال الامام الرازى : (والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل كاذب باطل ، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة .) التفسير الكبير ، ج ١ ، ص ٢١٨ . وجنحت طائفة أخرى الى تأويل الروايات عن ابن مسعود مع تسليم صحتها ومن هؤلاء ابن حجر فانه قال : (والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل ، بل الرواية صحيحة والتأويل محتمل .) فتح الباري ، ج ٨ ، ص ٧٤٢ .

ومن ذهب الى التأويل أيضا القاضي ابن الباقلاني والقاضي عياض فذكر ابن الباقلاني تأويلات منها ان زر بن حبیش فهم ان المعوذتين عوذتان عوذ بها النبي صلى الله عليه وسلم الحسن والحسين وليستا من الكتاب .

.....

فلعل ذلك لظهورها عنده ^(٢) ثم لا مانع من الانكار، في ذلك الزمان قبل استقرار التواتر عنده، ونقله عن بعض الخوارج أن الصلاة لا تجب الا فى طرفى النهار لا اعتبار به، مع قطع السابقين لهم واللاحقين بخلافه، وهو كنقل انكار السوفسطائية للعلوم البديهية ^(٣).

===== ومنها ان ابن مسعود لم يكتب الفاتحة فى مصحفه اعتمادا منه على حفظ المسلمين لها . انظر المزيد من التفصيل فى فتح البارى ج ٨، ص ٧٤٢-٧٤٣ . وأما النظام ومن وافقة فقد تمادى بهم الضلال الى اتهام ابن مسعود رضى الله عنه . انظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ص ٢١ . وانظر هامش ١٠ من تحقيق المحصول ج ٢، ق ١، ص ٢٨ . وتفسير ابن كثير، ج ٤، ص ٥٧٢ . وفتح القدير للشوكانى، ج ١، ص ١٥ .

(١) كلمة (ذلك) ساقطة من الأصل .

(٢) كلمة (عنده) ساقطة من (س) .

(٣) السوفسطائية أو السوفسطائية مأخوذة من السفسطة وهى كما فى التعريفات للجرجانى : (قياس مركب من السوهميات والغرض منه تغليب الخصم واسكاته) . التعريفات، ص ٦٣ .

وقال ابن حزم عنهم : (هم مبطلو الحقائق وهم ثلاث فرق فى ذلك ، فرقة نفت الحقائق جملة ، وفرقة شكت فيها ، وفرقة فصلت فقالت : هى حق عند من هى عنده حق وهى باطل عند من هى عنده باطل .) الفصل، ج ١، ص ٧ . وانظر مناقشة ابن حزم لهم فى المصدر نفسه، ص ٨-٩ . ويضرب بهم المثل فى المجادلة التى لاتبنى على أسس بقصد التموه على الخصم . قال الشاعر أحمد شوقي فى الرد على المستشرقين لما قالوا الاسلام انتشر بالسيف ونسوا لنشر المسيحية بفوهة البندقية وقاذفات القنابل :

جهل وتضليل احلام وسفسطة * فتحت بالسيف بعد الفتح بالقلم

والثاني : أنه لو ثبت الاجماع لثبت أما^(٢) بدليل ظني ، أو بدليل قطعي ،
والأول باطل لأن القائلين بصحة الاجماع قد اطبقوا على أنه من المسائل^(٣)
القطعية ، وإثبات المطلوب^(٤) القطعي بالدليل المظنون باطل ، فثبت أنه لو^(٥)
ثبت لثبت بدليل قطعي ، وذلك الدليل القطعي اما العقل واما النقل
والأول باطل لأنه لا مجال للعقل^(٦) في ذلك .

والثاني أيضاً باطل ، لأن النقل لا يكون قطعياً الا بشرطين : أحدهما :

قوله : (الثاني : لو ثبت الاجماع لثبت بدليل ظني أو قطعي الى آخره)
هذا السؤال وما بعده من أسئلة المقام الثالث ، لمنكرى الاجماع ، وهي^(٨)
من المعارضات .

وحاصله : أنه لو ثبت ، لم يثبت بغير مستند ، لأنه ضلال ، والمستند اما^(٩)
ظني فلا يفيد القطع ، والاجماع على زعم مثبتيه حجة قاطعة ، والقطعي اما^(١٠)
عقلي^(١١) ولا مجال له في الاحكام الشرعية ، واما سمعي وهو النص المتواتر ،
ولو كان لنقل الينا^(١٢) ولعرفه الكل وارتفع الخلاف^(١٣) .

٧٥ / ب
ك

-
- (١) في الأصل الحجة الثانية .
 - (٢) كلمة (اما) ساقطة من (ق) .
 - (٣) في الاصل اتفقوا .
 - (٤) كلمة المطلوب ساقطة من (ق) .
 - (٥) في الأصل (أو) .
 - (٦) كلمة (للعقل) ساقطة من (ق) .
 - (٧) في الاصل (أنه) .
 - (٨) كلمة (من) ساقطة من (س) .
 - (٩) في (س) من غير .
 - (١٠) في (س) القطع .
 - (١١) في الأصل (علقى) وهو خطأ .
 - (١٢) كلمة (الينا) ساقطة من الأصل .
 - (١٣) وانظر هذا الاعتراض في المستصفي ، ج ١ ، ص ١٧٩ .

أن يكون منقولاً نقلاً متواتراً . والثاني أن تكون تلك الالفاظ دالة على هذا

المعنى ، دلالة قطعية لا يبقى للاحتمال فيها مجال . ولو حصل مثل هذا
الدليل لعرفه الكل (ولو كان كذلك لارتفع)^(١) الخلاف وحيث لم يكن الأمر

كذلك يبطل القول بكون الاجماع حجة . /

والثالث ان الله تعالى نهى كل الأمة عن القول الباطل ، والفعل
الباطل . فقال جلّ ذكره (وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) . وقال عزّ
من قائل : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)^(٢) والنهى عن الشئ لا يجوز الا عند
جواز^(٣) الاتيان بالمنهى عنه ، وذلك^(٤) يدل على جواز اتيان مجموع الامة بالباطل .

قوله : (الثالث : ان الله تعالى نهى كل الأمة عن القول الباطل —
والفعل الباطل فقال جلّ ذكره : (وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقال :
(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)^(٥) والنهى عن الشئ انما يجوز عند جواز
الاتيان به ، وذلك يدل على امكان اتيان مجموع الامة بالباطل) ، وتقريره - واضح -
على اشتراط الامكان فى صحة التكليف .^(٦)

-
- (١) العبارة : (ولو كان كذلك لارتفع) ساقطة من (ق) .
 - (٢) فى (ق) نهى عن . فكلمة عن زائدة .
 - (٣) سورة البقرة ، الآية ١٦٩ .
 - (٤) سورة البقرة ، الآية ١٨٨ .
 - (٥) كلمة (جواز) ساقطة من (ق) .
 - (٦) فى الأصل (فذلك) .
 - (٧) سورة البقرة ، الآية ١٦٩ .
 - (٨) سورة البقرة ، الآية ١٨٨ .
 - (٩) المعنى أنه لا ينهى عن الممتنع ، لأن النهى عن الشئ فرع عن تصويره ،
وتصور امكان حدوثه واذا جاز صدور المعصية عن الأمة مجتمعين
فصدور الخطأ منهم فى الاجتهاد أولى بالجواز فاذن لا يكون اجماعهم
حجة . وانظر الاحكام للآمدى ، ج ١ ، ص ٣٠٩ . وفواتح الرحموت ،
ج ٢ ، ص ٢١٧ . والتمهيد لأبى الخطاب ، ج ٣ ، ص ٢٤٥ .

والرابع: أنه لم يجر ذكر الاجماع فى خبر معاذ رضى الله عنه ولو كان حجة ، لما جاز الاخلال بذكره عند مسيس الحاجة .^(١)

قوله : (الرابع: إنه لم يجر ذكر الاجماع فى خبر معاذ ، ولو كان حجة ، لما جاز الاخلال بذكره عند مسيس الحاجة ،إليه لأن تأخير البيان عن وقت

- (١) فى الاصل (مساس)
(٢) أخرجه الترمذى فى سننه ، كتاب الاحكام ، باب ما جاء فى القاضى كيف يقضى ، رقم ٣٤٢ ، ج٤ ، ص ٥٥٦ . عن الحارث بن عمرو عن رجال من أصحاب معاذ عن معاذ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذ الى اليمن ، فقال : كيف تقضى ؟ فقال : أقضى بما فى كتاب الله . فقال (فان لم يكن فى كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله . قال (فان لم يكن فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : اجتهد رأيى ، قال : (الحمد لله الذى وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم) . قال الترمذى : هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه ، وليس اسناد ه عندى بمتصل . وأخرجه أبو داود ، فى كتاب الأفضية ، باب اجتهد رأى فى القضاء ، رقم ٣٥٩٢ ، ج٣ ، ص ٢٠٣ . بنحو حديث الترمذى . وأخرجه احمد فى المسند ج٥ ، ص ٢٣٠ . وأخرجه الدارمى فى سننه ، فى المقدمة ، باب الفتيا وما فيه من الشدة ، ج١ ، ص ٦٠ . وأخرجه البيهقى ، ج١٠ ، ص ١١٤ . وأخرجه الدارقطنى فى سننه كتاب الحدود والديات ، ج٣ ، ص ١١٧ . وأخرجه أبو داود الطيالسى فى كتاب القضاء والدعاوى والبيانات ، باب آداب القضاء والقاضى وكيف يقضى ، ج١ ، ص ٢٨٦ . وقال المباركفورى : وأخرجه أحمد وأبو داود والدارقطنى قال الحافظ فى التلخيص: قال البخارى فى تاريخه : الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ وعنه أبو عون لا يصح ولا يعرف الا بهذا . وانظر تحفة الأحوذى ج٤ ، ص ٥٥٦-٥٥٩ ، وانظر تلخيص الحبير ، ج٤ ، ١٨٢-١٨٣ وقال ابن حزم لا يصح لأن الحارث مجهول وشيوخه لا يعرفون قال وادعى بعضهم فيه التواتر وهذا كذب . الخ انظر ابطال القياس لابن حزم ص ١٢٤ ، قال ابن الجوزى فى العلل المتناهية : لا يصح ، وان كان الفقهاء كلهم يذكرونه فى كتبهم ويعتمدون عليه ، وان كان معناه صحيحا . (انظر تخريج أحاديث البيضاوى فى العدد الثانى من مجلة مركز البحث العلمى ، ص ٣٠١ هامش (١) ،

وقال شرف الحق وهذا الحديث أورده الجوزجاني فى الموضوعات وقال هذا حديث باطل . الخ (عون المعبود ج٩ ، ص ٥١) وقال ابن القيم ان أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا وصية لوارث) . الخ اعلام الموقعين ، ج١ ، ص ٢٠٢ .

الخامس: ان اجماع الناس على ذلك الحكم المعين ، اما أن يكون لدليل

دلهم على صحة ذلك الحكم ، أو لأمانة ساقتهم اليه ، أولا لذلك أو لالهذا .
فان كان لدليل فالواقعة التي اجتمع عليها علماء العالم تكون واقعة

عظيمة ، ومثل هذه الواقعة مما تتوفر الدواعي على نقل دليلها / القاطع ،

فكان يجب اشهار تلك الدلالة ، وبلوغها الى حد التواتر وحينئذ لا يبقى

فى التمسك / بالاجماع فائدة وأن كان اجماعهم لامارة فهذا أيضا باطل ،

الحاجة لا يجوز ، يعنى : بالاتفاق الا عند من جوز التكليف بالمحال .

قوله : (الخامس : ان اجماع الناس على ذلك الحكم المعين ، اما لدليل

أو لامارة ، أو لا لواحد منهما ، والأول باطل ، لانه لو كان لأشهر ، لأن الواقعة

العظيمة تتوافر الدواعي على نقل دليلها ، ولو نُقِلَ لاستغنى به عن

الاجماع فلا يبقى فى التمسك بالاجماع فائدة ، وان كان اجماعهم عن امارة ،

فباطل أيضا ، لأن الامارات ^(١١) تختلف باختلاف / أحوال الناظرين فيها ،

(١) فى الأصل (ولا) .

(٢) فى الأصل (الأول) .

(٣) فى الأصل (أجمع) .

(٤) فى الأصل (اشتهار) .

(٥) فى الأصل (الدليل) .

(٦) كلمة (لامارة) ساقطة من (ق) .

(٧) كلمة (أيضا) ساقطة من (ق) .

(٨) انظر الوصول ج٢ ، ص ١٥٥ ، التبصرة ص ٣٥٦ ، التمهيد ج٣ ، ص ٢٤٤ ،

بيان المختصر ، ج١ ، ص ٥٤٤ .

(٩) فى (س) لا تنتشر .

(١٠) فى النسختين (تتوافر) ولعل الصواب تتوفر .

(١١) فى (س) الامارة .

لأن الامارات أمور ظنية ، والامور الظنية مما تختلف أحوال الناس فيها فيمتنع
(١) اتفاق الخلق العظيم على موجبها ، ولأن كثيرا من الأمة قالوا : الامارة ليست
(٢) بحجة ، وحينئذ لا يكون قولهم لأمانة ، فان كان ذلك الاجماع لا لدلالة ،
(٣) ولا لامارة ، كان ذلك خطأ بالاجماع ، فلو اجتمعوا كانوا مجمعين على
(٤) الخطأ وذلك يقدر في صحة الاجماع .

فيمتنع اتفاق الخلق العظيم على موجبها ، ولأن كثيرا من الأمة أنكروا
الامارة حجة ، وان كان لا لواحد منها كان خطأ بالاجماع ، والفرق بين هذا
الوجه والثاني ، أن الثاني تقسيم في مستند صحة الاجماع على الجملة ، وهذا
تقسيم في مستند اتفاقهم على الحكم المعين ، وان كان تقرير الجميع راجعا
(٥) الى نفس المدرك وان اختلفت العبارات .

(١) كلمة (اتفاق) ساقطة من (ق) .

(٢) كلمة (الخلق) غير واضحة في (ق) .

(٣) في (ق) قال .

(٤) في الأصل (وان) .

(٥) في الأصل (أجمعوا) .

(٦) في الأصل (لكانوا) .

(٧) في الأصل (نفى) .

(٨) في (س) المدارك .

السادس: أن نقول : اجماعهم على ذلك الحكم ان كان لا عن دليل
 كان ذلك باطلا ، وذلك يقدر في كون الاجماع حجة ، وان كان عن دليل كان
 ذلك الدليل شيئا سوى الاجماع لان الاجماع يحصل بعد الوقوف على الحكم^(١) ،
 والدليل يجب كونه سابقا على ثبوت الحكم فهذا يقتضى انهم أمروا بذلك
 الحكم^(٢) لدليل آخر سوى الاجماع ، فحينئذ يلزم أن / يجب علينا اثبات هذا
 الحكم بطريق آخر سوى الاجماع ، ولو كان (الامر)^(٤) كذلك فحينئذ يصير
 الاجماع ضائعا فثبت أن / القول : بكون الاجماع حجة يفضى ثبوته الى عدمه ،
 فوجب ان يكون^(٥) القول به باطلا .

قوله : (السادس: حاصله أن مستند الحكم المجمع عليه يجب أن يكون
 غير الاجماع ، لأن الاجماع عليه فرع ثبوته ، واذا وجب أن يكون غيره ، كان الاجماع
 ضائعا ، فالقول بأنه حجة يفضى ثبوته الى عدمه ، وهذا الوجه قريب من
 الخامس .

(١) في (ق) الوقوع .

(٢) العبارة : (والدليل . . . بذلك الحكم) ساقطة من الأصل .

(٣) في الأصل (أن يثبت)

(٤) في (ق) : (ولو كان الا لذلك) وهو خطأ .

(٥) في (ق) فكان .

(٦) في (س) طائعا ، وهو خطأ .

السابع: ان المجمعين انما أجمعوا على ان ذلك الحكم لدليل آخر (٢)
 دلهم على صحة ذلك الحكم، فقبل وصولهم الى ذلك الدليل كانوا مجوزين (٣)
 لثبوت ذلك الحكم ولعدمه فهذا يقتضى انعقاد الاجماع بينهم قبل (٤)
 (معرفة دليل) (٥) ذلك الحكم على انه كما جاز القول بثبوت ذلك الحكم فانه (٦)
 يجوز القول بعدمه (٧)

(ولو كان) (٨) هذا الاجماع مانعا، (٩) والقول انما يخالف ذلك الحكم، لزم
 تناقض الاجماعين، وذلك يوجب بطلان الاجماع. فان قالوا، لم لا يجوز أن
 يقال ان الاجماع الأول كان مشروطا بان لا يوجد دليل، فوجب القطع بثبوت (١٠)

قوله: (السابع: انهم انما أجمعوا لدليل، وقبل وصولهم الى ذلك
 الدليل كانوا مسوغين للأخذ بخلاف ما دل عليه، وبعد الوقوف عليه صاروا
 مانعين لذلك، فلو كان اجماعهم حجة مانعة من المخالفة، للزم تناقض
 الاجماعين. (١١)

لا يقال: الاجماع الأول مشروط بعدم الثانى، لأنه يلزم مثله فى كل
 اجماع فيقال: هو حجة بشرط أن لا يظهر دليل على نقيضه أقوى منه.

-
- (١) كلمة (أن) ساقطة من الأصل.
 - (٢) فى الأصل (بدليل).
 - (٣) فى (ق) الحكم.
 - (٤) كلمة (بينهم) ساقطة من الأصل.
 - (٥) العبارة: (معرفة دليل) ساقطة من الأصل.
 - (٦) فى الأصل (هذا).
 - (٧) فى الأصل (أيضا).
 - (٨) فى الأصل (فلو صار).
 - (٩) فى الأصل (من القول) وهو خطأ.
 - (١٠) فى الأصل (يوجب).
 - (١١) يريد الاجماع الأول قبل الدليل على تسويغ الخلاف، وبعده على منع الخلاف. وانظر التمهيد لأبى الخطاب، ج٣، ص ٣٥٥.

هذا الحكم، فلما وجد الاجماع / (١) والثاني وأوجب القطع بثبوت هذا الحكم لا (٢) أ/٦٦
جرم زال شرط الاجماع (الأول فزال) (٣) بزوال شرطه ، فلم لا يجوز في هذا
الاجماع الثاني ان يقال إنه انما يوجب القطع بثبوت هذا / الحكم بعينه أ/٥٩ ق
إذ لم يوجد معارضي أقوى منه فاذا وجد ذلك المعارض لم يبق هذا الاجماع
معتبرا ، وعلى هذا التقدير فانه لا يثبت (٤) شيء من الاجماعات وخرج الكل
عن كونه حجة .

والجواب (عن الأول) (٦) : أن معرفة جميع الأمة كانت ممكنة في زمان
الصحابة فلماذا قال أهل الظاهر، إنه لا حجة إلا في اجماع الصحابة :
يعنى أنه لا يمكن معرفة حصول الاجماع إلا في ذلك الزمان

وهذه الأسئلة واضحة التقرير، / وانما ذكرناها لاكمال البحث فى أ/٧٦
تحقيق أجوبتها إن شاء الله تعالى ،

قوله : (والجواب عن الأول : أن معرفة جميع الأمة ، كانت ممكنة في زمن
الصحابة ، ولهذا قال أهل الظاهر (٧) : انه لا يمكن حصول الاجماع إلا في ذلك
الزمان) الحق انا لا ننكر عسر الاطلاع عليه ، مع اتساع الخطة ، لكننا مع ذلك

- (١) فى الأصل (وجب) .
(٢) فى الأصل (بعد ثبوت) .
(٣) العبارة (الأول فزال) ساقطة من (ق) .
(٤) فى الأصل (لا يستقيم) .
(٥) فى الأصل (ويخرج) .
(٦) عبارة (عن الأول) ساقطة من (ق) .
(٧) وهو ما يميل اليه الامام الرازى . انظر المحصول ج ٢ ، ق ١ ، ص ٤٤ - ٤٥ .
وهو قول داود الظاهرى وأكثر اصحابه واختاره ابن حزم وأطال فى
نصرته . فانظر الاحكام لابن حزم ، ج ٤ ، ص ١٤٧ فما بعده **ها والمبذ** ١٩-٢٥
وقال به بعض الشيعة . **أظهر** التبصرة ، ص ٣٥٩ .
والمعتمد ، ج ٢ ، ص ٤٨٣ .

وهذا هو المختار عندنا .

وعن الثانى : (انه انما يثبت الاجماع بدلائل ظنية وهذه المسألة عندنا ليست من القطعيات بل من الاجتهاديات .)^(١)

نعلم اتفاق الأمة فى كل عصر على أن الصبح ركعتان ، والمغرب ثلاث ، وعلى تقديم النص المقطوع به من الطرفين ، على المظنون كما أجمع الصحابة على : جمع القرآن ، وتدوين الجيش ، وأجمع السلف فى كل عصر على جواز تدوين مسائل الفقه ، وجمع الأحاديث .

وقوله : (وهذا هو المختار عندنا : ان عني به أن أدلة الاجماع قاصرة على عصر الصحابة ، كما زعم أهل الظاهر بناءً على أن المؤمنين فى الآى حقيقة يتناول الموجودين ، وأن الخطاب خطاب مواجهة ، فقد بينا : أن الآى^(٤) عامة . وان عني به عصر الاطلاع ، مع أنه لو وقف عليه لكان حجة فى نفس الأمر ، فالأمر كذلك^(٦) .)^(٧)

وقوله : (وعن الثانى : انان ثبت الاجماع بدليل ظنى ، وهذه المسألة عندنا ليست من القطعيات بل من المجتهديات .) هذا الاختيار مذهب أبى الحسين^(٨) ^(٩)

-
- (١) العبارة بين القوسين : (انه انما يثبت . . . الاجتهاديات) ساقطة من (ق) .
 - (٢) كلمة (أن) ساقطة من (س) .
 - (٣) فى (س) ثلاثا وهو خطأ .
 - (٤) فى (س) الآية .
 - (٥) كلمة (به) ساقطة من الأصل .
 - (٦) كلمة (فالأمر) ساقطة من (س) .
 - (٧) أما الفخر الرازى فانه قال فى المحصول : (والانصاف انه لا طريق لنا الى معرفة حصول الاجماع الا فى زمان الصحابة ، حيث كان المؤمنون قليلين يمكن معرفتهم بأسرهم على التفصيل .) المحصول ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٤٤-٤٥ .

(٨) فى (س) اختيار .

(٩) انظر مذهب أبى الحسين فى المعتمد ، ص ٢٨٣ .

.....

من المعتزلة ، وقد تقدم أن مذهب جمهور العلماء : أن المسألة قطعية ،
وأدلتها قاطعة ، وإن معتمد هم في القطع ، أما التمسك بالنصوص ورد تأويلها^(١)
بمعاوضة بعضها (لبعض)^(٢) ، وتضافر فحواها ، وأما الاخبار المتواترة^(٣)
المعنى ، وأما التمسك بالمسلك / العادى الذى ذكره الامام^(٤) ، وقد تقدم
ذكر الجميع . ثم الاجماع بعد ذلك ينقسم الى مقطوع ومظنون :

فالمقطوع ما يكون عدد المجمعين فيه عدد التواتر والمحل المجمع
عليه مما تتشعب فيه الآراء وتدق الظنون ، وينقل عنهم بطريق التواتر فهذا
مقطوع المتن والنقل .

والى مظنون : وينقسم الى مظنون من الطرفين^(٥) أو أحدهما فيجب
العمل به لاستناده الى الاجماع القاطع ، ومحل استعماله الاحكام الشرعية ،
كأخبار الآحاد .

- (١) فى الأصل تأويله .
(٢) فى (س) المعاوضة .
(٣) فى الأصل (الى بعض) .
(٤) انظر البرهان ، ج ١ ، ص ٦٨ . وانظر الرسالة للشافعى ، ص ٤٧٢ ، وانظر
الاحكام لابن حزم ج ١ ، ص ٦٤١ . وقال الاسنوى : (وقد تلخص أن
الأدلة التى قالها المصنف - يعنى البيضاوى - انما يحسن الاستدلال
بها ، اذا قلنا : ان الاجماع ظنى كما صححه الامام - الرازى - واتباعه
واقترضه كلام الامدى ، والأكثرين على أنه قطعى) نهاية السؤل ، ج ٣ ،
ص ٢٦٢ .

وقال القرافى : (ان كل نص من هذه النصوص مفهوم للاستقراء
التام من نصوص القرآن والسنة وأقوال الصحابة ، وذلك يفيد القطع
عند المطلع عليه وان هذه الأمة معصومة من الخطأ ، وان الحق
لا يفوتها فيما بينته شرعا ، فالحسن واجب الاتباع ، فقولهم واجب
الاتباع) شرح تنقيح الفصول ، ص ٣٢٤-٣٢٥ . وانظر الابهاج ج ٢ ،
ص ٢٤٠ . والموافقات ، ج ١ ، ص ٣٧ .

(٥) يريد بالطرفين المتن والنقل .

(١) (وعن الثالث) : لم لا يجوز أن يقال : ذلك النهى ليس خطاباً مع الكل ،

بل مع كل واحد ، والفرق بين الكل وبين كل واحد معلوم / بالضرورة ونحوه ٦٦ ب /
انما ندعى عصمة الكل لا عصمة كل واحد .

قوله : (وعن الثالث) : (٢) لم لا يجوز أن ذلك النهى (٣) ليس خطاباً مع الكل ،

بل مع كل واحد والفرق بينهما معلوم بالضرورة . وهذا واضح .

ولو سلم أن النهى يتناول الكل ، لم يضر لأن شرط صحة التكليف (٤)

الجواز العقلي ، ولا يمنع نفى الوقوع بالسمع ، فانا لا ندعى عصمتهم عقلاً ، وانما
(٥)
ندعيها : سمعاً أو عادة .

(١) العبارة (وعن الثالث) ساقطة من (ق) .

(٢) العبارة (وعن الثالث) ساقطة من (س) .

(٣) كلمة (النهى) ساقطة من (س) .

(٤) كلمة (فى) ساقطة من الأصل .

(٥) وقد أجاب التفتازانى عن هذا الاعتراض بثلاثة وجوه منها :
أولاً : ما ذكره المصنف من أن النهى منع لكل احد لا لكل فلا
يستلزم الا جواز الخطأ على كل احد دون خطأ الجميع .
ثانياً : ان النهى عن الشيء لا يستلزم جواز صدوره عن المكلف لجواز أن
يمنع لغيره فيكفى فى النواهي العامة امكان خطأ الامة بالذات
وان امتنع لغيره بالأدلة .
ثالثاً : أنه ظاهر فلا يفيد القطع .

انظر حاشية التفتازانى على العضد ، ج ٢ ، ص ٣٣ .

وذكر الآمدى أن من مات ولم يشرب ولم يزن فقد تعلق علم الله
بعصمته عن تلك المعاصى ومع ذلك فانه منهى عنها . انظر الاحكام
للآمدى ، ج ١ ، ص ٣٠٠ .

وذكر ابن الهمام وابن أمير الحاج فائدة النهى عما لا يقع فقالا :
ومفاده - أى النهى - حينئذ (الثواب بالعزم على ترك العنهي اذا خطر
له فعله ، وهو من أعظم الفوائد) .

انظر التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٨٦ . والفقيه والمتفقه ج ١ ، ص ١٦٨ ،
حيث ذكر أن العصمة ثابتة للأمة بالسمع لا بالعقل . وانظر المستصفى
ج ١ ، ص ١٧٩ . والتمهيد لابی الخطاب ج ٣ ، ص ٢٤٦ ، وفواتح
الرحموت ج ٢ ، ص ٢١٧ .

وعن الرابع ^(١) : انه عليه الصلاة والسلام انما ترك حكم الاجماع فى خبر معاذ رضى الله عنه ، لأن الاجماع لا يكون حجة فى زمان النبى صلى الله عليه وسلم .

وعن الخامس : لم لا يجوز أن يقال ان اجماعهم كان عن دليل لكنهم (ما نقلوه / اكتفاء منهم بحصول ^(٢) الاجماع ، فانه متى حصل الأول ، كان الثانى ^(٣) ^(٤) لغوا .

قوله : (وعن الرابع : انه عليه الصلاة والسلام انما ترك الاجماع فى خبر معاذ ، لأن الاجماع / لا يكون حجة فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، يعنى لأن اجماعهم دونه عليه الصلاة والسلام لا عبرة به ومع قوله لا حاجة اليهم ^(٥) ^(٦))

قوله : (وعن الخامس : لم لا يجوز أن يقال : اجماعهم كان عن دليل ، لكنه ما نقل عنهم لحصول الاجماع ، فانه متى حصل الثانى ، كان الأول لغوا) هذا تجوز فى العبارة ، ومقصوده أن ^(٧) الادلة انما تراد لاثبات الحكم ، فاذا حصل

- (١) فى (ق) (الثالث) وهو خطأ .
- (٢) العبارة فى (ق) هكذا (ما نقلوا عنهم لحصول) .
- (٣) فى الأصل (الدليل) .
- (٤) فى الأصل (الباقي) .
- (٥) تقدم تخريجه فى ورقة ٧٥ / ب .
- (٦) قال العضد فى الجواب على هذا الاعتراض انما لم يذكره - أى الاجماع - لأنه حينئذ لم يكن حجة لعدم تقرر المأخذ من الكتاب والسنة بعد ولا يلزم أن لا يكون حجة بعد الرسول وتقرر المأخذ . انظر شرح العضد ج ٢ ، ص ٣٣ . وفواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ٢١٧ . والمستصفي ج ١ ، ص ١٧٥ . والتمهيد ج ٣ ، ص ٢٢٤ . والوصول ج ٢ ، ص ١٥٥ بيان المختصر ج ١ ، ص ٥٤٦ . الفقيه والمتفقه ج ١ ، ص ١٦٨ . الاحكام للأمدى ج ١ ، ص ٣٠٠ .

(٧) فى (س) (لأن) .

وعن السادس: ان اثبات الحكم بطريق لا يمتنع اثباته بطريق آخر.

(١)

استغنى بنقله . وقولهم : (إنه لا ينعقد عن اشارة ممنوع اذ العادة لا تحيل الاتفاق على الظن الغالب لا سيما مع وجوب العمل به .

قوله : (وعن السادس : ان اثبات الحكم بطريق ، لا يمتنع اثباته بطريق

آخر) يعنى بالنسبة إلى من بعدهم .

قوله : (كانوا مجوزين لثبوت الحكم وعدمه ، قبل الوقوف على دليل

الاجماع فوجوب الاتباع يلزم منه تناقض الاجماعين) جوابه : أن الأول مشروط بعدم الاتفاق . (٣)

قوله : (يلزم مثله فى كل اجماع) قلنا : نعم ولكن انعقد الاجماع

القاطع على عدم الاشتراط فيما عدا الاجماع على قولين لا بتدار التابعين

(١) كون الاجماع لا ينعقد عن اشارة هو قول الظاهرية وابن جرير الطبرى والشيعة والقاشانى من المعتزلة . ومنهم من قال الاشارة ان كانت جلية جاز والا فلا وهو قول بعض الشافعية حكاه ابن القطان وحكاه ابن الصباغ عن بعض الشافعية . ومنهم من سلم الامكان ومنع الوقوع . وقال الجمهور بجواز وقوعه عن الاشارة . انظر المحصول ج٢ ، ق١ ، ص٢٦٩ . والتبصرة ٣٧٢ . وشرح الكوكب المنير ج٢ ، ص٢٦١ . المستصفى ج١ ، ص١٩٦ . والاحكام للامدى ج١ ، ص٢٦٤ . والسرخسى ج١ ، ص٣٠٢ . تيسير التحرير ج٣ ، ص٢٥٦ . كشف الاسرار ج٣ ، ص٢٦٣ . الاحكام لابن حزم ج٤ ، ص١٢٩ . جمع الجوامع ج٢ ، ص١٨٤ . والاحكام لابن حزم ج١ ، ص١٩٥ مختصر ابن الحاجب ج٢ ، ص٣٩ . المعتمد ج٢ ، ص٤٩ .

(٢) كلمة (ان) ساقطة من (س) .

(٣) هذا هو الجواب عن لزوم تناقض الاجماعين .

(٤) فى (س) انعقاد .

النكير على من خالف الاجماع^(١) .

فروع :-

منها ما يتعلق بأهلية من ينعقد الاجماع (به ، ومنها ما يتعلق بطرد أدلة الاجماع)^(٢) وعكسها .

الأول : لاتعتبر في الاجماع موافقة العوام^(٣) ، خلافا للقاضي^(٤) ، فانهم ليسوا من أهل النظر ، ولأنه يجب عليهم اتباعهم ، فلا يبطل

- (١) انظر التمهيد لابي الخطاب، ج٣، ص٣٥٥ .
(٢) العبارة : (به ومنها ... الاجماع) ساقطة من الأصل .
(٣) هذا قول جمهور العلماء واختاره أكثرهم ، انظر البرهان ج١، ص٦٨٧ .
والتبصرة ص٣٧١ .
(٤) نقل القول باعتبار العوام عن القاضي ابن الباقلاني الشيرازي في التبصرة ص٣٧١ . والرازي في المحصول ج٢، ق١، ص٢٧٩ . والتبريزي في تنقيح المحصول، ج٢، ص٣٩٣ . وابن السبكي في تكملة الابهاج ، ج٢، ص٢٥٦ . والآمدى في الاحكام ج١، ص٣٢٢ . واختاره الامدى ونقله عن القاضي أيضا الجويني وابن الحاجب وابن السمعاني والصفى الهندي وحكاه ابن الصباغ وابن برهان عن المتكلمين واختاره الغزالي والآمدى . . وانظر شرح الكوكب ج٢، ص٢٢٥ . والمستصفى ج١ ، ص١٨١ . وشرح تنقيح الفصول ، ص٣٤١ . وكشف الاسرار ج٣ ، ص٢٣٧ . وارشاد الفحول ص ٨٧ . وجمع الجوامع ج٢، ص١٧٧ .
ونقل أيضا عن ابن السمعاني والأشعري .
وهناك مذهب ثالث في المسألة نقله القاضي عبد الوهاب المالكي كما حكاه عنه ابن السبكي وهو أنه تعتبر موافقة العامة في الاجماع العام ، وهو ليس بمقصود على العلماء وأهل النظر كالعلم بوجوب التحريم بالطلاق ، وأن الحدث ينقض الوضوء ، دون دقائق الفقه . رفع الحاجب ج١ ، ق١٧٦ / ب .
وقد اختار الغزالي هذا التفصيل فاعتبر العوام في الاجماع العام وفي المسائل المشهورة ، ولم يعتبرهم في المسائل الخفية ودقائق الفقه . المستصفى ج١ ص ١٨١

(١)

قولهم بمعصيتهم.

الثاني : المجتهد الفاسق لا يعتبر اجتهاده ، كما لا يعتبر خبره ، وشهادته
(٢) وفتواه ، وقيل يعتبر في نفسه خاصة ، (٣) وقيل مطلقا ، واختاره الغزالي ، قال : (٤)

(١) انظر هذا الكلام في المستصفى ج١ ، ص ١٨٢ . والمحصل ج٢ ، ق ١ ، ص ٢٨٠ . وتنقيح المحصول للتبريزي ج٢ ، ص ٣٩٣ . وذكر ابن أمير الحاج دليلا آخر على عدم اعتبار العوام في الاجماع وهو أنه يستحيل معرفة جميع أفراد العوام لعدم انحصارهم ولانتشارهم وتفرق أصقاعهم . انظر التقرير والتحبير ج٣ ، ص ٨١ . وعلى كل حال فالخلاف في المسألة لفظي ، لاتفاق الكل على أن مخالفة العوام لا تقدر في الاجماع وغاية ما في الأمر أن ادراج العوام يمكننا من اطلاق اجماع الامة على الاجماع ، وإذا لم نعتبر قول العامة أطلقنا عليه عبارة اجماع علماء الامة . وانظر المصادر المتقدمة والابهاج ج٦ ، ص ٢٣٠ . وأصول السرخسي ج١ ، ص ٣١١ . ونزهة المشتاق ص ٦٠٨ .

(٢) عدم اعتبار اجتهاد المجتهد الفاسق في انعقاد الاجماع هو مذهب الجمهور قال الجصاص والصيمري هو الصحيح عند الحنفية كما في مسائل الخلاف ص ٣٣٣ . واختاره القاضي أبو يعلى وابن عقيل والفتوحى ونسبه ابن برهان الى كافة الفقهاء والمتكلمين . وعزاه امام الحرمين الى معظم الأصوليين كما في البرهان ج١ ، ص ٦٨٨ . وبه قال الأئمة المالكية والحنابلة وجمهور الشافعية واختاره ابن حزم الظاهري في الاحكام ج٤ ، ص ٢٢٦ . وانظر تيسير التحرير ج٣ ، ص ٢٣٨ . والتقرير والتحبير ج٣ ، ص ٩٥ . وشرح الكوكب المنير ج٢ ، ص ٢٢٨ ، والاحكام للآمدي ج١ ، ص ٣٢٦ . وشرح العضد ، ص ٣٣٤ . وكشف الاستر ، ص ٢٣٧ . وهذا قول بعض الشافعية . ونسبه ابن السبكي للجويني والشيрази انظر رفع الحاحب ج١ ، ق ٤٢ / أ .

(٤) انظر اختيار الغزالي في المستصفى ج١ ، ص ١٨٣ . والمنحول ص ٣١٠ . ونسب هذا المذهب الى القاضي ابن الباقلاني واختاره الآمدي والفخر الرازي ، وأبو الخطاب الحنبلي ، وامام الحرمين والشيрази - على الصحيح من مذهبهما - واختاره أيضا الاستاذ أبو اسحاق الاسفراييني ومال اليه ابن الحاجب كما اختاره الكمال بن الهمام ، وابن عبد الشكور من الحنفية . وانظر المصادر نفسها وانظر الابهاج ج٢ ، ص ١٧٧ . والمحصل ج٢ ، ق ١ ، ص ٢٥٦ . وفواتح الرحموت

ج٢ ، ص ٣١٨ .

.....

لأنه مستجمع لخصال النظر، والتبصر في الأحكام، وصدقه ممكن، والأصل
عدم الاجماع فلا ينعقد على تردد ينشأ من خلاف عالم بالشرع، ولا يقبل / ٧١ / أ
روايته وشهادته، لأن الأصل عدم ما يخبر عنه. (١)

الثالث: المجتهد المبتدع، المكفر ببدعته لا يعتبر، ولا يثبت كفره
باجماع أهل عصره لأنهم لا يكونون كل الأمة، (٣) ما لم يكفر باجماع من تقدمهم، (٤)
أ وبقاطع غير الاجماع، (٥) وان لم يكفر ببدعته فالاصح اعتباره، وقبول شهادته

(١) هذا الكلام مأخوذ من كلام الغزالي بالمعنى فانظر المستصفى ج١ ص ١٨٣ -
١٨٤ . وهناك مذهب آخر مال اليه ابن السمعاني وهو أن المجتهد
الفاسق ان ذكر مستندا صالحا اعتبر اجتهاده والا فلا . انظر شرح
الكوكب ج٢، ص ٢٢٩ . وتيسير التحرير ج٣، ص ٢٣٩ . وهذا الخلاف
كله في المبتدع غير المتأول والذي يعلم فسق نفسه والا فيعتبر
اجتهاده في انعقاد الاجماع بالاتفاق . انظر الاحكام للآمدى ج١،
ص ٢٣٧ .

(٢) أما الكافر الأصلي والمرتد فلا يعتبران بلا خلاف . انظر في ذلك
الاحكام للآمدى ج١، ص ٣٢٧ . وشرح الكوكب، ج٢، ص ٢٢٧ . وأما
المبتدع المكفر ببدعته، فلا يعتبر اجتهاده في انعقاد الاجماع عند
من يكفره . نقل الفتوحى عن الاستاذ أبى منصور قوله : (قال أهل
السنة لا يعتبر في الاجماع وفاق القدرية والخوارج والرافضة) شرح
الكوكب ج٢، ص ٢٢٧ وذكر الشوكاني أن هذا القول مروى عن مالك
والاوزاعى ومحمد بن الحسن وأن أبا ثور حكاه عن أئمة الحديث .
انظر ارشاد الفحول ص ٨٠ .

(٣) انظر هذا الكلام في المحصول ج٢، ق ١، ص ٢٥٦

(٤) توجد في (س) هنا عبارة (ولا يكفر حتى يكونوا كل الامة فهوذه يكفر
باجماع) ولعلها زائدة وهى أيضا غير واضحة .

(٥) ذكر النووى الاتفاق على عدم قبول رواية من كفر ببدعته في مقدمة
صحیح مسلم ج١، ص ٦٠ من شرحه . وأيضا في التقریب كما في
تدريب الراوى، ج١، ص ٣٢٤ .

.....

وروايته الا الخطابية^(١) من الروافض، لاستباحتهم / الكذب لمن يوافقهم فسى ٧٧ / أ
اعتقادهم .

الرابع : الفقيه المبرز في الفقه ، الذي لا يعلم أصول الفقه ، والاصولي
الذي لا يتعمق في الفروع، فيهما أقوال : الأول : يعتبران^(٢) ، لاهليتهما
على الجملة .

والثاني : (لا يعتبران) لأن كل غير عالم بغن فهو كالعامي فيه .^(٥)

- (١) قال الشهرستاني : (الخطابية أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الاسدي الاجدع وهو الذي عزا نفسه الى أبي عبد الله جعفر ابن محمد الصادق فلما وقف الصادق على غلوه الباطل في حقه تبرأ منه ولعنه . . . وبالسف في التبرء منه . . . زعم أبو الخطاب أن الائمة أنبياء ثم آله وهم أبناء الله وأحباؤه وقال بالوهية جعفر، ثم ادعى الالوهية لنفسه قتله عيسى بن موسى صاحب المنصور . . . المل والنحل بهامش الفصل ج ٢ ، ص ١٥-١٦ وهم يستحلون الكذب والخمر والزنا ، وقد قال الشافعي : ما في أهل الأهواء قوم أشهد بالزور من الرافضة آداب الشافعي ومناقبه . . . للامام ابن أبي حاتم الرازي ، بتحقيق عبد الغني عبد الخالق ص ١٨٧-١٨٩ وشرح الكوكب ج ٢ ، ص ٦٩٤ و٤٠٦ (٢) كل من قال باعتبار العوام قال باعتبار هؤلاء من باب أولى . انظر الاحكام للآمدى ج ١ ، ص ٣٢٥-٣٢٦ .

(٣) عبارة : (لا يعتبران) ساقطة من (س)

(٤) كلمة (فهو) ساقطة من الأصل .

(٥) هذا قول أكثر الاصوليين وقال الفتوحى انه الصحيح عند الامام أحمد وقال امام الحرمين : (والقول المغنى في ذلك : أنه لا قول لمن لم يبلغ مبلغ المجتهدين) البرهان ج ١ ، ص ٦٨٧ . وعزاه الى أكثر الاصوليين . وانظر جمع الجوامع ، ج ٢ ، ص ١٧٧ . وشرح تنقيح الفصول ص ٣٤١ .

.....

(١)

والثالث: يعتبر الفروعى خاصة، لأنه المقصود.

والرابع: يعتبر الاصولى خاصة - وهو الأصح - (٢) لأن له أهلية الوقوف

(٣)

على المنقول فيجتهسد ويحكم به.

الخامس: اذا بلغ عدد المجتهدين عدد التواتر فهو النهاية، ولا يشترط

(٤)

عند الاكثرين، لأن أدلة الاجماع شاملة لهم.

(١) حكاة الغزالى عن قوم من الأصوليين فانظر المستصفى ج١، ص ١٨٢

(٢) قال الغزالى: (والصحيح أن الأصولى العارف بمدارك الاحكام وكيفية تلقيها... أولى بالاعتداد بقوله من الفقيه الحافظ للفروع) المستصفى ج١، ص ١٨٢ وهذا مذهب القاضى ابن الباقلانى كما حكاة عنه امام الحرمين فى البرهان ج١، ص ٦٨٥. وقال الفخر الرازى: (أما الأصولى المتمكن من الاجتهاد، اذا لم يكن حافظا للاحكام، فالحق أن خلافه معتبر خلافا لقوم، المحصول ج٢، ق ١، ص ٢٨٢. وانظر تنقيح المحصول للتبريزى ج٢، ص ٣٩٣ ومال الى اعتباره الطوفى وابن بدران فى شرح روضة الناظر ج١، ص ٣٥٠. أما الجلال المحلى فقال والصحيح المنع من اعتباره. انظر جمع الجوامع ج٢، ص ١٧٧. وذكر أبو الخطاب عدم جواز الفتوى للأصولى الذى لا يعرف الفقه وقال: (لان من لا يعرف الاحكام لا يمكنه معرفة النظر فيقيس عليه). التمهيد ج٣، ص ٢٥٢. وانظر اصول السرخسى ج١، ص ٣١١. وتيسير التحرير ج٣، ص ٢٢٤. وانظر التبصرة للشيرازى ص ٣٧١.

(٣) كلمة (به) ساقطة من الأصل.

(٤) عدم اشتراط التواتر هو اختيار الغزالى والرازى والآمدى والسرخسى والجمهور.

وخالف امام الحرمين فاشترط عدد التواتر فى المجمعين وذلك ان الاجماع عنده ثابت بالعقل الذى يحيل عادة اتفاق الجمع العظيم على أمر من غير مستند قاطع. ومثله فى اشتراط بلوغ المجمعين عدد التواتر ابن الباقلانى كما حكاة عنه القرافى فى شرح تنقيح الفصول ص ٣٤١. قال امام الحرمين: (فأما من قال: ان اجماع المنحطين عن مبلغ التواتر حجة، فهو غير مرضى، فان مأخذ الاجماع يستند الى طرد العادة... ومن لم يحسن اسناد الاجماع اليه، لم تستقر له قدم فيه). البرهان ج١، ص ٦٩١. وانظر المزيد فى المستصفى ج١، ص ١٨٨. واصول السرخسى، ج١، ص ٣١٢. وتيسير التحرير ج٣، ص ٢٣٥. وارشاد الفحول ص ٨٩. وشرح الكوكب المنير ج٢، ص ٢٥٢.

قالوا : لا يمكن بقاء التكليف بدون عدد تقوم به الحجة ، ولا تقوم الا بالنقل

المتواتر .

وأجيب بأنه يقوم باخبار المجتهدين والعوام (١) وعند نقصان العدد

بانضمام القرائن ، فان لم يبق من المجتهدين الا واحد ، فقله حجة بمضمون
(٢) السمع ، ولا يسمى اجماعاً (٣) .

(١) في (س) وعندهم .

(٢) قال الغزالي : (ان اعتبرنا موافقة العوام . . . ولم يخالفوه فيه فهو
اجماع الامة ، فيكون حجة ، اذ لو لم يكن لكان قد اجتمعت الامة على
الضلالة والخطأ .

وان لم نلتفت الى قول العوام ، فلم يوجد ما يتحقق به اسم
الاجتماع ، والاجماع اذ يستدعي ذلك عددا بالضرورة حتى يسمى
اجماعاً . . . ثم قال : وهذا كله يتصور على مذهب من يعتبر اجماع
من بعد الصحابة وأما من لا يقول الا باجماع الصحابة ، فلا يلزمه شيء
من ذلك ، لأن الصحابة قد جاوز عدد هم عدد التواتر .) انظر
المستصفى ج ١ ، ص ١٨٨-١٨٩ .

(٣) خالف الحنابلة فاعتبروا قول المجتهد الواحد المنفرد بالاجتهاد في عصره

اجماعاً . قال الفتوحى : (فلو لم يكن في ذلك العصر الا مجتهد واحد
ولم يصير مخالف أهلاً حتى مات ذلك الواحد ، فقله اجماع في ظاهر
كلام أصحابنا قاله ابن مفلح ، وعزاه الهندي للأكثرين .) شرح الكوكب
ج ٢ ، ص ٢٥٣ . ومال القرافي الى أنه حجة وعزاه امام الحرمين الى
الاستاذ الاسفرائينى ولم يرتضه امام الحرمين كما في البرهان ج ١ ،

ص ٦٩١ . ونقل الشوكانى عن الزركشى ان ابن سريج جزم بأن قول
المجتهد المنفرد في عصره بالاجتهاد حجة كاجماع العلماء . وذلك

ان ابن سريج قال في كتاب الودائع (وحقيقة الاجماع هو القول بالحق
ولو من واحد فهو اجماع .) انظر ارشاد الفحول ص ٩٠ . وهو

ظاهر قول ابن الانصارى في فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٢٢١ . وانظر

تيسير التحرير ج ٣ ، ص ٢٣٤ . وشرح تنقيح الفصول ص ٣٤١ .

.....

السادس: (١) لا ينعقد الاجماع مع مخالفة الاثنين والواحد (٢)، خلافاً للخياط (٣) وابن جرير (٤) وأبى بكر الرازى (٥)، لان من عداهم بعض الأمة، واحتجوا بقوله عليه الصلاة والسلام: (عليكم بالسواد والاعظم). (٦)

- (١) العبارة بين القوسين: (وعند نقصان العدد . . يسمى اجماعاً . السادس) ساقطة من (س) .
- (٢) مذهب الجمهور ان مخالفة المجتهد الواحد والاثنين تقدر فى انعقاد الاجماع فلا يكون قول الباقيين اجماعاً ولا يكون حجة . صرح بذلك الرازى والآمدى والغزالى وامام الحرمين والشيرازى والبيضاوى وغيرهم
- (٣) هو عبد الرحيم بن محمد بن عثمان أبى الحسين بن الخياط من شيوخ المعتزلة ببغداد ، تنسب اليه الفرقة الخياطية من المعتزلة وهو استاذ الكعبى له كتاب الانتصار فى الرد على ابن الراوندى توفى سنة ٣١٩ . وقيل ٣٠٠ وقيل ٢٩٠ . انظر ترجمته فى تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٨٧ . والملل والنحل ج ١ ، ص ١١٦ . والفرق بين الفرق ص ١٦٣ ، ط بيروت . وانظر النقل عنه فى المعتمد ج ٢ ، ص ٤٨٦ .
- (٤) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبرى المفسر المحدث المقرئ الاصولى الفقيه المجتهد ، امام فى الزهد له تفسيره المسمى جامع البيان فى تأويل القرآن ، وتهذيب الآثار ، واختلاف الفقهاء . توفى سنة ٣١٠ . وانظر طبقات المفسرين ج ٢ ، ص ١٠٦ .
- (٥) شذرات الذهب ج ٢ ، ص ٢٦٠ . وفيات الاعيان ج ٣ ، ص ٣٣٢ . هو أحمد بن على أبى بكر الرازى المعروف بالجصاص تلميذ الكرخى قال الخطيب : كان امام أصحاب أبى حنيفة فى وقته (اشتهر بالزهد والورع له أحكام القرآن ، والفصول فى الاصول ، وشرح مختصر الطحاوى ، وشرح الجامع لمحمد بن الجسن . انظر ترجمته فى الجواهر المضية ، ج ١ ، ص ٨٤ . والطبقات السننية ، ج ١ ، ص ٤٧٧ . والفوائد البهية ص ٢٧ . طبقات المفسرين ج ١ ، ص ٥٥ . شذرات الذهب ج ٣ ، ص ٢٧١ . والى هذا المذهب ميل الامام أحمد .

(٦) تقدم تخريجه فى الورقة ٧١ / أ

.....

وأجيب بأنه حدث على متابعة الامام^(١).

السابع: اجماع علماء المدينة، مع مخالفة غيرهم - ليس بحجة فى العصور كلها^(٢)، خلافا لمالك، ونقل الغزالي عنه فى المنحول^(٣): أنه يحصل

(١) وجه الاستدلال بالحديث ان قول الواحد والاثنين شاذ والحديث فيه النهى عن اتباع الشذوذ . وانظر الاجابة فى روضة الناظر ج١، ص ٣٦٣ وفى المسألة مذاهب أخرى منها ان قول الاكثر يكون حجة وليس هو باجماع . وهو ما استظهره ابن الحاجب فى مختصره وقال شارحه : لكن الظاهر أنه يكون حجة أى ظنية . انظر مختصر ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٣٤ . وانظر تفاصيل المسألة فى كشف الاسرار، ج ٣، ص ٢٤٦ . والوصول ج ٢، ص ١٧٤ . والمستصفى ج ١، ص ٢٠٢ . والبرهان ج ١، ص ٧٢١ . والمحصول ج ٢، ق ١، ص ٢٥٧ . والاحكام للآمدى ج ١، ص ٣٣٦ . والتبصرة ص ٣٦١ . وقد ذكر ابن السبكي فى رفع الحاجب ج ١، ق ٣، ٤ / أفى المسألة تسعة أقوال وذكر الآمدى فيها ستة أقوال ، فارجع اليها ان شئت

(٢) قول ابن التلمسانى فى العصور كلها ليس بجيد ، وذلك ان كثيرا من العلماء قد نهبوا على ان الخلاف محصور فى الصحابة والتابعين وتابعيهم من القرون الفاضلة فقد قال ابن تيمية : (والكلام انما هو فى اجماعهم فى تلك العصور المفضلة ، أما بعد ذلك فقد اتفق الناس على أن اجماع أهلها ليس بحجة ، اذ كان فى غيرها من العلماء ما لم يكن فيها . . . الخ) الفتاوى ج ٢، ص ٣٠٠ .

وقال ابن قدامة : (ولا خلاف أن قولهم لا يعتد به فى زماننا فضلا عن أن يكون اجماعا .) روضة الناظر، ج ١، ص ٣٦٥ .

اما ابن السبكي فانه قال : (ولا ينبغي أن يظن ظان أن مالكا رضى الله عنه يقول باجماع أهل المدينة لذاتها فى كل زمان ، وانما هى من زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى زمان مالك لم تبرح دار العلم . . . الى أن قال . . . فلا يظن الظان أن القائل بذلك قاله به فى كل عصر) الابهاج ، ج ٢، ص ٢٤٢ .

(٣) انظر النقل عن المنحول فى ص ٣١٤ .

.....

بقول الفقهاء السبعة^(١)، ولا يبالى بخلاف من خالفهم.

قال : ويقدم مذهبهم على النصوص^(٢) . ولا خفاء ببطلان هذا ، فانهم

ليسوا كل الأمة ، قال وانما صار الى هذا ، لأن عدد التواتر لا يعتبره ، ومخالفة

(١) الفقهاء السبعة مصطلح ظهر عند المدنيين يعنون به الفقهاء المبرزين بالمدينة المنورة من جلة التابعين من الطبقة الأولى ، ومنهم أربعة داخلون في السبعة بالاتفاق وهم : سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وسليمان بن يسار ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وأما تمام السبعة فمختلف فيهم ولكنهم لا يخرجون عن الخمسة الآتية اسماؤهم وهم : أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وسالم بن عبد الله ابن عمر ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن . وقد نظم السبعة أحدهم فقال :

الا كل من لا يقتدى بأئمة * فقسمته ضيزى عن الحق خارجة
فخذهم عبيد الله عروة قاسم * سعيد أبو بكر سليمان خارجة
انظر تهذيب الأسماء واللغات ج ١ ، ص ١٧٢ . وانظر نفس هذه
الأسماء السبعة في سير اعلام النبلاء ج ٤ ، ص ١٧٤ . وانظر حصر
الاجماع في السبعة عن الجرجاني في ارشاد الفحول ص ٨٢ .

(٢) قال القرافي : (قال القاضي عبد الوهاب المالكي في الملخص : اجماع المدينة نقل واجتهاد ، فالاول ثلاثة أقسام : نقل شرع مبتدأ بقول أو فعل أو اقرار ، ونقل ترك ، كالصاع والاذان والجناس والمنبر ، والثاني كنقلهم العمل المتصل في عهدة الرقيق . والثالث كترك أخذ الزكاة من الخضروات - مع كثرتها بالمدينة - ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ولا الخلفاء بعده منها زكاة ، فهذه حجة عندنا اتفاقا يترك لأجلها الاخبار والقياس والاجتهاد . واجماعهم بالنظر والاجتهاد ففيه لأصحابنا ثلاثة أقوال : قال ابن بكير والأبهرى وأبو الفرج وغيرهم ليس بحجة ، ولا يرجح به أحد الاجتهادين ، وانكروا أن يكون هذا مذهباً لمالك وأصحابه . . . وقال ابن العدل وابن بكير وغيرهما : هو حجة كالاجماع في النقل ، ووقع لمالك في رسالته لليث بن سعد ما يدل عليه . وهذا مذهب أصحابنا المغاربة ، ومتى كان الاجماع عن اجتهاد يقدم الخبر عليه عند جمهور أصحابنا .)

النفائس ج ٣ ، ق ٢٠ / أ . وانظر المزيد في ارشاد الفحول ص ٨٢ . وكذلك نقل القاضي عياض عن عبد الوهاب ان هذا قول المغاربة المالكية وأنه أنكره كثير من محققي المالكية وبينوا خطأ نسبته الى مالك رحمه الله . فانظر ترتيب المدارك ج ١ ، ص ٥٣ . وكذلك قال ابن تيمية :

(وهو قول المحققين من أصحاب مالك كما ذكره الفاضل عبد الوهاب)

.....

الأقل (لا تضر عنده)^(١) ، وكانوا أكثر المجتهدين في زمانهم .

قال : وانما قدم قولهم على النصوص ، لاعتقاده أن مذهب الراوى مقدم على روايته ، وانحصرت الرواية فيهم عنده .

قال : وهذا مجمل مذهبه مع احسان الظن به .^(٢)

ونقل غيره : أنه يؤول اجماعهم على روايتهم لا على اجتهادهم - ومنهم^(٣) من حملهم على اتفاقهم فيما طريقه النقل ، كالآذان والصاع ، وقيل^(٤) —————

===== وغيره ، وربما جعله حجة بعض أهل المغرب ، وليس معه للائمة نص ولا دليل ولم أر في كلام مالك ما يوجب جعله حجة . (الفتاوى ج ٢ ، ص ٣١٠ .

(١) في (س) عنده لا تضر .

(٢) انظر أقوال الغزالي هذه في المنحول ص ٣١٤-٣١٥ .

(٣) كلمة (منهم) ساقطة من (س) .

(٤) هذا حجة عند الامام مالك ونقل ابن تيمية اتفاق المسلمين على أنه حجة فانظر الفتاوى ج ٢ ، ص ٣٠٦ . وانظر ترتيب المدارك ج ١ ، ص ٤٧ وما بعدها . وحمل الباجي والقرافي وحكاة القاضي عن الابهرى في مختصر التقريب كما ذكر ذلك الشوكاني وأشار اليه الشافعى فى القديم فقد نقل عنه قوله : (اذا وجدت متقدماً أهل المدينة على شيء فلا يدخل قلبك شك أنه الحق ، وكل ما جاءك شيء غير ذلك فلا تلقت اليه ولا تعبأ به) ارشاد الفحول ص ٨٢ . وهذا النوع هو الذى اعتبره الشيخ الامين فى حكم الاخبار المرفوعة لأنه من نقل الصحابة والتابعين فيما لا مجال للرأى فيه فانظر مذكرة الشيخ الامين ص ١٥٤ .

وقال صاحب مراقى السعود :

وأوجب حجية للمدنى * فيما على التوقيف أمره بنى

وانظر نشر البنود ج ٢ ، ص ٨٩ .

وهذا النوع هو الذى اعتبره القرطبي فى تفصيله لاجماع أهل المدينة . فانظر ارشاد الفحول ص ٨٢ . وهو الذى اعترف به أبو يوسف عندما ناظر مالكا فى الصاع فأمر مالك أحد الحاضرين أن يحضر صاع جده الذى كان محفوظاً من زمان النبى صلى الله عليه وسلم فأقر به أبو يوسف ورجع اليه . وانظر

مطلقاً^(١) . واحتج له بأن اجماعهم على المرجوح - مع انهم أحق العلماء
بالاطلاع على الأدلة ، فانهم فى مهبط الوحي والمشاهدة^(٢) لأسباب الاحكام-
بعيد ، ولو اتفق ذلك فى غير المدينة ، لكانوا كذلك . ويقول عليه الصلاة

(١) وعلى هذا جمهور المغاربة من المالكية وهو اختيار ابن الحاجب فى
مختصره فانظر منه ج ٢ ، ص ٣٥ .
ويتلخص من كل ما تقدم ان عمل أهل المدينة فيما جرى مجرى
النقل مما لا مجال للرأى فيه حجة ويستقل بمعارضة الخبر .
وثانيا ان عملهم من جهة الاستدلال اذا لم تعارضه الاخبار
يرجح على اجتهاد فيهم .

وثالثا ان عملهم من جهة الاستدلال المعتضد بسنن سواه عارضتها
سنن أخرى أو لم تعارضها فهذا حجة عند الامام مالك بل وعند
جمهور العلماء .

وأما عملهم من جهة الاستدلال والذى عارضته الاخبار فهذا ما
أنكر حجيته محققوا المالكية وهو الذى قال فيه الشافعى : (قال بعض
اصحابنا اجماع أهل المدينة حجة ، وما سمعت أحدا ذكر قوله الا عابه ،
وان ذلك عندى معيب .) اختلاف الحديث للشافعى كما نقله عنه ابن
بدران فى تعليقه على روضة الناظر ج ١ ، ص ٣٦٤ . ولذا حرر القاضى
عياض محل النزاع فقال : (ان جميع أرباب المذاهب الفقهية والمتكلمين
وأصحاب الأثر والنظر ألب واحد على أصحابنا فى هذه المسألة ،
مخطئون لنا فيها بزعمهم وهم يتكلمون فى غير موضع خلاف ، فمنهم
من لم يتصور المسألة ولا تحقق مذهبنا ، فتكلموا فيها على تخمين
وحدس ومنهم من أخذ الكلام فيها ممن لم يحققه عنا ومنهم من أحالها
وأضاف اليها ما لا نقوله فيها .) ترتيب المدارك ج ١ ، ص ٤٧ وما
بعدها . والحق كما تقدم ان المعيب فى المسألة ما عابه الامام
الشافعى من الاحتجاج بعملهم المستند الى الاجتهاد والاستدلال
المصادم للنصوص - ان وجد ذلك - والله أعلم بالصواب . وانظر
المزيد فى النفائس ج ٣ ، ق ٢٠ / ب وشرح تنقيح الفصول ص ٣٣٤ . ونشر
البنود ج ٢ ، ص ٨٩ . والمحلى لابن حزم ج ١ ، ص ٧٢ . والاحكام
لابن حزم ج ٤ ، ص ٧١٧ . والبرهان ج ١ ، ص ٧٢ . والمحصول ج ٢ ق ١ ،
ص ٢٢٨ . والتبصرة ص ٣٦ . وكشفا لاسرار ج ٣ ، ص ٢٤١ . واصول السرخسى
ج ١ ، ص ٣١٤ . وشرح الكوكب ج ٢ ، ص ٢٣٧ . والابهاج ج ٢ ، ص ٢٤٢ .
والفتاوى ج ٢ ، ص ٣٠٣ . والمستصطفى ج ١ ، ص ١٨٧ .
(٢) فى (س) والمشاهدات .

.....

والسلام : (ان المدينة لتنفى خبيثها)^(١) ، والبقول الباطل^(٢) خبيث فكان منغيا .
وأجيب عن الأول : بأن أدلة الاجماع/غير شاملة لهم^(٣) ، وعن الثاني ٧٧/ب
أنه محمول على من كره المقام بها ، أو على الكفر والنفاق .^(٤)

(١) أصل الحديث متفق عليه فقد أخرج البخارى فى كتاب فضائل المدينة ،
باب المدينة تنفى خبيثها ، حديث رقم ١٨٨٣ ، ج٤ ، ص ٩٦ مــــن
حديث جابر وفيه : (المدينة كالكير تنفى خبيثها وينصع طيبها .
وأخرجه مسلم فى كتاب الحج ، باب المدينة تنفى شرارها ، حديث رقم
٤٨٧ ، ج٢ ، ص ١٠٠٥ من حديث أبى هريرة بلفظ : (ألا ان المدينة
كالكير ، تخرج الخبيث) وأخرج أيضا عن جابر بنفس لفظ البخارى .
وأخرجه مالك فى الموطأ ، فى كتاب الجامع ، باب ما جاء فى سكنى
المدينة والخروج منها ، ج٣ ، ص ٨٤ من حديث جابر بمثل حديث
البخارى .

وأخرجه النسائى ، فى كتاب الدم ، باب استقالة البيعة ج٧ ، ص ١٣٥
من حديث جابر .

وأخرجه الترمذى كتاب المناقب ، باب ما جاء فى فضل المدينة ،
رقم ٤٠١٣ ، ج١٠ ، ص ٤٦٩ .

وأخرجه ابن ماجة فى كتاب الفتن ، باب فتنه الارجال وخروج عيسى بن مريم
رقم ٤٠٧٧ ، ج٢ ، ص ١٣٥٩ .

وأخرجه أحمد فى مسنده ، ج٢ ، ص ٢٣٧ . وانظر الفاظ الحديث
المختلفة فى فيض القدير ، ج٢ ، ص ٥٦٢ برقم ٢٠٥٨ وكنز العمال
ج١٢ ، ص ٢٣٣ ، برقم ٣٤٨١٣ .

(٢) فى (س) باطل .

(٣) كلمة (لهم) ساقطة من (س) .

(٤) كلمة (أنه) ساقطة من (س) .

.....

- البیت (٣) ، والخطأ رجس، فكان ذاهباً (٤)
الثامن: اجماع العترة وحدثهم ليس/ بحجة، خلافاً للشيعة (٢).
احتجوا بقوله تعالى: (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت)
س ٧١/ب

(١) في الصحاح : عترة الرجل نسله ورهطه الأدنون . وفي معجم مقاييس اللغة : عترة الرجل - بالتاء المثناة -: أقاربه الأدنون ، وعشيرته الاقصون انظر معجم مقاييس اللغة جـ ٣ ، ص ٤٦٢ . وانظر الصحاح ج ٢ ، ص ٧٣٥ .

(٢) وعزاه الرازي في المحصول الى الزيدية والامامية ونسبه الشيرازي في التبصرة الى الرافضة ونسبه الفتوحى وابن اللحام الى القاضى أبى يعلى فى كتابه المعتمد ، ونسبه الشيخ محمد فرغلى الى أبى هاشم وأبى عبد الله البصرى ، والى القاضى عبد الجبار فى رواية عنه ، ونسبه الشهرستاني الى النظام . فانظر الملوك والنحل ج ١ ، ص ٨٦ . وحجية الاجماع لمحمد فرغلى ص ٤٤١ . والمحصول ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٤ . وشرح تنقيح الفصول ص ٣٣٤ . واصول السرخسى ج ١ ، ص ٣١٤ . وكشف الاسرار ج ٣ ، ص ٢٤١ . وتيسير التحرير ج ٣ ، ص ٢٤٢ . والتبصرة ص ٣٦٨ . ومختصر ابن اللحام ص ٧٧ . وشرح الكوكب المنير ج ٢ ، ص ٢٤٣ . وفواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٢٢٨ . ونفائس الاصول ج ٣ ، ق ٢٠/ب . والوصول ج ٢ ، ص ١٨٢ .

(٣) سورة الاحزاب، الآية ٣٣ .

(٤) فسر الرجس بالعذاب كما فى قوله تعالى : (قد وقع عليكم من ربكم رجس وغضب سورة المؤمنون الآية ٧١)
وفسر الرجس بالقدر وفسر بالاثم . وكل ذلك لا يشمل الخطأ فى الاجتهاد فانه يثاب عليه فكيف يفسر الرجس بالخطأ فان ذلك تفسير للشئ بنقيضه . وانظر نشر البنود ، ج ٢ ، ص ٩١ . وحجية اجماع للشيخ فرغلى ص ٤٥٧ . والاجماع مصدر ثالث لعبد الفتاح حسيني ، ص ٤٧ . والتمهيد لابي الخطاب، ج ٣ ، ص ٢٧٨ .

قالوا : وأهل البيت على وفاطمة ، ^(١) والحسن ^(٢) والحسين رضوان الله عليهم ، لأنه لما نزلت هذه الآية لف عليه الصلاة والسلام ، عليه وعليهم كساء وقال : (هؤلاء أهل بيتي) ، ^(٤) ويقول عليه الصلاة والسلام : (انى تارك فيكم ما ان

(١) هى فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمها خديجة ، وهى أصغر بنات الرسول عليه الصلاة والسلام ، ولدت بعد البعثة بعام واحد ، ولما تزوجها على رضى الله عنه قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لقد زوجتك سيدا فى الدنيا والآخرة .) وهى سيدة نساء المؤمنين وأم الحسن والحسين وأم كلثوم ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رجع من غزوة بدأ بالمسجد ثم يزور فاطمة وكان اذا دخلت عليه قام اليها فقبلها ورحب بها . توفيت رضى الله عنها بعد النبى صلى الله عليه وسلم بستة أشهر فى سنة ١١هـ . انظر ترجمتها فى الاصابة ج ٤ ، ص ٣٧٧ . والاستيعاب ج ٤ ، ص ٣٧٣ .

وأسد الغابة ج ٢ ، ص ٩١ .
(٢) هو الحسن بن على بن أبى طالب ، أبو محمد القرشى الهاشمى المدنى سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته ، وابن فاطمة الزهراء وكان شبيها بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن أهل الجاهلية يسمون الحسن ولا الحسين ولكن سماه بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه وحلق رأسه وتصدق بزنه شعره فضة ، وكان حليما ورعا كريما . ولى الخلافة بعد مقتل أبيه ، ثم تنازل عنها لمعاوية حقتا لدما المسلمين ومناقبه تفوق الحصر . توفى بالمدينة سنة ٩٤هـ . وقيل غير ذلك ، ودفن بالبقيع . انظر الاصابة ج ١ ، ص ٣٢٨ . والاستيعاب ج ١ ، ص ٣٦٩ .

(٣) هو الحسين بن على بن أبى طالب الهاشمى أبو عبد الله سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو وأخوه الحسن سيدا شباب أهل الجنة وكان يشبه الرسول صلى الله عليه وسلم ما بين الصدر الى الرأس ، كان كثير الصلاة والصوم والصدقة والحج ، وحج ماشيا خمسا وعشرين مرة استشهد بكربلاء فى يوم عاشوراء سنة ٦١هـ . انظر الاصابة ج ١ ، ص ٣٣١ والاستيعاب ج ١ ، ص ٣٧٨ .

(٤) الحديث أخرجه مسلم فى كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل أهل بيت النبى صلى الله عليه وسلم ، رقم ٦١ ، ج ٤ ، ص ١٨٨٣ عن عائشة رضى الله عنها قالت : خرج النبى صلى الله عليه وسلم غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود ، فجاء الحسن بن على فأدخله ، ثم جاء الحسين فدخل معه ثم جاءت فاطمة فأدخلها ، ثم جاء على فأدخله ، ثم قال : (انما يريد الله ليزهبنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا .) الاجزأب ٣٣ وأخرجه الترمذى فى كتاب المناقب ، باب مناقب أهل بيت النبى صلى

.....

تمسكتم به ، لن تضلوا كتاب الله وعترتي .^(١)

وأجيب عن الأول : بأن الآية ، فى زوجاته بدليل السياق ، وذكر

== الله عليه وسلم ، رقم ٣٨٧٥ ، ج ١٠ ، ص ٢٨٩ . عن عمر بن أبى سلمة ربيب النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه وزاد : (اللهم هؤلاء أهلى بيتى فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا .) قالت أم سلمة : وأنا معهم يا رسول الله ؟ قال : (انت على مكانك ، وأنت الى خير .) وذكر هذا الحديث أيضا فى تفسير سورة الاحزاب ، رقم ٣٢٥٨ ، ج ٩ ، ص ٦٦ من حديث عطاء عن عمر بن أبى سلمة وقال عنه : هذا حديث غريب من هذا الوجه .

وأخرجه الحاكم فى المستدرک ج ٢ ، ص ٤١٦ و ج ٣ ، ص ١٤٦ . وصححه وأخرجه أحمد فى مسنده ج ٦ ، ص ٢٩٢ .

(١) أخرجه الترمذى ، فى كتاب المناقب ، باب مناقب أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ، رقم ٣٨٧٤ ، ج ١٠ ، ص ٢٨٨ . عن جابر بلفظ : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجته يوم عرفة ، وهو على ناقته القصواء يخطب ، فسمعته يقول : (يا ايها الناس انى تركت فيكم (ما) ان اخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتى أهل بيتى .) وقال عنه هذا حديث غريب حسن من هذا الوجه .

وأخرجه مسلم بلفظ مغاير فى كتاب فضا ئل الصحابة ، باب من فضائل على بن أبى طالب رضى الله عنه ، رقم ٣٦ ، ج ٤ ، ص ١٨٧٣ عن زيد بن أرقم فى حديث طويل وفيه (وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به فحث على الكتاب ورغب فيه ثم قال : (وأهل بيتى أذكركم الله فى أهل بيتى ، أذكركم الله فى أهل بيتى ، فقال له حصين : ومن أهل بيته يا زيد ؟ أليس نساؤه من أهل بيته ؟ قال : نساؤه من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده ، قال ومن هم ؟ قال : هم آل على ، وآل عقیل ، وآل جعفر ، وآل عباس . الحديث .

وأخرجه أحمد فى مسنده ، ج ١٨٩ . وذكر الهيثمى فى مجمع الزوائد ج ١ ، ص ١٧ أنه رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات .

.....

(١)

الضمير لاند راجه صلى الله عليه وسلم معهن .

وعن الحديث ، بأنه آحاد ، وليس بحجة عند الامامية ^(٢) ، وحمل العترة

على المجتهدين منهم .

(٣)

العاشر:

قال القاضي وأبو خازم ^(٤) ، اجماع الخلفاء الأربعة

(١) الآية تشمل الزوجات بدليل تأنيث الضمير في أول الآية وآخرها ، وصورة السبب قطعية الدخول في العموم فأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم يدخل فيهم الزوجات ولكن لا تقتصر الآية على الزوجات بل تشمل الممنوعين من الصدقة كما في حديث مسلم المتقدم وانما لم تمنع الزوجات من الصدقة لأن الخمس من الغنائم خاص بأولى القربى كما في قوله تعالى : (واعلموا انما غنيتهم من شيء فان لله خمس وللرسول ولذي القربى . . الآية) سورة الانفاق ، الآية ٤١ . وكذلك قوله تعالى : ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى . . . الآية) سورة الحشر ، الآية ٧ . فلم تحرم الزوجات من الصدقة والارجح أن الزوجات داخلات في أهل البيت وكذلك أهل الكساء وآل عقیل وآل جعفر وآل العباس وغيرهم كما اختاره ابن كثير في تفسيره جمعا بين القرآن والاحاديث . فانظر منه ج ٣ ، ص ٤٨ وما بعدها . وكما ففى أسباب النزول للواحدى ص ٢٦٧ . وكما اختاره النسفى فى تفسيره ، والبيضاوى فى تفسيره كما نقل ذلك عنهما محمد فرغلى فى حجية الاجماع ، ص ٤٥٠ .

(٢) قال الشيرازى : (والجواب أن هذا من أخبار الآحاد وعندكم - يعنى الشيعة - لا يقبل فى مسائل الفروع ، فكيف فى مسائل الأصول ، لاسيما وهو مخالف لظاهر القرآن ، لأن أهل البيت عبارة عن من فى البيت - يعنى الأزواج -) الوصول ج ٢ ، ص ١٨٣ .

(٣) كلمة العاشر ساقطة من الاصل ، والصواب التاسع لأن الفرع الذى قبل هذا كان الفرع الثامن ولعل ابن التلمسانى ادمج التاسع والعاشر فى هذا الفرع لأنه يتحدث عن اجماع الخلفاء الأربعة وعن اجماع الشيخين أبى بكر وعمر دون فيهما من الخلفاء الراشدين .

(٤) أبو خازم - بالخاء المعجمة والزأى كما ضبطه الاسنوى والفتوحى وفيهما وقيل بالحاء المهملة - وهو القاضى عبد الحميد بن عبد العزيز أبو خازم شيخ الطحاوى وكان قاضيا فى زمان الخليفة المعتضد بالله بن طلحة ابن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد العباسى ، وكان يرى توريت ذوى الارحام ولم ير العمل برأى زيد فى الجد مع مخالفة الخلفاء الأربعة وكان عالما بذهب أبى حنيفة وكان شاعرا مجيدا له من المؤلفات :

المحاضرات والسجلات ، وأدب القاضى ، وكتاب الفرائض ، توفى سنة ٢٩٢ هـ

حجة (١) . وقال بعضهم اجماع الشيخين . (٢)

لنا : انهم ليسوا كل الأمة .

واحتج الأول (٣) : بقوله عليه الصلاة والسلام : (عليكم بسنتي وسنة

الخلفاء الراشدين من بعدى) . (٤)

== انظر الجواهر المضيئة ، ج ١ ، ص ٢٩٦ . والفوائد البهية ص ٨٦ . وتاج
التراجم ص ٣٣ . وشذرات الذهب ج ٢ ، ص ٢١ . وانظر نهايـة
السؤل ج ٣ ، ص ٢٦٧ . وشرح الكوكب ج ٢ ، ص ٢٤٠ .

(١) وهو رواية عن أحمد ولكنها غير معتمدة في المذهب كما صرح بذلك
الفتوحى ، واختار كونه اجماعا ابن البنا من الحنابلة ، واختاره بعض الحنفية ،
واختاره أيضا ابن جرير الطبرى ، وأما الجمهور ، ومنهم الائمة الاربعة ، فعلى خلافه .
فانظر شرح الكوكب المنير ج ٢ ، ص ٢٣٩ . والتمهيد لأبى الخطاب
ج ٣ ، ص ٢٨٠ . وتيسير التحرير ج ٣ ، ص ٢٤٢ . والمستقصى
ج ١ ، ص ١٨٧ . وجمع الجوامع ج ٢ ، ص ١٧٩ . ومختصر ابن
الحاجب ج ٢ ، ص ٣٦ . واصول السرخسى ج ١ ، ص ٣١٧ . وشرح
تنقيح الفصول ص ٣٣٥ .

(٢) هى رواية عن أحمد ورجحها ابن بدران فانظر المدخل الى مذهب
أحمد ص ١٣١ . والقواعد والفوائد الاصولية ص ٢٩٤ . والمسودة
ص ٣٤٠ . والجمهور على خلاف ذلك .

(٣) فى (س) واحتجوا .

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث فى الورقة ٥٨ / ب .

(١) والثاني : بقوله عليه الصلاة والسلام : (اقتدوا باللذين من بعدي) .

والجواب أنه خطاب للعوام ، وهو معارض بقوله عليه الصلاة والسلام :

(٢) (أصحابي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم) .

(١) الحديث أخرجه الترمذي ، في كتاب المناقب ، باب مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما ، حديث رقم ٣٦٦٢ ، ج ١٠ ، ص ١٤٧ . من حديث حذيفة بن اليمان .

وأخرجه ابن ماجة ، في المقدمة ، باب فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، حديث رقم ٩٧ ، ج ١ ، ص ٣٧ . من حديث حذيفة بن اليمان بلفظ : (اني لا أدرى ما قدر بقائى فيكم ، فاقتدوا باللذين من بعدي) ، وأشار الى أبي بكر وعمر .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه ، في كتاب المناقب ، باب مناقب أبي بكر رضي الله عنه ، رقم ٢١٩٣ ، ص ٥٣٨ . من موارد الظمان . وقال محقق تحفة الطالب انه أخرجه البيهقي في الاعتقاد في ص ٣٤ كما في هامش (٣) من ص ٧٩ .

ورواه البيهقي في السنن الكبرى ، ج ٨ ، ص ٧٩ .

ورواه الامام أحمد في المسند ج ٥ ، ص ٣٨ .

ورواه ابن أبي عاصم في كتابه السنة ج ٢ ، ص ٥٤ .

وقال عنه الالباني في ظلال الجنة مع السنة ج ٢ ، ص ٥٤ : (حديث صحيح ورجاله ثقات وهم رجال الشيخين غير مولى لربيعة بن خراش اسمه هلال وهو مجهول

كما أشار الى ذلك الذهبي بقوله ما حدث عنه سوى عبد الملك ابن عمير ، ولذا قال الحافظ مقبول - يعنى عند المتابعة - وقد توبع . والحديث أورده المسقاضي عياض في الشفاء ، ج ٢ ، ص ١١٧ . وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٣ ، ص ٧٥ . ورواه أبو نعيم في الحلية ج ٩ ص ١٠٩ وانظر كلام الحافظ في هذا الحديث في تلخيص الحبير ج ٤ ، ص ١٩٠ قال الحافظ ابن كثير في تحفة الطالب ص ٨٢ : هذا الحديث لم يروه أحد من اهل الكتب الستة ، وهو ضعيف .

(٢)

وأخرجه ابن عبد البر ، في جامع بيان العلم وفضله ، في باب ذكر الدليل في أقاويل السلف على أن الاختلاف خطأ وصواب ، ج ٢ ، ص ٩٠ وقال عنه : هذا اسناد لا تقوم به حجة ، لأن الحارث بن غصين مجهول . وحكى ابن عبد البر عن البزار أنه قال : (وهذا الكلام لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم) جامع بيان العلم ، ج ٢ ، ص ٩٠ .

وأخرجه الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية ، باب ما جاء في تعديل

.....

(١)
الحادى عشر:

- (٢) (٣)
الاجماع المنقول على لسان الآحاد فى التكليف حجة ، خلافا للغزالى .
لنا : ^(٤)أنا اذا ظننا كون الحكم منقولا عن أهل الاجماع ، وعلمنا ^(٥) صحة اتباع

الله ورسوله للصحابة ج١ ، ص ٤٨ من حديث عمر بمعناه . وفى اسناده
عبد الرحيم بن زيد العمى وهو ضعيف ، قال عنه البخارى فى التاريخ
الكبير ج٦ ، ص ١٠٤ والصغير ج٢ ، ص ٢٥٤ : تركوه . وقال ابن حبان
فى كتابه المجروحين ج٢ ، ص ١٦١ : (يروى عن أبيه العجائب .)
وروى من طرق أخرى كلها ضعيفة ، وقال ابن حزم فى كتابه
ابطال القياس ، ص ٥٤ . الحديث كذب مما تقطع بأنه موضوع . وقال
ابن القيم فى اعلام الموقعين ج٢ ، ص ٢٣٢ : فهذا الكلام لا يصح عن
النبي صلى الله عليه وسلم . وأورده القاضى عياض فى الشفاء ج٢ ، ص ١١٨
وانظر الكلام عن هذا الحديث فى المقاصد الحسنة رقم ٢٦ . وانظر
تلخيص الحبير ج٤ ، ص ١٩٠ . وكشف الخفاء ج١ ، ص ١٤٧ . وتخريج
أحاديث المنهاج كما فى مجلة الجامعة العدد الثانى ص ٢٩٩ .
(١) عبارة : (الحادى عشر) ساقط من الاصل .
(٢) وهو اختيار أبى الحسين البصرى والرازى والامدى والقرافى وابن
الحاجب والبيضاوى والاسنوى وصححه ابن السبكي فى جمع الجوامع
وابن عبد الشكور وابن قدامة .
(٣) انظر رأى الغزالى فى المستصفى ج١ ، ص ٢١٥ . وصححه ابن الباقلانى
وبعض الحنفية ، وعزاه كثير من الاصوليين الى الجمهور . وقال الشيخ
بخيت فى سلم الوصول بان فى نفسى شيئا من هذا العزو الى الاكثرين
وانظر تفاصيل هذه المسألة فى المعتمد ج٢ ، ص ٥٣٥ . والمحصول
ج٢ ، ق ١ ، ص ٢١٤ . والاحكام ج١ ، ص ٤٠٤ . وشرح تنقيح الفصول
ص ٣٣٢ . ونهاية السؤل ج٣ ، ص ٣١٨ . والابهاج ج٢ ، ص ٢٦٣ .
وسلم الوصول ج٣ ، ص ٣١٩ . وجمع الجوامع ج٢ ، ص ١٧٩ . وفواتح
الرحموت ج٢ ، ص ٢٤٢ . وتيسير التحرير ج٢ ، ص ٣٦١ . واصول
السرخسى ج١ ، ص ٣٠٢ . وكشف الاسرار ج٣ ، ص ٢٦٥ . والمسودة
ص ٣٤٤ . وارشاد الفحول ص ٧٩ . وروضة الناظر ص ١٣٥ . وشرح
الكوكب ج٢ ، ص ٢٢٤ .

(٤) كلمة (انا) ساقطة من (س) .

(٥) فى (س) (علمنا) بدون واو .

.....

اتباع قولهم، صار الحكم مظنون العمل في محل الاجتهاد، فيجب العمل به، كأخبار الآحاد والأقيسة، ولا يلزم عليه القرآن المنقول بالآحاد، فإنه ليس في محل الاجتهاد^(٣).

(الثاني عشر : اذا بلغ التابعى رتبة الاجتهاد)^(٤) : فى عصر الصحابة ، قبل اتفاقهم ، فلا ينعقد الاجماع دونه ، لأن اجماعهم دونه اجماع بعض الأمة .^(٥)

- (١) فى (س) بالاحاديث .
 (٢) كلمة (فانه) ساقطة من (س) .
 (٣) انظر عدم امتناع كون الاجماع حجة قطعية الدلالة ظنية الثبوت فى سلم الوصول ج٣ ، ص ٢١٩ . خلافا لمن ذهب الى أن الاجماع حجة ظنية مطلقا كما هو اختيار الرازى والآمدى .

(٤) العبارة : (الثاني عشر : اذا بلغ التابعى رتبة الاجتهاد) ساقطة من الأصل .

(٥) وهو قول جمهور الفقهاء والرواية المعتمدة عند الحنابلة واختيار أبى الخطاب والموفق ابن قدامة وابن عقيل ورواية عن القاضى أبى يعلى .

وهناك رواية أخرى عن الامام أحمد بأنه لا عبرة بقول التابعى مع الصحابة وهى اختيار الخلال والحلوانى والقاضى أبى يعلى فى العدة ، ورواية عن اسماعيل بن عليه وحكاها الباجى عن ابن خوزير منداد واختار هذا المذهب أيضا ابن برهان فى الوجيز ، واختيار ابن الباقلانى وبعض الشافعية . وفى المسألة أقوال أخرى . فانظر التمهيد لأبى الخطاب ج٣ ، ص ٢٦٧ . وشرح الكوكب ج٢ ، ص ٢٣٣ . والتبصرة ص ٣٨٤ . وجمع الجوامع ج٢ ، ص ١٧٩ . والمحصول ج٢ ، ق ١ ، ص ٢٥١ . والمعتمد ج٢ ، ص ٤٩١ . والمستصفى ج١ ، ص ١٨٥ . والاحكام ج١ ، ص ٣٤٤ . وشرح العضد ج٢ ، ص ٣٥ . شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٥ . ونهاية السؤل ج٣ ، ص ٣٢٣ . والمسودة ص ٣٣٣ . وحاشية الزميرى ج٢ ، ص ٢٦٢ . وتيسير التحرير ج٣ ، ص ٢٤١ .

.....

وان نشأ بعد اجتماعهم على الحكم، فينبى على اشتراط انقراض العصر فى
صحة الاجماع^(١)، والصحيح أنه لا يعتبر^(٢)، لأن حجج الاجماع ناهضة بدونه^(٣)،
لتحقق مسماه، ولو فى لحظة.

(١) فمن يشترط فى انعقاد الاجماع انقراط العصر يعتبر موافقة التابعى
الناشئ، ومن لا ، فلا .

(٢) هذا مذهب جمهور الاصوليين واختاره الفخر الرازى وابن الحاجب
والبيضاوى والاسنوى وجمهور المحققين من المالكية والشافعية والحنفية
والاشاعرة وبعض المعتزلة . وانظر المحصول، ج٢، ق ١، ص ٢٠٦ .
وكشف الاسرار، ج٣، ص ٢٤٣ . والابهاج ، ج٢، ص ٢٦٢ .
والوصول للشيرازى، ج٢، ص ١٦٧ . وأصول السرخسى، ج١ ص ٣١٥ -
وشرح تنقيح الفصول ص ١٤٣ . وقال ابن قدامة عن الامام أحمد :
(وقد أوما الى أن ذلك - أى انقراض العصر - ليس بشرط
وهو قول الجمهور واختاره أبو الخطاب) الروضة ، ص ٧٣ . وقال
ابن بدران عن الامام أحمد : (قلت : ومعتد مذهبهم عدم الاشتراط
المدخل لابن بدران ، ص ١٣١

(٣) كلمة (ناهضة) ساقطة من (س) .

وقال أحمد وابن فورك^(١) : يشترط^(٢) ، وفصل قوم بين الاجماع السكوتى وغيره^(٣) . وقال الامام : يشترط ان كان عن قياس حتى لو انقضوا عقيب اجماعهم ، لم يكن حجة^(٤) .

- (١) (فى س) وقال محمد بن فورك .
وابن فورك هو محمد بن الحسن بن فورك - بضم الفاء وفتح الراء - أبو بكر الاصبهاني الشافعى ، كان من أصحاب أبي الحسن الباهلى ، وهو فقيه أصولى نحوى متكلم درس بالعراق ، فنيسابور ، فغزنة ، وفى طريق عودته من غزنة الى نيسابور سَمَّ فمات فنقل الى نيسابور ودفن بها سنة ٤٠٦ هـ . انظر وفيات الاعيان ، ج٣ ، ص٢٠٤ . وشذرات الذهب ج٣ ، ص١٨١ . وطبقات الشافعية للسبكي ج٤ ، ص١٢٧ . وطبقات المفسرين ج٢ ، ص١٢٩ .
- (٢) وبه قال سليم الرازى من الشافعية على ما نقله عنه ابن برهان وكذا قال به أبو الحسن الاشعري ، وحكاه ابن برهان عن المعتزلة وهو اختيار أكثر الحنابلة^١ القاضي أبي يعلى ، وابن عقيل والحلوانى والمقدسى والفتوحى ، وهو رواية عن الخوراج . وانظر المستصفى ج١ ، ص١٩٢ وشرح الكوكب ج٢ ، ص٢٤٦ . وسواد الناظر ج٢ ، ص٥٧٣ . وارشاد الفحول ص٨٥ ، والمسودة ص٣٢٠ . وابن الحاجب ج٢ ، ص٣٨ . فقالوا يشترط انقراض العصر لانعقاد الاجماع السكوتى ، لضعفه دون القولى والفعلى ، وهذا التفصيل هو ما ذهب اليه الاستاذ أبو اسحاق الاسفرايينى ، وبعض المعتزلة ، وهو اختيار الجبائى والآمدى ، ونقل عن الاستاذ أبي منصور البغدادى وأبى الحسن الاشعري . وعزاه القاضي أبى الطيب الطبرى الى أكثر أصحاب الشافعى واختاره البندنجى الشافعى . وانظر شرح الكوكب ج٢ ، ص٢٤٦ . وجمع الجوامع ج٢ ، ص١٨٣ . وشرح تنقيح الفصول ص٣٣٢ . والتقريب ج٣ ، ص٨٧ . وارشاد الفحول ص٧٩ . والابهاج ج٢ ، ص٢٦٢ .
- (٣) قسم امام الحرمين الاجماع الى قطعى وطنى ، ثم قال فأما ما قطعوا به على خلاف موجب الاعتياد ، فتقوم الحجة به على الفور من غير استئجار . وان اتفقوا على حكم ، واسندوه الى الظن ، فلا يتم الاجماع ولا ينبرم مع اسنادهم ما أفتوا به الى أساليب الظنون ما لم يتناول الزمن . البرهان ج١ ، ص٦٩٤ . فاشترط امام الحرمين تناول الزمن ، ولم يشترط انقراض العصر كما حكاه عنه ابن الحاجب فى المختصر ، ج٢ ، ص٣٨ . وانظر الابهاج ج٢ ، ص٢٦٢ .
- (٤) وهناك مذهب خامس فى المسألة وهو أنه اذا نقص عدد من بقى من المجمعين عن أقل عدد التواتر انعقد الاجماع ، ولم يكثرث بالقلة الباقية . انظر المصدر نفسه .

.....

واحتجاج المانع، بأنه لو شرط (ان كان عن قياس) ^(١) لم يحصل / اجماع ^(٢)
 لتلاحق البعض ببعض، فان الشرط انقراض عصر المجمعين ^(٣) .

واحتج الشارطون : بأنه لو لم يعتبر، لامتنع على المجتهد الرجوع عند
 تغير ^(٤) اجتهاده بظهور الخطأ .

وأجيب بالتزامه / لقيام الاجماع .
 قالوا : لو لم يعتبر (لم تعتبر) ^(٥) مخالفة من مات - وقد خالف
 في المسألة - لأن من بقى كل الأمة .

وأجيب : بانهم ليسوا كل الأمة ، بالنسبة الى المسألة ، والقول لايموت
 بموت ^(٦) قائله .

- (١) العبارة : (ان كان عن قياس) ساقطة من الاصل .
- (٢) العبارة : (لم يحصل اجماع) ساقطة من (س) .
- (٣) وارجع الى التفاصيل في حاشية الازميرى ج ٢ ، ص ٢٦٣ . والمحصل
 ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٠٦ . والمعتمد ج ٢ ، ص ٥٠٢ . وكشف
 الاسرار ج ٣ ، ص ٢٤٣ .

(٤) في (س) تغيير .

(٥) عبارة : (لم تعتبر) ساقطة من الأصل .

(٦) جاء في شرح جمع الجوامع ج ٢ ، ص ٣٩٦ ان الامام الشافعي
 قال : (ان المذاهب لا تموت بموت أربابها) .

-
- (١) وقيل بالتزامه ، قالوا : الآثار تدل على ذلك ، قال : عبدة السلماني
 لعل لما رأى بيع أم الولد : بعد أن وافق : (رأيك مع الجماعة أحب إلينا) .
 وخالف عمر أبا بكر في التسوية في العطاء^(٣) ، وحد في الخمر ثمانين ،

- (١) عبدة بفتح العين المهملة ، وكسر الباء الموحدة هو عبدة بن عمرو وقيل
 ابن قيس السلماني المرادى وجده سلمان هو ابن ناجية بن مراد .
 من همدان كان عبدة من كبار التابعين وأسلم عام فتح مكة باليمن
 قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بعامين وليست له صحبة . روى عن
 عمر وعلى وابن مسعود واشتهر بصحبة على وحضر معه قتال الخوارج .
 ومن تلاميذه ابن سيرين وإبراهيم النخعي والشعبي . قال الشعبي
 عنه : (كان عبدة يوازي شريحا في القضاء .) أوصى رحمه الله أن يصلى
 عليه الأسود بن يزيد فقال الأسود : عجلوا به قبل أن يجيء الكذاب
 - يعني المختار الثقفي - توفي سنة ٧٢ هـ .
 انظر ترجمته في سير اعلام النبلاء ج٤ ، ص ٤٠٤ . وطبقات ابن سعد
 ج٦ ، ص ٩٣ . وأسد الغابة ج٣ ، ص ٣٥٦ . وتذكرة الحفاظ ج١ ، ص ٤٧
 وتاريخ بغداد ج١١ ، ١١٧ .
- (٢) هذا الأثر أخرجه عبد الرزاق في المصنف كتاب أحكام العبيد ، باب بيع
 أمهات الأولاد ، رقم ٢٢٤ ١٣ ، ج٧ ، ص ٢٩١ . بلفظ : (رأيك ورأى
 عمر في الجماعة ، أحب إلي من رأيك وحدك في الفرقة ، قال : فضحك
 على .) قال عبد الرزاق : وهذا اسناد في غاية الصحة . وروى عبدة
 الرزاق باسناد صحيح أن علياً رضي الله عنه رجع عن رأيه هذا إلى
 رأيه الأول . وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب عتق أمهات
 الأولاد ، باب الخلاف في أمهات الأولاد ، ج١٠ ، ص ٣٤٨ .
- (٣) أخرج البخاري في صحيحه ، في ٦٤ كتاب المغازي ، ١٢ باب مات أبو
 زيد ، ولم يترك عقبا وكان بدريا . (رقم ٤٠٢٢ ، ج٧ ، ص ٣٢٣ .
 من حديث قيس بن أبي حازم قال : (كان عطاء البدرين خمسة آلاف ،
 وقال عمر : لأفضلنهم على من بعدهم .) وانظر نيل الأوطار ج ٨ ،
 ص ٨٦ . وكنز العمال ج٤ ، ص ٥٢١-٥٤١ . وسنن البيهقي ج ٦ ،
 ص ٣٤٦ . والفتح الرباني ج١٤ ، ص ٨٦ .

.....

(١) وكان أربعين .

وأجيب بمنع تحقق الاتفاق ، من جميع مجتهدي الصحابة في المسائل

كلها .

(٣)
الثالث عشر:

اجماع الامم السالفة ، هل يكون حجة في الأديان السالفة ؟ من رأى
التمسك بالدليل العادي لزمه ، ومن تمسك بالنصوص ، فيلزمه الوقف الى

(١) أخرج البخارى في ٨٦- كتاب الحدود ، ٤- باب الضرب بالجريد والنعال

رقم ٦٧٧٩ ، ج ١٢ ، ص ٦٦ من حديث السائب بن يزيد : (حتى كان
آخر إمرة عمر فجلد أربعين حتى اذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين .)

وأخرجه مسلم كتاب الحدود ، باب حد الخمر ، رقم ٣٦ ، ج ٣ ، ص ١٣٣١ .
من حديث أنس بن مالك وفيه (فلما كان عمر ودنا الناس من الريف

والقرى قال ما ترون في جلد الخمر ، فقال عبد الرحمن بن عوف أرى أن
تجعلها كأخف الحدود ، قال فجلد همر ثمانين . وأخرجه ابن ماجه
كتاب الحدود ، باب حد السكران ، رقم ٢٥٧١ ، ج ٢ ، ص ٨٥٨ .

وأخرجه أبو داود ، كتاب الحدود ، باب الحد في الخمر ، رقم ٤٤٧٩ ،
ج ٤ ، ص ١٦٣ . وأخرجه أكثر أصحاب الحديث .

(٢) حكى الرازى والآمدى وابن السبكي وغيرهم عدم انعقاد الاجماع على

عدم جواز بيع امهات الاولاد ، فقد خالف الصحابي جابر بن عبد الله
في ذلك . . كما أخرج ابن ماجه في سننه في أبواب العتق ، باب

أمهات الأولاد عن جابر رضي الله عنه أنه قال : (كنا نبيع سراريننا
أمهات أولادنا ، والنبي صلى الله عليه وسلم حي ، ما نرى بذلك بأسا)

سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ١٨١ . وانظر سواد الناظر ، ج ٢ ، ص ٥٨٣ .
والاحكام للآمدى ج ٢ ، ص ٣٧٢ . والمحصل ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢١٢ .

والابهاج ، ج ٢ ، ص ٢٦٢ .

(٣) كلمة (الثالث عشر) ساقطة من الأصل .

(٤) وهو ظاهر كلام امام الحرمين فيما اذا أجمعوا على نص قطعى فانه

قال : (والذى أراه أن أهل الاجماع اذا قطعوا ، فقولهم في كل مسألة
يستند الى حجة قاطعة فان تلقى هذا من قضية العادات والعادات

لا تختلف الا اذا انخرقت ، فان فرض اجماع من قبلنا على مذهب من
غير قطع فالوجه الان ما قاله القاضى - أى الوقف - .) البرهان ج ١ ،

ص ٢١٩ .

وأما الاستاذ أبو اسحاق الاسفرايينى وبعض الشيعة فنقالوا هو
اجماع وحجة مطلقا . كما فى الوصول ج ٢ ، ص ١٧٢ . والابهاج ج ٢ ،

ص ٢٣٠ .

أن يتحقق النقل^(١).

الرابع عشر : قال قوم لا يجرى الاجماع فى الآراء والحروب^(٢) ، وقال قوم يجرى
بعد استقرار^(٣) الرأى ، وقيل مطلقا ، لأن الأدلة شاملة^(٤).

(١) قال بالوقف القاضى ابن الباقلانى ورجحه الآمدى فى آخر الاجماع .
واختار الجمهور ومنهم الشيرازى والبيضاوى والاسنوى والآمدى فى
تعريف الاجماع وابن عساكر والمجد من الحنابلة وابن السبكي . وانظر
اللمع ، ص ٥٠ . والاحكام للآمدى ج ١ ، ص ٤٠٧ . وشرح التنقيح
للقرافى ، ص ٣٢٣ . وشرح الكوكب المنير ج ٢ ، ص ٢٣٦ . والمسودة
ص ٣٢٠ . والمنحول ص ٣٠٩ . ونهاية السؤل ج ٣ ، ص ٢٣٧ . وتيسير
التحرير ج ٣ ، ص ٢٢٤ . والتقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٨١ .

(٢) هذا المذهب مروى عن القاضى عبد الجبار المعتزلى كما فى المعتمد ،
ج ٢ ، ص ٤٩٥ . وقال به الشيرازى فى شرح اللمع فانه قال : (وأما
أمور الدنيا كتدبير الحروب ، وتجهيز العساكر ، وترتيب العمارات
والزراعات ، فلا يكون الاجماع فيها حجة .) الوصول - شرح اللمع ج ٢ ،
ص ١٦٢ .

(٣) فى النسختين استقرار بالراء المهمة وفى المحصول ج ٢ ، ق ١ ،
ص ٢٩٢ استقرار بالهمزة .

(٤) قال بجريان الاجماع فى الدنيويات والحروب مطلقا كل من الامام
الرازى ، والآمدى ، والبيضاوى ، وابن الحاجب ، والاسنوى ، والجمهور
ونقل القرافى عن القاضى عبد الوهاب المالكي قوله : (والاشبه بمذهب
مالك أنه لا يجوز مخالفتهم فيما أجمعوا عليه من الحروب والآراء ، غير أنى
لا أحفظ فيه عن أصحابنا شيئا .) شرح تنقيح الفصول ، ص ٣٤٤ .

وهناك قوم فصلوا بين الدنيوى الذى يترتب عليه حكم شرعى فقالوا
بجريان الاجماع فيه ، وبين ما لا يترتب عليه حكم شرعى فلا يجرى فيه
الاجماع عندهم . وانظر نهاية السؤل ج ٣ ، ص ٢٣٨ . والاحكام
للآمدى ج ١ ، ص ٤٠٧ . ومختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ٤٤٤ . والابيهاج
ج ٢ ، ص ٢٣٠ . والمستصفى ج ١ ، ص ١٩٦ . وكشف الاسرار ج ٣ ، ص ٢٦٣ .
وتيسير التحرير ج ٣ ، ص ٢٥٦ . والتقرير والتحبير ج ٣ ، ص ١١٠ . وشرح
الكوكب المنير ج ٢ ، ص ٢٦١ .

الخامس عشر : لا يصح التمسك بالاجماع فيما يتوقف صحته عليه ، كوجود الباري سبحانه وصحة الرسالة ، ودلالة المعجزة ،^(١) وما لا يتوقف عليه ان كان دينيا ،^(٢) صح بالاتفاق .
وان كان عقليا ، كخلق الأعمال ، وجواز الرواية والقضاء والقدر ،^(٣) فيصح أخذه من النص ، وهل يصح أخذه من الاجماع ؟ اختلف فيه :
منعه الامام ،^(٥) وخالفه الغزالي .^(٦)

- (١) لا يلزم الدور يتوقف الاجماع على النصوص الواردة عن الله ورسوله ، وتوقف وجود الله وصحة الرسالة على الاجماع . وانظر الاحكام للامدى ج ١ ، ص ٤٠٦ . وانظر شرح العضد ج ٢ ، ص ٤٤٠ . وشرح الكوكب ج ٢ ، ص ٢٧٧ .
- (٢) لا نزاع في جريان الاجماع في الشرعيات ، كحل البيع وحرمة الربا والقتل ، واللغويات ككون الفاء للتعقيب . وانظر نهاية السؤل ج ٣ ، ص ٢٣٨ . والابهاج ج ٢ ، ص ٢٣٠ .
- (٣) في الأصل (القدرة) وهو خطأ لموافقة ما أثبتته لما في المحصول ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٩١ . وشرح تنقيح الفصول ج ٣ ، ص ٣٤٠ . حيث النص على كون القدرة مما يدرك بالعقل لا بالسمع .
- (٤) ومراده بالعقل ما يدرك بالعقل كما في التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ١١٦ ، اذا كان مما لا يتوقف عليه صحة الاجماع
- (٥) قال امام الحرمين : (ولا أثر للوفاق في المعقولات ، فان المتبع في العقلية الادلة القاطعة ، فاذا انتصبت لم يعارضها شقاق ، ولم يعضدها وفاق .) البرهان ج ١ ، ص ٧١٧ . ولكن هذا انما يدل على كفاية الدليل القاطع في افادة العلم ولا حاجة في ذلك الى الاجماع ولكنه لا يفيد عدم حجية الاجماع ، اذ أن تعدد الأدلة جائز في افادة المدلول الواحد . وانظر سلم الوصول ج ٣ ، ص ٢٣٨ .
- وأيا قال بالمنع الشيرازي في كليات اصول الدين كحدوث العالم وسلم في جزئياته كالرؤيا فانه قسم العقلية التي لا يتوقف عليها الاجماع الى كليات وجزئيات فمنع حجية الاجماع في الاولى وأجاز حجيته في الاخرة . وانظر الوصول للشيرازي ج ٢ ، ص ١٦١ . والابهاج ج ٢ ، ص ٢٣٠ .
- (٦) يرى الغزالي أن كل ما يمكن اثباته دون اثبات كلام الباري كمعرفة الله تعالى وصفاته والواجبات العقلية والمستحيلات والجائزات فيستحيل ادراكه بالسمع ، وأما ما لا يدرك الا بالسمع فلا يدرك بالعقل ، وان هناك قسما ثالثا يمكن أن يدرك بالسمع وبالعقل وهو كخلق الاعمال ، وجواز الرؤية الى آخر ما ذكره في المنحول ج ٢ ، ص ٦٢ . ولما كان الاجماع حجة سمعية فانه يمكن ان يدرك به القسم الثالث . وكون الاجماع حجة في هذا القسم هو مذهب الجمهور ومنهم الرازي والامدى وابن الجايب والتبريزي وابن السبكي والحنفية والمالكية . فانظر المصادر المتقدمة وانظر تنقيح المحصول للتبريزي ج ٢ ، ص ٣٩٤ .

.....

(١) (الاخذ بأقل ما قيل ليس باجماع)

ومما يذكر أن ظن بعض الضعفاء : أن قول الشافعي : بأن
دية الذمي ثلث دية المسلم (٢) أخذاً بالأقل المتيقن ،
اجماع (٣) مع قول عمر رضي الله عنه : أنها كدية (٤)

- (١) العنوان زيد للإيضاح .
- (٢) وهو مروي عن سعيد بن المسيب ، والحسن وعطاء وعكرمة وعسرو
ابن دينار وإسحاق وأبي ثور كما في المغني لابن قدامة ،
ج ٧ ، ص ٧٩٣ . وانظر قول الشافعي في الأم ج ٢ ، ص ٣٢١ ،
والمجموع ج ١٢ ، ص ٤١٤ وتحفة المحتاج ج ٨ ، ص ٤٥٦ .
وهذا القول مروي عن الإمام أحمد في أول أمره .
- (٣) مال إلى كون الأخذ بأقل ما قيل اجماعاً ابن السبكي والجلال
المحلي ، وذكرنا الانصاري والشربيني فقد جاء في جمع الجوامع :
”وعلم ان التمسك بأقل ما قيل حق ، لأنه تمسك بما أجمع عليه
مع ضمنية أن الأصل عدم وجوب ما زاد عليه ج ٢ ، ص ١٨٧ -
وانظر غاية الوصول ، ص ١٠٨ وقد أطال ابن السبكي الكلام في
هذه المسألة في رفع الحاجب ونصر كون التمسك بأقل ما قيل
اجماعاً فانظر رفع الحاجب ، ج ١ ، ق ٥٢ / أ - ب .
- (٤) ذكر الحافظ الزيلعي في نصب الراية في كتاب الديات ج ٤ ،
ص ٣٦٨ عن ابن شهاب الزهري أنه قال ” كان دية اليهودي
والنصراني في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مثل دية المسلم
وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي فلما كان معاوية أعطى أهل القتل
النصف وألقى ما كان بقي في بيت المال ثم ذكر أن عمر بن عبد
العزیز جعلها نصف دية المسلم ، وانظر سنن البيهقي ج ٨ ،
ص ١٠٢ .

المسلم (١) ، وقول غيره (٢) النصف (٣) - ليس بصواب (٤) ،

- (١) ووجوب الدية كاملة مروى عن عمرو عثمان وابن مسعود ومعاوية وعلقمة ومجاهد والشعبي والنخعي والثوري ، وهو قول الحنفية فانظر فتح القدير ج ١٠ ص ٤٦٠ ويدائع الصنائع ج ١٠ ، ص ٤٦٢٥ ، والمغني ج ٧ ، ص ٧٩٣ .
- (٢) في (س) عمرة .
- (٣) والقول بوجوب نصف الدية مروى عن عمر بن عبد العزيز ، وعروة ابن الزبير وعمر بن شعيب ، وهو قول المالكية والحنابلة ، واليه رجع الإمام أحمد عن قوله بالثلث انظر الشرح الكبير للدسوقي ج ٤ ص ٢٦٨ والخرشي ج ٨ ص ٣١ والفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٥٩ وحاشية الروض المربع ج ٧ ص ٢٤٠ والمغني ج ٧ ص ٧٩٣ .
- (٤) قال الغزالي : (فأخذ الشافعي بالثلث الذي هو الأقل ، وظنَّ ظانون أنه تمسك بالاجماع ، وهو سوء ظن بالشافعي رحمه الله) المستصفى ج ١ ص ٢١٦ ويمثل قول الغزالي قال الجمهور ، ومنهم الأمدى وابن الحاجب والبناني وابن الهمام وأكثر العلماء . وانظر الاحكام ج ١ ص ٤٠٣ ومختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٤٣ ، وتيسير التحرير ج ٣ ص ٢٥٨ وفواتح الرحموت ج ٢ ص ٢٤١ . وانظر الآثار في ذلك في مصنف ابن أبي شيبة كتاب الديات ج ٩ ص ٢٨٦ ، ومصنف عبدالرزاق ج ١٠ ص ٩٣ .

.....
فان الاجماع على أنه واجب ، لا على أنه كل الواجب ^(١) ، وانما اعتمد
الشافعي في نفي الزائد ^(٢) على البراءة الأصلية ، وضمف
أدلة الزائد .

- (١) من قال بوجوب ثلث الدية فقله مركب من القول باثبات الثلث
ونفي الزيادة ، وهو لم يثبت نفي الزيادة عن طريق الاجماع
بل بطرق أخرى .
وانظر شرح الكوكب ج ٢ ص ٢٥٧ ومختصر ابن الحاجب
ج ٢ ص ٤٣ .
(٢) في الأصل الزائدة .

المسألة الثانية: قالت الشيعة: دلّ الدليل على أنه

لا بد في كل زمن^(١) (من أزمنة)^(٢) التكليف من إمام معصوم،

المسألة الثانية: قالت الشيعة: دلّ الدليل على أنه "لا بد"

في كل زمن من (الإمام المعصوم)^(٤) وعنوا بالدليل: أن نص الإمام المعصوم لطف^(٥) ولا^١ته يوضح لهم الدلائل ويدفع عنهم الشبه ويحشهم

(١) في الأصل زمان .

(٢) العبارة: (من أزمنة) ساقطة من (ق) .

(٣) كلمة (لا بد) ساقطة من الأصل .

(٤) في (س): "من إمام معصوم" .

(٥) عرف الشهرستاني اللطف بأنه: هو وجه التيسير إلى الخير،

وهو الفعل الذي علم الرب تعالى أن العبد يطيع عنده - وذكر

عن قال به من المعتزلة أنهم يقولون: ليس في مقدور الله

تعالى لطف وفعل^٢ لو فعله لا^٣ من الكفار". نهاية الاقدام

ص ٤٠٦ .

وقال إمام الحرمين عن اللطف عند المعتزلة: "هو الفعل

الذي علم الرب تعالى أن العبد يطيعه عنده، ولا يتخصص ذلك

بجنس، ورب^١ شيء هو لطف في إيمان زيد، وليس بلطف

في إيمان عمرو - وقد يطلق مضافاً إلى الكفر، فيسمى ما يقع

الكفر عنده لطفاً في الكفر... وقالوا يجب على الله أقصى

اللطف بالمكلفين، وليس في مقدور الله تعالى لطف^٢ لو فعله

بالكفرة لا^٣ منسوا^٤ تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً، (الارشاد

ص ٣٠٠ .

فإذا أجمعت الأمة (على قول) (١) دل (٢) ذلك الاجماع على حصول (٣) قول ذلك المعصوم ، وقوله حجة ، فيكون (٤) الاجماع حجة بهذا الاعتبار .

على الواجبات ويزجرهم عن / المحرمات ، وإذا كان كذلك ، كان حالهم ٢٨/ب
إلى الصلاح أقرب ، وهو معنى اللطف . وخلق اللطف من الله تعالى واجب ،
لأنه حكيم ، فلو جاز تركه ، لجاز منه فعل المفسدة .
والتالى (٥) محال ، فالقدم مثله .
وأما وجوب عصته فلا (٦) لو لم يكن كذلك لم يأمن من الخطأ ،
(ولما انتقر الخلق إليه ، ليوقيه من الخطأ) (٧) فلو كان هو كذلك ،
لافتقر إلى امام ، ويتسلسل (٨) .

قوله : (فإذا اجمعت الأمة ، دل حصول الاجماع ، على حصول قول ذلك الامام المعصوم ، وقوله حجة ، فيكون الاجماع حجة بهذا الاعتبار) يعني لتضمنه قول الامام الواجب الاتباع (٩) .

(١) عبارة (على قول) ساقطة من (ق) .

(٢) في الاصل : " اشتمل " .

(٣) كلمة : " حصول " ساقطة من الاصل .

(٤) في (ق) فنقول .

(٥) في الاصل والثاني .

(٦) في (س) فانه .

(٧) العبارة (ولما انتقر .. الخطأ) ساقطة من الاصل .

(٨) في (س) فيتسلسل .. وانظر النقل عنهم في المحصول ج٢ ق١

ص ١٤٢ ، ص ١٤٤ والمعالص ١٣٣ . والاحكام للامدى ج١ ،

ص ٢٨٩ وجمع الجوامع ج٢ ص ١٩٤ وتنقيح المحصول للتبريزي

ج٢ ص ٣٥٦ .

(٩) قال الجلال المحلى : " وقال الروافضى يشترط - أى الإمام المعصوم -

فيقال لهم : (أما دليلكم في اثبات الامام المعصوم فقد سبق الكلام فيه ^(١) في علم الكلام.)

قوله : " فيقال لهم : (أما دليلكم في اثبات الامام / المعصوم ٧٢/ب
، فقد سبق الكلام فيه في علم الكلام " ^(٢) .

==
ولا يخلو الزمان عنه - وإن لم تعلم عنه - والحجة في قوله فقط
وغيره تبع له " شرح جمع الجوامع ج ٢ ص ١٩٤ .
وانظر ذكر حججهم على عصمة الإمام في المحصول ج ٢ ق ١
ص ١٤٤ .

(١) في (ق) عليه .

(٢) يشير بذلك إلى ما ذكره في كتابه المعالم في أصول الدين بقوله :
" واحتج المخالف بأن افتقار الرعية إلى الإمام إنما كان لأجل
أن جواز فعل القبيح عليهم اقتضى احتياجهم إلى الإمام ، فلو
حصلت هذه الجهة - أي عدم العصمة - في الإمام لزم افتقاره
إلى إمام آخر فيلزم إما الدور وإما التسلسل " المعالم ص ١٣٦
وأجاب عن هذا بأن وجوب نصب الإمام على الأمة ينبغي على الظن
الراجح وهو واجب العمل به في حق الأمة . وأما إيجاب نصب
الإمام على الله فباطل لأن الظن لا يقوم مقام العلم في حق
الله سبحانه وهو علام الغيوب فلا يعمل بالظن بل يعلم
كل صغيرة وكبيرة فلا بد من البرهان على عدم أي مفسدة في
تنصيب الإمام حتى يكون واجبا على الله تنصيبه ، ودون اثبات
ذلك مفاوز . واترض ابن التلمساني على هذا الجواب فسي
شرحه على معالم أصول الدين بأنه لا يشترط في حكم العباد
بأن هذا حكم الله على العباد العلم ولا تعذر طريقه عليهم في
أغلب التكليف وقال : " وإننا ظننا بأن فعلاً ما مشتملاً على
جهة من الصلاح وترجح عندنا فدأب الشرع تكليفنا باعتقاد ذلك

.....

يعني : ان مستندهم ^(١) ما ذكرناه آنفا ، وقد اعترض عليه بوجوه جدلية ، بناءً على تسليم ما بنوا عليه استدلالهم من التحسين والتقيح العقلي ، ووجوب الصلاح والأصلح على الله تعالى .

=== والحكم به اذا شهد للعمل بذلك الظن قاطع ، كالعمل بقول المفتي والشاهد بالاتفاق ^ك وخبر الواحد والقياس عند من يوجب العمل بهما ثم قال : وانما طريق الاعتراض عليه - أي الاجابة عن احتجاج الشيعة - أن الباري تعالى اذا كان قادراً على خلق المصالح الحاصلة للعباد من نصب إمام ، بدون نصبه ، فليس في العقل المحض ما يوجب تلك الوسيلة - شرح المعالم في اصول الدين ق ١٨٠ / أ .

وانظر ايضا المحصول ففيه ابطال القول بالامام المعصوم باستفاضة

ج ٢ ق ١ ص ١٤٤ - ١٧٤ .

وانظر ابطال الحسن والقبح في المحصول ج ١ ق ١ ص ١٥٩ -

١٩٢ .

وانظر ابطال الإمامة في المنقذ من الضلال للغزالي ص ٣٣ .
وانظر ما ذكره ابن التلمساني في شرحه للمعادلة للجويني كما نبه على ذلك في شرح معالم أصول الدين ق ١٧٨ / أ .

(١) كلمة " ما " ساقطة من (س) .

.....

وأقرب ما يبطل به على أصلهم ، أن كل ما يوجبون به ، وجوب
عصمة الامام الأعظم ، يلزمهم في نوابه وولاته ، وقضاته ، ودعاته ، لا سيما
مع بعد الخطه ، وتعذر المراجعة في وقائع لا تقبل التأخير ^(١) ،
ولم يوجبوها لهم ^(٢) .

ثم ان المصلحة ^(٣) الحاصلة به إنما تثبت ^(٤) رعايتها ، لو
كان ظاهراً قاهراً ، وليس الأمر كذلك ^(٥) .

- (١) في الأصل " التاريخ " وهو خطأ .
- (٢) ذكر الرازي هذا النقض عليهم في المحصول ج ٢ ق ١ ص ١٦٢ .
وزاد عليه صوراً وافتراضات منها أن الانسب ان يكون الامام
بحيث يعلم الغيب ، ويتصرف في الشرق والغرب ، وان يكون
بحيث لو شاء لا اختفى عن الأعين ولطار مع الملائكة إلى غير ذلك
ما يسهل مهمته ويجعله لطفاً في حمل المكلفين على الطاعات ،
والشيعة لا يوجبون ذلك في حقه .
- (٣) في الأصل " مصلحة " وهو خطأ .
- (٤) في (س) تناسب .
- (٥) لأن الامام عندهم يجوز في حقه الخوف والاختفاء والتقية ،
وغيرها من صفات الوهن والخور المستهجنة في حق سائر الأفراد ،
فضلاً عن الأئمة المعصومين .

سلمنا ثبوته ، لكن لم يجوز أن يقال (١) : ذلك الامام
المعصوم قد أفتى / بالباطل على سبيل التقية والخوف ، وعندكم
أن (٢) ذلك جائز منه .

قال المصنف : " سلمنا ثبوته ، لكن لم يجوز أن يقال : إن
ذلك الامام قد أفتى بالباطل على سبيل التقية (٣) والخوف ، وعندكم
أن ذلك جائز . وهذا واضح .

- (١) كلمة (يقال) ساقطة من الاصل .
(٢) كلمة (أن) ساقطة من الاصل .
(٣) التقية : هي الحفاظ على النفس أو الغير ودفع الضرر بان يظهر
الشخص غير ما يبطن^ك وكتمان ما به يؤمن عند الضرورة أو الحاجة
والشيعة يطلقونها على الكذب في الدعوى والنقل والخيانة
والخداع والتظاهر بغير ما يبطنونه^ك وهي عندهم واجبة ومن
تركها كان بمنزلة من ترك الصلاة^ك وينقلون عن الحسن بن علي
رضي الله عنهما أنه قال : " لولا التقية ما عرفنا ولينا من عدونا " ^ك
وينقلون عن محمد الباقر : " التقية ديني ودين آبائي ، ولا دين
لن لا تقية له " - كبرت كلمة تخرج من أفواههم ان يقولون الا
كذبا - وانظر الرسالة في الرد على الرافضة^ك لأبي حنيفة محمد
المقدسي^ك المتوفي سنة ٨٨٨ هـ بتحقيق عبد الوهاب خليل
الرحمن ، ص ١٠٤ - ١٠٦ .

.....

والتحقيق أن هذه المسألة مبنية على التحسين والتقبيح العقلي ،

ووجوب الصلاح والأُصلح على الله تعالى ، المرتب على ذلك . وهذه قاعدة باطلة على أصلنا^(١) إلا أن الفخر اعتمد في إبطالها على طريق ضعيف وهو^(٢) نفي الاختيار في أفعال العباد ، وزعم أن جملة أفعالهم : إما ضرورة أو اتفاقية ، وأياً ما كان ، يلزم منه نفي الاختيار ، ومتى كانت كذلك ، لزم نفي التحسين والتقبيح العقلي . قال : (إن لا قائل بالتحسين والتقبيح العقلي^(٣) ، مع نفي الاختيار^(٤) .)
واقرب ما يرد به عليه ، أنه يلزم منه نفي^(٥) التحسين والتقبيح الشرعي أيضاً^(٥) ، إن لا قائل به مع نفي الاختيار .

- (١) في (س) وهي .
- (٢) كلمة (العقلي) ساقطة من (س) .
- (٣) انظر كلام الرازي بمعناه في المحصول ج ١ ق ١ ص ١٧٤-١٧٥ .
- (٤) في الاصل " في " .
- (٥) لخص التبريزي دليل الرازي على إبطال التحسين والتقبيح العقلين فقال : " وقد اعتمد المصنف - أي الرازي - على سلب خيرة الفعل وحصر الأفعال الإنسانية في الاضطرار ، أو الاتفاق ، وبناء على تقسيم طويل لا طائل تحته . ثم ذكر تلخيصاً لكلام الرازي ثم قال : (هذا محصول تطويله وذكر عليه اعتراضات منها : أن ذلك يطبق على أفعال الله تعالى) فقال : " الوجه الثالث هو أننا ندعي ظهور أثر هذه الصفات في أحكام الله تعالى حتى نوجب عليه البعض لحسنه ونعكم بامتناع البعض لقبه . فإن كان المانع منه سلب خيرة الفعل ،

ثم ما (١) ذكره خلاف إجماع الأشعرية والمعتزلة ، فإنهم
متفقون على انقسام أفعال العباد إلى : اختيارية (٢)

=== فليجب ثبوته في حق الله تعالى (تنقيح المحصول ج ١ ص ٢٩
واغظ على الرازي في ختام اجابته رحمهما الله جميعا .
وقال الآمدى - بعد أن ذكر حجج الأشاعرة على ابطال التحسين
والتقبيح العقليين وذكر من ضمنها أن القول بهما يلزم منه
نفي الخيرة عن أفعال العباد ثم قال : " وهذه الحجج ضعيفة
وفندها وقال عن هذه الحجة إنها ضعيفة (لأنها يلزم منها
أن يكون الرب تعالى مضطرا إلى أفعاله غير مختار فيها
لتحقق عين ما ذكره من القسمة الى آخره " .
الاحكام للامدى ج ١ ص ١١٢ ص ١١٩ .
وانظر النفاذ ج ١ ق ٧٢ / ي والكشاف ج ١ ق ٣١ / ب
- ١٣٩ .
وانظر المواقف ص ٢٩٧ - ٣٠٧ وحاشية الحلبي على شرح
المواقف ج ٢ ص ٣٩٤ .

- (١) كلمة (ما) ساقطة من الاصل .
(٢) الأفعال الاختيارية هي الأفعال الصادرة عن العباد عن ارادة
جازمة منهم مرجحة لحدوث تلك الأفعال
شرح المواقف ج ٢ ص ٣٩٤ .

واضطرابية (١) ، وان (٢) اختلفوا في تفسير الاختيار ومعنى الكسب ، (٣)

(١) قال الجويني في الارشاد : " العبد قادر على كسبه وقدرته ثابتة عليه وذهبت الجبرية الى نفي القدرة ... والدليل على اثبات القدرة أن العبد إذا ارتعدت يده ، ثم إنه حركها قصدا فإنه يفرق بين حالته في الحركة الضرورية وبين الحالة التي اختارها واكتسبها والتفرقة بين حالتي الاضطرار والاختيار معلومة على الضرورة " الارشاد ص ٢١٥ .

(٢) كلمة " ان " ساقطة من (س) .

(٣) قال الجرجاني : (الكسب هو الفعل المفضي الى اجتلاب نفع أو دفع ضرر ، ولا يوصف فعل الله بأنه كسب ، لكونه منزهاً عن جلب نفع أو دفع ضرر) التعريفات ص ١٩٣ .
وذكر شارح الجوهرة عند قول الناظم :

وعندنا للعبد كسب كلفاً به ولم يكن مؤثراً فلتعرفنا
أن له تعريفين . فهو ما يقع به المقدور بلا صحة انفراد القادر
أو هو : ما يقع به المقدور في محل قدرته ، بخلاف الخلق
فإنه ما يقع به المقدر مع صحة انفراد القادر به .
وأفاض الشيخ محمد محي الدين في تبيينه فانظر شرح الجوهرة
بتحقيقه ص ١٥٢٠ .

ووضح الجرجاني في شرحه المواقف المذاهب في أفعال العباد ،
فذكر أن الاشاعة لا يرون لقدرة العبد تأثيراً في وجود الفعل
بل الفعل مخلوق لله ابداعاً واحداً ومكسوب للعبد بل المراد
بكسب العبد للفعل مقارنة الفعل لقدرة العبد وإرادته من
غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه
محلاً له .

فإنهم يفرقون بالضرورة بين حركة المرتعش (١) والمسحوب ، وبين
من يوقع حركته على حسب دواعيه .

==== وأما أكثر المعتزلة فيرون وقوع الأفعال بقدرة العبد وحدها -
على سبيل الاستقلال بلا إيجاب بل باختيار كما وأما عن الحكماء
فعلى سبيل الوجوب .
وقالت طائفة أن الأفعال واقعة بالقدرتين معا قدرة الله وقدرة
العبد ، ويرى الاستاذ - لعله المائريدي أو الإسفراييني -
ومثله النجار من المعتزلة أن مجموع القدرتين متعلق بالفعل ،
وأما ابن الباقلاني فيرى تعلق قدرة الله بأصل الفعل وتعلق
قدرة العبد بصفته من كونه طاعة أو معصية الخ .
ونذهب الحكماء وإمام الحرمين إلى أن الأفعال واقعة على سبيل
الوجوب وامتناع التخلف بقدرة يخلقها الله تعالى في العبد ،
المواقف ص ٢٣٧ - ٢٤٠ .

وأما مذهب السلف فهو أن الله خالق للعبد وخلق له قوة مؤثرة
في أفعاله يختارها ويحاسب عليها وبها يكون مطيعا أو عاصيا .
انظر شرح الطحاوية ص ٤٩٣ . وقد أحال بعض السلف القول
بالكسب فقال :

ما يقال ولا حقيقة تحته . معقولة تدنو إلى الانهزام
الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطرفة النظام
سائر مذهب السلف في الجمع بين أقوال الجبرية والقدرية .

شفا العليل ص ٨١ .
وقال ابن القيم : ولهذا يقال محالات الكلام ثلاثة : كسب الأشعري
وأحوال أبي هاشم وطرفة النظام "شفا العليل ص ٧٩ .
(١) في الأصل المرتعش المسحوب .

.....

واعتماده في سلب الاختيار على / أن القادر إن لم يصح منه
ترك^ك لزوم الجبر ، وإن صح ، فإن ترجيح الفعل على الترك^ك من غير
ضمية كان اتفاقياً^(١) ، وإن افتقر إلى ضمية ، فإن كانت من العبد ،
لزوم التسلسل ، وإن كانت^(٢) من الله تعالى لزوم الاضطرار .

يرد عليه : أن خلق الله تعالى له ، الداعي الذي يترتب عليه
قصده ، لا يمنع من نسبة الفعل إلى قدرته ، ولزوم الفعل عند وجود
سببه ، لا يخرج عنه كونه مفعولاً للقادر عليه ، والعريده^(٣) ، وإلا لزم
سلب الاختيار عن أفعال الله تعالى^(٤) . فإن ما تعلق علمه وإرادته

(١) الفعل الاتفاقي هو الفعل الصادر بلا سبب يقتضيه^ك وأما الفعل
الاختياري فلا بد له من إرادة جازمة ترجحه " شرح المواقف
ج ٢ ص ٢٩٤ .

(٢) في الأصل " كان " .

(٣) في الأصل " العريده تركه " وهو لا يناسب المعنى .

(٤) تقدم تضعيف الأمدى والتبريزي للاحتجاج بنفي الاختيار في

أفعال العباد على إبطال التحسين والتفخيخ العقلين . ولكن
الأمدى أجاب مبطلا لهذه القاعدة بقوله : (والمعتمد في ذلك
أن يقال : لو كان فعل من الأفعال حسناً أو قبيحاً لذاته ،
فالمفهوم من كونه قبيحاً وحسناً ليس هو نفس ذات الفعل ، وإلا
كان من علم حقيقة الفعل عالماً بحسنه وقبحه ، وليس كذلك^ك .
لجواز أن يعلم حقيقة الفعل ، ويتوقف العلم بحسنه وقبحه
على النظر كحسن الصديق الضار وقبح الكذب النافع^ك إلى آخر
ما جاء في جوابه .

الأحكام ج ١ ص ١١٩ وما بعدها .

.....

وقد رتة بوقوعه ،فهو واقع لا محالة ،ولم يخرجـه لزوم وقوعه عن كونه
فعلا اختيارا لله تعالى .

والأولى أن نحرر محل النزاع ،قبل ذكر طرق الأصحاب فنقول :

الحسن والقبح يطلق باعتبارات ثلاثة .

الأول : الحسن عبارة عن الملاءمة ، والقبح عبارة / عن
المنافرة ،وهما بهذا التفسير عرفيان (١) ، يختلفان باختلاف الاسم

(١) ذكر الغزالي ان الموافق حسن والمخالف قبيح وما لا يوافق

ولا يخالف فهو عيب ثم قال :

" فالحسن والقبح عند هو " لا عبارة عن الموافقة والمنافرة ،
وهما أمران إضافيان ، لا كالسواد والبياض ، إذ لا يتصور أن يكون
الشبح أسود في حق زيد ، أبيض في حق عمرو "

المستصفى ج١ ص ٥٦ .

وذكر شارح المواقف أنه قد يعبر عن الحسن والقبح بهذا المعنى
باطلاق آخر هو المصلحة والمفسدة فيقال الحسن ما فيه مصلحة
والقبح ما فيه مفسدة "

شرح المواقف ج٢ ص ٣٩٢ .

وانظر هذا الاطلاق في المحصول ج١ ق ١ ص ١٥٩ .

وبيان معاني المختصر للاصفهاني ج١ ص ٢٨٨ ، والاحكام

للإمدى ج١ ص ١١٣-١١٤ .

.....

والأعصار وهذا لا نزاع فيه ، وإن كانت هذه القضية هي منشأ الغلط ،
فان المعتزلة والبراهمة ^(١) اعتقدوها عقلية مطردة .

والثاني : أن يراد بالحسن ما هو صفة كمال وبالقبح ^(٢)

وما هو صفة نقص ^(٣) كقولهم ^(٤) :

(١) البراهمة فرقة في الهند تنسب إلى الإله براهما وقيل إلى
هندي يدعى "برهم" وهي من أقدم الديانات في الأمم
الآرية ، وهم ثلاث طوائف : طائفة تقول بقدوم العالم ، وتعترف
بمدبر له قديم ، إلا أنها تقول : بأن الإنسان غير مكلف بشيء سوى
المعرفة .

وطائفة تقول بحدوث العالم وبمدبر قديم له ولكنها تنكر الرسل
وترى الوساطة بين الله وخلقته هي العقل فقط ،
والطائفة الثالثة تقول بحدوث العالم وأن له خالقاً إلا أنها
تقول إن مدبرات العالم هي الأفلاك السبعة "البروج" الاثنا
عشر .

وهذه الديانة لا تزال موجودة في الهند ويتقلدون تقلد
السيف خيوطاً لونت بالحمرة والصفرة ويقربون القرابين .
فانظر الحور العين ص ١٤٣ ص ١٤٤ وانظر الملل والنحل ج ٢
ص ٢٣٨ والأسفار المقدسة ص ١٥١ .

(٢) في (ص) والقبح .

(٣) ذكر ابن تيمية أن هذا القسم لم يكن يذكره المتقدمون من المتكلمين

وقال إنما أخذه الرازي من الفلاسفة وتبعه في ذلك من بعده .

فانظر في ذلك مجموعة الرسائل الكبرى ج ٢/ ص ١٠٤ والفتاوى

ج ٨ ص ٣١٠ .

(٤) كلمة "كقولهم" ساقطة من الأصل .

.....

"العلم حسن" بنوع^(١) ، والجهل قبيح بنوع^(٢) . وهذا أيضا
لا نزاع فيه أنه عقلي .

الثالث : أن يراد به كون الفعل بحال يمدح فاعله شرعا ،
ويذم تاركه^(٣) عاجلاً ، ويثاب عليه ويعاقب آجلاً . وهذا محال
النزاع^(٤) .

وللقاضي فيه عبارتان ، أحدهما : قال "الحسن ما لفاعله
أن يفعله"^(٥) فيُدرج فيه : فعل الله تعالى والواجب والمندوب
والمباح ، إلا أنه يدخل فيه فعل البهيمية ، والذاهل . وقد حرره بعضهم
فقال^(٦) : "ما للقادر عليه العالم بحاله أن يفعل" .^(٧)

(١) إنما قال بنوع لأن العلم ليس حسناً بكل جزئياته بل يعرض
جزئياته قبيحاً كمن تعلم الشر للشر وهو عكس قول القائل :
تعلمت الشر لا للشر لكن لتوقيه^(٨) ومن لا يعرف الشر يقع فيه ،
وقول حذيفة بن اليمان رضي الله عنه : كنت أسأل عن الشر
مخافة أن يدركني .

(٢) كلمة (تاركه) ساقطة من ص .

(٣) انظر أقوال المعتزلة في شرح الأصول الخمسة ص ٤١ ، ٣٢٦ .

(٤) في الأصل " للقاضي " بدون واو .

(٥) ذكر هذه العبارة الخزالي في المستصفى ج ١ ص ٥٦ ، ولم
يعرها .

(٦) كلمة " فقال " ساقطة من الأصل .

(٧) انظر التحرير المذكور للحد في المعتمد ج ١ ص ٣٦٦ .

.....
 العبارة الثانية : الحسن ما ورد الشرع بالثناء على فاعله ،
 فيندرج (١) فيه (٢) فعل الله تعالى ، والواجب والمندوب ، ويخرج
 منه الباح (٣) .

وزعت المعتزلة والكرامية (٤) أن الحسن والقبح يرجعان

- (١) في (س) ويندرج .
 (٢) كلمة " فيه " ساقطة من س .
 (٣) انظر المستصفى ج ١ ص ٥٦ .
 (٤) الكرامية هم اتباع محمد بن كرام ، وهم فرق متعددة تبلغ اثني عشرة
 فرقة منها : العابدية والنونية والاسحاقية والواحدية . . . الخ
 وسموا بالصفات لاثباتهم الصفات ، وهم في ذلك قريبون من
 مذهب السلف وخاصة شيخهم محمد بن الهيصم الذي نفى
 التشبيه إلا أن الأشاعرة يؤمنونهم بالتشبيه والتجسيم . ونسب إلى
 ابن كرام القول بأن الله تعالى ملاصق للعرش وأن العرش مكانه
 ولا بن كرام هذا كتاب " عذاب القبر " لعله اندرس واندرج
 ذكر في كتابه ذاك أن الإيمان هو الاقرار باللسان فقط ولا
 يشترط فيه تصديق بالقلب كما لا يشترط فيه العمل بالأركان .
 ومقتضى مذهبه هذا أن المنافقين مؤمنون وهم عند مؤمنون
 في الدنيا حقيقة مستحقون للعقاب الأبدى في الآخرة . ويعتقد
 ابن كرام أيضا أن الأجسام لا تقبل الفناء . وكان طرد من
 سجستان إلى جرجستان .
 انظر الملل والنحل ج ١ ص ١٤٥ والرد على الرافضة للمقدسي
 ص ١٦٣ والفرق بين الفرق ص ٢٠٢ والفصل ج ٣ ص ١٨٨ .

.....
 الى صفات في الأفعال (١)، وقيل صفة نفسية (٢)، وصفة النفس عندهم،
 ما ثبت للشيء (٣) وجودا وعدما بناء على تثبيت شيءية

- (١) ومثلهم في القول بالتحسين والتفويض العقلي الخواج والبراهمة
 والثبوتية، الأحكام للامدى ج١ ص ١١٤ .
- (٢) قال ابن اللقان : " والمراد بالصفة النفسية صفة ثبوتية
 يدل الوصف بها على نفس الذات دون معنى زائد عليها ،
 ككون الجوهر جوهرًا وذاتًا وشيئًا وموجودًا على مذهب من لا يرى
 زيادة الوجود على الذات . شرح الجوهرة ص ٦٩ .
 وقال إمام الحرمين : (والذى صار إليه معظم المعتزلة أن صفة
 النفس هي الصفة اللازمة للنفس وهو لا زعموا أن كون اللون
 لونا وكونه عرضا وشيئا من صفات النفس وكذلك القول في كل
 صفة تلزم النفس في الوجود والعدم) الشامل ص ٣٠٩ .
- (٣) قال الجرجاني : الشيء في اللغة هو ما يضح أن يعلم ويخبر
 عنه عند سيبويه ، وقيل عبارة عن الموجود عرضا كان أو جوهرًا .
 وفي الاصطلاح هو الموجود الثابت المتحقق في الخارج .
 التعريفات ص ١٣٥ - ١٣٦ . وفي مقالات الاسلاميين ج٢ ،
 ص ١٨١ : أن الشيء سمة لكل معلوم ، ولكل ما أمكن ذكره والأخبار
 عنه . وفي الشامل أن المعدوم معلوم فهو شيء ضد المعتزلة
 ج١ ص ١٢٤ .
- وباختصار فالشيء عند الاشاعرة هو الموجود ممكنا كان أو واجبا -
 فلا يشمل المعدوم . وعند المعتزلة الشيء هو الممكن موجودا
 كان أو معدوما فلا يشمل الواجب ولا المستحيل الممتنع .
 انظر شرح المواقف ج١ ص ٢٢٠ ومذكرة الشيخ زهير ج١ ص ٤٦
 ص ٩ -

المعدوم (١) . وقيل : الحسن والقبح صفتان تابعتان للحدوث
وقيل : وجوه واعتبارات (٢) ، وقيل : صفة في القبح دون الحسن (٣)

(١) ذكر الرازي في كتابه الأربعين في أصول الدين أن مسألة شيئية
المعدوم متفرقة على مسألة هل الوجود مغاير للماهية أولا .
كما ذكر أن أبا الحسن الأشعري وأبا الحسين البصري يريان أن
الوجود هو نفس الماهية بينما يرى كثير من المتكلمين وجها
الحكما أن الوجود وصف زائد على الماهية .
ومن ثم فمن قال : إن الوجود هو الماهية قال : إن المعدوم ليس
بشيء . وهم الأشعري والنصيري وأبو الهذيل العلاف والكعبي
واتباع من المعتزلة . ومن قال : إن الوجود زائد على الماهية
اتفقوا على عدم شيئية المعدوم المتع المستحيل . أما المعدوم
الممكن فقالت المعتزلة بشيئيته دون الاشاعة .
انظر الأربعين ص ٥٨ - ٥٩ .

وقال الكعبي : المعدوم ليس بشيء . بل هو ثقی محض وقال أبو
العباس الناشي : الشيء حقيقة هو القديم أما الحادث فهو
شيء مجازا . وذهب الجهم ابن صفوان إلى أن الشيء هو
الحادث والله هو مشيئته الأشياء ، وقال هاشم بن الحكم
الشيعة : إن الشيء هو الجسم انظر الشامل ج ١ ص ١٢٥ ،
وانظر غاية المرام في علم الكلام للامدي ص ٢٧٢ / وشرح الطحاوية
ص ٥٠ ، والمغني للقاضي عبد الجبار ج ٥ ص ٥٣ وشرح المواقف

ج ١ ص ٢٢٠ .

(٢) ذكر في شرح المواقف - وهو ملخص من أبحاث الأفكار للامدي - أن
الجبائي نفى الوصف الحقيقي في الأفعال الذي تحسن به أو تقيح
وقال : " ليس حسن الأفعال وقبحها لصفات حقيقة فيها ، بل
لوجوه اعتبارية اضافية تختلف بحسب الاعتبار ، كما في لطم
اليتيم تأديبا وظلما " شرح المواقف ج ٢ ص ٣٩٤ .

(٣) هذا قول أبي الحسين البصري كما في المصدر نفسه وكما

.....

ثم قسموا الأفعال إلى ما تستقل العقول يدرك الحسن والقبح فيها ، وإلى ما لا تستقل إلا بتنبيه من الشرع . وما تستقل به العقول قسمان : ضروري ، ونظري .

فالضروري : كحسن الصدق النافع ، وقبح الكذب / الضار ، ٧٩/ب والنظري كحسن الصدق الضار ، وقبح الكذب النافع (١) .

وما لا يستقل العقل بدركه ، كحسن صوم آخر يوم من رمضان ، وقبح صوم أول يوم من شوال (٢) .

والشارع عندهم مخبر عن حال المحل ، لا أنه منشئ فيه حكماً (٣) ،

=== في المعتمد ج ١ ، ص ٣٦٥ . وقد حكى امام الحرمين في البرهان عاكس هذا الرأي عن الجبائي فانظر البرهان ج ١ ، ص ٨٨ .

(١) العبارة (والنظري ... النافع) ساقطة من الأصل .
(٢) انظر هذه الأمثلة في المستصفى ج ١ ص ٥٦ . والبرهان ج ١ ، ص ٨٢ والمحصل ج ١ ق ١ ص ١٦٠ وشرح المواقف ج ٢ ، ص ٣٩٤ .

(٣) قال في شرح المواقف : " وعند المعتزلة - أي الحسن - عقلي فانهم قالوا : للفعل في نفسه مع قطع النظر عن الشرع جهة محسنة مقتضية لاستحقاق فاعله مدحاً وثواباً أو مقبحة مقتضية لاستحقاق فاعله ذمّاً وعقاباً ... ثم ذكر ما يدرك بالضرورة وبالنظر وبالشرع . . ثم قال : فادراك الحسن والقبح في هذا القسم - يعني ما لا يستقل العقل بدركه - موقوف على كشف الشرع عنهما بأمره ونهيه ، وأما كشفه عنهما في القسمين الأولين فهو مؤيد لحكم العقل

===

ويعتبر على أصولهم جواز النسخ (١) وقد اعتمد (٢) الأصحاب في (٣)
الرد عليهم على أربعة مسالك :

الاول : المناقضة العادية .

الثاني : المناقضة المذهبية (٤) .

والثالث : المناقضة العقلية .

والرابع : البرهان القاطع .

أما المناقضة العادية ، فقالوا : ادعيتم أن بعض الأفعال يدرك حسنها
وقبحها بضرورة العقل ، وحكم العلم الضروري ، أن لا يختلف فيه العقلاء
عادة ، ونحن جمع كثير نخالفكم ، وإذا بطل الضروري ، بطل النظرى
المرتب عليه فان نسبونا إلى العناد ، عكسنا عليهم دعواهم .

ثم أن (٥) العناد إنما يتصور عادة من شرذمة يسيره مع
رجوعهم عن قريب وقد توالى علينا العصور ، ونحن مصرون على

== بهما أما بضروره أو بنظره " شرح المواقف ج ٢ ص ٣٩٤ ،
وانظر حاشية البناني وتقرير الشربيني على جمع الجوامع
ج ١ ص ٥٤ - ٥٥ .

(١) ما دام الشرع تابع للفعل ، والفعل قد يتغير بتغير الأوقات

فإنه يجوز النسخ لتغير الأحكام بتغير الزمان .

(٢) في الأصل يعتمد .

(٣) كلمة (في) ساقطة من (س) .

(٤) في (س) الذهنية .

(٥) كلمة " أن " لا توجد في الأصل ولا توجد في المنحول فلعلها

زيدت في (س) .

.....

ذلك (١).

فان قالوا : نحن متفوقون على التحسين والتقبيح فانا نحسن كل ما تحسنونه ونقبح كل ما يقبحونه وانما اختلفنا في المدرك .

والعادة / لا تحيل الاختلاف في مثله . كاتفاق العقلاء - غير ٢٣/ب

الشدون- (٢) على أن خبر التواتر يفيد العلم مع اختلافهم في كونه

(١) هذه المناقضة مأخوذة بكاملها من المنحول ص ٩ - ١٠ وسماها الغزالي الطريقة الجدلية في ابطال دعوى المعتزلة . وهي أصلاً مأخوذة من البرهان الذي حكى أنها طريقة القاضي ابن الباقلاني فقال : " ما ادعيت الضرورة فيه فانتم منازعون فيه ... فان ما يدرك بمبادئ العقل لا يجوز في استمرار العرق مخالفة الجم الغفير فيه ، وانما ينشأ الخلاف في النظريات " .

البرهان ج ١ ص ٨٩ .

(٢) كالسُمِّيَّة على ما ذكره الغزالي - أو البراهمة على ما ذكره الشيرازي -

وربما كان السُمِّيَّة هم طائفة من البراهمة - وأما السُمِّيَّة بتشديد

وضم السين المهملة - فهم قوم من الهنود كانوا يعبدون

صنماً يدعى " سومنات " كسر السلطان محمود الغزنوي

- رحمه الله - وكذلك السُمِّيَّة ينكرون الرسائل ويحصدون العلم

في الحواصن الخمس فقط . انظر المعتمد ج ٢ ص ٥٥١ وشرح

العضد ج ٢ ص ٥٢ والمستقصى ج ١ ص ١٣٢ ، وكشف الاسرار

ج ٢ ص ٢٦٢ واهول السرخسي ج ١ ص ٢٨٣ وشرح الكوكب

ج ٢ ص ٣٢٦ والتبصرة ص ٢٩١ وبيان المختصر للأصفهاني

ج ١ ص ٦٤١ .

.....

ضرورياً أو نظرياً^(١) وذلك لا يقدر في إفادته العلم.

قلنا : من أصلنا أنه يحسن من الله تعالى إيلام البرايا من غير جريمة سابقة ، أو التزام عوض لا حق^(٢) ، وأنتم لا تحسنون ذلك ، كيف^(٣) وأنا لم نتفق لا^(٤) في اللفظ ولا^(٥) في المعنى ، فان معنى الحسن عندنا يرجع إلى تعلق خطاب الشرع^(٦) وهو إضافة ، والقول لا يكسب الفعل صفة والا لم يتعلق بالمعدوم^(٧) ، ومعنى

(١) الجمهور على أن العلم الحاصل من خبر التواتر ضروري وقال الكعبي وإمام الحرمين والرازي وأبو بكر الدقاق وأبو الخطاب الحنبلي وأبو الحسين البصري وأبو القاسم البلخي : إنه نظري . وتوقف في ذلك جماعة منهم الأمدى وانظر التهميد لا بسي الخطاب ج ٢ ص ٢٣ وشرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٣٢٢ ، والمستصفي ج ١ ص ٥٧ وجمع الجوامع ج ١ ص ١٢٢ والمعتمد ج ٢ ص ٥٥٢ وبيان المختصر ج ١ ص ٦٤٥ .

(٢) انظر في هذا المعنى البرهان ج ١ ص ٩٠ والمنحول ص ١٠ .

(٣) كلمة " كيف " ساقطة من الأصل .

(٤) في (س) الا .

(٥) في (س) " لا " بدون واو العطف .

(٦) لأن الحسن ما حسنه الشارع فأباح فعله أو ندب اليه أو أوجبه .

(٧) لأن المعدوم لا تقوم به الصفات الوجودية فلا يكسبه القول الذي هو خطاب الشارع واقتضاه وطلبه صفة .

.....

ذلك عندكم يرجع إلى صفة في المحل (١) ، ونحن نأفون لها (٢) ، فلم نتفق (٣) في صورة قط .

وأما المناقضة المذهبية (٤) ، فإنهم حسنوا الألف إذا اشتمل على مصلحة راجحة ، ولم يحسنوا الكذب وإن اشتمل على نجاة نبي (٥) ،

(١) من كون الفعل فيه من الصفات الحقيقية عندكم ما يقتضي استحقاق فاعله المدح وترتيب الثواب عليه .

(٢) كلمة " لها " ساقطة من (س) .

(٣) العبارة : " فلم نتفق " ساقطة من الأصل .

(٤) في (س) الذهنية . وسماها الغزالي الطرية المعنوية فانظر المنحول ص ١١ .

(٥) ذكر الغزالي هذا الكلام وذكر استقباحهم للكذب ولو اشتمل على نجاة نبي ولكنه لم يذكر تحسينهم للألف المشتمل على المصلحة الراجحة . وإنما ذكر ذلك أمام الحرمين في البرهان وقال عن الالتزام بهذه المناقضة انه لا جواب عنه .

فانظر البرهان ج ١ ص ٩١ والمنحول ص ١١ .
وانظر كون الألف حسناً إذا استعقب لذة أكبر في الآخرة أو عوضاً عند المعتزلة في المحيط بالتكليف حيث قال : " نحن نثبت الآلام حسنة ، واعتقدوها قبيحة ، ونثبت وجه حسننها العوض والاعتبار ، ويعتقدون ان حسننها لكونه من خلقه تعالى فقط .
المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ص ٢٢٩ .
وانظر الارشاد للجويني ص ٢٧٣ .

.....

فالتزم أبو هاشم طرده^١ وقال أحسنه . فقيل له : من أصلك أن كل
حسن يصح^(١) من الله تعالى فعله^٢ والمتكلم ضدك من فعل الكلام ،
فيكون الهاري تعالى متكلماً به^(٢) . فتبله^(٣) ، ولم يجوز^(٤)
جواباً^(٥) .

ويمكن أن يجاب عنه بأنه لا يلزم بالنسبة إلى الله تعالى^٤
فإن له غنية عنه^٥ ، فإنه قادر على منعه منه .

وأما المناقضة العقلية : فهو أن القتل بناءً^(٦) كالقتل
ابتداءً في الصورة ، والصفات بدليل أن الغافل عن المستند فيهما ،
لا يفرق بينهما ، وقد حكمتم بقبح أحدهما وحسن الآخر ، وحكم/المثلين^{٨٠/أ}
وجوب اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع^(٧) .

وأما البرهان القاطع ، فهو أن الحكم بذلك ، حكمٌ بالعقل بوقوع

- (١) في (س) يصلح .
- (٢) المعنى يكون الله عز وجل متكلماً بالكذب تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .
- (٣) في (س) قتبلد .
- (٤) في (س) يجد .
- (٥) انظر هذه المناقشة في البرهان بنصها مع تغيير يسير في بعض الالفاظ . البرهان ج ١ ص ٩١ .
- (٦) في (س) قصاصاً .
- (٧) أي الأحكام العقلية الثلاثة وهي الوجوب والجواز والاستحالة . وانظر هذا النقض في المنحول ص ١١ والمستصفي ج ١ ص ٥٧ .

.....

جائز وهو غيب عنا ^(١) ، والعقل لا جريان له في ذلك ، بل حظ
العقل في الجائز ، الحكم بجوازه ، أما وقوعه ، فلا يعرف الا بحس
أو وجدان ^(٢) ، أو عادة ، أو اخبار صادق .

وإذا بطلت قاعدة التحسين والتقيج العقلي بطل ما ينوه عليها ^(٣)
من الايجاب العقلي ، والصلاح والاصح ، وانما ذكرنا هذه النبذة هاهنا
لأن هذه القاعدة ينبنى عليها كثير من مسائل الأصول عند الخصوم ^(٤) ،
ولم ^(٥) يذكرها في هذا المختصر ، اكتفاءً منه بذكرها في معالم أصول الدين ^(٦) ،
على وجه لا يكتفى به المحصل والله أعلم .

-
- (١) في (س) عنك .
(٢) الوجدان هو الحسن الباطني .
(٣) كلمة " عليها " ساقطة من الاصل .
(٤) يريد المعتزلة وقد بنوا عليها وجوب شكر المنعم ، ووجوب الصلاح
والاصح ، واللفظ وغيرها من المسائل .
(٥) في (س) فلم .
(٦) انظر المعالم ص ٨٧ - ٨٨ وقد ذكرها في كتبه الكلامية وذكرها
في المحصول ج ١ ق ١ ص ١٥٩ .

المسألة الثالثة :

إذا^(١) قال بعض أهل العصر قولاً ، وسكت الباقون - عن الإنكار ،
فمذهب الشافعي (رضي الله عنه)^(٢) أنه ليس بحجة ، وهو المختار ،
وقال الباقون : أنه حجة .

المسألة الثالثة :

إذا قال بعض أهل العصر قولاً ، وسكت الباقون عن الإنكار ،
فمذهب الشافعي : أنه ليس بحجة ، وهو المختار .
اعلم أن لنا صوراً ثلاثاً^(٣) :
الأولى : أن يفتي بعضهم ولا ينتشر لأهل عصره ، ولكنه لا
يعرف له مخالف ، فالأكثر^(٤) على أنه ليس باجتماع

(١) كلمة " إذا " ساقطة من (ق) .

(٢) عبارة (رضي الله عنه) غير موجودة في (ق) .

(٣) في الأصل " ثلاثة " وهو خطأ .

(٤) فرق قوم بين ما تعم به البلوى كتنقض الوضوء بمن الذكوة ، وبين

ما لا تعم به البلوى فقالوا : أن السكوت حجة في الأول دون

الثاني وهو رأي الغزالي والرازي والبيهضاوي والاسنوي .

وقال الشيخ بخيت إن ما تعم به البلوى ليس من محل النزاع ،

لتكرار السكوت . انظر المستصفي ج ١ ص ١٩١ والابهاج ج ٢

ص ٢٥٤ وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٩٣ ونهاية السؤل ج ٢

ص ٣٠٢ .

ولا حجة (١) ، لأنه (يجوز أن لا قول لغيره فيهما) (٢) ، لعدم ظهورها (٣) أوله قول مخالف ،

الصورة الثانية : أن ينتشر ذلك القول ويشتهر ويتكرر وتتوالى عليه الأزمنة من غير انكار كعمل الصحابة بأخبار الأحاد والقياس ، فهذا حجة واجماع (٤) ، فإن العادة - والحالة هذه - تحيل السكوت إلا عن موافقة . وجميع ما ذكر من الاحتمالات لا يبقى مع التكرار وتوالي الأزمنة .

(١) عبارة " ولا حجة " ساقطة من (س) .

(٢) العبارة في (س) هكذا : (ولا أنه لا يجوز أن ينسب فيها قول لغيره) .

(٣) في (س) خطورها .

(٤) قال القرافي : " قال القاضي عبد الوهاب المالكي في الملخص هذه المسألة فيها اقسام :

الاول : أن ينتشر القول بين الصحابة ويعلم انه قول جميعهم بأن يكون بعضهم قائلًا به ، والبعض عاملًا به أو راضٍ به على وجه لو استفتي لم يفت إلا به ، فهذا اجماع يحرم خلافه .
الثاني : ان يظهر من الساكين تصويب القائلين ولا يفهم رضاهم بأنه قول لهم فقيه خلاف ، وأكثرهم على انه اجماع ، وهو مذهب المالكية .

واكسثر الأصوليين على انه ليس بحجة ولا اجماع .

الثالث : اذا لم ينتشر ، فأكثر الأصوليين على انه ليس باجماع ولا حجة وقيل اجماع الى آخر ما ذكره . . " النفائس ج ٣ ق ١٩ / أ .

.....

/ الصورة الثالثة : صورة مسألة الكتاب : وهو إذا أفتى ١/٧٤

بعض "أو عمل وعرفوا ذلك وسكتوا ، ولم ينكروا" (١) (ولم يتكرر) (٢) ،
فمذهب الشافعي (٣) أنه ليس بإجماع ولا حجة .

(١) اشترط البعض أيضا أن تكون المسألة تكليفية وأن يكون الخلاف قبل استقرار المذاهب ، وبعد مضي مهلة النظر ومن غير تقييد مع التجرد عن امارتي رضا وسخط . وانظر الابهاج ج٢/ص ٢٥٤ وجمع الجوامع ج٢ ص ١٩١ وسلم الوصول ج٣ ص ٣٠٢ .

(٢) العبارة : " ولم يتكرر " ساقطة من (س) .

(٣) قال الشافعي : " فإن قال قائل : كيف نقول ؟ قلت : لا يقال لشيء من هذا إجماع ولكن ينسب كل شيء منه إلى فاعله فينسب إلى أبي بكر فعله ، وإلى عمر فعله ، وإلى علي فعله ، ولا يقال لغيرهم ممن أخذ منهم موافق لهم ولا مخالف ، ولا ينسب إلى ساكت قول قائل ، ولا عمل عامل ، وإنما ينسب إلى كل قوله وعمله ، وفي هذا ما يدل على أن ادعاء الإجماع في كثير من خاص الأحكام ليس كما يقول من يدعيه " . اختلاف الحديث المطبوع بهامش الأ م ج٢ ص ١٤٣ .

وقال إمام الحرمين هو ظاهر مذهب الشافعي وهو ما تقتضيه الفاظه الرشيق (لا ينسب إلى ساكت قول) . البرهان ج١ ص ٦٩٩ ،
٢٠١ .

وقال الغزالي : (قال الشافعي في الجديد : لا يكون إجماع ،
إذ لا ينسب إلى ساكت قول) . المنحول ص ٣١٨ وهذا المذهب اختاره القاضي أبو بكر وأبو عبد الله البصري والرازي والبيضاوي والاسنوي وهو مذهب داود الظاهري وابنه ، وابن حزم والمرضى من الشيعة

وقال احمد (١) وأكثر الحنفية (٢) وبعض اصحاب الشافعي (٣) :

=== وبعض المعتزلة . ومذهب عيسى بن أبان من الحنفية وابن عقيل الحنبلي . وحكاة الباجي عن أكثر المالكية رواية عن القاضي ^{عبد الوهاب} الوهاب قال الكرجي وابن السمعاني والدبوسي وكل من له روايتان فيحمل نفيه على نفي الاجماع القطعي واثباته على اثبات الاجماع الظني .

انظر المستصفى ج ١ ص ١٩١ والأحكام للامدى ج ١ ص ٣٦١ والتمهيد لابي الخطاب ج ٣ ص ٣٢٥ والمحصل ج ٢ ق ١ ص ٢١٥ ، والتبصرة ص ٣٩٢ والوصول ج ٢ ص ١٦٤ والأحكام لابن حزم ج ٤ ص ٥٣١ وشرح الكوكب ج ٢ ص ٢٥٥ . وحجة الاجماع لقرغلي ص ٣٦٥ .

(١) انظر النقل عن الإمام أحمد في التمهيد لابي الخطاب ج ٣ ، ص ٣٢٣ وهي رواية الحسن بن ثواب عنه ، والعدة ص ١٧٣ / أ والمسودة ص ٣٣٥ - والروضة ج ١ ص ١٥١ وشرح الكوكب ج ٢ ، ص ٢٥٤ .

(٢) انظر النقل عن الحنفية في أصول السرخسي ج ١ ص ٣٠٤ والتقريب

والتحبير ج ٢ ص ١٠١ وكشف الاسرار ج ٢ ص ٢٢٩ .

(٣) كالشيرازي ، والاستاذ الإسفريني ، والنووي وذكر الرافعي : أن المشهور عن أصحاب الشافعي كون الاجماع السكوتي حجة ، ولهم وجهان في كونه إجماعا . وقال ابن السبكي : " والصحيح أنه حجة وفي تسميته إجماعا خلف لفظي) . جمع الجوامع ج ٢ ص ١٨٩ - وهو مذهب المالكية كما تقدم نقله عن القاضي عبد الوهاب المالكي .

.....

انه اجماع وحجة .

وقال الجبائي (١) : انه اجماع بشرط انقراض العصر . وقال

أبو هاشم (٢) : انه حجة وليس باجماع .

وقال ابن أبي هريرة (٣) : انه اجماع في الفتوى دون الحكم . (٤)

(١) انظر النقل عن الجبائي في المعتمد ج٢ ص ٥٥٣ وهو مذهب
الهندنجي من الشافعية ورواية عن أحمد وتقله ابن فورك عن أكثر
اصحاب الشافعي .

(٢) انظر نهاية السؤل ج٣ ص ٢٩٥ . والاجماع مصدر ثالث ص ١٣٤ .
انظر النقل عنه في المعتمد ج٢ ص ٥٥٣ وأختار هذا المذهب
الصيرفي والآمدی وابن الحاجب في المنتهى ورواية عن الكرخي
انظر المنتهى ص ٤٢ والاحكام ج١ ص ٣٦١ والوصول ص ١٦٣
والتبصرة ص ٣٩٢ .

(٣) هو القاضي أبو علي الحسن بن الحسين المعروف بابن أبي
هريرة درس على أبي العباس بن سريج ، وأبي اسحاق الأسفراييني
وانتهت اليه امامة الشافعية في العراق له شرح مختصر المزني
توفي سنة ٣٤٥ هـ وقال ابن كثير سنة ٣٧٥ هـ انظر وفيات
الآعيان ج١ ص ٣٨٥ والبداية والنهاية ج١١ ص ٣٠٤ وتذكرة
الحفاظ ج٣ ص ٨٥٧ وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي

ج٣ ص ٣٥٦ .
(٤) انظر النقل عن أبي هريرة في التبصرة ص ٣٩٢ والوصول ج٢
ص ١٦٣ والاحكام للآمدی ج١ ص ٣٦١ وقد ذهب ابو اسحاق
المروزي الى عكس هذا المذهب وكذلك فعل الصيرفي في رواية
عنه . انظر حجية الاجماع للقرظي ص ٣٦٨ .

.....

وحجه (١) احمد وأكثر الحنفية : أن ظاهر السكوت يدل على الموافقة ، والغالب من حال الصحابة أنهم (٢) لا يسكتون مع المخالفة ، كقول علي لعمر (٣) لما رأى جلد أبي بكر : " إن جلده ، فارجم صاحبه " (٤) .

(١) في الأصل حجة .

(٢) في (س) " أنه " وهو خطأ .

(٣) في (س) : (كقول عمر) سقطت كلمة على واللام .

(٤) روى البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الحدود باب **شهود الزنا اذا**

لم يكملوا اربعة ج ٨ ص ٢٣٤ من رواية قسامة بن زهير في قصة المغيرة بن شعبة وأبي بكر : أن عمر جلد الشهود الثلاثة حد القذف فقال أبو بكر بعد أن أقيم عليه الحد اشهد أنه زان ، فهم عمر أن يعيد عليه الحد فيها ، فنهاه علي وقال : **إن جلده** فارجم صاحبه " فتركه ولم يجلده .

ورواه علي المتقي الهندي في كنز العمال في كتاب الحدود ، باب في حد الزنا رقم ١٣٤٩٧ ج ٥ ص ٤٢٣ ورواه البيهقي مرة ثانية بلفظ : (فقال أبو بكر بعد ما حدوه : والله اني

لصادق وهو فعل ما شهدته) فهم عمر بضربه ، فقال علي : **إنك** جلدت هذا فارجم ذاك . (سنن البيهقي كتاب الحدود باب **شهود الزنا**

اذا لم يكملوا اربعة ج ٨ ص ٢٣٥ . وكنز العمال رقم ١٣٤٩٨ ، ج ٥ ص ٤٢٣ .

هذا وأصل القصة في البخاري تعليقا ولم يذكر البخاري اعتراض علي ، أنظر صحيح البخاري كتاب الشهادات ، باب حد القاذف والسارق والزاني ج ٥ ، ص ٢٥٥ .

(١)

وقول معاذ ، لما هم عبر بجلد الحامل " ما جعل الله لك على

ما في بطنها سبيلا . فقال : " لولا معاذ ، لهلك عمر " (٢)

====
وحقيقة الأمر كما ذكر المودودي وغيره أن امرأة المغيرة بن شعبه
أو أمته كانت شديدة الشبه بامرأة تدعى أم جميل كانت لا تحتجب
من الرجال وكانت موضع تهمة عندهم فظن أبو بكر وأصحابه أنها
أم جميل فرموا بها .

ومراد الإمام علي رضي الله عنه - حسب ظني والله اعلم - أن تكرار
الجلد يجعل شهادة أبي بكر الثانية شهادة جديدة
فتكمل العدد أربع شهادات وذلك موجب للرجم بل أن شهادته
مؤكدة للشهادة السابقة ولا حدين على جرم واحد .

وأبو بكر هو نفع بن الحارث ، وقيل نفع بن مسروح الثقفي مولى
رسول الله صلى الله عليه وسلم تدلى في حصار الطائف من حصنها
ببكرة وقرأ إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأسلم على يده الشريفة
فسمى أبا بكر وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنه عبد فأعتقه
وكان أبو بكر من فضلاء الصحابة ، حدث عنه بنوه والحسن البصري
وابن سيرين وغيرهم كان كثير العبادة واعتزل الفتنة في موقعة
الجمل توفي بالبصرة سنة ٥١ هـ . انظر سير الأعلام النبلاء ج ٣ ،
ص ٥ . والاصابة ج ٣ ص ٥٧٢ . والاستيعاب ج ٣ ص ٥٦٧
وطبقات ابن سعد ج ٧ ص ١٥ .

(١) كلمة (على) ساقطة من (س) .

(٢) اخرج ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الحيدود باب من قال

إذا فجرت وهي حامل انتظرنيها حتى تضع ثم ترجمه رقم ٨٨٦١ ،
ج ١٠ ص ٨٨ عن الأعشى عن أبي سفيان عن أشياخه أن امرأة غاب
عنها زوجها - سنتين - ثم جاء وهي حامل فرفعهما إلى عصر

====

وقول امرأة له "لما نهى عن المغالة في المهور: / يعطينا / ب
الله بقوله : " وآتيتهم إحداهن قنطارا " (١) و يمنعنا عمر . فقال :
" امرأة خصمت عمر " (٢) .

====
فأمر برجمها ، فقال معاذ : إن يكن لك عليها سبيل ، فلا
سبيل لك علي ما في بطنها ، فقال عمر : احبسوها حتى تضع ،
فوضعت غلاما له شنيطان ، فلما رآه أبوه ، عرف الشبه - فقال
ابني ابني ورب الكعبة . فبلغ ذلك عمر ، فقال : عجزت النساء
أن يلدن مثل معاذ ، لولا معاذ هلك عمر .
وذكره علي المنقي الهندي في كنز العمال في كتاب فضائل
الصحابة في ترجمة معاذ بن جبل حديث رقم ٣٧٤٩٩ ،
ج ١٣ ص ٥٨٣ .

وذكره الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة معاذ بن
جبل ج ١ ص ٤٥٢ .

(١) سورة النساء الآية ٢٠ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب النكاح باب غلاء الصداق

رقم ١٠٤٢٠ ج ٦ ص ١٨٠ ، عن قيس بن الربيع عن أبي حصين
عن أبي عبد الرحمن السلمي .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الصداق باب لا وقت -

أي لا تقدير - في الصداق - كثر أو قل ج ٢ ص ٢٣٣ من رواية

هشيم عن الشعبي بمثل لفظ عبد الرزاق إلا أن آخره : " كل

أحد أفقه من عمر " .

وأخرجه سعيد بن منصور في كتاب النكاح باب ما جاء في الصداق

رقم ٥٩٨ القسم الأول من المجلد الثالث ص ٩٥ بلفظ البيهقي .

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد كتاب النكاح ، باب الصداق ، عن

====

مسروق ج ٤ ص ٢٨٣ .

وقول عبدة السلماني لعلّي " لما " (١) قال : " تجلّ رأيي في بيع أمهات الأولاد " : " رأيك مع الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك " (٢).

والجواب : " أنا لا نسلم : ان ظاهر سكوتهم الموافقة لما سنذكره من الأسباب المتعددة للسكوت (٣) من غير الموافقة ، ووقوع واحد من أشياء متعددة أقرب من وقوع واحد بعينه منها .
(وحجة الجبائي أن انقراض العصر يؤكّد احتمال الموافقة .
وجوابه منع ذلك مع عدم التكرار) (٤) .

==== وقال رواه أبو يعلى في الكبير وفيه مجالد بن سعيد وفيه ضعف وقد وثق أ. هـ .

وقال القرطبي انه أخرجه ابو حاتم البستي في صحيح مسنده عن أبي العجفاء السلمي . انظر تفسير القرطبي ج ٥ ص ٩٩ .

(١) في الأصل بياض .

(٢) تقدم تخريجه في الورقة ٧٨ / أ .

(٣) كلمة (من) ساقطة من (من) .

(٤) العبارة : (وحجة الجبائي . . . مع عدم التكرار) ساقطة من الأصل .

لنا : أن السكوت يحتمل وجودها أخرى سوى الرضا : /
أحدها : أنه سكت للتقية .
وثانيها : أنه حضر هناك من هو أولى بإظهار الإنكار .

وحجة من قال :

(١) (هو حجة وليس باجماع) ، أن (١) الظاهر الموافقة ، فيكون
حجة ، وسلب (٢) القطع (٣) لما سنذكره من الاحتمالات .
وحجة ابن أبي هريرة : أن العادة عدم الاعتراض على الحكم
دون المفتين ، للزوم الطاعة والاتباع .

والجواب : منع العادة قبل جزم الحكم .

قوله : (لنا) ، يعني على (٤) اختيار مذهب الشافعي أن
السكوت يحتمل وجوها إلى آخرها واضحة إلا أن الأحسن في الترتيب (٥)
أن يقدم احتمال : (٦)

-
- (١) كلمة (ان) مكررة في الأصل .
 - (٢) في (س) ومسألة .
 - (٣) المراد (كون هذا ليس اجماعا قطعيا) فهو للاحتتمالات التي سيذكرها .
 - (٤) كله (على) ساقطة من الأصل .
 - (٥) اختار ما استحسنته من ترتيب حسب أكثرية الوقوع في الاحتمالات .
وهو كذلك أليق بعدالة المجتهدين من الصحابة والتابعين
رضي الله عنهم من عدم اللجوء إلى التقية وترك الإنكار على ما يروونه
من أخطاء .
 - (٦) كلمة (احتمال) مكررة في الأصل .

وثالثها : لعله اعتقد أن غيره أظهر ذلك الانكار، فسقط ذلك التكليف عنه ، لأن اظهر الانكار على الباطل فرض على الكفاية اذا (١) أتى به واحد سقط عن الباقيين .

ورابعها : أن يعتقد أن كل مجتهد مصيب ، فيجوز لذلك الرجل ، أن يفتي بما يؤيد إلى اجتهاده ، أو (٢) ان كان يمتقد ان المصيب واحد ولكن (٣) يعتقد أن الخطأ فيه من باب الصفاء فيعفى عنه .

مهلة (٥) النظر ، ثم اعتقاد أن كل مجتهد مصيب ، ثم اعتقاد غيره أظهر ذلك (٦) الانكار فاكفى به ، ثم التقية ، وأما الزام الشافعي المناقضة بأنه أثبت العمل بخبر الواحد ، والقياس بمثل هذه الحجة التي نص على ابطالها وقال : " لا ينسب الى ساكت قول " فغير لازم ، فان السكوت الذي تمسك به الشافعي مع التكرار (٧) ، ولم يزل الصحابة من حيـــــــــــــــــن

-
- (١) في الاصل " فاذا "
 - (٢) في الاصل وان .
 - (٣) في الاصل لكنه .
 - (٤) كلمة " يعتقد " ساقطة من الاصل .
 - (٥) في الاصل " مهلة " وهو خطأ .
 - (٦) في (من) لذلك .
 - (٧) نقل هذه الاجابة الا سنوى في نهاية السؤل عن ابن التلمساني وارتضاها وفي كلام التلمساني ما يشير الى منافحته ودفاعه عن الامام الشافعي ما نقله الا سنوى مع الابراج ح ١ ص ٥٥٥ .

وخامسها : / أنه ربما كان الرجل في مهلة النظر ، فلم يعرف ٦٧/ب
 كونه حقا أو باطلا فلا جرم كان فرضه السكوت ، فثبت ^(١) أن السكوت
 يحتمل وجوها أخرى ^(٢) سوى الموافقة .

وهذا معنى قول الشافعي رضي الله عنه (لا ينسب الى ساكت
 قول ثم هاهنا بحث وهو ان الشافعي عول^٣ في اثبات ^(٣) خبر الواحد
 والقياس على ^(٤) أن بعض الصحابة عمل به ، ولم ^(٥) يظهر من الباقيين
 انكار ، فكان هذا ^(٦) اجماعا ، وهذا يناقض ما تقدم ذكره .

وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتجون بأخبار الاحاد ، والاقيسة
 من غير تكثير الى حين انقراضهم ، والعادة تنفي جميع ما ذكر من
 الاحتمالات سوى الموافقة والحالة هذه ^(٧) والله أعلم ^(٨) .

-
- (١) في الاصل " فعلم " .
 (٢) في الاصل " آخر " .
 (٣) العبارة : (لا ينسب الى ساكت .. في اثبات) ساقطة من ق .
 (٤) كلمة " على " ساقطة من (ق) .
 (٥) في (ق) (فلم " .
 (٦) في الاصل " ذلك " .
 (٧) كلمة " هذه " ساقطة من الاصل .
 (٨) انظر الاحتمالات والاجابة عليها وتفاصيل المسألة في المصادر التي
 تقدم ذكرها في أثناء عرض المسألة وانظر ايشا شرح تنقيح الفصول
 ص ٣٣٠ . وتنقيح المحصول للتبريزي ج ٢ ص ٣٨٩ وتيسير
 التحرير ج ٣ ص ٢٤٦ . والايات البينات ج ٣ ص ٢٩٨ .

المسألة الرابعة :

إذا اتفقت الأمة في مسألة على قولين فقد ^(١) كانوا مطبقين على أن ما يفايرهما باطل ، لكن القول الثالث يفايرهما فوجب كونه باطلا .

٦٠/ب
ق

المسألة الرابعة :

إذا اتفقت الأمة في مسألة على قولين : فقد كانوا مطبقين ، على أن ما يفايرهما / باطل لكن القول الثالث يفايرهما ، فوجب أن يكون باطلا ، والمذاهب في هذه المسألة ثلاثة :
الاكثر من الأصوليين والفقهاء على أنه لا يجوز احداث قول ثالث (٢) .

٧٤/ب
س

(١) كلمة (فقد) ساقطة من الأصل .

(٢) هذا قول الجمهور ومنهم الآمام الشافعي فانه قال : " كل المختلفين مجتمعون على ان الجد مع الاخ مثله أو اكثر حظامنه ، فلم يكن لي عندي خلافهم ، ولا الذهاب الى القياس ، والقياس مخرج من جميع أقاويلهم . الرسالة ص ٩٦ هـ والشاهد في قوله والقياس مخرج من جميع أقاويلهم وهو أيضا قول الامام احمد ومحمد ابن الحسن وجزم به الرازي في المعالم خلافا لما اختاره في المحصول واختاره الغزالي والقاضي عبد الجبار والقفال والصيرفي والطبري وخص بعض الحنفية عدم جواز احداث قول ثالث بعصر الصحابة دون غيرهم وانظر المنحول ص ٣٢٠ والمستقصى ج ١ ، ص ١٩٩ وشرح تنقيح الفصول ص ٣٢٦ والبرهان ج ١ / ص ٧٠٦ . والابهاج ج ٢ ص ٢٤٦ ونهاية السؤل ج ٣ / ص ٢٦٩ والمحصل ج ٢ ق ١ ص ١٧٩ والوصول للشيرازي ج ٢ ص ١٩٨ وكشف الاسرار ج ٣ ص ٢٣٤ وتيسير التحرير ج ٣ ص ٢٥٠ واصول السرخسي ج ١ ص ٣١٠ وشرح الكوكب ج ٢ ص ٢٦٤ والاحكام للامدي ج ١ / ص ٣٨٤ والتبصرة ص ٣٨٧ والمسودة ص ٣٢٦ وتنقيح المحصول

قالوا : لا تُنهم اجمعوا على الحصر ، فذهولهم عن الحق ^(١) -
مع كثرتهم - على مر الأيام محال ^(٢) ، لأن فيه تخطئة كل فريق ، وهو
تخطئة كل الأمة .

ولا نه ذهب الجميع عنه فكان خطأ .
وقال أهل الظاهر : يجوز ^(٣) لانهم اجمعوا على تسويغ

=== للتبريزي ج ٢ ص ٣٨٢ والنفاث ج ٣ ق ١٣/أ .

(١) في الاصل " من " .

(٢) قال الشيخ يحيى : " وما قيل كون عدم التفصيل مجمعا عليه
منوع ، ان عدم القول شي " ليس قولا بالعدم ، وها هنا ليس
قولا بعدم التفصيل ، بل سكوت عنه ، سلم الوصول ج ٣ ص ٢٧١
وقال القرافي : ان القول الواحد تعينت فيه المصلحة . . .
بخلاف القولين لم تتعين المصلحة في احدهما عينا ، ولم يقل
بكل واحد منهما الا بعض الأمة ، وبعض الأمة غير معصوم " .
شرح التنقيح ص ٣٢٦ . وانظر كذلك تضعيف الامدى لا دلالة
المانعين في الاحكام ج ١ ص ٣٨٦ .

(٣) وبه قال بعض الحنفية وبعض الشيعة وقال أبو الخطاب هو قياس
مذهب أحمد في الجنب يقرأ بعض آية . التمهيد ج ٣ ص ٣١١
وانظر الاحكام لابن حزم ج ٤ ص ٥١٦ .
والتلويح على التوضيح ج ٢ ص ٤٢ .
والابهاج ج ٢ ص ٢٤٦ ، والوصول ج ٢ ص ١٩٨ .

.....

الخلاف في المسألة (١) ، وفتحوا بابها (٢) .

وفصل آخرون وقالوا : " ان كان القول الثالث ، يرفع ما اتفقا

عليه " لم يجز " (٣) وان لم يرفع جاز (٤) .

(١) والمسألة عندهم اجتهادية ، والمقتضى - وهو ما ادى اليه اجتهادهم - موجود والمانع منتف وهو الاجماع السابق - فوجب العمل بالقول الثالث .

واجيبوا بان ذلك ممنوع والاجتهاد محصور في ترجيح أحد القولين . واحتجوا أيضا بأنه لو لم يجز احداث الثالث لما وقع من التابعين ، وقد وقع من الحسن وابن سيرين . واجيب بأنه وقع فيما لا يرفع ما اجمعوا عليه .

انظر الوصول ج٢ ص ١٩٨ والتبصرة ص ٣٨٨ والاحكام للامدى ج١ ص ٣٨٩ والبرهان ج١ ص ٧٠٧ .

(٢) في (س) بابها .

(٣) العبارة (لم يجز) ساقطة من (س) .

(٤) واختاره اكثر المتأخرين فاختره الرازي في المحصول والامدى

وابن السبكي والقرافي وابن الحاجب والطوفي وابن بدران والبيضاوى والاسنوى وقال ابن السبكي وهو الحق عند المتأخرين الابهاج ج٢ ص ٢٤٦ - والمحصول ج٢ ق ١ ص ١٨٠ والاحكام ج٠ ص ٣٨٦ ومختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٣٩ والمدخل الى مذهب احمد ص ١٣١ وشرح تنقيح الفصول ص ٣٢٦ ونهاية السؤل ج٣ ص ٢٦٩ .

.....

مثال الأول ^(١) : مصير بعض الصحابة الى أن الجد مع الاخوة ،
/ يرث المال كله ^(٢) . وقول بعضهم يقاسمهم ^(٣) ، هذا اجماع منهم ^(٤) /
على أصل استحقاق الجد ، فالقول بأن الأخ يأخذ المال كله ، فيه حرمان
للجد وهو مجمع على بطلانه ^(٤) .

(١) كلمة الأول ساقطة من (س) .

(٢) المراد بالجد هنا الجد الصحيح وهو الذي لم يتوسط بينه وبين الميت أنثى . والمسألة خلافية : فذهب الى ان الجد يحجب الاخوة كل من ابي بكر الصديق وعبدالله بن عباس وابن الزبير وروى عن عثمان وعائشة وأبي بن كعب وأبي الدرداء وقال به قتادة وأبو ثور ونعيم بن حماد ، وهو قول ابي حنيفة والمزني وابن المنذر وداود وعطاء ورواية عن احمد انظر مصنف عبدالرزاق ج١ ص ٢٦٤ وسنن الدارمي ج٢ ص ٣٥٣ والعذب الفاضل ج١ ص ١٠٥ واعلام الموقعين ج١ ص ٣٧٤ .

(٣) وهو قول عمرو وعلي ورواية عن عثمان وقال به زيد بن ثابت وابن مسعود ، وهو قول مالك والشافعي والاوزاعي ورواية عن احمد وابي يوسف ومحمد بن الحسن ومسروق وشريح . انظر المصادر نفسها والرسالة ص ٥٩١ وحاشية ابن عابدين ج٢ ص ٢٢١ ، ويداية المجتهد ج٢ ص ٢٥٩ .

(٤) ذكر ابن حزم بعض الآثار عن عبد الرحمن بن غنم وغيره مفادها ان الاخوة احق بالميراث من الجد فقد ذكر ان عمر لما ذكر عبد الرحمن بن غنم في الجد ، قال عبد الرحمن : " ان دون الجد شجرة اخرى فما خرج منها فهو احق به يعني الاب " المحلي ج١٠ ص ٣٦٧ .

ومثال الثاني قول زيد ^(١) وبعض الصحابة : في زوج وأبوين ،
وَزَوْجِيَّة وَأَبْوِيْن ^(٢) ، لَلَام شَلْث

==== وذكر عن زيد أنه قال : وكان رأيي يومئذ ان الاخوة أحق بميراث
أخيهم من الجد "المصدر نفسه . وهو لا رأوا ان كلا من الجد
والأخوة يدلون الى الميت بواسطة الأب فالجد أبوالأب ، والأخوة
هم بنوه فقدموا ابناء الأب على أبيه .

(١) هو الصحابي الجليل زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد النجاري
الانصاري المدني مفتي المدينة أبو سعيد وقيل : أبو هالد
شيخ المقرئين والفرضيين قال عنه النبي صلى الله عليه وسلم :
"أفرض أمتي زيد بن ثابت" وقال عنه الشعبي "غلب زيد الناس
على اثنتين : الفرائض والقرآن" كتب الوحي لرسول الله صلى
الله عليه وسلم وكتب له رسالاته الى الملوك وامره ان يتعلم السريانية
فتعلمها في سبعة عشر يوما . وكان عمر وعثمان يستخلفانه على
المدينة اذا حجا . استصفه النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر ،
وقيل أنه شهد أحدا ، وشهد الخندق وما بعدها من الغزوات .
وكان حامل راية بني النجار يوم تبوك ، توفي سنة ٤٥ هـ بالمدينة
المنورة .

انظر سير اعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٢٦ .

الاصابة ج ٤ ص ٤١ ، وطبقات ابن سعد ج ٢ ص ٣٥٨ .

والاستيعاب ج ٢ ص ٥٣٧ .

واسد الغابة ج ٢ ص ٢٧٨ +

(٢) هاتان المسألتان هما اللتان تعرفان بالغراوين واحداهما
عراوية سميت بذلك لشهرتها كالكوكب الأغر - أي المضيء - وتعرفان
أيضا بالغريمتين لأن كلا من الزوجين كالغريم ، يأخذ الآخر
ما بقي . وتعرفان أيضا بالعمريتين لأن عمر رضي الله عنه أول من
قضى فيهما . انظر العذب الفاضل ج ١ ص ٥٥ .

.....
 ما يبقى (١) ، وقول ابن عباس : للام ثلث الاصل (٢) ، فقول

(١) في (س) بقي . والقول بأن للام ثلث ما بقي هو قول عمر وعثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود وعلي رضي الله عنهم وبه قال الحسن والثوري وهو قول الاثني عشر اربعة رحمهم الله . وصورتنا المسألة هكذا عند زيد :

٦	٣	٢	زوج	١/٢	(أ)
١	٣	٢	أم	١/٣	الباقى
٢			أب		

٤	١	زوجة	١/٢	(ب)
١	٢	أم	١/٣	الباقى
٢		أب		

في الصورة الأولى : للزوج النصف ثلاثة من ستة ، وللأم ثلث الباقي وهو واحد ، وللأب الباقي وهو اثنان . وفي الصورة الثانية : للزوجة الربع واحد من اربعة ، وللأم ثلث الباقي وهو واحد وللأب ما بقي وهو اثنان .

انظر العذب الفاضل ج١ ص ٥٤ . والمغني لابن قدامة ج٦ / ص ١٧٩ والشرح الصغير ج٦ ص ١٧٥ ومغني المحتاج ج٦ / ص ١٤ .

(٢) واستدل ابن عباس بقوله تعالى " فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تم الثلث " النساء الآية ١١ . وليس في المسألة ولد ولا أخوه ففرض الأم الثلث . واستدل ايضا بقوله عليه الصلاة والسلام " الحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلا ولي رجل ذكر " .

ابن سيرين (١) من التابعين بقول ابن عباس في زوجة وأبوين ، ويقول

وقال ابن قدامة والحجة معه لولا انقطاع الاجماع من الصحابة
على مخالفته "المسني ج٦ ص ١٨٠ . ونقل هذا القول عن
على وشريح في زوج وأبوين . وعلى قول ابن عباس :

٦	٣	٢	زوج	١/٢	(ج)
	٢	٣	أم		
	١		أب		
١٢	٣	٤	زوجة	١/٢	(د)
	٤	٣	أم	١/٣	
	٥		أب		

ففي الصورة الأولى على قول ابن عباس للزوج النصف ثلاثة من
سنة ، وللأم الثلث اثنان من ستة ، وللأب الباقي .
وفي الصورة الثانية : للزوجة الربع ثلاثة من اثني عشر ، وللأم
الثلث أربعة من اثني عشر و الباقي خمسة للأب .

(١) محمد بن سيرين الامام شيخ الاسلام ابو بكر الانصاري الانسي
البصري ، مولى أنس بن مالك خادم رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان أبوه من سبي جرحرايا بين واسط وبغداد ولد قبل
سنتين من موت عمر رضي الله عنه كان عالما بالقضاء والفرائض وتعبير
الروايات والحساب وكان زاهدا ورعا شديد الورع . توفي سنة
١١٠ هـ . انظر ترجمته في سير اعلام النبلاء ج٤ ص ٦٠٦ ،
طبقات ابن سعد ج٧ ص ١٩٣ تهذيب التهذيب ج٩ ص ٢١٤
تذكرة الحفاظ ج١ ص ٧٣ .

.....

غيره من زوج وأبوين (١) : لا يكون رافعا ، بل موافقا لكل فريق في صورة .

قال قوم : هذا (٢) التفصيل هو الصحيح ، لأن الأول خالف
اجماعا ، فلم يسغ ، والثاني لم يخالف اجماعا فساغ .

ومما يلتحق بهذا الأصل ، وهو ما يتردد في انه خرق للاجماع (٣)
أولا ، مسائل (٤) .

الأولى (٥) : اذا تمسك أهل العصر الأول بدليل ، أو صاروا
الى تأويل ، فصار من بعدهم الى دليل أو تأويل غيره ، فلا يجوز ابطال
الأول ، لأنه مجمع عليه . (٦)

(١) انظر قول ابن سيرين هذا في المغني لابن قدامة ج ٦ ص ١٨٠

والمحلى لابن حزم ج ١ ص ٣٢٦ .

(٢) في (س) وهذا .

(٣) في الأصل "الاجماع" .

(٤) في (س) مايل وهو خطأ .

(٥) في (س) الأول .

(٦) وتحرير محل النزاع هو أن أهل العصر السابق اذا نصوا على

ابطال الدليل أو التأويل الذي أحدثه أهل العصر اللاحق ،

فان احداث دليل جديد أو تأويل يكون باطلا بالاتفاق ، لما

في ذلك من تخطئة للأمة ، وانما نصوا على صحته كان احداثه

جائزا اتفاقا . وأما اذا سكتوا عنه ولم يكن قادحا في دليل

أو تأويل أهل العصر السابق فهذا هو محل النزاع كما قرره

الأمدي في الاحكام ج ١ ص ٣٩١ وأشار اليه الرازي في المحصول

==

ج ٢ ق ١ ص ٢٢٥ .

.....

وأما الثاني فإن كان يرفع الأول فلم يجز كما لو (١) حملوا
لفظا مشتركا على غير ما حمله الأولون (٢) وإن لم يرفع فالأكثر على
جوازه (٣) لأن الناس في كل عصر يستخرجون دلائل

==== وهو معنى ما قاله القاضي عبد الوهاب المالكي في الملخص كما
حكاه عنه القرافي بقوله (قال : والحق ان فهم عنهم أن ماعداه
ليس بدليل على ذلك الحكم امتنع الاستدلال بغيره ، والا فلا
يعتنع ، لأنه لا يجب عليهم ذكر كل ما يصلح الاستدلال به "
شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٣ ولكن قول القاضي ان فهم أعم من
قول الامدى اذا اتصلوا .

(١) كلمة " لو " ساقطة من س .

(٢) ذكر القرافي اعتراضا على قول الرازي بعدم جواز حمل المشترك
على معنييه أو معانيه وهو ان الجواز مذهب الشافعي ومالك
والقاضي ابن الباقلاني وجماعة كثيرة وأن الحمل على كل معنى
يتوقف على حضور سببه مع تعاقب الأول زمنه فانظر شرح تنقيح
الفصول ص ٣٣٣ .

وقال بالمنع مطلقا بعض الحنابلة وقال تقي الدين بن تيمية "
لا يحتمل مذهبنا غير هذا وعليه الجمهور " السوداء ص ٣٢٩ .
وقال به بعض الشافعية كما حكاه الشوكاني في ارشاد الفحول
ص ٨٧ .

(٣) وهذا قول الجمهور واختاره أبو الحسين البصري والرازي والامدى
وابن الحاجب والبيهضاوى والاسنوى والفتوحى وجماعة وانظر المعتمد
ج ٣ ص ٥١٧ وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٩٨ والمحصل ج ٢ ق ١
ص ٢٢٤ وبيان المختصر ج ١ ص ٥٩٧ . والاحكام ج ١ ص ٣٩١
ونهاية السؤل ج ٣ ص ٣٢٢ وشرح الكوكب ج ٢ ص ٢٧١ . والتمهيد
لابي الخطاب ج ٣ ص ٣١٨ ومختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٤١ .

.....

(١) واعتراضات من غير نكير .

(٢)

واحتج المانع بأن ذلك غير سبيل المؤمن ، ويقول : (تعالى)

" يأمرن بالمعروف " (٣) ولو كان معروفا لا أقروا به .

(٤)

وأجيب عن الاول بأن سبيلهم ، ما نقل عنهم ، لا ما سكتوا عنه .

وعن الثاني بأنه (٥) معارض بقوله تعالى " وينهون عن المنكر " (٦)

(٧) ولو كان منكرا لنهوا عنه .

(١) وايضا فهو اجتهاد في احداث دليل أو تأويل ولم يصادم اجماعا

فلا مانع منه . ذكر ذلك العضد في شرحه لمختصر ابن الحاجب

ج٢ ص ٤١ . وهناك أدلة أخرى فانظرها في الاحكام ج١ ص ٣٩١

والمحصول ج٢ ق ١ ص ٢٢٥ وسلم الوصول ج٣ ص ١٣٢٢ .

(٢) زيدت كلمة (تعالى) للضرورة .

(٣) سورة آل عمران الايات ١٠٤ و ١١٤ .

(٤) في سلم الوصول : ان السبيل المراد به المدلول الذي هو الحكم

وليست المراد به الدليل أو التأويل المؤدى الى الحكم .

انظر سلم الوصول ج٣ ص ٣٢٣ .

(٥) في الاصل " أنه " .

(٦) سورة آل عمران الاية ١١٠ .

(٧) انظر التفاصيل في المحصول ج٢ ق ١ ص ٢٢٦-٢٢٧ .

والاحكام للامدى ج١ ص ٣٩٢-٣٩٣ .

.....

المسألة الثانية :

الفصل بين مسألتين ، اذا (١) لم تفصل الامة بينهما (٢) .
ان عمهما حكم واحد أو مأخذ واحد ، لم يجز (٣) ، والا جائز
مثال الاول (٤) : تحريم الخمر ، فتحليل البعض خرق
للاجماع وهذا واضح .

- (١) كلمة " اذا " ساقطة من (س) .
- (٢) قال القرافي (الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها . . . ان
احداث القول الثالث قد يكون في فعل واحد . . . والقول الثالث
متصور في الفعل الواحد .
والمسألة الثانية مختصة بما اذا كان محل الحكم متعددا .
الفائس ج٣ ق ١٤ / ١ .
ويشترط أيضا عدم التسوية بين المسألتين فان قصدوا التسوية
امتنع التفريق وكذلك ان نصوا على اتحاد الجامع فيهما امتنع
التفريق . وانظر المستصفى ج١ ص ٢٠٠ وسلم الوصول ج٣
ص ٢٧٧ وتقرير الشربيني على جمع الجوامع ج٢ ص ١٩٨ .
والمحصول ج٢ ق ١ ص ١٨٤ والابهاج ج٢ ص ٢٤٨ وشرح
تنقيح الفصول ص ٣٣٣ ونهاية السؤل ج٣ ص ٢٧٥ .
- (٣) كلمة (يجز) ساقطة من (س) .
- (٤) يريد المسألتين اللتين عمهما حكم واحد فالجمهور جمع معرف
بالالف واللام فيعم كل الخمر والحكم عليها بالتحريم يشمل
جميعها ولا وجه لتخصيص البعض دون الاخر بالتحريم دون
مخصص .

.....

ومثال الثاني (١) قول البعض مثلاً ، بإرث العمة (٢) والخالة ،
وقول البعض بمنعه (٣) ، فالقول بإرث أحدهما دون الأخرى يكون خرقاً ،
لأنهم أجمعوا على التسوية بينهما في المأخذ ، وإنما اختلفوا في
تعيين حكمهما (٤) .

- (١) أي ما اتحد فيه المأخذ والعلة والجامع .
- (٢) العمة والخالة من ذوى الأرحام وهم من لا فرض لهم ولا يرثون
بالتعصيب ولا بالولاء وقد اختلف الفقهاء في توريثهم فقال
البعض بأنهم يرثون عند انعدام الورثة سوى الزوجين وهذا
قول عمرو وعلي ومعاذ وأبي عبيدة وأبي الدرداء رضي الله عنهم
والله ذهب شريح وعمر بن عبد العزيز وعطاء وطاوس وعلقمة ومسروق
وأهل الكوفة وبه قال الإمام أحمد ونقل عن أبي حنيفة .
- وقال البعض بعدم توريثهم ورد المال إلى بيت المسلمين وهو
قول زيد بن ثابت وبه قال مالك والشافعي وأبو ثور وداود وابن
جرير الطبري .
- انظر المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٢٢٩ ولا بن حزم قول ثالث
وهو أن يعطى الفقراء من ذوى الأرحام على قدر فقرهم ويجعل
الباقى في مصالح المسلمين .
- انظر المحلى ج ١٠ ص ٤١٦ .
- (٣) في (س) منعه وهو خطأ .
- (٤) في الأصل حكمها وهو خطأ .

.....

/ ومثال الثالث (١) : قول فريق لا يقتل المسلم بالذمي (٢)
ولا يصح بيع الغائب (٣) كالشافعية مثلاً .

- (١) وهو ما اختلف فيه الجامع ولم يعم المسألتين حكم ولا مأخذ واحد .
- (٢) لا يقتل مسلم بكافر قال به مالك والشافعي واحمد وقال المالكية لا يقتل المسلم الرقيق بالحر الكتابي لأن الاسلام أعلى من الحرية .
- انظر حاشية العدوى على الرسالة ج٢ ص ٢٨٣ والفواكه الدواني ج٢ ص ٢٦٧ وبلغه السالك ، ج٢ ص ٣٨٥ وانظر رأي الشافعية في المجموع ج١٧ ص ١٣٣ وتحفة المحتاج ج٨ ص ٤٠٠ والام ج٧ ص ٣٢١ ورأي الحنابلة في المقنع ج٣ ص ٣٤٦ وحاشية الروض ج٧ ص ١٩٠ والمفني ج٧ ص ٦٥٢ .
- واما الاحناف فانهم قالوا : " يقتل الحر بالحر ، والحر بالعبد ، والمسلم بالمستأمن وفي فتح القدير ج٨ ص ٢٥٥ ويقتل المسلم بالذمي وانظر الباب ج٣ ص ٣٦ .
- (٣) بيع الغائب بالوصف الدقيق منعه الشافعي لأن الوصف عنده لا يقوم مقام الروية ولا أن الروية تمكن من الاحاطة بما لم تخط به العبارة من دقيق الأوصاف للتي يقصر التعبير عن تحقيقها واجازة احمد وأبو حنيفة على ان للمشتري خيار الروية سواء أطابق الوصف الموصوف أم لم يطابقه .
- وأما الآمام مالك فعنده أن البيع لازم ان يطابق الوصف وان لم يطابق فالمشتري بالخيار ان شاء امضاه وان شاء فسخه . وانظر الام للشافعي ج٣ ص ٣ وتحفة المحتاج ج٤ ص ٢٧٠ والمقنع ج٢ ص ١١ وفتح القدير لابن الهمام ج٥ ص ١٣٧ وشرح الخطاب على الخليل ج٤ ص ٤١١ .

وقول فريق يقتل به ويصح كالحثفية مثلا ، وقول الثالث يقتل
ولا يصح ، لا يكون خرقا ، بل يكون ^(١) موافقا لكل فريق في مسألة ،
اذا لم يجمعهما حكم ، ولا مأخذ واحد ^(٢) .

المسألة الثالثة :

اذا اجمع العصر الاول على قولين ، ثم اجمع العصر الثاني
على احدهما ، فهل يحرم الخلاف بعده والاخذ بالقول الاول ؟

(١) كلمة (يكون) ساقطة من (س)

(٢) قال القرافي " فتحصل انه متى تعدد الخلاف والمدارك جازت
المخالفة اجماعا ، ومتى ارتفع الخلاف واتحد القول والمدرك امتنع
الخلاف اجماعا ومتى تعدد الخلاف في الحكم واتحد في المدرك
نفيا أو اثباتا امتنع التفريق في تلك الاحوال كما قلنا في التوريث"
النفائس ج ٣ ق ١٤/ب .

وذكر ابن السبكي في الابهاج عن الجاربردى ان صحح جريان
الخلاف والقول بالتفرقة بين المسألتين وان نص السابقون على
التسوية بينهما وعزا ذلك الى القاضي في مختصر التقريب ثم
ذكر ان ذلك القول لا يعول عليه فانظر الابهاج ج ٢/ص ٢٤٨ .
وقال الفتوحى ان ظاهر مذهب أحمد القول بجواز الفضل عند
اختلاف المأخذ وعدم نص السابقين على التسوية بين المسألتين .

فانظر شرح الكوكب ج ٢ ص ٢٦٨ .

وانظر المسودة ص ٣٢٧ .

.....

قال قوم : لا يجوز ^(١) ، لأن الثاني صار سبيل الموت منين .
ومنع بأنهم ليسوا كل الموت منين بالنسبة الى المسألة ،
والقول لا يموت يموت قائله ^(٢)

- (١) المعنى لا يجوز الخلاف بعد اجماع العصر الثاني على أحد
قولي العصر الاول ، وانه صار اجماعاً وحجة ، وأنه يحرم الخلاف
والاخذ بالقول الاخر من اقوال العصر الاول .
وهو قول اكثر المعتزلة ومنهم الجبائي وابنه وقول الامام
الرازي والبيضاوي والقفال وابن خيران وابن الصباغ والاصطخري
والحارث المحاسبي وابو الخطاب الحنبلي والطوفي وابو الطيب
الطبري والسرخسي وابن حزم الظاهري واختاره القرافي وعزاه
للمالكية واختاره ابن الحاجب والمتأخرون من الاصوليين .
وانظر المعتمد ج ٢ ص ٥١٧ والتمهيد لا يبي الخطاب ج ٣ ،
ص ٢٩٨ واصل السرخسي ج ١ ص ٣٢٠ والتقريب والتحبير ج ٢
ص ٨٨ وتيسير التحرير ج ٣ ص ٢٣٢ والمحصل ج ٢ ق ١ ص
٠١٩٤ والابهاج ج ٢ ص ٢٥٠ وجمع الجوامع ج ٢ ص ١٨٦ .
ونهاية السؤل مع سلم الوصول ج ٣ ص ٢٨٨ . وشرح تنقيح الفصول
ص ٣٢٨ والاحكام للامدى ج ١ ص ٣٩٤ والوصول للشيرازي
ج ٢ ص ١٩٠ .
والمستصفى ج ١ ص ٢٠٣ والاحكام لابن حزم ج ١ ص ٥٠٧
والتبصرة ص ٣٧٨ وشرح المختصر ج ٢ ص ٠٤١ .
والمسودة ص ٣٢٥ وشرح الكوكب ج ٢ ص ٢٧٣ وكشف
الاسرار ج ٣ ص ٢٤٧ .
(٢) قال امام الحرمين : " ومن العبارات الرشيقة للشافعي انه قال :
المذاهب لا تموت يموت اصحابها " البرهان ج ١ ص ٧١٥ .

.....

وقال الشافعي والقاضي : يجوز ^(١) ، لأن الأولين اجمعوا على تسوية الخلاف ، أما ^(٢) أهل العصر الأول / اذا رجعوا إلى ^(٨١/ب) أحد القولين فان كان قبل استقرار الخلاف كان حجة ^(٣) ، وان رجعوا

(١) المعنى : أنه يجوز الاخذ بالقول الأول من اقوال العصر السابق ولا يحرم الخلاف ، لأن المسألة لا تزال خلافية ، وليس اجماع اللاحقين فيها باجماع ولا حجة .

وهذا قول الشافعي والقاضي كما صرح به الخزالي في المنحول ، ص ٣٢٠ وامام الحرمين في البرهان ج ١ ص ٧١٠ وهو أيضا مذهب الاشعري وقال الشيرازي : هو قول عامة اصحابنا "الوصول ج ٢ ص ١٩٠ والتبصرة ص ٣٧٨ وهو قول الامام احمد وعليه جمهور الحنابلة ومنهم القاضي أبو يعلى والفتوحي وهو قول كثير من الحنفية والشافعية واختاره الامدئ والصيرفي وامام الحرمين ورجحه ابن السبكي في جمع الجوامع ج ٢ ص ١٨٦ وهو حول ابن ابي هريرة وأبي علي الطبري والقاضي أبي حامد ، والخزالي والعضد وجمهور المتكلمين . انظر تنقيح المحصول للتبريزي ج ٢ ص ٣٨٦ والمصادر المتقدمة لتقف على المزيد من اقوالهم وأدلتهم .

(٢) في (س) وأما .

(٣) قال الشيرازي عن اجماعهم قبل ان يبرد الخلاف (فهذا يجوز قولا واحدا ، لأن اختلافهم على قولين اجماع على جواز الاخذ بكل واحد منهما) الوصول ج ٢ ص ١٩٦ ولكن الرازي نقل في المحصول وكذلك الشوكاني في ارشاد الفحول : ان الصيرفي خالف فيها وقال : لا ينعقد الاجماع حتى قبل استقرار الخلاف " ارشاد الفحول ص ٧٦ والمحصل ج ٢ ق ١ ص ٢٠٤ وتقرير الشريثي على جمع الجوامع ج ٢ ص ١٩٩ والابهاج ج ٢ ص ٢٥٠ .

.....

بعد استقرار الخلاف ، فمن اعتبر انقراض العصر ^(١) ، جوز وقوعه ،
وقال هو حجة ، ومن لم يعتبره ، فمنهم من منع وقوعه ^(٢) والحق أنه
بعيد ، إلا أن تكون الفرقة الراجعة قليلة ^(٣) ، لأن الرجوع

(١) صرح كثير من الأصوليين بأن الخلاف في هذه المسألة مبني
على اشتراط انقراض العصر فمن اشترط انقراض العصر أجاز
الاجماع ، ومن لم يشترطه اختلفوا فيه كما سيأتي بيانه ان
شاء الله تعالى .

انظر نهاية السؤل ج ٣ ص ٢٨١ .

وجمع الجوامع ج ٢ ص ٢٠٠ .

والابهاج ج ٢ ص ٢٥٠ والمستصفى ج ١ ص ٢٠٥ .

والاحكام للامدى ج ١ ص ٣٩٩ الوصول ج ٢ ص ١٩٧ .

(٢) رجح ذلك امام الحرمين والفرزالي ونقله ابن برهان في
الوجيز عن الشافعي كما حكاه الشوكاني في ارشاد الفحول
ص ٨٦ وهو قول الباقلاني والصيرفي والاشعري . وقال
الامدى يمتنع ذلك شرعا لا عقلا .

وجزم به الشيرازي في الوصول ورجحه ابن الحاجب .

انظر الوصول ج ٢ ص ١٩٧ والمستصفى ج ١ ص ٢٠٥ .

والبرهان ج ١ ص ٧١٨ ومختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٤١ .

والاحكام للامدى ج ١ ص ٣٩٩ .

(٣) قال الفرزالي " فالرجوع الى مذهب واحد بعد القطع
بجواز الخلاف لا يفرض في العرف ومن آحادهم يحمل
على الغلط " .

المنحول ص ٣٢١ .

.....

من الجمع الكثير انما يكون ^(١) لظهور خبر قاطع أو قياس جلى وفرض
ذهول ^(٢) العدد الكثير عنه بعيد في العادة ^(٣) .
والمجوزون لتصور وقوعه ، اختلفوا فيه ^(٤)

-
- (١) في الاصل " يكونوا " وهو خطأ .
(٢) في (س) ظهور وهو خطأ .
(٣) هذا قريب من قول امام الحرمين (وشفاء الغليل في ذلك
ان رجوع قوم - وهم جم غفير الى قول اصحابهم حتى لا يبقى
على ذلك المذهب الثاني أحد ممن كان ينتحله - لا يقع في
مستقر العادة .
البرهان ج١ ص ٧١٣ .
(٤) فأجازه الجمهور كما نقله امام الحرمين عن معظم الاصوليين وهو
مذهب الحنابلة وحكاه الفتاوى عن الأكثر وقال القاضي أبو
يعلى انه محل اتفاق ورجحه كثير من الشافعية والمالكية
والحنفية . منهم الرازي والبيضاوي والقرافي وابن الحاجب وجماعة
وقال به الماوردي والرويانى كما نقل ذلك صاحب ارشاد الفحول
ص ٦٠ .
وانظر تفصيل المسألة وأدلة كل فريق في المحصول ج٢ ق ١ ص ١٩
ونهاية السؤل ج٣ ص ٢٨١ .
ومختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٤٠ .
والبرهان ج١ ص ٧١٠ والمعتمد ج٢ ص ٤٩٧ .
واللمع ص ٥١ . والوصول ج٢ ص ١٩٦ .
وشرح الكوكب ج٢ ص ٢٧٦ .

.....

واحتج المانع بأنه يلزم تعارض الاجماعين ويلزم الاتفاق على الخطأ. (١)

وأجيب بأن الاجماع الاول مشروط بعدم الوقوف على قاطع ،
ولا يقال فيلزم مثله في كل اجماع ، لأن الاجماع القاطع منع (٢) منه .

خاتمة : انكار الـ اجماع الظني (٣) لا يوجب

- (١) وقال قوم هو جائز لم يقع انظر في ذلك نهاية السؤل ج٣
ص ٢٨٦ وشرح البدخشي ج١ ص ٢٩٩ .
- (٢) كلمة (منع) ساقطة من (س) .
- (٣) القائلون بحجية الاجماع اختلفوا في كونه حجة قطعية او ظنية
فذهب الصيرفي وابن برهان والسرخسي والدبوسي الى أنه
حجة قطعية . وقال الاصفهاني انه المشهور وعزاه الى الاكثرين .
وذهب الرازي والامدي الى ان الاجماع حجة ظنية وفصل آخرون
فقالوا : اذا اتفق المعتبرون عليه فهو حجة قطعية ، والا كان
حجة ظنية ، وصحح هذا القول ابن السبكي في جمع الجوامع
ج٢ ص ١٩٥ .
- وما اختلفوا في حجيته كالاجماع السكوتي والاجماع الذي ندر
مخالفه ، والاجماع المنعقد بعد استقرار الخلاف فهو حجة ظنية .
- وذهب البزدوى وجماعة من الحنفية منهم الكمال بن الهمام
وابن امير الحاج وصاحب المسلم وصاحب السلم وغيرهم الى ان
الاجماع القطعي على مراتب :
- المرتبة الاولى : هي مرتبة اجماع الصحابة القولي المنقول بالتواتر ،
والذي يعرفه العام والخاص ، والحقوا به الاجماع السكوتي الذي
دلت الإمارات فيه على رضا الساكتين ان كان الاجماع منقولا بطريق
التواتر ، وجعلوا هذه المرتبة حجة قطعية ، ومثلوا لها باجماع

.....

.....

==
الصحابية على وجوب نصب الامام ، وقضوا بتكفير جاحد
هذا النوع من الاحكام وجعلوا هذا الاجماع بمنزلة الاية أو
الحديث المتواتر في وجوب العمل بمقتضاه .

والمرتبة الثانية : هي مرتبة اجماع التابعين وهي عندهم
بمنزلة الحديث المشهور وهي دون الاولى لقيام شبهة امكان
وجود مخالف من التابعين لم يعلم لانتشارهم - وحكموا على
جاحد حكم هذا النوع بالضللال والفسوق ، دون الكفر .
المرتبة الثالثة : هي مرتبة الاجماع المنقول بطريق الاحاد
والاجماع السكوني المجرد عن القرينة الدالة على رضا الساكنين
وكذا الاجماع المنعقد بعد استقرار الخلاف ، لشبهة قيام
القول الاخر لقيام دليله . وهذه الاجماع الثلاثة ظنية ،
وهي عندهم بمنزلة خبر الواحد فلا يكفر جاحد الحكم الثابت
بها ولا يحكم عليه بالضلالة .

انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٦١ .

وفواتح الرحموت ج ٢ ص ٢٤٣ .

وسلم الوصول ج ٣ ص ٣٣١ .

واصول السرخسي ج ١ ص ٣١٨ .

وتيسير التحرير ج ٣ ص ٢٦٠ .

وارشاد الفحول ص ٧٨ .

.....

(١) التكفير وأما القطعي فكفر به بعضهم .

(١) منكر أصل الاجماع كدليل من أدلة الشرع ان كان الاجماع ظنيا فانهم اتفقوا على عدم تكفيره .

وأما منكر الاجماع القطعي فقال ابن السبكي : " القول في تكفيره كالقول في تكفير أهل البدع والاهواء " رفع الحاجب ج ١ ق ٥٣ ب واختار الهزدوي وشارحه علاء الدين البخاري تكفير جاحده .
وأما القرافي فاختر عدم تكفيره .
وقال الشيخ بخيت بعد ان ذكر مراتب الاجماع القطعي عند الحنفية " والقول الضابط فيه : أن من انكر طريقا في ثبوت الشرع لم يكفر ، ومن اعترف بكون الشيء من الشرع ثم جحده كان منكرا للشرع ، وانكار جزء من الشرع كانكار كله " سلم الوصول ج ٣ ص ٣٣٤ .

وانظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٦١ .
وشرح تنقيح الفصول ص ٣٣٧ .
وأما جاحد الحكم الذي ثبت بالاجماع القطعي فذكر ابن الحاجب والآمدى وابن قدامة والاصفهاني فيه ثلاثة أقوال :
الاول : انه لا يكفر مطلقا . والثاني : عكسه ، والثالث : انه يكفر بانكار ما علم من الدين ضرورة كوجوب الصلوات الخمس ، دون غيره وانظر سواد الناظر ج ٢ ص ٦٠٣ والمسودة ص ٣٤٤ .
ومختصر الحاجب ج ٢ ص ٤٤ والاحكام للآمدى ج ١ ص ٤٠٥ .
والمحصول ج ٢ ق ١ ص ٢٩٧ وبيان المختصر للاصفهاني ج ١ ، ص ٦١٧ .

.....

والتحقيق ان المتفق على ما يكفر به ثلاثة أمور :
الأول : ما يكون نفس اعتقاده كفرا ، كاعتقاد أن صانع العالم ،
علة أو طبيعة (١) .

والثاني : ما تقرّر (في الشرع أنه لا يصدر الا من كافر كالقاء
المصحف في القاذورات (٢) .

الثالث : انكار ما علم كونه من الدين (٣) ضرورة (من غير
عذر (٤) : وكانكار من ليس قريب العهد بالاسلام وجوب الصلاة (٥) ،
وانكار الاجماع القاطع من هذا القسم .

(١) قال الدرر بن :

ومن يقل بالطبع أو بالعلة * فذاك كفر عند أهل العلة

وانظر تحفة المحتاج ج٩ ص ٨٥ ، والخريدة ص ٢٠٠ مجمع المنون ص ٢٥٠

(٢) قال النووي في المنهاج " والفعل المكفر ما تعمده استهزا "

صريحا بالدين أو وجود إله ، كالقاء مصحف بقاذورة (تحفة

المحتاج ج٩ ص ٨٩-٩١ وانظر شرح الخرشي ج٨ ص ٦٢ .

(٣) العبارة (في الشرع انه ... من الدين) ساقطة من (س) .

(٤) العبارة (من غير عذر) ساقطة من (س) .

(٥) يرى كثير من المتأخرين ان انكار ما علم من الدين بالضرورة خارج

عن محل النزاع وأن كفر جاحد وجوب الصلاة وجرمه الربا والخمر

قد يثبت بالنصوص القطعية الثبوت والدلالة من الكتاب

ومتواتر السنة المطهرة والتي يعرفها الخاص والعام ، فليس

تكفيره ثابتا عن طريق الاجماع ، وانما الاجماع جاء معضدا لثبوت .

وان انكار ما علم من الدين ضرورة ناقض لمفهوم الايمان لانهم

===

.....

أما التكفير بالمال (١) ، فاختلف فيه ، فذهب الأشعري (٢)

اليه ، وخالفه غيره ، وإلى هذا ميل الشافعي (٣) فانه قال بقبول

== عرفوا الايمان بأنه التصديق بما علم ضرورة انه من دين محمد

صلى الله عليه وسلم " حاشية البناني ج ٢ ص ٢٠٢ .

ولا واسطة بين الايمان والكفر فجاد تلك الاحكام خارج عن الدين

ولا ينطبق عليه لفظ الايمان . والجميع متفقون على تكفيره .

انظر المذهب الاحمد في مذهب الامام احمد لابن القيم ص (١٩١)

والمغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٣٢ .

والفقيه والمتفقه ج ١ ص ١٧٢ وتحفة المحتاج ج ٩ ص ٨٧ .

ونشر البنود ج ٢ ص ١٠٢ .

ومن ثم لم يستحسن كثير من الاصوليين ادخال هذا القسم في

محل النزاع ، لأنه لا نزاع فيه .

(١) التكفير بالمال : لعله يرد تكفير الشخص بما يؤول اليه قوله

ولما يؤدى اليه مذهبه . ويعني به أهل الاُهواء والبدع

كما يدل عليه ما يأتي من ذكره للمعتزلة والخطابية والمبتدعة .

(٢) في الاصل الاشعرية .

(٣) المعنى ان الشافعي يميل الى عدم التكفير لقبوله شهادة

المبتدعة ما خلا الخطابية الذين يستحلون قول الزور وشهادة

الزور لمن وافقهم وقد تقدم الكلام عنهم في ص ٧٦٦ .

قال البغدادى : " واما قبول شهادة أهل الاُهواء فقد اختلفوا

فيه فردها مالك وأشار الشافعي وابو حنيفة الى قبولها

سوى الخطابية التي ترى شهادة الزور " أصول الدين للبغدادى

ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

.....

شهادة المبتدعة الا الخطابية ، وسئل مالك عن القدرى (١) فقال
مرة كافر يقتل (٢) ، وقال مرة : يضرب ويحبس حتى تظهر توبته (٣) ،
و فرق بين تكذيب الله تعالى ، والكذب عليه ،

(١) القدرى هو من ينتمي الى القدرية وهم المعتزلة نفاة القدر ،
ولقبوا بالقدرية لاسنادهم افعال العباد الى قدرتهم ^{و قولهم} وان
العباد يخلقون أفعالهم وليس لله صنع ولا تقدير في افعال
العباد وانكر الصفات فليس لله - في نظرهم القاصر - علم ولا
قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر وقالوا ان كلامه مخلوق الى
آخر عقائدهم الفاسدة .

وهم عشرون فرقة تكفر كل فرقة اختها وانظر الفرق بين الفرق
ص ٩٣ وتاريخ الفرق الاسلامية للغزالي ص ٢٦١ .
وشرح المواقف ج ٢ ص ٤٢٩ .

(٢) قال البغدادى (وأوجب اصحاب الشافعي ومالك وداود واحمد
ابن حنبل واسحاق بن راهويه اعادة صلاة من صلى خلف القدرى
والخارجي والرافضي وكل مبتدع تنافى بدعته التوحيد " .
اصول الدين ص ٣٤٢ وأما ابو يوسف فقال عنهم انهم زنادقة .

(٣) لعل فتواه اختلفت بسبب تشعب فرقهم فكل فتوى كانت بالنظر
الى فرقة أو لعله غلب مرة ظاهر اقوالهم من انكار صفات الله
سبحانه فافتى بكفرهم وغلب تارة اخرى كونهم متأولين
وبغيتهم تنزيه الله فافتى بعدم تكفيرهم .

والأول (١) يكفره بالاتفاق والثاني مختلف فيه (٢).

(١) كلمة (الاول) ساقطة من (س).

(٢) ذكر الحافظ المالك في كتابه شرح اصول اعتقاد اهل السنة والجماعة برقم ١٣٠١ ج ٤ ص ٢٠٦ عن ابن الحكم عن مالك انه قال في القدرية: "يستتابون فان تابوا والا قتلوا". ولما سئل عن هم القدرية قال "الذين يقولون ان الله لم يخلق المعاصي ورواه عبد الرزاق انه قال: "انهم الذين يقولون ان الله لا يعلم الشي قبل كونه". ذكر الحافظ المالك عن المزني والشافعي انهم قالوا يكفر القدرية المصدر نفسه ج ٤ ص ٢٠١.

الحكم المجمع عليه اذا جحد جاحد فقد جعله ابن السبكي وغيره أقساما، وذكر القسم الأول ما علم من الدين بالضرورة وقد تقدم ألا جماع على تكفير جاحده وانه ليس من محل النزاع. والقسم الثاني: هو ان يكون حكم الا جماع مشهورا بين الناس ومنصوصا عليه كحل البيع. وان جعل هذا بعض المالكية مما علم من الدين ضرورة - فرج ابن السبكي والفتوحى وصاحب نشر البنود تكفير جاحده. وقال البعض بعدم تكفيره لشبهة احتمال خفائه ورجح هذا المذهب البناني.

والقسم الثالث ان يكون الا جماع غير منصوص على حكمه لكنه مشهور: وتردد ابن السبكي في تكفير جاحده ورجح الفتوحى تكفيره. والقسم الرابع: هو الا جماع الذى لا يعمره الا الخواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت وكبطلان الحج بالجماع قبل الوقوف بعرفة. فهذا لا يكفر عند الجمهور جاحد الحكم الثابت به وكفره بعض كما حكاه الفتوحى عنهم. وانظر جمع الجوامع ج ٢ ص ٢٠٢، وشرح الكوكب ج ٢ ص ٢٦٢. وتنقيح المحصول ص ٣٣٧ ونشر البنود ج ٢ ص ١٠٣.

والأول (١) يكفر به بالاتفاق والثاني مختلف فيه (٢).

(١) كلمة (الاول) ساقطة من (س).

(٢) ذكر الحافظ الملالكائي في كتابه شرح اصول اعتقاد اهل السنة والجماعة برقم ١٣٠١ ج ٤ ص ٧٠٦ عن ابن الحكم عن مالك انه قال في القدرية: "يستتابون فان تابوا والا قتلوا". ولما سئل عن من هم القدرية قال "الذين يقولون ان الله لم يخلق المعاصي وروى عنه عبد الرزاق انه قال: "انهم الذين يقولون ان الله لا يعلم شي قبل كونه" ذكر الحافظ الملالكائي عن المزني والشافعي انهم قالوا يكفر القدرية المصدر نفسه ج ٤ ص ٧٠١.

الحكم المجمع عليه اذا جحد جاحد فقد جعله ابن السبكي وغيره أقساما، وذكر القسم الأول ما علم من الدين بالضرورة وقد تقدم آلا جماع على تكفير جاحده وانه ليس من محل النزاع.

والقسم الثاني: هو ان يكون حكم الاجماع مشهورا بين الناس ومنصوصا عليه كحل البيع - وان جعل هذا بعض المالكية مما علم من الدين ضرورة - فرجح ابن السبكي والفتوحي وصاحب نشر البنود تكفير جاحده. وقال البعض بعدم تكفيره لشبهة احتمال خفائه ورجح هذا المذهب البناني.

والقسم الثالث ان يكون الاجماع غير منصوص على حكمه لكنه مشهور: وتردد ابن السبكي في تكفير جاحده ورجح الفتوحي تكفيره.

والقسم الرابع: هو الاجماع الذي لا يعرفه الا الخواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت وكبطلان الحج بالجماع قبل الوقوف بعرفة - فهذا لا يكفر عند الجمهور جاحد الحكم الثابت به وكفره بعض كما حكاه الفتوحي عنهم. وانظر جمع الجوامع ج ٢ ص ٢٠٢، وشرح الكوكب ج ٢ ص ٢٦٢ وتنقيح المحصول ص ٣٣٧ ونشر البنود ج ٢ ص ١٠٣.